أحمد طالب الإبراهيمي

مذكرات جزائري



الجزء الثاني

هاجس البناء

(1965-1978)

دار الغرب الإسلامي
تونس

أحمد طالب الإبراهيمي

مذكرات جزائري

الجزء الثاني

هاجس البناء

(1965-1978)

طبعة ثانية

مزيدة ومنقحة

دار الغرب الإسلامي

تونس

مذكرات جزائري

الجزء الثاني

أحمد طالب الإبراهيمي

مذكرات جزائري

الجزء الثاني

هاجس البناء

(1965-1978)

طبعة ثانية

دار الغرب الإسلامي

تونس

الطبعة الثانية
2011 م

الطبعة الأولى
دار القصبة، الجزائر، 2008 م

دار الغرب الإسلامي
العنوان : ص. ب. 677، تونس 1035

- إلى روح شقيقي والمؤتمن على أسراري: محمد طالب الإبراهيمي (1924ـ 2000) رحمه الله

- إلى الشبيبة الجزائرية حتى تتذكّر دائماً ولا تنسى أبداً

صدر للمؤلّف

- مساهمة في تاريخ الطب العربي في المغرب العربي؛ أطروحة دكتوراه في الطب ـ الجزائر ـ 1963.
- رسائل من السجن؛ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1966، الطبعة الثالثة، دار الأمة، الجزائر، 2001.
- من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية؛ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973.
- الأزمة والحلّ، دار الأمة، الجزائر، 1996؛ الطبعة الثالثة، الجزائر، 1999.
- الشاب المسلم Le Jeune Musulman ؛ دورية نصف شهرية 1952 ـ 1954؛ طبعة مصورة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.
- مذكرات جزائري، الجزء الأول: أحلام ومحن (1932 ـ 1965)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006. دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2010.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

توطئة

عندما ظهر الجزء الأول من هذه المذكرات، لامني بعض القرّاء على عدم تناول حياتي الخاصة بشيء من الإسهاب، لأن العادة جرت في أمصار أخرى أن يعيش الإنسان حياته الأولى قبل أن يكتشف التاريخ، وأن يمر بالتمرد كمقدمة للثورة، وأن ينجذب إلى الجنس الآخر ويهيم به قبل أن يتعلق بالإنسانية.

ولكن الأقدار شاءت ـ فيما يعني أبناء جيلي ـ أن نشذَّ عن هذه القاعدة، إذْ فتحنا أعيننا في جزائر كانت ترزح تحت نير الاستعمار، ووجدنا أنفسنا نخوض صراعاً مع التاريخ في مجتمع يئن تحت وطأة الذل والهوان، حتى تكوَّن لدينا الانطباع بأننا ـ رجالاً ونساءً ـ ولدنا راشدين بالغين في عالم طغى فيه «نحن» والالتزام على «الأنا» والأحاسيس الرومانسية، وهذا ما يفسر الغياب شبه الكلي لحياتي الخاصة بين دفات هذه المذكرات.

أما الجزء الثاني الذي بين يديك، فيغطي بعض الذكريات والتجارب التي طبعت فترة كانت من أخصب الفترات والأكثر إثارة في حياتي على الإطلاق، كُتب لها أن تبدأ بمشاركتي في أول حكومة شكلها الرئيس الراحل هواري بومدين غداة التاسع عشر جوان 1965، وأن تنتهي بوفاته رحمه الله في 27 ديسمبر 1978.

إن اختيار هذه الحقبة التاريخية، لئن كان يستجيب بطبيعة الحال لدواعي احترام وحدة الموضوع، كما هو الشأن بالنسبة لكل جزء من هذه المذكرات، إلا أنه كذلك ينبع من رغبتي في تخصيص المساحة الكافية لأعمال بومدين، فذلك أضعف الإيمان، وأقل ما يمليه واجب الوفاء للرجل وتجاه التاريخ، ولا غرو فقد شهدت تلك الحقبة أحداثاً أسست لجزائر ما بعد الاستعمار بتمكينها من استكمال استقلالها السياسي والاقتصادي، واستعادة مكانتها المرموقة بين مصاف الأمم، ولا سيما في حظيرة الدول غير المنحازة، ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية.

وعلاوة على ذلك كان ينبغي إنصاف الرجل الذي عانى منذ التحاقه بالرفيق الأعلى، في شخصه وإنجازاته وسنوات حكمه، من تعتيم مقصود حتى يلفه النسيان. حقاً قد لا يكون في هذا الأمر ما يدعو للغرابة، عندما نعلم أن هذا التصرف كثيراً ما يلازم في كل مناصب المسؤولية أغلب النظم، ويعدّ من الأساليب الأكثر انتشاراً التي يَعْمَدُ إليها الخلف لفرض وجوده، ومن باب النزاهة الإقرار هنا أن بومدين نفسه ليس معصوماً من هذا العيب، غير أننا في هذه الحالة بالذات، لسنا أمام مسألة بسيطة تنحصر في كيفية التعامل مع إرث، أو ضمان خلافة سياسية، أو تغيير نظام، فالعملية أبعد من ذلك لأن أصحابها يستهدفون مَحْوَ ماضٍ بأكمله وسياسة بعينها، لأن الرجل وإرثه يشكلان في نظر هؤلاء عقبة كؤودًا على درب تنفيذ ما يطمحون إليه من توجه سياسي اقتصادي جديد تحت مسمى «اللبرالية» تدفعهم خلفيات مشبوهة إلى حدٍّ ما تندرج مباشرة في سياق العولمة.

في الثمانينات، وعندما أريد تصحيح مسار ما كان بومدين نفسه

فعله لو ظل على قيد الحياة، تمشياً خاصة مع الوضع الدولي الجديد ومستوى تطور المجتمع، شاهدنا انزلاقاً إلى إعادة نظر شاملة في سياسته، وتلك مسؤولية نتحملها جميعاً بدرجات متفاوتة، ـ نحن الذين عملنا تحت قيادته سواء بقينا في السلطة بعد وفاته أو تركناها ـ إما بمشاركتنا الواعية في ما حدث، أو لعدم تحلينا باليقظة الكافية، حتى تركنا المراجعة تتحول إلى تراجع، وفيما يعنيني شخصياً، لا أعتقد أنني تنكرت لقناعاتي حين واصلت خدمة بلادي في مناصب رسمية لسنوات أخرى بنفس الإيمان ونكران الذات إلى غاية 1988، وسوف يكون ذلك إن شاء الله موضوع الجزء الثالث من المذكرات.

إن بومدين لم يكن الزعيم الوحيد في العالم، أو الجزائري الكبير الوحيد الذي تعرض لمعاملة غير لائقة بعد وفاته، ويكفي أن نلقي نظرة حولنا لنلاحظ أن ذلك كان شأن كبار قادة حركة عدم الانحياز الذين استماتوا منذ الستينات في مقاومة سياسات الهيمنة التي لم تكن تتمتع ـ كما هو الحال اليوم ـ بسهولة كبيرة في السيطرة وحرية العمل، وربما قصد هؤلاء الذين يهيمنون على العالم من وراء تشجيع مؤامرة الصمت وتخريب الإرث، توجيه تهديد رادع لشعوب هؤلاء الزعماء «العاقين»، وثني خلفائهم عن السير على خطاهم.

***

على امتداد 13 سنة صاحبتُ شخصية استطاعت أن تكوّن نفسها، خلف ملامح قاسية ومتقشفة، بصبر وأناة عبر اتصالها أولاً بسهول «ڤالمة» الوعرة، ثم بمركز العلم والوطنية في قسنطينة، فالقاهرة التي تشبّع فيها بالعروبة والروح الأزهرية، واكتمل نمو هذه الشخصية في ملاجئ مدينة «غار الدماء» التونسية المظلمة، حتى

انتهى المطاف بصاحبها إلى قصر الحكومة بشعور الحامل لرسالة إنقاذية.

لقد كان هذا الرجل الذي هام بالجزائر، وتعلق بالعدالة الاجتماعية، وعاش بسيطاً، مثالاً في النزاهة، لا يفرق في الشأن العام بين القريب والبعيد، فلم يقبل أبداً أن يدنوَ ذووه من السلطة أو يستفيدوا منها، وعندما جاء أجله غادر هذه الدنيا دون ذرية أو ثروة... لقد انكب على بناء الجزائر آناء الليل وأطراف النهار، فأمدها بجيش عصري، وحصَّنها بدولة مؤسسات، ولكن القدر لم يمهله لتتويج هذه المسيرة بإعادة بناء حزب جبهة التحرير الوطني. لقد أراد بومدين تكوين إنسان مصون الكرامة في مجتمع متوازن، وتكوين مواطن يعي حقوقه وواجباته في كنف دولة قويّة وعادلة تتكافأ فيها فرص الفوز والرقي أمام الجميع، وتوفر لهم الأمن والرفاهية. وفي المجال الخارجي ساهم الرئيس الراحل في إرساء أسس المغرب العربي الكبير، ودعم المقاومة الفلسطينية، ومساندة كفاح الشعب الصحراوي، ونصرة القضايا العادلة في العالم، كما كان الناطق باسم عالم ثالث يطمح إلى فرض وجوده بين المعسكرين الشرقي والغربي، ولعب دوراً بارزاً في بعث نظام اقتصادي دولي جديد يكون فيه للفقراء والمستضعفين رأي يحسب له حساب.

لقد مات بومدين في سن مبكرة هي السن التي يبتدئ فيها أمثاله حياتهم السياسية في بلدان أخرى، وُورِي عنصره الفاني الثرى منذ ثلاثين سنة، ولكن أسطورته باقية، قابلة لقراءات متعددة سلباً وإيجاباً، بينما تاريخ الرجل ما زال في حاجة للكتابة والتدوين.

ولا مناص من الاعتراف بأن هذا العصر الذهبي الذي عاشته

الجزائر المستقلة قبل ثلاثين سنة خلت، لم يعد سوى مجرد ذكرى عالقة في الأذهان، كأنّ الرجل كان يبني فوق الرمال، إذْ لسائل أن يسأل على سبيل المثال: أين نعمة الأمن؟ أين العدالة الاجتماعية؟ أين ذلك الشعور بالكرامة والعزة؟ أين هيبة الدولة؟ أين تلك الطبقة المتوسطة التي كنا نفاخر بها؟ أما عن مكانة بلادنا في الخارج فحدث ولا حرج: إن الجزائر لم تعد، كما كانت، قاطرة العالم الثالث، وقبلة حركات التحرير، أو تلك الدولة الفاعلة التي لا غنًى عنها في كل قرار يتصل بمصير الأمة العربية والقارة الإفريقية فما بالك بالساحة الدولية حيث تنفرد واشنطن بقيادة العالم، وتشتد منذ انهيار جدار برلين موجة الحقد على الإسلام.

ومن باب الفائدة التوضيح بأن مسعاي لإنصاف الذاكرة تجنب إضفاء أي هالة من القدسية على بومدين لإيماني الثابت بعدم وجود «الرجل المعجزة»، أضفْ إلى ذلك أن المعني بالأمر نفسه أدرك أن القائد الناجح في حاجة إلى فريق عمل كفء يحتاج هو الآخر إلى قائد حقيقي ينشطه، فإذا ألححت بدوري على ذكر جميع مساعدي في الوزارتين اللتين توليت إدارتهما، فمبعث ذلك ما أشعر به من واجب التعبير عن العرفان بفضلهم في ما شهد النور من إنجازات وتطور في هذين الحقلين، وإذا تبين أن أسماء بعض هؤلاء الجنود البناة قد سقطت، فذلك لم يكن عن قصد وإنما لخلل في الذاكرة، فأرجو التفهم والمعذرة.

وبالعودة إلى الاعتبارات المنهجية، أقول إن هذا الجزء الثاني من المذكرات، وإن كان مخصصاً أساساً لسنوات حكم بومدين (1965ـ 1978) إلا أنه ليس عرضاً لسيرته الذاتية أو تاريخاً للجزائر

في تلك الفترة، إنه يجمع ذكريات حاولتُ في القسم الأول منها تلخيص نشاطي على رأس قطاعي التربية الوطنية والإعلام والثقافة، بينما سلطتُ في القسم الثاني منها إضاءة عن علاقاتي مع بومدين، والرحلات التي قمت بها بمعيته، والمهمات التي كلفني بها، علاوة على بعض المسائل السياسية البارزة كقضية فلسطين، والعلاقات الجزائرية الفرنسية، والمغرب العربي الكبير، والصحراء الغربية، واستكمال الجهاز المؤسساتي... وانتهاءً بعرض ظروف مرضه ووفاته.

إنني أكتفي هنا بسرد ما شاهدته أو علمته أو سمعته دون الغوص في التفاصيل لأنه ضرب من الخيال ونوع من الادعائية لا أقبلها لنفسي، كما تجنبت الخوض في أحداث أو مسائل لم تنته إلى علمي من مصدرها الأصلي، وكانت أحياناً هامة في مسيرة النظام.

وأود بهذه المناسبة أن أنبه إلى أن الأقوال المنسوبة إلى بومدين ليست إعادة تركيب ما خزنته الذاكرة، بل هي مستخرجة من خطب رسمية منشورة في حينها، أو مسجلة في ذات اليوم الذي صدرت فيه في دفتري الشخصي، ولكم شعرتُ بفائدة هذه الدفاتر الشخصية لتثبيت صحة هذه الأقوال ومكانها وزمانها.

وهناك ملاحظة أخرى قد تثير استغراب القارىء الكريم وتتعلق بالخلفيات التاريخية التي أدرجتُها كمقدمة لكل ملف من الملفات السياسية المعالجة في الفصل الرابع. إنّ ماضي القضايا المطروحة لا يسلط أضواء كاشفة عليها فحسب بل يقوم أيضاً دليلاً على أن سياستنا الخارجية لم تسن لواقع غير موجود، وإنما صيغت على أساس الوفاء لتقاليد نضال الشعب الجزائري من أجل الحرية والكرامة والتضامن.

ويبدو لي، كلما راجعت الماضي، أنني قمت في السنوات الثلاث عشرة، برحلة مليئة بالعبر، وقفت خلالها على المسافة التي تفصل بين الحلم والواقع، واكتشفت أن للأمل حدوداً، وواجهت حقائق جعلت الكثير من الأوهام تتبخر.

حقاً لقد أنجزنا مدارس ومتوسطات وثانويات وجامعات، وبنينا مكتبات ودوراً للثقافة، كما حاولنا ترسيخ الشبيبة الجزائرية في تربتها الثقافية وقيم حضارتها، ولكن ذلك لم يكن كافياً، كما يظهر اليوم، لثني قوى الاستعمار الجديد عن إعادة الكرة في القرن الحادي والعشرين بطرق أكثر خبثاً ومكراً وأكثر نجاعة، لتحقيق ما عجزتْ عنه فرنسا الاستعمارية في القرن التاسع عشر. إن الدرس الذي استخلصه من هذه الهجمة هو أن معركة تحصين هويتنا الوطنية تتطلب دائماً الوقت والحزم والربط المستمر بين ما هو ثقافي وما هو سياسي، وما زالت أمامنا خطوات كثيرة على درب الصراع المفتوح حتى نصل إلى شاطىء الأمان، ولن تزيدنا صعوبات اليوم إلا أملاً في المستقبل الواعد.

وختاماً أرى لزاماً عليّ توجيه الشكر الخالص إلى الروائي القدير الأستاذ مرزاق بقطاش الذي تولى الترجمة إلى اللغة الوطنية، فسهّل عليّ المراجعة للمقارنة بين النصين العربي والفرنسي، كما أشكر من ساهم من أصدقائي ومعاوني السابقين في إخراج هذا الجزء الثاني، سواءً بتصحيح خطإٍ ورد هنا، أو سد نقص لوحظ هناك، وإني لهم جميعاً لمدين بآيات العرفان الودي الصادق.

والله ولي التوفيق

الجزائر في: 27 ديسمبر 2007،

ـ 1 ـ

وزير التربية الوطنية
(من جويلية 1965 إلى جويلية 1970)

1. انضمامي إلى الحكومة

عندما قبلتُ، وأنا في سن الثالثة والثلاثين، أن أكون عضواً في أول حكومة كونها بومدين غداة 19 جوان 1965، كنت في حقيقة الأمر قد ربطت قراري ذاك بشرطين اثنين: أن يكف النظام عن ممارسة التعذيب وأن يطلق سراح الأخوين السجينين المحكوم عليهما بالإعدام في عهد بن بلة، وهما: حسين آيت أحمد ومحمد بن أحمد المعروف بالرائد موسى. وافق بومدين على الشرط الأول، وصرح بذلك لاحقاً علناً[1]، أما بخصوص الشرط الثاني، فقد طلب مني أن أتريث لبعض الوقت»[2].

هاأنذا في عام 2007، أخط هذه السطور. وعلى الرغم من انقضاء 42 عاماً على 19 جوان 1965، فإن هذا الحدث الذي تحول إلى عيد رسمي سنوي ثم ألغي في بحر السنة الفارطة، ما زالت وجهات النظر حياله تختلف من هذا إلى ذاك في وصفه: حركة،

استعراض للقوة، انقلاب عسكري، تمرد، انتفاضة، تصحيح ثوري، تعديل. . .

المختصون في القانون الدستوري، المتمسكون بالتصنيف الكلاسيكي، يرون أن الأمر يتعلق بانقلاب «نتج عن فعل عنيف مارسه طرف من السلطات العمومية ضد طرف آخر ضمن السلطات نفسها»،[3] في حين أن الآراء بين رجال السياسة تختلف بين خصوم ومناصرين: الخصوم يقولون إنه مساس بالشرعية الشعبية، ومن ثم فالأمر يتعلق بعمل مضاد للديمقراطية، أما المناصرون فيرون فيه تصويباً للمسار الثوري، ومن ثم، فهو عمل من أجل الخلاص الوطني.

تملي عليّ النزاهة الفكرية أن أضع ذلك الحدث ضمن إطاره التاريخي من أجل تقديره تقديراً موضوعياً والحكم على أبعاده وغاياته. إذ ما الذي كان ينبغي القيام به حيال إنسان واحد يتصرف بالبلاد وبالشؤون العامة وكأنها ملك شخصي له؟ ما الذي كان من الواجب فعله عندما شاعت الفوضى وانعدم الأمن، وبلغت الدولة حالة قصوى من التفسخ، وصارت البلاد مهددة في حرمتها الترابية من حدودها الشرقية إلى الغربية، وفي وحدتها الوطنية (انتفاضة في منطقة جرجرة وتمرد عسكري في الجنوب)؟.

ولمعترض أن يعترض فيقول إنه كان في الإمكان تدارك الوضع بالطرق الشرعية من أجل تجنب اللجوء إلى استخدام القوة لإقالة رئيس الجمهورية وذلك باستصدار ملتمس رقابة من جانب المجلس الوطني، أو نزع ثقة من طرف هيئات الحزب الذي يمثل أعلى سلطة في بلاد الحزب الواحد. والواقع هو أن طريق الشرعية نفسها كانت مسدودة إذ كان رئيس الجمهورية في الوقت نفسه رئيساً لمجلس

الوزراء، وأميناً عاماً للحزب، ووزيراً للداخلية، ووزيراً للإعلام ووزيراً للمالية، تأتمر بأمره شرطة سرية بالغة الفعالية!

ولما كانت هذه العرقلة السياسية قد حالت دون سير المؤسسات الوطنية والمحلية سيراً طبيعياً، فإنها غذت الإشاعات حول احتمال انقلاب عسكري، وهو الأمر الذي لم يفاجئ أحداً من أهل السياسة في الجزائر بعد وقوعه. وعليه ليس من المهم أبداً أن يؤدي مثل هذا العمل إلى قطيعة مؤسساتية مؤقتة. ذلك أن الأمر الجوهري فيه هو أن 19 جوان أكد انتماءه الثوري، وأعاد للشعب كرامته، وطهر الأجواء، وحرر الناس من الخوف والظلم، وقضى على التعذيب، وأطلق سراح الآلاف من المواطنين الذين سجنوا تعسفاً، ورفع إجراءات الحبس الإداري الذي وقع على رقاب الناس(4).

وإذا وضعنا جانباً الجدل الذي ثار بين أصحاب الشرعية الدستورية وأنصار الشرعية الثورية، على الرغم من فائدته، فإن الأهمّ بالنسبة لي يكمن في الأهداف التي تضمنها إعلان 19 جوان: بناء دولة ديموقراطية جادة تحكمها القوانين وتقوم على الأخلاق، وترسيخ مكتسبات الثورة والاختيارات الأساسية للشعب، وتشييد جزائر وفية لجذورها، متمسكة بالعدالة الاجتماعية ومتفتحة على العالم. لهذه الأسباب كلها، انضممت إلى نظام 19 جوان، وازددت اقتناعاً خاصة أن هذا الحدث جرى، خلافاً للانقلابات العسكرية الكلاسيكية، دون إراقة دماء، ودون إعلان حالة الطوارىء، ودون اعتقالات واسعة، ودون فرض نظام حظر التجول، ودون الإبقاء على وحدات عسكرية في شوارع العاصمة أكثر من أربع وعشرين ساعة(5). واليوم بعد مرور 42 سنة، نستطيع القول إن الشعب كان ينتظر بحق «عملية الخلاص»

هذه مما يفسر تأييده لأهدافها آملاً أن يراها مجسدة على أرض الواقع.

كان موسم الاصطياف في عزه مطلع جويلية من عام 1965، وعلى جري العادة في مثل هذا الموسم، أعدت مدينة الجزائر العدة فتأنقت وتجملت، وعاود أهل العاصمة الارتباط بعاداتهم الصيفية. بل إن المدينة بأكملها اتخذت شكل مهرجان بفضل ما جرى فيها من أشغال التجميل، وبفعل الرايات والبيارق المنصوبة هنا وهناك من أجل استقبال القمّة الثالثة الإفريقية الأسيوية، أي تلك التي أُجِّلَتْ بعد تصحيح 19 جوان. ومن المعروف أن ذلك التصحيح أدى إلى خلع الرئيس أحمد بن بلة، وتجميد المؤسسات القائمة، وإنشاء سلطة جديدة عليا تمثلت في مجلس الثورة بقيادة العقيد هواري بومدين، الذي كان وقتذاك نائباً للرئيس ووزيراً للدفاع الوطني. ولقد بلغ الخلاف المشهود بين الرجلين حداً من الخطورة حتى بات واضحاً خلال شهر جوان أن المجابهة أمر لا مفر منه. وستؤول حتماً إلى إقصاء أحد الطرفين.

وعادت الأمور إلى مجاريها بعد أن زالت من الشوارع المظاهر العسكرية في ذلك التصحيح، ولم يبق من آثارها ما قد يعيد إلى الأذهان صورة الأزمة الحادة التي هزت البلاد، والتي انتهى أمرها، والحمد لله، دون إراقة دماء أو احتجاجات شعبية تُذكر.

وها هي السياسة تستعيد حقوقها، وهاأنذا أستقبل من طرف بومدين الذي كان حينذاك كثير الاستشارة من أجل كسب الدعم وتمتين قاعدة سلطته، وتنصيب الأجهزة الجديدة لإدارة البلاد حيث طلب مني أن أنضمّ إلى الطاقم الحكومي الذي كان مشغولاً بتشكيله، مقترحاً عليّ أن أكون على رأس وزارة التربية الوطنية. ووفقاً لما

أشرت إليه في خاتمة الجزء الأول من هذه (المذكرات)[6]، كانت الحجة التي قدمها لي قاطعة لكي تنال قبولي، وهي أن الاضطلاع بهذا القطاع إنما يعني مواصلة العمل التربوي والإصلاحي الذي قام به المغفور له والدي، الشيخ البشير الإبراهيمي.

وواقع الأمر هو أنني حين قبلت ذلك العرض، ما كنتُ غافلاً لا عن رهانات السلطة، ولا عن الحسابات السياسية التي يفترضها مثل ذلك العرض. إنّ الاستشهاد في هذا الشأن بما قام به الشيخ الإبراهيمي يعني من ضمن ما يعنيه شكلاً من الاعتراف بأهمية الوزن السياسي للحركة الإصلاحية في صلب المجتمع الجزائري، وكذلك نوعاً من إعادة الاعتبار لها بعد المضايقات وأشكال الإذلال والامتهان التي تعرضت لها قبل 19 جوان. ولقد راودني الشعور أيضاً بأن ذلك التصحيح ينبئ بعهد جديد يقضي على تسيير تخللته صراعات الكتل والفوضى والانحرافات الخطيرة في مجال احترام حقوق الإنسان.

والحقيقة هي أن هذه القناعة من جانبي كانت بمثابة حافز كبير لانضمامي إلى أول حكومة يجري تشكيلها بعد 19 جوان 1965. ذلك أن المناضل في صفوف الحركة الوطنية، صار في مقدوره بعد انتزاع الاستقلال وإثر جهاد طويل وتضحيات جسام قدمها الشعب الجزائري ويعرفها الخاص والعام، أن «ينسحب» إيماناً منه بأنه اضطلع بواجبه، لا سيما أن ما ميز الصراعات السياسية أيامذاك من سلوك شائن لم يكن مشجعاً أبداً على الاضطلاع بالتزامات جديدة. ولكن، هل كانت المعركة قد بلغت نهايتها حقاً؟

وعلى غرار ما أحس به العديد من الإخوة الآخرين، فإن السعادة الغامرة بمناسبة تحرير الوطن فسحت المجال أمام شعور طافح

بالمرارة والقلق نتيجة للصراعات التي ظلت تفرق القيادة السياسية وتشل حركتها، وهي القيادة التي صارت من جراء ذلك عاجزة عن تلبية التطلعات والحاجات الأساسية للمواطنين، أولئك الذين ما عاد أمرهم يشغل بالها في المقام الأول. غير أن آثار حرب تحريرية ضروس ظلت باقية، ثم إن الجزائريين في أغلبيتهم كانوا يعانون من وطأة الأمية وسوء التغذية والبطالة والمرض وانعدام الأمن وغيرها من أشكال التهديد التي ألقت بظلالها الثقيلة على الوحدة الوطنية. وعليه، فإن الأمر يتعلق بدمار إنساني حقيقي في حين أن ضياع الممتلكات المادية من عمومية وخاصة دفع البلاد إلى أن تعيش وضعاً أشد مأساوية، وتكون مهددة بالإضافة إلى ذلك في وحدتها الوطنية وحرمتها الترابية.

ومن ثم، كان هناك جهاد آخر ينتظرنا، أي «الجهاد الأكبر»، على حدّ القول المأثور، من أجل إعادة بناء البلاد المدمرة، وتوفير ظروف العيش الكريم للمواطنين، عرفاناً لما قدموه من تضحيات جسام في سبيل تحرير الوطن.

لقد قبلت أيضاً المشاركة في هذه المهمة النبيلة خاصة أن إعادة بناء الوطن جهد يتطلب استتباب السلم المدني والاجتماعي، وبرنامج عمل يلقى التجاوب كله من جانب الشعب والنخب. فبمثل هذا الالتزام النضالي أعربت عن ثقتي في قدرات هذا الرجل على بلوغ المراد، وفي طاقاتنا الوطنية الإنسانية على رفع تلك التحديات بالرغم من عظم المهمة. وكانت بالنسبة لي أيضاً فرصة تاريخية لكي ألبي تلك الرغبة العارمة التي ظلت تحدوني من أجل التشييد، والتي أتقاسمها دون شك مع العديد من المناضلين من أبناء جيلي. حقاً،

أصبحت المشاركة في إعادة إعمار البلاد وفي مهام البناء الوطني بعد الاستقلال شكلاً جديداً من أشكال التعبير عن النضال في سبيل الوطن.

تم تقديم أعضاء الحكومة الجديدة، بمناسبة اجتماعها الأول يوم 21 جويلية 1965 في قصر الشعب. وقد أصرَّ بومدين على اختيار هذا المكان، وكأنما أراد من وراء ذلك التأكيد على أنَّ أشكال السيطرة ليست خالدة. وبالفعل، عندما دخلتُ قاعات ما كان يسمى قصر الصيف للحكام الساميين الفرنسيين في الجزائر، استذكرت صور جميع رؤساء الجمهورية الفرنسية الذين استقبلوا تباعاً في هذا القصر، كما استرجعت صور البهرجة التي ميزت الاحتفالات بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، التي كان القصد منها تبيان أن هذا البلد أصبح مقاطعة فرنسية إلى الأبد، وأن الإسلام واللغة العربية قد أهيل عليهما التراب نهائياً. فقبل ثلاث سنوات فقط وفي هذه القاعة نفسها، كان آخر حاكم فرنسي ما زال يتبختر فيها، وهو يحاول بصعوبة أن يخفي الإحساس الذي اعتراه بأن وجوده يوشك على الزوال من هذا البلد مع غيره من بني قومه. وفجأة، تذكرت أيضاً في تلك اللحظات أن عاماً انقضى منذ اعتقالي يوم 12 جويلية 1964 من قبل الشرطة السرية لابن بلة واقتيادي إلى مركز التعذيب بدار النخلة[7].

ترأس بومدين هذا الاجتماع وكأنما كان متعوداً على ذلك، واثقاً من نفسه ودون تعال. ورحت أتأمل هذا الشخص الذي وضع يده على الحكم والذي لم يكن الشعب يعرفه معرفة عميقة: إنسان قليل الكلام في التجمعات، ويتجنب الظهور الديماغوجي، وكان معروفاً بقامته النحيفة ونظرته الثاقبة وحاجبيه المقطبين وغياب الابتسامة عن وجهه

الصارم. كل ما يعرف عنه خلال حرب التحرير يتلخص في ثلاثة أمور: أعاد تنظيم جيش الحدود بقبضة من حديد ورفض اتفاقيات إيفيان مع قبوله بقرار الأغلبية، وأجبر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على أن تستقيل بعد الاستقلال لصالح مجموعة تلمسان التي يقودها بن بلة. وعندما صار وزيراً للدفاع الوطني، تعرف الناس عليه من خلال مداخلته أمام المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في الجزائر في شهر أفريل 1964؛ سجل يومها تفضيله لمبدإ إعطاء الأولوية الدائمة للإطار الوطني على الإطار الأجنبي (حتى وإن كان ذا تجربة أقلّ من هذا الأخير). وجرى انتقاده من قبل رفاقه في السلاح الذين اتهموه بأنه عمل على تشجيع الضباط الفارين من الجيش الفرنسي على حساب ضباط جيش التحرير الوطني.

وخلال تقديم أعضاء الحكومة، تناول بومدين الكلمة، فعبر عن أفكاره بلغة عربية فهمها حتى الوزراء المغرقون في فرانكفونيتهم. قال يومها: «إن اجتماعاتنا هذه لن تتخذ بأي حال من الأحوال طابع مواعيد سطحية ولا اجتماعات مغلقة، لكنها ستكون جلسات عمل حقيقية بجدول أعمال محدد، ذي أهداف واضحة، وتبادل حر للآراء». وأنهى تحذيره بنبرة قوية: «ليعرف كل واحد منا أن الشعب سيحكم علينا، لا على أساس خطبنا، بل على أساس أفعالنا، وعلى أفعالنا فقط».

اكتشفت خلال الاجتماع الأول للحكومة أن أغلبية أعضائها من الوجوه المعهودة التي سبق لي أن قابلتها أو زاملتها في مدرجات الجامعة أو في السجون الفرنسية أو في صفوف جبهة التحرير الوطني. ثم إنني إلى جانب ذلك، سجلت الانطباع الذي خلفه في أعماق نفسي

الزملاء الذين تعرفت عليهم ذلك اليوم: أحمد مدغري، الخجول الصارم، شأنه في ذلك شأن جميع المنطوين على أنفسهم، بوعلام بن حمودة، الذي يبدو صعب المِراس على الرغم من رهافة بنيته، العربي سعدوني الذي هو نتاج صرف لمدرسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، عبد العزيز زرداني، الذي يجسد الرومانسية الثورية، عبد النور علي يحيـــى، المعلم والمربي والذي يجسد المثل الأعلى في الاستقامة، وعبد القادر زيبك، عاشق كرة القدم الذي يدخل إلى القلب من الوهلة الأولى، وأخيراً، الجندي الخفي الذي التقيت به فيما بعد، وأعني به عبد القادر حاج علي الأمين العام للحكومة الذي كنت قد رأيته بين زوار والدي خلال الأربعينيات. لقد وقع على عاتقه تسيير الآلة الحكومية بإعداد خلاصة الاقتراحات التي يقدمها الوزراء وعرضها على الرئيس، ناهيكم عن دوره كمسؤول عن الجريدة الرسمية. أعتقد أن بومدين قد أجاد الاختيار بتعيينه في هذا المنصب، وكلما تحدث عنه وصفه بـــ«الحارس الأمين». وخلال 13 عاماً التي أمضاها في هذا المنصب، لم يحدث أبداً أن «تاهت» وثيقة واحدة نحو السفارات الأجنبية أو صوب أوساط الصحافة.

وفي يوم الأحد التالي[8]، استقبلت بمقر سكناي في حي تلملي زواراً جاؤوا لتهنئتي بالمنصب الجديد. كان من بينهم من غمرني السرور برؤيته، وأخص بالذكر منهم الطاهر بوتمجت، الذي كان نموذجاً لخادم الدولة الحقيقي: فهو إنسان ذو ضمير، جاد في عمله، مخلص، وكفء. وقد رفض جميع المناصب السياسية التي عرضت عليه، واكتفى بأن يكون أحد «مهندسي» التشريع الجزائري. واستعرضنا معاً وقائع الاعتداء الذي استهدفه في جانفي الماضي حيث نجا من الموت بأعجوبة، ذلك أن رصاصة اخترقت دماغه، في حين

أن الرصاصة الثانية التي كانت موجهة لقلبه كسرت كتفه. وقد ظل محافظاً على خفة دمه، إذ ما انفك يتساءل عن بواعث أولئك الذين اعتدوا عليه إلى أن بلغه خبر اغتيال المهدي بن بركة[9] فتصايح «لقد وجدتها». وبالفعل، فلقد جعل منه شبهه الغريب بابن بركة هدفاً للمصالح السرية المغربية. ونجحت هذه المصالح في عمليتها تلك في باريس بعد عشرة أشهر من ذلك التاريخ، إذ أن زعيم اليسار المغربي وحركة التضامن بين القارات الثلاث فقد حياته هذه المرة بمساعدة أعوان المخابرات الفرنسية.

وهناك زيارات أخرى لم يكن لها أي أثر محمود في نفسي. ومن بينها زيارة أحد رجال الأعمال، وكان نجل أحد أصدقاء والدي. اختار أن يطرق بابي في الصباح الباكر لكي يتجنب المتطفلين، على حد قوله. فبعد أن عبر عن تهانيه لي، وتبادل معي بعض الكلمات التي تقتضيها المناسبة، حدثني عن إعلان مناقصة نشرته وزارة التربية الوطنية وعن الملف الذي قدمه في هذا الشأن. وما كان لي يومها أي علم بمثل تلك المصطلحات. لكن، عندما طلب مني، دون أدنى حياء، أن أعمل على تفضيله على غيره مقابل مبلغ مالي، طلبت منه أن يغادر المكان فوراً، وقلت له: «لو كنت تعرفني حقاً، لما تجرأت على هذا الكلام». وحدثت القطيعة بيننا عقوداً من الزمن راح خلالها يتهجم على «ابن الشيخ الذي تورط مع الاشتراكي بومدين!». ذلك شكل من أشكال النفاق الذي يلجأ إليه بعض أصحاب الأموال، وقد تعين عليّ أن أجابهه في العديد من المرات خلال حياتي، وأعني به التذرع بالدين للحصول على مكاسب شخصية.

وفي السياق نفسه، هيأت نفسي طوال المدة التي اضطلعت

خلالها بمسؤوليات سياسية وحكومية، لأولي أذناً صاغية لجميع المطالب والمساعي، خاصة منها ما تعلق بإعادة الحق إلى أهله، أو إحقاق الحق الشرعي لمواطن وقع ضحية بيروقراطية مجحفة في بعض الأحيان، بل ولا رحمة فيها. ولكنني مع رحابة الصدر المتأصلة في أعماقي، أثور عندما يبادر أحدهم فـ«يقترح» استصدار قرار يريد من ورائه فرضه بالقوة عليّ. ومن ذلك، أن أحد أعضاء مجلس الثورة طلب مني ـ ولا أقول أمرني ـ بتعيين سيدة على رأس مؤسسة تعليمية رغبتْ فيها، وذلك بحجة «أنها منا» حسب زعمه مشيراً بذلك إلى مسقط رأسها. رددت عليه بأن هذ النوع من القرارات إنما يجري اتخاذه في نطاق لجنة، وعلى أساس كفاءات ثابتة وفقاً لمعايير موضوعية محددة تطبق على جميع الذين يرغبون في ذلك دون أي استثناء. لم أرضخ على الرغم من إلحاحه المتكرر، لا في تلك المرة ولا بعدها، ولا في أي حالات مماثلة، والحاصل هو أنني وجدت نفسي إزاء خصم قوي لا تلين له قناة منذ بداياتي الأولى كعضو في الحكومة.

لست من أصحاب أنصاف القرارات، وفضلاً عن ذلك، فإن السياسة شأنها شأن الطب، مهنة تستأثر بصاحبها ولا ترضى بأية ضرة إن صح التعبير. أجل، ينبغي على المرء أن يخلص لها الإخلاص كله. وكان أن ألقيت بنفسي جسداً وروحاً في هذا البحر من أجل اكتشاف كل ما له علاقة بمشاكل التربية وشؤونها، سواء في جانبها النظري، وذلك بالانكباب على العديد من مطبوعات منظمة اليونسكو المخصصة لهذ الموضوع، أو في جانبها العملي، من خلال معايشتها عن كثب، وأعني الزيارات التي قمت بها عبر أرجاء الوطن للاطلاع في الميدان على المنجزات، والتعرف على تطلعات كل ولاية

ومشاريعها، وعلى طموح المواطنين. إن دوري كان يتمثل في إعمال الفكر في مشكلة التربية وحساب ما تقتضيه الحاجات، وتعبئة الوسائل الكفيلة بتلبيتها. وبالفعل، كنت أتعلم يومياً بفضل اتصالاتي بأعواني في العاصمة كما تعلمت في جولاتي من المعلمين والمستشارين البيداغوجيين ومديري المدارس الذين يؤدون مهامهم بكل إخلاص، ذلك لأن هدفي كان يتمثل في سبر أغوار التربية الوطنية.

2. تقديم وزارة التربية الوطنية

استلمت الوظيفة في منتصف شهر جويلية من عام 1965 خلفاً لشريف بلقاسم، الذي كنت أنظر بعين التقدير إلى ذكائه وروح الظرف التي تميز بها عندما كان يزور والدي. وبعد حفل تقديم الإطارات الأساسية للوزارة، بدأت مهمتي بالتعرف العميق على الإدارة العامة التي تعتبر مخ القطاع ومحركه. واستوضحتُ لدى كل هيكل من الهياكل عن الأنشطة التي تدور فيها، وتمعنت في أمر المستخدمين الذين يتكفلون بها. هذه الاتصالات شملت أيضاً المصالح الخارجية (من عمادة، ومفتشيات أكاديمية، ومؤسسات مرتبطة بها)، وكذلك الشخصيات التي يمكن أن تكون آراؤها ومساهماتها المحتملة ذات نفع.

إن هذه الفترة المخصصة للمراقبة وللتآلف مع ميدان عملي، مكنتني على الرغم من قصرها من أن أكوّن فكرة إجمالية عن الوزارة. الملاحظة الأولى التي فرضت نفسها عليّ لها علاقة بالمكانة التي يحتلها هذا القطاع في حياة البلاد ودوره في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالفعل، فمن الخارج يصعب الاطلاع على

أهميته القصوى في عملية إنشاء الثروة الوطنية. ومع ذلك، فإن الأمر إذا ما نظرنا إليه من هذه الزاوية، فإنّه يتعلق بأداة أساسية من حيث حجمه الكبير، ولأنه في الوقت نفسه عامل اقتصادي كلاسيكي، وهو المزود الأول للبلاد بالثروات البشرية، التي تمثل قطب الرحى في كل سياسة تنموية شاملة. ولنرجع في هذا الشأن إلى بعض المؤشرات المتعلّقة بالسنة الدراسية لعام 1966، التي تحولت بمرور الزمن إلى ثوابت يقوم عليها اقتصادنا:

ـ الخمس من ميزانية الدولة مخصص لوزارة التربية الوطنية، مما يجعل منها المستهلك الأول الوطني للاعتمادات العمومية.

ـ هذه الوزارة تستخدم أكثر من ثلث موظفي الدولة، مما يجعلها المستخدم الأول والمنشئ الأول للوظائف في البلاد.

ـ ثم إنها بمختلف هياكلها التعليمية تشغل وتهتم بأكثر من سدس المواطنين الذين تضمن لهم التربية والتكوين على جميع مراتب السلم الاجتماعي المهني. وبذلك، فهي تسهم بطريقة حاسمة في تحديث الهياكل الاجتماعية وفي تنمية البلاد الشاملة.

الملاحظة الثانية التي أمكنني استخلاصها لها علاقة بوضعية الهياكل المركزية التي تم تنصيبها لكي تؤدي المهمات العديدة المعقدة المتنوعة التي يتطلبها التكفل بهذا القطاع على أحسن وجه. ويلاحظ أن جزءاً مهماً من المستخدمين مخصص لأنشطة التسيير الجاري، في حين أن المهام ذات الأولوية في مجال وضع التصورات والتخطيط غائبة عنها، أو هي موجودة في شكل جنيني على الرغم من أنها من الاختصاصات الجوهرية لمركزية وزارية حقيقية. ويمكن أن نلاحظ، على سبيل المثال، أن هذه المركزية تشرف على تسيير الوضعية

الإدارية لمجموع المستخدمين، وتضمن صرف رواتبهم. وهي تقود جميع عمليات البناءات المدرسية بدءاً من مرحلة الدراسات الأولية إلى غاية التسلم النهائي للمشاريع. كما أنها تصادق على الخريطة المدرسية للثانويات وإنشاء المناصب البيداغوجية إلخ..

هذا اللاتكافؤ بين الثقل النسبي الخاص بمهمات التصور من جهة، وبين تلك التي تعود إلى التسيير الجاري من جهة أخرى، يمكن تفسيره إلى حد ما بالظروف التاريخية التي كانت وراء تنصيب وزارة التربية الوطنية. هذه الوزارة نصبت في مقرات العمادة، أي في مصلحة خارجية تابعة للوزارة الفرنسية التي كانت تمارس وصايتها على جامعة الجزائر أثناء العهد الاستعماري، وكذلك على مجموع الهياكل المدرسية للبلاد. وكانت تضطلع على وجه الخصوص بالإدارة والأمور الجارية للأنشطة البيداغوجية والوسائل البشرية والمادية التابعة لها. أما المهمات المرتبطة بإعداد السياسة التربوية فكان يجري تصورها انطلاقاً من المركزية الباريسية، ذلك أن الجزائر من وجهة النظر هذه على الأقل، كانت عبارة عن مقاطعة فرنسية على غرار المقاطعات الأخرى وبطبيعة الحال، فإن العكس هو الذي كان يحدث عندما يتعلق الأمر على سبيل المثال بتشجيع فرص التساوي في الحظوظ بين جميع التلاميذ، وضمان الدراسة الإجبارية في المرحلة الابتدائية للأطفال ما بين سن السادسة والرابع عشرة إلخ. ففي هذه المجالات، كانت سياسة التفرقة الاستعمارية هي التي تستعيد حقوقها.

وبعد الاستقلال، فإن هذه المهام الثانوية التي كان يتم الاضطلاع بها على مستوى العمادة، استعيدت من قبل السلطة المركزية الجديدة

بصورة طبيعية لا سيما وأن المستخدمين الذين كانوا يقومون بها ظلوا في أماكنهم، أو هم استبدلوا بمستخدمين ذوي كفاءات مهنية مماثلة، من جزائريين أو من متعاونين على حد سواء.

وعلى الرغم من ضرورتها، فإن إعادة تنظيم مصالح الوزارة المركزية بغاية جعل أولئك المستخدمين يقومون بصورة منتظمة ومستمرة بمهام السيادة والتصور والبرمجة ـ هذه الإعادة ـ ما كانت تشكل أولوية الساعة في تلك المرحلة. بل إنه جرى تأجيلها لبضعة أشهر، ذلك أن الأمر المستعجل دون جدال إنما هو الدخول المدرسي الوشيك الوقوع، الذي تركزت حوله جميع الاهتمامات وطاقات القطاع. والذي كان فرصة مؤاتية لكي ألقي بنفسي في الخضم جسداً وروحاً، ولكي أتمكن عن كثب من إدراك المشاكل والصعوبات الأساسية التي ينبغي تذليلها من أجل ضمان إدارة جيدة لهذا القطاع.

وكان هذا الدخول المدرسي الأول أيضاً موضوع مداخلتي الأولى في الحكومة التي اجتمعت في بداية سبتمبر من عام 1965. أعلنت خلالها أنه على الرغم من وتيرة تنمية مرتفعة جداً، فإن التأخر في مجال التسجيل المدرسي ظل كبيراً جداً، وأنه ينبغي أيضاً بذل جهود أكبر من أجل تدارك ذلك كله. وأشرت إلى المضايقة المزدوجة المتولدة. من جهة، عن العجز الكبير في الهياكل الأساسية، الموروثة عن العهد الاستعماري، التي يصعب تذليلها على وجه السرعة، ومن جهة ثانية، عن الطلب الاجتماعي الهائل نتيجة لتراكم أشكال مختلفة من التأخر المدرسي خلال العهد الاستعماري، ولضغط النمو الديموغرافي الذي وصف بأنه متسارع جداً. كنا وفقاً لما رآه عالم ديموغرافي كبير، نعيش وضعية مشتركة مع أغلبية بلدان العالم

الثالث، حيث نمو السكان يمتطي المصعد، في حين أن وتيرة إنجاز الفصول الدراسية تتسلق السلالم بمشقة وعناء.

وخلال ذلك الاجتماع نفسه، أدركت الأهمية الكبرى التي يوليها الجميع لقطاع التربية لكونه يشكل إحدى الأولويات الكبرى للنشاط الحكومي. واستطعت أن أتحقق بعد أشهر، أي أثناء إعداد قانون المالية لعام 1966، أن تلك الأولوية لم تكن مجرد كلمة. بل إنها تجسدت بمنح هذا القطاع حوالي 20 في المائة من ميزانية الدولة، ومنذ ذلك الحين، وهذه الحصة المالية ظلت محافظة على النسبة نفسها.

3. ترشيد النشاط

وبزوال الضغط الناجم عن افتتاح السنة الدراسية التي تجند الجميع لعدة أشهر كل عام، كنت أركز اهتمامي على ما يبدو لي أنه الضرورة الكبرى لمقتضيات الساعة يومذاك، وكان الأمر يتعلق بإحداث القطيعة مع القرارات المتخذة تحت وطأة الحاجة المستعجلة، حين ظهورها، دون أن أعطي الوقت الكافي للتحليل ولإنضاج المشاريع. وفي هذا الصدد، فتحت المجال أمام نشاط فكري يرمي على المديين المتوسط والطويل إلى تثبيت الأهداف التي ينبغي بلوغها، وكذلك الطرق والوسائل التي تمكن من الوصول إليها. ومن جهة أخرى، تعين علينا أن نوضح ونعمق تحليلنا للأسس والقواعد الإيديولوجية والسياسية التي يقوم عليها نشاطنا.

وقادني هذا التفكير أولاً إلى إعداد خطة استشرافية تتحدد في

نطاقها الأهداف التي ينبغي بلوغها في مجال التمدرس، وكذلك الشروط والوسائل المادية والبشرية لتطبيقها على مدى عشر سنوات. ويمكن بموجبها أن نقوِّم، سنة بعد سنة، مستوى إنجازاتنا بالقياس إلى الأهداف المحددة، ونكشف الكوابح والعراقيل التي ينبغي تذليلها ونكيف مسعانا طبقاً لمقتضيات الواقع.

إن هذه الخطة التي سميناها «آفاق عشرية» عرضتُها على الحكومة التي وافقت عليها خلال مجلس الوزراء المنعقد عام 1966. وبفضل تلك الوثيقة، توفر بين أيدينا في نهاية المطاف برنامج ومنهجية سمحا لنا بوضع حد للارتجال، وأعطيا لأنشطتنا انسجاماً وفعالية أكبر. وتدعم هذا المسعى بفضل وضع مخطط وطني موضع التنفيذ، صار منذ ذلك الحين نموذجاً لتنظيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسييرها من خلال مختلف المخططات الرباعية المصادق عليها بدءاً من عام 1972. ووجدت «الآفاق العشرية» في ذلك كله الإطار الملائم لإدراجها في المسعى الوطني للتنمية.

وضمن هذا السياق من التفكير، أشير أيضاً إلى وضع مخطط تنظيمي جديد للوزارة عام 1966، قصد استحداث هياكل تضطلع بمهام التصور والتخطيط. فوجدت هذه الوظائف الاستراتيجية والسيادية محيطاً ملائماً لكي تفرض نفسها في أعقاب المصادقة من قبل الحكومة على قانون جديد للبلدية وللولاية (العمالة سابقاً). هذه النصوص تنظم المجموعات الإقليمية على أسس جديدة، وتعهد إليها باختصاصات إضافية في إطار سياسة لامركزية واسعة. أما بخصوص وزارة التربية الوطنية، فإن الأمر يتعلق بفرصة مؤاتية تمكنها من التخلص من أنشطة عديدة في مجال التسيير الجاري كانت تعرقل

مصالحها المركزية دون جدوى. وهكذا، صارت الوصاية على المدارس الابتدائية من اختصاص المجالس الشعبية البلدية في حين أن تسيير المستخدمين وتنظيم الأنشطة المدرسية آل إلى المفتشية الأكاديمية التي تغطي سلطتها حدود الولاية.

وعلاوة على تلك (الآفاق العشرية)، فإن مجلس الوزراء الذي سبقت الإشارة إليه، بحث وصادق على وثائق أخرى كنت عرضتها عليه بنفس المناسبة، وهي تدور حول الاختيارات الأساسية التي ترشد وتوجه نشاطنا التربوي. إن هذه الثلاثية القائمة على الديموقراطية والتعريب والاتجاه العلمي والتقني تشكل الخاصية الأساسية لتعليم حديث ووطني وفقاً لما أقرته النصوص المرجعية للثورة منذ وثيقة الصومام وميثاق الجزائر. ولما كانت التربية هي المطمح العميق لجميع الجزائريين، فإن الثورة قد وضعتها في قمة متطلباتها باعتبارها ضرورة مطلقة، كما أن الدولة الجزائرية حرصت، من جانبها، ومنذ عودتها إلى الوجود عام 1962، على أن تضعها في المقام الأول من اهتماماتها وذلك بإعطائها الأولوية في ميزانيتها وفي برامجها التنموية.

4. ديموقراطية التعليم

انطوت ديموقراطية التعليم غداة الاستقلال على مضمون بسيط جداً فرض نفسه بنفسه. وهو ضمان تعميم التمدرس الإجباري للأطفال الذين هم في سن الدراسة (من 6 إلى 14 عاماً، وعلى وجه أخص، استقبال مجموع الأطفال البالغين 6 سنوات في المقام الأول، وفي أقرب الآجال. غير أن الظروف الشّدِيدَة الصعوبة التي عاشتها البلاد خلال تلك الفترة جعلت هذا الهدف أبعد منالاً مما كان المواطنون

أنفسهم يفكرون فيه، أولئك الذين كان تعطشهم إلى التربية بمستوى الفطام الذي أرغموا عليه خلال العهد الاستعماري. لو ألقينا نظرة سريعة على بعض العلامات البارزة عن تطور هذا القطاع لأمكننا أن نقيس عمق الفجوة بين الطلب وقدرات الاستقبال المتوفرة لمواجهته من ناحية، والأهمية القصوى للجهود المبذولة في نطاق متابعة هذا الهدف الاستراتيجي من ناحية أخرى.

ولكي لا أثقل على القارئ بالعديد من الأرقام والمؤشرات المختلفة، والمتوفرة على أية حال في مطبوعات الوزارة وفي مطبوعات الديوان الوطني للإحصائيات، سأركز تحليلي هذا أساساً على المعطيات المتلعقة بالتعليم الابتدائي الذي هو الحقل الأول المعني بتعميم التمدرس الإجباري.

فخلال السنوات الخمس التي تمثل مدة وجودي على رأس هذا القطاع، أي بين 1965 و1970، ظل هذا الحقل في خط المواجهة يعاني ضغط الطلب الاجتماعي. وهو ضغط ازداد قوة لا سيما وأنه يخص شرائح كبيرة من الأعمار التي هي في نمو متزايد بحكم أن الجزائر تنطوي على نسبة هي من أكبر نسب المواليد في العالم. وعليه، فالأمر يتعلق بـ«الانفجار الولادي» الذي هو ظاهرة معروفة وصفها العديد من خبراء الديموغرافيا. وبالفعل، فبالخروج من أي مجابهة مسلحة في العالم تنزع دائماً هذه النسبة إلى الارتفاع ارتفاعاً قوياً لكأن السكان يعوضون تلقائياً عن الخسائر التي عانوها بسبب الحرب. ولم تشذ الجزائر عن هذه القاعدة بطبيعة الحال.

سمح الدخول المدرسي 1962/63 باستقبال حوالي 780,000 تلميذ في المرحلة الابتدائية، من مجموع 880,000 في المراحل

كلها. وهذان الرقمان ظلا في ازدياد على التوالي، أي 1,332,500 و1,651,900 في 1965/66، بمعنى أن العدد تضاعف في مدى 3 سنوات. وأمام هذا الجهد كان عليّ أن أنوه بالوزيرين السابقين عبد الرحمن بن حميدة وشريف بلقاسم اللذين قاما دون شك بتسيير وضعية كانت أصعب من تلك التي أجابهها. وفي عام 1970، بلغت هذه الأرقام نفسها 1,851,000 من مجموع 2,398,000، وهو نمو شامل يقدر بحوالي 45 في المائة. وذلك ما جعل الرئيس بومدين يقول ممازحاً: «سي أحمد يوجد على رأس جيش المعرفة الذي هو أهم جيش في البلاد، ذلك أن هذه الأرقام تتجاوز بكثير أرقام الجيش الوطني الشعبي». ثم إن نسبة التمدرس التي لم تتعد قبل الاستقلال 14 في المائة، تجاوزت 20 في المائة عام 1962/63، لكي تبلغ 45 في المائة عام 1965/66 لتصل بعدها إلى 54 في المائة عام 1969/70.

والواقع هو أنه من أجل إعطاء فكرة أكثر دقة ووضوحاً عن نمو هذا القطاع، وكثافة الجهود المبذولة فيه ينبغي أن نحلل بصورة أعمق هذه المؤشرات المعروضة أعلاه. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة التمدرس 54 في المائة عام 1969/70. وذلك يعني أن 54 في المائة من الأطفال البالغين ما بين 6 و14 سنة كانوا يذهبون إلى المدرسة. غير أن تحليلاً أدق يبرز أن هذه النسبة واقعة تحت تأثير متغيرات هامة، وذلك طبقاً للمقاييس المتعلقة بالمعايير الجغرافية والاجتماعية، أو تلك المرتبطة بطريقة العيش، وبالجنس (من إناث أو ذكور) أو حسب شرائح الأعمار.

وعليه، فإن هذه النسبة تجاوزت 70 في المائة بين الأطفال

الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و7 سنوات، وتنخفض تحت المتوسط شيئاً فشيئاً كلما ارتفعنا في هرم الأعمار، ومن ثم فإنه من الواضح أننا كنا نقترب بسرعة من التسجيل المدرسي التام لهذه الشريحة من الأعمار، أي (6/7 سنوات). ولقد بلغناها في عقد واحد، في حين أن عقدين اثنين ضروريان لكي تشمل النسبة مجموع الأطفال المعنيين بالأمر، أي من 6 إلى 14 سنة.

وهناك مؤشر آخر بالغ الدلالة يخصّ تمدرس الفتيات. ففيما يتعلق بكل شريحة من شرائح العمر لاحظنا أن نسبة الاستقبال التي كانت في البداية موازية تقريباً لنسبة الفتيان، تنخفض انخفاضاً فجائياً بمجرد بلوغهن سن العاشرة. وهذا الانخفاض أهم بكثير في الأرياف منه في المدن بسبب التقاليد الاجتماعية التي تسحب البنات من المدرسة في سن مبكرة. وهذا الانسحاب الذي يحدث في فترة كانت فيه آليات القراءة والكتابة وغيرها من العناصر الأساسية الأخرى غير راسخة بما فيه الكفاية، وهو ما يدفع بهن إلى معاودة السقوط بسرعة في ما يمكن وصفه بـ«الأمية العائدة»، والملاحظ أن هذا التدني في نسبة تمدرس البنات في سن العاشرة يفسّر ضعف النسبة العامة للتعليم في فئة 10ـــ 14 سنة.

وبالرغم من ذلك، تطورت المدرسة الجزائرية بوتيرة فائقة السرعة، مما دفع البعض إلى تشبيهها بـ«انفجار مدرسي» حقيقي ودفع صحفياً أجنبياً كان يومها في زيارة للجزائر إلى أن يعنون تحقيقه الصحفي بـ«الجزائر، تعيش زمن المدرسة». هذه الصيغة جذابة حقاً. وبالفعل، فبمجرد الدخول إلى الفصول الدراسية، وإلى حين العطلة الصيفية، كان آلاف الأطفال والمراهقين، وقد حملوا المحافظ على

أكتافهم، يسلكون طريق المدرسة ويعطون لمدننا وأريافنا حيوية شديدة الخصوصية.

غير أن ديموقراطية التعليم لا تعني نمواً لعدد التلاميذ المتمدرسين فحسب، حتى وإن كانت بالغة الأهمية. لأنها باقتصارها على البعد الكمي وحده سرعان ما كشفت عن محدوديتها ونقائصها، مثلما بين ذلك التحليل التفاضلي لنسبة التمدرس. ومن البديهي، أن المجهود الرامي إلى تعميم التعليم ينبغي أن يكون مصحوباً بإجراءات تضمن عدالة حقيقية في مجال الدخول إلى المدرسة، وحماية أكبر لمن هم أكثر فقراً وعرضة للضياع حتى يستطيعوا الاستفادة من حقهم المشروع في التمدرس. وضمن هذا الأفق بالذات، اتخذت تدابير عملية هامة أعطت لديموقراطية التعليم جانبها الإنساني والاجتماعي وجعلتها أكثر تلاؤماً مع القيم التي نادت بها ثورتنا، بالإضافة إلى الاختلاط المطلوب والمُرَاعِي لتقاليدنا.

إن هذه السلسلة من التدابير تخص الدعم النفسي التربوي المقدم للتلاميذ من أجل تجاوز العراقيل التي لها علاقة بالمنشإ الاجتماعي أو الآثار السلبية المتولدة عن تسيير شديد الانتقائية وغير متكافئ للنظام التربوي، كما أنها تخص المنح المصروفة للعائلات المتوسطة الدخل من أجل مساعدتها على تحمل نفقات تمدرس يشكل بالنسبة لها عبئاً يصعب تحمله، وأخيراً، المصادقة على برامج خصوصية للاستثمارات في المنشآت المدرسية في المناطق التي تعاني التخلف في هذا المجال. ومن جهة أخرى فإن التعطش للمعرفة يدفع بعض البلديات للقيام بالبناء الذاتي والاكتفاء بِطَلَبِ الأدوات المدرسية والمعلمين من الوزارة.

ففي البداية، تجدر الملاحظة أنه في مجال تساوي الحظوظ وديموقراطية التعليم، يمثل الأصل الاجتماعي والمحيط الثقافي اللذان يعيش فيهما الأطفال عاملين هامين في نجاحهم الدراسي، والمدرسة نفسها لا تقوى على إحداث تغيير في هذا الشأن. لكن، بمراعاة شخصية التلاميذ، وقدراتهم الذهنية وغيرها، وكذلك ميولهم وبواعثهم، يمكن تحسين نتائجهم في الدراسة تحسيناً معتبراً. ولقد برهنت المعطيات الحديثة لعلم نفس الطفولة والمراهقة على أهمية هذا العنصر في النجاح المدرسي، ثم إن علوم التربية وكذلك المناهج البيداغوجية الحديثة صارت تأخذه بعين الاعتبار. وذلك ما يسمح في حدود الإمكان بأن يكون لكل من الجدارة والجهد المكانة التي يستحقانها في أنشطة التلاميذ بمجرد أن يستفيدوا من مساعدة تناسب وضعياتهم، أو توافق حاجاتهم النفسية العاطفية على الرغم من ثقل الإرث الاجتماعي الذي قد لا يكون مشجعاً بما فيه الكفاية.

وقد تكفلت المدرسة بهذه المسألة بفضل نشاط مصالح التوجيه المدرسي والمهني. فتحت هذه المصالح لحساب كل تلميذ ملفاً يتابعه طوال حياته الدراسية بمجرد دخوله السنة الدراسية الأولى من التعليم المتوسط (السنة السادسة سابقاً). وهو ملف ينطوي على تشخيص نفسيته ونتائجه الدراسية وملاحظات حول سلوكه العام ومعلومات مفيدة عن وسطه العائلي والاجتماعي. وبمقتضى ذلك، تبادر فرق من المعلمين والنفسانيين إلى التدخل عند الضرورة، وبصورة منتظمة، في كل مرحلة من مراحل النظام المدرسي حتى لا يقع التلاميذ الذين يتوفرون على القدرات المطلوبة تحت طائلة هذه العراقيل الاجتماعية طيلة فترة التمدرس. وهذه النصائح كلها توضع موضع التطبيق من أجل توجيه التلاميذ، إذا ما اقتضت الضرورة، نحو

تعليم مختص، ولها دورها في عمليات استكشاف الشباب النابهين، في مختلف ميادين النشاط الثقافي والفني والرياضي إلخ.

ثم إن برامج البناءات المدرسية تعطي الأفضلية للأرياف التي كانت محرومة إلى ذلك الحين. وهكذا جرى تصور مدارس ريفية نموذجية للتعجيل بوتيرة الإنجازات في هذه المناطق، والتمكين من سد الفرق بينها وبين المناطق الأخرى على وجه السرعة. كما أن النقل المدرسي الذي تنظمه البلديات وإنشاء داخليات لأبناء الرحل شاركا أيضاً في هذا المسعى من أجل تيسير الدخول إلى المدرسة أمام الجميع، بل، وحتى في الأماكن التي تشكل فيها الظروف الجغرافية ونمط العيش عراقيل يصعب تذليلها.

ليست المدرسة مكاناً للتربية واكتساب المعرفة فحسب، بل إنها صارت في نظر السلطات المكان المفضل الذي يمكن فيه تطبيق سياسة صحية بصورة أسهل وأنجع ووقاية الطفولة والمراهقة. إنها المكان الوحيد الذي يجد غالبية المواطنين أنفسهم متجمعين فيه، وبذلك، يكونون على استعداد لتلقي مثل هذا النموذج التطبيقي من العمليات. ففي المدرسة يتم تطبيق البرامج المتعلقة بالتلقيح الإجباري، أو تلك التي يجري اللجوء إليها في حال مقاومة بعض الأوبئة. كما أن المتابعة الصحية مضمونة فيها بفضل مراقبة طبية دورية.

وتكملة لهذا البرنامج، ينبغي الإشارة إلى إقامة شبكة واسعة من المطاعم المدرسية مخصصة لمقاومة النقائص والاختلالات الغذائية التي تمس ثلاثة أرباع طفولتنا. هذه الهياكل التي صارت عملية منذ الدخول المدرسي الأول غداة الاستقلال في عام 63/1962، تقدم حوالي 600,000 وجبة ساخنة متوازنة للتلاميذ. وبدءاً من عام

1967، أكملت منظمة «برنامج التغذية العالمي» التابعة للأمم المتحدة جهودنا الوطنية وذلك بأن اضطلعت طوال 4 سنوات ببرنامج إضافي لصالح 150,000 من التلاميذ.

وتمثل المنح الدراسية حلقة أخرى من حلقات هذه المساعدة المتعددة الأشكال. وهي مخصصة في هذه الحالة بالذات لتشجيع تمدرس الأطفال القادمين من أشد الأوساط فقراً في طور ما بعد المرحلة الابتدائية. وهي تمنح بوجه خاص لأولياء تلاميذ المتوسطات والثانويات، وتقدم مباشرة إلى الطلبة الجامعيين، وتمكن العائلات ذوات الدخل البسيط من القدرة على إرسال أبنائها إلى هذه المؤسسات بفضل مساعدتها على تحمل نفقات تكوين طويل الأمد، بالغ التكاليف. يضاف إلى ذلك كله مجانية التعليم العمومي على جميع المستويات، وهي المجانية المشفوعة بسياسة الكتاب المدرسي التي تجعله في متناول الجميع، والتي تكمل هذه الإجراءات من المساعدة الاجتماعية، وتضفي على ديموقراطية التعليم معناها الحقيقي، وتعطيها مضموناً ملموساً وواقعياً لدى الجماهير.

من وراء هذه التدابير التي هي أشبه ما تكون بقوتي اليومي والتي ترضي شعوري الحاد بإقرار العدالة الاجتماعية، كنت أحس أنني أعمل على المدى الطويل بما يضمن للأجيال القادمة إمكانية التمتع بـ«العقل السليم في الجسم السليم». وإلى جانب ذلك، فإن ديموقراطية التعليم لا تستبعد الاصطفاء والانتقاء. فلقد كنت مقتنعاً بأن عناصر من النابغين الذين سيكونون نخبة هذه الأمة ستبرز حتماً من بين هذا العدد الهائل من الأطفال المتمدرسين.

وخلال تلك الفترة الخماسية (1965 ــ 1970)، عرفت

الأطوار الأخرى من النظام التربوي تطوراً معتبراً في أعداد المتمدرسين أيضاً. وبلغة نسبة النمو، فإن مؤشرات تقدمها هائلة، بل هي أعلى بكثير مما كانت في الطور الابتدائي. لكن، إذا ما روعي حجمها الفعلي الحقيقي فإن ذلك يتجسّد من خلال أرقام تظل قابلة للتحكّم، ذلك لأن هذه الأطوار لم يشملها «الانفجار المدرسي» الذي عرفته المرحلة الابتدائية إلا بدءاً من مطلع السبعينيات.

في عام 63/1962، سجل الدخول المدرسي حوالي 30,800 تلميذ في الأقسام المتوسطة، و19,500 في الطور الثانوي، و2,800 في التعليم العالي. وفي عام 66/1965، ارتفعت هذه الأرقام على التوالي إلى 107,900، أي (بنسبة 250 في المائة)، و48,800، أي (بنسبة 150 في المائة) و6,500، أي (بنسبة 132 في المائة)، في حين أنها بلغت في السنة الدراسية 70/1969 على التوالي: 162,200 و76,000 و13,800، أي إنها ارتفعت حسب التسلسل خمس مرات وثلاث مرات وأربع مرات! ويعتبر هذا الارتفاع الرقمي مؤشراً على أن هذه المراحل من التعليم تفتحت تفتحاً كبيراً على جميع الطبقات الاجتماعية، وخاصة على أقلها حظوظاً. فلقد شملتها ديموقراطية التعليم بفضل التأثير الذي مارسته سياسة المساعدة الاجتماعية التي سبق أن أشرت إليها، وكذلك على إثر إجراءات إعادة هيكلة النظام المدرسي الذي ستكون لي فرصة التعرض له فيما بعد.

من اليسير أن نتصور ما تطلبته هذه السياسة في مجال ديموقراطية التعليم من إمكانيات مادية وبشرية من جميع الأنواع. والحقيقة هي أن تمويل البرامج المخصصة لمواجهة الارتفاع الهائل

في أرقام المتمدرسين قد تحقق حسب مقتضيات الحاجة على الرغم من ندرة مصادرنا حينذاك. ثم إن اللجوء إلى استقدام متعاونين سمح لنا من جهة أخرى بأن نوظف المعلمين بأعداد كافية مِمّن كنا في حاجة ضرورية إليهم. وعلى الرغم من ذلك كله كانت هناك عوائق كبيرة عرقلت نشاطنا. وقد كانت موجودة دائماً على مستوى وتيرة الإنجازات البطيئة جداً. وبالفعل، حدث تخلف كبير يقدر ببضع سنوات فيما يتعلق باستلام الهياكل الأساسية المخصصة لتلبية ذلك الطلب الاجتماعي الهائل.

ارتفعت حاجتنا للأقسام الدراسية إلى 2,000/ سنويّا لعام 1962، وبلغت ما بين 4 و5 آلاف سنوياً بدءاً من عام 66/1965، وعلى طول الفترة الممتدة من 70/1965. كان في مقدورنا في أفضل الأحوال، مثلما هو الشأن عام 1967، أن نأمل في استلام ما مقداره 1,200 فصل دراسي، لكن تراكم هذا العجز شكل عقبة هامة ومقلقة فيما يتعلق بمواصلة سياستنا في مجال ديموقراطية التعليم.

حقاً، حدثت عقبات متعددة عرقلت نشاط هذا القطاع. يمكن أن نذكر من بينها: نقص مواد البناء، نقص وسائل الإنجاز، ندرة التأطير واليد العاملة المختصة، صعوبات الدخول إلى بعض المناطق المعزولة، غياب أراضي البناء في المدن وفي المناطق الجبلية، تعقد المساعي الإدارية، إلخ. يمكن أن نضيف إلى ذلك كله التنافس بين القطاعات الأخرى، ذلك أن الجزائر كانت عبارة عن ورشة هائلة. واليوم عندما نستقرئ حكاية تلك العراقيل يخيل إلينا أن الوضع في هذ القطاع لم يتطور أبداً. وبالفعل، فالصحافة ما زالت بعد أربعين سنة تتحدث عن التأخر المعتبر في إنجاز العديد من مشاريع البناء (خاصة

في مجال السكن)، وهذا دائماً بسبب نفس العقبات التي ذكرت بعضها!

ومن أجل تذليل هذه الصعوبات كلها، ومواجهة ضغط الطلبات في ميدان التربية، تعين الأخذ بالعديد من الحلول المساعدة. هناك أولاً مساعدة ثمينة جداً قدمتها وزارة الدفاع الوطني بأن وضعت بين أيدينا العديد من الثكنات العسكرية التي كانت خير عون لنا، خاصة منها في المراكز العمرانية التي لا تتوافر على الأراضي التي يمكن أن تستقبل هياكل مدرسية. استقر الأمر بعدد من الثانويات في العاصمة وفي بعض المدن الكبيرة الأخرى في ثكنات عسكرية قديمة، وكذلك بعض المراكز الجامعية في وهران وقسنطينة. ينبغي الإشارة أيضاً إلى استعادة جزء كبير من المقرات التابعة لقطاعات أخرى فضلاً عن كونها سهلة التحويل إلى مدارس، مثل دور الشباب، والمراكز الاجتماعية السابقة، إلخ. يضاف إلى ذلك أن ضبط مواقيت التدريس وفق الحاجة، والإبقاء على نصف المداومة مع تقنينها، سمحا بمضاعفة قدرات الاستقبال الموجودة على إثر هذا الاستخدام المكثف للمقرات. وهكذا، فإن الأطفال البالغين 6 سنوات، والذين لهم الأولوية في مجال التمدرس، سجلوا في كامل مجموعهم تقريباً، أما المراحل الأخرى من الأعمار فقد تم قبولها حسب الأماكن المتوفرة. لكن، ظلت الأقسام الدراسية مكتظة، كما أن معظم معايير الحد الأدنى من «الرفاهية» التربوية بقيت بعيدة المنال. هذه الوضعية جعلت ظروف العمل صعبة بالنسبة للتلاميذ والمعلمين وأثرت سلباً في المردودية. وصار من الحتمي الخروج من إطار هذه الحلول المؤقتة والتدابير الظرفية. وبالتالي، بدا لي من الضروري مواجهة هذه المشكلة من جذورها، أي بالنظر في النمو الديموغرافي المتزايد

الناتج عن الخصوبة القوية للجزائريين والذي رهن الجهود المبذولة في جميع مياين النشاط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. ولقد آمنتُ على المدى الطويل، بأن اعتماد سياسة شجاعة في مجال تنظيم النسل كفيلة بأن تعطي كل الفعالية لعملنا في التنمية المادية والتقدم الاجتماعي والثقافي للجميع. اختارت العديد من البلدان، وخاصة منها جيراننا التونسيون، هذه الطريق التي أعطت نتائج مشجعة، لا لأنها مكنت من تخفيض معتبر في مجال الطلب الاجتماعي المتعدد الأشكال فحسب، بل، ولأنها ذات فائدة لوقاية الأم والطفل، وكذلك بالنسبة للتوازن العائلي بصورة عامة.

وعليه، أعددت ملفاً حول هذه المسألة بقصد دراسته في مجلس الوزراء. وفي مرافعتي من أجل الأخذ بسياسة ناجعة لمراقبة النمو الديموغرافي باعتماد حوافز لتباعد الولادات، وبموافقة طوعية من جانب الأبوين، ومتابعة من جانب مصالح الصحة العمومية، اتخذت الحيطة فأخذت رأي المراجع الدينية التي أشارت عليّ بوجود فتاوى من الأزهر. ولم تعترض هذه السلطات على المسعى المقترح لأنه لا ينطوي على أية مضايقة ولا على أي لجوء إلى عمليات تتعلق بإيقاف الحمل، أو تعرض حياة ما قبل الولادة للخطر.

ولقي اقتراحي في مجلس الوزراء معارضة شديدة، بما في ذلك من أصحاب بعض الذهنيات «الحديثة»، المتفتحة على قضايا الساعة. وعبر وزيران عن عدم موافقتهما، وعندما قدم بومدين نفسه بعض التحفظات، أدركت أن العملية باءت بالفشل. ساد صمت ثقيل فسرته رفضاً للاقتراح. ومن المعلوم أن القيود والعراقيل الاجتماعية في هذا المجال توجد أيضاً على مستويات غير منتظرة. وهكذا فإن خبراءنا

الاقتصاديين والمخططين قد رأوا أن سياسة نشيطة مدعمة بالنمو المطرد هي الكفيلة وحدها بالوصول إلى تخفيض تلقائي للنمو الديموغرافي وضمان توازن مأمول بين الثروات المتوفرة والطلب الاجتماعي. وبالفعل، لوحظ أن تحسين مستوى العيش للمواطنين يكون مشفوعاً بانخفاض معتبر في نسبة المواليد. لكن، هل نملك الوسائل لكي نضمن سياسة نمو بمثل تلك الوتيرة على الدوام؟ لقد بينت السنوات التالية أن ذلك ليس ممكناً مع الهبوط المفاجىء لأسعار البترول في أواسط الثمانينات. أما كان من المستحسن الأخذ بالرأي الذي اقترحته؟

إن الاخْتِيَارَيْنِ الأساسيين الآخرين الذين استرشدت بهما في سياستنا التربوية لم يعودا يتعلقان بممارسة الحق الأساسي في التمدرس وجميع مقتضياته في مجال ديموقراطية التعليم، والجهود الهائلة التي ينبغي بذلها في مجال توفير الإمكانيات البشرية والمادية و المالية، لكنهما يخصان الاختيارات الأساسية التي تحدد مضامين التعليم ومناهجه. والأمر في هذا الشأن يتعلق بالتعريب وبالاختيار العلمي والتقني.

5. التعريب

لم أتوقف يوماً عن الدفاع على فكرة قيام الشخصية الوطنية على ثلاث دعائم: الأصول البربرية والثقافة العربية والحضارة الإسلامية. عندما احتلت فرنسا الجزائر، وأمام استحالة تغيير أصولنا وجعلنا أمساخاً من نسل الغاليين (les Gaulois)[10]، هاجمت الدعامتين الأخريين لهويتنا، وأعني بهما اللغة العربية بغاية فرنستنا، والدين

الإسلامي طمعاً منها في تنصيرنا، وحدث ذلك كله تحت غطاء «الرسالة الحضارية». وينبغي أن أشير إلى أنه في نطاق تحطيم اللغة العربية، لم تتردد فرنسا في بعث تعليم الدارجة وتشجيع اللهجات البربرية. وذلك بالذات ما يفسر أنه في مجموع أدبيات الحركة الوطنية، لا توجد أية مرجعية اللّهم إلا مرجعية العروبة والإسلام بسبب أنهما يتعرضان للخطر خلافاً لما هو عليه البعد البربري الذي استعمله الاستعمار كأداة لخلق صراعات بين «عرب» و«بربر» حيث لا توجد إلّا خصوصيات لغوية.

وفي نفس السياق، . يبدو لي من المفيد التذكير بأن كرسياً للغة البربرية استحدث في جامعة الجزائر قبل مدة من نيل الاستقلال. وكان نشاطه عادياً عندما استلمت وزارة التربية الوطنية عام 1965، وعلى رأسه مولود معمري. وفي تلك الفترة، كان هذا المناضل المعروف من أجل هذه القضية يطفح مرارة لأن دروسه لم تكن تلقى أي إقبال من جانب الطلبة، بمن فيهم الناطقين بالبربرية. وقد أسر بذلك لأحد أصدقائه المنتمين إلى نفس الاتجاه، وهو محند أعراب بسعود الذي ينسب في كتابه بالفرنسية: أناس صغار في سبيل قضية كبيرة، أو تاريخ الأكاديمية البربرية 1966ـ 1978[11]، إلى مولود معمري في الصفحة 12، وبتاريخ ماي 1967 قوله: «إنني ألقي دروساً على سبعة طلاب موزعين على الشكل التالي: قبائليان، وهولنديان وثلاثة عرب وهؤلاء الثلاثة الأخيرون هم من الأمن العسكري دون شك. سأتوقف خلال السنة المقبلة لأن القبائل أنفسهم لا يشعرون بالميل إلى دراسة لغتهم». وعليه، تم إلغاء هذا الكرسي بسبب انسحاب الأستاذ وقلة الطلبة. واتخذت على الفور قراراً بتعيين مولود معمري على رأس مركز الأبحاث الأنثروبولوجية

وما قبل التاريخ والأثنوغرافية.

وعودة مني إلى النقاش الذي كانت الحركة الوطنية تصطخب به حول موضوع البعد البربري في هويتنا، ألاحظ ويا للأسف، أننا غداة الاستقلال ارتكبنا الخطأ في استمرار الخطاب الوطني القائم على ثنائية العروبة والإسلام بدلاً من أن نعود إلى هويتنا الثلاثية الأبعاد.

وهنا، كيف لا ننوّه تنويهاً دائماً بعبد الحميد بن باديس، الذي حدد أبعاد هذه الهوية الثلاثية حين علم جيلنا أسس الشخصية الجزائرية، والذي حفظ الجميع عن ظهر قلب نشيده الوطني القائل: «شعب الجزائر مسلم، وإلى العروبة ينتسب»!. انطلق بومدين خلال إحدى الجلسات عام 1966 في عرض له عن التأثيرات الإيجابية للتربية في تطوير الوعي السياسي فقال: «الإنسان المتعلم لا يمكن استعباده، كما أنه من المستحيل إخضاع شعب يغرف من مناهل المعرفة. لذلك فإنه لأمر رشيد أن نقيم يوماً للعلم نحتفل به كل عام في المؤسسات المدرسية وفي الأوساط الإعلامية من أجل أن نذكر الجزائريين بمحاسن العلم». وطلب مني حينها أن أقترح تاريخاً لذلك، فاقترحت بصورة تلقائية يوم 16 أفريل 1940 الذي يصادف يوم وفاة ابن باديس، ذلك لأنني كنت أجهل تاريخ ميلاده. وهكذا، صدر مرسوم رئاسي لتجسيد ذلك الاقتراح بإقرار يوم 16 أفريل «يوماً للعلم» لجميع الجزائريين.

وعليه، بدا لي أن مصطلح «التعريب» غير ملائم بمجرد تسلمي الوظيفة. فهو ينطبق بالأحرى على جهود البلدان العربية التي تبحث عن كلمات جديدة من أجل تسمية أشياء أو مفاهيم جديدة. وكان الأمر في الجزائر يتعلق بإعادة امتلاك اللغة الوطنية، واستعادة ثقافتنا بعد

مرحلة طويلة من الانحطاط والتبعية. ولما كان مصطلح «التعريب» قد وضع خلال مؤتمر جبهة التحرير الوطني كاختيار للجزائر المستقلة، فقد وجب الحفاظ عليه، والمهم في الأمر كله هو أن نشحنه بمضمون.

طُبِّق هذا الاختيار في البداية خلال السنة الدراسية 1963/64 بالتعريب الكلي للسنة الأولى من الطور الابتدائي. ثم اتخذت تدابير أخرى من أجل تدعيم تعليم اللغة العربية وتمتينه على مدى البرنامج الدراسي. وبموجب ذلك انتقل حجم الأوقات المخصصة لتدريس اللغة العربية من حوالي 34 في المائة عام 1964، إلى 43 في المائة خلال السنوات اللاحقة. وبالفعل، فقد جرى تعريب مواد ذات مضامين إيديولوجية قوية أو ثقافية أو سياسية، وتم تكييفها مع واقعنا الوطني. ويتعلق الأمر على الأخص بمواد مثل التربية الأخلاقية والدينية، والتعليم المدني، والتاريخ وكذلك الأنشطة الثقافية والفنية. وشملت هذه التعديلات مجموع نظام التعليم، بما في ذلك الجامعة التي شهدت إدخال مادة المصطلح العربي في جميع الشُّعَب، كما تم التعريب الكامل لشهادتين من شهادات الليسانس: الفلسفة، ثم الحقوق والتكوين ذو الطابع القضائي.

وبعد ثلاث سنوات من هذه العملية الكبرى، اتخذ القرار بتعريب السنة الثانية تعريباً كلياً خلال مجلس الوزراء الذي عُقِدَ يوم 10 أوت 1967 من أجل بحث تقرير أعددتُه حول هذه المسألة. بادرت في هذه الوثيقة إلى تقييم نتائج المرحلة الأولى من التعريب، وأبرزت النقائص التي ظهرت، وهي مرتبطة أساساً بضعف مردودية المستوى الذي تم الحصول عليه. هناك عوامل عديدة وراء ذلك، من بينها على وجه أخص نقص حجم التوقيت المخصص لتدريس العربية

(15 ساعة أسبوعياً)، والنقص في تأهيل المعلمين المعينين لهذا الغرض، ثم غياب استمرارية هذا التعليم في السنوات التالية، وهو ما جعل تعلم هذه اللغة غير متماسك وغير مستقر في وقت واحد. إن هذه النقائص حَسَبَ ما أشرت إليه في مداخلتي بمجلس الوزراء قد تؤدي بهذا القرار إلى أن «يتحول خطأً إلى دليل على عدم نجاعة التعليم باللغة العربية».

عندما عرضت هذا المشروع على مجلس الوزراء، بعد عامين من تعييني، كنت من السذاجة بحيث اعتقدت أنه سيمر مثل رسالة عبر البريد. لكنه، اصطدم بعدد من الاعتراضات: خمسة وزراء عارضوه. وزير واحد سانده أمام صمت أعضاء الحكومة الآخرين. كنت أستعد للتسليم بهذه الهزيمة عندما استعاد بومدين الكلمة ليقول: «قبل أن أعطي الكلمة لسي أحمد للرد على ملاحظات زملائه، أريد الإشارة إلى أن هذا المشروع ليس من صنيع يده وحده، فلقد سبق أن عرضه عليّ وأعطيته موافقتي».

وتشجعت عندها، فأجبت من انتقدوني قائلاً إن تعريب السنة الثانية من الطور الابتدائي يبدو لي امتداداً طبيعياً لتعريب السنة الأولى التي ينبغي تدعيمها، وتصحيح نقائصها وانحرافاتها. ليس في ذلك التعريب أي شيء مرتجل أو متسرع ذلك أنني أمضيت عامين كاملين في تحضير الوسائل. وأضفت قائلاً: «إن الإجراء الذي أقترحه سيكون من آثاره ترسيخ آليات التفكير بأداة لغوية واحدة في أذهان التلاميذ، أي اللغة الوطنية. وسيضمن بطريقة ناجعة تعزيز اللغة العربية وتكوين شخصية الأطفال على أسس متناسقة». وبطبيعة الحال، كل الذين وقفوا في وجه هذا المشروع لاذوا بالصمت ولا عجب! فالمعارض

يحني رأسه عندما يعلن الممسك بزمام الأمور رأيه مثلما جرت العادة في كثير من بلدان العالم الثالث.

وحرصاً مني على توفير ظروف النجاح لهذا الخيار الوطني، قررت ما يلي:

– رفع حجم الأوقات الأسبوعية لهذ التعليم في السنتين الأولى والثانية من 15 إلى 20 ساعة.

– توجيه أحسن المعلمين الجزائريين إلى هذه الفصول الدراسية بتعزيز مراقبتهم وتنشيطهم.

– إعداد الكتب المدرسية لهاتين السنتين من قبل بيداغوجيين جزائريين، وهي كتب كانت جاهزة وتنتظر أن توزع على المدارس بمناسبة الدخول المدرسي.

وضمن هذا التقرير المرفوع إلى مجلس الوزراء يوم 10 أوت 1967، أعلنت تبني مسعى جديد في مجال التعريب، أسميته «التعريب المرحلي». وهو يتعلق بالتنفيذ التدريجي لهذا المسعى من خلال مجموع قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للوطن. واتخذت إجراءات متعددة في هذا النطاق، وخاصة من قبل الوظيف العمومي والعدالة والشرطة والجيش، إلخ. أما فيما يتعلق بالتربية الوطنية على وجه أخص، فقد كان على مدارس تكوين المعلمين والمعاهد التكنولوجية في مجال التربية منذ ذلك الحين الاضطلاع بمهمة تكوين مستخدمين مؤهلين في الطور الابتدائي، مزدوجي اللغة، قادرين على أن يقوموا بتعليم اللغة العربية وكذلك المواد التي تدرس باللغة الفرنسية.

وهذا المسعى يحل في المراحل الأخرى من التعليم محل التعريب، سنة بعد سنة. وهو يتلخص في إنشاء أو في تعزيز الأقسام المعربة في المعاهد والثانويات. ومن جهة أخرى، يجري تعريب هذه المؤسسات تعريباً كلياً حيثما توافرت الظروف الملائمة لذلك.

أما بخصوص الازدواجية اللغوية، فأنا ما توقفت يوماً عن القول: «إذا كان الأمر يتعلق بازدواجية عقيدية تجعل من اللغة العربية لغة جماهير، ومن اللغة الفرنسية لغة المدرسة والنخب، فنحن نعارض ذلك حتى النخاع. ولكن إذا ما تعلق الأمر بازدواجية لغوية ظرفية، فإن قبولها يبدو لنا كظاهرة لا مفر منها من حيث كونها توفر لبلادنا فرصة البقاء ضمن تيار التبادل العالمي للفكر العلمي. الجزائر محكوم عليها قبل أن تستعيد شخصيتها الأصيلة استعادة كلية، وتعمم ممارسة اللغة الوطنية، بأن تمر بمرحلة تكون فيها للّغة الأجنبية السائدة، أي الفرنسية، مكانة الصدارة»[12].

ولقد لفت انتباهي أن بعض الكتاب الجزائريين الناشئين يستعملون في تعبيرهم بالفرنسية صيغة تبدو لهم أكثر وضوحاً، فهم يضعون على طرفي نقيض كلمة bilinguisme، وهي الازدواجية اللغوية، كاختيار إيديولوجي إرادي لدولة ما أو مجموعة ما وكلمة bilinguité وهي الازدواجية اللغوية التي تفرضها ظروف تاريخية معينة كما هو الحال في الجزائر.

وما كانت هذه التصريحات لتطمئن الفرنسيين الذين عبروا عن طريق سياسييهم ووسائل إعلامهم عن قلقهم حول مستقبل اللغة الفرنسية في الجزائر. وهي المسألة التي تمثل مدار جميع الاستجوابات الصحفية، إن في الجزائر أو في باريس، خلال

اجتماعات منظمة اليونسكو. كما كانت النقطة المركزية في الحديث الذي أجريته مع الوزير إدموند ميشليه الذي كان مصحوباً بالسيد جوزيف روفان والسيدة جيرمان تيون خلال زيارته للجزائر يوم 24 نوفمبر 1967. وعندما جاء السيد موريس شومان وزير الشؤون الخارجية في زيارة رسمية للجزائر في أكتوبر 1969، طلب مقابلة وزير التربية الجزائري. وما إن دخل مكتبي، وقبل أن ينطق بكلمات المجاملة العادية، حتى صاح قائلاً: «سيادة الوزير، ما الذي يعنيه التعريب؟» وشعرت بما يشعر به الإنسان الملدوغ، فرددت عليه بقولي: «سيادة الوزير، قبل أن أشرح لكم ما هو التعريب، اسمحوا لي أن أقول لكم إن فرنسا بعد 130 سنة من «الرسالة الحضارية» المزعومة خلفت وراءها، عام 1962، عندما غادرت الجزائر: 300,000 طفل جزائري يتعلمون اللغة الفرنسية. واليوم يبلغ تعدادهم حوالي مليونين»، فاستدار إلى معاونيه قائلاً: «ليس هذا ما قلتموه لي».

أثارت سياسة التعريب جدلاً كبيراً والعديد من الانتقادات بطبيعة الحال. خيل إليّ أني أعمل على حد الشفرة، بين تيار يرى أن هذه السياسة تطبعها وتيرة بطيئة مخيبة للآمال، ، وتخفي، دون شك، ميلاً إلى اللغة الفرنسية، وتيار آخر لا يلاين ولا يداهن حيال هذه الانتقادات. وأصحاب هذه الانتقادات الأخيرة يؤاخذون هذه السياسة بوجه خاص على ما تتسبب فيه من انخفاض مستوى التلاميذ بحجة أن اللغة العربية لا يمكن أن تضمن تعليماً ذا نوعية خاصة في الشُّعَب العلمية والتقنية. وبصورة عامة، فهي تنطوي على خطر يتمثل في كبح جماح تحديث المجتمع، ذلك أنها قد تكون حاملة لقيم ماضوية ورجعية! وعلى هامش هذا الجدل ظهرت بؤر بالغة الخطورة بالنسبة للتلاحم الوطني، فتحت باب المواجهة بين المعربين والمفرنسين.

فالمفرنسون الذين اضطلعوا غداة الاستقلال، ولأسباب تاريخية واضحة، بتأطير الأنشطة الاقتصادية والإدارية والتقنية للبلاد رأوا في عملية التعريب تهديداً لمكاسبهم ولمستقبلهم على المدى الطويل إلى حد ما.

وبمرور الزمن، وبفضل الحوار المسؤول الواسع، خفت حدة هذه الصراعات القائمة على أحكام ذاتية مسبقة مجحفة يحكمها الجهل في كثير من الأحيان، وسوء النية في بعض الأحيان. وصار من البديهي في نظر الجميع أن التعريب ليس تقوقعاً على الذات، ولا هو سلاح موجه ضد فئة اجتماعية ما، أو لغة ما، حتى وإن كانت لغة المستعمر التي لم تكن مستهدفة أصلاً. إن إعادة ربطنا بأصولنا وثقافتنا عن طريق اللغة الوطنية، إنما هو إثراء للجميع، وفتح جديد لا يمكن أن يكتمل تحررنا السياسي إلا به.

ولكن، ويا للأسف، ما إن تراجعت حدة ذلك الجدل والمجابهات التي برزت في خضمه، حتى عادت إلى البروز بعد عقد من الزمن عندما وضعت هذه السياسة موضع الشك، وانتقدت انتقاداً عشوائياً من قبل بعض السياسيين.

ثم صار هذا الاختيار محل صراعات حادة، في حين أن الحكمة تفرض علينا أن نعتبره عملاً من أجل تدعيم الهوية الوطنية ونتفادى تحويله إلى دفتر تجاري بين أيدي البعض.

وختاماً لهذا الفصل، أسجل أنني كنت وزيراً للتربية الوطنية طوال خمس سنوات، أي من 1965 إلى 1970، وأنني عربت خلالها السنة الثانية من المرحلة الابتدائية عام 1967. كنت أود أن أعمل أكثر في سبيل اللغة العربية التي نال منها الطغيان الاستعماري طوال أكثر

من قرن، لكنني ما كنت أريد قطع خطوة إلى الأمام دون إعداد جميع ظروف النجاح: مثل تكون المعلمين الضروريين، وتصور البرامج والكتب المدرسية، وتوفير المناصب والوظائف. هذه الأعمال التي تخضع لوتائر بيولوجية، والتي يسمح لنا التفكير الناضج والتحليل الجاد بشأنها من اختزال فترة انتظار نتائجها إلى حد ما، ولكن دون التوصل إلى إلغاء هذه الفترة.

وجاء بعدي عدد من الوزراء على رأس وزارة التربية الوطنية، واتخذت تدابير أخرى لصالح التعريب تحت إشرافهم، كان بعضها صائباً وبعضها الآخر أقل توفيقاً.

والأمر الغريب هو أن خصوم التعريب ينسبون إليّ، جملةً وتفصيلاً، كل ما يتعلق بالتعريب كأنني كنت المسؤول الوحيد عن هذا القطاع منذ الاستقلال إلى نهاية القرن العشرين. ومن البديهي أن بواعثهم سياسية في المقام الأول، وأن التعليم هو آخر ما يشغل بالهم.

إنّ الذين يتهمونني بأني كنت وراء سياسة التعريب في الجزائر يمنحونني شرفاً تمنيت أن أستحقه. فهم يتناسون أن التعريب يندرج ضمن الاختيارات الأساسية للثورة الجزائرية كما هي مكرسة في النصوص التأسيسية لجبهة التحرير الوطني وبصفة خاصة في برنامج طرابلس (جوان 1962) وميثاق الجزائر (أفريل 1964). فإذا كان المؤتمرون في طرابلس قد ألحوا على «ضرورة ترقية اللغة العربية كتعبير أصيل عن قيم بلادنا الثقافية» فإن مؤتمر الجزائر تمسك بهذا الموقف وخصص للتعريب، في لائحة السياسة العامة، الفقرة التالية:

«يلح المؤتمر على الإسراع في سياسة التعريب في الجزائر:

1. بالإسراع في تعريب التعليم.

2. بتقوية الروابط مع العالم العربي لا سيما الثقافية منها؛ مما يعني، على وجه الخصوص، مضاعفة الوسائل الموضوعة تحت تصرف الهيئات المكلفة بالنهوض بمثل هذه الروابط.

3. بالقيام بتوسيع ملحوظ في مجال الدراسات العربية في حظيرة الجامعة».

لقد طَبّقتُ هذه التعليمة السياسية ـ التي دخلت حيز التنفيذ منذ السنة الأولى للاستقلال ـ طيلة الخمس سنوات التي قضيتها على رأس وزارة التربية الوطنية، من منطلق الرجل السياسي المقتنع الذي لا تنقصه الواقعية وروح المسؤولية، ولم أطبقها من زاوية التكنوقراطي الصرف الذي لا يعير للجوانب السياسية ما تستحقه من اهتمام.

6. التوجيه العلمي والتقني

وبخصوص التوجيه العلمي والتقني، ينبغي التذكير أولاً بأنه يستجيب لثلاثة انشغالات مركزية، وهي على الشكل التالي:

ـ تزويد البلاد بما تحتاجه من الإطارات في مجال التنمية والتي يجب أن تلبي في أغلبيتها مواصفات التقني والمهندس والعلمي استجابة لمطالب أكثر القطاعات الاقتصادية حيوية وديناميكية مثل قطاعات البترول والكيمياء، إلخ، أو تلك التي هي ذات قيمة تكنولوجية عالية.

ـ ترقية ديناميكية التقدم والتحديث الاجتماعي وذلك بإبراز

الثقافة العلمية والتقنية والمهن التابعة لها.

ـ وأخيراً، وضمن هذا الاتجاه بالذات، العمل على رفع التحدي الذي ورثناه عن العهد الاستعماري، الذي يزعم أن «الإنسان الجزائري، مهما كان «تطوره»، قد يصير محامياً أو طبيباً، لكنه لا يصير مهندساً أبداً، ذلك أن طبيعته تتعارض مع هذا الجانب العلمي» لكن الرد جاء قاطعاً وملموساً ومقنعاً بعد بضعة عقود فقط.

وتجسدت التدابير التي اتخذت ضمن هذا الاختيار فيما يلي:

ـ تعزيز الشُّعب العلمية والتقنية في مجموع المراحل الدراسية وفي جميع شبكات النظام التربوي.

ـ ازدياد عدد الموجهين نحو الشعب العلمية، في الثانوي والعالي، ذلك لأن الطلبة تجتذبهم حوافز تشجيعية مثل قيمة المنحة الدراسية المرتفعة، والأسبقية في الحصول على غرف الإيواء في الأحياء الجامعية، إلخ.

ـ إنشاء العديد من المعاهد ذات المستوى العالي، في صلب الجامعة مثل المدرسة العليا المتعددة الاختصاصات (polytechnique) أو تابعة للقطاعات التي تستخدمها، مثل مجمع بومرداس الضخم الذي يكوّن المهندسين في الصناعات البترولية والكيماوية والميكانيكا والصناعات النسيجية، إلخ.

ومن جهة أخرى فإن هذا الاتجاه العلمي والتقني قد برز بقوة في المراكز الجامعية الجديدة بالعاصمة ووهران والتي سميت لاحقاً «جامعة العلوم والتقنيات».

ويبدو لي من الضروري في هذا الصدد أن أسهب في الحديث،

خاصة عن المدرسة العليا المتعددة الاختصاصات، ذلك أن هذه المدرسة تمثل النموذج الذي ينبغي الاحتذاء به. يجب التذكير أولاً بأن إنشاء هذه المدرسة التي أنجزت بمساعدة برنامج الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو، يعود إلى مارس 1963، أي إلى ما يقلّ عن 8 أشهر من استقلال بلادنا. هذه إشارة مهمة جداً فيما يتعلق بدرجة الأولوية الممنوحة لهذا الاختيار، وإلى ضرورة تزويد البلد بطاقات إنسانية وبعُدة علمية وتقنية مهمة في أسرع الآجال الممكنة. وخلال تخرج الدفعة الأولى من المهندسين من هذه المدرسة يوم 30 جوان 1966، ألححتُ في القول على أن هذا المعهد «يجسد في نظرنا ويرمز إلى هذا الاتجاه الذي اخترناه لنظامنا التعليمي». وبعد سنتين، أي عام 1968، وخلال حفل مماثل، لاحظت أن هذه المدرسة العليا التي تكوّن إطارات الجزائر والعديد من البلدان الإفريقية، تنمو بوتيرة مرضية جداً. وعدد المهندسين الذين يتم تكوينهم كل عام، قد انتقل من مائة إلى 140، في حين أن الاختصاصات المفتوحة تضم شعباً حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني مماثلة للاختصاصات في مجال البتروكيماويات.

كما تم إنشاء هياكل جديدة في سنة 1970 من أجل تكييف مؤسسات التكوين العالي مع حاجيات الاقتصاد حتى تندمج بصفة كاملة في الديناميكية الوطنية للتنمية، وأعني بها «المدرسة العليا المتعددة التقنيات للهندسة المعمارية والعمران» وستة معاهد تكنولوجية متخصصة أخرى.

وضمن هذا الخط المباشر من انشغالنا، كان البحث العلمي موضوع نفس الاهتمام، أي يهدف عملياً نحو تكوين المهندسين

والمختصين ذوي المستوى العالي بالموازاة مع النشاط الحكومي. وتأسيساً على ذلك، أنشىء مجلس البحث العلمي عام 1963 بالتعاون مع فرنسا. وتلقى هذا المجلس دعماً هاماً من جانب السلطات الوطنية، التي عملت تدريجياً على ضمان أكبر حصة من مصاريف تسييره. وكانت الوسائل الهامة التي خصصت له موجهة لتمكينه من أن يلبي مهمته الأساسية على الوجه الصحيح، أي تكوين الباحثين الوطنيين، وضمان ترقية البحث في الوطن. ثم تحول فيما بعد إلى هيئة للبحث العلمي، وقد ضم أربعة معاهد تحت وصايته منذ عام 1968 من أجل بلوغ أهدافه، وهي المعاهد التالية:

ـ معهد الدراسات النووية.

ـ معهد علم المحيطات.

ـ مركز البحوث الأنثروبولوجية والإثنولوجية.

ـ مركز تامنراست.

وبالإضافة إلى هذه الاختيارات الأساسية الثلاثة، هناك خطوط توجيهية تمكن من إدراج هذه الأخيرة ضمن عملية إقامة نظام تربوي وطني حديث، يكون متلائماً مع قيمنا الحضارية، ويرتبط ارتباطاً حيوياً بعملية التطوير الشامل للبلاد. ومن بين هذه المبادىء التوجيهية التي كانت المعيار لأنشطتنا في الميدان، ينبغي أن نسجل ما يلي: الجزأرة، ومحو الأمية، وتعليم الكهول، والتعاون الدولي والعمل معاً في سبيل جعل هذه المبادىء متناسقة فيما بينها من خلال المشروع الرامي إلى إصلاح شامل للنظام التربوي.

7. الجزأرة

الجزأرة فكرة محورية أُعلن عنها منذ الاستقلال كحلقة مركزية في سبيل إنشاء مدرسة وطنية أصيلة. فاكتست مغزى كبيراً منذ البداية، إذ كان من الواجب أن تطبع مجموع ميادين النشاط التربوي وكذلك جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد استكمالاً لتحصين شخصيتنا الوطنية، أما فيما يتعلق بالتعليم على وجه الخصوص، فالجزرأة تبدو أفضل وسيلة لتجسيد اختياراتنا الأساسية التي أشرت إليها وضمان الجمع فيما بينها وإدراجهافي صلب المؤسسة المدرسية.

وبالفعل، فما الذي كانت ستؤول إليه هذه الاختيارات كلها، أو ما الذي كان سيبقى منها، لو لم تتغير مضامين البرامج، و«لو ظلَّ أسلافنا من الغاليين!»، وظلت الهياكل المدرسية الموروثة عن الماضي الاستعماري على حالها، أي نخبوية وتمييزية، أو أن سلك التعليم الجزائري الناشط في عين المكان بقي ذا نسبة ضئيلة؟ لم يكن علينا، والحالة هذه، سوى الاعتماد على أنفسنا لكي ننجح في عملية تنموية بمثل الطموح والعمق اللذين حددتهما الثورة الجزائرية، وانطلاقاً من وجهة النظر هذه بالذات، تأخذ الجزأرة كامل بعدها الاستراتيجي.

وكانت الأنشطة التي قمنا بها ضمن هذا المنظور تشمل ثلاثة مجالات مركزية:

ـ مضمون برامج التعليم.

ـ الكتب المدرسية التي تقوم بوضع تصوراتها فرق بيداغوجية جزائرية، وتطبع بوسائل وطنية في المعهد البيداغوجي الوطني. مما

خلصنا نهائياً من التبعية للخارج.

ـ المستخدمون.

ينبغي الإشارة بخصوص هذا الجانب الأخير إلى أنه في عام 62/1961، لم يكن المفتشون الابتدائيون الجزائريون يمثلون سوى 5 في المائة من مجموع السلك كله. وعندما انتهت عهدتي الوزارية لم يبق مفتش أجنبي واحد في سلك التعليم. أما المعلمون الجزائريون في الطور الابتدائي الذين لم تكن نسبتهم تتجاوز 15 في المائة، فقد بلغت نسبتهم 67 في المائة عام 66/65، وتجاوزت 80 في المائة من مجموع المعلمين عام 70/69. إنه لإنجاز كبير حقاً، خاصة أنه يعني الطور الابتدائي الذي يمثل أكثر الأطوار حساسية بالقياس إلى الأهداف المنشودة من سياسة الجزأرة، وبقيت هذه النسبة مستقرة، أي مجاورة لحدود 50 في المائة في المراحل التعليمية الأخرى، ذلك أن فترة تكوين المعلمين في هذه المراحل كانت أطول، وقاعدة التوظيف فيها ضيقة جداً، وحملة الشهادات الذين يتخرجون منها يميلون كثيراً إلى الالتحاق بقطاعات النشاط الأخرى، التي كانت الأجور فيها أبعث على الاجتذاب مما هو معمول به في قطاع التربية الوطنية.

توزعت سياسة جزأرة المعلمين في المرحلة الابتدائية على محورين متكاملين اثنين. الأول: يتمثل في التكوين المقيم في صلب مدارس تكوين المعلمين (بالنسبة للمعلمين: شهادة البكالوريا+ سنة) والمعاهد التكنولوجية (بالنسبة للمدربين: شهادة نهاية تعليم المتوسط+ سنة). وقد سعيتُ إلى الزيادة في إنشاء دور المعلمين، خاصة في الجنوب، منذ أن اكتشفت أن الطلبة المنحدرين من المناطق الريفية أو الصحراوية لا يرغبون في العودة إلى مناطقهم بعد تكوينهم

في مدن الشمال. أما المحور الثاني فإنه يجري في عين المكان، عن طريق الأيام الدراسية، والفترات التربصية المحددة على المدى الطويل خلال العطل الدراسية، وكذلك عن طريق الدراسة عن بعد. هذه الصيغة الثانية وضعت موضع التنفيذ، وهي أساساً موجهة للممرنين من أجل رفع مستواهم الثقافي العام، وإعطائهم أسس تكوين بيداغوجي مقبول.

هذا التكوين في عين المكان عرف تطوراً معتبراً بفضل مضاعفة عدد المعاهد التكنولوجية للتربية التي أنشئت في جميع ولايات الوطن، والتي جاءت لكي تسد نقص المردودية في مدارس تكوين المعلمين التي كانت طريقة تنظيمها وسيرها تحول بينها وبين تخريج معلمين بأعداد كافية ومكونين يمثلون النموذج المطلوب للتعليم في الطور الابتدائي. وقد كانت هناك طوال السنوات الأولى التي تلت استقلال البلاد حاجة هائلة إلى المعلمين بوجه أخص. وبالفعل، تضاعفت أعداد المتمدرسين دفعة واحدة، فانتقلت من 335,000 عام 1961 إلى حوالي 780,000 في أكتوبر 1962، ثم إن المعلمين الفرنسيين الذين كانوا يمثلون أكثر من 85 في المائة من مجموع مستخدمي سلك التعليم غادر معظمهم أماكن عملهم في ذلك التاريخ. وعليه، كان من الواجب مواجهة هذا الوضع الشديد الخطورة، المتولد عن تلك المضايقات كلها، وصار اللجوء إلى توظيف مكثف للممرنين أمراً لا مناص منه.

كان المستوى الثقافي العام لأولئك الممرنين دون مستوى شهادة التعليم المتوسط (السنة الثانية أو الثالثة متوسط على العموم)، ولم تكن لهم أية تجربة مهنية بطبيعة الحال، وبفضل هذا التكوين الإجباري

في الميدان، أنشىء نظام تعليم حقيقي موازٍ خصيصاً لهم لكي يكون في مقدورهم تحسين معارفهم العامة واكتساب الأسس اللازمة لمهنتهم. ويختتم هذا التكوين بتسليم شهادة تمكن أولئك الذين يحصلون عليها من بلوغ مرتبة المدرب. وفي كل عام، يترقى حوالي الثلث من أعداد ذلك السلك، أي ما يقارب 3,000 ممرن، والعديد منهم الذين لم يتوقفوا في منتصف الطريق، استطاعوا أن ينجحوا في الدراسات الجامعية ويحتلوا مناصب عليا بعد ذلك.

8. محو الأمية وتكوين الكهول

يجب على المدرسة الجزائرية أن تولي أذناً صاغية لمحيطها الاجتماعي، ويتعين عليها في هذا الصدد، أن توسع نشاط عملها علاوة على مهماتها التقليدية، وأن تضطلع ببعض الانشغالات في محيطها البشري. وبتعبير آخر، يجب عليها أيضاً أن تستجيب لطلبات أخرى في مجال التربية، نابعة من مواطنين مختلفين عن «زبائنها» العاديين، الذين هم الأطفال والشباب. فينبغي إذن أن تتكفل المدرسة الجزائرية بـ«متمدرسين» جدد، أي بأناس يستفيدون من نشاط الخدمة العمومية المقدمة لصالحهم، وذلك وفقاً للصيغ والبرامج المكيفة حسب أعمارهم ووفقاً لحاجاتهم الخصوصية.

إن الصراع ضد الأمية ضمن هذا المنظور يفرض نفسه دون جدال كأولوية مطلقة. كانت المهمة كبيرة جداً، ذلك أن حوالي 80 في المائة من المواطنين البالغين أكثر من 15 سنة، كانوا أميين، وقدرنا بالنسبة لعام 1966، أن عدد الأميين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و45 سنة، بلغوا حوالي ثلاثة ملايين. لذلك، فأي تنمية

اقتصادية، وأي تقدم اجتماعي كان من المأمول تحقيقه في بلد يحتوي على هذه النسبة العالية من الأميين؟ كانت العملية جبارة حقاً، لكنها ضرورية وعاجلة، وتتطلب الكثير من الوقت والإمكانات. وكان من الواجب أن تكون تعبئة الطاقات في مستوى ذلك التحدي، ومن ثم، وجدنا في اللجوء إلى التضامن الوطني تبريراً كلياً.

والواقع، أنه منذ بداية نضالنا المسلح، شكل الكفاح ضد الأمية انشغالاً دائماً عند قادته. ففي المحتشدات (المسماة مراكز الإيواء على سبيل التمويه)، وفي السجون، بل وبين الجنود في الجبال، وفي مراكز اللاجئين بتونس والمغرب نظمت دروس ذات أهداف تربوية متعددة. شملت مجالات مختلفة مثل: التكوين السياسي والمدني، والتربية الدينية، وتعلم اللغة العربية واللغات الحية، إلخ. وأطلق عدد من المشاريع في بداية الاستقلال، لكن لم يكتب لها النجاح الكبير، ذلك لأنها كانت تقوم على التطوع أساساً وعلى بعض الرومانسية أكثر منها على استنادها إلى مقاربة علمية ورشيدة للمشكلة.

وبالفعل، فحملات محو الأمية في العديد من البلدان أبرزت ضرورة اتخاذ إجراءات مناسبة إذا ما أريد لها النجاح. هذه الأعمال ينبغي أن تضع في الحسبان مقاييس عديدة مرتبطة بخصوصية الأصناف الاجتماعية المهنية أو المجموعات الاجتماعية المختارة لهذا الغرض وذلك من أجل التمكن من تحفيزها، ومن ثم، ضمان بعض حظوظ النجاح لها.

إن هذه المعضلة لا تخص الجزائر وحدها، بل تشمل مجموع دول العالم الثالث تقريباً، وهي تشكل فيها مؤشراً على تخلفها. والتجارب التي أجريت فيها تبين أنه عندما تمس الأمية أكثر من 50 في

المائة من السكان، فإن الحملات الرامية إلى استئصالها محكوم عليها بالفشل إذا ما هي اتخذت نهجاً يجري تطبيقه على الجميع، بدلاً من أن تكون انتقائية، محددة الأهداف، متلائمة مع المواطنين الذين تعنيهم. وذلك ما يفسر جزئياً نجاح عملية شاملة ووطنية في كوبا حيث الأميون يمثلون أقل من 25 في المائة من السكان، أو الفشل، في بلدان أخرى عرفت حملات مماثلة، وكانت فيها النسبة تتجاوز بكثير الحد المتمثل في 50 في المائة. كانت بلادنا معنية بهذا الشأن، وتعين علينا أن نضع ذلك في الحسبان عند اختيار المنهجية لكي نتجنب الفشل.

ومن جهة أخرى فإن الندوات الدولية التي عقدت تحت إشراف منظمة اليونسكو حول هذا الموضوع برهنت على ضرورة اختيار «مواطنين ذوي إقامات محددة، حسب تعبير اليونسكو متجانسين فيما بينهم ويتقبلون التجربة من أجل القيام بعمليات وظيفية في الكفاح ضد الأمية» ومن ثم، تفادي الحملات ذات النطاق الواسع دون غاية محددة. وفي هذا الصدد ينصح بتفضيل مجموعات العمال الذين يعملون في قطاعات الأنشطة الحيوية والمفتوحة، والقادرين على إعداد أعوانهم لاستقبال هذا النوع من النشاط والاستفادة منه. وضمن هذا الاتجاه، أطلقت اليونسكو برنامجاً تجريبياً عالمياً لمحو الأمية يتمثل في تنظيم برامج تجريبية في بعض البلاد النموذجية من أجل استخلاص مناهج النشاط الأكثر نجاعة وتحليل العلاقات ما بين محو الأمية والتنمية.

شاركت الجزائر في هذه التجربة العالمية الموجهة لإبراز أفضل الطرق للكفاح ضد الأمية. وكان من الواجب أن يندرج مشروعنا

التجريبي بمساعدة اليونسكو ضمن خطة خماسية (1966ـ 1970). وقد تم وضعه في القطاعات الأساسية التالية للاقتصاد الوطني:

ـ الفلاحة في المزارع المسيرة ذاتياً لمنطقة أسطاوالي.

ـ البتروكيمياء في مركب أرزيو.

ـ الحديد والصلب في مركب عنابة.

يشمل هذا المشروع حوالي 150,000 عامل.

وبالنظر إلى أهمية هذه العملية، والآمال المرجوة منها عبر العالم، فإن برنامج الأمم المتحدة للتنمية شارك فيها بتوجيه دعم مالي لبرنامج إضافي تحت قيادة منظمة اليونسكو. واختيرت الجزائر ومالي وإيران فقط من بين 40 بلداً رشحت نفسها للاستفادة منه. وتمكن أكثر من 70,000 عاملاً إضافياً في هذا البرنامج من الاستفادة من عملية محو الأمية هذه.

واتخذتُ تدابير عديدة لمصاحبة هذه العملية الواسعة بغية ضمان جميع فرص النجاح، لضمان أكبر قدر من النجاعة في محاربة الأمية، وإعطائها بعداً وطنياً.

ولهذا الغرض، قمت بتعزيز هياكل المركز الوطني لمحو الأمية المكلف بـ:

ـ إنتاج الوسائل التعليمية، أي الكتب والدروس الضرورية.

ـ تنظيم فترات تربصية لمن يعملون في حقل محو الأمية.

ـ تشجيع جميع قطاعات النشاط الوطني على إعداد دروس خاصة بها من أجل محو الأمية ودعمها بالوسائل الضرورية.

ـ تنسيق تدريجي لجميع أنشطة محو الأمية التابعة لمجموع القطاعات عبر جميع أنحاء البلاد.

وخلال ندوة صحفية عقدتها يوم 5 أفريل 1966 في نادي الصحافة، أكدت في هذا الصدد بأننا نبدأ في عملية «واسعة النطاق. ووزارة التربية الوطنية تضطلع بالجانب التقني، لكن، ينبغي القول إنها مسألة تخص الحكومة كلها، وهي مشكلة وطنية في المقام الأول».

9. إطارات الوزارة

لم تكن هذه الرغبة العارمة في التشييد التي ظلت مستبدة بي لتعرف نجاحاً كاملاً دون المساعدة التي تلقيتها من قبل أعوان مخلصين وذوي كفاءات. وذهني ينصرف أولاً إلى أولئك الرجال الموجودين في الميدان من معلمين ومديري معاهد ومستخدمي التأطير والتفتيش والإدارة، أولئك الذين أعطوا أثمن ما لديهم من خدمة لهذه المهنة الجليلة. كان في وسع أغلبهم أن يجدوا عملاً مربحاً أكثر في جهة أخرى، وأقل مشقة وعناءً على صحتهم الجسدية والعقلية. لقد اختاروا البقاء في هذا القطاع، لأن نفس الرغبة العارمة كانت تحدوهم أيضاً، ولأنهم رأوا أن التعليم أكثر من مجرد مهنة، بل هو جوهر وجودهم.

إنني متيقن بأن عدداً كبيراً من أجيال الأطفال والشباب الذين زاولوا دراساتهم خلال تلك الفترة احتفظوا بذكريات نابضة بالحياة عن أولئك الأشخاص المخلصين الذين عايشوهم وهم تلاميذ وثانويون أو

جامعيون، والذين وضعوا بصماتهم عليهم وكان لهم تأثير عميق في مستقبلهم داخل النظام التربوي وفي الحياة.

إن الإخوة الذين عملت معهم كانوا يتوزعون على أصناف ثلاثة:

ـ إطارات الإدارة المركزية.

ـ سلك المفتشين العامين.

ـ سلك مفتشي الأكاديميات.

1) لم أصطحب معي إلى الوزارة، بعد تنصيبي في جويلية 1965، سوى ثلاثة معاونين لتعزيز ديوان الوزير، وهم: إبراهيم حَسْب اللّاوي ومحمد خمار والدكتور عبد النور ياكر الذي بذل كل ما في وسعه، ومجاناً، طوال سنتين اثنتين لِيَتَفَرَّغَ بعدها لوظيفته الاستشفائية الجامعية. قام بجميع المهمات التي تكفل بها بنجاح، خاصة تلك التي تتلخص في توحيد التعليم العالي تطبيقاً لقرار الحكومة. (المعهد الجزائري للبترول والمدرسة الوطنية للإدارة هما المؤسستان الوحيدتان اللتان لم يشملهما ذلك القرار). كما تابع الدكتور ياكر ملف البناءات المسلَّمة للوزارة والمخصصة للتعليم العالي وعلى أساس التقرير الذي وضعه تسلمنا ثكنة السانية التي أصبحت جامعة وهران.

إن المستخدمين الموجودين في عين المكان بالنظر إلى مواصفاتهم المهنية، ومستويات الكفاءة التي يتطلبها مسارهم المهني يعكسون في حقيقة الأمر هذه الانشغالات التي هي في أغلبها من عمليات التسيير العادي. غير أن هذه الثروة البشرية، مثلما يقال بلغة

اليوم، تنطوي في صلبها على نواة الإطارات والمهنيين ذوي النوعية العالية، وتعين عليّ أن أعمل على تمتين هذا الطاقم بكفاءات نابعة من القطاع ذاته شيئاً فشيئاً، ووفقاً لتطور مهام التخطيط والتصور وإعداد المشاريع المرتبطة بإصلاح التعليم وتحديث طرائق تسييره. وسنحت لي هذه الفرصة بالذات بفضل تطبيق المخطط التنظيمي الجديد للوزارة، وتنصيب عدد من خلايا التفكير حول الإصلاح وآفاق تنمية النظام التربوي.

وعرفت هذه التشكيلة البشرية أيضاً تكتلات وصراعات مرتبطة أساساً بلغة العمل، وبالصراع التقليدي بين الأجيال. خشيت لبعض الوقت أن تشكل هذه الصراعات عائقاً يصعب التغلب عليه من أجل ضمان سير حسن للوزارة. وعلى العكس من تونس والمغرب اللتيْن توفرتا غداة استقلالهما على إطارات مزدوجة (وإن كانت بعدد غير كافٍ)، فإن الجزائر في عام 1962، كانت تعاني نقصاً حاداً في الإطارات، على الصعيد الكمي (بالقياس إلى جيراننا)، لكنه تأطير يعود إلى مصدرين اثنين مختلفين: المدرسة الفرنسية ومدرسة المشرق العربي، وهذان الصنفان كانا مصابين بنفس عقدة التفوق: فالأوائل يعتبرون أنفسهم حماة الحداثة وينظرون إلى المعربين على أنهم من القرون الوسطى، متخلفون وظلاميون. والصنف الثاني منهم يعتبرون أنفسهم حماة الأصالة ويرون في المتفرنسين مستلبين ثقافياً وعملاء لمستعمر الأمس.

وكان الجمع بين هذين النموذجين المتصارعين في وزارة واحدة عبارة عن مخاطرة حقيقية. ولكن يمكنني القول إنني بعد خمس سنوات من التعايش بينهما، أي في عام 1970، نجحت إلى حد ما

في التوفيق بين التيارين على صعيد فلسفة الوزارة وفي تشكيل إطاراتها. وبمرور الزمن، وفي خضم المعركة. خفتت حدة تلك التكتلات، ثم إنني لم أشعر بعدها بأي شكل من أشكال التحفظ عندما وجب تطبيق سياسات لا تحظى بموافقة جميع الناس.

هذا الوفاء كان مصحوباً بالكفاءة وبالالتزام من جانب أغلب أولئك الموظفين الذين صار البعض منهم من أقرب المعاونين على وجه السرعة، وهو الذي أعطى للعلاقات الإنسانية التي نسجتها في تلك الفترة، نوعية وكثافة مما يجعلني أعتبرها من أغنى التجارب التي قدر لي أن أعرفها. وقد سنحت لي الفرصة في لحظة مغادرتي الوزارة لكي أنوه بما يستحقونه، وأؤكد القول هنا إنّ ذلك التنويه لم يكن عبارة عن كلمات أملتها المناسبة، بل إنها كانت نابعة من أعماق الوجدان.

وقد أعطيت نوعاً من الأولوية لمزدوجي اللغة في الميدان. بدأت بتعيين الطاهر التجيني أميناً عاماً للوزارة. وبعد سنتين، بلغ سن التقاعد، فترك المكان لأحد الرفاق من اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، وهو عبد الرحمن شريط، الذي كان هو الآخر مزدوج اللغة. وشغل المراكز الأساسية في الوزارة أحمد بن بليدية وعبد الكريم بوزيد وبن سالم دامرجي ومحمد جيجلي والحبيب حمداني وإبراهيم مزهودي وإسماعيل يوسف خوجة ومحمد فصلة وعبد القادر قروج.

أما إدارة التعليم العالي، فقد وجدت على رأسها مالك بن نبي. وقد بدا لي أمراً غريباً أن مفكراً في مثل مستواه يوجد محصوراً في مهام إدارية مرهقة. وخلال الاجتماعات الأسبوعية مع المديرين، كان

يبدو كأنه يتخبط في مشاكل المقرات، والبرامج، والصراعات بين العمداء، والمفاوضات مع الوصاية، إلخ، بالإضافة إلى أعباء التنقلات التي يتطلبها إنشاء جامعة وهران وإطلاق جامعة قسنطينة. انتهى به الأمر إلى أن يشكو عدة مرات، وبحضور التجيني وحسب اللاوي، من أنه لم يعد يجد الوقت الكافي لكي يستخدم فكره، إذ ما انفك يكرر قائلاً: «الإدارة تقتل التفكير». بل إنه اقترح عليَّ يوم 19 جانفي 1966 أن يكون عبد الحميد مهري خليفة له وبعد يومين قمت بجس نبض مصطفى الأشرف لتسلم المنصب فأجابني بأنه يفضل العمل كسفير وطلب منّي مساعدته لتحقيق هذه الرغبة. وخلال صائفة 1966، عرضت على مالك بن نبي منصب مستشار تقني يمكنه من مواصلة التمتع بنفس الامتيازات ويجنبه العوائق الإدارية. وظننت أنني أحسن الصنع معه ومع الجزائر والعالم الإسلامي. لكن، عندما تم تعيين خلفه، عبر عن امتعاضه، ولكن بعد لأي، وتفادياً لأي حساسية من جانبه، تدخلت لدى بومدين لكي أحصل له على منصب مستشار في الرئاسة، وهو المنصب الذي كان في نظري، يلائم قامته الفكرية، ولكن، محاولتي باءت بالفشل. وبعد أن غادر الوزارة، تداول على منصب مديرية التعليم العالي عدد من الأساتذة، وكانوا كلهم جامعيين ذوي كفاءات، ولكنهم على غراره هو، سرعان ما فضلوا نشاط البحث والتعليم على أن يحصروا أنفسهم في مضايقات الوظيف العمومي.

وخلفه على رأس مديرية التعليم العالي يوسف منتالشته، الدكتور في الفيزياء بينما احتل منصب مدير جامعة وهران الدكتور الأزرق، ومنصب مدير جامعة قسنطينة الدكتور بن دالي، وجامعة الجزائر عبد الحميد بن سالم. وعندما عين هذا الأخير سفيراً، خلفه كمال مالطي، ثم رشيد توري. واحتفظت بذكرى طيبة من منور

بومنجل الذي أشرف بكل جدارة على الخدمات الجامعية ضمن إطارات إدارة التعليم العالي.

سعيت سعياً حثيثاً لتشييد جامعتي وهران وقسنطينة. وبعد أشغال ترميم ثكنة السانية التي تمت بسرعة فائقة قمنا بتدشين جامعة وهران يوم 12 ديسمبر 1966، أما جامعة قسنطينة فقد عملت كلياتها في مقرات مؤقتة انتظاراً لبناء جامعة جديدة التي اخترنا لإنجازها المهندس المعماري المناضل أوسكار نيماير (Oscar Niemeyer) وبمناسبة الزيارة الرسمية التي قام بها وزير التربية الكويتي خالد الفهيد أعلن أن بلده ستتكفل بنفقات هذا المشروع، وبعد عدة شهور زارني سفير الكويت الشقيق وسلم لي صكاً بمبلغ يساوي ربع المبلغ الموعود به كدفعة أولى كما ذكر، وبدون أي استشارة تسرعتُ برفض هذا الصك متذرعاً بأن الجزائر قررت أن تتحمل بنفسها إنجاز المشروع وتوسيعه، وعندما أخبرتُ بومدين بهذا الموقف أبدى استحسانه وتأييده، وبالفعل وضع الرئيس بومدين يوم 29 مارس 1968 الحجر الأساسي لجامعة قسنطينة التي فتحت أبوابها بعد سنوات.

وفي 12 أفريل 1968 قمت بتدشين البناية الجديدة لمكتبة جامعة الجزائر العاصمة التي أحرقها عمل إجرامي ارتكبته منظمة الجيش السرّي الفرنسية الإرهابية وذلك قبل استرجاع الاستقلال بأسابيع.

وعلى صعيد آخر استعنت بإطارات فنية ذات كفاءات مثل عمر إسكندر المربي الماهر الذي يحب العمل في الظل، وبوزيد حميش الذي كان يتشدد أحياناً في احترام دقائق التخطيط، وعمر سراج الذي نجح في إقناعي بإخراج التوجيه المدرسي من هامشيته لكي نجعل منه

عنصراً هاماً في النشاط التربوي وفي تجديد النظام المدرسي.

لكن المساعد الذي شعرت أنني في انسجام كامل معه هو أحمد عنابي، فهو مثال في التواضع، ويمكن وصفه بالموسوعة الحيّة بفضل ثقافته الواسعة، فكلّما ذكرت له كتاباً اكتشفت أنه قرأه، بل زاد ونبهني إلى جوانب فيه فاتتني، وكلَما تحدثت عن واقعة من الوقائع إلاّ وجدته يدرك خلفيتها التاريخية إذا لم يكن عايش تفاصيلها، فعلى سبيل المثال كان حاضراً عندما اتخذ مصالي موقفاً علنياً ضدّ المؤتمر الإسلامي[13] عام 1936، وأيضاً عندما أعلن موريس توريز، الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي، موقفه ضدّ «الأمة الجزائرية». ولهذا الأخ إلمام معمّق بالتاريخ الثقافي للجزائر خلال العهد الاستعماري، وقد عرف معرفة شخصية ممثلي ما سمي «بالمدرسة الجزائرية الفرنسية» مثل روبير راندو وأصدقائه، وكذلك المدافعين عن التيار «الأندجينست» (وهم من أنصار الاندماج أي الفرنسة)، وقد كان بعضهم من مؤسسي جريدة «صوت المستضعفين».

سيّر عنابي إدارة المركز الوطني لمحو الأمية، بكفاءة نادرة، وقد عينته لينوب عنّي في اجتماعات المجلس التنفيذي لليونسكو في باريس عندما يتعذر عليّ حضورها.

أما القرار الذي أثار معارضة بعض الأوساط فهو تعيين الشاذلي المكي كنائب مدير الشؤون الثقافية عام 1967، وأساس الاعتراض حسب قولهم يتعلق بماضي المكي الذي كان ممثلاً لحركة مصالي بالقاهرة وبسجنه لعدة سنوات من طرف السلطات المصرية، فأجبتُ على هذا الاعتراض بأنّ الرجل وطني قبل كل شيء وقد حان الوقت لجمع الشمل من أجل بناء الوطن.

ومن جهة أخرى، أقدمت على مساعدة قدماء المجاهدين الذين كانت لهم مشاكل مع الوزارة وعلى سبيل المثال، عندما علمت أن أحمد بوده، المناضل في حزب الشعب الجزائري، منذ الساعات الأولى، وممثل جبهة التحرير الوطني في بغداد. ثم طرابلس خلال حرب التحرير، يوجد دون مدخول مالي، أدرجته ضمن سلك موظفي التربية الوطنية.

2) سلك المفتشين العامين: هناك كوكبة من الإطارات التي اكتسبت تجربة مؤكدة خلال العهد الاستعماري من بينها مصطفى هدام (رياضيات) ومحمد علال (فيزياء) ومحمد حيرش (علوم طبيعية) وعبد الله بوجاقجي (إدارة) الذين كونوا النواة الأولى لهذا السلك، ثم أضفت لهم محمد بابا أحمد ومختار نويوات (لغة عربية)، ومحمد بن قادة (رياضيات) وشبان آخرين من خريجي جامعات المشرق العربي مثل جموعي مشري ومولود شرحبيل ولكن يبقى لولب التفتيش العام بالنسبة للغة العربية الشيخ عبد الرحمن شيبان. الذي كان قبل مجيئي للوزارة المنشط الوحيد لسياسة التعريب ومن حسن الحظ أنه كان يحظى بمساندة سلفي شريف بلقاسم.

هذا السلك من المفتشين العامين مكنني من بلوغ أحد أهدافي، أي الإبقاء على مستوى التعليم عالياً في معاهد الجزائر المستقلة وثانوياتها.

3) أما في سلك مفتشي الأكاديمية، فقد تميز بعضهم بقدراتهم التربوية والإدارية في وقت واحد. كمحمود بن محمود الذي كان في مقدوره أن يصير أحد كبار موظفي الدولة لولا حادث المرور المؤسف الذي أودى بحياته، والطاهر زرهوني الذي كان نشيطاً وصاحب بصيرة

نفاذة، وعبد القادر بن محمد الذي كثيراً ما سجل بنوادره الشعرية مواضيع اجتماعاتنا، وعبد القادر بوعلقة الذي كان صاحب موهبة في مجال البحث العلمي، وباقي بوعلام، صاحب الحكمة اللقمانية.

وما زلت أتذكر تعليمة لم أكن أفتأ أكررها والتي طبقها مفتشو الأكاديميات بقناعة وهي تنص على تفادي تعيين المعلمين الجدد في مسقط رأسهم وذلك لمحاربة الجهوية وتحقيق الامتزاج الذي يؤدي إلى أمة منسجمة.

وضمن مجموعة رؤساء المعاهد الذين جمعتهم في ندوة يوم أول أفريل 1968، برزت بعض الوجوه من أمثال طاهر لعزيب، ورشيد أو صديق، ومختار هدام، وعبد المجيد حيرش وعيسى بوضياف وكذلك بعض المديرات اللواتي ما توقفت عن تشجيعهن من أمثال السيدات حمديكان، وقصدعلي وحسب اللاوي ووقواق وحماد وعبد الصمد.

10. مديرية الثقافة

كانت مجالات الثقافة المختلفة كالكتاب والمسرح والسينما مرتبطة بوزارات أخرى، في حين أن إدارة الثقافة التابعة للتربية الوطنية. تضم بين اختصاصاتها الأنشطة المتعلقة بالمتاحف والمكتبات والمطالعة العمومية، وعلم الآثار والتراث التاريخي.

وعلى الرغم من أن هذ القطاع كان مهمشاً نتيجة للتأثير الذي يمارسه عليه الحجم الهائل المتولد عن قضايا التمدرس، وعلى الرغم من أنه لم يكن يتوافر سوى على مصادر مالية متواضعة، إلا أن ذلك

لم يحل بينه وبين أن يحظى بالعناية التي هو جدير بها، لا سيما وأنه يعالج في بعض جوانبه مشاكل حساسة ترتبط أساساً باستعادة الجذور التاريخية لشخصيتنا الوطنية.

ومن هذا المنظور، أعطيت توجيهاً جديداً لما هو جوهري في نشاط الحفريات في مواقعنا الأثرية. كان الفرنسيون قد فضلوا إبراز التراث الروماني (جميلة، تيبازا، تيمقاد) تدفعهم إلى ذلك خلفية إيديولوجية قصد إضفاء الشرعية على الاحتلال ونشر المسيحية، وذلك بالاستناد إلى «العمل الحضاري للرومان» الذي أراد الاستعمار الفرنسي من ورائه أن يستمر على دربه. وعليه ألححت على العناية بالتراث الإسلامي، الذي أهمل الإهمال كله خلال العهد الاستعماري، خاصة قلعة بني حماد. وشعرت بالأسف لأنني لم أحصل على الاعتمادات المالية من أجل ترميم قصور العهد العثماني، وخاصة منها، قصر الداي بالعاصمة، وقصر باي قسنطينة، وهو العمل الذي تداركته لحسن الحظ بعد ذلك في وزارة الإعلام والثقافة.

هناك مشكلة خطيرة استحوذت على اهتمامي، وهي تتعلق بحماية ثروات تراثنا الطبيعي والتاريخي والحفاظ عليها. إذْ كانت هذه الثروات محل نهب كبير، بل إن بعض المواقع أوشكت أن تندثر اندثاراً كلياً بفعل نشاط الاختصاصيين المزعومين وغيرهم من المغامرين. وهكذا، ففي نهاية عام 1967، اقترحت على الرئيس بومدين أن يوقع على أمر يتعلق بهذا الموضوع(14).

لكن المسألة التي ظلت تسيطر على تفكيري إنما هي مسألة تراثنا الثقافي الذي استحوذت عليه فرنسا خلال حملتها الاستعمارية على بلادنا. والأمر يتعلق أساساً بـ:

ـ المخطوطات ومختلف القطع الفنية التي نقلت إلى فرنسا، ووضعت في متاحفها ومكتباتها، بل وأدرجت في بعض المجموعات الخاصة على إثر سرقتها أو شرائها مقابل أسعار زهيدة من قبل جنرالات (جيش إفريقيا)[15] الذين صاروا بقدرة قادر «اختصاصيين في الشؤون العربية!»[16].

ـ وثائق لها علاقة بتاريخ بلادنا وزعت بين وزارة الحربية بباريس والمركز الوطني للوثائق بإكس أون بروفانس. وما توقفت يوماً عن المطالبة بإعادتها في لقاءاتي بجميع المسؤولين الفرنسيين الذين قابلتهم. وتمكنت من إقناع بومدين بتسجيل هذه المسألة ضمن أولوياتنا كلما جرت مفاوضات جزائرية فرنسية. ومع الأسف، كانت الغلبة للمادة والمصالح الاقتصادية على حساب هذه الانشغالات الثقافية.

وبالرغم من كل شيء، تمكنت الوزارة من استعادة لوحات نقلت إلى متحف اللوفر، خلال حرب التحرير الوطنية. أعيدت لنا يوم 14 أفريل 1970، خلال حفل استقبال ترأسته في متحف الفنون الجميلة الذي صار موئلاً لها.

11. المتعاونون

كان التعاون الثنائي ذا فائدة لنا، وعلى الأخص في مجال توظيف المعلمين. لم تكن قدراتنا الوطنية كافية غداة الاستقلال لسد العجز الكبير الذي نجم عن مغادرة المعلمين الفرنسيين للتراب الجزائري بصورة جماعية، ولمواجهة «انفجار» طلبات التمدرس خلال

الفترة التي تلت الاستقلال. وهذا المدد من المتعاونين، كان أمراً حتمياً لا مناص منه، وقد بلغ نسباً كبيرة، فجعلنا تابعين لبعض البلدان التي تزودنا بالمعلمين. أذكر على سبيل المثال أن المعلمين الأجانب كانوا يمثلون في الطور الابتدائي وحده أكثر من 52 في المائة من المجموع، في عام 1962/63، ثم انخفض إلى 40 في المائة عام 1970. ولتصحيح هذه التركة الثقيلة، وتخفيف تبعيتنا تدريجياً إلى حين القضاء عليها، لجأنا إلى اتخاذ نوعين من الإجراءات:

ـ الأول: استراتيجي، وهو خاضع لسياسة الجزأرة المتمحورة حول تكوين جماعي للمعلمين الجزائريين، بالإقامة أو في عين المكان، وهي سياسة لم تكن لتبلغ أهدافها إلا على المدى الطويل.

ـ الثاني: ظرفي، وهو يتمثل في تنويع مصادر التوظيف، والمزاوجة بينها، كلما أمكن ذلك، وبين مقاربات أكثر شمولية للتعاون، من أجل أن نجنب أنفسنا حتمية التبعية لبلد واحد أو لبلدان محدودة.

وضمن هذا المنظور، ينبغي التذكير أن فرنسا كانت شريكنا الرئيسي في هذا الميدان لأسباب تاريخية بديهية. هذا الوضع لم يكن دون مضايقات لنا، وفي كل أزمة في علاقاتنا مع هذا البلد، كنا نشعر بوقع آثارها السلبية. ولذلك، تم على وجه السرعة تحديد سياسة ناجعة للتنويع مع بعض البلدان العربية (خاصة منها مصر، والعراق، وسوريا وفلسطين) وبعض البلدان من المعسكر الشرقي (خاصة منها الاتحاد السوفيتي سابقاً) مما خفض من حدة تبعيتنا بصورة محسوسة وسمح لنا من أن نخرج من مجابهة مباشرة مع الفرنسيين. وكان من نتائج إعادة التوازن في هذا الميدان أثر إيجابي إلى حد ما في التعاون

بعيداً عن تقلبات السياسة وتخليصه من كل شكل من أشكال الوصاية.

وإذا كان مقبولاً غداة الاستقلال ألا تتشدد الجزائر في مستوى المعلمين المتعاونين معها، فإنني آليت على نفسي منذ 1965 أن تتوجه لجان مختصة إلى البلدان التي تزودنا بالمعلمين، في كل صائفة، لكي تنظر في ملفات الذين يريدون ترشيح أنفسهم كأساتذة بأكبر قدر من الصرامة، وتتأكد حقاً من أنهم يلبون مقتضياتنا في مجال الشهادات والتجربة. وينبغي الاعتراف بأن تلك البلدان كانت تستجيب لمطالبنا. وفي هذا الصدد، فإن سوريا جديرة بامتياز خاص، ذلك أنها لم تتأخر عن إرسال العدد المطلوب قدر الإمكان، وحرصت على أن يكونوا من خيرة أساتذتها. وسهرت السلطات السورية على العملية من أجل أن يكون أفضل أساتذة الجامعات السورية ضمن الذين يرسلون إلى الجزائر. وما زال الطلبة الجزائريون خلال الستينيات يذكرون بالعرفان والتقدير الأساتذة بديع الكسم وأسعد درقاوي (فلسفة) وشكري فيصل وإحسان النص (أدب) وصلاح عمر باشا (جغرافيا) وهشام الصفدي (تاريخ) وأسعد خانجي (حقوق)، كما شاركت دول عربية أخرى في معركة التعريب بإيفاد أساتذة ممتازين أمثال عبد العزيز الحبابي (فلسفة) من المغرب، وعلى عبد الواحد وافي (علم اجتماع) وأحمد فكري (هندسة معمارية) وطاهر مكّي (أدب) من مصر وفتحي الدريني (فقه) من فلسطين.

أما من الجانب الفرنسي، فإنني أشير إلى أن كلية الحقوق قد استقبلت أكفأ العناصر وأكثرهم جدية من أمثال جورج لابكا وجان كلودفاتان وجاك فردي ودوجرانكور وجيرار سوليي، وذلك بفضل الأستاذ ميشيل أليو والوزير إدجار فور الذي قابلته في باريس يوم 6

نوفمبر 1968 خلال اجتماع لمنظمة اليونسكو وعلى سبيل المثال تسنّى لي تنظيم امتحان شهادة التبريز في الطبّ، مما وفّر الإطار الكافي لجزأرة كلية الطبّ.

ينبغي أن أقول بصورة عامة إن المتعاونين في الجزائر، وكيف ما كانت بلدانهم الأصلية، اضطلعوا بعمل جيد، وهم يستحقون التقدير والعرفان الذي أولاه الجزائريون لهم. وهم بوفائهم للالتزامات التي تعهّدوا بها، أدوا مهمتهم التربوية على أحسن وجه فتجنبوا كل تدخل في شؤوننا الداخلية. وأدركوا أن دورهم يتمثل أولاً في تكوين جزائريين سوف يحتلون مكانهم بعد حين. وفي هذا الصدد، أعلنت دائماً وأبداً أن الغاية من التعاون هي أنه يعمل لإنهاء هذا التعاون، وأن أفضل الخبراء هو من يمكننا من أن نستغني عنه على وجه السرعة.

12. مشاريع إصلاح النظام التربوي

بدا لي من الضروري قبل الشروع في إصلاح شامل وعميق لمجموع النظام التربوي الانطلاق في تفكير أولي بمشاركة المحترفين والمختصين في القطاع، ثم توسيع هذا العمل الأساسي باتجاه جميع مقومات المجتمع. وبالفعل، كان رأي الجميع ضرورة لا مفر منها من أجل القيام بعملية وطنية بهذا الحجم. وعليه بدأت بتنصيب لجان تفكير تحضيرية في القطاع تتمثل مهمتها في اقتراح تدابير التحسين التي يمكن تطبيقها على الفور، وتزويدها بقواعد عمل متينة يتطلبها إعداد إصلاح شامل على المدى الطويل.

وقد عملت في أول جوان 1967، على تنصيب لجنة لإصلاح

التعليم العالي، تتولى التفكير الأولي حول أربعة محاور:

ـ تكوين الإطارات السامية.

ـ تطوير البحث العلمي.

ـ نشر الثقافة.

ـ تنظيم التكوين المتواصل أو «جامعة الحظ الثاني».

وهناك مواضيع أخرى تابعة لورقة العمل في هذه اللجنة، وهي تتعلق بطول مدة الدراسات، ومعايير القبول في الجامعة، وعدد الدورات بالنسبة لكل شعبة، إلخ.

وبعد عام آخر، وعلى وجه التحديد يوم 15 مارس 1968، نصّبتُ لجنة مماثلة خاصة بالأطوار الابتدائية والثانوية، وسميتها لجنة إصلاح التعليم. وتلخصت مهمتها الأساسية في صياغة تشكيل جديد للهياكل الموروثة عن العهد الاستعماري، واقتراح أنظمة أكثر تطابقاً مع اختياراتنا. وأشرت في هذ الصدد في تقرير مرحلي أعد بمناسبة افتتاح الموسم الدراسي 1967/68، إلى أن إحداث إصلاح هيكلي عميق يعتبر ضرورة مطلقة. ويجب أن يؤدي إلى قطيعة تامة مع النظام الموروث عن العهد الاستعماري ذلك النظام الذي صارت تأثيراته السلبية عائقاً يحول بيننا وبين مواصلة سياستنا في مجال ديموقراطية التعليم. كما يجب أن يتخذ هذا الإصلاح قاعدة من التعليم المتوسط يستند إليها، أما هدفه الاستراتيجي فهو تشييد «متوسطة وحيدة» تضطلع بتقديم ذلك التعليم الذي يصبح حلقة وصل، والطريق الوحيد بين الابتدائي والثانوي.

إنّ مجرد تحليل بسيط للهياكل المدرسية الموروثة يبرر مثل هذا

الاختيار، خاصة منها تلك التي تتعلق بالطورين الأول والثاني من التعليم الثانوي. هذه الهياكل شديدة الانغلاق، مصنفة بطريقة تراتبية إلى أقصى حد، وهي تنبع من تصور نخبوي لاستقبال التلاميذ الموجهين للدراسات الطويلة المدى. وتحقيقاً لهذا الغرض، يجب على هؤلاء التلاميذ أن يمروا عبر الثانويات. وتتوافر هذه المتوسطات على طور أول، ينطلق من السنة الأولى إلى السنة الرابعة، وتقدم للتلاميذ المحظوظين طريقة مثلى للدخول إلى الطور الثاني، ولتحضير البكالوريا بجزأيها، ثم الدراسات العليا.

أما التلاميذ الآخرون الذين تنبع غالبيتهم الساحقة من الفئات الاجتماعية الفقيرة، فإنهم يوجهون بعد الدراسة الابتدائية نحو الحياة العملية النشيطة. والقلة التي تبقى منهم توجه نحو المعاهد ذات الطابع المهني والتقني والفلاحي لاكتساب حرفة ما، أو نحو ما يسمى أيامذاك بالدراسات الإضافية ثم معاهد التعليم العام بعد ذلك. وهذه المعاهد، وفقاً لما يشير إليه اسمها، يتم تصورها كطور نهائي وإضافي للمدرسة الابتدائية. والتلاميذ الذين ينتقلون عبرها لهم حظوظ قليلة في دخول الطور الثاني من التعليم الثانوي، ذلك لأن المواد التي يجري تدريسها ومضامين البرامج مختلفة بين الطورين الاثنين على الرغم من التشابه فيما بينهما من حيث الموقع في السلم التراتبي للنظام.

وعليه، كانت هناك طريقة تنظيمية تقوم على أساس اختيار يعيد التفاوتات الاجتماعية نفسها بدلاً من أن يقلل منها. وهذه الظاهرة تم إبرازها من قبل عدد من علماء الاجتماع، واختصاصيي التربية، وخاصة في أبحاث بورديو (Bourdieu) حول هذه المسألة بالذات. إنّ

هذا العيب في النظام التعليمي خلال العهد الاستعماري أضيفت إليه التفرقة العرقية، وصار الإبقاء عليه أمراً غير متوافق مع قيم ثورتنا.

وتمثل الهدف الاستراتيجي المنشود من أجل القضاء على هذه النزعة المجحفة في إلغاء هذا التنوع وهذه التعددية في أشكال التكوين بين الابتدائي والطور الثاني من الثانوي. إذ أن الهدف يرمي إلى تحقيق التجانس بين جميع أشكال التعليم ضمن جذع مشترك موحد في برامجه، ومناهجه وطريقة سيره، وهو الذي سيتحول إلى طريق وحيدة بين الطور الابتدائي والطور الثاني من التعليم الثانوي. والغاية النهائية لمشروع إنشاء «المتوسطة الوحيدة» هي إيجاد هيكل يقدم تعليماً متوسطاً حقيقياً، مشتركاً بين جميع تلاميذ هذا الطور، وضمان فرص متساوية للجميع، بغاية الدخول إلى الأطوار التالية.

ومن هذا المنظور، ارتأينا أيضاً أنه من المستحسن تمديد التعليم العام إلى ما بعد الطور الابتدائي، وعدم إدخال التكوينات المختصة إلا بعد سن 16 و17 عاماً. إذ أن قدرات الشباب والحوافز تبدأ في الترسخ بعد هذه المرحلة بالفعل، فكان إذن من المناسب في هذه الفترة من التمدرس، تنويع أشكال التكوين، بتنصيب شبكات مختصة. ويمكن حينئذٍ، بعد هذا الطور من النظام الدراسي، أي بعد نهاية التعليم المتوسط. القيام بتوجيه مدرسي ومهني ناجع، يحترم قدرات كل واحد وملكاته، ومن الممكن عندئذٍ العمل على أن تكون الدراسات الثانوية والعالية محل جدارة واستحقاق، ولا تصير مجرد إرث يتلقاه التلميذ فقط.

إن التطور العام لهياكل مختلف الأنظمة التربوية عبر العالم يسير ضمن هذا الاتجاه. وهو يتجسد في بلدان العالم الغربي وفي بلدان

المعسكر الشرقي السابق، إما بتنصيب «متوسطة وحيدة» تقدّم تعليماً مشتركاً للجميع، أو بإنشاء مجمع مشترك يضم التعليمين الابتدائي والمتوسط مجتمعين ضمن نظام موحد. وفي كلتا الحالتين، يتم تمديد التمدرس الإجباري إلى 16/17 سنة. والصيغة المصادق عليها بالنسبة لكل بلد مرهونة بخصوصياته التاريخية والاجتماعية، إذ الهدف المتوخى يظل متماثلاً، والنتائج متقاربة فيما بينها كثيراً.

أما إعادة هيكلة النظام الذي كنت أرمي إلى تطبيقه في الجزائر فكانت تسير في اتجاه الاختيار الأول، أي «متوسطة مستقلة». والحقيقة هي أن ضمان نسبة انتقال مرتفعة بتزايد عدد تلاميذ الطور الابتدائي نحو تعليم متوسط موحد إنما تعني تمديداً فعلياً للتمدرس الإجباري الذي ينبغي بلوغه تدريجياً. ثم إن الأهداف المنشودة من وراء تنوع نماذج التعليم، والتحسينات التي أدخلت عليها تكاد تكون متماثلة حَسَبَ ما أشرت إليه. كل نموذج من تلك النماذج يختلف اختلافاً جوهرياً في الطرائق التي تكشف عن بعض التعقد في تسييرها الإداري والبيداغوجي.

إن المحور الثاني المتعلق بآفاق تطور النظام التربوي يمس الإصلاح الشامل للتربية، وذلك بأن تراعى في قاعدة العمل نتيجة عمل اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم خاصة في مجال إعادة إصلاح الهياكل. إن التدابير الأساسية التي اتخذت خلال فترة 1965/1970، ترمي إلى هذه الغاية نفسها، أي إقامة مدرسة وطنية حقيقية بأتم معنى الكلمة، وذلك عن طريق تجسيد الاختيارات الأساسية للأمة. هذه التدابير سمحت بإحداث القطيعة مع الإرث الاستعماري، وإنشاء نظام مدرسي تغير تغيراً جذرياً وصار أكثر مطابقة لحقائقنا الوطنية.

وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول إن هذه الأنشطة كانت تفتقر إلى إطار عام يسمح بإعطاء نوع من الوحدة للتحويرات التي حدثت، ووضعها في تفاعل وانسجام فيما بينها ومع محيطها السياسي والاجتماعي. وبتعبير آخر، وجب الشروع في تفكير عميق بغاية الوصول إلى إصلاح شامل للتربية، وذلك من أجل إعداد قانون إطاري يحدد محاور تطور المدرسة، وغاياتها وقيمها، ضمن إطار اختياراتنا، وكذلك مكانتها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.

قدمت مداخلة يوم 1969/10/2. أمام مجلس الوزراء الذي وافق على اقتراحي بإنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم. والتقرير الذي رفعته بهذه المناسبة يحدد مهمات هذه الآلية التفكيرية، وكذلك مواصفات تشكيلتها البشرية. وعلاوة على أكبر الاختصاصيين، فإنها تضم ممثلين عن جميع الهيئات الاجتماعية المهنية للبلاد. وأوضحت خلال هذا الاجتماع أن مقتضيات المرحلة تتطلب «تطوراً منهجياً هو الكفيل وحده بأن يمنحنا الفرصة المشروعة للبدء بإصلاح أصيل لنظامنا التربوي. لو أن إصلاحاً تم قبل ذلك التاريخ لكان إصلاحاً طوباوياً بحكم ما كانت تعانيه المؤسسة التربوية من تذبذب هيكلي متعدد الأشكال. ثم إن هذا الإصلاح أصبح ضرورياً وممكناً نتيجة لتوافر الظروف الموضوعية من أجل وضع تصورات له».

نصبت هذه اللجنة رسمياً في ديسمبر 1969، من قبل الرئيس بومدين، وكان من ضمن أعضائها اثنا عشر من الإخوة الذين أصبحوا وزراء فيما بعد. وقدمت تقارير أولية مشجعة جداً. لكنها اضطرت إلى تجميد أنشطتها بعد أشهر من ذلك التاريخ على إثر تعديل وزاري تم في شهر جويلية 1970 انتقلتُ في إطاره من قطاع التربية إلى قطاع

الإعلام والثقافة. هنا أحب التنويه بتلك اللجنة على الرغم من قصر عمرها لأنها تمكنت من وضع بصماتها على مرحلة هامة من مراحل تطور النظام التربوي حيث رسمت آفاق تطور بالغة الفائدة بالنسبة للمستقبل. لقد تغيرت بعض المعطيات حقاً على إثر ذلك التغيير الوزاري. وأنشئت وزارة التعليم العالي إلى جانب وزارة التعليمين الابتدائي والثانوي بغاية مراعاة الحقائق الجديدة المتولدة عن ديناميكية التطور الشامل الذي عرفته البلاد. وضمن هذا المنظور، برزت الجامعة كواقع مستقل نسبياً يتميز بخصوصيات ينبغي أخذها بعين الاعتبار.

سرعان ما شعر هذان القطاعان الوزاريان بالحاجة إلى إصلاح شامل للتربية، فبادر كل واحد منهما إلى تشكيل لجنة مكلفة بهذه المسألة حسب اختصاص كل منهما. هذه المقاربة الإدارية جداً لم تستطع معالجة مشاكل القطاع في مجموعها، ولا في علاقاتها الديناميكية مع مجالات الأنشطة المجاورة. إن غياب التنسيق بين هذين القطاعين أدى إلى بروز مشاكل تتعلق بالانسجام بين النظامين الفرعيين للتعليم، وكذلك إلى قطيعة في تطور المنهج المدرسي والجامعي، على مستوى برامج التكوين المقدمة في كل مستوى من المستويات التي ينبغي توافرها كشرط أولي. وعانى الطلبة من هذا الوضع، بل، وما زلنا نلمس بعض آثاره السلبية.

13. سياسة الحفاظ على المستوى ونوعية التعليم

ولما كان تطبيق الاختيارات الأساسية المذكورة أعلاه قد أدى إلى إحداث القطيعة مع النموذج الموروث عن العهد الاستعماري، فقد أثار العديد من الجدل والمخاوف وذلك بسبب أن هذا النموذج

بالذات كان قد طبع الذهنيات حتى إنه بدا للبعض مرجعاً عالمياً فيما يتعلق بالنوعية وبطريقة التنظيم. ولعل أشد تلك الانتقادات عنفاً ضد تطبيق كل واحد من هذه الاختيارات، خاصة تلك التي تتعلق بالتعريب وديموقراطية التعليم، تركّز على التأثير السلبي المفترض لهذه الاختيارات على نوعية التكوين المقدم.

وتمسكت حيال هذه المسألة الحاسمة بالإبقاء على مطلب نوعي راسخ، وهو مطلب لم يبد لي أبداً أنه غير متوافق مع الاختيارات التي كانت محل تشكيك. والعديد من التدابير التي اتخذت في مجال مضمون البرامج على الخصوص، وتكوين مستخدمي التعليم، وصدقية نظام التقييم والشهادات الممنوحة، لم تبتعد أبداً عن هذا الخط العام، وذلك ما نلمسه جيداً في أكثر هذه المجالات حساسية أي التعليم الثانوي والتعليم العالي.

كان التأطير في الثانويات مكوناً من جامعيين مؤهلين، ثم إن إنشاء المدرسة الوطنية لتخريج الأساتذة (القبة بالعاصمة) والمدرسة العليا للتعليم التقني (وهران) يندرج رأساً في هذا الانشغال. ومن جهة أخرى، فإن البكالوريا التي هي شهادة على النجاح في الدراسات الثانوية، وشهادة للقبول في الجامعة، ظلت محتفظة بمواصفاتها النوعية على الصعيد الدولي[16]. وهذا الاعتراف يعطي لحامليها معادلة تمكنهم من التسجيل في معظم جامعات العالم ثم النجاح، مثلما سجل ذلك من قبل هيئات متابعة طلابنا في الخارج.

وقد وُجِدَ هذا المتطلب النوعي أيضاً في التعليم العالي عبر المحاور الثلاثة المذكورة أعلاه والمتمثلة في مضامين برامج التكوين، وقيمة التأطير وكذلك الشهادات الممنوحة. ينبغي أن نضع العناية

الخاصة التي منحت للبحث العلمي ضمن هذا المنظور، وكذلك التدابير الأخرى التي تعلق أهمها بإنشاء شهادة التبريز في الطب عام 1967.

بالنسبة لهذه الشهادة في الطب أدركت حين تسلمت مقاليد وزارة التربية عام 1965 أن تنظيم مسابقة لمنحها ضروري، خلافاً لما كان يجري العمل به حيث كانت كراسي الطب والمصالح الاستشفائية تمنح في العديد من الأحيان على أساس معايير الأقدمية. هذه الوضعية تسببت في معارضات لدى مساعدي الأساتذة ومساعدي رؤساء المصالح الاستشفائية، لأنها تشكك، عن حق أو عن باطل، في قدراتهم. وما إن جاء عام 1966، حتى حددت تاريخ المسابقة بشهر سبتمبر من السنة التالية لكي أعطي الوقت الكافي للاستعداد لها. وقبل أساتذة كبار من فرنسا وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا أن يكونوا ضمن لجان التحكيم. ووجدت صعوبة مع بعض الزملاء الذين اعتبروا أن مشاركتهم في نضال التحرير الوطني ينبغي أن يعطيهم صفة حامل شهادة التبريز دون المشاركة في المسابقة. ضغطوا على الرئيس بومدين الذي عرض عليّ هذه الفكرة، فلم أوافق عليها بطبيعة الحال. وتسبب لي ذلك في جفاء مع بعض رفاقي. لكن ذلك لم يمنعني أبداً من إبعاد كل مجاملة وذلك في سبيل الحفاظ على مستوى جامعتنا، وعلى سمعتها العلمية والأدبية. هذه الفكرة هي مفتاح التوجيهات التي أعطيتها لأعضاء لجنة التحكيم، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن الصفات النضالية للمرشحين يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار إذا هم شارفوا على تحقيق المعدل المطلوب للنجاح في المسابقة. وفي يوم 23 أكتوبر، أطلعتُ الرئيس بومدين على النتائج، وفي يوم 27 نوفمبر حضرت حفل الاستقبال الذي نظمه العميد محمد أوشيش تكريماً للفائزين الجدد.

إن الحفاظ على هذا الخط، دون أي تنازل بخصوص مستوى النوعية، دفع البعض إلى وصف هذه السياسة بأنها «مالثوسية». وأياً ما كان الأمر، فإن شهادة البكالوريا وغيرها من أشكال تكويننا العالي استفادت من تقدير جيد على المستوى العالمي، ولدى الهيئات الدولية المختصة. وفي هذا الصدد، قدمت الجمعية العامة لليونسكو التي عقدت عام 1968 حول موضوع «تخطيط التربية وتحديثها» نماذج من الأنظمة التربوية عبر العالم، خصت بالذكر منها النظام التربوي الجزائري. ورأت بالاستناد إلى العديد من معايير التحليل أنها حققت نجاحاً معتبراً فيما يتعلق بنوعية التكوين.

14. التعاون مع منظمة اليونسكو

بالنظر إلى منصبي كوزير التربية، كان من الطبيعي أن تتوطد علاقاتي مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ضمن الهيئات التابعة لنظام الأمم المتحدة. كنت أعرف أنها أنشئت من أجل ترقية السلم والتفاهم المتبادل عن طريق التربية والعلوم والثقافة. وسجلها ينطوي على العديد من الإنجازات في حقل الحفاظ على المعالم الأثرية والثقافية (مصر، أندونيسيا). وكذلك في تكوين خبراء وتقنيين تابعين لمجال اختصاصها. هناك جملة وردت في ميثاقها التأسيسي لفتت انتباهي: «بما أن الحروب تولد في أذهان الناس فإن في أذهان الناس تشيد حتماً حصون السلم».

نظمت منظمة اليونسكو ندوات دولية عديدة، وكانت الأولى التي شاركت فيها في طهران بتاريخ 8 سبتمبر 1965 في شكل مؤتمر عالمي حول محو الأمية. وتصادف أن كان ذلك اللقاء هو الاجتماع

الدولي الأول الذي تم خلاله تمثيل الجزائر بعد 19 جوان 1965. كان الجميع في انتظارنا بالكثير من الفضول، وظن بعضهم أنهم سيرون أمامهم عساكر جاؤوا لتمثيل الجزائر، ذلك أن الجيش في اعتقادهم هو الذي يسيّر كل شيء في بلادنا. وبعد اتصالات عديدة اتضحت الصورة للوفود وأدرك الجميع أنه ما كانت هناك إراقة للدماء ولا مطاردة للمعارضين، وذلك ما يسر الأمور لنا خاصة أن أغلب أعضاء الوفد المرافق لي سبق لهم أن شاركوا في مثل تلك اللقاءات الدولية.

وتعين عليّ بحكم المنصب أن أرعى العلاقات مع اليونسكو. وخلال الندوة العامة الأولى التي حضرتها، في أكتوبر 1966، تعرفت على مديرها العام روني ماهو، رجل الثقافة والحوار، وانتخبت عضواً في المجلس التنفيذي من 1968 إلى 1974.

إن مساهمتنا في حياة اليونسكو ومختلف الهيئات الدولية كانت محل تقدير دائماً وأبداً، وذلك بسبب سمعة الجزائر الطيبة، ومساهمتها النشيطة في تعزيز دور تلك الهيئات في العلاقات الدولية، وكذلك بسبب كفاءة وحيوية إطاراتنا التي تمثل بلادنا، أو التي تنشط في هذه الهيئات، كموظفين دوليين. وكثيراً ما كانت مواقفنا هي التي تحسم الأمور في الاجتماعات وتجتذب إليها أصوات العديد من بلدان عدم الانحياز والعالم الثالث.

وتمثل هذه الأغلبيات على الصعيد السياسي والأخلاقي والمادي أشكالاً من الدعم القوي للقضية الفلسطينية، وللعديد من قضايا الحركات التحررية، وللقضايا التي تخدم مصالح العالم الثالث. فعلى سبيل المثال، كانت حاسمة بالنسبة لمسعى الجزائر عندما تعلق

الأمر بالمصادقة من قبل الجمعية العامة لليونسكو عام 1966 على اقتراح اللغة العربية لغة عمل رسمية. وبعد إعداد المشروع الخاص بهذه النقطة عملنا على أن يوقع ممثلو البلدان الأخرى من غير العالم العربي عليه من أجل إعطائه وزناً سياسياً يجعل قبوله يسيراً من قبل أغلبية واسعة. لم نصطدم بأية صعوبة في مساعينا من أجل تنفيذ هذه المرحلة. خاصة لدى وزير التربية السنغالي أحمد مختار أمبو. فهذا الأخير الذي هو صديق شخصي ومعجب كبير بالجزائر قدم دعمه دون قيد، فأعطى بذلك الإشارة إلى البلدان الإفريقية الأخرى. وصار بعدها مديراً عاماً لهذه المنظمة، واستفاد تعيينه من دعم ثمين جدير به من قبل بلادنا. تمت الموافقة بأغلبية واسعة على هذه اللائحة قبل أن تتخذ منظمة الأمم المتحدة موقفاً مماثلاً. وهذا الاستثمار الهام في التعاون الدولي مكننا من الاستفادة من دعم معتبر سواء على الصعيد التقني أو المالي من أجل تنفيذ مشاريع عديدة متعلقة بتطوير نظامنا التربوي الوطني.

واكتشفت، وأنا عضو في المجلس التنفيذي، أن اليونسكو مخبر للأفكار، وأن الصراعات السياسية في الأمم المتحدة تسبقها دائماً مجابهة ثقافية في صلب اليونسكو. والمثل على ذلك هو قبول عضوية الصين الشعبية وقبول اللغة العربية لغة عمل في الهيئات الدولية.

وخلال زيارة للجزائر عام 1969، أعلن المدير العام روني ماهو خلال مقابلة انفرادية له مع الرئيس بومدين أنه يفكر في رجلين من المغرب العربي ليكون أحدهما خلفاً له وهما الجزائري: أحمد طالب الإبراهيمي والمغربي: المهدي المنجرة. عندما حدثني هو بذلك فيما بعد، وأخبرني برفض الرئيس القاطع، لمته لأنه لم يطلعني

على الأمر، ولو أنه فعل لكنت نصحته بعدم إثارة هذه المسألة. وبالفعل، لم تكن لي رغبة أبداً في مغادرة الجزائر من جهة، ولا أن يفكر الرئيس بومدين أن هذا الاقتراح قد حصل على موافقتي من جهة ثانية. وبدلاً من أن أرتقي إلى مثل هذا المنصب، فضلت أن أستفيد من علاقاتي الطيبة بروني ماهو بصفتي عضواً في المجلس التنفيذي من أجل خدمة بلادي خدمة أفضل، وجعلها تحصل على أقصى حد من المساعدة والبرامج التنموية.

سبق لي أن استعرضت الدور الذي لعبته اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في إنجاز برامج محو الأمية، وكذلك الدور الذي لعبه البرنامج الغذائي العالمي في المساعدة المقدمة لتنمية شبكة المطاعم المدرسية. غير أن أفضل مثال على نجاح هذا التعاون إنما يتجسد في إنجاز المدرسة العليا المتعددة التقنيات (Ecole Polytechnique) الذي أعطانا أكبر باعث على الارتياح، بل كان مصدر فخر لنا. فهو يندرج في إطار مشروع ينص على تكوين إطارات علمية في ميدان التكنولوجيا.

تجسدت المرحلة الأولى عام 1963 بافتتاح قسمين: الهندسة المدنية والكهرباء (إلكترونيك ولاسلكي). وفي العام التالي، افتتح قسمان آخران هما الميكانيكا والهندسة الكيماوية مع مادة اختيارية في تكرير البترول. وقد سعدت بترأسي حفل تخريج الدفعة الأولى من المهندسين. وفي عام 1970، حصلنا على مشروع المساعدة الثالث من أجل تكوين 100 مهندس، ثم 140 سنوياً. وجرى توظيف 26 أستاذاً من قبل اليونسكو، وقدمت 34 منحة من أجل تكوين أساتذة جزائريين.

إن نجاح هذا التعاون يعود إلى أن المشاريع الثلاثة احترمت القاعدة الذهبية التي تنص على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن الحصول عليها بمجرد نقل التكنولوجيا. لقد عبرت دائماً (خاصة على منبر الجمعية العامة لليونسكو) عن الفكرة القائلة «التنمية ليست شجرة ننقلها، بل هي بذرة نزرعها». وليس هناك شيء يعاكس المثل الأعلى للأمم المتحدة ودور وكالاتها المختصة سوى إفساح المجال لذلك النوع من توزيع العمل على الصعيد العلمي الذي يجعل من البلدان المصنعة منتجة للعلم، والبلدان النامية، مستهلكة له. مثل هذه المقاربة من شأنها أن تزيد من تفاقم التفاوت بين الشمال والجنوب.

إن إرادة الجزائر في مكافحة التخلف على جميع الأصعدة يجسدها إطلاق مشروع محو الأمية الوظيفي عام 1966 ثم نجاح مشروع المدرسة العليا المتعددة التقنيات. إذ ما الفائدة من تكوين المهندسين إذا كان عليهم أن يسيِّروا يداً عاملة مؤلفة في أغلبيتها من عمال أميين ودون أي تأهيل؟

15. أنشطة لصالح القضية الفلسطينية في اليونسكو

عند انتخابي في المجلس التنفيذي لليونسكو عام 1968، كانت تشكيلة هذا الجهاز الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية أمداً طويلاً، قد تغيرت تغيراً كلياً على إثر انضمام العديد من بلدان العالم الثالث. وبالفعل، فإن «عشرية تصفية الاستعمار» (1965ـ 1975)، شهدت انضمام هذه البلدان المستقلة حديثاً التي جاءت لتعزز موقف مجموعة بلدان العالم الثالث ولكي

تسمع صوتها. هذه البلدان المنتمية إلى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي عرفت النير الاستعماري والتفرقة، كانت في حقيقتها أقل تأثراً بالحجج والضغوط الإسرائيلية من الأوروبيين الذين كانوا فريسة دائمة لعقدة الذنب المتولدة عن قرون من الاضطهاد ضد اليهود خاصة السياسة التي انتهجتها النازية حيالهم خلال الحرب العالمية الثانية.

إن هذه النزعة الباعثة على التشجيع تضاعفت بصورة معتبرة عندما احتلت جمهورية الصين الشعبية المكانة التي تستحقها والتي كانت قد أعطيت ظلماً وإجحافاً لحكومة تايوان. وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير أنه في يوم 29 أكتوبر 1971 دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا البلد لكي يحتل مكانه ممثلاً شرعياً ووحيداً للصين بدلاًمن فورموزا. وبعد أربع ساعات فقط من إعلان هذا الخبر، صادق المجلس التنفيذي لليونسكو المنعقد في دورته بباريس بــ25 صوتاً مقابل 2 (الولايات المتحدة والبرازيل) على لائحة جزائرية تعترف بــ: «حكـومـة جمهـوريـة الصيـن الشعبيـة ممثـلاً وحيـداً للصيـن فـي اليونسكو». وكان من شأن هذه التغيرات أن أثرت تأثيراً إيجابياً في الجو الجديد الذي فرض نفسه. ومكن هذا الظرف بلادنا التي كانت تزهو أيامها بهالة البطولة بفضل نضالها التحرري الوطني من أن تلعب دوراً هاماً في صلب هذه المنظمة الدولية الكبيرة من نظام الأمم المتحدة.

وبعد هذا الحدث، كان من الطبيعي أن يعبر الوفد الصيني في العديد من المناسبات عن أمنيته في التعاون معنا خلال دورات المجلس التنفيذي الذي انتخب فيه بعد قبول عضويته في المنظمة. ومن جهة أخرى، فإن ممثل الشيلي (بابلو نيرودا) الذي انتخب عضواً

جديداً في المجلس التنفيذي على الرغم من معارضة الولايات المتحدة وعدد كبير من الذين يدورون في فلكها، أعرب عن رغبته أيضاً في التشاور مع مندوب الجزائر. وأجرينا بمساعدة هذين البلدين ورؤساء المجموعات الجهوية لدول العالم الثالث استشارات سياسية مثمرة متتابعة حول المسائل الأساسية المطروحة على البحث في المجلس التنفيذي لليونسكو.

وانتهزت الجزائر الفرصة المتاحة لها، فعملت على بذل كثير من الجهود للدفاع عن القضية الفلسطينية من خلال بحث مسائل تتعلق بمجال اختصاص اليونسكو. وضمن هذا المنظور، اجتذب محوران اثنان اهتمامنا:

* سياسة إسرائيل الرامية إلى تحويل الوضع القانوني للقدس وتهويدها.

* حالة السكان في الأراضي المحتلة في مجال التربية والثقافة.

النقطة الأولى هي التي كانت بوجه أخص وراء تدخلاتنا بحكم البعد الروحي والأهمية الرمزية التي تمثلها القدس في نظر العرب والمسلمين بصورة عامة. ويجدر التذكير هنا بأنه بمجرد احتلالها عام 1967 من قبل إسرائيل، خضعت هذه المدينة المقدسة لعملية منظمة ومكثفة لتهويدها بغاية جعلها عاصمة لها. ولهذا الغرض، كانت إسرائيل تسعى إلى القضاء أو الغض من كل ما من شأنه أن يذكر بأن هذه المدينة تنطوي أيضاً على أماكن مقدسة للإسلام والمسيحية معاً، كما يجدر التذكير بأن الجزائر كانت وراء استصدار لائحة في 1968 تضمنت الفقرة التالية: «إن المواقع الدينية تعتبر ذات أهمية لا بالنسبة للبلدان المعنية بالأمر فحسب، بل، وللإنسانية جمعاء وذلك بسبب

الأهمية الاستثنائية التي تكتسبها ممتلكاتها على الصعيد الثقافي والتاريخي والديني».

إن هذه السياسة الإجرامية الإسرائيلية جرى تطبيقها بهدم العديد من أحياء المدينة القديمة ومن بينها مبانٍ دينية وديار يعود تاريخها إلى عهد المماليك والأيوبيين، مما أدى إلى طرد الآلاف من السكان، وبناء آلاف المساكن والعديد من الأبراج، وكذلك ضم العديد من القرى المحيطة بها من أجل تشكيل مجموعة عمرانية كبيرة ذات أغلبية يهودية. وتطلب ذلك بطبيعة الحال مصادرة الأراضي التي يمتلكها الفلسطينيون وطردهم. ومن جهة أخرى، فإن مواصلة الحفريات حول المسجد الأقصى وتحته، أدى إلى إحداث الشقوق، بل، وإلى انهيار المباني التاريخية والدينية، مما عرض المسجد لخطر التداعي والسقوط.

وهذا «التغيير في القانون الأساسي للقدس» على حد التسمية الخجولة التي تطلق في الهيئات الدولية إنما هو عملية إجرامية حقيقية للتطهير العرقي كانت موضوع بحث عام 1967 من قبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن اللذين أبديا معارضتهما لتنفيذها. ومنذ ذلك التاريخ، صدرت لوائح في هذا النطاق، صودق عليها كل سنة، لكن ذلك لم يمنع إسرائيل من أن تتابع متابعة حثيثة مخططها الرامي إلى تحويل طابع المدينة المقدسة آملة أن ينتهي الأمر بالعالم ذات يوم إلى الخضوع للأمر الواقع، وذلك ما حدث بالفعل، مع الأسف، لا بالنسبة لهذه المشكلة بالذات، بل ولمجموع الأراضي العربية المصادرة أو التي ضمت بالقوة.

وفي سياق هذه الفترة، يجدر التذكير بانتصار سياسي هام حصل

عليه الفلسطينيون عام 1974، بفضل مساعدة نشيطة وحازمة من قبل الجزائر، في أكبر المنظمات الدولية. وبالفعل، ففي نوفمبر 1974، وأثناء الدورة التاريخية التي ترأسها عبد العزيز بوتفليقة، وزير الشؤون الخارجية للجزائر، اعترفت منظمة الأمم المتحدة بحق الفلسطينيين في الاستقلال، وتمكن ياسر عرفات من انتزاع التصفيقات لمشروع منظمة التحرير الفلسطينية في إنشاء دولة ديموقراطية. وتم قبول ممثل عن هذه الحركة بصفة ملاحظ. وهذا النجاح الفلسطيني الذي تحقق في نيويورك كانت له امتدادات في باريس، في التاريخ نفسه، خلال الدورة الثامنة عشر لليونسكو.

فخلال هذه الدورة صودق على العديد من اللوائح لصالح الفلسطينيين. وهي تتعلق على الأخص بحماية الممتلكات الثقافية في مدينة القدس العتيقة، واحترام حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ثم مشاركة فلسطين الممثلة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية في نشاطات المنظمة. هذه اللوائح هامة لا من حيث مضامينها فحسب، (قبول ممثلين لمنظمة التحرير الفلسطينية يساوي اعترافاً دولياً بشرعية كفاحها)، ولكن أيضاً بالنسبة لنبرتها المتميزة. وبالفعل، فلأول مرة، أدانت المجموعة الدولية إسرائيل على سياستها وعلى عدم اعترافها باللوائح التي سبقت المصادقة عليها حول هذه المسائل، ولم تكتف «بالتأسف» و«عدم الموافقة» أو «الندم» على تعنت إسرائيل في مواصلة سياستها الإجرامية. وهذه النتيجة هي نتاج عمل تحضيري مكثف تم الاضطلاع به أحسن اضطلاع في المجلس التنفيذي للمنظمة حيث لعبت الجزائر دوراً حاسماً.

وأهمية هذا «الانتصار الفلسطيني في الأمم المتحدة واليونسكو»

على حد تعبير المعنيين لم تخف لا على إسرائيل ولا على حليفتها الاستراتيجية الولايات المتحدة، ولا على الغربيين بصورة عامة. كان عليها أن ترد الفعل، ولذلك كانت هجمتها تهدف إلى النيل من هذه المنظمة الكبيرة قبل أن تتجه صوب منظمة الأمم المتحدة، التي اتهمت بدورها بأنها مسخرة من قبل العرب والعالم الثالث. وهكذا، تمت تعبئة شبكات الضغط الصهيونية المعروفة عن طريق حملة إعلامية لا سابق لها من حيث الحجم والحدة. وصبت بلاغتها المعتادة عن طريق الصحافة والوسائل الإعلامية لكي تكسب الرأي العام الأوربي والأمريكي، وتنتزع المصداقية عن الهيئات الدولية المعنية. ولما كانت هذه المواضيع التقليدية قد أثبتت فعاليتها على الرغم من أنها قائمة على الكذب والنفاق الأرعن، فإنها وضعت موضع الصدارة خلال هذه الحملة الإعلامية ودارت دائماً حول ثلاث أفكار رئيسية هي:

«إدانة إسرائيل هي من فعل أغلبية تلقائية خاضعة «للمزايدة العربية»، ومن واجب الغربيين معارضتها، ذلك أن إسرائيل هي التي تدافع عن العالم الحر المتحضر الديموقراطي في وجه الهمجية والطغيان في الشرق الأوسط».

«اليهود ضحايا وهم لا يدافعون إلا عن أنفسهم ضد الإرهاب، حتى وإن تعين عليهم في هذا النطاق اللجوء إلى الحروب الوقائية».

«المقاومة التي يجابهونها في الأراضي العربية المحتلة لا تعود إلى مقاومة شرعية من أجل الاستقلال، بل هي مجرد إرهاب ينبغي استئصاله حيثما كان وبأي وسيلة كانت. وهو مرتبط بذهنية عربية تميل ميلاً وراثياً إلى الأخذ بأسباب العنف».

هذه الحملة الوقحة، ذات النزعة العنصرية لم تحقق التأثير المرجو منها، ولم يسبق لهذا الكيان أن وجد نفسه في مثل تلك الحال من العزلة السياسية والدبلوماسية. كان وضعه شبيهاً بوضع إفريقيا الجنوبية، والولايات المتحدة فقط هي التي ظلت تدعم سياسته الإجرامية. وكان من نتائج ذلك أن امتنعت الولايات المتحدة عن دفع حصتها لعامي 1975/76 ووضعت شرطاً لاستئنافها بإلغاء اللائحتين المشار إليهما سابقاً. من ذا الذي كان آنذاك يتوقع التغيير الذي تعرفه القضية الفلسطينية اليوم وباستلام المحافظين الجدد مقاليد السلطة في الولايات المتحدة ونتيجة للانزلاق اليميني الذي طغى على أوروبا، تراجعت القضية الفلسطينية تراجعاً مدمراً، ووجد العالم العربي الإسلامي نفسه من جديد في مواجهة حملة صليبية حقيقية بدعوى «مكافحة الإرهاب الدولي».

إن الحرب على العراق ووقوعه تحت وطأة الاحتلال مع أفغانستان، وكذلك العدوان الأخير على لبنان في جويلية 2006 والمقاومة الفلسطينية اليومية بينت كلها أن الصيغ البلاغية الإسرائيلية نفسها ما زالت مستخدمة منذ أكثر من ستين عاماً، ومفروضة الآن على العالم كله بكل ما يصاحبها من معانٍ أخرى. وهي تريد القول إنه عندما يقاوم الإنسان احتلالاً استعمارياً يصير إرهابياً، خاصة إذا كان عربياً ومسلماً فضلاً عن ذلك! لكن، هناك بريق أمل بفضل المقاومة المسلحة اللبنانية التي كبدت الجيش الإسرائيلي الذي يعتبر أحد أقوى الجيوش في العالم هزيمة إستراتيجية على الرغم من الدعم الهام المتعدد الأشكال من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. إن صمود الحركة الوطنية في المشرق العربي ضد الاحتلال الاستعماري هو أبعد من أن يندثر أو ينهزم على الرغم من ستين عاماً من القمع والعدوان

العسكري والاحتلال الذي تعانيه هذه المنطقة من العالم.

16. التعاون المغاربي

لقد كان المشروع المغاربي حافزاً لنا على الدوام، خاصة في الحركة الطلابية خلال العهد الاستعماري. وأقول لنفسي إن عهد التصريحات المتحمسة حول المغرب العربي قد ولى وانقضى، وإن الوقت حان للانتقال إلى ميدان العمل. انتهزت الفرصة خلال المؤتمر العالمي لمحو الأمية في طهران، في سبتمبر 1965، للاتصال بزميلي التونسي محمود المسعدي الذي أحترمه وأقدره لكي أعرض عليه اقتراحاً باجتماع وزراء التربية المغاربة في تونس. قلت له إن المغرب العربي سيتم بناؤه على أسس دائمة من قبل قوى تنبع من أعماق كل شعب من شعوبه. حتى وإن قصرنا جهودنا على بحث المشاكل التقنية فأنا مقتنع بأن هذا الاجتماع سيعمل لجعل التربية عاملاً مهما في التوحيد المغاربي، ذلك أن مغاربة المستقبل سيتكونون في المدرسة. وافق المسعدي على الاقتراح محاولاً أن يخفف من حماسي، وعقد الاجتماع في تونس ما بين 12 و14 فبراير من عام 1966.

وجرت وقائع الاجتماع في سياق سياسي ملائم حيث، نظمت العديد من الندوات المماثلة في قطاعات أخرى، مثل اللقاء بين وزراء الاقتصاد الذي نظم في الجزائر يوم 8 فبراير من العام نفسه، وكان متبوعاً بمسؤولي البريد والمواصلات، وإنتاج الحديد والصلب، والسياحة والنقل، إلخ. إن التعاون المغاربي يوم ذاك بدأ بانطلاقة جيدة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي حتى وإن كان على الصعيد السياسي أصعب من حيث التنظيم مثلما ظهر في المحاولات الرامية

إلى تنسيق مواقفنا في مفاوضاتنا مع السوق الأوروبية المشتركة.

وبخصوص اجتماع تونس، لاحظت مع زملائي تشابهاً كبيراً في مشاكلنا ومساعينا حول مسائل عديدة تتعلق بقطاعنا. ففي مجال التعريب على سبيل المثال، حققنا نفس النجاح، وارتكبنا نفس الأخطاء، وعرفنا نفس الصعوبات. لو أننا استطعنا أن نضع موضع التنفيذ مسعى مشتركاً نثريه بتجربة كل واحد منا لكنا وفرنا كثيراً من الوقت والطاقة وتجنبنا كثيراً من الأخطاء. وبالرغم من كل شيء كنا متفائلين، ذلك أن هذه الندوة اتخذت قراراً بإنشاء لجنة استشارية مغاربية تتلخص مهمتها في «النهوض بمقاربة مشتركة للاختيارات في مجال التربية والتعليم».

خصص جدول الأعمال لهذه الندوة الوزارية الأولى من ضمن ما خصص له، «لتعليم اللغة العربية الحديثة، والبحث البيداغوجي، ثم لإعداد برامج وكتب مدرسية مشتركة». كانت النتائج متواضعة حقاً، وذلك ما جعل صحفياً من صحيفة لوموند[17] يكتب «إن الأمر لا يتعلق بَعْدُ بتنسيق حقيقي بل بإعلام متبادل على الرغم من أهمية هذه الأشغال». لكن بدا لنا أن آفاق تكامل مغاربي في هذا المجال بدأت ترتسم في الأفق.

ولكن، ويا للأسف، لم تتحقق نبرة التفاؤل أبداً. أصررت على الاستمرار في جمع وزراء التربية المغاربة. فعُقدت ندوتان مماثلتان على التوالي في الجزائر من 25 إلى 29 أفريل 1967، وفي الرباط من 14 إلى 18 جوان 1969. وبرهن جدول الأعمال والتوصيات المصادق عليها خلال هاتين الندوتين على اهتمام حقيقي من جانب بلداننا ذلك أن قضايا مركزية عولجت فيهما، مثل تكوين المعلمين

والتعريب وإعداد لغة قاعدية مشتركة لكل طور من أطوار التعليم، إلخ. غير أن مرحلة «الإعلام المتبادل» لم يتم تجاوزها. فيا للخسارة!

17. عن بعض المقابلات

من بين المئات من الزوار الذين استقبلتهم في مكتبي بوزارة التربية الوطنية خلال الأعوام الخمسة الممتدة من 1965 إلى 1970. هناك من تركوا بصماتهم في ذاكرتي، إما لأنهم رووا ظَمَإي إلى المعرفة، أو لأنهم دعموا رغبتي الجامحة في البناء، أو لأنهم تسببوا في ولادة صداقة معهم أو لأنهم عززوا حبي لهم.

ومن بين رفقاء والدي، استقبلت الشيخ العباس بن الشيخ الحسين الذي كان رئيس المجلس الإسلامي الأعلى قبل أن يشرف على تسيير مسجد باريس، والشيخ أحمد سحنون، الإمام الشاعر الذي أوعزتُ للمؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع بطبع ديوانه، ناهيك عن الشيخ عبد الرحمن شيبان الذي كان جزءاً من الوزارة. لكن الأشد مثابرة إنما هو الشيخ حمزة بوكوشة، الذي كانت له الشجاعة وهو في الستين من العمر لكي يحضر شهادة ليسانس في الحقوق، ويجتاز الامتحان بنجاح ويفتح مكتباً للمحاماة.

كثيراً ما استعاد هؤلاء ذكرى والدي. وكلما ورد ذكر اسمه، وذُكرت أعماله وفضائله، وقعت تحت طائلة تأثر عميق لا أكاد أقوى على التحكم فيه، إذ أنني ما كنت أريد أن يراني الناس على تلك الحال. ولهذا السبب بالذات امتنعت خلال السنوات التي أعقبت وفاته عام 1965 عن تلبية دعوات رفقائه وتلامذته ومحبيه عندما ينظمون

احتفالات للاحتفاء بذكراه (قد تتناقص حدة الصدمة بفقدانه بمرور الزمن). كما أنني أتخذ الموقف الرافض نفسه لمن يطلب مني الكتابة عنه في الصحف والمجلات. التنازل الوحيد الذي قمت به هو مقدمة قصيرة وضعتها بمناسبة إعادة طبع كتاب والدي «عيون البصائر»، وذلك بإلحاح من شاعرنا الكبير محمد العيد آل خليفة، الذي كان رفيقاً لوالدي، والذي ما كنت أقابله مثلما أقابل الآخرين لأنه كان يقيم بباتنة. أديت له واجب الزيارة يوم 26 فبراير 1967. وعبر لي يومها عن فرحه وعن اعتزازه برؤية ديوانه مطبوعاً بحرص شخصي مني. ونصحني بأن أكتب عن والدي. واعترفت له أنني ما توقفت عن الاقتداء به وبتعاليمه في كلامي وأفعالي. أضيف في هذا الشأن أنه كثيراً ما يحدث لي أمام أي صعوبة تواجهني أو مشكلة، أن أتساءل: ما عسى أن كان يفعله والدك، يا هذا، لو كان مكانك؟

استقبلت وفوداً متنوعة من الطلبة الذين يطرحون مشاكل ذات طابع بيداغوجي أو ذات طابع مادي في كثير من الأحيان. كان من واجب أول رئيس للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين أن يولي أذناً صاغية لمطالبهم، ويحاول إيجاد حلول لها مع الهياكل المعنية. وخلال عام 1966، طلبت مجموعة من الطلبة تخصيص قاعة للصلاة في جامعة الجزائر، وهو مطلب شرعي سارعت إلى تلبيته. وكان الناطق باسم هذا الوفد هو عبد الوهاب حمودة الذي صار فيما بعد إطاراً في وزارة التربية الوطنية، ثم ممثلاً لهذه الوزارة لدى حركة الطلاب الملتزمين مع الحزب، ثم أميناً عاماً لوزارة الشؤون الدينية.

وهناك زيارات أخرى ذات طابع بروتوكولي أو مجاملة، أو ذات طابع عملي ومهني في بعض الأحيان. ومن ذلك مقابلاتي مع

الكاردينال دوفال الذي كنت أستقبله بانتظام. والذي احتفظ له الجزائريون بذكرى من الاحترام العميق على إثر المواقف الشجاعة التي اتخذها خلال حرب التحرير الوطنية. وعلى الرغم من التهديدات، والشتائم وأشكال الإذلال من كل نوع، التي كان يتعرض لها فإنه أدان دائماً التعذيب وتنفيذ الأحكام بالإعدام وجميع أشكال القمع من الجيش الفرنسي. وتأسياً بمواقفه، قدم العديد من الرهبان نوعاً من المساعدة لمناضلي جبهة التحرير الوطني، وذلك بمعالجة الجرحى أو بتوفير مخابىء لآخرين كان البحث يجري عنهم. ومن المؤكد أن تلك المواقف قدمت ضمانة أخلاقية ودعماً نافعاً جداً لقضيتنا. ومما لا شك فيه أن هذا الدعم الذي قدموه لنضالنا يُعتَبر تكفيراً عن بعض المواقف السلبية التي تورطت فيها الكنيسة عند احتلال الجزائر وخلال الفترة الاستعمارية، كما أنَّه أضفى نوعاً من الشرعية على وجود الكنيسة بعد الاستقلال.

وغداة الاستقلال، وعلى إثر الفرار الجماعي «للأقدام السوداء»، وجد الكاردينال دوفال نفسه أمام العشرات من الكنائس الشاغرة عبر التراب الوطني. قام بزيارتي من أجل تسليمها للحكومة الواحدة بعد الأخرى. وجرى تحويل أكثرها إلى مراكز ثقافية أو مكتبات. ولعله كان يتذكر ما حدث خلال الاحتلال الاستعماري: هدم المئات من المساجد وتحويل بعضها إلى كنائس، ومن بينها مسجد كتشاوة في قلب العاصمة، الذي تحول إلى كاتدرائية الجزائر قبل إعادته إلى السلطات الجزائرية بعد الاستقلال لكي يستعيد طابعه الأصلي.

أما أنا، فكنت حين أستقبله أتدبر الآية القرآنية الكريمة:

﴿ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [سورة المائدة، الآية: 82]. الشيء الذي يميزه هو أنه كان يقول إنه جزائري. خلافاً لأصدقائنا من الفرنسيين الذين ناضلوا من أجل تصفية الاستعمار على إثر نضج ثقافي بطيء فهو بفضل اتّصاله بالشعب الجزائري استطاع أن يعي بأن الظلم والقهر يؤديان حتماً إلى الكفاح المسلح وإلى الاستقلال. قال لي إنّ حوادث 8 ماي 1945، أثرت فيه تأثيراً قوياً وأن فكره تطور بتطور حركتنا الوطنية.

ولعل الأمر الذي سرني جداً في لقاءاتنا تلك هو أننا بعد الفراغ من حل المشاكل الظرفية كنا نخوض في حديث جذاب حول الحوار الإسلامي المسيحي. وكانت نقاط التوافق متعددة فيما بيننا:

ـ ضرورة الحوار، الذي يجب أن يتجنب المشاكل اللاهوتية للعقيدة ويتركز على المسائل ذات الطابع الثقافي.

ـ إرادة إبراز المواقف المشتركة حول المشاكل الملموسة مثل حقوق الإنسان، والجوع في العالم، وحق الشعوب في تقرير المصير.

ـ كنا متفقين حول دور مسيحيـي الشرق كمحرك لمشكلة القضية الفلسطينية.

ـ علينا أن نتجنب وضع الإيمان والتزمت في نفس الخانة، وأن نناضل ضد التطرف في جميع الأديان.

ـ كنا نأسف لبطء التطور في مواقف الفاتيكان حيال الإسلام والمسلمين. لاحظت له في إحدى المقابلات أن فتور موقف الفاتيكان حيال النازية يجب ألاّ يتكرر تجاه قضايا راهنة.

واستقبلت أيضاً بعض المثقفين العرب والمسلمين؛ الفيلسوف السوري بديع الكسم الذي عرفني على كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، وهو مؤلف هندي من القرن الثامن عشر، والباحثة المصرية عائشة عبد الرحمن، بنت الشاطىء التي تحدثت بإسهاب حول موقف النبي ﷺ من المرأة، واللبناني فؤاد صروف، زميلي في المجلس التنفيذي لليونسكو، والمصري علي سامي النشار الذي هدم المقولة الشائعة عن غياب استمرارية خلدونية حين نشر طبعته المحققة لكتاب بدائع السلك لابن الأزرق، التلميذ النابه لواضع المقدمة، والهندي محمد حميد الله الذي تعد ترجمته للقرآن الكريم وكتابه حياة محمد (ﷺ) مرجعين أساسيين، والذي وجدته مثلما عرفته في باريس عندما كنت أحضر دروسه: أستاذاً زاهداً يفرض الاحترام بعلمه وبضميره.

واستقبلت بعض المستشرقين: الفرنسي فانسان منصور مونتاي، الذي كان غزير الحديث عن ابن خلدون، والإيطالي فرانسيسكو جابرييلي، الذي كان مهووساً هو الآخر بالأدب وبالتاريخ على حد سواء، والألمانية سيغريد هونكه، مؤلفة كتاب «شمس الله تسطع على الغرب».

كما أنني استقبلت هامباتي با، الحكيم الإفريقي الذي ركز على أهمية الثقافة الشفوية، والروائية الصينية هان سويين التي كانت تؤمن بالدور القادم لبلادها على الساحة الدولية.

وأخيراً، استقبلت الطاووس عمروش التي قالت لي إنها تشعر بالسعادة الغامرة كلما وقعت عيناها على مسقط رأسها. وقد أهدت لي كتبها وأسطواناتها. وحدثتني بكل تأثر عن السيرة الذاتية لوالدتها.

واستعرضنا معاً ذكرى أخيها جان موهوب عمروش الذي استعاد جزائريته بفضل حرب التحرير.

18. الرحلات إلى الخارج

قمت خلال الأعوام الخمسة التي أمضيتها على رأس وزارة التربية الوطنية بسلسلة من الزيارات الرسمية لكل من: إيطاليا وبعض البلاد العربية والاتحاد السوفيتي.

إيطاليا (فبراير 1967)

لقد رأيت أنه يتعين على الجزائر أن تعمل أولاً على تطوير تعاون واسع مع إسبانيا وإيطاليا في جميع الميادين وذلك من أجل تفادي الاستفراد بنا من طرف فرنسا، القوة الاستعمارية السابقة.

وجاءت الدعوة الأولى من إيطاليا، ولعلها كانت مستعجلة بسبب أن السفير السيد طالاريجو كان ذا نشاط فياض. تمنى المعهد الجامعي الشرقي لمدينة نابولي أن تبدأ زيارتي لهذه المدينة يوم 11 فبراير بقاعة مركز الدراسات المغاربية وصدور العدد الأول من مجلة جديدة ستودي مغربيني (Studi Magrebini) المخصصة لتاريخ المغرب العربي وحضارته. كانت هذه الزيارة بالنسبة لي مناسبة لكي أكتشف مدرسة استشراقية مزدهرة، تنشطها العميدة لورا فتشيا فاليري، التي وضعت كتاباً جيداً تحت عنوان «الدفاع عن الإسلام». وكان حولها عدد من أصحاب المواهب الراسخة من أمثال: أ. بومباتشي، اختصاصي في الدراسات الإيرانية، روبيرتو روبيناتشي. مترجم طه

حسين ومحمود تيمور، كليليا سارنللي مؤلفة أطروحة معتبرة بالعربية عن مجاهد العامري الأندلسي، وجيوفاني أومان الذي تخصص في علم الأسماك، وألقيت محاضرتي بفيلا بينياتالّي عن «التربية والثقافة في الجزائر» بعد زيارة أطلال بومبيــي التي لا تختلف عن الآثار الرومانية عندنا، وبعد قضاء سهرة في مسرح سان كارلو. وفي 14 فبراير، توجهت إلى روما حيث أجريت محادثات مع أمينتوري فانفاني، وزير الشؤون الخارجية انتهت بالتوقيع على بروتوكول ثقافي بين بلدينا.

هذا الاهتمام المتحمس نفسه وجدته يوم 16 خلال محادثتي مع لويجي جوي، وزير التربية ومع جيوسيبي ساراجات، رئيس الجمهورية، يوم 17، في قصر كيرينال ومع البابا بولس السادس يوم 18 في الفاتيكان. كنت مصحوباً خلال زياراتي هذه بمسعود آيت شعـلال الذي كان قد اعتمد مؤخراً سفيراً للجزائر في إيطاليا، وفي اليوم التالي لعودتي إلى أرض الوطن، ترأست بجامعة الجزائر حفل تسليم شهادة الدكتوراه الفخرية للرئيس السينغالي ليوبولد سدار سنغور.

المغرب العربي

علاوة على الندوة الأولى لوزراء التربية المغاربة التي عُقدت بتونس عام 1966، قمت بزيارة قصيرة لتونس في جانفي 1968 بدعوة من زميلي محمود المسعدي. لمست منه ميلاً إلى المحادثات الودية حول الفن والأدب أشد منه إلى المحادثات الرسمية. وكانت هذه الزيارة فرصة لتبادل الآراء مع رجالات السياسة من أمثال أحمد المستيري، والأمين الشابي، ومحمود الماطري، أو مع رسّامين مثل

الزبير التركي وأخيه إبراهيم. وكان سفيرنا عبد المالك بن حبيلس يصحبني.

وبعد عودتي من اجتماع في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، توقفت في طرابلس حيث قمت بزيارة رسمية من 13 إلى 17 مارس 1969، بدعوة من زميلي الليبي مصطفى بعيو. أمضيت يوم 14 صحبته وقد حدثني مطولاً عن تحمسه لتاريخ بلده الذي يقوم بتدريسه في الجامعة والذي خصص له جرداً بيبليوغرافيا في ثلاثة أجزاء. اقترحت عليه بأن يوسع دائرة بحثه إلى المغرب العربي ذلك أنه من الصعب أن يكون الإنسان مؤرخاً لبلد واحد من هذه الأقطار لأنَّ تاريخ البلدان الأربعة متشابك.

ويوم 15 استقبلت من قبل رئيس الحكومة، وزرت مدينة الرياضة بطرابلس وحضرت افتتاح مؤتمر الكُتَّاب المغاربة حيث قابلت وجوهاً أعرفها وتعرفت على الليبي علي المصراتي الذي أهداني كتابه الموسوم «المجتمع الليبي من خلال الأمثال».

ويوم 16 استقبلت من قبل ولي العهد الأمير حسن الرضا الذي كان قليل الكلام، غير أنه أعرب لي عن سروره بزيارة الجزائر بلاد أجداده خلال الأسابيع التالية. وفي اليوم نفسه، زرت جامعة طرابلس حيث ألقيت محاضرتي عن «التربية والثقافة في الجزائر». ونزلت ضيفاً على الهادي المشيرقي، بعد الزيارة التي أديتها له تقديراً لكل ما قدمه للثورة الجزائرية، ومن ذلك أنه وضع فندقه «المهاري» تحت تصرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية لكي يعقد اجتماعاته أو لاحتضان لقاءات بين قادة الثورة.

ويوم 17، نزلت ببنغازي حيث زرت الجامعة وأجريت حواراً مفيداً مع الطلبة والأساتذة. ومن هناك، سرت إلى البيضاء حيث زرت جامعتها الإسلامية.

استعجلني بومدين للقيام بزيارة رسمية للمغرب، فزاوجت بينها وبين ندوة لوزراء التربية المغاربة التي كان من المقرر أن تُعقد في الرباط والتي سأستعرض وقائعها لاحقاً.

المشرق العربي

بدعوة من وزير التربية للجمهورية العربية المتحدة، سيد يوسف (الذي هو صهر عبد الناصر). بدأت زيارة رسمية لمصر يوم 8 أفريل 1967 بالتوقيع على اتفاق ثقافي.

أديت زيارة لبعض الشخصيات التي أكن لها الاحترام والتقدير: الدكتور إبراهيم مدكور، رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الشيخ حسن مأمون شيخ جامع الأزهر، والكاتب الكبير طه حسين. استقبلني هذا الأخير في فيلا «رامتان» وتمنى منذ البداية أن يجري الحديث بيننا باللغة الفرنسية حتى لا يكون مضطراً للترجمة لزوجته الفرنسية. حدثته عن تأثير كتبه عليّ في صغري. ثم استعرضت مراسلاته مع والدي عندما عرقلت السلطات الفرنسية مشروع إنشاء مركز ثقافي مصري في باريس. لكنه لم يبد اهتماماً لهذه المواضيع لأن المسألة الوحيدة التي استأثرت عليه هي التالية: «هل اقترف الفرنسيون حقاً جرائم في الجزائر؟» وأقدمت حينئذٍ على عرض طويل عن مجازر «جيش إفريقيا» خلال القرن التاسع عشر، ونهب الأراضي وهدم مراكز الثقافة العربية الإسلامية، وكذلك سلوك بيجار وماسو وغيرهما خلال حرب التحرير

الوطنية. كان يستمع ويقاطعني باستمرار: «هذا غير ممكن!» (ce n'est pas possible!).

نظمت الحكومة المصرية يوم 9 أفريل زيارة إلى السد العالي في أسوان وكذلك إلى معبد الكرنك ووادي الملوك بالأقصر. وفي اليوم التالي، ألقيت محاضرة في جامعة القاهرة، وأدليت بالعديد من التصريحات لوسائل الإعلام المصرية وتناولت الكلمة في نادي الطلبة المغاربة.

وفي يوم 14 أفريل، بدأت زيارة رسمية لسوريا بدعوة من زميلي سليمان الخش. كان سفيرنا علي كافي[18] إلى جانبي طوال إقامتي. وزرنا معاً كليات الطب والعلوم وجامعة دمشق حيث حضرنا درسين باللغة العربية عن الطرق العلاجية والرياضيات. وفي اليوم التالي، حضرنا الاحتفالات التذكارية بعيد الجلاء بمدينة حماة حيث قابلنا كلاً من رئيس الجمهورية نور الدين الأتاسي، ووزير الشؤون الخارجية إبراهيم ماخوس وصلاح جديد الرجل القوي في حزب البعث.

وفي يوم 19، كنت في بيروت حيث ألقيت محاضرة عن ألبير كامو بدعوة من الندوة اللبنانية ومديرها ميشيل أسمر. واستقبلت من قبل زميلي اللبناني سليمان الزين، ومفتي لبنان حسن خالد، وأجريت حديثاً مع صائب سلام، رئيس الوزراء الأسبق، وصبحي محمصاني، أحد أبرز الحقوقيين في العالم العربي.

الاتحاد السوفيتي (1969)

بدعوة من لجنة الدولة لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتي للعلم والتقنية، قمت بزيارة رسمية من 30 أفريل إلى 12 ماي، على رأس

وفد هام من الاختصاصيين في مجالات التربية والعلوم والثقافة.

واستقبلت بوجه أخص من قبل كيريلين، نائب رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي الذي هو المنظم الحقيقي للزيارة، وإيليوتين وزير التعليم العالي والثانوي، وبروكوفييف، وزير التعليم العمومي، والسيدة فورتسيفا، وزيرة الثقافة، وتتويجاً لكل ذلك، استقبلت من قبل إيلياشنكو، نائب رئيس هيئة رئاسة الاتحاد السوفيتي الأعلى، وذلك في غياب بودغورني الذي كان يومها في الهند للمشاركة في تشييع جنازة رئيس الجمهورية ظاهر حسين.

حضرت الاستعراض الضخم لأول ماي في الساحة الحمراء بموسكو حيث ألقى بريجنيف الأمين العام للحزب الشيوعي خطاباً بالمناسبة، وفي المساء، حضرت عرضاً في مسرح البلشوي. وسررت عندما شاهدت «أقداس الربيع» و«كارمن» من أداء راقصة الباليه النجمة الشهيرة بليستسكايا، وفي اليوم التالي توجهت إلى مدينة لينينغراد حيث زرت قلعة بطرس وبولس وكوخ لينين في رزليف، ومتحف الأرميتاج المعروف عالمياً، والطراد أورُورَا، وملعب كيروف، وكاتدرائية القديس إسحاق، وقمت بجولة في شارع نيفسكي ختاماً لزيارة أجمل مدينة في الاتحاد السوفيتي.

وفي يوم 5 ماي، عدتُ إلى موسكو. وبعد وضع إكليل من الزهور على ضريح لينين، صارت زيارتنا مكرسة لجلسات العمل مع الوزراء المذكورين أعلاه، ولجان الدولة المكلفة على التوالي باستخدام الطاقة الذرية، والتكوين المهني، والعلاقات الاقتصادية الخارجية ومع أكاديمية التربية. أما الأمسيات فكانت مخصصة للمسرح، والسيرك والحفلات الرسمية.

وبطلب مني، نظمت لنا زيارة لجمهورية أوزبكستان يوم 9 ماي، وما إن حللنا بطشقند، حتى استطعنا مع عبد الحميد مهري، ويوسف منتالشته أن نفلت من مرافقينا لكي نتجول في المدينة بكل حرية. مشاهد من العالم الثالث كانت تبرز أمامنا: متسولون بأسمال بالية، بيوت مخربة، طرقات مليئة بالحفر. دخلنا مقهى حيث تمكنا بكل صعوبة من الجلوس إلى طاولة فارغة. القاعة مليئة بالدخان والخمر يُسقى هنا وهناك. وبعد أن طلبنا ثلاثة كؤوس من الشاي. شهدنا حادثة غريبة: رجلان أبيضان يغادران القاعة دون أن يدفعا ما عليهما من حساب. جاءت النادلة تطلب تسوية الحساب من الزبون الأوزبكي الجالس إلى الطاولة نفسها. وأمام رفضه أن يدفع ثمن ما لم يشربه، نادت شرطيين، وبعد أخذ وردّ طويلين، انتهى بهما الأمر إلى أن يأمراه بالسير وراءهما. هذه الحادثة ذكرتني بما شاهدته بجزائر الثلاثينيات. انجذب أحد الجالسين بالقرب منا إلى الخاتم الذي يحمله يوسف فطلب منه بلغة إنجليزية مهزوزة بأن يبيعه إياه. رفض يوسف، وأمام إلحاح ذلك الشخص شرح له بأن هذا الخاتم ينطوي على قيمة وجدانية بالنسبة له: أهدته إياه زوجته عندما كان سجيناً لدى الفرنسيين خلال حرب التحرير الوطنية. عند ذلك، انفجر الرجل ضاحكاً: «أنت ذهبت إلى السجن وخرجت منه، أما أنا فمحكوم عليّ بأن أعيش طيلة حياتي هنا في السجن. وعليه، فأنا جدير بالخاتم أكثر منك». وصعقنا مما سمعناه.

وفي اليوم التالي، 10 ماي، أديت زيارة مجاملة لوزير التربية لجمهورية أوزبكستان، السيد كاشكاروف. وكان من الطبيعي أن أطرح عليه العديد من الأسئلة عن وضع التعليم في جمهوريته الصغيرة: نسبة التمدرس، تعليم البنات، اللغات الأجنبية، إلخ. ومن

أغرب المفاجآت هو أن نائبه هو الذي كان يرد على أسئلتي، وهو روسي قدم لي تفصيلاً عن برنامج زيارتي. المؤسسات التي زرناها تحمل نفس التسميات مع مؤسسات موسكو (مختبرات، معاهد، مؤسسات)، لكنها تختلف عنها كثيراً حيث تتميز مؤسسات العاصمة باتساعها، وببهرجتها. وخيل إلينا مرة ثانية أننا هنا في إفريقيا نظراً لرثة حالها.

وفي إليوم نفسه، توجهنا إلى سمرقند. حيث آثار الحضارة الإسلامية ظاهرة: مرصد أولوغ باي، جامع بيبي خاناجار، المدرسة، مقابر التيموريين. جميع هذه المعالم بناها تيمورلنك وخلفاؤه وهي مجد هذه المدينة.

وفي اليوم التالي، بلغ بنا التأثر أشده خلال زيارة لمعهد تكوين المعلمات إذ بمجرد استقبالنا بالأناشيد من طرف الطالبات قلن لنا باعتزاز إنهن يحملن أسماء إسلامية، هي الأسماء نفسها التي تحملها السيدات من وفدنا. قدمت لهن عرضاً مطولاً عن ماضي الجزائر وحاضرها، ثم إنني خلال حديث منفرد مع وزير التربية، وبعد نهاية يوم حافل بالتأثر، أفصح لي قائلاً: «لقد أعطوا الصبغة السيريلية لكل شيء، بل إن أسماءنا لم تنج منها. أنا أسمى ليس كاشكاروف، إسمي في الحقيقة أنور محمد بن قشقر»، قالها لي وهو ينطق حرف القاف نطقاً عربياً.

وفي يوم 12 ماي عدنا إلى موسكو حيث أجريت محادثات أخيرة في الكرملين مع إليوتين، متبوعة باستجواب مع إذاعة موسكو باللغة العربية، وحفل غداء نظمه سفيرنا عمر أو صديق الذي صحبنا في جميع تنقلاتنا.

وفي يوم 13 ماي، عدنا إلى الجزائر، وبعد عدة أيام قدمت عرضاً عن زيارتي لبومدين. دامت المقابلة ساعتين، رويت فيها بالتفصيل كل ما رأيته. ولخصت له مضمون الاتفاقيات الموقعة التي تعزز التعاون الجزائري السوفيتي، وخاصة منها، بروتوكول اتفاق حول معادلات الرتب، والتسميات والشهادات الممنوحة من قبل بلدينا. وختمت عرضي بنبرة متشائمة: «أشعر بقرب انفجار هذه الإمبراطورية، أشعر بذلك شعوراً مبهماً». وذلك ما كانت هيلين كارير دونكوس تستعد للتعبير عنه بصورة واضحة وأكثر تنظيماً في كتابها الموسوم الإمبراطورية المتفجرة.

19. تعديل وزاري في جويلية 1970

كنت يوم 6 جوان 1970 عند الرئيس لكي أقدم له عرضاً عن المهمة التي كلفني بها لدى بعض رؤساء الدول العربية في المشرق العربي بخصوص المشكلة الفلسطينية. وفي الوقت الذي كنت أستعد فيه للخروج، أبلغني أنه ينوي لأول مرة منذ وصوله إلى سدة الحكم، عام 1965، القيام بتعديل وزاري. فهو الذي لا يكيل المديح إلا لماماً، قال لي بالفرنسية: «ليس من عادتي أن أمتدح الناس، ولكنك قمت بعمل جيد على رأس وزارتك. أعتقد أن الوقت قد حان لإنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعد التطور الذي تحقق في التعليم العالي وإنشاء جامعتين جديدتين في وهران وفي قسنطينة تضافان إلى جامعة الجزائر إلى جانب وزارة التربية التي ستتحول إلى وزارة للتعليم الابتدائي والثانوي». طلب مني أن أقترح اسمين اثنين لهذين القطاعين. ودون أي تفكير، اقترحت عبد الحميد مهري

للابتدائي والثانوي، وبوعلام بن حمودة للتعليم العالي. وبعد أن عبر عن تحفظاته بخصوص عبد الحميد مهري، قال إنه يفكر في بن حمودة على رأس قطاع العدالة لتقريبه من الشعب عن طريق تعريبه.

أما فيما يتعلق بي أنا، فاقترح عليّ وزارة الإعلام التي ستتحول إلى وزارة الإعلام والثقافة. وأضاف: «أنت الذي قلت لي إن أندري مالرو وزير الثقافة الفرنسي تأسف دائماً وأبداً على عدم مراقبة وسائل الإعلام لكي يجعل منها أدوات ثقافية». ثم ختم بقوله ممازحاً: «إذا كانت وزارتك السابقة قد صارت قطعتين، فإنك سترث قطاعين ينبغي عليك توحيدهما. هناك الوزارة الحالية للإعلام التي سوف تضاف لها مجالات الثقافة الموزعة حالياً بين وزارتين: التربية التي تضطلع بالمتاحف، والبحث الأثري، وحماية المعالم، والمكتبات، والإعلام الذي يوجد تحت وصايته المسرح والموسيقى والسينما والفنون الجميلة».

تم حفل تسلم المهام بيني وبين محمد بن يحيى يوم 25 جويلية. وعندما سئل مالك حداد الذي حضر ذلك الحفل عن رأيه، لخص الموقف قائلاً: «بن يحيى قدم لنا الوزير الجديد بلغة موليير، وأحمد طالب أجابه بلغة والده».

وخلال الاجتماعات الأولى للحكومة الجديدة، أدركت أن ذهابي من وزارة التربية الوطنية أثار ارتياح بعض الأوساط، وتجلى ذلك في الهجوم المنظم الذي شرع فيه وزير التعليم الابتدائي والثانوي الجديد ضد السياسة المطبقة إلى ذلك اليوم، وهو الخط الذي سار عليه أيضاً وزير التعليم العالي والبحث العلمي عندما تحدث عن «جامعة استعمارية ونخبوية» مؤكّدًا أنه «سيكون لنا من الآن فصاعداً

1000 طبيب سنوياً بدلاً من 100 طبيب!».

أدركت أنني كنت حاجزاً أمام سياسة يراد تطبيقها بدلاً من سياستي الرامية إلى الحفاظ على مستوى التعليم والشهادات، فأجبتُ بقولي في مجلس الوزراء: «أخشى أن الذين ستكونونهم بهذا العدد لن يكونوا أطباء بالمستوى المطلوب». وما زلت أذكر الجدل الذي قام على إثر إنشاء شهادة التبريز في الطب عام 1967، وضغوط بعض مجموعات التأثير التي مورست حتى على بومدين والتي لم أرد عليها.

وفي الختام، ومهما قيل، فإن أهم ما يسجله أي ملاحظ هو أن المنظومة التربوية تحولت بصفة جذرية، وأدمجت في مجتمعها الأصلي ومحيطها الإنساني المباشر. إن القطيعة مع النظام الموروث من العهد الاستعماري أصبحت شاملة، سواء في الغايات أو المهمات المسندة للمدرسة، أو في الهياكل وتنظيم المسار المدرسي والمضامين وبرامج التكوين التي وُضِعت مؤخراً.

فإذا كانت جهود كبيرة قد بُذلت قبلي، وبقي عمل كبير ما زال ينتظر الإنجاز بعدي، فإننا نستطيع القول إنني عندما تركتُ قطاع التربية، كانت الوجهة الوطنية قد كُرِّسَتْ بقوة بفضل التطبيق الفعلي لعمليات دمقرطة المنظومة التربوية وتعريبها وتحديثها وإعادة هيكلتها وتأكيد الاتجاه العلمي والفني فيها.

إن الأرضية أصبحت جاهزة لاستقبال الإصلاحات الشاملة التي يجب أن تؤطر وتكمل العمل الهام الذي قمنا به ببناء مؤسسة محورية في مجتمعنا، وليس من الغريب أن تشهد عشرية السبعينات هذه الإصلاحات الشاملة المرتقبة.

هوامش الفصل الأول

(1) «كنا ضد اللاشرعية والتعذيب في نظام بن بلة، وسنعارض ذلك بنفس القوة بعد 19 جوان 1965. لقد ولى عهد التعذيب والتوقيفات اللاإنسانية». تصريح لصحيفة الأهرام المصرية ترجم ونشر بحذافيره في الأسبوعية الجزائرية (الثورة الإفريقية يوم 30 أكتوبر 1965. وقد أعلن بومدين في التصريح نفسه قائلاً: «عندما شرع آيت أحمد في ثورة مسلحة، قال لنا بن بلة: (لا ترهقوا أنفسكم في القبض عليه. اقتلوه في الجبال).

(2) أطلق سراح موسى عام 1965، بينما فر آيت أحمد من سجن الحراش يوم 30 أفريل 1966.

(3) الإطاحة برئيس الجمهورية، وبرئيس المجلس الوطني وبوزيرين اثنين. فرانسوا بوريلا: (ملاحظات حول الجوانب الدستورية لــ19 جوان 1965) (المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية العدد 3ـ4 ديسمبر 1965، ص 10).

(4) صدر أمران يوم 22 جوان 1965 ونشرا في الجريدة الرسمية رقم 58 بتاريخ 13 جويلية: وهما يخصان 2500 شخص. الأمر الأول له علاقة بالسجن الإداري والثاني يتعلق بالعفو العام.

(5) «إذا لم يبادر أي شخص إلى القيام بالدفاع عن النظام غداة الانقلاب،

فذلك يعني أن هذا النظام قدم أوهاماً أكثر مما جاء بنتائج جيدة، وكلاماً فارغاً بدلاً من إنجازات»، جيرارد شاليان وجوليات مانسس: (الجزائر المستقلة: حصيلة ثورة وطنية)، مطبوعات ماسبيرو، باريس 1972، ص 81.

(6) انظر: «مذكرات جزائري» (الجزء الأول)، دار الغرب الإسلامي، 2010، ص 276.

(7) انظر: الجزء الأول من المذكرات، ص 247 ــ 265.

(8) لم يتحول يوم الجمعة إلى يوم عطلة إلا في شهر أوت 1976.

(9) الزعيم الرئيسي للمعارضة المغربية، حكم عليه بالإعدام مرتين في بلده، يوم 16 أكتوبر 1963 لأنه فضح «العدوان الغادر» للقوات الملكية المغربية على الثورة الجزائرية، وبعد عام آخر بسبب «مؤامرة» ضد الملكية وقد اختطف في قلب باريس يوم 29 أكتوبر 1965 عندما كان يعمل على إعداد الندوة الأولى للتضامن بين شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وأدى غياب جسده الذي لم يعثر عليه أبداً إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وفرنسا، وكان موضوع فيلم أنجز عام 1972 تحت عنوان (الاغتيال).

(10) كان الأطفال الجزائريون يدرسون في مادة التاريخ أن أجدادهم هم «الغاليون».

(11) نشر في مطبعة (لارتيزان) بباب الزوار، الجزائر، 2000.

(12) مداخلة في مجلس الوزراء بتاريخ 4 أوت 1966.

(13) المؤتمر الإسلامي: هو تجمع للتيارات السياسية في الجزائر، دعا إليه الشيخ عبدالحميد ابن باديس في 1936. والهدف الرئيسي منه هو تجميع الجزائريين على برنامج واحد ولو في حده الأدنى بشرط عدم التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي. وقد قبل بمطالبه مصالي الحاج، رئيس حزب نجم شمال إفريقيا ما عدا مطلبين هما:

إلحاق الجزائر بفرنسا، وهدف هذا المطلب هو نزع القرار السياسي والاقتصادي من أيدي الكولون. وتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي لإسماع صوتهم إلى السياسيين والنخب في فرنسا. والغريب هو أن هذا المطلب طبقهُ حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية - سليل حزب النجم - بعد عشر سنوات.

لقد أدركت فرنسا خطر هذا التجمع فدبرت مؤامرة اغتيال الشيخ كحول - مفتي الجزائر - في آب 1936. واتهمت الشيخ الطيب العقبي وعباس التركي - عضوي جمعية العلماء - بذلك، لأن فرنسا تعلم أن الجمعية هي الهيئة القادرة على ذلك التجمع.

(14) الأمر 1967/12/20 المتعلق بالأبحاث وحماية المواقع والآثار التاريخية والطبيعية.

(15) «جيش إفريقيا» تعبير كان يطلق على الجيش الفرنسي في الجزائر.

(16) نشرت الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية بتاريخ 12 أكتوبر 1967 مرسوماً مؤرخاً بتاريخ 14 جوان 1967 يتعلق بقائمة الشهادات الممنوحة من قبل جامعة الجزائر والصالحة في كامل أرجاء التراب الفرنسي.

(17) صحيفة (لوموند) بتاريخ 09/02/1966.

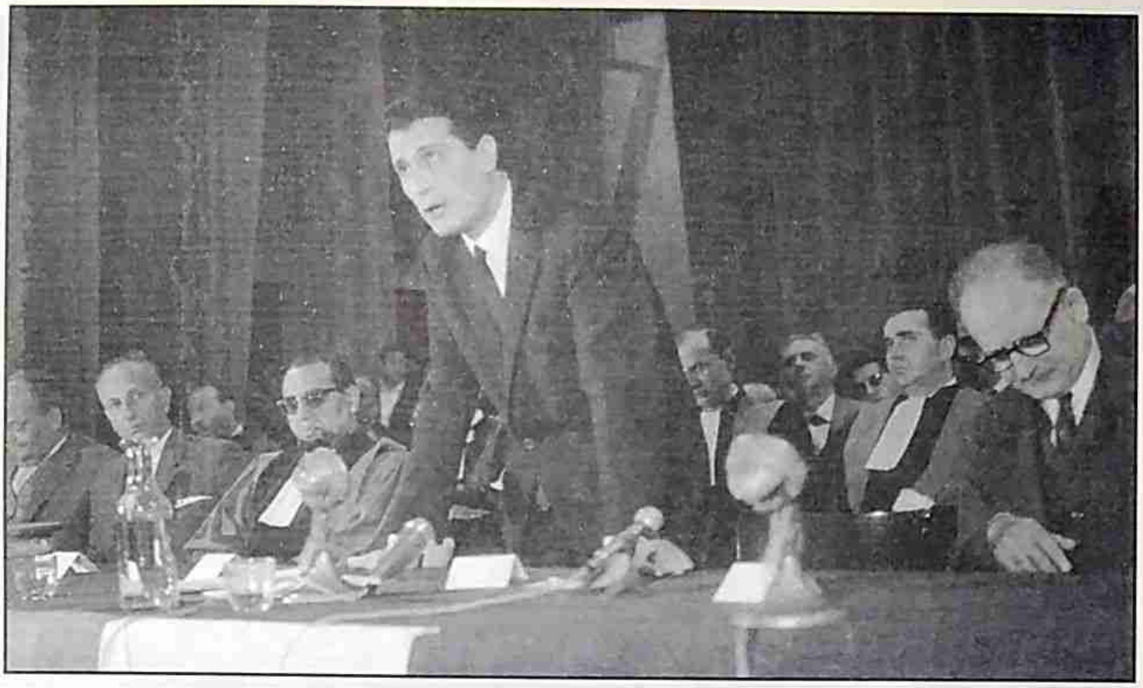
(18) علي كافي: مناضل في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية. قائد الولاية الثانية. سفير. رئيس المجلس الأعلى للدولة بعد اغتيال محمد بوضياف.



الجزائر 12ـ7ـ65 قصر الشعب: تقديم أول حكومة شكّلها الرئيس بومدين للصحافة.
من اليسار إلى اليمين: الجالسون: عبدالعزيز معاوي، محمد بجاوي، أحمد محساس، أحمد مدغري، رابح بطاط، هواري بومدين، عبدالعزيز بوتفليقة، أحمد قايد، بشير بومعزة، أحمد طالب الإبراهيمي.
الواقفون: التيجاني هدّام، عبد الكريم بن محمود، نورالدين ولسي، عبدالنور علي يحيي، بوعلام بن حمودة، عبدالقادر زيباك، الحاج إسماعيل، عبدالعزيز زغداني، العربي سعدوني.



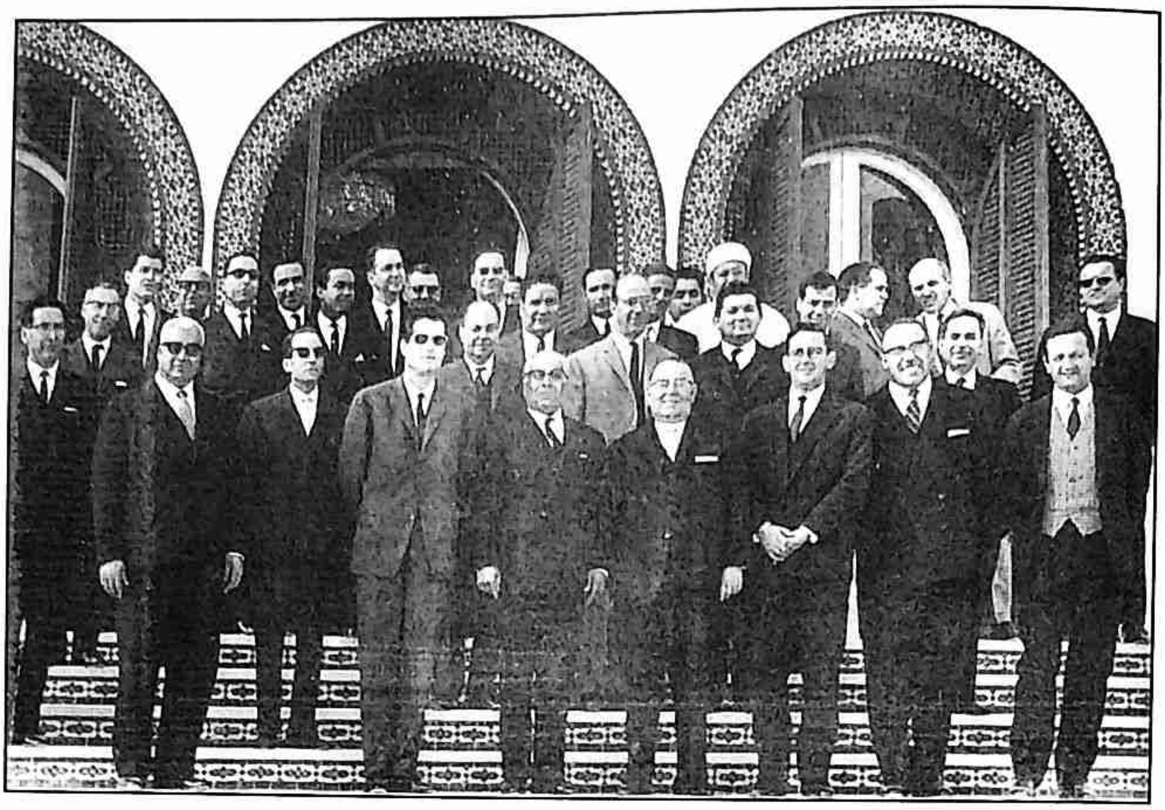
الطائف (السعودية) 28 ـ 8 ـ 65: الملك فيصل يستقبل المبعوث الجزائري أحمد طالب الإبراهيمي مرفوقاً بالسفير محمد الغسيري.



الجزائر 4-11-65 : افتتاح السنة الجامعية بقاعة ابن خلدون.



موسكو 13-12-65 : وصول الوفد الجزائري إلى المطار، ويظهر في الصف الأمامي كوسغين وبودغورني وبومدين، وفي الخلف زرداني وعمر أوصديق وبوتفليقة وبيطاط وطالب وعبد السلام وبن يحيى.



تونس 7ـ2ـ66 : الرئيس بورقيبة يستقبل وزراء التربية المغاربة بمناسبة انعقاد ندوتهم الأولى، وهو بين الوزيرين الجزائري والليبي.



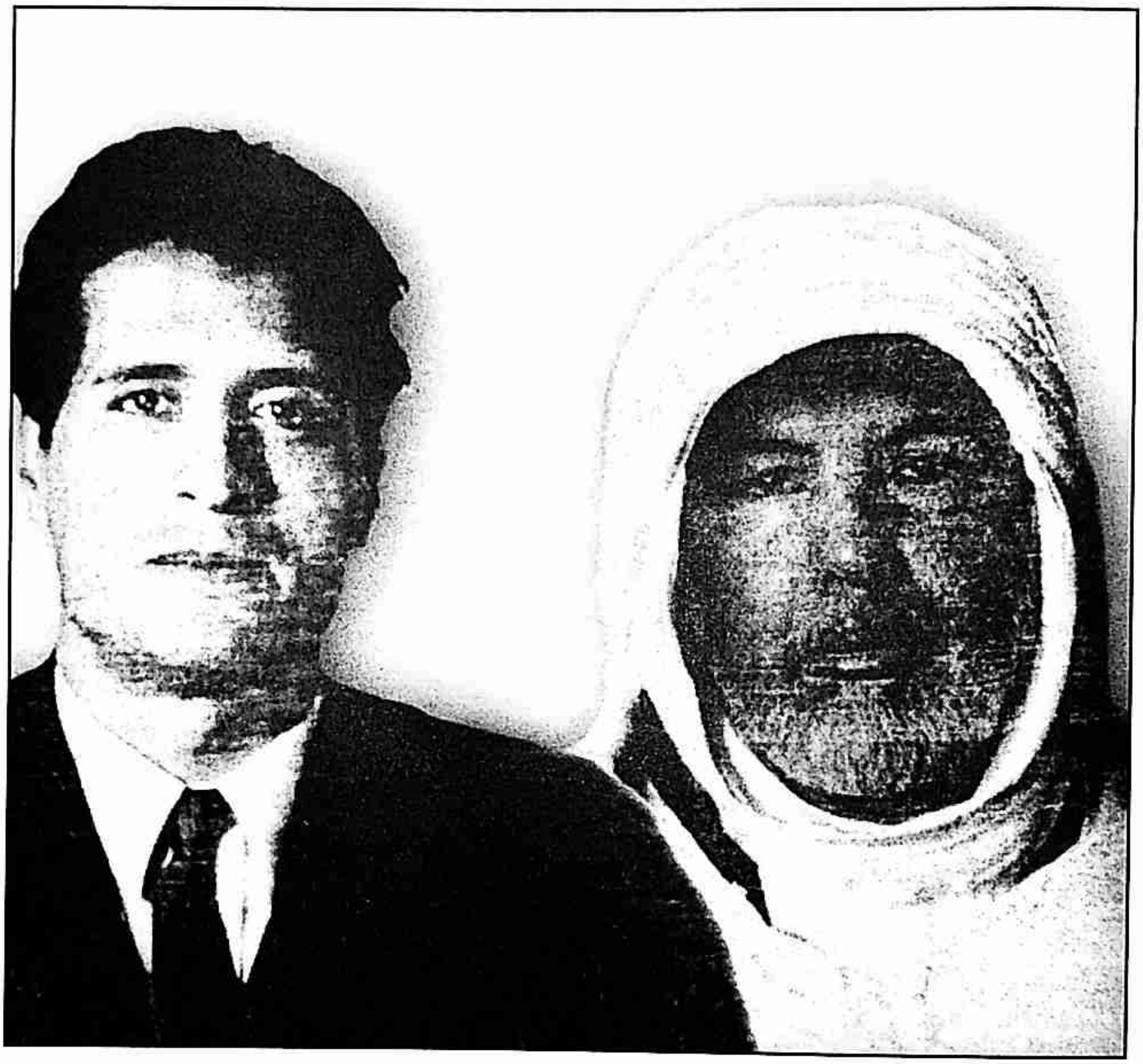
وهران 19ـ3ـ66: وزير التربية الوطنية يتسلم رسمياً من الرئيس بومدين ثكنة «السانية» التي ستصبح جامعة وهران.



الجزائر 29ـ6ـ66 : حفل تسليم الشهادات لخريجي الدفعة الأولى من المهندسين في المدرسة العليا المتعددة التقنيات(Polytechnique) .



الجزائر 24ـ1ـ67 : اجتماع إطارات وزارة التربية الوطنية موسعاً إلى المفتشين العامين ومفتشي الأكاديمية .



باتنة 26ـ3ـ67 : المؤلف مع الشاعر الكبير محمد العيد آل خليفة.



الجزائر 30ـ11ـ67 : تدشين ثانوية «عائشة أم المؤمنين» أول ثانوية معربة للبنات.



الجزائر 1-1-68 : الرئيس بومدين والمؤلف وهما يغادران قصر الشعب بعد حفل استقبال لأبناء الشهداء .



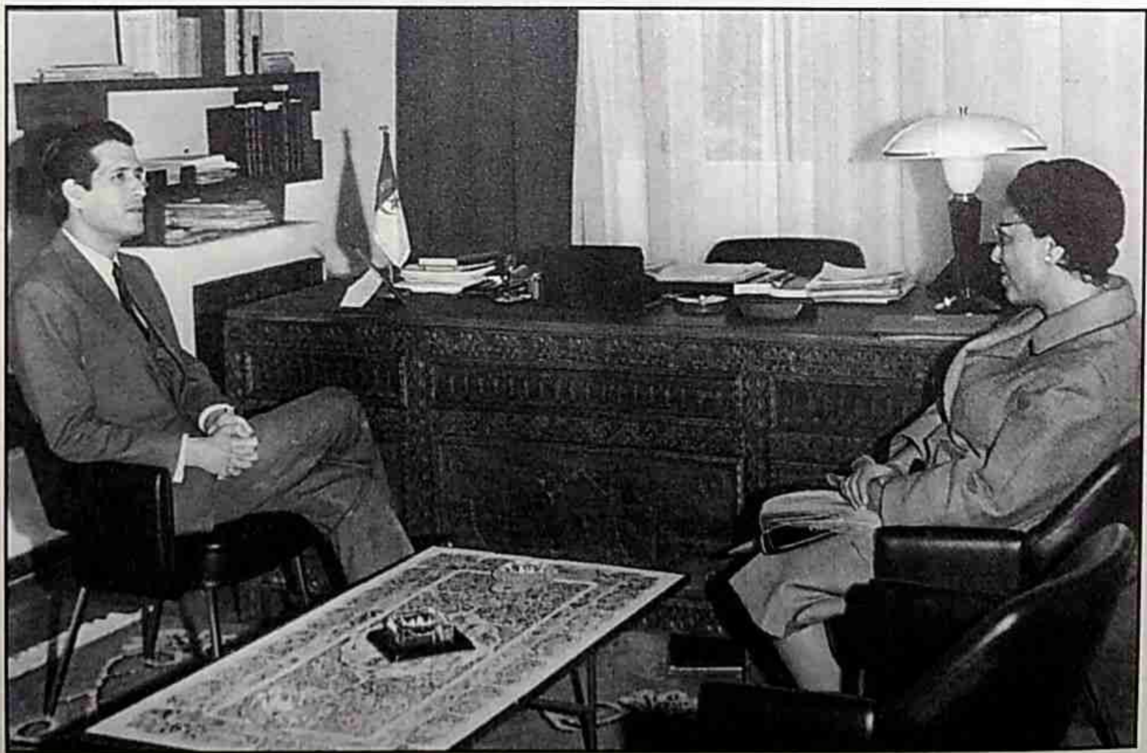
الجزائر 17ـ1ـ68 : ندوة صحفية لوزير التربية الوطنية وبجانبه المرحوم أحمد عنابي.



قسنطينة 19ـ3ـ68 : بومدين يضع حجر الأساس لجامعة قسنطينة.



الجزائر 24ـ4ـ68 : بومدين يستقبل وفد الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات.



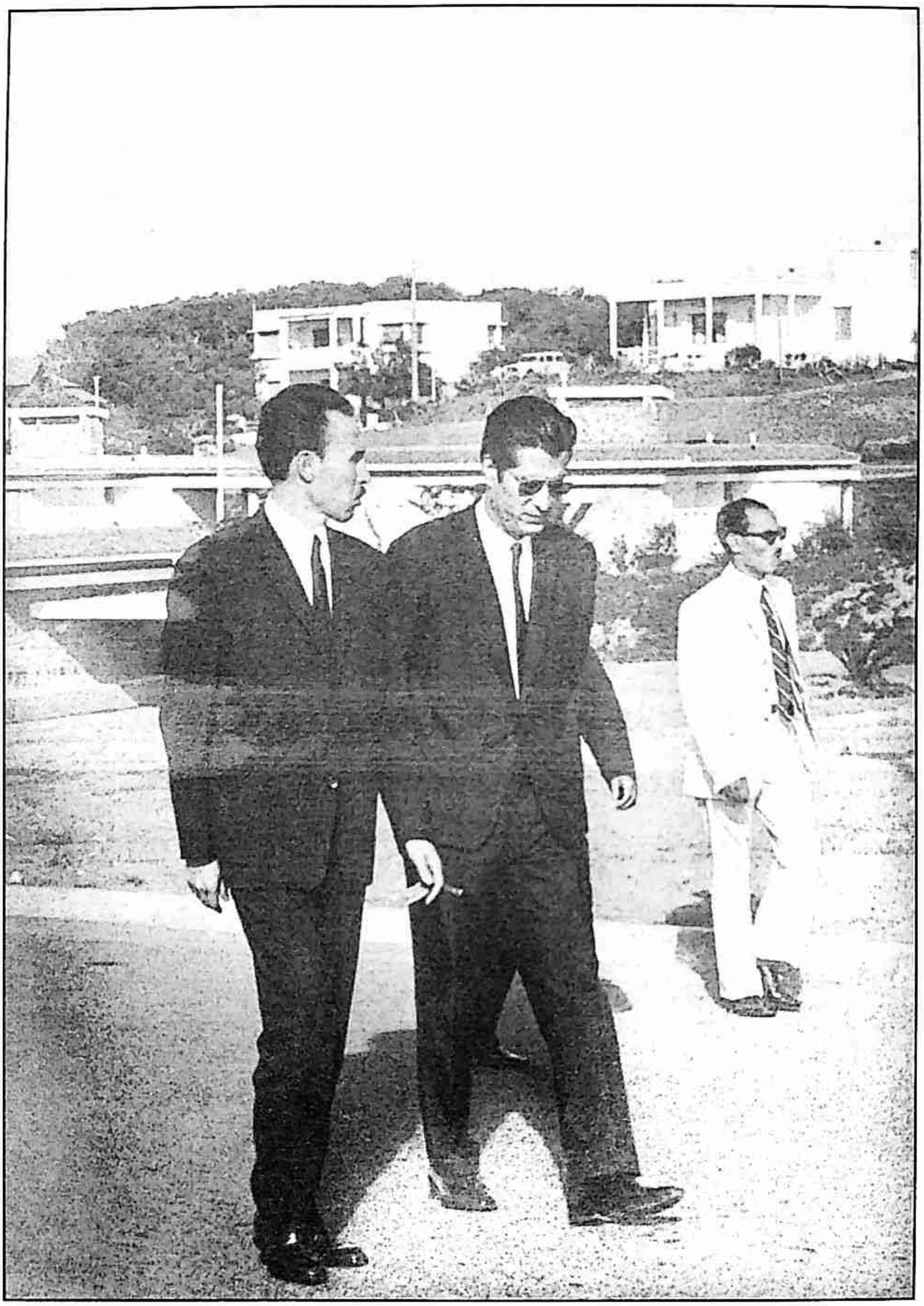
الجزائر 3ـ5ـ68 : المؤلف يستقبل الكاتبة الدكتورة عائشة عبد الرحمان (بنت الشاطىء).



الجزائر 7ـ5ـ68 : زيارة وزير التربية الوطنية إلى ولاية المدية.



الجزائر 12ـ9ـ68 : المؤلف يستقبل في المطار السيد يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة.



الجزائر 15ـ9ـ68 : قصر الأمم، الرئيس بومدين والمؤلف في استراحة بين جلستين لقمة منظمة الوحدة الإفريقية.



تيزي وزو 20ـ10ـ68 : بومدين في حوار مع مسؤولي إحدى المزارع.



تيزي وزو 23ـ10ـ68 : قبل اجتماع مجلس الوزراء في إطار سياسة التوازن الجهوي.



باريس 30-10-68 : الدورة الخامسة عشر لمنظمة اليونسكو.



الجزائر 18-12-68 : اختتام مهرجان الموسيقى الأندلسية.



مستغانم 12ـ4ـ68 : ولي العهد الليبي يزور مدينة أجداده.



الرباط 18ـ6ـ69 : الزيارة الرسمية لوزير التربية الوطنية للمغرب، ويظهر في الصورة إبراهيم الكتاني وعلال الفاسي والمكي الناصري.



الجزائر 1ـ11ـ69 : استعراض عسكري ويُرى في المنصة على يسار الرئيس، قايد وعلى يمينه بوتفليقة وخلفه المؤلف ويحياوي.



الجزائر 5ـ12ـ69 : بومدين ينصب في قصر زيغوت اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم.



الجزائر 26ـ4ـ70 : زيارة ورشات البناءات المدرسية والجامعية ويُرى على يمين الرئيس، أحمد مدغري وعلى يساره المؤلف.



وهران 19ـ6ـ70 : تأدية الصلاة في مسجد أرزيو، في الصف الأول الرئيس بومدين والملك فيصل.

— 2 —

وزير الإعلام والثقافة
(من جويلية 1970 إلى أفريل 1977)

1. بعض الأفكار الأولية

إن استعراض ذكرياتي المتعلقة بسنوات 1970 ــ 1977، أي المدة التي اضطلعتُ خلالها بتسيير وزارة الإعلام والثقافة، قد ولد في نفسي انطباعاً مبهماً بأن هناك مسافة بيني وبينها، أو ما يشبه الابتعاد عن النشاط الذي كنت وراءه في تلك الأثناء. هذا مع العلم أن عضويتي لمدة خمس سنوات في الحكومة والعلاقات التي نسجتها، والمناقشات والأعمال المختلفة التي قمت بها في ذلك الوقت بالإضافة إلى التجربة الشاملة للمسؤولية. قد جعلتني على استعداد للتكفل بمهمة وزارية جديدة بالكثير من اليسر، وحسن التصرف بل، وبكل «احترافية» إن جاز التعبير. وبالفعل، فلقد صار من السهل عليّ أكثر فأكثر أن أفصل على التوّ في بعض القضايا الشائكة، وأن أميز ما هو جوهري في كل مشكلة، وأن أنشط وأجند الرجال والوسائل مع تفادي العوائق البيروقراطية التي قد تكون ذات فعالية في بعض المناسبات، إلخ. فلم هذا الشعور بالغرابة إذن؟

هل يعود ذلك إلى أنني شعرت على وجه السرعة في القطاع الذي تركته، بأنني متجاوب مع الرجال الموجودين في عين المكان، ومتعود على المبادىء والأفكار المتداولة بينهم، وكذلك مع عالم المعاني التي تدور في فلكها؟ كل ذلك، مثلما سبقت الإشارة إليه، ساهم في توفير جوّ من العمل والعلاقات الإنسانية ذات المستوى الراقي. وبالمقارنة مع ذلك الوضع، فإنني من دون شك قد افتقرت في محيطي الجديد إلى ما يمكن أن أصفه بالعامل العاطفي الضروري لإشاعة مثل هذا الجو من الراحة الذهنية الذي تلعب فيه الظروف العائلية دوراً لا يستهان به.

لا شك أن قضاء الطفولة وجزء من الشباب في كنف إنسان مثل والدي، من شأنه أن يجعلني متأثراً التأثر كله بهذا المناخ المتسم بالجدية، المتعلق بكل ما يمس العملية التربوية. فلقد شجعتني كثيراً على التأقلم السريع مع محيط التعليم. وينبغي القول إن البعد الثقافي في مثل ذلك الجولم يكن غائباً أصلاً، والسبب في ذلك هو أن رمز الثقافة نفسه آنذاك، أي الكتاب، كان يمثل عنصراً لا بد منه في نمط حياتنا. فمكتبة والدي تنطوي على كثير من الذخائر، وكتاباته تملأ جزءاً هاماً من حياتي. وعلى أية حال، فإن هذا التشبع هو ما يفسر دون شك تلك الأفضلية التي منحتها للكتاب وللمطالعة، وكذلك الجهد الخاص الذي بذلته في هذا المجال خلال وجودي على رأس وزارة الإعلام والثقافة.

والحقيقة هي أن ميولي الشخصية لا تفسر إلا في جانب منها هذا الشعور بالمسافة الزمنية القائمة بيني وبين ذكرياتي المرتبطة بتلك الفترة، وبذلك القطاع الذي ظللت أتابع تطوره، كما هو الشأن أيضاً

حيال جميع المسائل المتعلقة بالتربية. وبالمقارنة مع الأوضاع التي كان عليها قطاع الإعلام والثقافة خلال سنوات السبعينيات، فإن وضعه الحالي، أي في عام 2007، يكشف عن التغيرات، بل والانقلابات الجذرية التي حدثت. ويبدو لي أن التفسير الرئيسي في ذلك كله يتمثل في أن ذاكرتي أمكنها أن تجد في هذه التحولات أرضية مألوفة عندي إلى حد ما.

إن هذه التحولات العميقة التي تشمل عدداً من قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد، إنما أحدثتها التعميمات التدريجية لتكنولوجيات الاتصال الجديدة. فهناك أولاً التقدم الذي حققه الإعلام الآلي في الفترة الأخيرة مما جعل الدخول إلى شبكة الإنترنت أسرع وأسهل عبر الحاسوب الشخصي. وهذا التزاوج بين الحاسوب الشخصي و«الشبكة» يشكل رمز الحداثة نفسها، وطرائق الاتصال الجديدة والعولمة الإيجابية التي تجري على قدم وساق. وهو يمنح المستعملين قدرات تكاد تكون لا محدودة في مجال الوصول إلى منابع المعرفة والتوثيق والإعلام وتبادل المعلومات والخدمات.

ويضاف إلى هذا التزاوج، التطور المذهل الذي تحقق في مجال الرقمنة، الذي مكن الأخذ به في كل مكان، خاصة في وسائل الاتصال، من «تفجير» قدرات هذه الأخيرة تفجيراً فعلياً. وهكذا، فإن التلفزيون بفضل هذه التكنولوجيا، يعرف اليوم تطوراً مذهلاً، يسمح ببث لا حد له عبر الأقمار الصناعية، ويُسهل الاستقبال بفضل الهوائيات المقعرة. فلقد صارت القنوات المبثوثة عبر الأقمار الاصطناعية تستقبل في كل مكان ولا تعرف أي قيد لقدراتها اللّهم إلا إذا تعلق الأمر بجعلها قنوات مدفوعة الأجر، أو غلقها لأسباب أمنية

عن طريق إدراج أجهزة خاصة بها على أساس التكنولوجيا الرقمية.

نحن اليوم وجهاً لوجه مع ثورة تكنولوجية عارمة ذات آثار هائلة. فما هي تأثيرات هذه الثورة في وضعية القطاعين اللذين أشرفت عليهما ما بين 1965 و1977؟

ما زالت تكنولوجيات الاتصال الجديدة منتشرة ببعض الاحتشام في النظام التربوي، وهي موجودة أساساً عبر الحواسيب الشخصية والاستفادة من خدمات مصلحة الإنترنت. لقد صارت إضافات ثمينة تحت تصرف المعلمين والتلاميذ والطلبة والباحثين والمسيرين، وذلك بأن فتحت المجال لمعالجة سريعة للمعلومات وللمعطيات المرغوب فيها، وبأن وضعت بين أيديهم منابع المعرفة والتوثيق العام والمختص، بل، وإمكانيات التكوين دون اللجوء إلى التنقل ودون حاجة إلى المبالغ الطائلة. لكن الفعل التربوي في حد ذاته لم يتغير، ولم تتغير بالعمق المطلوب المدرسة، والثانوية والجامعة من حيث كونها مؤسسات للتربية والتكوين. إن مختلف المتعاملين الذين ينشطون ظلوا على حالهم محتفظين بأدوارهم وبقوانينهم الأساسية. بل إن بعض المستجدات قد تفاجئنا أحياناً، مثلما هو الشأن مع عودة المدرسة الخاصة، التي ظلت هامشية بالرغم من كل شيء، وعلى الرغم من سلسلة الإصلاحات التي مست النظام التربوي منذ أكثر من عشر سنوات والتي هددت استقراره، فإن صورته تظل مألوفة لنا، وذاكرتنا لا تتيه فيها أبداً.

كيف هو الأمر في قطاع الإعلام والثقافة؟ تكنولوجيا الاتصال الجديدة وجدت تربتها المفضلة هاهنا، لا عن طريق إحداث التحولات الحاسمة في وسائل الاتصال الجماهيرية فحسب، بل وأيضاً بقدرتها

على أن تجرّ وراءها مجالات أخرى ظلت تقليدية، بينما حكم عليها الواقع بأن تتكيف مع هذه التطورات حتى تبقى على قيد الحياة. وهذا الواقع الجديد يتجلى في ثلاثة أمثلة:

إذا ما تركنا جانباً الهاتف النقال الذي يكتسي تطوره المذهل طابعاً تكنولوجياً واجتماعياً سياسياً في نفس الوقت، فإن الصحافة المكتوبة ستكون نموذجنا الأول للتدليل على هذه الطفرة التي تتقولب اليوم في حين أن انقلابات تكنولوجية اقتصادية بالغة الأهمية ترتسم في إثرها، وتصاحبها رهانات سياسية واستراتيجية ذات بعد هائل، في إطار حركة عولمة لا يمكن الوقوف في وجهها.

إن هذه الصحافة المكتوبة التي تمثل أقدم وسيلة من نوعها، كانت إلى عهد قريب الأكثر تداولاً والأقوى إلى حد أننا كنا نتحدث بشأنها ونقول إنها السلطة الرابعة.

وعلى الصعيد الوطني، كانت الصحافة إلى نهاية الثمانينات تابعة لاحتكار الدولة، شأنها في ذلك شأن جميع وسائل الإعلام. وفي تلك الفترة، كانت تعتبر كأنها جزء لا يتجزأ من مجال ممارسة السيادة الوطنية. ومن جهة أخرى، فإن هذه الوصاية من جانب الدولة كانت مطابقة لطريقة التسيير السياسي للبلاد والقيادة الإيديولوجية التي يضطلع بها الحزب الواحد للمجتمع. وقد وضع ظهور التعددية الحزبية عام 1989 حدا لهذا الاحتكار، و«حرر» كل ما يجري بداخله من أنشطة.

وفي 1990 سمحت المصادقة على قانون للإعلام بإنشاء صحافة خاصة، عرفت على التوّ تطورا ملحوظاً بالموازاة مع تراجع ملحوظ في مستوى الصحافة التابعة للقطاع العمومي. ويبلغ ــ اليوم ــ

عدد الصحف المكتوبة الخاصة حوالي أربعين عنواناً، أما سحبها الإجماعي فيبلغ المليوني نسخة يومياً. منها 100,000 نسخة فقط يصدرها القطاع العمومي الذي انحصرت عناوينه في 6 صحف وأسبوعية واحدة.

إن هذا النمو الذي يتحمس له القرّاء الذي هو أشبه ما يكون بذلك الذي عرفه قطاع الاتصال الهاتفي، بعد تحريره وظهور الهاتف النقال، ينطوي على بعض النقائص، خاصة في مجال التأطير القانوني والمعايير الأخلاقية. فلقد عرفت مهنة الصحافة المكتوبة بعض المزالق، لكنها خاضت في الوقت نفسه معارك شجاعة. وخلاصة القول إنه لم يعد هناك من وجه شبه في حقل الإعلام بين الأمس واليوم أساساً في التقنيات والنشر.

وعلى المستوى الدولي تجابه الصحافة المكتوبة وضعية صعبة تمس أكثر البلدان تطوراً (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، بريطانيا العظمى، فرنسا) وقد تكون لها على المدى البعيد تأثيرات سلبية عندنا وفي مختلف مناطق العالم. وكان بعض الاختصاصيين قد تنبأوا بزوالها، لكنها استطاعت أن تتكيف وتذلل الصعوبات التي واجهتها. وها هي اليوم تجابه مشكلة مزدوجة أشد خطورة، تتمثل في ظهور صحافة مكتوبة مجانية، وعلى الأخص صحافة «عبر شاشة الحاسوب» في نفس الوقت. هذه الصحافة الجديدة التي توضع لها التصورات مباشرة على مواقع الإنترنت دون مرجع ورقي مكتوب متوفرة بالمجان، والبعض منها اكتسب شهرة كبيرة بفضل جديتها، ونوعيتها والتفاعل بينها وبين القارئ الذي يتواصل معها أو يستخدمها.

لقد انتشرت هذه الصحافة على شاشات الحواسيب انتشاراً واسعاً حتى إنها باتت تهدد الصحافة المكتوبة التقليدية. وقد نظرت معظم الصحف في أمر هذه الوضعية المستجدة، بما في ذلك الأكثر شهرة منها مثل «التايمز» و «لوموند» فعمدت إلى إنشاء مواقع خاصة بها على شبكة الإنترنت بحيث يمكن تصفح الصيغة الورقية عليها. ويلاحظ اليوم انتقال كبير نحو هذا النوع من مطالعة الصحف على الحواسيب حتى إن الصيغ المكتوبة منها صارت عرضة للتشكيك في مستقبلها أكثر فأكثر.

والمثل الثاني لهذا التحول الحاسم في مجال وسائل الاتصال له علاقة بالمكتبة، هذا الموقع الرمزي الرفيع لكل ما له صلة بالثقافة، والموئل الأفضل للمعرفة، ومحط رحال الكتاب والمطبوعات من كل نوع بفضل ما يوفره من إمكانيات الرجوع إليها واستعارتها في بعض الأحيان في نطاق البحث والتوثيق والإعلام العام أو الخاص. وعلى غرار الصحافة المكتوبة، هناك العديد من الكنوز الوثائقية التي يمكن منذ الآن تصفحها و«تحميلها» لأنها متوفرة على شبكة الإنترنت.

في الولايات المتحدة قامت مؤسسات مختصة في تزويد الخدمات على شبكة الإنترنت برقمنة الملايين من الكتب التي تعالج مواضيع متنوعة جداً مثل الكتب الأدبية الكلاسيكية والمؤلفات العلمية والموسوعات المختصة التي تتناول جميع قطاعات المعرفة، إلخ. وهي متوفرة باللغة الإنجليزية ويمكن تصفحها أو تحميلها مجاناً. وهذه المبادرة لها بعد هائل، أولاً بالنسبة لجميع المستعملين، سواء كانوا باحثين أم مدرسين أم طلبة، ثم على المستوى الجيوستراتيجي. إن الصدام الحضاري الذي تدور رحاه في الوقت الراهن لا يخص

مجالات بينها ماضٍ طويل من الصراعات والمجابهات فحسب (مثل الإسلام والغرب)، ولكن هناك في صلب الحضارة الغربية نفسها صراع خفي من أجل الزعامة بين اللغات التي تنقل هذه الثقافة.

هذا المثال يبين لنا بصورة أشد ما تكون وضوحاً الرهانات الكبرى التي تتراءى وراء هذا التطور المزدوج لشبكة الإنترنت وللرقمنة. كما أنه يوضح أن صراع الثقافات قائم حقاً، ولكن مع متنافسين آخرين غير أولئك الذين يشار إليهم في العادة. وفي هذه المجابهة، تريد اللغة الإنجليزية أن تضمن سيطرتها والإبقاء على وضعية الغالب التي اكتسبتها من جهة أخرى في ميادين أكثر تقليدية. ومما يحز في النفس أن اللغة العربية تكاد تكون اليوم غائبة عن هذه الحلبة الجديدة، حيث التنافس القوي فيها يجري بدونها. فمتى يكون في مقدورها أن تصوغ مكانها بنفسها في هذه الحلبة؟ ذلكم هو السؤال الحقيقي.

المثال الثالث يخص التلفزيون الذي حقق تقدماً لا شك فيه. عندما قمنا في السبعينيات بتوحيد برامج التلفزة في شمال الجزائر، ثم وسعنا الشبكة إلى جهات الجنوب القصي من البلاد، اعتُبِر ذلك خارقة تقنية نتج عنها تأثير اجتماعي سياسي معتبر. واليوم، يمكن الحصول على نتائج مماثلة دون بذل نفس الجهود.

أردت بهذه الأفكار الأولية أن أبين أنه لم يتسن لأي مجال من مجالات النشاط الإنساني، بمختلف قطاعاته، أن يعرف في ظرف هذين العقدين، تغيراً بهذا العمق مثل قطاع الإعلام والاتصال، حتى وإن كنا في الجزائر ما نزال نخطو خطوات متعثرة في سبيل تحقيق تطور لا مفر منه. وبالفعل، ففي هذا المجال بالذات تجد

التكنولوجيات الجديدة للاتصال ميدانها المفضل لكي تعرض جميع قدراتها. إذ بفضلها وبفضل النتائج التي تتمخض عنها، يتواصل الملايين من البشر فيما بينهم عبر العالم ويدخلون إلى شبكة الإنترنت ويستفيدون بعدد لا يحصى من الخدمات المتنوعة دون حاجز أو حدود.

لقد امتلك الشبان على وجه السرعة هذه التكنولوجيات وأشكال التعامل التي تترتب عنها. والأجيال الجديدة التي تولد معها وتتشربها، ستحملها في صدورها وكأنها طبيعة جديدة تأصلت فيها وتتقيد بها. ولما لم تكن هذه الأجيال قد عرفت حقائق السنوات التي تلت الاستقلال فهل يا ترى، بالمقارنة مع الوضع الراهن، تجد فائدة في قراءة هذا الفصل الذي قد يعكس أمامها صورة هي أشبه ما تكون بأوضاع القرون الوسطى؟ لا شك في أن المسافة الزمنية تكمن في هذا التساؤل بالذات حيال ذكرياتي المتصلة بهذا الفصل.

إنني أرجو الحصول على رد إيجابي على مثل هذا التساؤل لأسباب لا علاقة لها البتة بأي نزوع ذاتي إلى إرضاء رغبة ما في أعماق نفسي. ولكن لتقدر الأجيال الصاعدة جهود أسلافها بالفعل، ففي هذا المجال أكثر من غيره، من المفيد أن نعرف من أين انطلقنا وإلى أين نحن سائرون. فنحن، نعيش مرحلة ذات أهمية قصوى، ذلك لأننا نعاين باستمرار هذه البقايا من التقنيات التي عفا عليها الزمن، وندرك بعض الإدراك ما تمارسه علينا تلك المنتوجات التكنولوجية من تأثيرات، والشيء الكثير مما تحدثه في البلدان المتطورة بحكم أنها سوف «تغزونا» مع جميع ما يصاحبها من سلوكيات ستفرضها علينا فرضاً. فهل أعددنا العدة لمثل هذا التطور، أم يا تراه سيسحبنا وراءه

سحباً مرغمين مكرهين بسبب عولمة تسحق كل شيء أمامها؟

2. تقديم الوزارة والتعريف بمهمتها

لقد كانت الثقافة دائماً وأبداً جزءاً من الأهداف الأساسية للثورة الجزائرية حتى وإن لم تكن كلمة الثقافة إلى عهد قريب قد ظهرت في أي تسمية من تسميات الوزارات. هذه التسمية الجديدة لوزارة الإعلام والثقافة لها الفضل في الإلحاح على أمرين اثنين على الأقل: هناك من جهة، علاقة بديهية بين الإعلام والثقافة، ذلك لأن الإعلام له مضمون ثقافي (وقد يكون له مضمون مضاد للثقافة) وينبغي أن ننظر إليه نظرة واعية، ثم إن الثقافة، من جهة ثانية، في حاجة إلى أن تنتشر انتشاراً جيداً لكي تعرف الازدهار، خاصة عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية المتمثلة في الصحيفة والإذاعة والتلفزيون والسينما. إن هذه التسمية الجديدة للوزارة هي أيضاً طريقة من بين طرق أخرى في التذكير بأهمية الثورة الثقافية إلى جانب الثورة الزراعية والثورة الصناعية. وعلى أية حال، إذا كان أحد هذه الأعمدة الثلاثة أضعف من الاثنين الآخرين، فإنه يصعب بلوغ هدفنا، أي تحقيق تنمية متوازنة وشاملة.

الهياكل

ما إن تسلمت مسؤولية هذا القطاع حتى بادرت إلى إعداد مخطط تنظيمي جديد يناسب تسميته الجديدة. وقد صدر مرسوم في 13 ماي 1971[1] ينص على أن «الصلاحيات التي كانت تمارسها

وزارة الإعلام سابقاً، ووزارة التربية الوطنية في مجال الثقافة، تسند إلى وزارة الإعلام والثقافة». وفي سبيل القيام بمهمتها أحسن قيام، تتوافر وزارة الإعلام والثقافة على إدارة مركزية وهيئات ومؤسسات موضوعة تحت وصايتها.

الإدارة المركزية، وهي تضم، فضلاً عن الأمانة العامة والمفتشية العامة، أربع مديريات:

ـ مديرية الإعلام مع ثلاث مديريات فرعية هي: الشؤون الوطنية والشؤون الدولية والصحافة الأجنبية.

ـ مديرية الثقافة مع خمس مديريات فرعية هي: الفنون السمعية البصرية، والطبع والنشر والمطالعة العمومية، والمسرح والفنون الشعبية والموسيقى، والفنون الجميلة، والعلاقات الخارجية والتكوين.

ـ مديرية الوثائق والمطبوعات مع مديريتين فرعيتين هما الوثائق، والمطبوعات.

ـ مديرية الإدارة العامة مع أربع مديريات فرعية: المستخدمون، والميزانية، والدراسات، والرقابة.

المؤسسات العمومية، وهي موضوعة تحت وصاية وزارة الإعلام والثقافة، وعددها عشر:

ـ ديوان الأحداث الجزائرية.

ـ وكالة الأنباء الجزائرية.

ـ الإذاعة والتلفزة الجزائرية.

ــ المركز الوطني للسينما.

ــ الديوان الوطني للتجارة والصناعة السينمائية.

ــ المسرح الوطني الجزائري.

ــ المعهد الوطني للموسيقى.

ــ المدرسة الوطنية للفنون الجميلة.

ــ المكتبة الوطنية.

ــ المعهد الوطني للفنون الدرامية والرقص التعبيري ببرج الكيفان.

ثم إن هناك المؤسسات الوطنية التابعة للوزارة وعددها ست، أي الصحف اليومية الأربع (الشعب والمجاهد في العاصمة، والنصر في قسنطينة، والجمهورية في وهران) بالإضافة إلى الشركة الوطنية للنشر والتوزيع والوكالة الوطنية للنشر والإشهار).

أضيف فقط أنه لو أردنا تلخيص المراحل التي قطعناها منذ استعادة الاستقلال الوطني، لأمكننا القول إننا قمنا أولاً بتزويد البلاد بالوسائل الإعلامية الكفيلة بخدمة الثورة الجزائرية مع تطويرها باستمرار. ثم إنه وجب علينا إنشاء الهياكل الأولى الضرورية من أجل تشجيع تطوير السينما والمسرح والنشر والتوزيع ضمن إطار وطني. وفي الوقت نفسه استطاعت الجزائر أن تعيد الصلة بماضيها بأن عاودت الارتباط به، وبفنونه وتقاليده بمناسبة المعارض المتنوعة، وبفضل العديد من التظاهرات المخصصة للفن الشعبي والموسيقى الكلاسيكية الجزائرية، ينبغي الإشارة أيضاً إلى جانب آخر من النشاط

الذي قد لا يكون بارزاً، لكنه ضروري جداً، وأعني به الأبحاث الأثرية والأشغال المتعلقة بالحفاظ على المعالم التاريخية وترميمها في العديد من أماكن الوطن، وذلك بالإضافة إلى إصدار الوثائق في شكل أفلام وكتب وأسطوانات ومطبوعات متنوعة تم إنجازها. هذه الوثائق التي ازدادت ثراءً وتحسنت بشكل مطرد مكنت من التعريف بالجزائر وبمختلف جوانب تاريخها وجغرافيتها، وثرواتها الطبيعية وكنوزها الثقافية، وتوجهاتها وإنجازاتها، كما كانت محل انتشار متزايد داخل الوطن وخارجه على حد سواء.

المهمات والمحاور الأساسية

تندرج الأفكار الأساسية والمبادىء التي يقوم عليها نشاطنا الثقافي ضمن أربعة محاور رئيسية:

ففي المقام الأول، ينبغي اعتبار النشاط الثقافي جزءاً لا يتجزأ من التطور العام للبلاد. وكثيراً ما يقال مثل هذا الكلام في هذ الشأن، لكننا ننساه أحياناً أثناء التطبيق، وقد يعود ذلك إلى أن القيم الثقافية ليس لها ذلك الوجود الحسي الذي نلمسه في البناءات المعمارية مثلاً.

حقاً، إن التنمية الثقافية التي تفصح عن ذاتها بمعيار النوعية أكثر من معيار الكمية لا يتم تخطيطها على سبيل المثال كمشروع صناعي يجري ضبطه في مكتب دراسات ويتم إنجازه بعد ذلك في الميدان. ولكي أعود إلى المقارنة السالف ذكرها يمكننا القول إنه في بعض الجوانب، تكون الثقافة أشبه بشجرة لا يمكننا أن نصنعها ولا أن نجعلها تبرز فجأة من الأرض، وجميع التربات لا تصلح لها. ينبغي غرس هذه الشجرة والاعتناء بها وحمايتها أثناء نموها. لكن ينبغي

القيام بالتمييز هاهنا، ذلك أن الثقافة هي في الوقت نفسه إذا جاز التعبير إبداع واستهلاك: فالثقافة كإبداع لها جوانبها الخفية دون شك، وكاستهلاك (نستوعبه أم لا، نستحسنه أم لا)، فإن «المنتوج» الثقافي محكوم الآن باستراتيجيات التسويق ضماناً لبيعه ونشره، وقيمته مرهونة أيضاً بنجاحه التجاري، ذلكم هو حال الفيلم السينمائي خاصة، وبعض أصناف الأعمال الفنية بصورة عامة.

يقوم النشاط إذن على صعيدين: التعريف بتراثنا الثقافي، وجعل أكبر عدد ممكن من الجزائريين يحبونه عن طريق أشد الوسائل تنوعاً، وفي الوقت نفسه، تشجيع إبداع الأعمال الفكرية من أجل إثراء هذا التراث وتجديده.

انتهزت فرصة البدء في البرنامج الخاص بولاية الشلف من أجل إطلاق تجربة تتعلق بتنفيذ عدد من الأنشطة الثقافية الحيوية الهامة والمنسقة فيما بينها. وأعطتنا هذه التجربة إشارات جيدة حول طريقة مقاربة المشاكل وحلها حلاً فعلياً مثل تلك التي تتعلق بالبنيات الأساسية، واللامركزية الفنية والأدبية والتنشيط الثقافي.

وتعيَّن علينا أيضاً أن ننظم جمع واستثمار الإحصائيات المتعلقة بالإعلام والثقافة من أجل إنارة طريقنا بصورة أحسن. وكذلك مضاعفة اللقاءات التي تتم خلالها مناقشة المشاكل الثقافية.

ثم إن التنمية الثقافية في العالم أجمع، تفرض نفسها أكثر فأكثر، لا كعنصر مكمل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن كجوهرها الروحي وسبب وجودها. وإذا كان الأمر قد تطلب عدة أجيال من أجل جعل الحق في التربية واقعاً ملموساً بصورة تدريجية، فإن الحق في الثقافة، وحق كل ثقافة في الوجود يفرضان نفسيهما أكثر

فأكثر. إن رفع مستوى المعيشة، والتمدن، وتقدم التعليم والتنمية السريعة لوسائل الاتصال الجماهيري، كلها عوامل تساهم دون شك في إبراز الحاجات الثقافية التي يجب على المجتمع أن يعمل على تلبيتها.

لكن هناك جملة عوامل أخرى لا تقل أهمية، تفسر الأبعاد التي تتخذها اليوم المشاكل المرتبطة بالثقافة. ومن بينها إرادات الشعوب التي ازدادت رسوخاً بعد أن عرفت أشكال السيطرة الاستعمارية في معظمها، وذلك من أجل فرض هوياتها الثقافية وجعل قيمها الثقافية اسمنتاً للوحدة الوطنية. وبالفعل، فإذا كانت تصفية الاستعمار السياسي والاستعمار الاقتصادي قد حققت تطورات معتبرة، فإن تصفية الاستعمار الثقافي على العكس من ذلك هي أبعد ما تكون واقعاً ملموساً في كل مكان. إذ أن هناك أشكالاً عديدة من الغزو الثقافي الحقيقي التي تتم عن طريق النص أو الصورة أو الصوت، وأحياناً نكون نحن المسؤولين في هذا الشأن ذلك لأننا كثيراً ما نرضى بأن نكون مستوردين بدلاً من أن نكون مبدعين في المضمار الثقافي. إننا على سبيل المثال نعرف أن 4/5 مما يطبع في العالم كله إنما يظهر في البلدان المتقدمة، كما أن العالم يعرفنا عبر المطبوعات والمعلومات التي تقدمها تلك البلدان عنا. كل واحد منا يعرف الاختلال القائم بين وسائل الاتصال الجماهيري التي تتوافر عليها البلدان المتقدمة مع كل ما يتولد عن ذلك من إمكانيات التأثير على العقول، وبين الإمكانيات المحدودة الموجودة في بلدان العالم الثالث. وعليه، فإن الصراع من أجل تصفية الاستعمار الثقافي يجب أن يندرج من الآن فصاعداً ضمن جهد عام لبناء نظام عالمي جديد في مجال التنمية الثقافية.

ـ الجانب الثالث هو أن الصراع من أجل الثقافة يجب خوضه على جميع الجبهات بمختلف الوسائل المتوفرة وذلك بتشجيع جميع أشكال الفن. وعليه، فإن الأمر لا يتعلق بتركيز جميع هذه الجهود في قطاع واحد، مثل الإذاعة أو التلفزيون، أو الكتاب وحده أو المسرح والموسيقى.

وفي بلد ما زالت الأمية مرتفعة فيه بوجه خاص، قد نميل أولاً وقبل كل شيء إلى المراهنة على الوسائل السمعية البصرية مثلما يقترح ذلك أحياناً أخصائيون من البلاد المتقدمة على البلدان المتخلفة، والسبب هو أن لديهم عتاداً إلكترونياً يريدون بيعه. إن تقدم الوسائل السمعية البصرية من إذاعة وسينما وتلفزيون تقدم إمكانيات كبيرة، ولذلك فهي تُعتَبَر عن قصد مدرسة للكبار، ويقال أيضاً إنها تمثل بالنسبة للأطفال مدرسة «موازية». هذه الوسائل استعملناها بأوسع ما يمكن، لكننا في الوقت نفسه لا ننسى أنه ما وجدت ثقافة حقيقية دون مطالعة.

وأؤكد هنا على هذه الفكرة لأن القفز المباشر من الثقافة الشفهية إلى ثقافة الصور دون المرور بمرحلة انتقالية ضرورية تتمثل في «مجرّة غوتنبرغ»(2) يُعرض بلداننا لأضرار جسيمة، من بينها بروز أجيال جاهلة.

وبما أن الثقافة تعني أيضاً تواصلاً واتصالاً ومبادلات، فإنه يجب علينا تشجيع التظاهرات الثقافية الجماهيرية، مثل مشاهدة عرض مسرحي، أو الاستمتاع بحفل موسيقي، أو بمحاضرة أو بزيارة معرض.

ـ أما الجانب الرابع للأفكار الأساسية التي يقوم عليها نشاطنا الثقافي فهو يتعلق بتشجيع إبداع الأعمال الفكرية، مما يجعله من بين

مشاغلنا الأولى. الأمر كله لا يتمثل في أن نمتلك قنوات إذاعية وتلفزيونية، ومسارح أو مراكز ثقافية، ودور ثقافة، ومكتبات أو قاعات سينما، بل ينبغي أن تكون هناك برامج متزايدة من أجل بثها، وكتب من أجل طباعتها، ومسرحيات من أجل تمثيلها، وأعمال فنية من أجل عرضها.

ينبغي الاعتراف بأن الإنتاج الفكري في السبعينيات دون مستوى قدرات بلدنا، بل إنه أقل من طموحاته المشروعة. فلماذا هذا الوضع؟ لأن هناك دون شكّ كوابح موضوعية وذاتية يصعب التخلص منها. فخلال السنوات الأخيرة، قيل إن أحد المآخذ المقدمة في غالبية الأحيان يكمن في أن أعمال الفكر ليست محمية وحقوق المؤلف غير معترف بها. وبخصوص هذه النقطة بالذات، نال الكتّاب والفنانون مبتغاهم. فقد عرضتُ على الحكومة عام 1973 مشروع أمر حول حقوق المؤلف يضمن حماية هذه الحقوق. وفي الوقت نفسه، أنشأت الديوان الوطني لحقوق المؤلف، وهو الديوان الذي يجري تسييره بمساهمة ممثلين عن جميع أصناف مبدعي الأعمال الفكرية. وتنصيب هذا الديوان كان من المنتظر أن يحفز الكتّاب والفنانين والمؤلفين الموسيقيين وغيرهم من أجل الالتحاق بصفوف هيئتهم المهنية إذا كانت موجودة، وإعادة تنشيطها إذا كانت خاملة، أو إنشاء واحدة مثلها إذا لم تكن لهم القدرة على تنظيم أنفسهم إلى حد تلك الفترة.

إنني أعلم أن عالم الفنانين، على الرغم من جاذبيته، كثيراً ما يفتقر إلى الاتحاد، وقد يعود ذلك لنزوع بعضهم إلى التعجيل في تحويل النقاش الفكري إلى صراعات شخصية بحكم الحساسيات التي كثيراً ما تطفو إلى السطح، ولذلك لم أتوقف عن دعوتهم للتركيز على

مشاكلهم المهنية لا بالنظر إلى المصالح الخاصة، بل تبعاً لمقتضيات التنمية الثقافية لبلادنا في إطار اختياراتنا الرئيسية.

وهناك مأخذ آخر كثيراً ما عبر عنه البعض بقولهم: «الدولة لا تساعدنا، ولا تهتم بما نقوم به». هذه التصريحات كثيراً ما صدرت عن فنانين درسوا وسافروا وعرضوا أعمالهم بأموال الدولة. حقاً، يجب على الدولة مساعدة المنتجين الثقافيين الذين يعتبرون عمالاً بدورهم. لكن التجربة بينت أنه لا يكفي تقديم مساعدة مالية لكي نرى ميلاد عمل فني. إذا كانت هناك جوانب ضعف على صعيد الإبداع، فإنه قد يكون من السهولة، بل ومن التجني، الاكتفاء بتوجيه التهم للسلطات العمومية، ومع ذلك فإنه في الإمكان إرضاء العديد من المطالب المشروعة في حدود الوسائل المتوفرة بطبيعة الحال وبشرط أن تبرز مواهب جديدة. أكتفي بذكر جانبين اثنين أو ثلاثة جوانب يمكن للسلطات العمومية أن تعمل عبرها على تشجيع إبداع الأعمال الفنية وعلى توفير سوق لها: شراء أعمال فنية من قبل الدولة باحترام معايير النوعية والموضوعية، والإلحاح في مشاريع البناء الكبرى على اعتماد مبالغ مالية من أجل تزيينها من جانب مختلف الفنانين، والتفكير أيضاً في مساعدة الإبداع الفني الأول أو المعرض الأول بغاية بروز مواهب فتية واعدة. لكن ينبغي اتخاذ الحيطة في هذ الجانب، ذلك أنه بسبب مصلحة شخصية أو بطريقة لا واعية، قد يجري العمل أحياناً على الإبقاء على ما يشبه المحميات أو الوقوف في وجه بعض المواهب الفتية. ليس هناك ما هو أخطر أمام مستقبل الثقافة الجزائرية من ظهور ما يسمى في العادة بـ«أصحاب المشيخات».

وأذكر في هذا الشأن آخر عتاب هو أقرب إلى القذف، وله

علاقة بالنشر. لقد قيل وكتب أن مخطوطات الكتّاب تتراكم في أدراج الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. غير أنه في حدود علمي لم يتم رفض أي مخطوط جدير بالنشر أو وضعه جانباً. وبطبيعة الحال، شركتنا الوطنية قد تستخدم أموالها بطريقة سيئة إذا ما أقدمت على الطبع كيفما اتفق. والصحيح أنها سارعت دائماً وأبداً إلى طبع مخطوطات ذات نوعية أو منفعة أكيدة حتى وإن لم تكن تحفاً أدبية.

ومصداق القول فيما سبق هو أن منهجي في الأعمال الأدبية أو الفنية إنما هو التشجيع دائماً وأبداً. وأضيف أن أفضل فنانينا، سواء أكانوا أحياءً أم أمواتاً، ينبغي تشريفهم. وهكذا، ففي ربيع 1971، نظمنا سلسلة تظاهرات احتفاءً بذكرى رشيد قسنطيني، أحد رواد المسرح الجزائري. وأظن أن الفنانين الجزائريين شعروا بهذه المناسبة أنهم ليسوا مواطنين مهمشين، بل لهم مكانتهم في تشييد البلاد، وأن شعبنا لا ينسى أولئك الذين ساهموا في الحفاظ على التراث الثقافي وعملوا على إثرائه.

النقطة الخامسة التي هي جديرة بأن تكون محل بحث عميق تتعلق بضرورة إدراج الثقافة الوطنية ضمن منظور تاريخي مرتبط بماضي شعبنا، ولكن في الوقت نفسه، متجه بكل حزم وحيوية صوب المستقبل.

تلكم هي المشاكل التي قد تستعصي علينا، لكنها تحفزنا على التقدم إذا ما نحن طرحناها طرحاً ملائماً حتى وإن كانت الحلول تتطلب الوقت. وعلى أية حال، لا يجدر بنا أن نقدم شروطاً مسبقة باستمرار بسبب أننا قد نصادف صعوبات جمة، ذلك لأن مثل تلك الشروط ليست في حقيقتها إلا ذرائع وتعلات بالنسبة للبعض، وهروباً

إلى الأمام بالنسبة للبعض الآخر. المهم في الأمر هو ترك الحوار مفتوحاً. إن التناقضات والتوترات أمور لا مفر منها، خاصة في المرحلة الانتقالية على غرار تلك التي يجتازها بلدنا. الأمر الجوهري هو تجاوز تلك التناقضات وليس إنكارها.

والخلاصة هي أن المسألة مسألة إيمان. وذلك بالذات ما أعنيه عندما أتحدث عن كوابح ذاتية في مجال الإبداع. وعندما يؤمن الإنسان بما ينبغي أن يؤديه، وعندما يشعر أنه متناغم مع المجتمع الذي يعيش فيه، فإن ذلك يعد مصدر حيوية لا يقدر بثمن. فلا اللامبالاة، ولا التحذلق هما اللذان يدفعان بالناس إلى العمل أكثر وبصورة أحسن. جميع كبريات الحركات التحريرية، وحركتنا بوجه أخص، انتصرت، على حد تعبير إيمي سيزار، «بفضل هذا المخزون الكبير من الإيمان، وتلك الشحنة الكبيرة من الطاقات» التي تغترف الشعوب أسلحتها الروحية منها حين يحين الوقت، أكثر من انتصاراتها بالوسائل المادية.

وعليه، ينبغي الإيمان أولاً بضرورة وإمكانية إحداث الثورة الثقافية، ذلك أن الثورات الحاسمة هي تلك التي تتحقق في العقول. ثم، السهر على أن لا تكون الثقافة الجزائرية نوعاً من ثوب مرقع، مصنوع من بقايا الماضي، ومن استعارات أجنبية وإبداعات مرتجلة إلى حد ما. إن الثقافة الوطنية ليست بالثقافة المفصولة عن ذاتها، ولا هي بالتغريبية، وليست بالمتحجرة كما أنها ليست خليطاً من ثقافات، ومن ثم، فإنه لا يمكن إلا أن تكون أصيلة وحية وحرة.

ولما كانت كل ثقافة عبارة عن ذاكرة في المقام الأول، فإنه من واجبنا إعادة التواصل التاريخي، لأن حلقات من هذا التواصل ضاعت

تحت التأثير التخريبي للاحتلال الاستعماري. إن مسؤولية أخلاقية تقع على كاهل كل مواطن (ينبغي ضبطها بطبيعة الحال) من أجل التعرف على بلده وتراثه الثقافي. أن نعرف من أين جئنا لا يقل أهمية عن معرفة إلى أين نحن ذاهبون. وليس من قبيل الحذلقة الأسلوبية أبدا القول إنه كلما أدركنا ذاتيتنا على حقيقتها أمكننا أن نتمثل أشكال المدد الثقافي الخارجي بصورة أفضل. إن الباحثين الذين تعمقوا في دراسة التحولات التي تتولد عن آثار التطور في المجتمع استطاعوا أن يلاحظوا أنه كلما ازداد هذا المجتمع ارتباطاً بماضيه وبثقافته، أي كلما عبر بلغته، بعد أن وقع تحت السيطرة زمناً طويلاً، كان في مقدوره أن يتفتح على المستقبل بصورة أنجع. المساهمة في حوار الثقافات ضرورة، ذلك لأننا لم نهدم السجن الاستعماري لكي ننغلق بعد ذلك داخل حدودنا، وهو أمر غير ممكن على أية حال.

ولما كنا لا نوافق على الهروب إلى الخارج، فإننا لا نوافق على الهروب صوب الماضي. كلاهما عبارة عن فرار من معركة تشييد جزائر جديدة، وهذه الكلمة الأخيرة يجب أن تنطوي على جميع أبعادها. أما أولئك الذين لا يعرفون سوى التحدث عما فعله الأسلاف، فإنه من حقنا أن نذكرهم بالشعر القائل:

«إنّ الفتى من يقول ها أنا ذا ليس الفتى من يقول كان أبي»

الوفاء لهم لا يعني أبداً تقليد ما قالوه أو أنجزوه تقليداً أعمى. وإذا كان النجباء من رجالات القرون الزاهية، (ما بين القرن الثالث إلى القرن السادس الهجري) عظماء حقاً، فإنما ذلك لأنهم أبدعوا وغيروا بدلاً من أن يقتنعوا بالعيش في المجتمع على الحال التي

وجدوه عليها. الوفاء يعني إظهار نفس الحيوية مثلهم حتى نصير مبدعين لا مقلدين. فلقد تميزت عصور المجد الحضاري بالإبداع والتقدم لا بالتجمد والرتابة.

إن الحركة الجدلية التي لا مفر منها بين المأثور والحداثة وبين التقليد والاجتهاد، يجب ألاّ تفرق بيننا، بل على العكس، يجب أن تمكننا من القيام بخلاصات عميقة. إن الأصالة لا تعني التقليد الأعمى للأجيال الماضية، بل تعني الاستمرارية، أي الحركة. ولما كنا لا نستطيع السباحة مرتين في ذات الماء لذات النهر فإن الأجيال المتعاقبة لا يتعين عليها أن تواجه نفس المشاكل، ولا يمكنها أن تلجأ إلى الأخذ بنفس الحلول دائماً. ومن ثم، يجب على الثقافة الوطنية أن تكون حية، وأن تقدم إجابات متكيفة مع مشاكل اليوم. ويجب عليها بوجه أخص أن تفسح المجال واسعاً أمام العلم على غرار ما فعله خلال القرن الرابع أولئك الذين تركوا لنا هذا الإرث الرائع. وهي إذ تكون نابضة بالحياة، فإنها تعني من ضمن ما تعنيه أنه يجب عليها ألّا تكون مجرد هروب أو ترفيه، بل غذاءً فكرياً بالغ الثراء.

3. المستخدمون والوسائل

تقلدت مهامي مصحوباً بستة من أعواني لتعزيز الطاقم الموجود، وهم: أحمد عنابي ومحمد خمار كمستشارين تقنيين، وعبد القادر قصد علي في الأمانة العامة، وإبراهيم حسب اللاوي في المفتشية العامة، وإسماعيل يوسف خوجة في الإدارة، وعطا الله سوفاري، رفيقي القديم في صحيفة «الشاب المسلم» ليكون قيماً على مكتب الضبط.

إذا كنت في وزارة التربية قد شعرت لأول وهلة بأنني جزء لا يتجزأ من سلك التعليم، وذلك يعود دون شك إلى جذوري العائلية، فإنني على العكس من ذلك أحسست أنني غريب عن هذه الوزارة الجديدة، وبالفعل، فمع المربين، نفس المصطلحات هي التي كانت تجري على ألسنتنا آنذاك، سواء أتعلق الأمر بالتعليم الابتدائي أم الثانوي أم العالي، في حين أن هناك فروقاً كبيرة في وزارة الإعلام والثقافة بين لغة الصحفي ولغة الكاتب والسينمائي والموسيقي ورجل المسرح. إن مهمتي هاهنا تتخذ شكلاً جديداً في كل مرة، في حين أن الهدف في التربية كان عملاً خارقاً، هدفه أن يلتحق جميع الأطفال بالمدرسة مع الحفاظ على المستوى.

ومن جهة أخرى لم أكن أعرف أناساً كثيرين بين الإطارات الموجودة في عين المكان باستثناء مالك حداد الذي التقيت به مرات عديدة في لوزان. ومما أذكر أن هذا الكاتب بالفرنسية، صاحب الموهبة المتأصلة، والشديد التواضع أبدى لي رغبة عارمة من أجل معاودة الارتباط بجذوره، وبالفعل، فما كان أسبوع ينقضي دون أن يطلب مني كتاباً عن الحضارة الإسلامية عامة، وعن الترجمات الموجودة في اللغة الفرنسية لكتب الجاحظ، وعن نشأة الرواية في العالم العربي، والاختلاف بين محمود تيمور وتوفيق الحكيم، والمساهمة الأدبية الحقيقية لطه حسين. وقد تعين عليّ أن أعود غالباً إلى المراجع على سبيل التزود لكي أرد على أسئلته.

وبمرور الأيام، تعرفت على رجال آخرين في الإدارة العامة المركزيـة ذوي اقتدار وفعالية صار معظمهم مساعدين لي وهم: السعيد أو صديق في الإدارة العامة، محمد مرزوق في قسم الوثائق،

مراد بوشوشي في السينما.

أما بالنسبة للمؤسسات الواقعة تحت وصاية الوزارة، فإن الوضع نفسه هو الذي ظل سائداً، فباستثناء الصديق عبد الرحمن شريط الذي كان على رأس الإذاعة والتلفزة الجزائرية، والذي كان أميناً عاماً سابقاً لي في وزارة التربية، وباستثناء محمود بوعياد وبشير يلس وأحمد باغلي الذين كانوا يسيرون حسب الترتيب المكتبة الوطنية والمدرسة الوطنية للفنون الجميلة ومصالح المتاحف، تعرفت على مدراء آخرين وهم: محمد الأخضر حامينة في ديوان الأحداث الجزائرية، وأحمد راشدي في الديوان الوطني للتجارة والصناعة السينمائية، وأحمد حسين في السينماتيك الجزائرية، وجلول يلس في المعهد الوطني للموسيقى، ومصطفى كاتب في المسرح الوطني الجزائري، ونور الدين إسكندر في وكالة الأنباء الجزائرية، وأرزقي بوشفة في الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، وسعيد عمراني في الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

من المعروف في العالم كله أن وزراء الثقافة لا يتوافرون على الميزانيات الكافية من أجل إنجاز كل مشاريعهم. وعندما تمكن جاك لانغ الذي كان على رأس وزارة الثقافة في فرنسا من اقتطاع أكثر من واحد في المائة من الميزانية العامة لقطاع الثقافة، صفق له جميع أقرانه من وزراء الثقافة.

ولما كنت أعلم أن هذا الأمر غير ممكن في الجزائر، فإنني اقترحت على الرئيس بومدين إنشاء هيئات ذات طابع ثقافي، لأن رئاسة الجمهورية وحدها هي التي لها السلطة والوسائل الضرورية لتسييرها. وهكذا، نشأت هيئة الوثائق الوطنية المكلفة باستعادة

الوثائق (مخطوطات وصور وميكروفيلم) والحفاظ عليها، كما أن هيئة الكوميدور كلفت بإصلاح حي القصبة وتجديده وإعادة هيكلته.

4. الإعـلام

يتطلب ميدان الإعلام انتباهاً مستمراً ويقظة دائمة، لأن الأمر يتعلق بقطاع حساس يمثل أفضل همزة وصل بين المجتمع والدولة، هذا إذا ما أولينا أذناً صاغية للرأي العام الذي تنقل إليه رسائل السلطة.

إن اتصالاتي بمسؤولي هذا القطاع من الإعلام تكاد تكون يومية: مدير وكالة الأنباء الجزائرية (نور الدين إسكندر) ومدير الإذاعة والتلفزة الجزائرية (عبد الرحمن شريط) ومدير المجاهد (نور الدين نايت مازي) ومدير صحيفة الشعب (عيسى مسعودي)، بحضور مدير الإعلام بالوزارة محمد الميلي، وهو مؤرخ مزدوج اللغة سبق له أن سير أسبوعية الحزب باللغة الوطنية «المجاهد». كانت التوجيهات تتحول إلى افتتاحيات في اليوميات، أو إلى تعاليق في مختلف الوسائل الإعلامية. وكان يحدث لي أن أحرر مباشرة مقالات وأوقعها بأسماء مستعارة هي: (يقظان) أو المنتقد[3] أو ابن الحكيم، وهذا الأخير كنت أستعمله في عهد صحيفة الشاب المسلم (Le Jeune musulman) ، كما أنه يحدث لي في وقت متأخر من الليل أن أفاجىء الصحافيين والعمال الساهرين في مطابع اليوميات. وكم كان شيقاً أن أتحدث مع أولئك الذين يضعون اللمسات الأخيرة قبيل صدور الصحيفة.

وكنت أولي من جهة أخرى كلّ العناية لنشرة الأخبار المصورة، ذلك أن أغلبية العائلات ــ أي الشعب الجزائري ــ كانت تطلع من

خلالها على ما يحدث في الوطن وفي العالم. وكثيراً ما كنت في المساء أتصل هاتفياً للتعرف على جدول نشرة الأخبار، وتصحيح المسار إن دعت الحاجة إلى ذلك، وتحديد الأولوية في عرض الأحداث.

تميزت السبعينيات في بلادنا بصدور قرارات هامة من السلطة السياسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بالمصادقة على نصوص أساسية أثرت بعد ذلك تأثيراً كبيراً في العشريات التالية. وإذا كانت معظم هذه النصوص قد تمّ تجاهلها اليوم أو تجاوزها الزمن فإن ذلك لا ينزع عنها الأهمية التي اكتستها في تلك الفترة، لأنها سيطرت على الحياة السياسية التي كانت تشكل إطارها المرجعي أيام ذاك.

وغني عن القول إن قطاع الإعلام جرت تعبئته تعبئة مكثفة في حملات الشرح الكبيرة والتجنيد الذي صاحب الإعلان عن تلك الاختيارات وإنجازها. هذه القرارات أثارت حمية الصحفيين قبل الجماهير بأن دفعتهم إلى بذل أفضل ما لديهم، بكل حماس وإخلاص. ويكفي الرجوع إلى النصوص والتسجيلات خلال تلك الفترة لكي نقتنع بذلك.

وأذكر فيما يلي نماذج منها على سبيل المثال لا الحصر:

ـ إصلاح الهيئات المحلية في إطار عملية تنصيب الهياكل الجديدة: المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي. كانت وسائل الإعلام مهتمة بالندوات التي تعقد في هذا الشأن في بداية كل سنة بحضور مجموع رؤساء المجالس الشعبية البلدية، وهي الندوات التي تمكنهم من التبادل المثمر في مجال التجارب التي تحققت في

مختلف الميادين على مستوى البلديات.

ــ التنمية التي جرى التخطيط لها عن طريق إعداد وإنجاز المخطط الرباعي الأول 1970ــ 1973 والمخطط الرباعي الثاني 1974ــ 1977.

ــ تأميم المحروقات عام 1971 والأزمة الجزائرية الفرنسية التي نجمت عنه.

ــ تعبئة الشباب عن طريق الخدمة الوطنية من أجل بناء «السد الأخضر»[4] وطريق الوحدة الإفريقية و1000 قرية اشتراكية.

ــ الكفاح ضد الفروق الجهوية عن طريق المصادقة على برامج خاصة لصالح المناطق الأكثر حرماناً في البلاد.

ــ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات عام 1971.

ــ ميثاق الثورة الزراعية عام 1971.

ــ التطوع الذي أقر عام1972 وأصبح حركة وطنية مرموقة في السنة الموالية، وفي هذه المدرسة يتولد السلوك الحميد وينمو الوعي السياسي وتنشأ أكثر العلاقات ثراءاً بين المتطوعين، وكأن أخوة المعركة المسلحة بالأمس تجسدت اليوم في أهداف جديدة تتطلب من كل مواطن التضحية والمساهمة بنصيبه في كبريات الإنجازات الجارية.

ــ مؤتمر القمة الرابع لبلدان عدم الانحياز (سبتمبر 1973) الذي عرف تعبئة لجميع الوسائل الإعلامية. وطوال ثلاثة أسابيع، قدمت الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون صوراً صادقة بقدر

الإمكان (من ملفات وتحقيقات وأفلام وثائقية) عن الأوضاع السائدة في العالم الثالث، أو على الأصح، في حوالي مائة بلد من البلدان الممثلة في الجزائر. قاعة السينماتيك والشاشات الرئيسية للمراكز العمرانية ظلت تبث أفلاماً عن تلك البلدان، بينما خصصت المكتبة الوطنية معارض لها. وتلقى التلفزيون تكريماً خاصاً بفضل جهوده في تعريف مجموع الشعب الجزائري بأشغال مؤتمر القمة في قصر الأمم.

ـوتم بلوغ القمة في المجال الإعلامي بفضل المناقشة العمومية الواسعة حول «الميثاق الوطني» طوال شهر ماي 1976. فلقد ضاعفت وسائل الإعلام جهودها لكي تعكس بكل صدق جميع التطلعات ووجهات النظر التي عبرت عنها مختلف فئات الرأي العام بخصوص تشييد مجتمع جزائري جديد. وفي الوقت الذي كان فيه التلفزيون والإذاعة يعملان على تقديم صورة وافية عن العديد من اللقاءات والمهرجانات في جميع أرجاء الوطن، كانت الصحافة المكتوبة تستقبل سيلاً من رسائل القرّاء يعلقون فيها على مشروع الميثاق المطروح للمناقشة، وكانت تلك الرسائل تنشر في أعمدة الصحف.

ولتكوين فكرة ملموسة عن حجم هذه الظاهرة، ينبغي أن نعلم أن صحيفتي الشعب والمجاهد نشرتا طوال شهر ماي 1976، حوالي 300 مساهمة في كل واحدة منهما، موجهة من قبل قرائهما علاوة على العديد من الكتابات بأقلام صحافييهما.

5. الصحافة المكتوبة

كان المشهد الإعلامي الوطني في عام 1970، يبدو على الشكل الآتي: إلى جانب القلعتين المتمثلتين في وكالة الأنباء والإذاعة

والتلفزة، توجد أربع يوميات وأسبوعية واحدة تابعة لوزارة الإعلام والثقافة، واحدة منها فقط باللغة الوطنية الشعب التي تصدر بالعاصمة والبقية باللغة الفرنسية: المجاهد في العاصمة والجمهورية بوهران، والنصر في قسنطينة، وكذلك أسبوعية باللغة الفرنسية (الجزائر الأحداث). وظهرت أسبوعيتان أخريان تحت إشراف الحزب وهما: المجاهد باللغة العربية والثورة الإفريقية باللغة الفرنسية، بالإضافة إلى الصحف التابعة للمنظمات الجماهيرية: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين. وتكملة لهذه الترسانة كلها، ينبغي الإشارة إلى شهرية الجيش التي تصدرها المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي باللغتين.

وعندما قرر مجلس الثورة والحكومة أن تكون سنة 1971 سنة للتعريب، عمدت الوزارة إلى تعريب يوميتين هما: النصر عام 1972، والجمهورية عام 1976، وبقيتا يوميتين ذات طابع جهوي. وفي الوقت نفسه، بادرت الوزارة إلى تحويل الشعب والمجاهد إلى يوميتين وطنيتين حقيقيتين لهما إشعاعٌ دولي.

وإلى جانب ذلك، حرصت الوزارة على أن تكون جميع وسائل الإعلام أدوات لتكوين القرّاء ورفع مستواهم الثقافي. وهكذا ظهرت صفحات ثقافية في مختلف العناوين، بل وملاحق ثقافية في بعض الأحيان، مثلما هو الحال مع صحيفتي الشعب والمجاهد انطلاقاً من عام 1972. وفضلاً عن ذلك، بادرت صحيفة الشعب بإصدار صفحات بالعربية المشكولة من أجل تيسير تعلم اللغة. وصدرت مجلة

الثقافة عام 1971 الموجهة للمثقفين، ومجلة ألوان عام 1972 بلون من المعالجة الفكاهية لمشاكل الحياة اليومية وإضحاك الناس الذين كان عليهم أن يستعيدوا الابتسامة.

وفيما يتعلق بالمقروئية انصب اهتمامي على تحسين محتوى الصحيفة لضمان توزيع واسع للصحافة المكتوبة وقد وقف سحب صحيفة الشعب عند حد معين، ولم يبلغ 20,000 نسخة إلا بصعوبة. وتم تغيير المدير مرتين: أولاً عبد القادر بن صالح[5] الذي خلف عيسى مسعودي، ثم خلفه بلعيد محمد أوسعيد بدءاً من نوفمبر 1976. وعلى العكس من ذلك، فإن سحب صحيفة المجاهد انتقل ما بين 1970 و1977 من 90,000 إلى150,000 نسخة بتنشيط من نور الدين نايت مازي. وهكذا ظهرت مدرسة صحفية حقيقية في الميدان تخرج منها بعد عقد ونيف مديرو الصحافة الخاصة، مثل الشروق وجزائر اليوم والمحقق... وهي معربة و(الوطن، ليبرتي، لكسبريسيون، دومان لالجيري، لوسوار دالجيري). وهي ناطقة بالفرنسية.

قد يحدث في بعض البلاد العربية أن تظل صحيفة فرنكفونية أو أنجلوفونية على قيد الحياة على أساس أنها موجهة للقرّاء الأجانب. أما الخلفية التاريخية للمغرب العربي فقد جعلت الصحافة الفرنكفونية تتعايش مع الصحف باللغة الوطنية.

واصطدم قطاع الإعلام بمشكلة عويصة في تلك الفترة (وما زالت تشعباتها مستمرة إلى يومنا هذا)، وهي تلك التي لها علاقة بتوزيع الصحافة المكتوبة في أوقات مناسبة عبر أرجاء التراب الوطني. ففي مناطق الشمال نفسها، وفي القطاعين الوهراني والقسنطيني، لم

تكن يوميات العاصمة تجد أمكنتها في الأكشاك إلا في ساعات متأخرة، أي بعد الظهيرة. وتحقق تقدم في تسوية هذا المشكل بفضل امتلاك المجاهد لجهاز نقل صفحات عن طريق التصوير المنسوخ بواسطة الشبكة الهاتفية. هذا الجهاز الذي تم تنصيبه في نهاية عام 1973، مكن من مواصلة إنجاز الطبعات المحلية لليوميات الوطنية بوهران وقسنطينة، ونشرها في الصباح الباكر في مناطق شرق البلاد وغربها. ونتج عن ذلك رفع معتبر لكمية سحب الصحافة المكتوبة العاصمية في هذه المناطق.

وفي نفس الفترة استطعتُ تجهيز جريدة «الشعب» بآلة سحب جديدة، وسعيتُ لإيجاد مقرّ لائق بها كيومية وطنية، وبما أنّني وجدت صعوبات في العثور على البناية اللائقة أو المساحة الكافية لبناء مقرّ جديد، رصدتُ الاعتمادات اللاّزمة له في إطار المخطط الرباعي، فقد ظلّتْ آلة السحب الجديدة محفوظة لسنوات في الصناديق، وبقي عمّال جريدة «الشعب» حتى بداية التسعينات، خاصّة في القسم الفنّي، يعانون من سوء ظروف العمل في أقبية بناية الخطوط الجوية الجزائرية في ساحة أودان بالعاصمة. وإنّه لمن واجبي التنويه هنا بجهود هؤلاء الصحافيين والفنّيين والإداريين الذين ضحّوا بصحّتهم من أجل إصدار يومية «الشعب» في موعدها.

وما كان من شأن هذا النشاط الإعلامي إلا أن يثير بعض المعارضات. ففي يوم السبت 3 جانفي 1976، حدثت هجمة إرهابية على مقر يومية المجاهد، إذ انفجرت قنبلة في الرواق المفضي إلى مطبعة هذه اليومية. ولما كان يوم السبت في تلك الفترة يوم عطلة أسبوعية، فإنه لم تسجل أية ضحية والحمد لله، غير أن ورشات

المطبعة لحقتها أضرار مادية كبيرة.

ومكن التحقيق الذي أجري على وجه السرعة من قبل مصالح الأمن من القبض على مرتكبي هذه العملية الإرهابية بعد أيام قلائل من الحادثة، وقدم منفذوها يوم 9 جانفي إلى الصحافة. وكان الأمر يتعلق بمجموعة من عناصر المنظمة الإرهابية «منظمة الجيش السري الفرنسي (*OAS*)» ومرتزقة مرتبطين بمخابرات ما وراء البحر الأبيض المتوسط، وقد سبق لهم أن ارتكبوا عمليات مماثلة بالقنابل ضد تمثيليات جزائرية في الخارج، خاصة ضد قنصليتي مرسيليا ونيس. وبعد ضبط أفراد تلك العصابة من المجرمين كان عليهم أن يجيبوا عن أفعالهم أمام العدالة.

وفي الأيام التي أعقبت الاعتداء، أمضيت أوقاتًا طويلة مع نايت مازي استعرضنا خلالها تاريخ المجاهد. وقد كانت هذه اليومية التي صدر العدد الأول منها يوم 22 جوان 1965 نتاجاً للجمع بين صحيفتين هما: *Le Peuple* و*Alger Républicain*. وتجسد هذا الجمع يوم 5 جويلية 1965 بمديرين اثنين هما مدير ألجي ريبوبليكان، بوعلام خالفة ورئيس التحرير عبد الحميد بن زين. أما هنري علاق[6]، فكان من المنتظر أن يكون على رأس الإدارة العامة لوكالة الأنباء الجزائرية، وذلك ما يؤكد وجود مخطط يرمي إلى سيطرة الشيوعيين على الصحافة الوطنية. وقد أفشل تصحيح 19 جوان هذه المؤامرة، مما يُفسر رد الفعل المعادي الفوري للنظام الجديد من طرف الشيوعيين وحلفائهم في الخارج خاصة الحزب الشيوعي الفرنسي وقادة الاتحاد السوفيتي.

6. الإذاعة والتلفزة الجزائرية

لعله من الفائدة تقديم بعض الأرقام للتذكير بالأهمية التي توليها الحكومة للإذاعة والتلفزة: ففيما بين 1965 و1975، انتقلت ميزانية التسيير لهذه المؤسسة من 3 ملايين إلى 112 مليون دينار جزائري (من بينها 25 في المائة من المدخولات)، أما ميزانية التجهيز المخصصة لنفس المؤسسة خلال الفترة ذاتها، فقد ارتفعت إلى 310 مليون دينار، وذلك ما سمح بتغطية كامل التراب الوطني بشبكة الإذاعة والتلفزة، وبإيصال صوت الجزائر إلى العالم أجمع.

لم تكن الجزائر تتوفر في عام 1962 إلا على منشآت محدودة لا تستطيع تلبية حاجات بلد مستقل لا من حيث تشغيلها ولا من حيث مداها.

وقد تم ما بين 1965 و1969 تنصيب جهازين قويين للبث: أحدهما في شرق البلاد (عين البيضاء) وثانيهما في غرب البلاد (بالقرب من سيدي بلعباس). وفي عام 1965، تم تعزيز مركز البث بأولاد فايت (بالقرب من العاصمة) وذلك بتشغيل جهاز للموجات القصيرة طاقته 100 كيلوواط. وقد جرى في عام 1975 إصلاح أعمدته المتآكلة بفعل الزمن ونقص الصيانة.

وفي عام 1970 تحققت التغطية الكاملة لشمال البلاد حيث يوجد معظم السكان، غير أن جنوب البلاد، أي الجزء الأكبر من التراب الوطني، لم تجر تغطيته بصورة كافية ومرضية. وقد تمثل الهدف الأول الذي تحدد في المخطط الرباعي الأول في مضاعفة مدى الإذاعة حتى تكون مسموعة في مجموع البلاد، وتستطيع بلوغ العمال المغتربين في أوروبا وتنقل صوت الجزائر نحو جميع القارات.

وتطورت شبكة النقل والبث الإذاعي بإنجاز خمس محطات صحراوية أوتوماتيكية في غرداية والمنيعة وعين صالح وعين أمناس والأغواط. أما بشار التي كانت تستقبل الإذاعات الأجنبية بصورة أفضل فقد تم تزويدها بمحطة قوية قدرها 400 كيلوواط وذلك من أجل معاودة بث برامج القناة الأولى الناطقة بالعربية وتغطية الجنوب الغربي من البلاد ونقل صوت الجزائر إلى ما وراء الحدود. في حين أن مركز الموجات الطويلة بتيبازا الذي تبلغ قدرته 1500 كيلوواط والذي دخل حيز التشغيل في جويلية 1972 سمح ببث برامج وطنية موجهة للمغتربين.

وهكذا، تم بلوغ الأهداف المحددة في نهاية عام 1975، وانتقلت قوة البث الإذاعي من 2000 إلى 5000 كيلوواط.

وإلى جانب ذلك، قاربت حظيرة الإذاعة المقدرة بـــ600000 جهاز عام 1962، حوالي 3 ملايين جهاز عام 1975، بينما بلغت حصيلة أجهزة التلفزيون حوالي مليون عام 1977 من مجموع مواطنين يقدّر تعدادهم بـ17 مليون نسمة.

أما التلفزيون الذي لم يكن يتجاوز حجم بثه 5 ساعات يومياً إلى غاية 1970، فقد بلغ 7 ساعات عام 1977. وتركز الاهتمام بالدرجة الأولى على البرمجة والإنتاج الوطني الذي انتقل من 20٪ إلى ما يقارب 50٪. وهذا الإنتاج يخص الأفلام الطويلة، والمسلسلات، والأفلام الدرامية، والوثائقية والمنوعات الموسيقية، والحصص الرياضية والحصص ذات الطابع الثقافي والتربوي والمدرسي، إلخ. وحقق مسلسل الحريق لمصطفى بديع (المأخوذ عن ثلاثية محمد ديب) نجاحاً عظيماً، ثم إن تعريب التحقيقات الرياضية بفضل جهود

عبد القيوم بوكعباش وعبد الرزاق الزواوي يعتبر مفخرة.

وكان الأطفال والكهول على حد سواء ينتظرون على أحر من الجمر حصة الحديقة الساحرة التي يتم إنتاجها بالاشتراك مع وزارة التربية الوطنية. وهي إحدى أندر الحصص التي ينعقد عليها الاجماع مع مغرب فيزيون الذي كان بفضل تمسكه بالفكرة المغاربية، ينقل الحفلات التي يظهر خلالها فنانون ومثقفون من البلدان الأربعة، ويسمح في الوقت نفسه بالتعارف والتبادل المشترك بين هذه البلدان.

ومنذ عام 1975، أصبح الإنتاج الوطني يمثل حوالي 50 في المائة من حجم البث، وكان جزء معتبر من هذا الإنتاج مخصصاً للثقافة والترفيه.

ويجب أن أعترف أنني لم أتوصل إلى فرض البعد الثقافي في الجريدة المصورة التي كانت تقتصر في أغلب الأحيان على السياسة والرياضة، وتلخصت توجيهاتي في تحويلها إلى نشرة مصورة تتضمن أربعة محاور أساسية: السياسة والاقتصاد والثقافة والرياضة، وطبقت تعليماتي خلال بضعة أيام، ولكن، ما إن تغيب المتابعة والرقابة حتى يعود الصحفيون إلى التقليد نفسه، أي إلى النشرة الثنائية. وأشير في هذا الصدد إلى أنه كان في مقدورنا أن نغطي الجانب الثقافي في هذه الجريدة بكل سهولة بفضل تقديم الكتب التي تصدر والأفلام التي تعرض، والندوات والمحاضرات والمعارض التي تنظم هنا وهناك، وأشير في المقابل إلى أنني كلّما هاتفتُ مسؤولي التلفزة إلاّ وجدتُ الأزهري شريط والمدني حوّاس حاضرْين، وقد اتّسم الاثنان بيقظة فائقة.

كان إعداد برامج التلفزة والإذاعة يستجيب لانشغالين اثنين:

تنمية الإنتاج الوطني والعمل على تطوير التعريب، وهو ما يشكل في حد ذاته هدفاً واحداً، ذلك لأن جميع الإنجازات كانت تتم باللغة الوطنية. وتتضمن البرامج حصصاً مدرسية مخصصة لتعليم العربية، والأدب، والفلسفة والعلوم، وحصصاً منتظمة للأطفال، وبرامج ثقافية خالصة (موائد مستديرة، أحاديث، استجوابات ومسابقات).

وأخيراً كان هناك مشروع قناة تلفزيون ثانية ملونة منصوصاً عليها في المخطط الرباعي الثاني 1974ـ1977، لكنها لم ترَ النور مع الأسف.

مما يثلج الصدر حقاً أن تبرز من قلب الصحراء أو من القرى الاشتراكية الجديدة، أو حتى من المساكن القصديرية، هوائيات تلفزيونية تحطم العزلة وتجعل من الممكن بلوغ الخبر والمعرفة والثقافة إلى الجميع.

وبدءاً من 1972، حققت تنمية الإنتاج الوطني تطوراً ملحوظاً ذلك لأن هدفنا كان يتمثل في جعل الجهد الأجنبي الخارجي إضافياً وليس جوهرياً.

وبخصوص هذ الجانب الأخير، أعطيت الأفضلية للبرامج القادمة من البلدان العربية بغاية المساهمة في التعريب وفي رفع مستوى بعض النخب المكونة باللغة الأجنبية.

ووضعت الإذاعة والتلفزة الجزائرية أيضاً في خدمة الاختيارات الأخرى الكبيرة لبلادنا. وهكذا، فبالنسبة للثورة الزراعية، أطلقت حصتان: الحياة في الريف والأرض والفلاح من تنشيط أحمد وحيد، وتم بث خمسة أفلام عام 1972 هي: نوه لعبد العزيز طولبي، ويوميات عامل شاب لمحمد إفتسان، والغاصبون للأمين مرباح،

وبالقرب من الصفصاف لموسى حداد والطرفة للهاشمي شريف.

وبدءاً من 29 أفريل 1973، لم يعد سكان المقاطعة الصحراوية الواسعة للساورة معزولين. ففي هذا اليوم، دشنت محطتين للبث: الأولى للإذاعة، والثانية للتلفزة من أجل تمكين بث كامل للبرامج الوطنية على امتداد المنطقة.

وفي يوم 2 ماي 1973، دشنت الأستوديوهات الجديدة للإذاعة والتلفزة بالعاصمة مع إدخال تجهيزات جديدة والعتاد التجريبي للبث بالألوان.

فبالنسبة للتلفزيون الملون، كنا أمام خيارين اثنين من الأنظمة: «بال» الألماني و«سيكام» الفرنسي. طلبت من مسؤولي الإذاعة والتلفزة إعطائي رأيهم في الموضوع بالاستناد إلى حجج تقنية خالصة. وبعد بحث قائمة البلدان الأوروبية، لاحظنا بأن اختيار نظام «بال» تم وفقاً لمعايير تقنية خالصة، في حين أنه بالنسبة لنظام «سيكام» وقع الاختيار ضمن سياق سياسي واضح: أي في نطاق سياسة الانفتاح للجنرال دي غول على بلدان الشرق، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي. ولما كان نظام «سيكام» قد خسر معركته في أوروبا، فإنه اتجه صوب البلدان السائرة في طريق النمو معطياً الأولوية للبلدان العربية. وضعت فرنسا نصب عينيها تنفيذ «سياستها العربية» التي كانت تمارسها بدءاً من 1967، واجتهدت في هذا الشأن لكي تزود البلدان المنتجة للبترول بتلك التجهيزات إلى أقصى حد ممكن. لكن على الرغم من هذه الجهود، اختارت الكثير من البلدان العربية نظام «بال»، بدءاً من الكويت.

طلبتُ من الإذاعة والتلفزة التنسيق مع بلدان المغرب العربي بغاية تجنب التناقضات بين الشبكات الثلاث. لكن عندما تأخر هذا التنسيق، رفضنا الخضوع لضغوط اقتصادية. وكان أن فصلت في الأمر لصالح نظام «بال»، خاصة بعد أن قرأت في صحيفة لوموند يوم 17 جويلية 1974 تصريح المدير السابق للإذاعة والتلفزة الفرنسية. وهو التصريح الذي أكد فيه أن الحكومة الفرنسية، باختيارها نظام سيكام ـ عكساً للرأي الذي قدمه تقنيوها ـ قد ارتكبت خطأً فادحاً ترتبتْ عنه عزلة فرنسا في أوروبا التي فضلت النظام الألماني.

وعلى الرغم من أن كل شيء كان يرجح كفة نظام «بال»، إلا أن قراري ذاك أثار حفيظة الذين يوجدون في الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، بل وبعض الأوساط في الجزائر.

تم توسيع شبكة التلفزيون على عدة مراحل. المرحلة الأولى مكنت عام 1970 من توحيد هذه الشبكة في شمال البلاد وذلك بتنصيب حزمات هرتزية تنقل برامج التلفزة بالأبيض والأسود. والثانية التي أنجزت عامي 1975 و1976، سمحت بتوسيع الشبكة نحو الجنوب عبر ثلاثة محاور بإنشاء محطات بث نحو شرق البلاد في جبل متليلي (باتنة)، وفي الوسط في جبل سيدي عقبة (آفلو) وبالغرب في جبل عنتر (مشرية)، وحرصاً على تقليل بقع الظل التي سجلت هنا وهناك، تم تنصيب محطات إعادة البث بالتعاون مع المجالس الشعبية البلدية. أما في تلمسان، فإنه على الرغم من أن محطة البث بتسالة تغطي حتى منطقة وجدة المغربية، فإن هناك بعض الأماكن التي لم تبلغها البرامج، وذلك ما تطلب تنصيب محطة بث أخرى قدرها 10 كيلوواط في جبل الناظور.

غير أن توحيد الشبكة الوطنية للتلفزة لم يتم كلية إلا عندما بلغت إشارة التلفزة المناطق المعزولة من الجنوب. وصار ذلك ممكناً بفضل التعاون مع وزارة البريد والمواصلات. وتم بين المصالح التقنية للإذاعة والتلفزة ومصالح البريد والمواصلات ضبط مشروع نظام للنقل بواسطة القمر الصناعي بدءاً من المحطة المركزية بالأخضرية مع 13 محطة فرعية وخاصة في كل من تمنراست وبشار وتندوف وأدرار وحاسي مسعود وورقلة وغرداية. وينبغي الإشارة أيضاً إلى جهاز الوصل الواقع في جزر الباليار وإلى الربط الثنائي الهرتزي الذي يسمح للجزائر بأن تستقبل برامج أوروفزيون وموندوفيزيون، وبإعادة بث برامجها بدورها عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.

وبالموازاة مع هذا التوسيع، تقرر تنصيب مركز كهربائي بمقر دار الإذاعة بالجزائر يضم بوجه أخص محولاً قدرته 3200 *KVA* ومولدين كهربائيين قدرة الواحد منهما 800 *KVA* ينطلقان تلقائياً بمجرد حدوث أي عطل واتخذ هذا القرار بعد أن لاحظت أن انطلاق المولد الكهربائي الموجود لم يكن يسمح بتدخل سريع في حال حدوث عطل في الشبكة الكهربائية لسونلغاز.

7. الكتاب والمطالعة

ما إن تسلمتُ مقاليد الوزارة حتى عبرت لأقرب مساعدي عن أمنيتي في ألا تؤدي السينما إلى خنق الأدب وذلك دون أن أنكر أهمية القطاع السمعي البصري والانتشار المتنامي للتلفزيون والسينما، إدراكاً مني لما لهذه الوسائل الجديدة من دور للنهوض بالثقافة الجماهيرية. لكن، ظللت مؤمناً بأن الثقافة تتماشى مع المطالعة، وأضفت أن

القطاع السمعي البصري نفسه، في حاجة إلى نصوص جيدة من أجل إنجاز مسلسلات وأفلام ووثائق ومسرحيات مقبولة. في البدء كان الكتاب دائماً وأبداً!

وبغرض ترقية الكتاب وجهت منذ عام 1971، إلى جميع إدارات الوزارة، وإلى مختلف مصالح الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، والمكتبة الوطنية والإذاعة والتلفزة الجزائرية التعليمة التالية:

يجب أن يكون عام 1972 عاماً للتطوير الجدي للكتاب والمطالعة، لسببين اثنين على الأقل:

1 ـ الذكرى العاشرة للاستقلال ينبغي أن تكون متميزة في جميع قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويجب أن تجسد التقدم الذي أنجزته بلادنا منذ عام 1962. ففي مجال إنتاج وتوزيع الكتب والدوريات، يجب القيام بجهد خاص على صعيدي الكم والكيف.

2 ـ إعلان هيئة اليونسكو أن عام 1972 (عام دولي للكتاب) من أجل العمل عبر العالم على تنفيذ برامج الأنشطة الخاصة وذلك بتشجيع الكتاب و«تحريره وإنتاجه وتوزيعه وجعل العام الدولي للكتاب عاماً وطنياً للمطالعة» وفقاً للائحة التي صادقت عليها الجمعية العامة لليونسكو.

وتعين إعداد برنامج عمل يغطي سنة 1972 من قبل لجنة مصغرة، ولكن يجب على مسؤولي القطاعات المختلفة المعنية بالكتاب في صلب الإدارة المركزية وفي الهيئات التابعة للوزارة أن يضبطوا من الآن برنامج عملهم بصورة واقعية وفعالة بغاية النهوض بالكتاب والمطالعة.

وباختصار، فإن عام 1972 يجب أن يتميز بانطلاقة جديدة بفضل الشروع على المدى القصير والمتوسط والطويل في سياسة وطنيـة للكتاب تكون أوسع وأكثر تناسقاً مما مضى. إذ كان الأمر يتعلق بإنجاز تقدم لا يقل أهمية قدر الإمكان في كل ما يخص إعداد الكتاب وإنتاجه ونشره وتوزيعه، مع القيام في الوقت نفسه، بأعمال تنشيط ملائمة بغاية نشر عـادة المطالعة وتعميمها بأوسع ما يمكن وسط كل فئات المواطنين في مجموع التراب الوطني. وأضفت إلى هذه التعليمـة التوجيهات الثلاثة الآتية التي تهدف أولاً إلى التعرف على الميدان بطريقة أحسن، وذلك على أساس إحصائيات يمكن الاعتماد عليها، ثم القيام على وجه السرعة بالأنشطة ذات الأولوية التي تمس الجمهور الواسع برفع وتيرة المطبوعات والمنشورات، وأخيراً تنظيم العديد من التظاهرات الثقافية التي تعكس مجموع جوانب القطاع.

حاولت تطبيق هذا البرنامج، في الوزارة أولاً، وذلك باعتبار جميع السنوات سنة للكتاب:

- في سلسلة ملفات وثائقية نشرنا عدداً من المطبوعات المخصصة لتزويد أولئك الذين يهتمون بمختلف جوانب تشييد الجزائر الجديدة بالمعلومات الضرورية، وخاصة بالاحصائيات.

- في سلسلة ملامح من الجزائر، نشرنا قوائم وصفية مخصصة للتعريف بالجزائر: نصوصها الأساسية، قوانينها، إنجازاتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

- في سلسلة فن وثقافة، نشرنا حوالي عشرين كتاباً تتضمن قوائم وصفية هامة للآثار التاريخية، والمتاحف، والمساجد والحلي وكذلك

عن المدن التاريخية وعن بعض الشخصيات التاريخية مثل الأمير عبد القادر.

- وأطلقت أيضاً سلسلتين من سلاسل الكتب الفنية: الأولى مخصصة للرسامين التشكيليين الجزائريين، ولم يصدر منها إلا كتابان أولهما عن محمد راسم وثانيهما عن إتيان نصر الدين دنيه، والثانية مخصصة لأمهات الكتب في الأدب العربي مع رسوم تزيينية، وصدر منها كتاب «كليلة ودمنة» فقط. وكان من المقرر أن يكون هذا الكتاب الأخير متبوعاً بمقامات بديع الزمان، و«البخلاء» للجاحظ مع إعادة طبع آثار الفقيد محمد بن شنب، ولكن لم يكن أمامي الوقت الكافي لإنجاز هذا المشروع.

وهناك مشروع آخر لم أستطع مع الأسف أن أمضي به إلى آخره وهو إصدار طبعة مصورة لأحد مخطوطات القرآن الكريم الرائعة الموجودة في مختلف مكتبات العالم. وعندما علمت أن مخطوطة الإسكوريال تحفة نادرة استدعيت سفير إسبانيا وأرسلت أحد أعواني إلى مدريد، لكنني اضطررت إلى صرف النظر عن الموضوع أمام دلائل التردد من الجانب الإسباني.

إن أهمية النهوض بالكتاب دفعتني إلى أن أخصص اجتماعاتي الأولى لمسؤولي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، هذه الشركة التي عينت على رأسها مثقفاً مزدوج اللغة، هو مبارك أمعزوز. وحرصاً مني على ألا أترك المخطوطات تعاني وطأة التأخر، شاركت شخصياً في أشغال لجنة القراءة بهذه الشركة. وخلال تلك السنوات، 1970-1977، لم أكتف بقراءة أكثر من مائة مخطوط على الأقل باللغتين، بل إني حررت عن كل واحد منها مذكرة مفصلة مخصصة للجنة

القراءة، إما من أجل التوصية بالنشر المباشر بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة، أو بنشر المخطوط بعد أن يكون المؤلف قد راجع جزءاً من نصه الذي بدا لي أن أسلوبه ضعيف أو محتواه محل نظر وإما، وهذا أمر نادر، بعدم النشر عندما يكون المخطوط في غير المستوى أصلاً.

واكتشفت من خلال تصفحي للمخطوطات باللغة الوطنية أن سياسة التعريب قد بدأت تؤتي ثمارها: فهي، فضلاً عن حجم القرّاء المعربين للكتب والمجلات والصحف، توفر قرّاء بأعداد هائلة لروائيين موهوبين معترف بهم مثل الطاهر وطار وعبد الحميد بن هدوقة وشعراء مثل الأخضر السائحي وصالح خرفي، ومؤرخين مثل أبو القاسم سعد الله، وباحثين مثل عبد الله شريط وعبد المجيد مزيان. واكتشفت كتاباً واعدين مثل الروائيين مرزاق بقطاش وأبو العيد دودو وشعراء مثل أبو القاسم خمار وصالح باوية ومؤرخين مثل ناصر الدين سعيدوني وعبد الحميد زوزو، وباحثين مثل حنفي بن عيسى وعبد الملك مرتاض.

أما الإبداع باللغة الفرنسية فلم يتوقف، فقد كان مالك حداد يقدم لي مساعدة جيدة بالحرص على إصدار حكمه الصارم والجاد. لقد نشر رشيد بوجدرة ورشيد ميموني أول إنتاجهما في الشركة الوطنية للنشر والتوزيع قبل أن تصل شهرتهما إلى الخارج. وهناك روائيون وشعراء آخرون برزوا، من بينهم قدور محمصاجي ومولود عاشور الذي قدمه لي مالك حدّاد والذي يتمتع بموهبة واعدة. وأتساءل اليوم عما إذا لم أكن حرمت القرّاء من روائي ممتاز عندما كلفته بأعباء تنشيط مجلة «*Promesses*» ثم الملحق الثقافي للمجاهد

وبالإضافة إلى الروائيين، ظهر عدد من المختصين في علم الاجتماع أثبتوا جدارتهم مثل وديع بوزار ونذير معروف وفاروق بن عطية وعبد الغني مغربي، إلخ.

وإلى غاية عام 1970، كانت الشركة الوطنية للنشر والتوزيع تصدر حوالي خمسين عنواناً سنوياً. وكان أن حددت لها هدفاً وهو رفع هذا الرقم إلى مائة والاستفادة من السنة الدولية للكتاب لكي تحقق قفزة إلى الأمام. وخلال الفترة التي كنت فيها على رأس الوزارة، طبعت الشركة الوطنية للنشر والتوزيع حوالي خمسمائة كتاب في مختلف الأنواع. وقد يبدو هذا الرقم ضئيلاً بالقياس إلى إنتاج البلدان الأخرى، لكنه إيجابي إذا ما قورن بالسنوات السالفة... وحتى بالسنوات اللاحقة.

والأمر الذي حفز النشر دون شك، هو القرار المتخذ من أجل دفع حقوق التأليف، ليس بعد بيع الكتاب مثلما هو معمول به في كل مكان، بل وقبل عرضه للبيع فالمؤلف يستلم بموجب هذا القرار مجموع حقوقه بمجرد صدور كتابه، وهي حقوق محسوبة على أساس 10 في المائة من سعر البيع، وعلى أساس 5000 نسخة إذا ما تعلق الأمر بالكتابة النثرية، و3000 نسخة بالنسبة للشعر. ومن جهة أخرى، أسقطت ضريبة بيع الكتاب باللغة الوطنية بموجب قرار متخذ في إطار قانون المالية لعام 1972.

وهناك إجراء آخر يرمي إلى النهوض بالمطالعة، وهو يتعلق بسعر بيع الكتاب الذي يتراوح ما بين دينارين (كتب للأطفال) و20 ديناراً (كتب جامعية) أي بمعدل 8 دنانير.

ونتيجة هذه الإجراءات كلها هي أن توزيع الكتاب الذي كان

يبلغ 700,000 نسخة عام 1965 بلغ 5 ملايين نسخة عام 1976.

وأنشأت الشركة الوطنية للنشر والتوزيع خلية مكلفة بنشر الكتب الجامعية، وهذه الخلية تمثل نواة ديوان المطبوعات الجامعية الذي أسس فيما بعد.

كما أن الشركة انطلقت في سياسة النشر المشترك مع منظمة اليونسكو ومع بعض البلدان: تونس، مصر، لبنان، فرنسا، بلجيكا.

ثم إن هناك تعليمة رئاسية موجهة للشركة الوطنية للنشر والتوزيع تشجع بيع مطبوعات دار سندباد بباريس، هذه الدار التي اختار مديرها بيير برنارد التعريف بالثقافة العربية الإسلامية في الغرب، خاصة بأن يضع في متناول القرّاء الفرنسيين كبريات الآثار الفكرية التي أبدعها أسلافنا.

وسهرتُ على إصدار مجلة الثقافة مرة كل شهرين، وهي المجلة التي ظهر العدد الأول منها في مارس 1971، وصارت لمدة عشر سنوات الواجهة الرئيسية للثقافة الوطنية. وكان صالح خرفي رئيس تحريرها الأول، ثم خلفه حنفي بن عيسى. وفتحت كل من مجلتي آمال باللغة العربية و *Promesses* صفحاتهما تشجيعاً للمواهب الفتية. ثم ظهرت مجلات أخرى مثل مجلة ألوان التي ترأس تحريرها الشاعر بلقاسم خمار.

وهناك حقل ثقافي كان مهملاً إلى حد تلك الفترة، وقد حثثتُ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع على إعطائه الأولوية، وأعني به الأدب الشفوي. لا أحد يجهل أن الجزائر على غرار باقي العالم الإسلامي، عاشت قروناً من الانحطاط (بدءاً من القرن الثامن الهجري) قبل أن

تبتلى بالاستعمار. لقد بقيت خارج ما يسمى بمجرة غوتنبرغ والمطبعة الأولى في العالم الإسلامي لم تر النور إلا في القرن الثاني عشر، ثم جاء الاستعمار الفرنسي وأمعن في تشويه الجزائر على الصعيد الثقافي. ووجدت الهوية الوطنية عندئذٍ ملاذها في الثقافة الشفوية: الأغاني، والأمثال، والرقص، والألغاز، وخاصة الشعر باللغة الدارجة، أي الملحون. هذه الثقافة الشفوية وحدها هي التي ظلت صامدة في وجه الجرافة الاستعمارية فساهمت بذلك في الحفاظ على شخصيتنا.

إن اهتمام الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بهذه الثقافة الشفوية دفعها إلى أن تنشر أطروحتين: أولاهما لأحمد الطاهر حول الشعر الشعبي الجزائري وثانيتهما لعبد القادر عزة حول الشاعر مصطفى بن إبراهيم. كما قامت الشركة بتوزيع كتابين آخرين طبعا في فرنسا وهما: الشعر العربي المغاربي الشعبي لمحمد بلحلفاوي، والبيرق الممنوع محمد بلخير لبوعلام بسايح. ولم أفلح مع الأسف في نشر ديوان عبد الله بن كرّيوْ الذي أعتبره أكبر شعراء الملحون قاطبة.

وبالموازاة مع هذا العمل، سعيت لأن ينطلق المعهد الوطني للموسيقى في نشر منتخبات الزجل والموشحات، وهي المنتخبات التي صدرت عام 1972 في ثلاثة أجزاء بفضل جهود جلول يلس والحفناوي أمقران. هذه المنتخبات تضم معظم الألحان والأنغام التي رددها هواة الموسيقى الأندلسية والفن الشعبي، وهي تعود في مجملها إلى ثلاثة مصادر: الجانب الملحمي ومقاومة المحتل والبعد العاطفي.

إن هذا العمل كله لا يشكل في نظري إلا الحلقة الأولى من

عمل طويل المدى، وآمل أن يواصل آخرون السير على نفس النهج.

ومن جهة أخرى، شجعت الشركة الوطنية للنشر والتوزيع على أن تعكف بصورة جدية على نشر كتب خاصة بالأطفال والأشرطة المرسومة. واعتمدت في ذلك على تجربة كامل الكيلاني في مصر، الذي أعطى أدب الأطفال حقه من الجدارة، خاصة منه المكتوب كتابة جيدة والمزين أحسن تزيين. ولقد سررت أيما سرور عندما ظهر أول شريط جزائري مرسوم في كتاب زيد يا بوزيد، وكذلك عندما صدر العدد الأول من شريط مقيدش المصور من 14 صفحة عام 1972.

ثم إنني وجهت الشركة الوطنية للنشر والتوزيع نحو طبع الدراسات التاريخية العلمية من أجل إعادة الحقيقة إلى «القرون المعتمة»(7) من تاريخ المغرب العربي، ماضيه، وحضارته قبل الاحتلال الفرنسي، وكنت قبل ذلك في وزارة التربية الوطنية، قد حفزت الجامعة على إصدار مجلة تكون خلفاً لـ *Revue Africaine*(8).
وفي هذا النطاق، استقبلت يوم 22 جانفي 1971، ميشال هابار، وهو مؤرخ فرنسي غير معروف كثيراً وذلك بسبب أن أعماله تسير عكس تيار «مدرسة الجزائر»، تلك المدرسة التي تستمد روحها مما يسمى «بمهمة فرنسا الحضارية لدى شعوب لا تميل كثيراً إلى الأخذ بأسباب الحداثة». نشر (هابار) أولاً «حكاية الحنث بالقسم»، التي فضحت جنرالات «جيش إفريقيا» لعدم وفائهم بالعهد المقطوع للداي حسين سنة 1830 بعدم المس بأعراض الجزائريين ومعتقداتهم وممتلكاتهم.
وكان ذلك بداية تعاون مثمر، إذ أصدرت الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ترجمته لكتاب هنري تشرشل «حياة الأمير عبد القادر»، ثم النص الفرنسي لكتاب «المرآة» لحمدان خوجة.

وخلال السنوات الممتدة ما بين 1970 و1977، نشرت الشركة الوطنية للنشر والتوزيع عدداً من الكتب الهامة باللغة العربية عن تاريخ المغرب العربي، ومن بينها خاصة:

أبو حمو موسى لعبد الحميد حاجيات.

«دور كتامه في تاريخ الخلافة الفاطمية» لموسى لقبال.

مؤلفات الدكتور أبو القاسم سعد الله حول العهد التركي.

عنوان الدراية للغبريني بتحقيق رابح بونار.

واستجابة لطلب ملح من جميع المبدعين، عملت عام 1973 على إنشاء الديوان الوطني لحقوق المؤلف بغاية (ضمان المصالح الأدبية والمادية لمنتجي الأعمال الفكرية، وذوي الحقوق، وضمان حماية الأعمال التي تنتمي إلى التراث التقليدي والفلكلور الجزائري، وكذلك أعمال مبدعين وطنيين في المجال العمومي)[9].

ونظمت الوزارة من جهة أخرى، سلسلة محاضرات بمشاركة العديد من المثقفين والجامعيين وذلك من أجل تقريب المؤلفين من جمهور القرّاء.

وحرصاً على وضع حد لتبعية الشركة الوطنية للنشر والتوزيع في مجال الطبع للقطاع الخاص وللخارج، تقرر إنجاز مركب ضخم للفنون الطباعية بالرغاية. وقد أشرفت على وضع حجره الأساسي في نهاية 1973، غير أن دخوله حيز التنفيذ لم يتم فعلياً إلا قبيل مغادرتي وزارة الإعلام والثقافة. وتبلغ قدرته الإنتاجية السنوية 7 ملايين كتاب و7 ملايين مجلة ومنشور. وبلغت اعتماداته المالية 22 مليون دينار في حين أن الإطارات وكذلك العمال المختصين الضروريين لتسييره تلقوا

تكويناً مختصًا في الخارج. ويجب أن أعترف هنا بعد مضي ثلاثين سنة أن هذ المركب لم يحقق مع الأسف كل الآمال التي عقدت عليه.

لا ينبغي الاكتفاء بوضع أسعار في متناول الناس وتشجيع المؤلفين فقط حتى يكون الكتاب بين أيدي الجميع، بل ينبغي أيضاً النهوض بمسارات التوزيع والإكثار من المكتبات العمومية. ضاعفت الشركة الوطنية للنشر والتوزيع نقاط البيع، وهي عملية صعبة في بلد واسع المساحة، وتمكنت في عام 1974 من بيع أربعة ملايين نسخة فضلاً عن 8 ملايين نسخة قام المعهد البيداغوجي الوطني بطبعها. وأطلقت الوزارة، من جانبها، عملية إنشاء 1000 مكتبة، كانت مسجلة في المخطط الرباعي الثاني مستفيدة بذلك من اعتماد مالي قدره 15 مليون دينار.

وفي عام 1976، توفرت الجزائر على حوالي 400 مكتبة موزعة على البلديات ومقار الدوائر والولايات. وقد أنشئت المكتبة البلدية الأولى كنموذج رمزي عام 1972 بتندوف، في أقصى الجنوب الغربي.

وفيما يخص المكتبة الوطنية، فإنها لم تحصل على قانونها الحقيقي إلا عام 1970، وهو القانون الذي زودها بشخصية مدنية وباستقلالية مالية، وسمح لها بأن تسير سيراً حسناً وتضطلع بدورها كحارسة للتراث.

وتوجد من ضمن صلاحياتها مسألة تطبيق إجراءات الإيداع القانوني، ونشر بيبليوغرافيا وطنية ونشر النصوص التي تعالج التراث.

ولما كان المقر الموروث عن العهد الاستعماري قد صار ضيقاً،

أطلقت الوزارة مشروع بناء مكتبة وطنية جديدة تم الفراغ من بنائها عام 1994. وكانت المكتبة الوطنية تتمتع برصيد يتكون من مليون كتاب، وفضلاً عن مهماتها المذكورة أعلاه، فهي مزودة بحافلات مكتبية متنقلة تساهم في تدعيم المطالعة العمومية عبر أنحاء التراب الوطني.

8. الفنون التشكيلية

كان الفنانون التشكيليون يعدون على أصابع اليد الواحدة بعد الاستقلال: محمد راسم، وحسن بن عبورة، وباية، ومحمد تمام، وبشير يلّس فضلاً عن الفنان الاستشراقي الكبير إيتيان دينيه الذي اعتنق الإسلام واستقر في الجزائر.

وفي عام 1970، برز فنانون آخرون: محمد غانم، ومحمد خدة، ومحمد بوزيد، ومحمد إيسياخم وإبراهيم مردوخ، ودنيس مارتنيز، وشكري مصلي، وعبد القادر هوامل وإسماعيل صمصوم، وبوخاتم فارس، وعلي خوجة وعبد الله بن عنتر إلخ.

وقد جرى تشجيعهم بطريقتين: أعمالهم تعرض في مختلف الأروقة الوطنية، ومن بينها مركز الإعلام والثقافة بالعاصمة، ثم إن هذه الأعمال تجد من يقتنيها لدى فئة من الجزائريين الذين لا يمتلكون الإمكانيات المادية فحسب، بل والذوق الرفيع للحصول على الأعمال الفنية، بالإضافة إلى اللوحات التي يشتريها المتحف الوطني.

وعلى الرغم من جهود الحزب والوزارة، فإن أولئك الفنانين لم يتمكنوا إلا بصعوبة من تنظيم أنفسهم ضمن اتحاد وطني للفنون التشكيلية وذلك بسبب تكوينهم غير المتجانس، والصراعات الشخصية

النابعة من مختلف التيارات.

واستحق محمد خدة تنويهاً خاصاً لأنه من أولئك الفنانين الذين يقومون بعمل تنظيري وهم يمارسون إبداعهم، فهو عندما يكتب إنما يقوم بعمل الشاعر. وأبسط مثال على ذلك، كلماته عن شجرة الزيتون التي تعتبر قطعة أدبية رائعة جديرة بأن تكون ضمن النصوص الأدبية.

وفي السياق نفسه، يجب أن أنوّه أيضاً بالمهندس المعماري عبد الرحمن بوشامة، الذي كانت تحدوه هو الآخر رغبة جامحة في البناء، ولم يكتف بترك عدد من الآثار المعمارية الثقافية مثل دار الحديث بتلمسان، بل وضع عن مهنته صفحات رائعة في كتابيه القوس الذي يغني والواحة العملاقة.

وهناك أخيراً، محيـي الدين بشتارزي، الممثل والمخرج المسرحي والموسيقار والمطرب والمؤذن، ومؤلف المذكرات التي هي ذات فائدة كبيرة بالنسبة لتاريخ المسرح الجزائري والموسيقى الأندلسية.

9. المسرح

المسرح في الجزائر، على العكس من السينما، له تقاليده ورواده منذ العهد الاستعماري: علالو، ورشيد قسنطيني، ومحيـي الدين بشتارزي، ومحمد توري وغيرهم. وعليه، يوجد تواصل أكيد بين أولئك الرواد والمسرح الوطني الجزائري لما بعد الاستقلال تحت إشراف مصطفى كاتب، ومروراً بالفرقة المسرحية لجبهة التحرير الوطني بتونس.

في عام 1970، وجدت الوزارة نفسها أمام مسرح احترافي

وعلى رأسه المسرح الوطني الجزائري، ومسرح هواة حاول البقاء حياً بفضل المساعي الخاصة. تميزت سياسة الوزارة في هذا المجال باللامركزية بخصوص الأول، وذلك بفضل إنشاء مسارح جهوية في كل من وهران وقسنطينة، كما أنها تميزت بتشجيع الثاني الذي كان يجتهد وفقاً لقدراته من أجل أن يفرض نفسه في الوطن بمساعدات من المجالس الشعبية البلدية التي كان من حقه أن ينتظرها والتي ما كانت ذات أثر كبير في حقيقة الأمر. وكان لمهرجانات الفن الدرامي في مستغانم الفضل في تمكين أولئك الهواة من إبراز أعمالهم.

ومكنت اللامركزية المسرح الجهوي لعنابة وقسنطينة من أن ينبعث حقاً تحت إشراف أحمد أقومي، بينما كان المسرح الوطني بالعاصمة ومسرح وهران يتمتعان برصيد معتبر من الأعمال المسرحية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذين الاتجاهين، فإن النتائج ظلت متواضعة. ولكن، لا يمكن أن نتغاضى عن ظهور مؤلفين وممثلين آخرين معتبرين مثل عبد الرحمن كاكي وعبد القادر علولة وعبد الحليم رايس وأحمد أقومي وعلال المحب وطه العامري وعز الدين مجوبي ومحمد بن قطاف وكذلك فرقة المسرح الشعبي لحسن الحسني التي كان شعارها «التربية عن طريق الإضحاك» بالغ المغزى في هذا الشأن.

ومن ثم، فقد كان هذان المسرحان، الاحترافي والهاوي، يعيشان في دائرة مغلقة، وفي أكتوبر 1971، نظمت الوزارة المهرجان الأول للمسرح بحضور ثمانية فرق للشبان إلى جانب فرق راسخة في الميدان مما شجع التبادل بين الجانبين وسمح بإثراء متبادل بصورة

حقيقية لا سيما وأن فرقاً مسرحية قادمة من المغرب و المشرق العربي قدمت مشاركاتها في الحوار.

كان رأيـي دائماً أن المسرح في العالم العربي يجب أن يستخدم اللغة الدارجة لكي يحقق النجاح الذي يسعى إليه. أكبر الأعمال الفنية في التراث المسرحي العربي والعالمي يمكن أن تؤدى بهذه اللغة دون أية صعوبة. وخلال مهرجان 1971، قدم المغربي الطيب الصديقي الدليل القاطع على ذلك بأن عرض أمام الجمهور المغاربي مسرحيته مقامات بديع الزمان المستوحاة من نص كلاسيكي من القرن العاشر الميلادي وذلك بفضل إخراجه المتميز وأداء الممثلين الرائع باللغة الدارجة. وهناك دلائل أخرى، تتمثل في اقتباس بعض مسرحيات موليير لبشتارزي ويوميات أحمق لجوجول من قبل عبد القادر علولة.

عالجتُ هذه الأفكار يوم 14 أكتوبر 1971 عندما حضرت العرض التحضيري لمسرحية كاتب ياسين الرجل ذو النعل المطاطي التي أخرجها مصطفى كاتب. وأضيف في هذا الشأن أن المسرح يجب أن يكون متنقلاً وليس مستقراً في المدن.

وعلى الرغم من أن مهرجان المسرح الأول لم يكن متكاملاً، إلا أنه حدد مع ذلك بعض المعالم من أجل النهوض بمسرح وطني شعبي. وفي يوم 31 جانفي 1973، استقبلت كاتب ياسين الذي أخبرني بإنشاء فرقة جديدة هي فرقة «النشاط الثقافي للعمال» تحت إشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وقال لي إنه انطلق في «مسرح جديد مفتوح لجميع العمال، وقادر على بلوغ الجمهور العريض الواسع». كان متحمساً لهذا المسرح «الخالي من الشكليات المفتعلة المعرقلة والذي لا علاقة له بالمفهوم النخبوي للمسرح

الوطني في العاصمة» اقترحت عليه أن يجتمع بالمسرحيين الموجودين في البلاد مثل مصطفى كاتب، وحسن الحسني وعبد القادر علولة وطه العامري وتعهدت بتطبيق التوصيات التي تصدر عن اجتماعهم، لكن اللقاء لم يُعْقَد أبداً.

ينبغي الاعتراف، في خاتمة المطاف، بأن المسرح الاحترافي لم يؤد مهمته على أكمل وجه، بمعنى أنه لم يتمكن من أن يكون أداة لنشر التوعية السياسية بين الجماهير الشعبية. ثم إن المسرح الجزائري على العموم لم يعط نصوصاً ومواهب تفرض نفسها، لا من حيث النوعية ولا من حيث الكمية، ومن جهة ثانية، لم يتمكن من منافسة السينما والكتاب من أجل لفت أنظار السلطات العمومية.

وكنا في معهد الفنون الدرامية ببرج الكيفان، الذي هو مدرسة لتكوين إطارات للمسرح والرقص الشعبي والتعبيري، قد وجهنا نداء إلى متعاونين من أساتذة ذوي قيمة عالية، خاصة من فرنسا والمشرق العربي، بغاية رفع المستوى. ولم يكتف كرم مطاوع وسعد أردش، وهما مصريان معروفان، بالتدريس، بل أخرجا بعض المسرحيات مثل سكة السلامة لسعد الدين وهبة.

إن هذا المشهد لا يكتمل دون كلمة أخيرة عن الفرقة الوطنية للرقص لما حققت من تقدم ملموس في عرض صور مميزة عن الرقص الشعبي في جميع أرجاء الوطن الواسع الثري بالتقاليد والفنون الشعبية وخاصة في تقديم عرض «الثورات الثلاث» الذي نال إعجاباً كبيراً داخل الوطن وخارجه.

10. المهرجانات والأسابيع الثقافية والمراكز في الخارج

آليت على نفسي أن تكون سياسة الوزارة ضامنة لاستمرارية الأنشطة الإيجابية التي شرع فيها سلفي، محمد بن يحيى الذي نظم على الخصوص في عام 1969 المهرجان الثقافي الإفريقي الأول الذي سيظل إلى الأبد في الذاكرة. لم تنجح أية عاصمة إفريقية أخرى في أن تنظم مثله. كما أنه أطلق مهرجان الموسيقى الأندلسية، ومهرجان الموسيقى والشعر الشعبي ومهرجان الفنون الشعبية (الفولكلور) وقد استمرت الوزارة في تنظيمها.

انتهزت فرصة الاحتفال بالذكرى العاشرة للاستقلال من أجل إقرار جوائز للفنون والآداب، وعهدت برئاسة لجنة التحكيم إلى مالك حداد. وهي وسيلة لتشجيع الإنتاج في مختلف قطاعات حياتنا الثقافية.

وميز الاحتفالات التي نظمت بمناسبة الذكرى العاشرة حدثان استأثرا باهتمام الجمهور:

- عودة المطربة الكبيرة وردة بطلب من الرئيس بعد غياب 10 سنوات، وكانت عودتها هذه مناسبة لانطلاقة جديدة.

- استضافة جميع الفنانين العرب الذين وقفوا إلى جانبنا خلال الثورة، ومن بينهم يوسف وهبي وفايدة كامل ونجاح سلام وهدى سلطان، أخت الراحل محمد فوزي ملحن نشيدنا الوطني.

وفي جويلية 1972، نظمنا بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، المهرجان الأول للشبيبة العربية. وساد الجو الأخوي خلال المنافسات والاحتفالات وتأكد الإيمان بمستقبل التطور والتعاون

وخفقت قلوب الشباب في اتحاد من أجل القضية الفلسطينية.

ولم نعمل فقط على تنظيم المهرجان الأول للموسيقى والغناء الصحراوي عام 1974، بل قدمنا مساعدات مالية للمهرجانات الجهوية التي حاولت على غرار مهرجان تيمقاد، الانطلاق في تنشيط ثقافي عبر المسرح والفنون الشعبية.

وحرصاً مني على إفساح حرية العمل أمام الوزارة، وتجنيبها نوعاً من التبعية حيال المؤسسات التابعة للوصاية، أنشأت مركز الثقافة والإعلام بالعاصمة الذي ضمت إليه قاعتان جميلتان هما: قاعة ابن خلدون وقاعة الموقار المخصصتان لتنظيم حفلات موسيقية على مدار السنة واستعراضات رقص الباليه ومسرحيات وعروض أفلام ومعارض ومحاضرات، إلخ.

وبالموازاة مع ذلك، أنشىء مركزان ثقافيان آخران خارج الجزائر: واحد في باريس من أجل ألا تكون جاليتنا المغتربة منقطعة الصلة بهويتها، والآخر في بيروت التي كانت دائماً وأبداً ملتقى للأفكار والمثقفين. وأنا متيقن من أن هاتين النافذتين ساعدتا على التعريف بجزائر الأمس واليوم وعلى تطوير تعاوننا.

كان لمركز بيروت نشاط كبير. فمنذ إنشائه في عام 1971، وإلى غاية إغلاقه في عام 1976 بسبب الحرب الأهلية اللبنانية، وتمثل هذا النشاط في:

- إصدار مجلة شهرية، ثم نصف شهرية عنوانها الجزائر توزع في جميع أرجاء الوطن العربي، وهي مخصصة للتعريف بالجزائر على وجهها الحقيقي.

ـ تنظيم محاضرات يلقيها اختصاصيون جزائريون في مختلف المواضيع.

ـ تنظيم معارض للكتب واللوحات التشكيلية والحرف التقليدية وأسابيع للفيلم الجزائري ببيروت وصيدا وطرابلس بل وحتى في دمشق.

ـ هذا المركز مزود بمكتبة ثرية تضم حوالي 10,000 عنوان عن الجزائر ويستقبل في قاعة المطالعة طلاباً وباحثين.

ولأول مرة، نظمت الوزارة أسابيع ثقافية في الخارج، واكتشف الناس أن الجزائر تمتلك كتاباً وفنانين وفلكلوراً وسينما ومسرحاً وموسيقى، وفناً تشكيلياً، وباليه وثروات أثرية لا تكاد تخطر على البال.

وفي عام 1972، جرت الأسابيع الثقافية الأولى في ثلاثة بلدان عربية هي: العراق والكويت وسوريا. وإذا كنا إلى حد ذلك الحين نستقبل الثقافة العربية عندنا، ها هم شبان وشابات من الجزائر يحدوهم الحماس يقومون بتصدير مشاهد ولوحات من تراثنا نحو المشرق. وبهذه المناسبة، اكتشفت الجماهير العربية أننا ننهل من منابع واحدة ذات ماضٍ مشترك، وبالفعل، ها هي أصوات رابح درياسة الذي استقبل بحرارة، وصليحة الصغيرة، خاصة عندما تغني عن فلسطين، والفرقة الصوتية للموشحات تحتل الصدارة وتترك انطباعاً عميقاً.

وبعد بضعة أسابيع، وبالتعاون مع ودادية الجزائريين في أوروبا، تم تنظيم أسبوع ثقافي في فرنسا سمح لمهاجرينا بأن يعيدوا ربط الصلة بجذورهم ومكن الجمهور الفرنسي من التعرف على جانب مجهول من الجزائر.

ونظمت أسابيع ثقافية أخرى في بلجيكا وتونس (ديسمبر 1972) وفي موريتانيا (ماي 1973) بل، وفي غينيا (ماي 1973) بطلب من سفيرنا مسعودي زيتوني الذي كان مناضلاً نشطاً في الحركة الوطنية، وصار مديراً للتلفزة، ونظمت في عام 1977 أسابيع ثقافية في الكويت وفي دولة الإمارات العربية المتحدة تألق فيها أحمد وهبي.

تصفيقات تونس والرباط ونواكشط وكوناكري وباريس وبروكسل وبغداد والكويت ودمشق وبيروت وأبو ظبي على حد تعبير مالك حداد «هي احتفاء بالجزائر بأكملها، بعلمائها وبحزمها وبعزمها، وبروحها المستقلة، وإرادتها في العيش بانسجام مع مبادىء ثورتها. ولكي ندرك بحق مدى هذا الاحتفاء كله، علينا أن نتذكر ما فعله الاستعمار الفرنسي لتشويه وجهنا، وماضينا وتقديم صورة خاطئة عن علاقاتنا بالشعوب الشقيقة. بل إننا نقدر هذا البعد أحسن تقدير عندما نعرف أن تلك الشعوب نفسها عرفت نفس الإذلال التاريخي، ونفس التشتيت والتفرقة في نظام زعم أن الثقافة لا تنبع إلا من العواصم الاستعمارية»[10].

وفي ظل تلك الأسابيع الثقافية أو التبادلات مع البلدان الشقيقة والصديقة، أعطيت الفرصة للجمهور الجزائري لكي يستمتع بمختلف أوجه الثقافة المغربية والتونسية والسورية والعراقية والبولونية. إلخ، فقد تفرج على مسرح بلدان اللوار وعروض موريس بيجار ومسرح البندقية وأوبرا بيونغ يانغ مع صاحبة الأزهار الفتية وأوبرا بيكين مع جبل الآزالية ومجموعة الرقص والغناء السوفيتية (بيريوزكا).

وختاماً لهذا الفصل أستعرض الحدث الذي جعل من مدينة الجزائر لمدة أسبوع عاصمة للثقافة العربية، وأعني به المؤتمر العاشر

للأدباء العرب الذي عُقد من 25 أفريل إلى 3 ماي 1975، وكم سعدت بعد إلقاء الكلمة الافتتاحية بلقاء الشاعر العراقي الكبير محمد مهدي الجواهري، والعلّامة السعودي حمد الجاسر، والكاتب المصري يوسف السباعي، الأمين العام لاتحاد الأدباء العرب، والأديب الليبي خليفة التليسي، والمؤرخ التونسي العروسي المطوي، والسياسي المفكر المغربي عبد الكريم غلّاب.

وأثناء حفل الاستقبال الذي أقامه الرئيس على شرف المؤتمرين بقصر الأمم اكتشف ضيوفنا اهتمام بومدين بالأدب العربي وتحمسه لكل ما يتعلق بدور المثقفين العرب في معركتنا من أجل الكرامة والاستقلال والتنمية وإقامة نظام دولي أكثر عدالة.

11. الموسيقى

كانت الموسيقى غداة الاستقلال ممثلة بعدة أنواع:

- الفن الأندلسي بأنواعه من العروبي والحوزي وبعض المواضيع الأخرى التي يعالجها. والقيمون عليه هم الحاج محفوظ ودحمان بن عاشور (البليدة) والأخوان فخارجي وفضيلة الجزائرية (العاصمة) وعبد الكريم دالي (تلمسان) والطاهر فرقاني (قسنطينة) وصادق البجاوي (بجاية).

- الفن الشعبي وزعيمه دون جدال محمد العنقا الذي كان يتجاوز مسائل الحب لكي يتغنى بمواضيع لها علاقة بالوضع الاجتماعي والاغتراب والتاريخ والأخلاق وحب الوطن.

- الفن القبائلي مع سليمان عازم.

- الفن الصحراوي مع أحمد خليفي.

- الفن العصري الذي يمثله عبد الرحمن عزيز (العاصمة) وبلاوي الهواري (وهران).

وما كان في مقدور هذا التراث أن ينفض الغبار عن كاهله في مواجهة العدوان الاستعماري، ولا أن يتجدد. يكفيه أنه استطاع البقاء على قيد الحياة ضمن بعض الأوساط الحضرية الضيقة. لقد وصلنا عن طريق النقل الشفوي، وكثيراً ما كان التلميذ يقلد أستاذه مثل الببغاء، دون أن يفهم الكلمات، بل ويحدث له أن يشوه معانيها في بعض الأحيان.

وقد حقق المهرجان الثالث للموسيقى الأندلسية الذي نظم عام 1972 بعض الأهداف:

- مشاركة فرق جاءت من مناطق خارج المعاقل التقليدية للموسيقى الكلاسيكية ونظراً لأن هذه الفرق مكونة من الشباب فإن التواصل أضحى مضموناً.

- فرقة الموصلية بالعاصمة التي لقيت إقبالاً متميزاً.

- محمد غافور الذي سحر الجمهور بصوته الرائع من خلال نبرة عذبة وإلقاء متكامل.

- حضور فرق جاءت من ثلاثة بلدان مغاربية (المغرب وتونس وليبيا)، ومن ثلاثة بلدان إسلامية (مصر وتركيا وإيران) وهي فرق لا تقل عن مستوى فرق البلدان الأوروبية مكنت من تبادل خصب مع المختصين في العلوم الموسيقية والموسيقيين والمطربين الجزائريين. ويبدو أن الأتراك بوجه خاص اضطلعوا بجانبين اثنين في الوقت نفسه

وهما حماية التراث والحفاظ عليه مع إعادة تدوينه.

وقد قام مرزاق بوجمية الذي كان يقود الأوركسترا السمفونية للإذاعة والتلفزة الجزائرية بتجربة في هذا الشأن وذلك بأن دمج الطابع الأندلسي في الموسيقى العالمية.

ولعل النتيجة الجوهرية الكبرى تكمن في أن الأفكار التي ما فتىء البودالي سفير ينادي بها ويدافع عنها تجسدت من خلال المعهد الوطني للموسيقى بنشر ثلاثة أجزاء من رصيد أغانينا التراثية.

وظهرت في الفن الشعبي أصوات جديدة في مستوى المطرب محمد العنقا، وهي: الهاشمي قروابي وبوجمعة العنقيس وعبد القادر شعو. وفي الفن القبائلي برز الشريف خدام، ويحياتن وآيت منقلات وإيدير، وفي الفن الصحراوي، تجاوزت شهرة رابح درياسة الحدود. وفي الفن العصري، أحمد وهبي في وهران ومحمد العماري وسلوى ونورة وصليحة الصغيرة ومهدية في الجزائر العاصمة، إلخ.

واستكمالاً لعمل المعهد الوطني للموسيقى والانتقال من النظرية إلى التطبيق، أنشئت مدرسة موسيقية في بودواو حيث يواصل حوالي مئة تلميذ تعليماً ذا مستوى جيد.

هذه الجهود كلها، إذا ما أضيفت إلى جهود الموسيقيين من أمثال عبد الوهاب سليم، والشريف قرطبي ومرزاق بوجمية وأحمد مالك جعلتني أتفاءل في انتظار ظهور «زرياب» جزائري.

12. السينمـــا

هناك وسيلة سمعية بصرية أخرى لعبت دوراً لا يستهان به في رفع المستوى الثقافي للمواطنين وفي تعبئتهم الإيديولوجية وأعني بها السينما، لأنها تتوافر على جمهور واسع وعلى المئات من قاعات العرض.

اتخذ القرار غداة الاستقلال بتأميم قاعات العرض الموجودة بغرض إعطاء بعد وطني لهذا القطاع، ثم تم تسليمها إلى المجموعات المحلية. كانت قنوات التوزيع في حوزة بعض الأجانب أساساً، وقد تم تأميمها هي الأخرى. هذا الموقف الذي أعاد النظر في مصالح الاحتكارات الفرنسية الأمريكية أدى إلى مقاطعة الجزائر لإرغامها على التراجع عن قرارها. غير أن الجزائر صمدت وعادت الاحتكارات إلى اتخاذ موقف فيه كثير من الليونة. وتم هذا التأميم لصالح مؤسسة وطنية هي الديوان الوطني للصناعة والتجارة السينمائية، الذي أنشىء عام 1967 وكلف بترقية الإنتاج والعمل على تنظيم توزيع الفيلم الجزائري ونشره في الخارج. وكلف هذا الديوان أيضاً بتنويع مصادر التزود من الأفلام الأجنبية بغاية تجاوز النقص الكبير في برامج قاعات العرض.

وسمح هذا التنظيم الجديد بازدهار سينما وطنية كانت متعثرة في البداية، وذلك أمر طبيعي، وأنجزت بعض الأفلام الطويلة خلال الستينيات، وكان من أنجحها ريح الأوراس وحسن الطيرو للأخضر حامينا، والطريق لسليم رياض، والأفيون والعصا لأحمد راشدي.

وفي عام 1971، راجعت شخصياً جميع السيناريوهات التي تأخّر إنجازها في كل من الإذاعة والتلفزة والديوان (أونسيك).

وسمحت الوسائل الموضوعة تحت تصرف الوزارة بمناسبة مهرجانات الذكرى العاشرة للاستقلال بإعطاء دفع قوي للسينما. وذلك ما يفسر أن عامي 1971 و1972، كانا أوفر حظاً في مجال الإنتاج، فقد أنجز ما يقارب العشرين فيلماً في 1972، وهو رقم قياسي ما زال قائماً إلى حد اليوم[11].

وإلى جانب المخرجين الذين أسهبت في ذكرهم لا بدّ أن أتوقّف عند أسماء بعض الممثلين المتميزين الذين أكّدوا وجودهم أمثال كلثوم ورويشد وسيساني أو برزوا خلال هذه الفترة أمثال حسن الحسني وعلي كويرات وشافية بوذراع وأحمد أقومي ومحمد حلمي والحاج عبد الرحمن وغيرهم.

لا يمكننا التحدث عن السينما دون استعراض المتحف الوطني للسينما، أي السينماتيك الجزائرية التي شاركت مشاركة كبيرة في النهوض بثقافة عشاق السينما عندنا وذلك بأن وضعت تحت تصرفهم تحف السينما العالمية: الأمريكية والفرنسية والسوفيتية والإيطالية والمصرية واليابانية، إلخ. وأقامت، تحت قيادة أحمد حسين، علاقات وثيقة مع هيئات السينماتيك الأجنبية، خاصة منها السويسرية والفرنسية. وقد نال عرض الأفلام الأنجلوسكسونية والفرنسية الأولى نجاحاً ساحقاً.

ولما لم يكن مخرجو الإذاعة والتلفزة معروفين بما فيه الكفاية، فإنني طلبت من السينماتيك أن تنظم عام 1971 دورة لعرض أفلام تلفزيونية، وهي الدورة التي عرفت إقبالاً كبيراً.

13. دور الثقافة

كان لا بدّ من إقرار سياسة مركزية فيما يتعلق بأدوات الحياة الثقافية لجعل الثقافة في متناول الجميع، وتحقيق تطور متناسق في جميع جهات الوطن. وضمن هذه الروح، أنشئت إدارات ولائية للإعلام والثقافة، ومراكز جهوية للإذاعة والتلفزة ودور ثقافة.

والحقيقة أنني حدّدتُ هدفاً للوزارة يتمثل في إنشاء نادٍ ثقافي في كل بلدية (تكون المكتبة نواته)، ومركز ثقافي في المقر الرئيسي لكل دائرة، ودار ثقافة في عاصمة كل ولاية، وإنشاء قصر للثقافة في العاصمة تتويجاً لهذه العملية.

استقبل هذا التصميم الأولي بكل برودة من قبل وزير المالية عند عرضه على الحكومة. وبالرغم من ذلك فقد وافقت الحكومة على تقديم الوسائل الضرورية لتزويد كل بلدية بمكتبة. وإذا كانت البلدية تستخدم قاعة للعرض السينمائي وفقاً لمقتضيات القانون، فإنه سيكون في مقدورها بالنسبة للأنشطة الثقافية الأخرى أن تتوافر على نواة نادٍ ثقافي يسمح للقرية بأن تعيش بالتوافق مع وتيرة النشاط الوطني.

وكانت دور الثقافة موضوع عنايتي. فقد أعربت عن أملي في الإسهام في تصورها وإنجازها وتسييرها. وحلمت بإنشاء دار ثقافة تكون مقراً للكلمة والكتابة وموئل إبداع حيث يتم الجمع بين الدواوين كلها والهيئات التابعة لها من نادٍ سينمائي وورشة للفن التشكيلي والنحت ومعهد للموسيقى، وحيث تنظم أمسيات شعرية ويتحرك في أرجائها منشطون متحمسون يساعدون المواهب الفتية على التأليف والعرض، بل وتفجير قريحتهم الإبداعية إن أمكن ذلك.

وفي 6 ديسمبر 1974 صدر المرسوم الذي ينص على إنشاء دور الثقافة، والذي يجعل دورها «يتمثل في المساعدة على اكتشاف التراث الوطني وحبه والمحافظة عليه والتعريف به، وتشجيع الإبداع ونشر الأعمال الفنية والأدبية ذات النوعية الجيدة والتعريف بالأعمال الأجنبية ذات البعد العالمي، وتشجيع وتسهيل اللقاءات والحوار بين مبدعي الأعمال الفكرية أو ممثليها على أوسع نطاق وتوفير الإطار والوسائل التي تعمل على تحفيز المشاركة في الأنشطة الثقافية وتنمية المجموعات الثقافية، والفرق الفنية، وعلى الأخص، تقديم يد المساعدة التقنية للمراكز والأندية والأماكن الثقافية في مجموع الولاية».

ومن ثم، يجب أن تضمن دور الثقافة ديموقراطية حقيقية للثقافة بهدف تدعيم مكتسبات ديموقراطية التعليم واستكمالها. وتسند الوزارة مهمة تكوين مختلف المنشطين في هذه الدور إلى مدرسة الفنون الدرامية ببرج الكيفان.

تضم كل دار ثقافة قاعة واسعة تستعمل في وقت واحد للمسرح وللعرض السينمائي، وتضم ما بين 900 و2000 مقعد، ومكتبة مع قاعة مطالعة، ورواقاً أو عدة أروقة للمعارض، وعدداً من الورشات للأنشطة الثقافية والفنية. بل إن بعض دور الثقافة تتضمن قاعة مسرح في الهواء الطلق إلى جانب برامجها الأخرى.

انتهزت فرصة تدشين أول دار للثقافة في تيزي وزو في سبتمبر 1975 لتحديد مهمة هذا المولود الجديد، وقلت إن دور الثقافة «ستكون في الوقت نفسه مراكز للتنشيط والإبداع مع الحرص الدائم على النوعية، وذلك بالابتعاد عن التقعر والإسفاف والغموض

والسطحية. وعليها أن تحرص في جانبها الآخر على أن تجتهد باستمرار من أجل تحقيق الديموقراطية للوصول إلى جميع فئات الجماهير واجتذابها، لا عن طريق الإشهار الجيد فحسب بل بمضاعفة الاتصالات. ينبغي ألاّ ننتظر قدوم الجمهور بل ينبغي أن نذهب إليه، وخاصة في المجموعات مثل مؤسسات التعليم والتكوين ووحدات الإنتاج. ينبغي ألاّ تكتفي دار الثقافة بأن تكون مجرد محطة لاستقبال التظاهرات القادمة، بل ينبغي أن يبلغ بها الطموح إلى أن تكون مقر إبداع بإنتاج العروض بنفسها وتنظيم التظاهرات الثقافية ذات النوعية».

وبعد تيزي وزو، دشنت دور ثقافة أخرى في باتنة وتلمسان وسعيدة وسطيف والمدية. وفي عام 1977، كانت حوالي عشر دور ثقافة أخرى في طور البناء، أي 16 من مجموع 31 ولاية.

ومن المؤسف أن دور الثقافة هذه لم تنشط عملياً إلا شهوراً قليلة قبل مغادرتي للوزارة وكان من المتوقع أن تبلغ سرعتها القصوى بمجرد الانتهاء من إعداد النصوص القانونية المتعلقة بمردوديتها ووضع المنشطين العاملين فيها.

أما فيما يتعلق بقصر الثقافة، فقد ارتأيت أن يرمز إلى أحد الأهداف الكبرى للثورة وأن يكون شاهداً على العمل الذي حققه جيلنا. ولذلك، كان لبومدين رأي شخصي في المشروع، وطلب أن تجرى الدراسات بالكثير من العناية لاختيار المحيط الذي يتم فيه إنجاز هذ المشروع. وكان من الضروري أن يكون المكان المختار لهذا الغرض قادراً على أن يستقبل في الوقت نفسه الآلاف من الأشخاص من جميع الأعمار، في محيط رائق ومريح وجذاب. ومعنى ذلك أن قصر الثقافة يجب أن يساهم في تزيين العاصمة وأن

يكون أحد مراكز الاستقطاب والإشعاع فيها. كما أن التنقل إلى القصر يجب أن يكون سهلاً بتوفير وسائل النقل العمومية.

اقترحتُ في البداية ثكنة «مرغريت» السابقة، الواقعة بساحة أول ماي. وعندما رفضت الفكرة. اقترحت بناء المشروع داخل حديقة التجارب(Jardin d'Essai) حتى يستفيد الرواد من حديقة مساحتها ثلاثون هكتاراً ـ دون المساس بوظيفتها الأساسية ـ على أن يضم إليه متحف الفنون الجميلة وفيلا عبد اللطيف. غير أن بومدين تمنى موقعاً آخر يكون في الأعالي يضم في وقت واحد قصر الثقافة ومسجداً كبيراً ويكون مرئيا من قبل كل من يزور العاصمة براً وبحراً وجواً. واقترحت عندئذٍ برج حسن باشا[12] الذي يتميز بكونه جزءاً من منطقة تاريخية بالغة الأهمية مع قصر الداي، وسركاجي ومتحف الثورة وكذلك مجموع حي القصبة. كما أن هذا البرج يطل على فندق الأوراسي.

وقد بني قصر الثقافة بعد ذلك عام 1982 في موقع ما كان إلا لينال استحسان بومدين دون شك. غير أن الجامع الكبير الذي كان يحلم به لم يرَ النور بعد.

14. الآثار والمتاحف[13]

تخصصت مصلحة الحفاظ على التراث التاريخي (تحف ومواقع أثرية) التي أنشئت عام 1965 بوزارة التربية الوطنية في القيام بعمل إحصائي حصري يعتبر كل بحث علمي أمراً عبثياً بدونه. وكانت الحكومة قد صادقت عام 1967 على أول نص يحدد تشريعاً حديثاً

يخص حماية المواقع الأثرية والآثار التي نشرت قائمتها في الجريدة الرسمية.

وهكذا أنشئت عام 1970 ورشة دراسة وترميم وادي ميزاب التي تمثلت مهمتها في السهر على وقاية مدن الجنوب الخمس[14] بدراسة رخص البناء والمخططات الرئيسية المعمارية.

أما ديوان الحظيرة الوطنية للتاسيلي[15] الذي أنشىء عام 1971، فقد كلف بوقاية المواقع والآثار الفنية وما قبل التاريخية التي تضمها. والتاسيلي هو المكان الذي تضافرت فيه الطبيعة مع جهود الإنسان لكي يولد متحف يعتبر «أحد أعظم المتاحف الطبيعية في العالم» والذي قد تندثر رسومه الصخرية اندثاراً كلياً بفعل الاستنساخات التي يعمد إليها بعض «السياح».

وإذا كانت العناية بالآثار الرومانية قد عرفت تطوراً كبيراً خلال العهد الاستعماري، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للآثار الإسلامية التي ظلت فقيرة في مجال البحث وإبراز معالم التراث الثقافي. وعليه، أعطيت الأولوية لإظهار جوانب الحضارة الإسلامية دون إهمال الفترة القديمة والليبية البربرية.

تجسدتْ هذه الديناميكية بحملات تنقيب أثري واسع في قلعة بني حماد حيث تمكن الباحثون الجزائريون من بعث قصر المنار ومنبر من القرن الثاني عشر، في ميلة، بالإضافة إلى أبحاث مكنت من كتابة تاريخ مسجد من العهد التركي. أما في تلمسان، وفي ضاحية أغادير التي تعد الموقع الأثري الأول في المدينة، فقد سمحت الأبحاث بإبراز معالم أحد أقدم الجوامع في الجزائر، مكنت دراسة هياكل المعمار الإسلامي من بعث سلسلة من الأبنية، وفي سيدي عقبة

وهنين، أدت عمليات السبر إلى إعطاء نتائج مهمة في ما يخص معرفة تاريخ هذه المواقع الأثرية.

وقد تم بذل جهد معتبر من أجل ترميم وإبراز الآثار الوطنية التي أهملت زمناً طويلاً، ومكن في الوقت نفسه من إطلاق عدد من المشاريع، من بينها على وجه الخصوص، مشروع ترميم قصر الداي بالعاصمة، وقصر الباي بقسنطينة، وبناء نصب تذكاري تمجيداً للأمير عبد القادر، وبناء متحف في بوسعادة، إلخ.

وكلفت مديرية الفنون الجميلة والمتاحف والآثار بوزارة الإعلام والثقافة، بتنسيق أنشطة البحث والمحافظة على التراث ا لوطني. وفي هذا الصدد يمثل القضاء على الفروق في مجال البحث تبريراً لتنويع جهود علماء الآثار الجزائريين: فإذا كانت الفترة الاستعمارية قد وضعت في الصدارة الآثار القديمة والرومانية، فإنه كان من المستعجل، غداة الاستقلال، أن يدرج العهد الإسلامي في برمجة الأبحاث.

وعليه، أطلقت حملات أبحاث في مدرج تبسة ومدافن تيديس وتيبازا ومدراسن بالقرب من باتنة وصومعة الخروب ويقوم بهذه الحملات طاقم من الباحثين الشباب المتحمسين والنزهاء يمثل النواة الأولى لعلماء الآثار، وأتذكر من بينهم: منير بوشناقي وفاطمة خضرا وعبد الرحمن خليفة وسعيد دحماني.

إن المتاحف التي كانت مخصصة فيما مضى لنخبة معينة، تنفتح الآن على مجموع المواطنين، وخاصة منهم التلاميذ والجامعيين، ويبلغ عددها ثلاثين متحفاً، وهي مخصصة للآثار والتاريخ والفنون الجميلة والفنون الشعبية التقليدية. وحسب إحصائياتنا، فإن 70 في

المائة من زوار هذه المتاحف هم من الشباب. وذلك ما يجعل منها أماكن تربوية وثقافية في نفس الوقت. والتحف الموجودة بها تشتهر بنوعيتها، وتظل على نفس الأهمية بالرغم من السلب الذي تعرضت له قبيل الاستقلال. ويظل أحد أهدافنا في هذا المجال بالذات استعادة اللوحات الفنية، التي يوجد جزء منها في متحف اللوفر بباريس. وبفضل سعي حثيث، تمكن المتحف الوطني للفنون الجميلة في عام 1969 من استعادة مجموعة من 156 لوحة و136 رسم.

15. العلاقات مع الوزارات الأخرى

إذا كان الوزير في قطاع التربية قد عاش في دائرة مغلقة نوعاً ما، فإن المسؤول الأول عن قطاع الإعلام والثقافة أقام علاقات متواصلة مع جميع أعضاء الحكومة. وبالفعل، لقد وجب عليه أن يسهر على التوازن في نشر نشاطات زملائه دون أن يقع تحت تأثير أولئك الذين يتقربون منه، ولا أولئك الذين يعرضون عنه. من الصحيح أن بعض الوزراء، أو مستشاريهم الإعلاميين لهم خبرة أوسع، أو علاقات مع الصحفيين أكثر من زملائه. لكن يجب القول إنه لم تحدث لي أية مشاكل كبيرة مع زملائي. بل إن ضغوط قايد أحمد لم تغير شيئاً من علاقاتنا الودية: ولا من تقديري لروحه الوطنية فقد كان يطالب بوصفه مسؤول الحزب أن يعامل معاملة خاصة ببث خطبه كاملة في التلفزيون.

إذا كنت أتأسف على نقص التشاور مع من خلفني على رأس وزارة التعليم الابتدائي والثانوي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، خاصة حول مشروع الإصلاح الذي كنتُ شرعت فيه، في

وزارة التربية الوطنية فإنني على العكس من ذلك أقمت اتصالات منتظمة مع عدة زملاء وخاصة وزير التعليم الأصلي والشؤون الدينية، مولود قاسم نايت بلقاسم.

كان هذا الأخير يتصرف بذكاء عندما يرسل تغطية أنشطته وكذلك خطبه ومقابلاته بالعربية والفرنسية. قال لي ذات يوم: «ما دامت مجموعات الضغط الفاعلة فرانكفونية، فإنه ينبغي مخاطبتها باللغة التي تفهمها». وكانت لنا اتصالات متكررة. شارك في مجلة الثقافة ومن جانبي، لم آل جهداً في مساندته في تنظيم ملتقيات التعريف بالفكر الإسلامي. بل إنني ألقيت محاضرة في قسنطينة عام 1970 وأخرى في وهران عام 1971 بعنوان «دور الشباب في الأمة».

هذه الملتقيات التي كانت تنظم سنوياً في مدينة من المدن الجزائرية، تجمع شخصيات كبيرة من العالم الإسلامي. وقد شجعها بومدين الذي ألح في كل مرة على طابع التفتح والتسامح والحداثة وعلى الوقوف في وجه الشعوذة والخرافات.

وفي نهاية كل ملتقى كان مولود قاسم يطلب مني أن أقترح عليه أسماء جديدة لشخصيات قصد دعوتها للملتقى القادم وكنت دائماً أركز على الفكرة التالية: بما أن الأمر يتعلق «بالفكر الإسلامي» يجب علينا ألا نقتصر على العالم العربي لأن بلداناً مثل تركيا وإيران وباكستان وماليزيا تضم مفكرين يحدوهم نفس الاهتمام بالتوفيق بين الدين والحداثة، ومن جهة أخرى يجب ألا نقتصر على المذهب السُنّي لأن هناك باحثين من الشيعة والإباضية لهم أفكار تتسم بالعمق والخصوبة.

وعلى هذا الأساس اقترحت عليه العديد من الأسماء (وجلهم زاروا بلادنا) معطياً الأولوية للجزائريين الذين استطاعوا بأبحاثهم وجديتهم أن يتبوأوا مكانة مرموقة في عالم الدراسات الإسلامة مثل علي مرّاد ومحمد أركون.

وهناك وزير آخر كان يزورني بانتظام هو عبد الملك تمام الذي عينه الرئيس بومدين وزيراً للمالية بعد أن كان مناضلاً في الحركة الوطنية منذ الوهلة الأولى، وقد تعرفت عليه حينما كان مبعوثاً لرمضان عبان[16]، وهو من المسؤولين القلائل القادرين على التنظير.

ومن جهة أخرى، يتعين عليّ أن أشير إلى أنني في أثناء ممارستي لمهامي الوزارية، لم أشعر بأي تدخل من جانب مصالح الأمن، ولا بأي ضغط من جانب الجيش. وذلك ما يبين مرة أخرى أن الحكومة كانت حكومة حقاً وصدقاً عندما كان بومدين يشرف على قيادة الجزائر.

16. زيارات رسمية

لم أقم كوزير للإعلام والثقافة إلا بسبع رحلات إلى الخارج ما بين 1970 و1977. وهو اختيار متعمد من جانبي، لأن تلبية جميع الدعوات تكون على حساب برنامج عملي داخل البلاد. وكان أن فضلت دول عدم الانحياز والقارة الإفريقية التي ننتمي إليها والتي يجب بأي حال من الأحوال أن لا ينتابها الشعور بأنها مهملة من قبل الجزائر.

تونس

دُعيت من قبل زميلي الشاذلي القليبي[17]، فزرت تونس ما بين 30 جويلية و11 أوت 1972. وخصص اليوم الأول لزيارة مركز الحمامات الثقافي الدولي الذي يسيره الطاهر قيقة، الذي تبادلتُ معه أطراف الحديث حول الثقافة الشعبية وحكايات أبي زيد الهلالي. وفي يوم 31 جويلية، جرت مباحثات رسمية في مقر وزارة الثقافة متبوعة بزيارة لمعهد البحوث والآثار بدار حسين. وفي يوم 1 أوت، تعرفت على الدار التونسية للنشر التي يديرها مناضل بالغ الحيوية هو عزوز الرباعي حيث التقيت بالصادق مازيغ الذي تكرم بترجمة كتابي رسائل من السجن والذي كان يحضّر ترجمة جديدة للقرآن الكريم. ونزلت ضيف غداء على وزير الشؤون الخارجية محمد مصمودي بفندق أبو نوّاس. وفي اليوم التالي، استقبلت من قبل رئيس الحكومة الهادي نويرة، ثم إننا توجهنا رفقة الشاذلي القليبي إلى المنستير حيث يجري مهرجان المسرح المغاربي. وحضرنا هناك عرض مسرحية الرجل ذو النعل المطاطي لكاتب ياسين.

وبمناسبة عيد ميلاد الرئيس بورقيبة يوم 3 أوت حضرت حفل تقديم التهاني له من طرف الطبقة السياسية التونسية، قلدني فيه وسام الاستقلال، ثم تعاقب على المنصة العديد من الشعراء لإلقاء قصائد في مديح المجاهد الأكبر ذكرتنا بعصور غابرة!

وفي يومي 5 و6 أوت، عدنا إلى تونس حيث قابلت عدداً من الأصدقاء التونسيين.

وفي يومي 8 و9 أوت احتضنت العاصمة التونسية اجتماع وزراء الثقافة المغاربة، تعرفت خلاله على زميلي الجديد المغربي حبيب

الفهري. وقد اقتنع الوزراء الثلاثة في نهاية اجتماعهم بضرورة وضع مخطط وطني حول أهمية دور الثقافة في ترقية الجماهير، وحول فعالية التعاون الثقافي في التقريب بين البلدان الثلاثة مغاربياً وإعداد أجيال من الشباب القادرين على الشروع في حوار إيجابي فيما بينهم.

وفي يوم 11 أوت، حضر الوزراء الثلاثة بقاعة سينما إفريقيا عرض الفيلم الجزائري ديسمبر للأخضر حامينا وشاهدوا فيلماً وثائقياً حول الزيارة الأخيرة للرئيس بومدين لتونس.

المغرب

قمت في يوم 18 جانفي 1974 بزيارة قصيرة للمغرب من أجل افتتاح الأسبوع الثقافي الجزائري.

واستُقبلت في الصبيحة من قبل الملك الحسن الثاني، ورئيس الوزراء أحمد عصمان، ووزير الشؤون الخارجية أحمد الطيبي بن هيمة. وبعد الظهيرة جرى الافتتاح الرسمي للأسبوع.

وفي اليوم التالي، اكتشفت أن خاصية التواصل بين الشعبين الجزائري والمغربي ظلت سليمة على الرغم من ليل الاستعمار الطويل والتوترات التي حدثت بين البلدين بعد الاستقلال. وتجاوز نجاح الفرق الفنية الجزائرية جميع ما كنا نتوقعه. خاصة باليه الثورات الثلاث[18]. واحتجت العديد من المدن المغربية لكونها لم تكن مبرمجة لمشاهدة العروض.

وبعد محادثات مع زميلي في التربية (داي ولد سيدي بابا) والإعلام (أحمد مجيد بن جلون)، أدليت بتصريح لعبد الكريم غلاب

لصحيفة العلم، وقابلت أحمد بن سودة وأحمد العلوي في منزل مولاي علي العلوي. وبعد زيارة لمدينة المحمدية، عدت إلى الجزائر يوم 21 جانفي.

مالي

قمت بزيارة مالي ما بين 12 إلى 15 مارس 1973 بدعوة من النقيب يوسف طراوري، وزير الإعلام. وكان هذا الأخير قد زار الجزائر مرتين: الأولى في جويلية 1972 بمناسبة الاحتفالات بالذكرى العاشرة للاستقلال، والثانية خلال شهر ديسمبر من السنة نفسها بمناسبة تدشين الخط الجوي، الجزائر ـ باماكو. ينبغي الإشارة إلى أنه في نفس الفترة، تمت الرحلة التدشينية لسفينة ابن سينا التي تربط الجزائر بشواطىء غرب إفريقيا.

وفي أثناء إقامتي، استقبلت رسمياً من قبل رئيس الدولة العقيد موسى طراوري حيث نقلت له الدعوة التي قبلها لحضور حفل تدشين الجزء الأول من طريق الوحدة الإفريقية، المنيعة ـ عين صالح. واستعرضنا بعد ذلك تطور التعاون بين بلدينا. وقال لي موسى طراوري عدة مرات إنه مؤمن بأن إمكانيات هائلة توجد في جميع الميادين من أجل توسيع هذا التعاون. وقلت له بدوري إن الجزائر تهنئ نفسها بالقرار الذي اتخذه مالي بقطع علاقاته الديبلوماسية مع إسرائيل. وتحدثت بعد ذلك عن ترسيم الحدود بيننا وعن أملنا في تسوية هذا المشكل بسرعة ضمن روح ميثاق الوحدة الإفريقية، مثلما حدث ذلك مع عدد من جيراننا، دون أن نجعل من هذه المسألة شرطاً أولياً، ودون أن نحاول تطبيق هذا الإجراء أو ذاك، لأن المهم في

نظرنا هو وضع حد لهذا الجانب من الإرث الاستعماري خاصة أنه منذ الصراع المؤسف مع المغرب، أبدى الجزائريون حساسية قصوى حيال مثل هذا النوع من المشاكل وبدا لي الرئيس المالي على استعداد لتسوية هذه القضية.

وسمحت المحادثات التي أجريتها مع زميلي المالي باستخلاص الخطوط العريضة لبرنامج تعاون على المديين القصير والمتوسط. لم نوقع على اتفاق شكلي، بل إننا حاولنا على وجه الخصوص تحديد المشاريع التي يمكن إنجازها كلما تم ضبطها شيئاً فشيئاً. مالي تتوافر على صحيفة واحدة كانت محتجبة خلال زيارتنا، إذ أن الآلات كانت معطلة. أما الإذاعة التي عرفت بعض التطور فإنها تتوافر على 4 محطات بث قدرة كلّ واحد منها 50 كيلوواط، وهي من إنجاز الصينيين. وكانت بها مجموعة صغيرة من التقنيين الصينيين لضمان الصيانة بالتعاون مع اختصاصيين ماليين. وتوجد من جهة أخرى وحدة تقوم بتركيب بعض أجهزة الترانزستور. تبث إذاعة مالي باللغة الفرنسية وبستّ لغات وطنية، ولكن بلغة البامبارا على الأخص. وكان انطباعي العام هو أن المسؤولين الماليين يتمنون تكثيف تبادل البرامج والأخبار في قطاع الإعلام، وتدريب صحفييهم في الجزائر والحصول على مساعدة من الوحدات التي يجري تنصيبها في الجزائر: تحميض الأفلام، ضغط الأسطوانات، طبع، إلخ.

وزار الوفد الجزائري خلال إقامته وحدات مختلفة في باماكو ووحدات أخرى في إحدى مقاطعات البلاد الست، وهي مقاطعة سيغوالتي تبعد حوالي 300 كلم عن العاصمة. جميع المؤسسات التي زرناها (مصانع نسيج، وسكر، وتبغ) كانت مجهزة من قبل الصينيين،

باستثناء واحدة منها: المنحر الخاص بتجميد اللحوم الذي أنجز بمساعدة الصندوق الأوروبي للتنمية. هذه الوحدات تشتغل رسمياً لحساب السوق الداخلية، وهي مؤطرة في معظمها بأناس ماليين. لم نلاحظ منتوجات جزائرية في السوق المالية، ومع ذلك، فإن أسعار البيع بالتفصيل التي اطلعنا عليها دفعتنا إلى التفكير بأن بعض منتوجاتنا، مثل الماء المعدني أو الفواكه والخضر، يمكن أن تدخل المنافسة بكل سهولة.

أما تغطية ميزانية التسيير لمالي فهي على الرغم من تواضعها مرهونة، في جزء كبير منها، بالاعتمادات التي يبدو أن الحكومة الفرنسية تقدمها بمقدار. وكذلك ليبيا التي تقدم مساهمتها إلى هذا البلد أيضاً، فقد قابلنا خلال إقامتنا صحفيين ليبيين كانوا يقومون بتحقيق عبر البلاد. هناك اعتقاد يرجع الصعوبات الاقتصادية والمستوى المتدني للمعيشة لمعظم السكان إلى الجفاف الذي يعم البلاد منذ 6 سنوات.

مساحة مالي هي أكبر المساحات في إفريقيا الغربية. ويمكن اعتباره حلقة ربط بسبب عدد جيرانه وتنوعهم (الجزائر، النيجر، بوركينافاسو، كوت ديفوار، غينيا، السنغال، موريتانيا)، ثم بانتمائه الثنائي إلى إفريقيا السوداء والعالم الإسلامي: رئيس الدولة يتوجه كل يوم جمعة إلى المسجد لأداء الصلاة. والمسؤولون الماليون يؤكدون في نفس الوقت حرصهم على حماية استقلال بلدهم ورغبتهم في ممارسة التعاون مع البلدان الاشتراكية والرأسمالية على حد سواء. وهم يعطون الانطباع بأنهم لا ينطوون على مرجعية إيديولوجية راسخة، حتى إن التوجيهات السياسية والاقتصادية التي يطبقونها،

ينقصها الانسجام. وعليه، وبالنظر إلى العلاقات الطيبة التي تربط مالي بالجزائر، يمكننا التأكيد بأن سفارة جزائرية ديناميكية في باماكو، قادرة على أن تضطلع بدور نشيط غايته إعطاء محتوى ملموس لسياستنا في حسن الجوار. ولذلك اقترحت في تقريري للرئيس بأن يكون التعاون مع مالي معززاً. وقد أنجز عدد من المشاريع في مختلف الميادين بعد هذه الزيارة.

غـانـا

كنت في زيارة لأكرا، عاصمة غانا يوم 27 أكتوبر 1975 لحضور ندوة وزارية حول السياسات الثقافية في إفريقيا التي نظمتها اليونسكو بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية. وشاركت في الندوة 32 دولة، أنشئت لجنتان هما: اللجنة المكلفة بالعمل الثقافي، ولجنة الثقافة في علاقاتها بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والتربية والتكنولوجيا والمحيط. وترأست الجزائر هذه اللجنة الثانية.

طغت على النقاش مسألتان اثنتان:

1 ـ الميثاق الثقافي لإفريقيا والتعاون الثقافي في القارة.

وكانت أمانة منظمة الوحدة الإفريقية التي كلفت بتحضير وثيقة العمل قد تركت المعهد الثقافي الإفريقي والموريسي الذي نعرف عنه انتماءاته وارتباطاته الفرانكفونية، يضاعف مساعيه من أجل التأثير في صياغة الميثاق. ورأيت أنه آن الأوان لمنظمة الوحدة الإفريقية لكي تنشط هياكلها تنشيطاً جدياً خاصة منها تلك التي ينبغي عليها أن تنظر إلى المسائل الثقافية على مستوى القارة. هذه المسائل يجب أن تشغل

في المستقبل مكانة أكبر في الاجتماعات الوزارية، بل وفي اجتماعات القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية.

أما عن التعاون الثقافي بين البلدان الإفريقية، فإنه يكتسي مع الأسف طابعاً ظرفياً. المشاريع العديدة الضرورية من أجل ضمان تصفية الاستعمار ثقافياً من القارة لا تناقش إلا من قبل هيئات مهنية جهوية، في حين أنه يجب أن تبحث على مستوى حكومي: إضفاء الطابع الإفريقي على برامج الإذاعة والتلفزيون أو قنوات الإنتاج السينمائي، والمبادلات بين وكالات الأنباء ودور النشر، وتكوين مختصين في مختلف مجالات الثقافة، إلخ.

2 ـ تحديد مساحات ثقافية في إفريقيا: ومنذ الدورة الأخيرة للندوة العامة لليونسكو التي قررت عدم إدراج إسرائيل في أية منطقة، عرف الجمهور الواسع نفسه أن اليونسكو تنظم اجتماعات على مستوى حكومي في مناطق خمس: إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا والدول العربية وأوروبا. ومع ذلك، فأمام دهشة الجميع، حاول الوفد السينغالي أن يعمل على أن تقبل ندوة أكرا تنظيم ندوة أخرى لوزراء الثقافة تكون «مخصصة لبلدان إفريقيا السوداء». تمت المصادقة على اللائحة من قبل بلدين فقط هما السينغال وكوت ديفوار، ورفضها 15 بلداً، في حين أن 11 بلداً امتنعوا عن التصويت. أشار الوفد الجزائري في كلمة شرح فيها شكل طريقة التصويت إلى أنه يجب علينا جميعاً الاعتراف بالتنوع الثقافي القائم في إفريقيا كما أكد على ضرورة العمل لجعل هذا التنوع عامل وحدة. ولذلك، أضفت قائلاً إذا ما طرح في الندوة العامة القادمة مشروع لدراسة الجوانب الثقافية للعالم الأسود فإن الجزائر لن تألو جهداً في تقديم مساعدتها ما دام الأمر لا يتعلق

بتقسيم إفريقيا، بل بالتعرف على ثقافتها بجميع تنوعاتها.

وفي هذ الصدد، يجب على البلدان العربية أن تبذل جهداً من أجل تحديد الطريقة التي ينبغي أن تنظر بها إلى التنوع الثقافي لإفريقيا، ومكانة العرب في إفريقيا، وخصوصية «العالم الأسود» مع الاعتراف بدور الاختيارات السياسية المشتركة للنهوض بهذا التنوع. وقد رأينا أن تبادر الجزائر إلى طرح هذا المشكل في الاجتماع الوزاري المقبل لجامعة الدول العربية.

ثم إن ندوة أكرا برهنت على إرادة خالصة لعدد كبير من البلدان في العمل جدياً من أجل النهوض باللغات الإفريقية حتى تلعب دورها كلغات وطنية. غير أن العديد من البلدان تنقصها الإمكانيات والأموال. وعلى العكس من ذلك، فإن للعرب حظاً في أنهم يمتلكون ثقافة جزء من تراثها مكتوب، ومن ثم ثابت، مثلما لاحظ ذلك البعض. وهكذا، ففي التعاون الذي ترتسم معالمه بين البلدان العربية والإفريقية لا ينبغي نسيان مساعدة مشاريع ثقافية من هذا النوع وذلك لتمكين البلدان المسماة بالفرانكفونية أو الأنجلفونية من تأكيد هوياتها. وهو توازن ينبغي الوصول إليه في مجال تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذا كان هناك من ملاحظة ينبغي استخلاصها من ندوة أكرا، فإنها تتمثل دون شك في تعزيز الإيمان بأن المشاكل الثقافية ستلعب دوراً كبيراً في وحدة القارة أو في تقسيمها.

إثيوبيـــا

عُقدت في أديس أبابا بأثيوبيا من 24 إلى 28 ماي 1976 الندوة الأولى لوزراء الثقافة في إفريقيا وكانت متبوعة بالندوة الرابعة للمجلس الإفريقي. واعتبر حضور الجزائر أمراً ضرورياً، لكنني عينت المستشار الفني أحمد عنابي لكي ينوب عني. إن موضوع هذه الندوة هو بحث ميثاق ثقافي لإفريقيا والمصادقة عليه (كان مشروعه الأولي قد عولج علاجاً سريعاً في أكرا)، وهو الميثاق الذي كان من المقرر أن يضاف إلى الميثاق السياسي عام 1963 والميثاق الاقتصادي الذي صودق عليه حديثاً.

وفي التقرير عن المهمة الذي قدمه لي عنابي، وردت التوضيحات الآتية:

جمعت ندوة أديس أبابا حوالي مائة مندوب يمثلون 35 بلداً من مجموع 46 عضواً في منظمة الوحدة الإفريقية. وكانت الوثائق التي وضعت تحت تصرف الوفود تضم المشروع الأولي لأكرا وقائمة التعديلات المقدمة كتابياً من قبل بعض البلدان. والحقيقة هي أن هناك تعديلات قليلة رفعت إلى أمانة منظمة الوحدة الإفريقية قبل الندوة. وخلال بحث هذه النصوص، بنداً بنداً، قدمت الكثير من التعديلات ونوقشت. أما التعديلات الجوهرية المقترحة فقد رفعتها أساساً وفود بلدان تقدمية حاولت أن تدخل في الميثاق عدداً من الأفكار الجوهرية لميثاق الثقافة الإفريقية بالجزائر (1969) وإعلان أكرا (1975). وحاولت العديد من البلدان تفادي الصيغ المباشرة التي تتعلق بإضفاء الطابع الديمقراطي أو بتصفية الاستعمار ثقافياً.

وبرزت خلافات حول المعنى على الصعيد القانوني لكلمة

«ميثاق»: هل يتعلق الأمر بتوصية تعلن مبادىء لا تقتضي أي إلزام، أو اتفاق يتطلب الالتزام به والمصادقة عليه؟ وأعطى التصويت النتائج الآتية: 19 صوتاً من أجل المصادقة على الميثاق و9 فقط من أجل استصدار توصية والحقيقة هي أنه:

- ما قيل أبداً إن النص الذي تمت الموافقة عليه قد يطرح على المصادقة.

- ولم يدع رجال الاختصاص في مجال القانون إلى المشاركة في إعداد النص في أي وقت من الأوقات.

- في مجال معقد مثل مجال الثقافة، يبدو من الحكمة الاكتفاء في المرحلة الأولى بهذا الميثاق كتوصية، على الرغم من أن كلمة «ميثاق» تقتضي فكرة الالتزام، مثلما يدل على ذلك النقاش الذي جرى حينئذٍ في الجزائر حول الميثاق الوطني. ثم يكون من المأمول بعد ذلك صياغة اتفاق حقيقي بكل ما يتطلبه ذلك من وقت وأناة.

يوغوسلافيا

قمت بزيارة رسمية ليوغوسلافيا من 23 جوان إلى 1 جويلية 1975 تلبية لدعوة تجددت عدة مرات من زميلي اليوغوسلافي محمد بربروفيتش، وزير الإعلام. جرت الزيارة في جو ودي، وجميع الشخصيات التي قابلتها عبرت عن تعاطف حقيقي مع الجزائر. وكان من الواضح أن المسؤولين اليوغوسلاف يولون أهمية كبيرة لسياسة عدم الانحياز، فلقد بينت المحادثات أنهم يجتهدون في سبيل تجاوز إطار التعاون الثنائي في مختلف المجالات من أجل بلوغ تعاون متعدد

الأطراف بين بلدان عدم الانحياز. وكان اليوغوسلاف على العموم يتأسفون لكون التعاون التقني والثقافي ليس في مستوى التعاون السياسي بين بلدان عدم الانحياز.

سمحت هذه الزيارة أولاً بحوصلة التعاون في مجالات الإعلام والثقافة. وتم استعراض المشاريع المختلفة الموجودة في بروتوكول اتفاق 1974ـ 1975، ولوحظ أن هذا البرنامج قد أنجز بنسبة الثلثين. ومن جهة أخرى، هناك اتفاقات خاصة بين الهيئات الجزائرية واليوغوسلافية (وكالة أنباء، إذاعة وتلفزيون). غير أن الوفدين اتفقا على ضرورة حفز هذا التعاون الثنائي وتوسيعه لقطاعات لم تكن مفتوحة بعد، مثل النشر والتبادل بين المكتبتين الوطنيتين.

وأشار الجانب اليوغوسلافي إلى أن دار الشباب في بلغراد تُعِد لربيع 1976 مهرجاناً لفيلم بلدان عدم الانحياز، وهي التظاهرة التي كان من الواجب بعد ذلك أن تنتظم دورياً في بلد من بلدان عدم الانحياز. ولقد تمنى اليوغوسلافيون دعم الجزائر من أجل إنجاز هذا المشروع وأيضاً، من أجل إعداد وثائق تسمح بإعطاء المكانة التي تستحقها الثقافة والإعلام في مناقشات ولوائح مؤتمر القمة القادم لبلدان عدم الانحياز في كولومبو.

وعلى سبيل التعرف المتبادل على الثقافات بصورة أفضل، نوه الجانب الجزائري باهتمام العديد من البلدان بمسألة تنظيم «أسابيع ثقافية»، واقترح أن تتبادل الجزائر ويوغوسلافيا هذا النوع من التظاهرات. وألح أيضاً على الأهمية التي اكتستها السوق العربية في ذلك الحين في مجال تصدير الأفلام، وخاصة منها اليوغوسلافية، شريطة أن تكون هذه الأفلام مدبلجة باللغة العربية. أما فيما يتعلق

بنشر الكتاب، فقد تم الاتفاق على أن تستورد الشركة الوطنية للنشر والتوزيع كتباً لمؤلفين يوغوسلاف سبقت ترجمتها إلى الفرنسية والعربية، وأن يقوم الناشرون اليوغوسلاف من جهتهم بترجمة أعمال لمؤلفين جزائريين إلى الصربوكرواتية.

أما على صعيد التعاون المتعدد الأطراف، فلقد تم التباحث بشأن مجمع لوكالات الأنباء لبلدان عدم الانحياز، وهي النقطة التي كانت مدرجة في جدول الأشغال للندوة السابقة لوكالات الأنباء الإفريقية العربية التي عُقدت في تونس. وبالنظر إلى الندوة المقرر عقدها في ليما، قدم المكسيك اقتراحاً، بموافقة من يوغوسلافيا، على أن يعقد مجمع الوكالات اجتماعاً قبل هذه الندوة.

وحذر الوفد الجزائري من كثرة الاجتماعات على الصعيد الدولي، ذلك لأن بلداناً عديدة لا تتوافر لا على الإطارات ولا على الوسائل التي تمكنها من المشاركة فعلياً في جميع هذه الاجتماعات. وينبغي رفع عدد المنتسبين إلى مجمع الوكالات من أجل ترسيخ مصداقيته، واجتذاب البلدان غير المنخرطة في عدم الانحياز من أجل ضمان نوعية الأخبار التي ينشرها المجمع، وطابعها التنافسي بالقياس إلى وكالات الأنباء الأخرى.

وسمحت الزيارة التي قام بها الوفد الجزائري لدار الصحافة والنشر «بوليتيكا» بأن يطلع على قضايا التوجيه والتنظيم وتسيير الصحافة وفقاً لمبادىء التسيير الذاتي. ولقد سجلنا في مديرية الإذاعة والتلفزيون الأرقام الآتية: 3 ملايين ونصف من أجهزة الاستقبال التلفزيوني، (من بينها 100,000 جهاز ملون) لسكان يبلغ تعدادهم حوالي عشرين مليوناً. وسعر الجهاز غير الملون يقل عن السعر

الحالي عندنا. وعلى العكس من ذلك، فإن الإتاوة أرفع بكثير، حتى إن 85 في المائة من الميزانية تأتي من هذه الإتاوة. ويخضع الإشهار للمراقبة، أما الإنتاج الوطني فيمثل 75 في المائة من مجموع البرامج.

تمتلك المكتبة الوطنية في بلغراد رصيداً من 1,500,000 كتاب وتشغل 280 موظفاً، وهي في الوقت نفسه هيئة للحفاظ ومركز للأنشطة الثقافية. أما متحف الفن الحديث فهو ذو شكل معماري رائع، وتصميماته جديرة بأن تدرس بعناية.

واستُقبلت من قبل رئيس الحكومة اليوغوسلافي السيد جمال بجيدتش الذي عبر عن قلقه بخصوص الأحداث في الهند والهجمات على إنديرا غاندي، متسائلاً عما إذا لم يكن ينبغي أن نعتبر ذلك مناورة جديدة لأولئك الذين يريدون كسر حركة عدم الانحياز، وإفشال عقد مؤتمر قمة كولومبو. ولقد كان موافقاً على كل ما من شأنه تعزيز التضامن بين بلدان عدم الانحياز، وتحقيق كثير من الانسجام في مواقفها حول كبريات المشاكل العالمية.

الهند

شاركتُ من 8 إلى 13 جويلية 1976، في ندوة وزراء الإعلام لبلدان عدم الانحياز في نيودلهي. نظمت هذه الندوة تطبيقاً لبرنامج العمل والتعاون الاقتصادي الذي صودق عليه في قمة الجزائر عام 1973. وفي رأي اليوغوسلاف والتونسيين كان من الواجب أن تكتفي هذه الندوة بالمصادقة على القوانين الأساسية لمجمّع وكالات الأنباء. غير أن الهند رأت أنه يجب أن تُعْقَدَ على مستوى وزاري من أجل طرح مشكل الإعلام بين بلدان عدم الانحياز ومع باقي دول العالم.

وهي أيضاً وجهة النظر التي عبر عنها الوفد الجزائري منذ اليوم الأول في الجلسة العلنية، ودافع عنها بعد ذلك في نطاق اللجان. وسارت نتائج الندوة في هذا الاتجاه: فهي لم تصادق على القوانين الأساسية للمجمع فحسب، بل أنشأت لجنة تنسيق على أساس جهوي، وصادقت على إعلان عام وبرنامج عمل كلف بتطبيقه مجلس تنسيقي تشكل أيضاً على أساس جهوي.

محمد يونس هو أحد المنظمين الأساسيين للندوة، وكان سفيراً سابقاً للهند في الجزائر، (وقد سرني أن ألتقي به بعد ذلك)، وممثلاً شخصياً لرئيسة الوزراء. وبعد جلسة الافتتاح، استقبلت السيدة أندرا غاندي رؤساء وفود الجزائر (القمة الرابعة) وتونس (بصفتها منسقة) وسريلانكا (القمة الخامسة). وخلال المحادثات، ألحت السيدة إنديرا غاندي على نجاح قمة الجزائر وعلى إعداد قمة كولومبو. وعلى إثر استقبال كل الوفود من قبل رئيس الدولة، السيد فخر الدين علي أحمد، آلى هذا الأخير على نفسه مقابلة بعض رؤساء الوفود، ومن بينها الجزائر.

وتناولت مباحثاتي مع وزير التربية والثقافة، السيد نور الحسن، التعاون الثنائي. وتمنت الهند استقبال أساتذة جزائريين للغة العربية وعرضت بدورها إرسال أساتذة للغة الإنجليزية إلى الجزائر. وتمتلك الهند مجموعات نفيسة من المخطوطات العربية، وهي مستعدة لوضعها تحت تصرف الباحثين. وتقرر القيام بتبادل المعارض فيما بيننا.

وفي نهاية الأسبوع، نظمت رحلات إلى مختلف مناطق الهند. أما الوفد الجزائري فقد توجه إلى أغرا مع بقية الوفود الأخرى، وقام

بزيارة تاج محل الشهير، ثم نظمت له زيارة خاصة إلى لاكنو حيث استقبل من قبل أعضاء الحكومة المحلية. وزار عدداً من المؤسسات الثقافية، وخاصة منها، دار العلوم وندوة العلماء التي هي مركز الدراسات العربية والإسلامية الذي يؤمه أكثر من 500 طالب. وهذه الجمعية الإسلامية التي تعتبر إحدى أهم الجمعيات في الهند، ليست لها مصادر مالية أخرى سوى تلك التي يتبرع بها الأعضاء المنتمون إليها.

لقد حفزتني أشغال تلك الندوة، والاتصالات المختلفة التي أجريتها والزيارات، والأحاديث التي سجلت في عين المكان، على استخلاص عدد من النتائج عن هذه الرحلة:

ـ حكومة الهند التي كان لها إلى حد ذلك الحين بعض المشاكل مع جيرانها، والتي عرفت بعض الصعوبات الداخلية، ترى أن الأوضاع تعود إلى مجراها الطبيعي في مختلف هذه الجبهات. وتنظيم هذه الندوة هو إحدى العلامات التي تشير إلى أن الهند تريد الآن أن تلعب دوراً نشيطاً على الصعيد الدولي قدر الإمكان، مثلما كان الأمر عليه في عهد نهرو.

ـ أما مسلمو الهند فيتراوح عددهم ما بين 70 و100 مليون. حسب التقديرات مما جعل الرسميين الهنود يروقهم القول إن بلادهم هي القوة الإسلامية الثانية في العالم بعد أندونيسيا. ومما لا شك فيه أن الرحلة التي نظمت خصيصاً للوفد الجزائري إلى لاكنو كان لها دورها في التعريف بأهمية الدراسات العربية في الهند وحيويتها.

ـ والهند، بمساحتها الواسعة، وسكانها وثرواتها الطبيعية التي لم تستثمر بكاملها، وبالعدد الكبير من الإطارات التي تتوافر عليها،

مؤهلة لكي تصبح قوة كبرى خاصة إذا ما سوت مشكلتها الديموغرافية. ووجدت حلاً سلمياً لإقليم كشمير.

الأردن

حضرتُ أشغال الندوة الأولى لوزراء الثقافة العرب التي نظمتها منظمة الأليسكو بعمان من 20 إلى 23 ديسمبر 1976.

افتتحت الندوة يوم 20 ديسمبر بقصر الثقافة بعمان تحت رئاسة الملك حسين. وفي الخطاب الذي ألقيته، أكدت قائلاً: «إذا كانت تصفية الاستعمار السياسي والاقتصادي قد سجلت تقدماً محسوساً، فإن تصفية الاستعمار الثقافي هي بعيدة عن الواقع. وعليه، فإن الجهد المطلوب منا يتمثل في أن ندرج هذا الموضوع ضمن نضالنا من أجل نظام عالمي جديد». واقترحتُ من بين الأهداف الأساسية للعمل الثقافي العربي المشترك أن تؤخذ التوجيهات التالية بعين الاعتبار:

- عدم الاكتفاء بالحفاظ على تراثنا الثقافي وإبرازه بل تشجيع الإبداع الفني والأدبي في جميع الميادين.

- رفض الثقافة ذات الطابع النخبوي، وذلك يعني أنه يتعين اتخاذ إجراءات من أجل مشاركة الجماهير في الحياة الثقافية بجميع أشكالها.

ثم إنني اقترحت المصادقة على برنامج ينص على تدريس اللغة العربية في البلدان الأجنبية من أجل التعريف بالثقافة وبالفكر العربي بصورة أفضل.

17. حول بعض اللقاءات

استقبلت عدداً كبيراً من الجامعيين الجزائريين، ومن بينهم: أولاً، رئيسا تحرير مجلة الثقافة، صالح خرفي الذي كان الأدب بل والثقافة كلها مقصورة عنده على الشعر وحده، ثم حنفي بن عيسى الذي خلفه، وهو أستاذ جاد، مثابر، ومترجم جيد من الفرنسية إلى العربية، وعبد الله شريط الذي رفض المناصب الرسمية التي عُرضت عليه من أجل أن يكرس وقته لإعداد أطروحته حول الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون. وتعبيراً عن مودتي له، حضرت مناقشتها، وأبو العيد دودو الذي ذكرني بأحمد رضا حوحو لدقة ملاحظته، وتلميحاته النقدية الساخرة، ومعرفته بالأدب الغربي، والشيخ بوعمران الذي ظل مرتبطاً بالثقافة الشعبية على الرغم من أطروحته حول فلسفة الحرية عند المعتزلة، وعبد الحميد بن هدوقة، الروائي المبدع الذي اكتشفت عشقه مثلي لطبعات القرن التاسع عشر الأوروبية لكبريات نصوص الثقافة العربية، وكاتب ياسين الذي أجريت معه مناقشات متحمسة حول ضرورة الربط بين المسرح الوطني والمسرح الشعبي. وعندما تحدثت معه عن إمكانية أن يغترف المؤلفون من الذخائر التاريخية الجزائرية، فاجأني بأنه يعد مسرحية حول حصار تلمسان[19] الشهير خلال القرن الرابع عشر، والدور الذي اضطلعت به النساء على وجه الخصوص.

ومن بين زواري المشارقة أتذكر الباحث السوري شكري فيصل الذي كان موسوعة للثقافة العربية، والروائي المصري يوسف إدريس الذي طالما حلم بجائزة نوبل، والشاعر الفلسطيني محمود درويش الذي تأثر بحديثي عن الأذيبين غسان كنفاني وكمال ناصر اللّذيْن

اغتالتهما إسرائيل، والأفغاني نجم الدين بماط الموظف في اليونسكو والذي عرفته أيام الدراسة بباريس خطيباً مفوهاً.

وزارني محمد حسنين هيكل، الصحفي اللامع ووزير الإعلام السابق يوم 29 نوفمبر 1974، وجرى الحديث بيننا طيلة ثلاث ساعات. كان منهجياً إذ حدد الخطوط الكبرى لحديثنا منذ البداية:

- بدأ بالعلاقات المصرية الجزائرية، فاعترف بالمساعدة الثمينة التي قدمها بومدين خلال حرب أكتوبر 1973 لبلدان المواجهة، ومن بينها مصر، ولامنا، ببعض اللباقة، على أننا أخلفنا واجب التضامن فنبهته إلى أنه يجب على مصر أن تفهم أن البلدان العربية قد تكون على رأي مخالف لها. وعلى سبيل المثال، فإن مخطط «روجرز» الذي قبلته مصر في عهد عبد الناصر، لم توافق الجزائر عليه لأنه يتجاهل الواقع الفلسطيني، وقد عبرتْ عن رأيها بكل وضوح في هذا الشأن. وقلت له إن الجزائر تلح على التشاور الذي يجب أن يتدعم بين مصر وسوريا بغاية تفادي فكرة أي حل من الحلول المعدة مسبقاً.

- ثم قدم لي عرضاً عن الأحداث الجارية والحياة السياسية المصرية طوال عام 1974، وعن رؤيته الاستشرافية إلى العالم العربي عام 1975. ولم يبد أي دليل من دلائل التفاؤل.

- وأخيراً، وبطلب منه، قدمت ملخصاً عن الإنجازات الجزائرية في مجال الثقافة وعن المحاور الكبرى لسياستنا الثقافية.

وفي جويلية 1976، قام أكرم الحوراني أحد الوجوه السورية البارزة في حزب البعث وحركة القومية العربية، بزيارة للجزائر بدعوة من جبهة التحرير الوطني. واستُقبل من قبل بومدين الذي طلب مني

لقاءه «لأنني على حد قوله: لم أتمكن من إقناعه بصواب رؤيتنا للعروبة». دعوته إلى الغداء، وخلال جلسة طويلة، لاحظت أن تصوراتنا متباعدة. فإذا كان هو ومنظرو حزب البعث مثل ميشيل عفلق يرون أن العروبة تقوم على العِرق، فإنها بالنسبة لنا مفهوم ثقافي في جوهرها. ألححت في القول إن المفهوم القرآني للعروبة وللعرب يستند إلى أسس ثقافية، أي الانتماء إلى اللغة العربية. ثم إن التاريخ يعلمنا أن الدولة الأموية تسببت في فتنة حين نادت بالعرقية والقبلية والعصبية العربية، وعندما حل العباسيون محلها ساروا في طريق معاكس: فبدلاً من تحقيق توازن عن طريق توزيع منصف للمال وللسلطة بين مختلف الشعوب، انتزعوا من أيدي العرب السلطة التي تنازع عليها الفرس والأتراك والمماليك.

وأوضحتُ له أنه بالنسبة للجزائريين لا يمكن أن توجد عروبة من دون إسلام. إنهم يحبون العرب لأن الرسول (ﷺ) عربي ولأن القرآن نزل باللغة العربية. ولذلك، فإن العروبة القائمة على أساس العرق وبدون إسلام لن تجد أي صدى في الجزائر.

وظل كل واحد منا متشبثاً برأيه، فافترقنا دون أن يحدث بيننا أدنى تقارب.

وكان هناك من بين زواري الفرنسيين الدكتور أندري جْرو الذي كان مصحوباً بالسيدة ميشال أومون، وقد حدثاني عن مركزهما الدولي للتفكير الاستشرافي حول الإنسان والمجتمع. الهدف المنشود من هذا المركز كبير جداً. وكشف العرض الذي قدماه لي بهذه المناسبة عن ثقافة واسعة وصفاء ذهن. وحقيقة الأمر هي أن هذه الجمعية الجديدة تذكرني للوهلة الأولى بكتابات بعض الماسونيين، بل، وبعض

الباطنيين. وعلى الرغم مما ينشر هنا وهناك، فإنه ينبغي التساؤل عما إذا كان مثل هذا الاتجاه لا يؤدي إلى أن نضع الدين جانباً. إذ ان المسألة تتعلق «بقيم جديدة يراها أصحابها قيماً خالدة». ولكن، ما هي هذه القيم؟ تلكم هي المسألة التي تتكرر على الدوام. آراؤهما المستمدة من ألكسنيس كاريل، وجاستون برجيه، واستنادهما إلى جان قيتون، كل ذلك يبين أنهما يدرجان نفسيهما ضمن روحانية ذات نزعة كاثوليكية. أجبت أن الأمر يتعلق ببحث جدير بالتشجيع والمتابعة، لكنني لا أشعر بأي ميل إلى المشاركة بالرغم مما قاله روجي غارودي، في كتابه الجديد، «البديل» الذي يؤكد أن العناصر الثلاثة التي يحتمل أن تكون أسساً لثقافة عامة مكيفة مع زمننا هي: الإعلام الآلي، والجماليات والاستشراف.

أما الذين يعدّون مؤلفات عن الجزائر أو العالم الإسلامي، فكثيراً ما كان بعضهم يستعين برأيي، وأحياناً يعيدون الكرة للتوضيح أو للاستزادة، أذكر منهم:

- Arthur Doucy و Francis Monheim حول سنوات حكم بومدين.
- Ania Francos و Jean Pierre Sereni حول شخصية بومدين.
- Paul Balta و Claudine Rulleau حول «استراتيجية بومدين».
- خلفه معمري حول خطبه: «استشهادات من أقوال بومدين».
- ماري نجم حول والدي: «حياة وآثار محمد البشير الإبراهيمي».
- Christiane Souriau حول التعريب في الجزائر المستقلة.
- Annie Rey. حول الحركة الوطنية و«جذور حرب الجزائر».

ـ Louis Gardet. حول النخب الإسلامية المعاصرة. «رجالات الإسلام».

ـ Pierre Bernard الذي سجل ساعات وساعات مع الرئيس بومدين لم تجد طريقها إلى النشر بسبب وفاة المؤلف المفاجئة.

استقبلت بيير فيدال ناكي الذي تنطوي كتاباته (المصلحة العليا للدولة) و(التعذيب في الجمهورية) على الكثير من الفائدة، بل ولا يمكن أن تعوض بالنسبة لمعرفة تاريخ الثورة الجزائرية. وإذ أكدت له أننا لن ننسى المواقف الشجاعة للفرنسيين الذين ساعدونا خلال حربنا التحريرية أعربت له عن أسفي في أن نرى النخبة اليهودية في فرنسا تقع في حبائل الأسطورة القائلة إن «الانتماء للشعب اليهودي يمر حتماً بالتأييد اللامشروط لإسرائيل». هذا الولاء المزدوج الذي هو سبب قطيعتي مع كلود لانزمان، لم أجده لدى بيير فيدال ناكي، ولا عند مكسيم رودنسون. وفي رأي هذا الأخير على الأخص، يجب على اليهودية ألّا تتماهى مع إسرائيل. وما انفك يحتج على سياسة القادة الإسرائيليين الرامية إلى ضم الأراضي وسياسة القمع المسلط على الفلسطينيين.

وكان أكثر اللقاءات ثراءً مع ميشال هابار الذي يركز كتابُه، «حكاية الحنث بالقسم»، على إعادة النظر في مصداقية التاريخ الرسمي للاستعمار الفرنسي للجزائر، هذا التاريخ المليء بالأساطير الكاذبة مثل القول: بأن سهل المتيجة كان عبارة عن مستنقع موبوء قبل وصول الفرنسيين، أو حكومة عبد القادر تعيش على نهب القوافل، أو سكان الجزائر لا يتجاوز تعدادهم مليوني نسمة (في حين أن حمدان خوجة يتحدث عن 10 ملايين نسمة) أو عدم وجود أمة جزائرية قبل

1830، إلخ فبالنسبة لهابار يتعين على المؤرخ الأصيل أن يبحث عن الحقيقة وأن يُعلنها إذا ما وجدها، بينما مؤرخو الاستعمار الفرنسي قرروا فيما بينهم ما هي الحقيقة.

جاك بيرك مستشرق ليس كغيره، لأنه يهتم بحاضر العرب أكثر من ماضيهم من جهة، وثانياً لأنه يتكلم العربية مثل أي أديب عربي بحكم نشأته الجزائرية في فرندة. وهو عالم اجتماعي متخصص في الإسلام أكثر منه مستشرقاً، بل هو عالم شرقي، مثلما يقول عن نفسه.

كان يزورني كلما مر بالجزائر. وحدثته عن مدى حبي لكتابه القيم عن «العرب» الذي ألقى فيه نظرة صائبة ومتعاطفة معهم، وعلى العكس من ذلك، دهشت لكونه قد أهمل في كتابه العرب من الأمس إلى الغد البعد الروحي، وكان أن سألته: «لم، يا تراك، تخير العرب بين الفيلسوف اليوناني هيراقليطس وسيدنا إبراهيم في حين أن المزج بينهما ممكن؟». وفي كتبه التالية، صار الحرص على مراعاة الإسلام أشد وضوحاً من جانبه.

وذات يوم عبّر لي عن دهشته عندما اكتشف أن مفهوم «الثابت والمتغير» في تاريخ الحضارات الذي كان يعتقد أنّه هو مبتدعه ـ والذي مثّل جوهر أطروحة الشاعر أدونيس ـ قد عبّر عنه فِعْلاً منذ نصف قرن محمد البشير الإبراهيمي في تأبين محمد بن شنب عام 1929[20].

وخلال إحدى زياراته الأخيرة، لاحظت دلائل الأسى عليه. وبالفعل، كان يخاف من مرحلة التقاعد التي تقترب بخطى سريعة حتى خيل إليه أنه قال كل ما أراد قوله في حياته عبر العديد من الكتب التي نشرها. وبقي له، حسب قوله، أن يعرض للعالم الغربي تحفة فنية من

تحف الأدب العربي، وهي كتاب «الأغاني» واقترحت عليه أن ينطلق في عمل ذي شأن كبير، وأعني به ترجمة لمعاني القرآن الكريم إيماناً مني بأنه يمتلك جميع القدرات في هذا المضمار.

وبعد سنوات قليلة، أرسل لي عينات من هذه الترجمة طالباً مني الإدلاء برأيـي فيها[21].

18. خاتمة

شعرت، وأنا أغادر وزارة الإعلام والثقافة، أنني وضعت حجراً في صرح الثقافة الوطنية: بنيات تحتية معتبرة من بينها المجمّع الطباعي برغاية، وبعض دور الثقافة، والمئات من المكتبات والمراكز الثقافية، بالإضافة إلى سينما في ذروة التفتح، ومسارح جهوية، ومسرح هاوٍ له مستقبل واعد، وسياسة كتاب تقوم على النوعية، وجهود لإبراز تراثنا.

أما في الخارج، فإن إشعاع ثقافتنا الوطنية قد جرى التكفل به عن طريق الأسابيع الثقافية وبفضل المراكز الثقافية التي كان من بينها مركز بيروت الذي أغلق بسبب الحرب الأهلية اللبنانية.

حقاً، ما كانت تلك إلا بداية، وانتابني الشعور بأنني لم أقم بالشيء الكثير في هذا الميدان. ولكن، بمرور الزمن، عندما أنظر إلى المشهد الثقافي الوطني خلال العقود التي تلت، أقول في نفسي إن فترة بومدين تمثل بما لا جدال فيه العصر الذهبي للجزائر المستقلة.

هوامش الفصل الثاني

(1) الذي استكمل بالمرسوم الصادر يوم 11 فبراير 1975.

(2) عنوان كتاب مشهور لـ Mac Luhan حول أهمية المطبعة والكتاب في حياة الشعوب.

(3) «المنتقد»، اسم جريدة الإمام ابن باديس في جويلية 1925.

(4) السدُّ الأخضر: من أهم المشروعات التي أنجزت في عهد الرئيس بومدين، وهو «سد» عريض من الأشجار يمتد من شرق الجزائر إلى غربها في شمال الصحراء ليوقف زحف الرمال على الأراضي الزراعية في التل.

(5) الذي صار رئيساً للمجلس الشعبي الوطني، ثم رئيساً لمجلس الأمّة.

(6) عضو الحزب الشيوعي الجزائري، وهو مؤلف كتاب (الاستنطاق)، مطبوعات مينوي، باريس، 1958.

(7) «القرون المُعْتِمَة» وصفٌ أطلقه المؤرخ الفرنسي المتعصب إميل

فيليكس جُوتْي على شمال إفريقيا من الفتح الإسلامي إلى مرحلة التحالف الجزائري العثماني في القرن السادس عشر.

(8) مجلة «*Revue Africaine*» أهم مجلة استشراقية فرنسية في الجزائر، وقد دامت من سنة 1856 إلى طرد الاستعمار الفرنسي من الجزائر.

(9) الأمر الصادر يوم 3 أفريل 1973 والأمر الصادر بتاريخ 25 جويلية 1973.

(10) يومية المجاهد بتاريخ 18 ماي 1973. (الملحق الثقافي).

(11) انظر: ضمن الملاحق قائمة الأفلام من 1971 إلى 1977.

(12) برج حسن باشا: هو حصن شيده حسن باشا بن خير الدين بربروس، ويسميه الفرنسيون حصن الامبراطور، نسبة إلى الامبراطور شارلكان الذي غزا الجزائر في 1541، وهُزِمَ هزيمة نكراء.

(13) أدرجت هاهنا حرفياً المعلومات التي تضمنتها المطبوعات الرسمية لوزارة الإعلام والثقافة، وهي معلومات شاركت في صياغتها مشاركة كبيرة.

(14) مدن الجنوب الخمس المعنية هي العَطْف، بني يزجن، بُونُورَة، مليكة، غرداية.

(15) التَّاسلي: منطقة جبلية وسط الصحراء، وتقع جنوب شرق الجزائر، وهي غنية بالرسوم الصخرية. والتَّاسِيلِي باللهجة المحلية معناها السلسلة الجبلية التي يغطيها السواد.

(16) مذكرات جزائري، الجزء الأول، ص 145.

(17) الذي صار أميناً عاماً لجامعة الدول العربية بعد نقل مقرها إلى تونس في عام 1978.

(18) الثورات الثلاث: هي الثورة الصناعية، والزراعية، والثقافية.

(19) حصار تلمسان، هو حصار ضَرَبَهُ المرينيون على تلمسان ودام ما يقرب من تسع سنوات. وقد انتهى الحصار بموت السلطان المريني يوسف بن يعقوب المريني في 1299م.

(20) آثار محمد البشير الإبراهيمي ج1 ص 45 ـ 49 (دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، 1997).

(21) كُتب لهذا العمل أن يرى النور بعد أربعة عشر عاماً؛ وكُتب لي أن أشارك، يوم 17 جانفي 1991، بمعهد العالم العربي بباريس في حفل تقديم هذه الترجمة بدعوة من جاك بيرك.

— 3 —

وزير مستشار لرئيس الجمهورية
(من أفريل 1977 إلى ديسمبر 1978)

1. التعديل الوزاري لعام 1977

استقبلني الرئيس يوم 9 أفريل 1977 على الساعة الواحدة ظهراً لكي يخبرني بأنه ينوي القيام بتعديل وزاري وشيك، واقترح عليّ في هذا الصدد أن أكون على رأس وزارة العدل. غير أنني اعتذرت متذرعاً بحجج قاطعة: كيف أنام قرير العين إذا ما سُجن مواطنٌ بغير حق أو إذا ما حكم بالإعدام ظلماً على شخص ما؟ وأنا كمواطن أعارض الحكم بالإعدام، إلاّ في الحالات القصوى، وأضفت قائلاً: «أعتقد أن الوقت قد حان لكي أنسحب بعد اثني عشر عاماً من الخدمة التي أديتها بتفانٍ وإخلاص لا سيما وأنني أرى، جاداً، أن هناك إطارات أصغر سناً مني جديرة بأن تحمل المشعل، ثم إنني أرى أن الدروس التي شرعتُ في إلقائها بالمدرسة الوطنية للإدارة حول الحضارة الإسلامية ترضيني الرضا كله». لكنه طلب مني أن أفكر ملياً عندما أوشكت على مغادرته.

وفي يوم 17 أفريل، جرى حفل تسليم المهام بمقر وزارة الإعلام والثقافة لرضا مالك الذي خلفني على رأس هذا القطاع. وفي اليوم نفسه استقبلني الرئيس ملحاً على أن أقبل بوزارة العدل على الرغم من اقتناعه بكلامي حول ضرورة التجديد. وتمسكت بالرفض، لكن إلحاحه عليَّ بالذات أثار في نفسي بعض الشكوك.

لم أغادر منزلي من 18 إلى 24 أفريل. وفي كل مساء، كان بومدين يتصل بي: «هل فكرت جيداً؟»، وظللت متمسكاً بموقفي. وأغرب ما في الأمر هو أنه في مساء 22 أفريل فقط، صدر بيان من رئاسة الجمهورية معلناً تعديلاً وزارياً جزئياً تضمن الفقرة التقليدية التالية: «مجموع الوزراء الذين انتهت مهامهم مدعوون لشغل وظائف أخرى»، أما فيما يخصني شخصياً وردت في البيان العبارة التالية: «ستسند إليه مسؤوليات جديدة».

وخلال نفس الأسبوع، زارني عدد من الزملاء يلحون عليّ في قبول هذا العرض: ابن حمودة يوم 19، أوشيش يوم 23، عبد الغني يوم 24، وقد يكون هذا الأخير مكلفاً من قبل بومدين نفسه.

وفي يوم 24 أفريل، وعلى السادسة مساءً، استُقبلت من قبل بومدين الذي أفصح عن نيته من أول وهلة: «إنك برفضك هذا، قد قطعت ركبتي (باللغة العامية)[1] ولعلك دون شك، ودون أن تدري، قد جعلت الدولة محل سخرية، ذلك أنه لم يحدث أبداً أن طال تعديل وزاري أكثر من أسبوع. ينبغي أن تتوقف المهزلة هذا المساء. لن تخرج من هنا قبل أن يتم تعيين وزير العدل: إذا لم تكن أنت من

(1) حشّيتْ لِي ركَايبِي.

يشغل هذا المنصب، فإنني أنتظر منك أن تقدم لي بعض الاقتراحات». بدأت بذكر اسم آيت شعلال، فرفضه، عندئذٍ اقترحت اسم الهاشمي هجرس، ففكر بعض الوقت، ثم قال إنه ما زال في حاجة إليه في صفوف الجيش، ثم ذكرت اسم عبد المالك بن حبيلس، فسألني: «هل تضمن لي نزاهته؟» أجبته: «قطعاً، على حد علمي». عندئذٍ، طلب بومدين بالهاتف من علاهم استدعاء ابن حبيلس. ولما أعلن علاهم عن وصول هذا الأخير، طلب مني بومدين انتظاره في مكتب علاهم المجاور. وما إن تبادلت بعض كلمات المجاملة مع الأمين العام للرئاسة حتى كان بومدين يفتح الباب، ويطلب مني أن ألتحق به في مكتبه لكي يخبرني بأن المشكلة تمت تسويتها.

تنفستُ الصعداء حينها كمن تخلص من عبء ثقيل، أو كمن وجد نفسه حراً طليقاً بعد سجن طويل. لكن بومدين معاند: «لم لا تضطلع بوزارة المالية والتخطيط؟». وأمام هذا الاقتراح الثاني تبددت شكوكي الأولى، لكنني ظللت على حذري. أجبت بنية صادقة: «أشكرك، ولكنني لا أمتلك المؤهلات المطلوبة لمثل هذه المسؤولية». عندها ختم بقوله: «أطلب منك أن تبقى إلى جانبي في منصب أُنْشِئُهُ خصيصاً لك: وزير مستشار لرئيس الجمهورية، وذلك ما يروقك حتماً، فأنت ميال إلى العمل الفكري. وهو منصب فيه الكثير من الراحة نسبياً، إذ لن يكون أمامك مشاغل تسيير ولا مستخدمون ولا أي مشكل آخر». فقبلتُ الاقتراح. وفي مساء يوم 27 أفريل، أعلن عن التشكيلة النهائية للحكومة التي أحتَلُّ فيها منصب الوزير المستشار لرئيس الجمهورية.

2. مهمة الوزير المستشار

في يوم 3 ماي 1977، عُقد الاجتماع الأول للحكومة الجديدة، وبعد انتهائه طلب مني بومدين البقاء عنده مع خلفي على رأس وزارة الإعلام والثقافة، رضا مالك، من أجل صياغة البيان. ثم ترك هذا الأخير ينصرف، وخلال ساعتين كاملتين، استعرض الوضع العام: مرحلة الحزب التي يتعين عليه أن يبت فيها بتنظيم مؤتمر، وما ينتظره مني في مهامي الجديدة.

وحصل لدي الانطباع بأنه لا يريد أبداً أن يكون سجين دائرة أو مجموعة ما. لقد خبرتُ جيداً طريقته في ممارسة الحكم. فهو يطلع يومياً على كل ما يجري في البلاد عن طريق ثلاث مصالح استخباراتية: الأمن العسكري والإدارة العامة للأمن الوطني والدرك الوطني. وعليه، ليس في وسع أي من هذه المصالح الثلاث أن يزعم بأنه ينفرد بأذن الرئيس. ثم إن بطانته الأولى من الأعوان ذوي التأثير، خاصة في اختيار الرجال، تتألف في الأصل من قايد ومدغري وشريف بلقاسم وبوتفليقة. ولكن، بعد سفر الأول إلى الخارج ووفاة الثاني وإبعاد الثالث، لم يبق في عام 1977 إلا بوتفليقة. وبإنشاء منصب وزير مستشار، أراد بومدين، دون شك، أن يتوافر على رأي إضافي حول الأفكار والرجال. فهو يعرف بحكم التجربة أن المنصب لم يُلْغِ في أعماقي المواطنَ الذي يولي أذناً صاغية لرأي الشعب.

وعليه، فإنه خلال اللقاء نفسه، يوم 3 ماي، سألني عن ردود أفعال المواطنين في أعقاب التعديل الوزاري الأخير. أعترف أنه ما كان لدي شيء جديد أقوله. أجبته قائلاً: «الناس يتساءلون. هل اختيار بن حمودة للأشغال العمومية أو الأشرف للتربية أمر صائب على

سبيل المثال؟». رد قائلاً: «لعل الناس قد أساؤوا الفهم. الأمر الجوهري في هذا التعديل، الذي أعتبره تاريخياً، هو أنني حطمت قلعة بن الشريف في الدرك الوطني، ومعقل دراية في الأمن الوطني، وإمبراطورية عبد السلام في الصناعة والطاقة». عندما عدت إلى البيت في المساء، سجلت في مذكرتي ما يلي: «بومدين يعتمد كثيراً على عنصر الزمن، لكنني أخشى أن سرطان الزمن سينتهي به الأمر إلى ابتلاعه».

في مهامي الجديدة، كنت أقابل الرئيس كل يوم تقريباً. وكثيراً ما أعرض عليه مذكرة قد تكون شديدة الإيجاز، كما أنها قد تتجاوز بضع صفحات بمناسبة كل حدث هام، مثل الاحتفال بإحدى الذكريات التاريخية، أو زيارة رئيس دولة أجنبي، وخاصة قبيل انعقاد كل مجلس وزراء.

في البداية، يقدم لي الأمين العام للحكومة جدول أعمال الاجتماع مصحوباً بنسخة من الوثائق الموجهة إليه من قبل مختلف الوزراء. وبعد قراءة هذه الوثائق، أحرر المذكرة التي تهدف إلى مساعدة الرئيس في صياغة خلاصاته وإعطاء التوجيهات. وهكذا، فإن جميع المواضيع تكون مدرجة في تلك المذكرة بدءاً من الجفاف إلى المدرسة والصحة، ومروراً بتنسيق الأجور الذي عكفت عليه الحكومة بصفة جدية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 1977.

وباستثناء هذا العمل الفكري، كلفني بومدين بمهمات داخلية. واصلت تقديم الآراء لكتابة بعض افتتاحيات وتعاليق الصحافة متجنباً في الوقت نفسه ما أمكنني إحراج خلفي على رأس وزارة الإعلام. وسويت بعض الخلافات حول الصلاحيات بين عدد من المصالح

الوزارية مثل الخلاف الذي نشأ بين الأشغال العمومية والنقل (اجتماع يوم 18 ماي 1977 مع دراية وبن حمودة)، ثم بين الفلاحة والري (اجتماع مع الطيبي وبن الشريف يوم 28 فبراير 1978). واطلعت على بعض الملفات الحساسة مثل ملف أموال جبهة التحرير الوطني في سويسرا (اجتماع مع إسماعيل حمداني والمحامي قدور ساطور يوم 10 أفريل). وطلب مني الرئيس إلقاء خطاب تأبين العقيد عثمان، عضو مجلس الثورة (يوم 28 أوت). وأشركني في اجتماع هام عقده مع وزير الطاقة الجديد أحمد غزالي محاطاً بالإطارات السامية لشركة سوناطراك (يومي 15 و17 نوفمبر 1977) حيث برهن عن تحكم كبير في المشاكل والأرقام. وكلفني بتحضير اجتماع إطارات الحزب بقصر الأمم يوم 4 أكتوبر. وطلب رأيي في الحركة الديبلوماسية التي كانت موضوع جلسات عمل مع بوتفليقة في مكتبي يوم 10 أوت 1977 ثم بقصر الشعب يوم 8 أكتوبر 1977 ثم رأيي في حركة الولاة، (جلسة عمل مع عبد الغني وزير الداخلية يوم أول افريل 1978). وفي 5 مارس 1978 حضرت معه جلسة عمل مخصصة لإعداد الموسم الدراسي والجامعي المقبل بمشاركة الوزيرين المعنيين الأشرف ورحال. وبطلب من الرئيس، أعددت مشروع «خطاب حول وضع الأمة» الذي ألقاه في المجلس الشعبي الوطني يوم 29 أفريل 1978.

وفي المساء نفسه، أمضيت ساعات طويلة مع مسؤول الكوميدور لكي ألفت انتباهه إلى الخطر الذي يترصد عاصمتنا الجميلة. وبالفعل، بذأت العاصمة تتغطى ببناءات بشعة دون أن تخضع لأي مخطط عمراني. قلت له إذا نحن لم نضع لذلك حداً، فإن المدينة قد تصير كما قال ألبير كامو عن وهران قبل ثلاثين عاماً:

«لقد تجمع في هذه المدينة كل الذوق الفاسد الذي تنطوي عليه أوروبا والشرق معاً».

وفي مجال السياسة الخارجية، أشركني في محادثاته مع شخصيات زارت الجزائر: رؤساء فنزويلا يوم 4 ماي 1977، واليمن الجنوبي يوم 21 سبتمبر، ويوغسلافيا يوم 20 أكتوبر، وليبيا من 31 ماي إلى 4 جوان، وليليوباسو مؤسس رابطة حقوق حرية الشعوب يوم 17 أكتوبر، وجورج مارشيه الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي يوم 14 ديسمبر، وحسني مبارك نائب رئيس جمهورية مصر يوم 12 نوفمبر، وويلي براندت رئيس الأممية الاشتراكية يوم 20 ماي 1978، إلخ.

عندما طلب مني بومدين أن أقترح عليه شخصاً للقيام بمهام في البلاد العربية - ذلك أنني كنت مشغولاً يومها بملف الصحراء الغربية - ذكرت مرة ثانية اسم عبد الحميد مهري، وكان أن وافق هذه المرة. وهكذا صار مهري المبعوث الخاص للرئيس في عدد من بلدان المشرق العربي خلال عام 1978.

وفي يوم 6 جويلية 1977، أطلعني بعد عودته من مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية في ليبروفيل، على سير أشغال المؤتمر، وخلص إلى القول بضرورة تحريك مشكل الصحراء الغربية ديبلوماسياً. وفي يوم أول سبتمبر، قام بنقد موضوعي لدبلوماسيتنا وجوانب ضعفها حول هذا الملف. وكلفني من جهة أخرى ببعض المهام في الخارج خاصة المتعلقة بالصحراء الغربية وفلسطين سأستعرضها لاحقاً.

وتحول مكتبي المتواضع في رئاسة الجمهورية إلى ما يشبه

«حائط المبكى»: الإطار المهمش الذي يريد أن يعود إلى عمله، عضو مجلس الثورة الذي يظن أن لي أذناً صاغية لدى الرئيس، الوزير الذي يتطلع إلى أن يشغل قطاعاً آخر، مستشار لدى الرئاسة أو الوالي الذي يطمع أن يكون وزيراً، إطار الحزب الذي يطمح إلى سفارة، محافظ الشرطة الذي يريد أن يصير والياً، إلخ. لم يسبق لي أن تلقيت هذا الحجم الهائل من الطلبات طيلة حياتي كلها، وكأن لي سلطة لا أمتلكها في واقع الأمر.

من المرهق جداً أن يستقبل المرء ما لا يقل عن اثني عشر شخصاً من أصحاب الطلبات كل أسبوع. والحقيقة هي أن هناك مادة كاملة لوضع كتاب حول دوافع السلوك الإنساني. وتألمتُ حين لاحظت أن الطموح لدى بعض الإطارات السامية قد يلغي كل الحدود الأخلاقية، بل وقد يقضي على كل شعور بالكرامة. أعترف أنني كنت أنقل الشكاوى إلى ما هو أهل للنظر فيها حتى وإن لم أقتنع الاقتناع كله بفحواها.

وأخيراً لم أتخل عن سُنة حميدة سرتُ عليها في وزارة التربية الوطنية حيث أطلقت على عدة مؤسسات أسماء عدد من مساعدي الذين وافتهم المنية في تلك الفترة وهم يؤدون مهامهم، فبادرت في موقعي الجديد باقتراح إطلاق اسم محمد راسم على رواق عرض بالعاصمة تخليداً لفنان المنمنمات الشهير الذي مات في ظروف مأساوية عام 1975، كما سعيت لدى السلطات المحلية بقسنطينة من أجل إطلاق اسم الروائي الكبير مالك حداد الذي التحق بالرفيق الأعلى سنة 1978، وبعد اتصالات بوزير الداخلية سُميت الدفعة الحادية عشرة للمدرسة الوطنية للإدارة «دفعة مالك حداد».

أما فيما يتعلق بالعلاقات الأسرية فلأول مرة، منذ وقت طويل، شعرت بما يشبه الحياة العائلية. صار لدي الوقت لكي أقوم بجولات طويلة راجلاً مع زوجتي كل يوم جمعة. وأمكنني بين الحين والآخر أن أصحب أبنائي إلى المدرسة في حي الأبيار حيث يحدث لي أن أتحاور مع أحد المعلمين أو مع المديرة. وصار في مقدوري أن أؤدي الزيارة لوالدتي كل يوم تقريباً، في حين أنني قبل ذلك ما كنت أفلح في أن أفرض على نفسي إلا زيارة أو زيارتين متباعدتين خلال أسبوع أو أسبوعين. وموجز القول هو أنه صارت لي فسحة من الوقت حتى ألبي عدداً من الواجبات العائلية التي كنت أهملتها الإهمال كله. بل سنحت لي الفرصة لكي أتلقى بعض الدروس في لعبة التنس. شعرت أنني أكثر حرية مما مضى، بل وتمكنت من أن أقضي، لأول مرة، شهر عطلة بأكمله مع عائلتي خلال صيفي 1977 و1978، دون أن تتخللهما برقيات مرسلة من أعواني ودون أن تقطعهما مهمات يميناً ويساراً مثلما كان الشأن عليه من قبل.

3. أستاذ في المدرسة الوطنية للإدارة

في أواخر عام 1974، شعرت ببعض الملل المتولد عن مصدرين اثنين، أولهما الطابع الروتيني الذي اتخذه عملي على رأس وزارة الإعلام والثقافة في نهاية العام الخامس، وثانيهما العداء الظاهر تجاهي من قبل أفراد الحلقة المقربة من الرئيس.

قابلتُ ميسوم صبيح، مدير المدرسة الوطنية للإدارة وقلتُ له إن برامج المدرسة التي يفترض فيها تكوين الإطارات العليا للأمة في مجال الإدارة والقضاء والمالية والدبلوماسية، لا تتضمن، ويا

للأسف، شيئاً عن الحضارة الإسلامية. وبغاية سد هذا النقص، وتمكين الإطارات المقبلة من معاودة الارتباط بجذورها، أنا مستعد لإلقاء دروس في هذا الشأن على طلبة السنة الرابعة، أي السنة النهائية. استقبل اقتراحي ببعض الحماس، لكنه طرح عليّ مشكلة اللغة: «ما دام طلبتنا مزدوجي اللغة وما دام هناك عدد معتبر من الطلبة الأفارقة يدرسون في المدرسة، فإنني أقترح أن تلقى الدورس باللغة الفرنسية، وأن نترك الاختيار في تحرير الأجوبة بالعربية أو بالفرنسية ليوم الامتحان في نفس الوقت».

ولا شك أنه عندما قررتُ العودة إلى حقل التدريس، بعد أن دَرَّسْتُ مادة علم أمراض الدم بكلية الطب في الستينيات، استجبتُ بصفة لا شعورية لرغبة دفينة في تجديد الصلة بمهنة والدي، ولكن إذا نظرنا إلى الأقوال والكتابات التي رافقت عملي كوزير طيلة العشرية الماضية أتساءل عما إذا لم أكن برهنتُ على أن البُعد التربوي لم يفارقني أبداً.

وفي جانفي 1975، افتتحت الدورة التي لم تكن تتجاوز خمسة عشر درساً خلال السنة الأولى. وتضاعف هذا العدد عام 1976، وفي العام الموالي، خصّصتُ سهراتي لإثراء هذه الدروس وذلك بمعالجة الجوانب المختلفة من الحضارة الإسلامية: الفلسفة، والتاريخ، والجغرافيا، والأدب، والعلوم، والطب، والفنون الجميلة، إلخ. وخصصت درساً بأكمله لكل واحد من عظماء الفكر في الغرب الإسلامي: ابن تومرت، ابن حزم، ابن رشد، أما ابن خلدون فكنت في حاجة إلى درسين بمقدار ساعة واحدة لكل منهما من أجل استخلاص جوانب عبقريته المتعددة. هي مجموع 30 درساً ألقيتها

هذه السنة، وهي تشكل نواة كتاب عن الحضارة الإسلامية أحلم بكتابته منذ زمن بعيد.

إنَ مشاركتي في هيئة التدريس بالمدرسة الوطنية للإدارة كانت نعمة أكرمني بها الله، ولكن كنتُ أتساءل هل هي ذات فائدة بالنسبة للطلبة؟ ولقد حدث مع مرور الزمن أثناء العقدين الأخيرين أن صادفت في الطريق أو في تظاهرة ثقافية أو حتى في جنازة مواطناً يحييني قائلاً: «إسمي فلان، وأنا قاضٍ [أو والٍ أو دبلوماسي]، ولا يسعني سوى أن أقول أنا مدين لك بكل ما أعرفه عن الحضارة الإسلامية بفضل الدورس التي كنت تلقيها علينا في المدرسة الوطنية للإدارة». أو ليس هذا أروع مديح يُسْدى لأستاذ؟ وكان الشعور نفسه ينتابني في ظروف مماثلة، عندما يخاطبني أحد الأطباء ليقول لي: «ما زلت أحتفظ بذكرى طيبة عن دروسك في علم أمراض الدم عندما كنت طالباً خلال الستينيات».

4. الأكاديمي

حفزني انكبابي على تاريخ الحضارة الإسلامية، خلال سنة 1977، على العودة إلى مشاريعي السابقة في مضمار الكتابة. إذ بعد شغفي بالمطالعة الذي ميز شبابي الأول ولم يتخل عني في يوم من الأيام، وبعد الرغبة العارمة في البناء التي طبعت سنواتي العشر الأولى في الحكومة، ها هي الرغبة في الكتابة تستبد بي بعد تحضير محاضراتي بالمدرسة الوطنية للإدارة لتتواصل خلال المناقشات حول مشروع الميثاق الوطني، وتوحي إليَّ بالعديد من الدفاتر.

وكان أن عاودت الاتصال بمجمع اللغة العربية في دمشق الذي أنتسب إليه منذ عام 1972، والذي يُصدر مجلة فصلية جيدة. أحسست أنني قريب من رئيس المجمع، حسني سبح، وقد يعود ذلك دون شك إلى أنه طبيب وأحد المثقفين المشارقة النادرين الذين أدركوا الخداع الذي يميز مواقف لويس ماسنيون. حقاً، لدي الشعور بأن أولئك الذين اقترحوا عضويتي، إنما أقدموا على ذلك لا لتشريف عالم اللسانيات أو اللغوي أو المعجمي، فأنا لست بواحد منهم، (خلافاً لوالدي الذي سبقني إلى العضوية في هذا المجمع)، بل من أجل ما اضطلعت به، حسب رأيهم، في سبيل تمكين الجزائر المستقلة من استعادة ثقافتها الوطنية.

وعليه، عزمتُ على أن أطور أطروحتي للدكتوراه في الطب، أي: إعداد تراجم للأطباء المغاربة منذ الدولة الأغلبية إلى الفترة التي سبقت السيطرة الاستعمارية مروراً بالمرابطين والموحدين والمرينيين والزيانيين والحفصيين، وكذلك المقارنة بين المعجم الصيدلاني لكتاب القانون لابن سينا وبين معجم أحد أطباء عصر الانحطاط وهو عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري، إلخ. وفكرت في أن تكون تلك المواضيع مخصصة لمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق.

ومن جهة أخرى، أذكر أنه بمناسبة اجتماع الدورة الثالثة لمجامع اللغة العربية بالجزائر عام 1976، بحضور رؤساء مجامع كلّ من مصر وسوريا والعراق حول «تيسير تعليم اللغة العربية» أنّي بذلت جهداً في تقديم مداخلتي عن «إصلاح قواعد النحو العربي» على الرغم من أن الموضوع لم يكن جديداً. وبدوره، انتخبني مجمع اللغة العربية بالقاهرة عضواً فيه عام 1976، وبهذه الصفة أعدتُ الاتصال برئيسه

الفيلسوف الدكتور إبراهيم مدكور، بعد أن دعاني للمشاركة في الدورة السنوية التي تدوم أسبوعين، والتي يقدم أعضاؤه مشاركاتهم خلالها.

وفكرت في إثراء الخواطر التي سجلتها عن ابن خلدون لتقديمها إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة وإثراء كل ما كتبته في موضوع الأمثال الجزائرية. وكنت بالفعل قد نشرت في مجلة الثقافة، بمشاركة الأستاذ حمزة بوكوشة، عينات من الأمثال الجزائرية شارحاً إياها ومبيناً العلاقة القائمة بينها وبين مثيلاتها في اللغة العربية الفصحى. وكنت أتوخى من وراء ذلك البرهنة على الترابط بين العديد من الكلمات التي يبدو أنها مقصورة على اللهجة الجزائرية وحدها وبين اللغة العربية من خلال المعاجم اللغوية الكبيرة مثل لسان العرب وتاج العروس.

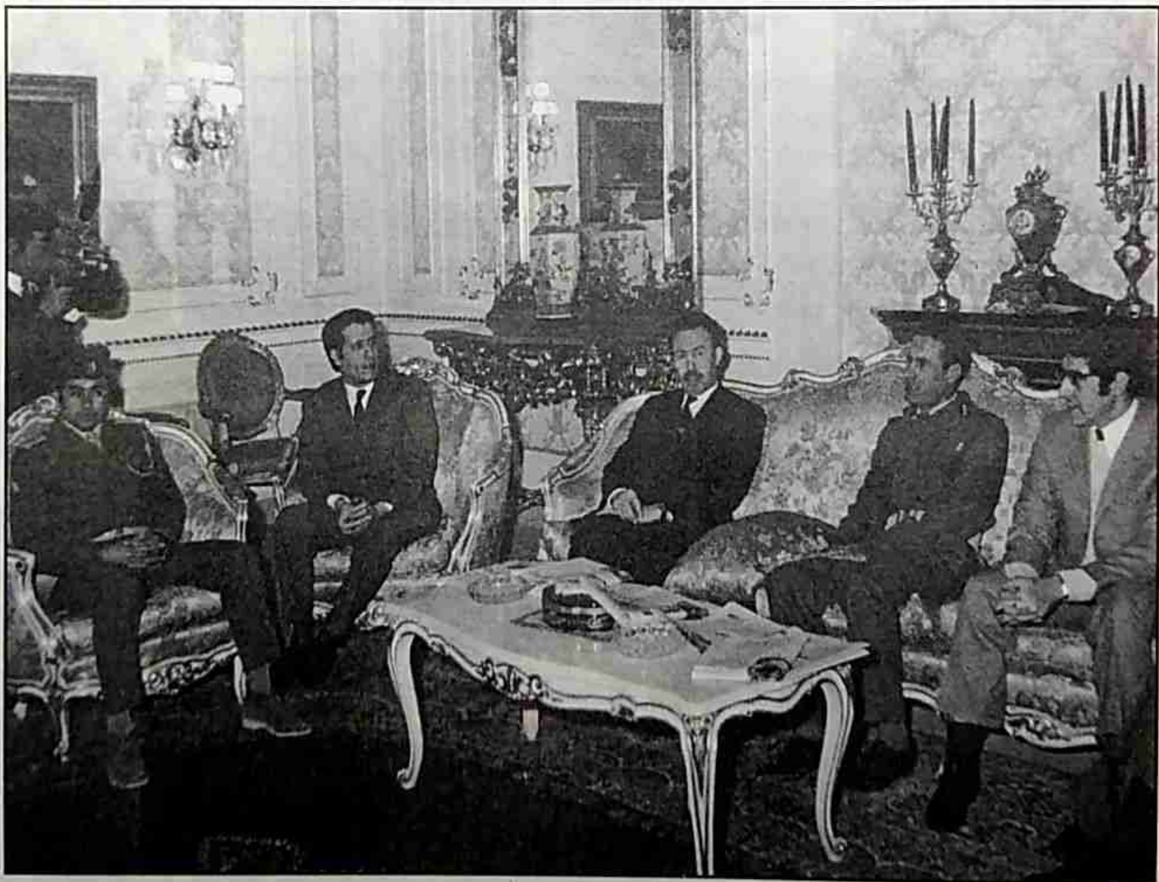
غير أن هذه المشاريع كلها، ويا حسرتاه، لم تنجز كاملة بسبب مرض الرئيس هواري بومدين ووفاته، وهو الأمر الذي أوقف تلك الانْدِفَاعَة الخلاقة التي لم تدم إلا عاماً واحداً في أعماق نفسي.



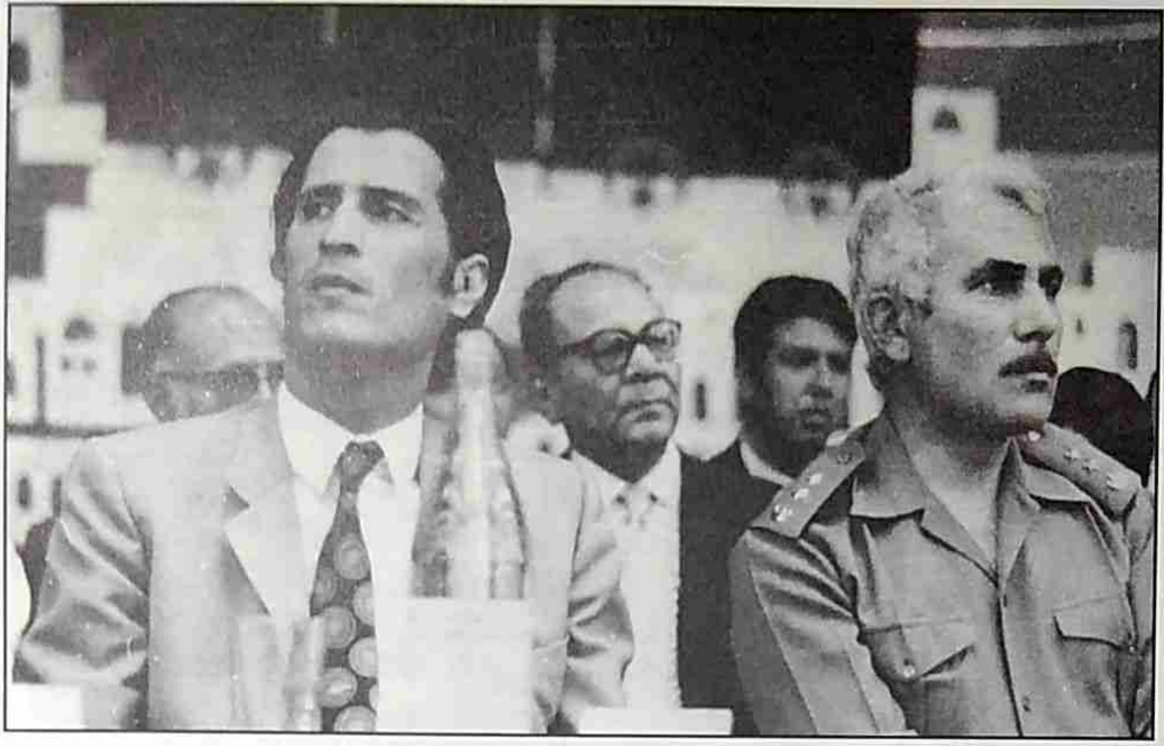
بداية السبعينات : المؤلف يقلد السيد عبد المجيد علاهم رتبة رائد .



الجزائر 09-09-70: استقبال إطارات وزارة الإعلام و الثقافة.



طرابلس 16-12-70: زيارة الرئيس بومدين إلى ليبيا،
ويُرى إلى أقصى اليمين الشريف بلقاسم.



وهران 20-07-71: افتتاح ملتقى الفكر الإسلامي

في المنصة الشادلي بن جديد قائد الناحية العسكرية وأحمد طالب الإبراهيمي.



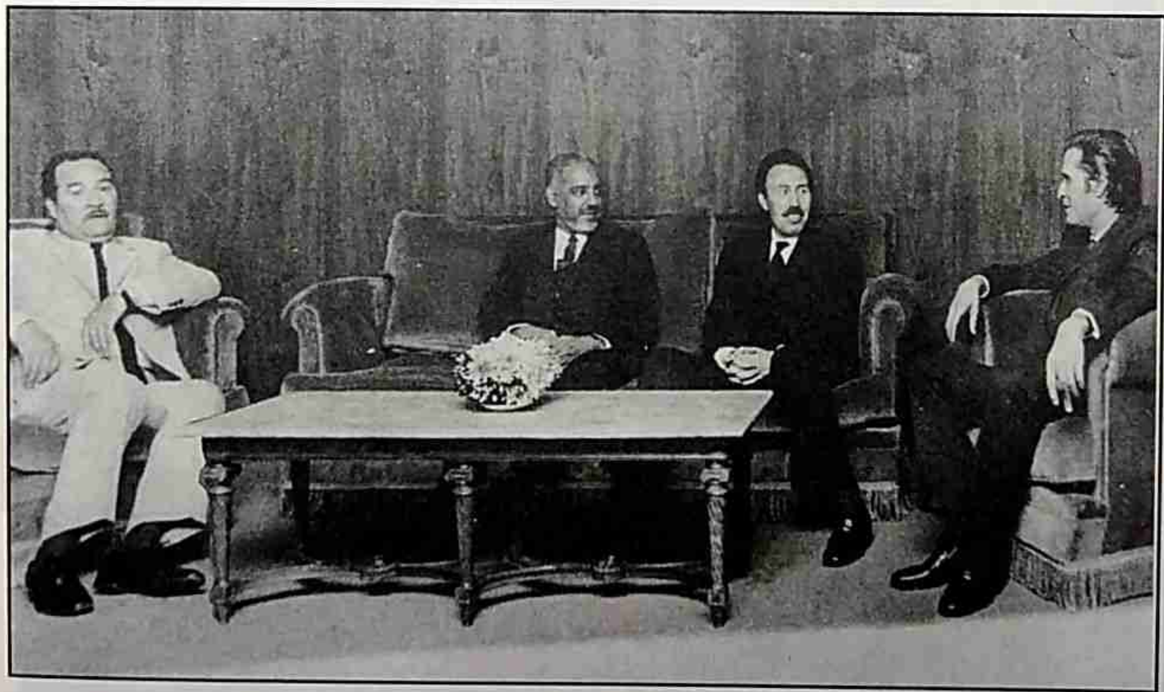
الجزائر 30-12-71: الرئيس بومدين يستقبل الوزير التونسي الشاذلي القليبي، ويُرى إلى أقصى اليسار عبد العزيز بوتفليقة.



الجزائر 30-12-71: تدشين مركز الإرسال للموجات القصيرة ببوشاوي.



قسنطينة 16-04-72 : تدشين الأسبوع الثقافي الخامس لمدينة قسنطينة مع العقيد عبد الغني قائد الناحية العسكرية.



الجزائر 16-08-72 : بومدين يستقبل الرئيس الموريطاني مختار ولد دادة، ويُرى على اليسار قايد أحمد.



تونس 18-12-72: الرئيس بورقيبة يستقبل الوزير الجزائري للإعلام والثقافة.



الجزائر 30-01-73: المؤلف يستقبل روني ماهو المدير العام لمنظمة اليونسكو.



الجزائر 26-02-73: السيدة ثي بينه
وزيرة خارجية الحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فيتنام في زيارة للجزائر.



الجزائر 01-05-73: حفل استقبال في قصر الشعب.



أنقرة 29-10-73: تمثيل الجزائر في احتفالات الذكرى الخمسين لتأسيس الجمهورية التركية.



بكين 25-02-74: الرئيس بومدين في زيارة رسمية لجمهورية الصين الشعبية.



بكين 26-02-74: مع الوزير الأول شو ان لاي.

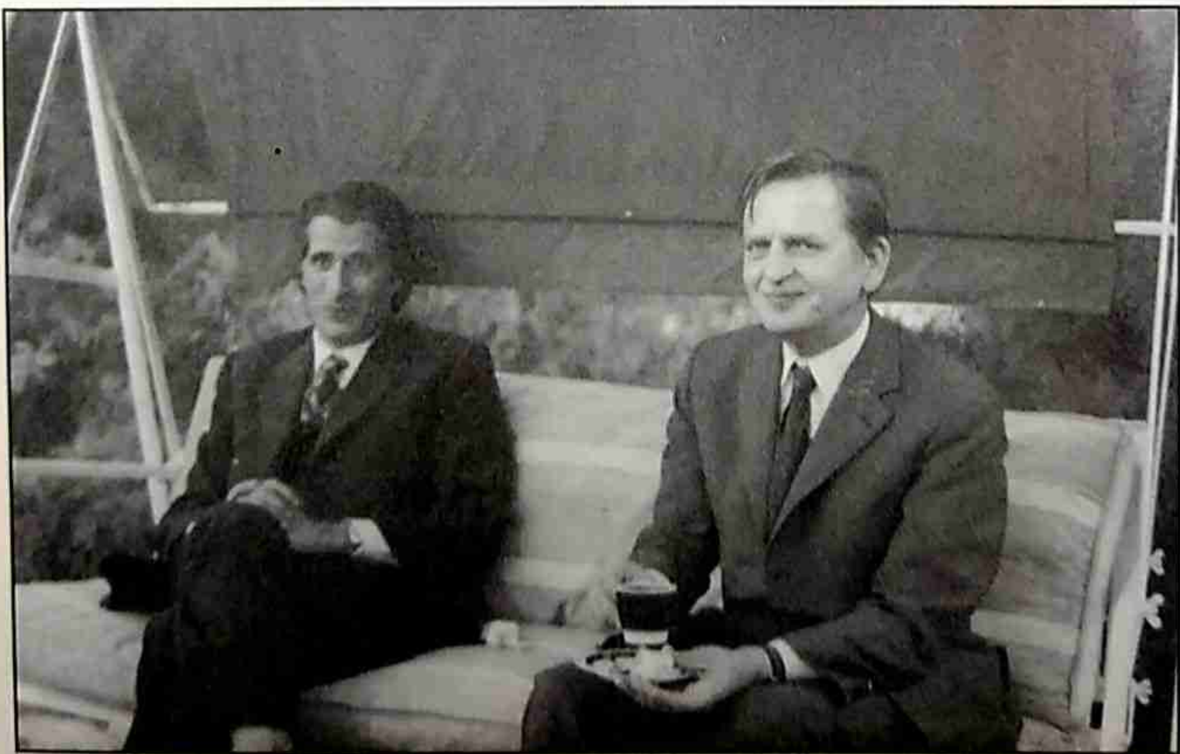


الجزائر 02-05-74: مع مولود قاسم وزير الشؤون الدينية

في معرض الكتاب العربي بالمكتبة الوطنية.



الجزائر 12-11-74: الوزير الأول السويدي أولوف بالم يتوسط الرئيس بومدين وعرفات.



وهران 13-11-74: مع أولوف بالم.



الجزائر 19-01-74: المؤلف يستقبل السيد مهتار مبو
المدير العام لمنظمة اليونسكو مرفوقًا بمساعده شيخ بكري.



الرباط 18-03-75: الملك الحسن الثاني يستقبل الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي.



تيزي وزو 10-10-75: تدشين دار الثقافة.



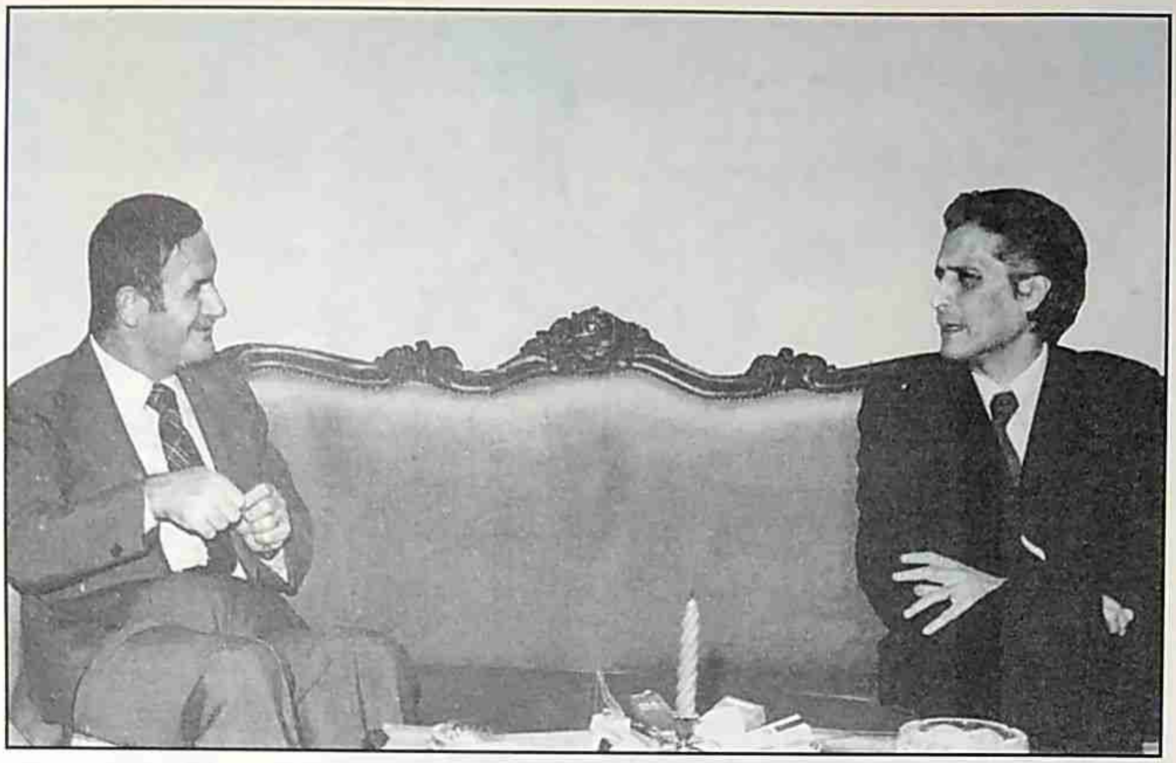
بماكو 31-10-75: الرئيس المالي موسى طراوري يستقبل المبعوث الجزائري.



الجزائر 06-12-75: الرئيس بومدين يستقبل أعضاء المجلس الوطني الصحراوي المؤقت، ويرى في أقصى اليسار رئيسه محمد ولد زيو.



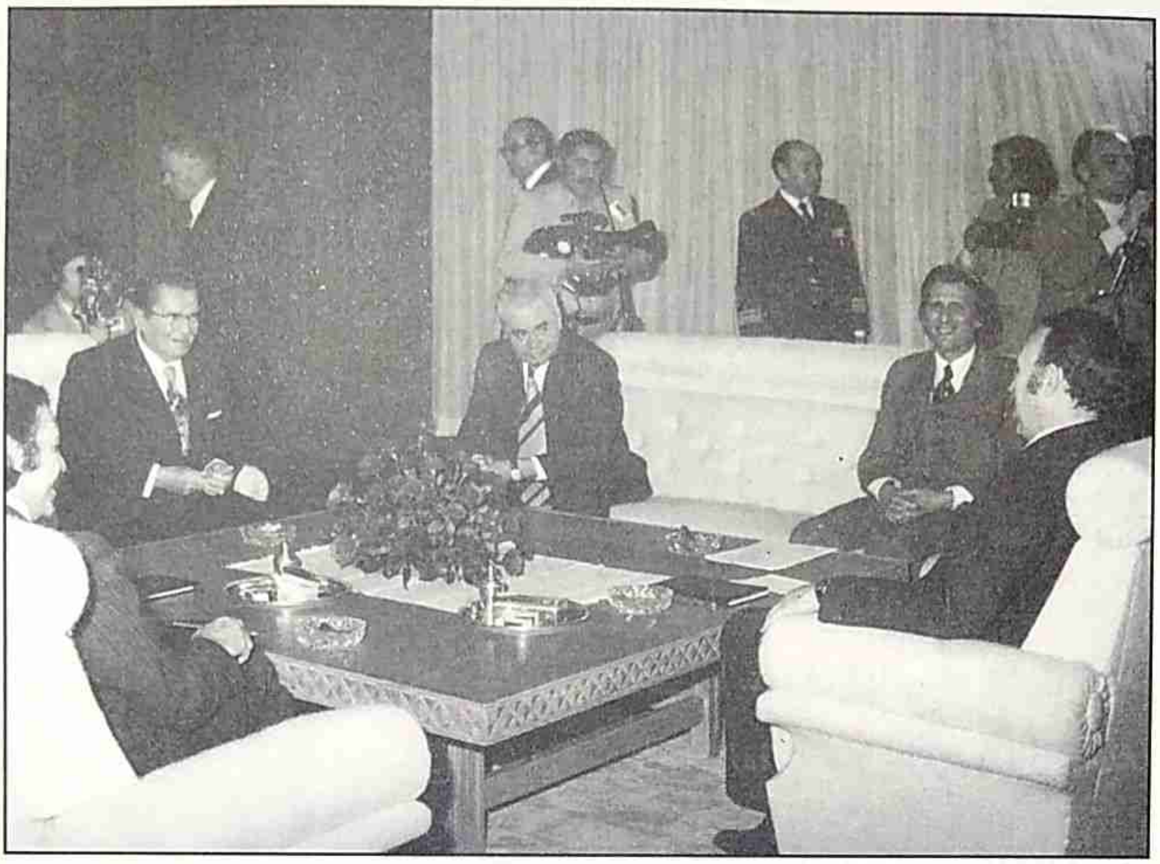
نيودلهي 08-07-76: رئيسة الحكومة الهندية أنديرا غاندي محاطة بالوزيرين الهندي والجزائري في افتتاح ندوة وزراء الإعلام للدول غير المنحازة.



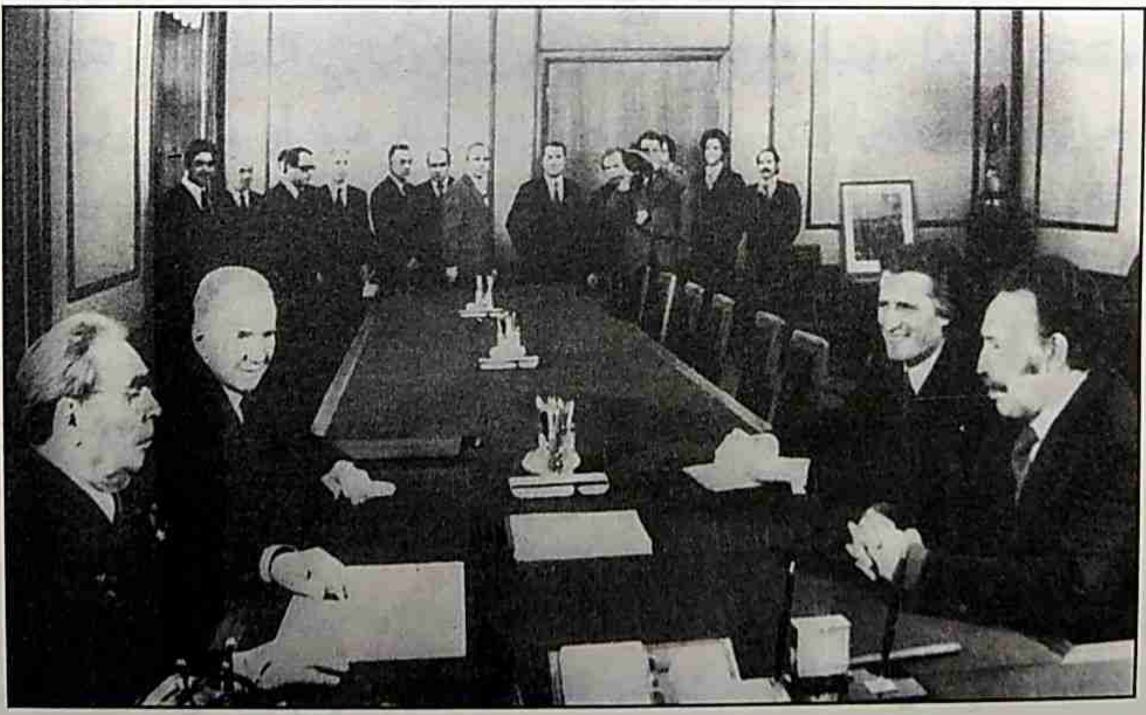
دمشق 01-10-76: الرئيس حافظ الأسد يستقبل المبعوث الخاص للرئيس الجزائري.



الجزائر 26-02-77: المؤلف يلقي درسه في المدرسة الوطنية للإدارة.



دوبرفنيك (يوغوسلافيا) 14-01-78: محادثات بين الرئيسين بومدين وتيتو.



موسكو 16-10-78: محادثات رسمية في الكرملين
وهي آخر نشاط رسمي للرئيس بومدين قبل وفاته.

ـ 4 ـ

مع الرئيس بومدين
(1965 ـ 1978)

1. علاقاتي ببومدين

كانت اتصالاتي ببومدين متباعدة في أول عهدي بالوزارة، وتتخذ طابعاً مهنياً. وعندما شغلتني مسؤولياتي الجديدة، تقلصت حياتي الاجتماعية، ولم أكن أنتمي إلى شلة هذا أو ذاك. ولم أكن أطلب مقابلة الرئيس إلا في قضية ملحة: خلاف مع زميل يقتضي تحكيمه هو، أو مهمة إلى الخارج تتطلب تعليماته، أو حاجة إلى مقرات توجد في حوزة وزارات أخرى (خاصة وزارة الدفاع الوطني) وتكون غير مستعملة وذلك بغاية تحويلها إلى مؤسسات تعليمية. كان يستقبلني على وجه السرعة ملبياً أغلبية طلباتي لصالح التربية الوطنية، بل إنه ما فتىء يحفز سياسة التعريب.

وفي كل مقابلة، كنت أثير قضية إطلاق سراح حسين آيت أحمد ومحمد بن أحمد المسمى موسى، وكان قد قدم لي وعداً بهذا الشأن غداة 19 جوان 1965. ولما بدا لي أن إلحاحي يزعجه، أحجمت

عنه في آخر المطاف لكنني واظبت في الوقت نفسه على استقبال عائلة آيت أحمد وتسوية المشاكل المدرسية والصحية التي تعترضها. وكان ابن أخيه شفيق من القلائل الذين كان مكتبي مفتوحاً لهم دون أي وسيط كلما رغب في مقابلتي. ونصحني البعض بأن أستخدم الحلقة الأولى من خلصاء بومدين بحكم أنها على ما يبدو الوحيدة القادرة على التأثير عليه. ولذلك توجهت إلى قايد ومدغري والشريف بلقاسم وبوتفليقة لطرح المشكل. والغريب في الأمر هو أنني تلقيت نفس الرد من جانب هؤلاء الأربعة: «إنه ليسهل عليّ كثيراً أن أتدخل لصالح موسى لأنني أعرفه، وقد عمل معنا، أما بالنسبة لآيت أحمد، فمن الأفضل مخاطبة الرئيس شخصياً». وبالفعل، فقد أطلق سراح ابن أحمد فقط. وخلال حديثي مع بوتفليقة، كنت مصحوباً بآيت شعلال الذي كان يؤيد المساعي التي أقوم بها. وفي الوقت الذي أوشكنا فيه على الانصراف، عبرت لوزير الشؤون الخارجية عن أملي في أن أرى صديقنا المشترك منخرطاً في السلك الدبلوماسي، وقد عين آيت شعلال بالفعل سفيراً في روما بعد بضعة أيام من ذلك اللقاء. أما آيت أحمد[1]، فقد ظل سجيناً، وعندما فر يوم 30 أفريل 1966 قال لي بومدين: «تمنيتُ لو أصغيتُ إليك»، لكنني لم أعلق على الموضوع.

هناك مسألة أخرى مثيرة لِسوء التفاهم، وأعني بها التعذيب. ففي ربيع 1966، استقبلت صديقي (كلود روا) الكاتب الفرنسي الذي دافع عني مرتين على صفحات جريدة «لوموند»: في أثناء مرضي وأنا في السجون الفرنسية سنة 1961، وخلال اعتقالي من قبل بن بلة عام 1964[2]. فأخبرني أنه جاء إلى الجزائر للاحتجاج على ممارسة التعذيب من قبل السلطات الجزائرية التي أنا جزء منها.

عبرت له عن دهشتي وشكوكي. وسلم لي حينها ملفاً عن الموضوع. حملت هذا الملف، وطلبت مقابلة بومدين لكي أصف له للمرة الألف الاشمئزاز الذي أشعر به كلما جرى الحديث عن التعذيب. قال لي: «إذا كان هناك من تجاوز في هذا الشأن فإنه يعود إلى أعوان ثانويين، ذلك أنني وقَّعتُ شخصياً على تعليمة موجهة لمصالح الأمن تمنع استخدام التعذيب». وأراني هذه التعليمة الداخلية التي أسمع بها لأول مرة. قلت له إن ذلك لا يكفي، بل ينبغي إذا ما ثبتت معلومات كلود روا معاقبة الذين يمارسون التعذيب. ووعدني بأنه سوف يأخذ بهذا الرأي. غادرته وأنا مرتاح البال إلى حد ما. غير أنني في المساء، وفي منزلي، أبحرت في تفكير عميق حول العلاقة بين المثقفين والسلطة. استذكرت السلطان عبد الحميد الذي أراد استعمال جمال الدين الأفغاني وكذلك شخصية «كاترين الثانية»، إمبراطورة روسيا المستبدة، الذكية القاسية التي نجحت في استخدام الفلاسفة الفرنسيين (فولتير، وديدرو خاصة) وجعلت منهم همزات وصل مع الناس. تساءلتُ عمّا إذا لم أكن على غرارهم، مع الفارق طبعاً، قد وقعت في أحبولة الوعود والأوهام. أهذا هو نصيب المثقفين؟

لم أتوقف عن القول لبومدين إن كل شيء ينجزه النظام من أجل رفع المستوى المادي والثقافي للشعب قد يمحوه أدنى مساس بحقوق الإنسان، وأدنى عمل تعذيب. كيف يكون المواطن ناعم البال إن هو شعر أن شرفه وكرامته وحياته مهددة في كل لحظة من طرف مصالح الأمن؟ واستشهدت بآية قرآنية كريمة تستوقفني دائماً وأبداً: ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ۝ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ [سورة قريش، الآيتان: 3، 4]. إذا كان الخالق عزَّ وجلَّ يضمن لنا

الرفاهية والأمن من أجل عبادته، فالأحرى بالنظام السياسي، لكي نتلاحم معه، أن يحمينا من غائلتي الجوع والخوف.

إنني إذ أعترف بأهمية وفائدة مصالح الأمن بكلّ أسلاكه في حماية المواطن وممتلكاته وحرمة التراب الوطني ضد محاولات التدخل الخارجي، فإنني في المقابل أدعو إلى إدخال البُعد الإنساني في المؤسسة الأمنية التي يجب أن يشرف عليها رجال أكفاء متشبعون بثقافة الدولة يحترمون حقوق الإنسان والحريات العامة.

والحقيقة هي أن الشكوك ظلت تساورني منذ انضمامي إلى الحكومة. وأخشى ما كنت أخشاه هو أن أكون قد ضللتُ الطريق حين قبلت بالمشاركة في (إعداد العجينة) كما يقال، على الرغم من أن الروح النقدية ظلت وثابة في أعماقي. وعلى العكس من ذلك، إذا اكتفى الإنسان بالتفرج على ما يجري في الميدان دون أن يدلي بدلوه، أفلا يعني ذلك دليلاً من دلائل السلبية، بل والجبن؟ المهم في الأمر هو أن يبقى الإنسان صافي الذهن وألا يفقد اعتباره الذاتي. عندما ينظم الشاعر أراجون قصائده في مدح ستالين، فإنه يفقد عبقريته.

***

صادف يوم 22 جانفي 1966 عيد الفطر. كان جميع أعضاء مجلس الثورة والحكومة بقصر الشعب في الصباح الباكر. انطلقنا من هناك صوب المسجد لتأدية صلاة العيد بإمامة الشيخ أحمد سحنون الذي خصّنا بخطبة رائعة، ثم إلى مقبرة العالية لتلاوة الفاتحة على أرواح الشهداء، وبعدها عدنا إلى قصر الشعب حيث حضرنا تقديم التهاني للرئيس من جانب السلك الدبلوماسي والإطارات السامية.

وبدا لي الرئيس في لياقة كبيرة بعد استقبال أبناء الشهداء في المكان نفسه على الساعة الثالثة بعد الظهر، وبعد الحفل استبقاني لمدة طويلة لكي يشرح لي سياسته في التوازن الجهوي.

قال لي إننا نعرف الازدواجية التي فرضتها السيطرة الاستعمارية على بلادنا: هناك جزائران، الواحدة فوق الأخرى، جزائر (المعمرين) وجزائر (الأنديجان). فالساحل المتوسطي حيث يتركز المعمرون المستوطنون من الأوروبيين يتمتع بوضعية أفضل بكثير في جميع الميادين بالقياس إلى داخل البلاد الذي ما زال يعيش كأنه في العصور الوسطى.

وأضاف قائلاً إن العدالة تفترض بعد استرجاع الاستقلال أن يتمتع الجزائريون حيثما كانوا بعهد جديد من التقدم الموعود. لم تعد الخطب تكفي، لأن العدالة الاجتماعية تهدف إلى توزيع عادل للدخل الوطني، لا بين المواطنين فحسب، بل أيضاً، بين المناطق الجغرافية. لاحظت أن التنمة في العديد من البلدان التي تحررت حديثاً، تقتصر على العواصم والمدن الكبرى وحدها، وذلك ما يزيد من حدة الفروق الجهوية: الوضع هو أشبه ما يكون بجزر من الحداثة تتحرك في محيط من الفقر المدقع.

وجدتُ الفكرة جذابة وتطبيقها أكثر جاذبية ولكنني في ردي لاحظت أن علماء الاجتماع الفرنسيين في بداية القرن العشرين، ميزوا في بلاد المغرب العربي ما بين بلاد «السيبة» وبلاد «المخزن»، أي المناطق المتمردة على الحكم، والمناطق الخاضعة للمعمرين. أرى شخصياً أن بلاد «السيبة» هي المناطق التي تطالب بتوزيع عادل للثروة الوطنية وبالمشاركة في صنع القرار السياسي.

انتفض بومدين مؤكداً أن هذا الجانب الثاني سوف يؤخذ بعين الاعتبار في قانون البلدية الذي يجري إعداده من أجل انتخاب مجالس شعبية بلدية تتمتع بمسؤوليات أوسع قصد تسيير شؤونها على أن تستكمل بمجالس شعبية ولائية تعطي دفعاً جديداً لسياسة اللامركزية.

وهكذا انتقلت الحكومة في نوفمبر 1966 إلى مدينة ورقلة عاصمة ولاية الواحات حيث عقدت لأول مرة منذ الاستقلال اجتماعاً خارج العاصمة. استطاع الوزراء أن يطلعوا في عين المكان على الواقع المحلي وعلى درجة سوء التنمية في القطاعات التي تخصهم وذلك من أجل تقديم الحلول للمشاكل التي تعترضها.

وبهذه المناسبة وافقت الحكومة على برنامج خاص لتنمية الولاية يتضمن إصلاح وادي غير، وتوسيع الشبكة الكهربائية، والتنقيب عن آبار جديدة للمياه، وبناء مدارس جديدة، وإعادة تنظيم المصالح الإدارية، كما قررت بالإضافة إلى ذلك تخصيص جزء من عائدات المحروقات لتنمية المناطق الصحراوية للرفع من المستوى المعيشي للسكان.

وبعد ورقلة، جاء دور باتنة عام 1967، وتيزي وزو عام 1968، والمدية عام 1969، وسطيف وتلمسان عام 1970، وسعيدة عام 1971. وقد أدت هذه السياسة فعلاً إلى تغيير حقيقي للوجوه وللمشاهد، ذلك أن اعتمادات مالية معتبرة قد خصصت واستثمرت في قطاعات حاسمة للحياة الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا، فإن آلاف الهتكارات من الأراضي جرى استصلاحها، ومصانع ومجمعات صناعية فتحت أبوابها، ومدارس بنيت في أصغر القرى، وثانويات في المدن بانتظار جامعات في مقرات الولايات، وعشرات الآلاف من

الرجال وهم على قدم وساق في مناطق تحولت إلى ورشات حقيقية.

***

خلال مقابلة في شهر أوت 1966، سألني بومدين عن سبب اضطرابي. أجبته قائلاً: «لقد بلغني خبر تنفيذ حكم الإعدام شنقاً في حق سيد قطب، أحد كبار المفكرين الذين يُصغى إليهم في العالم الإسلامي. ولقد أثر في ذلك تأثيراً بالغاً لا سيما أنني عرفته معرفة شخصية، وأنني قضيت صحبة كتابه (في ظلال القرآن) أوقاتاً طويلة خلال شهر رمضان المنصرم، هذا الكتاب الذي كتب جزءاً منه وهو في السجن. أعتقد أنه في مجال التفسير القرآني قد جاء بشيء جديد حقاً: لم يقم بأبحاث لغوية على غرار الزمخشري، أو فلسفية على طريقة الرازي، ولم يقدم تفسيراً (علمياً) على غرار أساتذة النهضة. إنه تفسير يخاطب الوجدان، وهو إذ يذهب إلى ما وراء الإعجاز القرآني، أي (استحالة التقليد)، يبين أن القرآن يقدم جواباً لا يمكن تجاوزه لأعمق حاجات الروح البشرية. وفي هذا الصدد، كان قطب جديراً باعتراف العالم الإسلامي كله». واندفعتُ مضيفاً: «عندما يقف عبد الناصر أمام رب العالمين، أعتقد أن جميع أعماله الإيجابية لصالح الشعب المصري والجماهير العربية لن ترجح أمام هذا العمل الذي لا مبرر له». لامني بومدين على ما اعتبره انحيازاً منّي، واعترف في الوقت نفسه بعدم التناسب بين التهم الموجهة لقطب والحكم الصادر في حقه.

وشيئاً فشيئاً، اصطبغت علاقاتنا بالكثير من الحميمية. صار يشركني في العديد من محادثاته مع الأجانب، خاصة عندما يتعلق الأمر برؤساء الدول العرب أو بمبعوثيهم، ناهيك عن المهمات التي

يكلفني بها خارج الجزائر والرحلات الرئاسية التي شاركتُ فيها والتي سأستعرضها لاحقاً.

***

وفي يوم 17 جوان 1967، وفي جوّ حزين بعد صدمة الهزيمة العربية أمام العدوّ الصهيوني كنت أستعد لمغادرة مكتب بومدين بعد نقاش طويل حول تعريب السنة الثانية من الطور الابتدائي ـ وهو مشروع كنت بصدد تقديمه للحكومة ـ عندما فاجأني بالتطرق لمشكلة شخصية. فعن سؤاله: «أين تسكن يا سي أحمد؟». أجبته بقولي: في شقة بحي تلملي اشتريتها عندما كنت طبيباً في مستشفى مصطفى». حينئذٍ أعلمني أن هناك حوالي خمس عشرة فيلا تابعة لأملاك الدولة صارت شاغرة على إثر قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأنه طلب من الدكتور أمير[3] أن أكون أول من يختار واحدة منها. وهكذا، ففي يوم 8 سبتمبر 1967، غادرت شقتي[4] لكي أستقر بفيلا في حيدرة أدفع مقابلها أجرة الكراء لمصالح ولاية الجزائر. ولعل أشد ما أدخل السرور إلى نفسي هو أنه في مقدور هذه الفيلا أن تستقبل مكتبة والدي التي كانت رازحة داخل صناديق منذ عام 1962. وذلك ما يجعلني معترفاً بجميل بومدين لأنه فَسَحَ لي المجال لكي أخصّص لهذا الكنز الثمين مساحة في مستوى المقتضيات التي تمليها أهميته وصيانته والحفاظ عليه.

وفي الفترة نفسها، أخبرني بومدين أنه باقتراح من فرحات بلمان، قرر المجلس البلدي للجزائر العاصمة تغيير تسمية طريق (بوربير) لكي يحمل اسم الشيخ البشير الإبراهيمي.

حقاً، ما من مدينة أو محلة في الجزائر إلا لديها مبنى من المباني يحمل اسم والدي (مدرسة، مسجد، مركز ثقافي)، لكن كانت تلك هي المرة الأولى التي تعمل فيها العاصمة على الاحتفاء بذكراه.

***

وفي يوم 15 أوت 1967، وخلال مجلس الوزراء، دخل مدير التشريفات في الرئاسة عبد المجيد علاهم القاعة (وذلك ما لم يفعله من قبل)، ووضع قصاصة أمام بومدين. وبعد أن قرأها هذا الأخير، واصل إدارة أشغال الحكومة دون أن يرف له جفن. وعند انفضاض المجلس، أخبرنا علاهم أن تلك القصاصة تضمنت اطلاع الرئيس على وفاة والده. في تلك العشية، اتصل بي بومدين هاتفياً طالباً مني الحضور للقائه في صباح اليوم التالي. وذلك ما فعلته، وانتهزت الفرصة لكي أقدم له التعازي. فقال لي إنّه اتصل بي الليلة الفائتة، لأنه تذكر إلى أي مدى أثرت في نفسي وفاة والدي، وأن التعارف تم بيننا بتلك المناسبة. ثم إنه أسر لي بصوت بالغ التأثر: «أعترف أنني تسببت لوالدي في العديد من المشاكل في أثناء مراهقتي. ولاستعطافه، كان لدي سلاح وحيد، فعال دائماً وأبداً: كنت أتلو عليه بعض الآيات القرآنية، وإذا بوجهه يتهلل وتنتشر عليه دلائل السعادة!» وقال لي أيضاً إنه أعطى تعليماته للأمين العام للرئاسة لكي لا تتجاوز مراسيم الدفن الإطار العائلي، دون وفود رسمية، أو ضجيج إعلامي. رافقته إلى مطار الدار البيضاء (الذي سيحمل اسمه ذات يوم) حيث طار من هناك إلى ڤالمة لدفن الفقيد.

***

أمضيت شهر أوت من عام 1967 مع عائلتي في شاليه بمحطة الشريعة الاستجمامية كان الجيش قد وضعه تحت تصرفي. وفي يوم 23 أوت، زارني الرائد عبد المجيد أوشيش الذي كنت أعرفه معرفة جيدة، لا لأنه شقيق عميد كلية الطب، محمد أوشيش فحسب، بل لأنّه مدير (الإدارة الوطنية لتعاونيات الجيش). إحدى المؤسسات التي كانت تنجز الكثير من البناءات لصالح وزارة التربية الوطنية. أخبرني أن العقيد سعيد عبيد، قائد الناحية العسكرية الأولى، المقيم بالبليدة يرغب في مقابلتي. وفي يوم 27 أوت طرق هذا الأخير باب داري. سعدت به لا سيما أنني كنت أعتبره أحد أعضاء مجلس الثورة القادرين على خوض محادثات ذات مستوى عالٍ. فهو مجاهد لم (يتلوث) بعد السنوات الأولى من استرجاع الاستقلال. وخلال جولة طويلة عبر أشجار الأرز في الشريعة، أصدر حكماً على تصرفات بعض معاوني بومدين الذي، حسبما قال لي، لا يعير بالاً للانتقادات التي ترتفع من كل جهة حيالهم. ولما كنت أعترف بصواب بعض تلك الانتقادات، أكدت لمحدثي أن الميزة الأولى هي أن الوفاء ينبغي أن يكون خصلة لكل من يعمل مع إنسان ما. وهذا الوفاء يدفعني شخصياً إلى أن أستعرض مع بومدين هذه الانتقادات بغاية الإصلاح. نصحتُ سعيد عبيد بفتح مناقشة في صلب مجلس الثورة حول صلاحيات هذا الأخير: هل الأمر يتعلق بمجلس استشاري فقط، أم إنه يتوافر على وظائف تشريعية ومراقبة؟ أنا مقتنع بأنه في حال توضيح هذه المسألة سيسير كل شيء على ما يرام.

وعلى الرغم من أن سعيد عبيد لم يفض إليّ بأي سر، فإنني قلقت من هذه الزيارة، بل وازداد قلقي بعد شهر واحد منها. كان جميع أعضاء مجلس الثورة والحكومة في قصر الشعب من أجل

التوجه إلى المطار لاستقبال رئيس دولة أجنبية، عندما طلب منا مدير التشريفات أن نركب ثلاثة بثلاثة في السيارات بغاية تقصير طول الموكب الرسمي. وجدت نفسي على سبيل الصدفة صحبة بوعلام بن حمودة وزير الأشغال العمومية، والطاهر الزبيري، قائد الأركان العامة للجيش. وفي أثناء الطريق، انطلق هذا الأخير في هجمة عنيفة ضد بومدين الذي عين، على حد قوله، بن يحيى وزيراً للإعلام، بعد ذهاب بشير بومعزة، دون أن يستشير مجلس الثورة. وعلى الرغم من كل ما سمعته، ما أحسست بأنه يجري تحضير شيء ما.

ومع ذلك، فقد حدثت المحاولة الانقلابية في ديسمبر 1967، وانتهت بموت سعيد عبيد بصورة مفجعة وفرار الطاهر الزبيري. وتشاء الأقدار أن ذلك الذي أوقف بن بلة باسم بومدين يوم 19 جوان 1965 حاول انقلاباً في ديسمبر 1967 ضد هذا الأخير.

إذا كان بومدين نجا من محاولة انقلاب، فإنه بعد عام كان ضحية لمحاولة اغتيال تواطأ منفذوها مع الزبيري.

هذه الحوادث المأساوية تبين أن مسألة السلطة لم تحسم إلا عام 1968. حقاً، لقد حل مجلس الثورة الذي هو الجهاز المركزي للمؤسسات الجديدة محل الهيئات العليا للحزب (اللجنة المركزة والمكتب السياسي) في انتظار إصدار الدستور الجديد وعقد مؤتمر جبهة التحرير الوطني[5].

والواقع هو أنه منذ البداية لم يشتغل هذا الجهاز الأعلى كمجموعة متجانسة متلاحمة فيما بينها، بل كتحالف من عناصر متنافرة بدا أن نقطة واحدة تجمع فيما بينها عشية 19 جوان 1965، وهي إنقاذ الثورة الجزائرية من الانحراف وإعادة إقرار الشرعية الثورية.

وتشكيلة مجلس الثورة تكشف عن شيء آخر: فمن بين الأعضاء الستة والعشرين، كان هناك حول العقيد بومدين 23 عسكرياً أو من العساكر القدامَى. وذلك يعني أننا كنا أبعد ما نكون عن أولوية ما هو سياسي على ما هو عسكري.

يمكن القول اليوم إن بومدين أمضى السنوات الثلاث الأولى في تدعيم سلطته بالنضال على عدة جبهات:

ـ على الصعيد الداخلي، وذلك بتسيير التناقضات قدر الإمكان في صلب مجلس الثورة. فقد لاقى صعوبات بين رفاقه الذين لاموه على غياب التشاور أو على وقوعه سجيناً لمجموعة وجدة (قايد، مدغري، بوتفليقة، شريف بلقاسم). وهكذا شاهدنا انسحاب علي منجلي وبومعزة ومحساس، ثم المحاولة الانقلابية التي قادها العقيد زبيري بمساندة من العقيد يوسف خطيب، ثم محلولة اغتيال الرئيس بومدين. وكان على هذا الأخير أن يجابه بعد ذلك خصومه السياسيين الذين أدانوا حركة 19 جوان داخل الجزائر (تجمع اليسار داخل منظمة سرية هي منظمة المقاومة الشعبية) وفي الخارج (حزب الثورة الاشتراكية لبوضياف[6]. والمنظمة السرية للثورة الجزائرية للبجاوي، ثم الحركة من أجل الدفاع عن الثورة الجزائرية لكريم بلقاسم بدءاً من عام 1968).

ـ أما بالنسبة للخارج، فإن التوقيت للإطاحة بابن بلة ما كان ليخدم النظام الجديد، ذلك أنه جاء عشية حادث هام للعالم الثالث في الجزائر، أي الندوة الثانية الإفريقية الأسيوية بعد باندونغ: استنكار من جانب موسكو، حيرة في القاهرة، إدانة من البلدان التقدمية الإفريقية، صمت ثقيل في بكين. ولقد رأت مختلف التيارات اليسارية العربية في

ذلك (انعطافة نحو اليمين). أما العربية السعودية فاعتقدت أنه عمل شيوعي، في حين أن الحزب الشيوعي الفرنسي وصفه بأنه عمل (فاشي) وانطلق في حملة متعددة الأبعاد من أجل عزل الجزائر(7).

وقد أسر لي بومدين بعد ذلك بمدة طويلة أنه شعر أحياناً بأنه مهان بسبب برودة الاستقبال من جانب زملائه من رؤساء الدول الإفريقية عندما حضر بعض الاجتماعات الإفريقية.

وكان لا بد من انتظار حرب الأيام الستة في جوان 1967 لكي يرى الناس بومدين وهو يعيد رفع هامته مجسداً مشاعر الشعب الجزائري، فلقد أعلن يومها الحرب على إسرائيل، ووقف إلى جانب مصر وسوريا والأردن مزوداً إياها بالرجال وبالسلاح وبكل نوع من أنواع المساعدة، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنع تصدير البترول نحو هذا البلد وبريطانيا العظمى بسبب تأييدهما للعدوان الإسرائيلي.

وقد دفع الالتحام الشعبي بهذه السياسة أحد الملاحظين الأجانب فقال (لقد تحقق في تلك الفترة أول التفاف وطني كبير حول السلطة منذ الاستقلال)(8).

إنّه أمرٌ غريب حقاً أن أجد نفسي بعد مرور ثماني سنوات في نفس غابة الأرز الجميلة «بالشريعة»، يوم 11 أوت 1975، رفقة عضو آخر من مجلس الثورة وهو علي منجلي الذي ترك السلطة والذي واجهني بخطاب يكاد يكون مطابقاً لخطاب زميله الفقيد سعيد عبيد، وقد سعدتُ بلقائه لأنه أحد قادة الثورة المسلّحة الذي كان بإمكانه الاستمرار في خدمة بلاده نظراً لما يتمتّع به من ذكاء وجرأة ونزاهة.

قال لي: «مع الاحتفاظ بتقديري لبومدين فإنّني لم أحاول أبداً لقاءه منذ أن ابتعدتُ عن مجلس الثورة قبل حوالي ثماني سنوات، واليوم أشعر بارتياح مزدوج لأنّني، من جهة، واجهتُ بومدين أمام كل أعضاء مجلس الثورة بالحقائق التالية: إنّ مجلس الثورة عبارة عن مجموعة دمى، وأنه يريد الانفراد بالحكم، وأنه أسير مجموعة وجدة المحصّنة ضدّ أي عقاب والتي ستنقلب عليه في يوم من الأيام. أما مبعث الارتياح الثاني فهو أن بعض تنبؤاتي قد تحققت، واليوم أعتقد أنّك الوحيد القادر على تنبيه بومدين إلى الأخطار التي تحيط بالبلاد إذا لم ينفتح على القوى الصاعدة خاصّة في الجامعات دون التفريط في قيم أوّل نوفمبر».

طمأنته بقولي: «حتّى إذ كان موقف بومدين يتّسم بالضعف أمام رفقائه القدامى من الولاية الخامسة[9]، فهو مستعدّ لاستخلاص العبر من الأحداث وتصحيح المسار عندما يكتشف أنه أخطأ، وعلى سبيل المثال فإن بومدين يعترف اليوم بأنّه ذهب بعيداً في ميدان الثورة الزراعية، ومن جهة أخرى لن يمضي وقت طويل حتى يُنهي مهام مجلس الثورة بإقامة مؤسّسات شرعية: برلمان منتخب من قبل الشعب وميثاق وطني ودستور مؤكّدان باستفتاء شعبي ورئيس جمهورية عن طريق الاقتراع العام، كما هو بصدد إعداد مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني بمشاركة آلاف الإطارات التي أشرت إليها قبل حين».

وفي الختام اقترحتُ عليه لقاءً مع بومدين أتولّى تحضيره، ولكنّه رفضه بعنف. أدْركتُ من هذا أنه لا يريد أن يظهر بمظهر الملتمِس المُطالب بشيء.

***

وفي يوم 3 نوفمبر 1967، جرى الافتتاح الرسمي للجامعة كالمعتاد بقاعة ابن خلدون، وبحضور رئيس الدولة. وما أسرع ما تخلل حفل الافتتاح ضجيج، وظهرت لافتة تحمل الكتابة التالية بالفرنسية: (طالب ـ استقالة). إنّ الذين كانوا وراء هذه الصيحات العدائية هم ولا شك خصوم إيديولوجيون وجدوا في سياسة التعريب مناسبة للتهجم عليّ، خاصة أن السنة الابتدائية الثانية كانت قد عربت تماماً. وكانت مقالة في هذا الاتجاه قد نشرت في جريدة (الثورة الإفريقية) لسان حال جبهة التحرير الوطني خلال سبتمبر الماضي. حينئذٍ تناول بومدين الكلمة وأوضح أن السياسة المتبعة في قطاع التربية ليست سياسة شخص واحد، بل هي سياسة مجلس الثورة والحكومة. وأضاف قائلاً: (اتضّح مع الأسف أن ثمّة، وفي ظرف هذا الاحتفال بالذات، اخواناً أرادوا أن يظهروا بمظهر القلق الغاضب المستاء حتى يشهد ضيوفنا الأجانب ويردّدوا في الخارج بأنّ وضعية جامعة الجزائر وضعية سيئة مضطربة... نستطيع اليوم أن نقول وأمام جميع الضيوف إن هناك عناصر تعتقد بأنّها تريد أن تسيطر علينا، وأقول لهذه العناصر إننا لسنا ممّن تخيفهم الشعارات، إنّنا ثوريون ثوريون ثوريون)(10).

بعد العودة إلى الرئاسة، وفي مكتبه، قدمت له استقالتي التي حررتها على وجه السرعة قائلاً: «هذه المظاهرة تدفعني إلى تقديم الاستقالة. اعتقدت أنني أقوم بعمل جيد، لكن يبدو أن ذلك لا يرضي الجميع. منذ أن قبلت الانضمام إلى الحكومة أعمل من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الثامنة مساءً وأنا في مكتبي، دون حياة عائلية أو ترفيه. فإذا تحررت من هذا العبء يمكنني أن أتفرغ لأموري الشخصية وأن أقرأ وأكتب وأسافر». وكان جوابه قاطعاً: «إن للرجل الحقيقي

خصوماً دائماً وأبداً، بل وأعداء. وعلى أية حال، لدي فكرة عمن هم وراء هذه المشاغبات. . استقالتك مرفوضة لا سيما أنه ليس في الإمكان الحكم على نشاط وزير ما إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات».

***

وفي يوم 25 أفريل 1968، انفض مجلس الوزراء. كانت الساعة تشير إلى الثانية ظهراً. خرج الرئيس أولاً، على جري العادة، وتوجه نحو سيارته. وبقيت أنا ومدغري وراءه على درج قصر الحكومة، وإذا بطلقات نارية تدوي في المكان. أخبرنا رجال الشرطة القائمون على الحراسة أن الرصاص أطلق على بومدين. سارعنا إلى مستشفى مايو[11] قائلين: إذا كان جريحاً فإنه لا يمكن أن يكون إلا هناك. وفي أثناء الطريق، راح مدغري يُقسم الأيمان المغلظة أن مرتكبي العملية هم على وجه الاحتمال متواطئون مع الطاهر زبيري، الذي فشلت محاولته الانقلابية خلال ديسمبر الماضي.

وبالفعل، وجدنا بومدين في مستشفى مايو ممدداً على سرير، لكنه كان هادئ البال، في انتظار عملية جراحية لاستخراج رصاصة من ذقنه. أراد أن يطمئننا فقال لنا: «لم يشأ الله أن أفارقكم هذه المرة»، وأضاف باللغة الفرنسية بعد أن رسم ابتسامة ساخرة على وجهه: «قد تكون جلدتي عنيدة». تجدر الإشارة بعد هذا الحادث الأليم إلى أن بومدين رفض تنفيذ حكم الإعدام في حق المتهمين بمحاولة اغتياله.

***

كان هناك تقليد متبع في وزارة التربية الوطنية، وهو أن رئيس الدولة يشرف كل سنة على حفل توزيع الجوائز في إحدى ثانويات العاصمة. وهو تشجيع في الوقت نفسه للتلاميذ النابغين ولمستخدمي التعليم الثانوي. في جوان 1969، كانت ثانوية البنات حسيبة بن بوعلي في القبة مكلفة باستقبال هذه التظاهرة. في السيارة التي أقلتنا، قال لي بومدين مبتسماً: «لقد تزوجتَ ولم توجه إليّ الدعوة، ثم إنك سكنت دارك الجديدة ولم تستضفني». أكدت له أنني بطبيعتي أحب إقامة جدار فاصل بين حياتي الشخصية وحياتي المهنية، وكنتُ أتصورُ أن جسامة المهام اليومية تحرمه من أيّ فرصة للراحة، لذلك سعدتُ بدعوته إلى تناول القهوة في داري بعد الحفل: وقد انبهر بمكتبة والدي، ولعلها، ذكرته بسنوات الدراسة في القاهرة. أمضى أكثر من ساعتين في تصفح مختلف العناوين، وأعجب بوجود أمهات الكتب في الفكر العربي والترجمات عن الأدب العالمي، وبطريقة تجليدها، وعند المغادرة طلب مني أن أهديه كتاب (رسائل سانت آرنو) لسببين اثنين قائلاً: «أولاً، لأنك أول من أطلعني على أهميته، وثانياً، لأنه يمكنك خلال تنقلاتك إلى الخارج أن تقتني نسخة أخرى، في حين أنني محكوم عليّ بعدم مغادرة الجزائر».

وبعد بضعة أسابيع، دعوته إلى تناول العشاء، ولأنه أبدى رغبته في زيارة والدتي، حضرت هذه الأخيرة. فانهال عليها بوابل من الأسئلة عن جانب معين في شخصية الشيخ الإبراهيمي غير معروف لدى الرأي العام: «كيف كان يتصرف في أسرته؟». «هل كان يسمح لأبنائه بأن يعبروا عن وجهات نظرهم في مسألة معينة؟». «هل كان يشجع تعليم البنات إلى ما بعد مرحلة التعليم الابتدائي؟». وبعد العشاء، انفردنا في المكتبة حيث لاحظ من بين كتبي، اقتناءً جديداً:

«أعيان المغاربة» بقلم مارت وإدموند جوفيون، وهو كتاب مخصص للحديث عن بعض العائلات الجزائرية التي خدمت مصالح فرنسا الاستعمارية منذ 1830 إلى غداة الحرب العالمية الأولى. طلبه مني مستخدماً الذريعة نفسها التي وظفها في المرة السابقة.

أعتقد أنني نقلت حبي للكتب إلى بومدين. وهو بحكم كونه قارئاً نبيهاً بالعربية وبالفرنسية، صار بمرور السنوات عاشقاً للكتب مستهاماً بها. عندما يطلب من أصدقائه الجزائريين المقيمين في المشرق العربي أن يشتروا له الكتب، يلح على أن يتم تجليدها بعناية قبل إرسالها.

ومقابل ذلك، جعل مني بومدين إنساناً مولعاً بالسيجار، إذ كان يهديني بصورة منتظمة علباً تحتوي على مائة سيجار من نوع (ترينيداد) كان يتلقاها رأساً من صديقه فيدال كاسترو. ثم إنني عندما صرت وزيراً للشؤون الخاجية، كنت أتلقى حصتي منها من قبل الزعيم الكوبي.

قال لي بومدين إن السينما كانت ترفيهه الأساسي منذ استرجاع الاستقلال. وكان يدعوني أحياناً لحضور عرض فيلم، وأذكر أنني تفرجت معه على فيلم «لاسترادا» لفدريكو فلليني حيث وجد الممثلة «جولياتا ماسينا» مؤثرة حقاً في أداء دورها. نصحته ذلك المساء بأن يتفرج على أفلام «إيليا كازان» أحد ضحايا المكارثية، وأن يقرأ بعد ذلك كتابه (التسوية). وانتهى بي الأمر إلى أن أعتذر عن تلبية دعواته ذلك لأنني لست إنساناً مطبوعاً على السهر، أما بالنسبة له، فإن المطالعة صارت قطب اهتمامه الثاني شيئاً فشيئاً إلى جانب السينما.

***

رفعنا الكلفة بيننا منذ أول لقاء. عندما أخاطبه، أقول له (سي بومدين)، وهو في أكثر الأحيان يستخدم (سي أحمد)، وفي بعض الأحيان (حكيم) بدلاً من دكتور. واكتشفت بمرور الزمن أنه يستخدم كلمة حكيم عندما يكون عازماً على تكليفي بمهمة إلى الخارج. وهكذا مثلاً هتف لي ذات مساء قائلاً: «حكيم، ستنعقد بعد يومين دورة لوزراء الخارجية العرب. أطلب منك أن تستعدّ. وعلى أية حال، سأراك غداً. طاب مساؤك».

لكنني لا أدري لماذا أشعر بالاعتزاز عندما يناديني بومدين بـ(حكيم). قد يعود ذلك إلى أنه عندما يستخدم هذه الكلمة كاسم عادٍ، فإن حكيم يحيل على ذلك الطبيب الحكيم الفيلسوف الذي لعب دوراً بالغ الأهمية في الحضارة الإسلامية. وفي مقابل ذلك، عندما يسخدمها كاسم علم على لسانه، فإنها تحيل على الشهيد العربي بن مهيدي، الذي اختار هذا الاسم الحربي، والذي يُعدّ من بين قادة الثورة القلائل الذين كان بومدين شديد الإعجاب بهم.

وبهذا الصدد قلتُ له في إحدى المرّات: «أنت تعلم أن ابن مهيدي كان مع عبان وراء نظرية إعطاء الأولوية لما هو سياسي على ما هو عسكري، وهو مبدأ أبعد ما يكون عن التطبيق في أيامنا هذه». قال لي إنه لا يقف ضد هذه الأولوية، وأن مجلس الثورة هيئة ظرفية، وسيأتي يوم يُعقد فيه مؤتمر جبهة التحرير الوطني فيبرز سياسيون في هذه الهيئة نفسها. وأضاف إن التمايز بين السياسيين والعسكريين ليس مرهوناً بالبزة العسكرية. يمكن للعسكري أن يكون سياسياً ماهراً، كما يمكن للمدني أن يكون عسكري النزعة في الخضوع الأعمى لرئيسه العسكري، لكنه يتحول إلى إنسان ستاليني مقيت مع مرؤوسيه.

في يوم 17 نوفمبر 1969، عقدت جلسة لمجلس الثورة ترأسها بومدين وطلب مني أن أحضرها بصورة استثنائية. وما أسرع ما عرفت السبب. ذلك أن أحمد قايد مسؤول الحزب قدم خلالها عرضاً مطولاً عن وضعية جبهة التحرير الوطني. كان الحزب يسعى إلى تعزيز صفوفه بمعاودة بسط اليد على مختلف المنظمات الجماهيرية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، شبيبة جبهة التحرير الوطني، الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، منظمة المجاهدين)، وهي منظمات عقدت مؤتمراتها وانبثقت عنها قيادات جديدة، وأوضح أن الطلبة وحدهم هم الذين لم يتوصلوا إلى تنظيم أنفسهم بسبب مجموعات نشيطة تثير الاضطرابات في الجامعات ولا تعترف بسلطة الحزب، وعليه، كان من المطلوب مساهمة وزارة التربية الوطنية من أجل سد هذه الثغرة. وذلك ما يفسر حضوري الاجتماع. وبعد مناقشة طويلة، اتخذ القرار بتحضير مؤتمر الطلبة خلال سنة 1970. وعلى الفور عينت عبد الوهاب حمودة لكي يمثل الوزارة لدى الحركة المشكلة من طرف الطلبة الملتزمين مع جبهة التحرير الوطني والمعروفة باسم «الحركة من أجل وحدة الطلبة الجزائريين».

وبعد بضعة أسابيع نُظمتْ ندوة بقصر الأمم ضمت (الطلبة الملتزمين)، أي المنخرطين في جبهة التحرير الوطني، وهي ندوة طلب مني بومدين افتتاحها يوم 22 ديسمبر، وجاء هو فاختتمها بنفسه يوم 25 من الشهر نفسه. وخلال هذه الجلسة، جلس إلى جانبي على المنصة طالب في الحقوق لفت الانتباه بحيويته وذكائه حتى إن بومدين دعاه جانباً خلال حفل الاختتام. والأمر يتلعق ببلعيد محند أوسعيد[12] الذي كان مسؤول هذه الحركة ثم صار بعد ذلك أحد أقرب مساعدي.

والحقيقة (وهو الأمر الذي ما فتئت أكرره) هي أننا كنا وجهاً لوجه في صراع ثقيل مع الشيوعية الدولية. فهي لم تغفر لنا أبداً أننا نجحنا في الثورة المسلحة بدون عقيدة ماركسية ودون الحزب الشيوعي الجزائري، بل وفي بعض الأحيان، ضدهم عندما أرادوا إنشاء مجموعات مستقلة عن جيش التحرير الوطني بينما كان المجاهدون يتسابقون إلى ساحات الوغى تحت شعار واحد: (الله أكبر، الله أكبر). واليوم، في مرحلة البناء، يريد الشيوعيون استدراك ما فاتهم. ذلكم هو الدور الذي أسند إلى تلك العناصر من الطلبة، وإلى بعض الإطارات المبثوثة في مختلف الوزارات. كلهم أرادوا حجب الهدف الذي تحدد في بيان أول نوفمبر 1954، وهو (بناء دولة ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادىء الإسلامية).

وبعد سنوات من ذلك التاريخ، وخلال حديث مع بومدين، أطلعني على نتائج سبر الآراء الذي قامت به دون شك مصالح الأمن في أوساط الطلبة. كشف هذا السبر أن بومدين لا يحتل إلا المرتبة الثالثة في قائمة المسؤولين الجزائريين فيما يتعلق بالوفاء للخيار الاشتراكي. وهنا لم يستطع بومدين، مع تقليله من قيمة هذه النتائج، أن يُخفي انزعاجه من عدم احتلاله المرتبة الأولى، وهو من عمل الشيء الكثير في سبيل العدالة الاجتماعية!

***

وفي يوم 6 أفريل 1970، التحقت ببومدين في مقر الرئاسة. ومن هناك، توجهنا إلى بن عكنون من أجل تدشين الأجنحة الجديدة للحي الجامعي، ووضع حجر الأساس للمدرسة الوطنية للهندسة

المعمارية والعمران. وبعد انتهاء الحفل، دعاني إلى مكتبة من أجل حوار غير منتظر.

قال لي: «لاحظت خلال حفلات العشاء الرسمية بقصر الشعب أنك أول من يتوقف عن الأكل. هل تعاني من مشاكل صحية؟ أطرح عليك هذا السؤال خاصة أنك خلال تنقلك الأخير إلى الخارج، دخلت المستشفى لبضعة أيام، ولم تطلب التكفل بمصاريف علاجك». شخصياً أكره الشَّره (الكروش الضخمة) كما قال، ثم أضاف: «وما يُقلقني هو أنني لا أمتلك فكرة محددة عن ثمن الحاجيات اليومية: تصور أنني يوم الأحد الماضي، لمت نفسي لأنني آخذت والدتي على شراء قطعة حلوى بـ70 ديناراً!».

قلت له: «الحمد لله، لا أعاني من أي شيء خطير. وعلى أية حال، ألاحظ أن المصالح الاستخباراتية مطلعة جيداً. أما بخصوص العيش على الكفاف، فليس لدي أي فضل في ذلك لأنني لا أميل أبداً إلى الإفراط في الأكل، وفضلاً عن ذلك، يبدو لي أن اضرابات الطعام التي قمت بها في السجن كان لها تأثير على جهازي الهضمي. وذلك يعني أنني لست نهماً ولا ذوّاقة: الكسكس يظل أفضل الطعام عندي، وألذ الأطايب هي الكسرة مع التمر واللبن. أما عن علاقتي بالمال، فأخبرك بأنّه قبل زواجي كان لا يبقى في جيبي سنتيم واحد في اليوم الخامس والعشرين من الشهر، لكن اليوم ميزانيتي العائلية مسيرة تسييراً أفضل. وإذا واجهتني صعوبات مالية أحاول دائماً أن أجد لها حلاً في الإطار العائلي. وعليه، فأنا لا أرى سبباً يدفعني إلى أن أطلب شيئاً ما. وإن شئت الحقيقة كلها قلت لك أنا أمقت أن أرفع يدي بالسؤال، اللّهم إلاّ في حالة الضرورة القصوى ذلك لأنه بمجرد الطلب

الأول، يفقد الإنسان حريته في قول ما يريد قوله».

***

وعندما صرتُ مسؤولاً عن قطاع الإعلام والثقافة، أقمت بحكم المنصب اتصالات تكاد تكون يومية مع الرئيس، إن لم تكن مباشرة، فإنها تتم على الأقل عن طريق الهاتف. هناك نوع من الانسجام استقر تدريجياً بيننا، وأنا واعٍ الوعي كله بأنني لا أنتمي إلى الحلقة الأولى من رفاقه الحميمين، ولا أعمل أبداً لكي أكون واحداً منهم. وخلال كبريات الحوادث، كان يرصد أدنى الأخبار، ويناديني مرات عديدة في اليوم الواحد. وخلال فترات الهدوء لا يستنكف عن الاطلاع على الإشاعات، بل إن بعض مستشاريه كانوا لا يمتنعون عن نقل ما يجري في المدينة من لغط. والأمر الأكيد هو أنه لم يكن يهمل قراءة افتتاحيات صحفنا اليومية والأسبوعية ولا متابعة النشرات الاخبارية المصورة. وبرامج التلفزة، وكثيراً ما كان جرس الهاتف يرن وأسمعه وهو يعلق أو يمتدح أو ينتقد هذه الحصة أو تلك.

ومن ذلك أنه اتصل بي هاتفياً مساء 16 أفريل 1973 لكي يقول لي إن التلفزيون يكثر من إيراد ذكر اسم الأمير عبد القادر واسم الشيخ بن باديس في حين أنه يقلّل من ذكر أول نوفمبر. وجاء الجواب مني سريعاً تلقائياً: يا سي بومدين، إذا نحن لم نعترف بما ندين به لأسلافنا، فإن الأجيال الطالعة سيكون لها الحق في أن تضرب صفحاً عنا». وساد الصمت فيما بيننا ثم إنني سمعته يقول: (طابت ليلتك، إلى اللقاء غداً).

وفي مساء 12 أكتوبر 1973، بث التلفزيون الجزائري ضمن

برنامجه الديني الأسبوعي حديثاً لعبد الحميد بن شيكو، الأستاذ بالمدرسة المتعددة التقنيات. وهو في الحقيقة حديث ناري ضد الاتحاد السوفياتي في الوقت الذي كانت هناك حرب قائمة في المشرق العربي والجزائر طرف فيها، وكان بومدين يستعدّ لزيارة موسكو في هذا الإطار، وكانت بلادنا تتكفل بزعامة العالم الثالث على إثر اختتام مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز قبل أسابيع قليلة فقط. هاتفني بومدين وهو في قمة الغضب لكي ينهال باللوم على مسؤولي الإذاعة والتلفزة على انعدام اليقظة حين بثوا مثل ذلك النقد الناري، وطلب مني اقصاء المدير العام. وفي اليوم التالي، وخلال مقابلة بيني وبينه، برأت ذمّة هذا الأخير قائلاً إن الحصص الدينية هي تحت رقابة وزارة الشؤون الدينية.

وفي نوفمبر 1976 اتصل بي لكي يبدي لي دهشته إزاء ما يجري من صخب في التلفزيون حول الكتاب الأخير لبوعلام بالسايح. بينت له أنه كتاب مخصص لعبد الله بلخير، الشاعر الجزائري، وأن دور وزير الإعلام والثقافة هو بعث وترقية التراث الوطني. وعلى أية حال، فإنني قبل ذلك الحديث المتلفز الذي جرى خلاله عرض الكتاب ساعدت بالسايح لدى جاك بيرك الذي كتب مقدمة له ولدى بيير برنارد الذي نشره.

وفي صباح اليوم التالي، روى لي بومدين أن بوتفليقة كان بجانبه وقت المكالمة الهاتفية، وأنه اشتكى من الإشهار الذي شجّعه وزير الإعلام والثقافة لصالح شخص عزله من وزارة الشؤون الخارجية حيث كان أميناً عاماً.

***

كان بومدين يدعوني بصورة منتظمة إلى تناول الغداء معه في شقته بالمقر السابق لوزارة الدفاع. قائمة الطعام لا تتغير: لحم مشوي، وفواكه موسمية، وشاي بالنعناع، ذلك لأن طباخه لم يكن له من الطبخ سوى الاسم. وكان يسعد سعادة كبيرة عندما ترسل إليه عائلة العقيد بن الشريف بين الحين والآخر أكلة شعبية، خاصة الشخشوخة التي كان يحبها بوجه خاص، ويحرص على أن نتناولها معاً.

وأظن أنّ تلك كانت هي طريقته في الإفلات مؤقتاً من استحواذ السلطة عليه. وخلال لقاءاتنا، لاحظت أنه يتطرق لمواضيع لها علاقة غير مباشرة بالسياسة.

وهكذا اكتشفت أن له معرفة عميقة بعقيدة الإسلام وبتاريخه. وفي أكثر من مرة، كان يتلو عليّ آية قرآنية يحاول أن يوجد لها تفسيراً تجديدياً. وشكا لي من التفاسير التي يتوافر عليها والتي لا ترضيه إرضاءً كلياً. أما من جانبي، فإنني أخبرته أنني أرجع في غالب الأحيان إلى تفسير جمال الدين القاسمي، العلّامة الدمشقي الذي عاش في نهاية القرن التاسع عشر، وهو يجيب على ما أتطلع إليه كمسلم في عالم اليوم، وكذلك سيد قطب الذي يخاطب الوجدان في تفسيره، وهي الكلمة التي ترجمها بيرك بـ(الرعشة الوجودية).

لم يخف لي تقديره للشخصيات التي ناضلت عبر مراحل التاريخ من أجل إرساء العدالة الاجتماعية: عمر بن الخطاب، أبو ذر الغفاري، علي بن أبي طالب، عمر بن عبد العزيز، وكذلك أصحاب الاستراتيجيات العسكرية، أبو عبيدة بن الجرّاح، خالد بن الوليد، عمرو بن العاص.

أثناء إعدادي هذا الجزء من المذكرات عثرتُ في أوراقي على الحوار التالي:

قال لي: لقد جاء الإسلام من أجل إرساء العدالة والمساواة والديمقراطية. غير أن الأمويين انحرفوا عن المشروع الأصلي. وموقفهم حيال أهل البيت غير مقبول على الإطلاق.

لاحظت قائلاً: «على الرغم من المفارقة، ينبغي العودة إلى أبعد من ذلك، إلى ذلك (الجيل المثالي) الذي عرف الرسول (ﷺ)، لكي نتعرف على الإسلام دين التقدم والتفتح والتسامح. لو تأملت، على سبيل المثال، في الجامعات التي أنشأها الوزير نظام الملك في القرن العاشر الميلادي، والتي تعتبر بالإجماع من أرقى الجامعات، فإنك ستكتشف أنها جامعات تنشر إيديولوجية معينة، أي جامعات (الفكر الواحد).

أجابني إن «الحزب الواحد ـ أو الفكر الواحد كما قلت ـ ضرورة في وضعنا الحالي بعد قرون من الانحطاط، وقرن من الاستلاب. عندما نستعيد شخصيتنا ونرسّخ أصالتنا، سيجيء التفتح بصفة آلية».

أما في المجال الأدبي، فإنه ضد الشعر الحر أصلاً. وعبثاً تلوت عليه قصائد لِنزار قباني، وإيلوار، لكنه ظل مقتنعاً بأن الشعر بدون موسيقى ولا قافية ليس بشعر. وخلال فترة قصيرة، أغرم بقصائد أحمد فؤاد نجم، خاصة منها قصائده السياسية بالدارجة المصرية التي أبدع الشيخ إمام في إنشادها. وقبل أن يهديني تسجيلاً لهذا الأخير، أسمعني إحدى أجمل أغانيه (جيفارا مات!).

أما فيما يخصني، فقد انتهزت فرصة هذه الدعوات إلى تناول

الغذاء معه لكي أعرض عليه اقتراحات تتعلق بالأفكار وبالرجال في نفس الوقت. وكان أن جذبتُ انتباهه ذات يوم إلى إطاراتنا المعربة: إذا كانت اليوم موجودة بكثافة في تأطير وزارة التربية الوطنية، وبدأت بالحضور في قطاعات أخرى، فإن الأمر ليس على هذه الشاكلة في قطاع الدبلوماسية. ثم إنني اقترحت عليه بعض الأسماء كسفراء خاصة إبراهيم مزهودي. وشاءت الصدفة أننا عندما كنا نتناول الشاي، أُعلن عن قدوم وزير الشؤون الخارجية. قال له الرئيس على وجه التقريب ما يلي: «إنني أفكر منذ وقت في تعيين بعض السفراء من بين إطاراتنا المعربة. سأرسل إليك بقائمة، ومن الآن أوصيك بالهادي حمدادو». اقترح بوتفليقة أنه بالنسبة لهذا الأخير، يتعين عليه أن يوضع موضع التجربة، أي أن يكون نائب مدير مركزي.

وفي مناسبة أخرى، انتهزت فرصة نقاش حول أقرب معاونيه (شابو، الخطيب، علاهم) الذين كان يمتدح فيهم فعاليتهم المطعمة بالمجاملة، فقلتُ: «كان والدي يردّدُ إن القائد الحقيقي هو ذلك الذي يهتم بالمشاكل الشخصية لجميع معاونيه. وأردفت: مولود حمروش تخرج وهو على رأس القائمة في الدفعة الأولى للقسم المعرب من كلية الحقوق. لقد اجتهد لكي يحسن مستواه دائماً وأبداً، وهو يتمنى تحسين لغته الإنجليزية. لماذا لا يرسل إلى بريطانيا العظمى؟» لم يصغ إليّ في البداية، ثم إنني عاودت المبادرة، فنزل عند طلبي.

شعرت كأنني أثقل عليه بهذه الجملة التي ما فتئت أكررها على مسمعه: «لن أتخلى عن اعتقادي بأن الإنسان ليس عظيماً بسلطانه، ولا بماله ولا بعلمه، بل بشمائله». وأضفت: «إنّ هذه الشمائل هي التي سوف يذكرها كلّ من عرفك أو عمل بجانبك».

وخلال مناسبة غداء آخر، استعرضت مشكلة معاون كنت اقترحت أن يصير مديراً، لكنه لم يكن ميّالاً إلى تعيينه، واستمسكت باقتراحي حتى إنه انتهى به الأمر إلى توقيع مرسوم بتعيينه. ولكن، بمرور الوقت، اكتشفت أنني لم أوفق في ذلك الاختيار وأن تردد بومدين كان له ما يبرره. كما أنه حدث لي أن أبديتُ تحفظّات على تعيين فلان أو آخر في الحكومة. وبمرور الوقت، اكتشفت أن بومدين كثيراً ما كان صائب النظرة فيما يتعلق باختيار الرجال.

وذات يوم وأثناء حديث عن وضع السينما الجزائرية، اقترحت أفكار سيناريوهات عن شخصيات عظيمة مثل الأمير عبد القادر، أو أحمد باي، فطلب مني على حين غرة معرفة أسباب الكراهية المستحكمة التي يكنّها لي أحد الزملاء. أجبته بصراحة أنني لا أرى أي تفسير له. وقرأتُ له بيتين من الشعر كنتُ حفظتهما عن والدي:

رُبَّ مـن يَعنيـه حـالـي ... وهـو لا يجـري ببـالـي

قـلبُـه مـلآن منّـي ... وفـؤادي منـه خـالـي

فخلص بومدين إلى القول: «لا يذهبن بك الظن إلى أن الغيرة مقصورة على النساء وحدهن. بل إنني أرى أن غيرة الرجال أشد وقعاً».

***

في يوم 26 مارس 1971، وخلال مقابلة دافعتُ فيها عن الإجراءات التي أنوي اتخاذها لصالح مبدعي الأعمال الفكرية، اتجه بنا الحديث نحو الصين بمناسبة زيارة الروائية «هان سوين» للجزائر بدعوة مني. حدّثته عن افتتاحية كنت أعدها للصحافة الوطنية[13] تأسفت فيها لإبعاد الصين من منظمة الأمم المتحدة منذ أن تسلم

ماوتسي تونغ مقاليد السلطة عام 1949 على الرغم من أنها تمثل ربع الإنسانية. وبعد ستة أشهر، أي في شهر أكتوبر الموالي، أعيدت الحقوق المشروعة للصين في هيئة الأمم المتحدة أولاً (بعد التصويت على لائحة جزائرية ألبانية)، وفي منظمة اليونسكو ثانياً، بعد التصويت على لائحة جزائرية وذلك ما سمح لها بممارسة تأثيرها الذي صار أكثر جاذبية في أوساط بلدان العالم الثالث.

في ذلك اليوم، دافع بومدين عن تعزيز العلاقات الثنائية مع الصين «هذا البلد العظيم الذي سيدهش العالم بفضل السرعة التي يكافح بها التخلف». وبعد سنوات قليلة، حث المفكر المصري أنور عبد الملك في كتابه «ريح الشرق» البلدان العربية على أن تبادر إلى التنمية السريعة والرشيدة في تعاونها مع الصين.

***

قد يكون هناك سبب إضافي يدفع بومدين إلى أن يحبذ تلك اللقاءات. فلقد أدرك بعد بضع سنوات أنني لم أطلب أية خدمة شخصية، وأنني لا أطمع في الحصول على امتيازات تافهة زائلة تسيل لعاب العديد من الناس، وأنني لست مديناً إلا لضميري. وعلاوة على ذلك، إذا كان الوفاء سمة لي، فأنا لا أنصاع كيفما اتفق، وإذا كنت إنساناً مناضلاً، فليس معنى ذلك أنني أقبل بكل شيء. لم أُخْفِ أبداً أن الإنسان المدني الذي يرتدي الزي العسكري في عهد بن بلة والإنسان المدني الذي يقرقع جزمته أمام بومدين إنما يقدمان مشهداً مقرفاً.

وفي يوم 4 مارس 1972، وخلال مناقشة حول الثورة الزراعية، لاحظتُ أنّ عدّة شروط لإنجاحها لم تتوفّر:

ـ من حيث المبدأ: إذا كان الظلم وراء عملية ما، فإن نتائج هذه العملية لا يمكن أن تكون عادلة. الاستحواذ على أرض إنسان يخدمها من أجل إعطائها لـ(عمال) يهملونها، خطأ فادح.

ـ فيما يخص الرجال: بعض الملاك الجزائريين الذين كان عددهم ضئيلاً عام 1962، ويحبون الأرض. انتزعت منهم أراضيهم غداة الاستقلال. ولذلك هاجروا، أو هم وجدوا أنفسهم قد تحولوا إلى قطاعات أخرى (صناعة صغيرة أو تجارة). أما الفلاحون الذين كانوا يعملون لدى المعمرين الفرنسيين واكتسبوا نوعاً من الحرفية، فهم اليوم عمال في مصانعنا.

ـ فيما يتعلق بالأرض: قبل التفكير في استصلاح أراضٍ جديدة، وذلك ما يكلف أموالاً طائلة، لماذا لا نحمي الأراضي التي استصلحت في السهول (متيجة، عنابة..) ونمنع منعاً باتاً أن يشوهها الإسمنت المسلح؟

ـ فيما يخص الماء: لا بد من بناء أكبر عدد ممكن من السدود وحجز كل المياه التي تصب بلا طائل في البحر الأبيض المتوسط. سيظل الملك محمد الخامس في تاريخ المغرب، وفي ذاكرة المغاربة خاصة، بانياً للسدود، أي مشجعاً على الفلاحة التي تضمن الأمن الغذائي على الأقل.

بعد أن أنصت إليّ، وضع بومدين حداً لحديثنا بالنكتة التالية: «إنك لن تقنعني بأن ابن (عالم) يعرف أسرار الأرض أحسن من ابن (فلاح)». ثم إنه عاد إلى الموضوع، وسألني: «ألم يترك لك الشيخ بعض الهكتارات حتّى تقدّمها هدية للصندوق الوطني للثورة الزراعية؟» وأجبته بأن والدي ما كان في مقدوره أن يترك قطعة أرض

لنا طالما أنه لم يترك لنا حتى داراً عائلية لنسكنها. وتلوت عليه بيتاً شعرياً لفيكتور هيغو سرعان ما سجله على دفتره: «إن أجمل إرث، إنما هو اسم يُجِلُّهُ الناس».

***

أما عن التصنيع، فكانت أحاديثنا متعددة وأكثر حدة، بين تدشين مركب الصلب والحديد بالحجار عام 1969، وتدشين المركب البتروكيماوي لأرزيو بعد بضع سنوات.

أعتقد أن بومدين قد وقع في نفس الوهم الذي يشترك فيه العديد من أبناء جيلنا، وهو أن التصنيع يمَثّل الحل الذي يسوي جميع مشاكلنا، «سترى، يا سي أحمد، أنه قبل عام 2000، ستصدر الجزائر منتوجاتها المصنعة نحو إفريقيا كلها، وأن مدخولاتنا من هذه الصادرات ستقارب مدخولات المحروقات». وكان يرى على غرار بعض مفكري القرن التاسع عشر أن هناك تطوراً موازياً لتقدم التصنيع والسير نحو الديمقراطية. ورددت عليه أن التصنيع في بعض البلدان لم يمنع من بروز أنظمة تفرز المحتشدات.

وعبثاً ألححت على أن العملية تنطوي على أخطار، فقلت: نعم للتصنيع، ولكن على حساب أية تحولات؟ وإذا كان على الجزائر أن لا تضيع روحها، فإنه في المقابل، يجب علينا أن لا ننسى سيّدنا إبراهيم عندما نتبنى هيراقليط، على حد تعبير جاك بيرك.

إنّ بومدين بادر إلى إطلاق سياسة التوازن الجهوي عندما لاحظ أن النمو لم يمتد لا إلى الاقتصاد كله، ولا إلى جميع المناطق، في حين أن نموذج التصنيع الغربي يفترض فيه أن يؤدي إلى نمو قطاعات

أخرى. كما أنه عمد إلى بناء قرى الثورة الزراعية حين خشي أن يتم تقليد نموذج التعمير على حساب الأرياف على الرغم من كونه يعتبر محوراً للحداثة.

اقتفيت بالعديد من المفكرين المسلمين والمسيحيين على حد سواء فقلت إنه مهما يعمل الماركسيون، وأياً ما كانت التنمية الاقتصادية، فإن دائرة ما هو مقدس لا يمكن القضاء عليها. وافقني على ذلك، لكنه واصل القول بأن الجانب الاقتصادي يمكن أن يحسن ظروف عيش المواطنين. ويمكنهم على وجه التحديد من أن يتطوروا بسهولة في إطار ما هو مقدس. وقال لي إذا حضر الجوع، فإن الإنسان لا يفكر في شيء آخر.

***

كانت تنقلات بومدين عبر الولايات تلهب حماس الجماهير. فهو يستقبل بحرارة في كل جهة، خاصة من قبل الفئات المحرومة التي ترى أن هذا الرجل مخلص، وأنه يعمل بلا كلل من أجل تنمية البلاد ولجعل هذه التنمية في فائدة الجميع. غير أن العاصمة تبدو كأنها أقلّ تحمساً له. أتراها ردود أفعال الأثرياء حيال (الثورة الزراعية)؟. وقد قال بعد ذلك لآنيا فرانكوس: «أنا لا أحب العاصمة، فهي مدينة ملوثة».

ذات يوم كنا نعبر شارع ديدوش مراد بدون الحرس الخاص، وعندما وصلت السيارة بالقرب من مطعم (باردو)، كانت صاحبة المطعم واقفة على الرصيف تصفق بحرارة. وما إن أبصر بها بومدين حتى انبسطت أسارير وجهه. وعلق حينها بقوله: «إنها مؤيدتي

الوحيدة في العاصمة. وكونها امرأة يبين أن النساء أشد تواصلاً مع أولئك الذين ينادون بالعدالة الاجتماعية، وقد يعود ذلك إلى أنها ترى فيها المساواة بين الجنسين».

تكرر هذا المشهد مرتين عندما عبرت في نفس الظروف مع بومدين شارع ديدوش.

وذات يوم وجدته مغتاظاً جداً بسبب قصة «الزنجية والضابط» للطاهر وطار التي كان قد فرغ من قراءتها. طلب مني بصفتي وزيراً للإعلام والثقافة، أن أرده إلى جادة الصواب.

قلت له: أولاً، إنّ رقابة الدولة على الأعمال الأدبية والفنية ينتهي بها الأمر دائماً وأبداً إلى أن تنعكس آثارها سلبياً عليها. انظر إلى ما حدث في مصر عندما أريد منع كتاب علي عبد الرازق، وإلى ما حدث في فرنسا عندما أريد محاكمة مؤلفي (أزاهير الشر) و(مدام بوفاري). لم يقلل ذلك أبداً من شأن عبد الرازق[14]، ولم يمنع بودلير وفلوبير من أن يعتبر الأول منهما أكبر شاعر والثاني أكبر روائي في فرنسا.

ثانياً، وطّار لا علاقة له البتة بوزارة الإعلام والثقافة. بالعكس، هو مراقب في حزب جبهة التحرير الوطني. إذا كان هناك من لوم يلقى عليه، فإنه ينبغي القيام به عبر هذه القناة، أي قناة الحزب.

ثم إنني أرجوك أن تصدق بأنه بعد ثلاثين سنة، قليل من الجزائريين سيتذكرون أسماء الوزراء الحاليين. وعلى العكس، من ذلك، سوف يواصل الناس قراءة الطاهر وطّار، والإعجاب بمنمنمات محمد راسم، وترديد أغاني رابح درياسة، وفي النهاية فإنّ الفنون

والآداب هي الوحيدة القادرة على قهر الموت.

***

ومن بين المواضيع المتكررة التي سيطرت على أحاديثي مع بومدين، يوجد المشكل الدائم للعلاقات بين الأخلاق والسياسة الذي هو (موضوعي المفضل حسب بومدين). لم أخف أبداً أنني من بين الذين يؤمنون بأنه لا يمكن ممارسة السياسة دون حد أدنى من الأخلاق. يبدو ذلك أمراً شاذاً في وقت يتكاثر فيه أتباع مكيافيللي. قلت له: «هناك فكرتان أساسيتان في برنامجك جعلتاني أقبل العمل معك: وفاؤك لمقومات الشخصية الوطنية، وإيمانك بالعدالة الاجتماعية. لكن، ينبغي أن لا نكون مهووسين بالعدالة إلى درجة أن نغمض أعيننا عن المساس بالحريات الفردية. المدينة المثالية التي حلم بها فلاسفة اليونان والإسلام هي تلك التي تحقق توازناً منسجماً بين العدالة والحرية».

***

من يوم 25 إلى 30 أفريل 1973، كنا في أقصى أعماق الجنوب حيث دعا بومدين ثلاثة رؤساء دول إفريقية (مختار ولد دادة عن موريتانيا، وموسى طراوري عن مالي وحماني ديوري عن النيجر) لحضور تدشين المقطع الأول (المنيعة ـ عين صالح) لطريق الوحدة الإفريقية.

يا لذلك الحماس الفياض الذي تحدث به بومدين عن شبيبتنا! لقد كانت تعمل يومها على قدم وساق من أجل تجسيد الحلم القديم

الذي عجز الاستعمار عن تحقيقه وهو الطريق الصحراوي، ذلك الذي أراد له بومدين أن يحمل اسم طريق الوحدة الإفريقية مخلداً بذلك مآثر التقليد المتمثل في الملح والمعرفة اللذين كانا، إلى جانب الذهب، همزات الوصل الوحيدة بين المغرب العربي وإفريقيا الغربية. هذه الطريق التي شقّها شبان الخدمة الوطنية ترمز إلى إرادة الجزائر في تمتين التعاون الإفريقي والتقريب بين شعوب القارة.

أذكر أن بومدين خاطب الجنود وضباط الجيش الوطني الشعبي في يوم 16 سبتمبر 1971، بمناسبة إطلاق أشغال طريق الوحدة الإفريقية قائلاً: «إلى الأمام، أيّها الإخوة الشباب، نحو تامنراست! شقّوا طريق الألف كيلومتراً في أقرب الآجال! إنّ أسماءكم ستظل مرتبطة دائماً وأبداً بهذ العمل التاريخي».

وأمد الله في عمره لكي يشهد هذه الطريق وقد أنجزت، ذلك أنه في يوم 19 جوان 1978، أشرف، وهو محاط بأعضاء الحكومة في تامنراست، على تدشين المقطع الثاني من الطريق الصحراوية التي تربط عين صالح بتامنراست.

***

وفي يوم 15 ديسمبر 1972، هبطتُ بتونس مكلفاً من قبل بومدين للاستفسار عن صحة الرئيس بورقيبة. عزّ عليّ شخصياً أن أزور تونس في حين أن أحمد بن صالح[15] يقبع في السجن. ينبغي القول وأنا أستقبل السفير الحبيب الشطي قبل سنتين من ذلك التاريخ، وفي يوم 3 مارس 1971 على وجه التحديد، أنّني أثرت بطريقة أخوية قد تفتقر إلى اللباقة الدبلوماسية، ظروف اعتقال ابن صالح.

وفي يوم 17، وخلال حفل عشاء عند محاميّ السابق الشريف الماطري، قابلت الدكتور محمد بن صالح. وسارعت إلى الاستفسار عن أخيه. ويا لدهشتي عندما أعلمني أن صحته تبعث على القلق، بل إن تصفيته جسدياً في السجن أمر غير مستبعد. ولذلك، حسبما أخبرني، فإن أمر فراره في جو من السرية التامة يجري فيه التفكير جدياً، بل جرى إعداده في أدق تفاصيله، وسيكون متبوعاً بفراره إلى الجزائر. وختم بقوله: «إذا نجحنا في تهريبه وإيصاله إلى نقطة محددة من الحدود، هل أنتم مستعدون لاستقباله عند الحدود؟».

أجبته أنني «لن أنسى ما حييت كل ما قدمه أحمد بن صالح للثورة الجزائرية[16]، علاوة على كونه صديقاً لي. وعليه، فإن مساعدة الجزائر اليوم لا نقاش فيها. على أنه ينبغي إعطائي مهلة لاستشارة من يملك الحل والربط». وأضفت أننا لن نقوم بالمبادرة من جانبنا إلا فوق التراب الجزائري.

وما إن عدت يوم 18 ديسمبر حتى طرحت المشكلة على بومدين الذي أعطى الإشارة الخضراء. وفي اليوم التالي، دعاني إلى تناول الغداء معه لكي يخبرني بضرورة إشراك شخص ثالث في العملية وهو: أحمد دراية، المدير العام للأمن الوطني من أجل تنفيذ هذا المشروع. وأسر لي هذا الأخير بمناسبة اجتماع مشترك لمجلس الثورة ولمجلس الوزراء يوم 11 جانفي 1973. أن كل شيء مضبوط.

وفي يوم 5 فبراير، أعلنت الوسائل الإعلامية التونسية فرار أحمد بن صالح. وأخبرني دراية بنفسه أن ابن صالح استقبل عند الحدود من قبل رجال شرطة في زي مدني وأنهم سيقودونه إلى الجزائر العاصمة.

وحدث هرج ومرج في تونس: أرسل الرئيس بورقيبة إلى الجزائر وزير خارجيته محمد المصمودي الذي استقبل من قبل الرئيس بومدين. وعلى إثر هذه المقابلة استدعاني الرئيس لكي يروي لي ما حدث: «كان المصمودي متأثراً إلى حد أن عينيه كما قال اغرورقتا بالدموع، جاء يشتكي من تصرفات الدكتور طالب الذي «لعب دوراً فعّالاً حسب معلوماتنا في فرار ابن صالح». انفجرت حينها ضاحكاً: «لو أنك ذكرت اسم وزير الداخلية أو مدير الأمن لكنت سارعت إلى فتح تحقيق. لكن الدكتور طالب رجل ثقافة لا يتدخل أبداً في قضية فرار لا سيما خارج بلده، وعليه أطلبُ منك أن تتحقق من مصادرك وخاصة عدم إعطاء أهمية للتصريحات المنتزعة تحت الضغط». ثم طلب مني أن أقوم بزيارة للمصمودي في فيلا جنان المفتي. قلت له: «لقد أطلعني الرئيس على ما تنسبون إليّ من تهم، أقول لك عندما علمت بفرار ابن صالح، تساءلت عمّا إذا لم تكن المسألة مناورة من جانب الحكومة التونسية لإخفاء اغتياله». ووجد نفسه محصوراً، فانتفض متسائلاً: «هل نحن قادرون على الذهاب إلى هذا الحد حتى ولو كان خصماً سياسياً؟» عاودت الهجوم: «لقد قضيتم على صالح بن يوسف». وأغرب ما في الأمر، هو أن الحديث الذي بدأ في جو متوتر، انتهى بالعناق بيننا. لكن المصمودي المرهف الذكي، كان أبعد ما يكون عن التصديق.

وبعد أيام قليلة، سعدت بلقاء أحمد بن صالح وهو حرّ طليق يتمتع بحقّ اللجوء السياسي في الجزائر.

* * *

في أوت 1973، كانت الجزائر تعيش أجواء عدم الانحياز. إذْ

كان التحضير يجري حثيثاً لعقد مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز من 5 إلى 9 سبتمبر. عدد المقابلات الصحفية التي يفترض أن يجريها الرئيس بومدين كبير جداً، لذلك وجب الاختيار. عندما عرضت عليه القائمة، طلب مني إعطاء الأولوية لصحيفة (بوربا) اليوغوسلافية، و(النهار) اللبنانية، و(لوموند) الفرنسية والتلفزيون المصري. من جهة أخرى اجتمع الوفد المكلف بتمثيل الجزائر في هذه القمّة (بوتفليقة والشريف بلقاسم وطالب وابن يحيى) يوم أول سبتمبر من أجل قراءة مشاريع خطابي الافتتاح والاختتام، وفي اليوم التالي، قام كل من مولود قاسم وعبد القادر بن قاسي وأنا بضبط الصيغة العربية للخطابين.

افتتح المؤتمر يوم 5 سبتمبر، وحضر حوالي سبعين من رؤساء الدول والحكومات من العالم الثالث إلى جانب كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة. كانت هناك إنديرا غاندي والملك فيصل والقذافي وتيتو وكاسترو وبورقيبة وهيلي سيلاسي ومكاريوس والأسد وسنغور والسادات ومجيب الرحمن وياسر عرفات والسيدة باندرانيكة إلخ. ومن بين العرب، تغيب كل من الملك الحسن الثاني والملك حسين.

وفي يوم الافتتاح، نشرتُ افتتاحية في صحافتنا تحت عنوان: «من باندونغ إلى الجزائر: من تأكيد الذات إلى المبادرة»، وقلت فيها: «يعتقد البعض أن عليهم أن يتساءلوا حول مستقبل هذا العمل الجماعي الذي هو سياسة عدم الانحياز. ويقال إن نهاية الحرب الباردة والتقدم الذي تحقق في مجال الانفراج سيعيدان النظر في عدم الانحياز، لكأن السلم لا يخص إلا جهة واحدة من العالم أو هذه

المجموعة من القوى، أو لكأن الأحلاف العسكرية لم تعش بعد الحرب الباردة. ويقال أيضاً إن بلدان عدم الانحياز لا يمكنها أن تشكل جبهة لكأن القوى الكبرى هي وحدها القادرة على التفاهم فيما بينها في حين أن العالم الثالث محكوم عليه بالتفرق المزمن. والواقع هو أن هناك الكفاية من الدوافع المتشابهة والأهداف المتماثلة من أجل تشكيل برنامج مشترك لبلدان عدم الانحياز من وراء تنوّع الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية. إنّ الانفراج لم يضع حداً إلى يومنا هذا لا للاستعمار ولا للعنصرية بدليل أنّ الملايين من الأفارقة أو الفلسطينيين ما زالوا يعانون تجربة مؤلمة. وقواعد التجارة الدولية لا تقل اجحافاً حيال البلدان المتخلفة، بل إن الوقاحة تبلغ ببعض البلدان المتقدمة حد التصايح منددة بالفضيحة عندما يبادر بلد من بلداننا إلى تأميم ثرواته الطبيعية من أجل أن يضعها في خدمة التنمية. يكفينا أن نستعرض لوائح الندوات الثلاث السابقة للقمة لكي نقتنع من جهة بأن هناك عناصر مذهب حقيقي على المستوى الكوني، ومن جهة أخرى، أن الشيء الكثير يبقى أمامنا أن نعمله من أجل بلوغ معظم الأهداف المحددة في نصوصنا».

وفي يوم 9 سبتمبر، وبعد خطاب الاختتام، طلب مني بومدين أن تُبرز جملتان من خطابه: «على شعوبنا أن تكون محركاً للتاريخ» و«القنبلة النووية الحقيقية إنما هي الملايير من البشر في العالم الثالث».

وينبغي أن نستخلص من نتائج هذه القمة ما يلي:

ـ اتساع لا مثيل له لهذا التجمع الذي عرف كيف يجد مسعى مشتركاً للبلدان المعتدلة والبلدان الثورية على حد سواء.

ـ صواب البرنامج الاقتصادي.

ـ دعم الحركات التحررية.

ـ ضرورة مأسسة حركة بلدان عدم الانحياز في حدها الأدنى.

ـ دعم لا جدال فيه للمقاومة الفلسطينية اعترف به ياسر عرفات نفسه في حديث لمجلة «الأسبوع العربي» بتاريخ 16 سبتمبر 1973، وتأكيداً لذلك أعلن الرئيس الكوبي فيديل كاسترو أثناء هذه القمة قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

ـ شخصية بومدين تعززت كرجل دولة حقيقي.

غير أن أجواء الفرح التي سادت أثناء الجلسة الختامية تخللها مع الأسف نبأ اغتيال الرئيس الشيلي سلفادور أليندي الذي تعذر عليه حضور مؤتمر القمة. نزل هذا الخبر مذكراً أولئك الذين قد ينسون أن النضال لا بد أن يكون قاسياً من أجل بلوغ التحرر الاقتصادي والثقافي للعالم الثالث وفقاً لما طالب به مؤتمر قمة الجزائر. وبعد بضعة أيام، أعلن عن وفاة الشاعر الشيلي الكبير بابلو نيرودا. كلفت عندها «أحمد عنابي» الذي كان يمثلني في المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو بباريس لكي يتلو نصاً صغيراً يأتي فيه على ذكر مآثر الفقيدين.

***

حددت الانتخابات لتجديد المجالس الشعبية الولائية بتاريخ 2 جوان 1974. كانت الحملة على أشدها طيلة شهر ماي: أعضاء مجلس الثورة والحكومة موزعون في الولايات للسهر على سير العملية سيراً جيداً، خاصة بالنسبة لفرز المرشحين على مستوى الحزب،

ولرئاسة المهرجانات المتعددة التي تنظم في البلديات المختلفة لكل ولاية. وفي العادة، يعين وزير الإعلام على مستوى ولاية الجزائر لكي يضمن في الوقت نفسه تنسيق الحملة الوطنية انطلاقاً من العاصمة.

المفاجأة الأولى هي أنني عُيِّنْتُ في ولاية الأصنام. أوّلت هذا القرار على أنه مرحلة جديدة في الخصومة غير المعلنة التي يناصبني إياها أصحاب الحلقة الأولى الرئاسية، خاصة، الثنائي بوتفليقة ومدغري، الذي بدا كأنّ الريح صارت مؤاتية له منذ إبعاد قايد أحمد. ظهرت دلائل هذه الخصومة داخل قطاعي الوزاري بالذات. لأن بعض الإطارات كانت تتعامل مباشرة مع هذا الثنائي دون علمي. وبطبيعة الحال، وضعتُ حداً لذلك الأمر، ممّا زاد من التوتر بيننا. ها أنذا إذن رفقة العقيد عبد الله بلهوشات، أتجول في ولاية الأصنام طيلة خمسة عشر يوماً. وكان مهرجان الاختتام متوقعاً في المقر الرئيسي للولاية يوم 31 ماي.

المفاجأة الثانية: هي أنني وبلهوشات كنا نتناول العشاء مساء يوم 30 ماي مع الوالي. وأخبرنا التلفزيون بأنشطة جميع المهرجانات في البلاد مصحوبة بمقاطع صوتية. في البداية ظهر بوتفليقة المكلف بولاية الجزائر وهو يترأس مهرجانه الأخير في العاصمة. قدم شهادات استحسان لبعض الوزراء الذين كانوا حسب رأيه بمثابة دعائم حقيقية في تشييد الجزائر، ونال في الوقت نفسه من وزير الإعلام والثقافة. دهش بلهوشات وهو يلاحظ أن اسم بومدين لم يرد له ذكر. أما أنا، فعقدتُ العزم على الرد. وفي مساء اليوم التالي، بث التلفزيون بعض المقاطع من مداخلتي في الأصنام. خاصة المقطع التالي: «منذ تسع

سنوات والجزائر تناضل بحزم وعزم من أجل استعادة شخصيتها، واستعادة ثرواتها والسير قدماً نحو إرساء العدالة. لكن هذه الإنجازات لم تتحقق بفضل هذه الشخصية أو تلك: ذلك أن بناء الدولة، والنشاط الدبلوماسي والتعريب والثورة الزراعية والتصنيع إنما هي نتيجة عمل جماعي تحت قيادة الرئيس بومدين». وعدت إلى العاصمة في اليوم التالي، وبسبب وجود الرئيس في مؤتمر قمة الوحدة الإفريقية في مقديشو، فإنني لم ألتقِ به إلا بعد عودته وهنا كانت المفاجأة الثالثة.

كان صالون الرئاسة كئيباً، وعلى الرغم من طقس يكاد يكون صيفياً، فإن بومدين بدا كأنه يرتعد تحت برنوسه. قدمت له سرداً عن الحوادث وختمت بقولي: «أطلب منك، يا سي بومدين، أن تخلع برنوسك، هذا الذي ما فتىء يحمي هؤلاء الناس، شخصياً، أنا مستعد لمواجهتهم علناً». وبعد صمت طويل، أجابني بومدين بمثل شعبي: «الحجرة شكات للطوب قالت لها تبلّيت!». ثم أضاف: «خللي البير بغطاه. لو حدثتك عما عانيته لأدركتَ أن حكاياتك ليست سوى جزئيات». وقمت في صمت، وانصرفت.

وبمرور الزمن أدركت إلى أي مدى كان على صواب. الشيء الذي حسبته من جانبه نوعاً من العجز عن البت على وجه السرعة في المواضيع الحساسة إنما كان في الحقيقة تمييزاً بين ما هو هام وبين ما هو (جزئيات) على حد تعبيره.

وبالفعل، صراعات الأشخاص التي ذكرتها من الأمور التي لا يمكن تجنبها في جميع مراكز القرار، حول القائد، خاصة في هرم الدولة أياً ما كانت طبيعة السلطة: ديمقراطية أو استبدادية أو ديكتاتورية إلخ.

المحيط القريب من القائد ينزع دائماً إلى أن يشكل حوله نوعاً من الحاجز مما يجعل الوصول إليه من الصعوبة بمكان، ويضمن لأعضائه في الوقت نفسه احتكاراً يكاد يكون شاملاً للعلاقـات المتميزة مع القائد، ومن ثم، استمرارية استبدادهم وسلطتهم وامتيازاتهم.

وعلى العكس من ذلك، فإن القائد في حاجة إلى تنويع مصادره الإعلامية ووسائل العمل في سبيل توسيع القاعدة الاجتماعية لسلطته وتعزيزها. وعليه، ينبغي أن يضاعف علاقاته ويشكل حلقات أخرى للتفكير والنصيحة والاستشارة مع معاونين آخرين يعتبرهم (القدماء) دخلاء وتهديداً للمواقع التي اكتسبوها.

إذن، لا مناص من أن تنشأ بين مختلف هذه الحلقات ـ وفي صلب كل واحدة منها ـ علاقات سلطة وتأثير وتسلط مصالح تمكّن قائداً من طراز بومدين ليس من التحكم فيها فحسب، بل تسييرها بنوع من المكيافيلية لكي يظل على الدوام مضطلعاً بدور الزعيم الذي لا جدال فيه.

إنّ هذه الوضعية العادية، التي تعتبر من (الجزئيات) في سياق تلك الفترة، قد تصير ذات خطر بالنسبة للدولة والمؤسسات التي تمثل عمودها الفقري، وتقع عندئذٍ تحت رحمة جماعات في خدمة مصالح سياسية مالية قوية. بل يمكن القول إن هذه الانزلاقات البالغة الخطورة لا تخلو منها حتى الأنظمة السياسية التي تبدو الأكثر حصانة ضدّ هذه الأمراض.

***

وفي يوم 10 ديسمبر 1974، دعاني بومدين ليخبرني بوفاة أحمد مدغري وزير الداخلية قصد إذاعة النبأ. بدا أن صيغة الانتحار هي الأكثر احتمالاً. عرفت عنه أنه كان منهاراً عصبياً منذ بضعة أشهر، وأن الرئيس نصحه بالراحة وبالاستشفاء. طلب مني بومدين عندها أن أحرر افتتاحية للصحافة الوطنية، أما بخصوص التأبين، فكلف به مولود قاسم.

وفي المساء نفسه اجتمع مجلس الثورة فقرأت عليه نص البيان الصحفي وكذلك الافتتاحية التي تنشر خلال اليوم التالي. وتمت مراسيم الدفن يوم 12 ديسمبر تحت مطر غزير بمقبرة العالية.

* * *

وفي يوم 17 أفريل 1975 لامني بومدين خلال جلسة استقبال على ترك التلفزيون يبث النص الكامل لخطاب بوتفليقة في دار السلام (تانزانيا)، وهو النص الذي كان قد نشر في صحف الصباح. والحقيقة هي أنني لم آت بجديد، ذلك أن خطب وزير الشؤون الخارجية تعبر عن سياسة البلاد. وكان أن علق على الموضوع بقوله: «كان ينبغي الاكتفاء ببعض المقتطفات».

ثم أعاد الكرة يوم 2 جوان 1975 قائلاً إن صلاحيات كل من وزير الشؤون الخارجية ووزير الإعلام والثقافة تسمح لهذا الأخير بغربلة تصريحات الأول. رددت بقولي إنه من الأجدى تحديد هذه الصلاحيات. وختم كلامه بجملة ملغزة: «إنني أتساءل عمّا إذا لم يكن تغيير الرجال أفضل من تحوير النصوص».

وخلال مقابلة 17 أفريل نفسها، تحدث بومدين عن الندوة

الوطنية الأولى حول التعريب التي كانت ستُعقد من 14 إلى 17 ماي 1975. وكانت مناسبة لاستعراض التقدم المسجل في هذا المجال خلال العقد الذي انقضى.

سبق لي أن كتبت أنه ما كان لإنجاز جدي في مجال استعادة اللغة الوطنية أن يتحقق دون وجود بومدين على رأس الدولة الجزائرية. فلقد كان المهماز الذي ظل يُذكِّر المسؤولين بأهمية التعريب في تصفية الاستعمار ومكانته كعنصر جوهري لشخصيتنا الوطنية وفي المسيرة الثورية الرامية إلى بناء دولة عادلة قوية.

وهو شخصياً عندما كان يستقبل شخصيات أجنبية أشهد أنّه يتعمد التعبير باللغة العربية، حتى إذا كان يُتقن لغة زواره، كما هو الشأن بالنسبة لممثلي الدول الناطقة بالفرنسية.

ما انفك بومدين منذ عام 1965 يعمل على تشجيع كل مسعى يندرج ضمن هذا الاتجاه. لكنه لاحظ بعد خمس سنوات أن النتائج غير متكافئة: إذا كانت بعض القطاعات قد أعطت نتائج مرضية في تطبيق توجيهاته بكل إيمان، فإن قطاعات أخرى كانت تتصنع الاهتمام بالموضوع دون أن تؤمن بذلك حقيقة. مع العلم أنه صدر أمر بتاريخ أكتوبر 1968 يجبر الموظفين على تعلم اللغة الوطنية قبل عام 1971. ولذلك قرر بومدين أن تكون سنة 1971 (سنة التعريب)، وألح في اجتماع مجلس الوزراء يوم 7 جانفي 1971 على تطبيق القرار المتعلق ببرنامج التعريب في جهاز الدولة والمؤسسات. وردد في عدد من المرات أن (المسألة تخص الجميع).

وفي عام 1975، أنشئت لجنة وطنية للتعريب بمبادرة من حزب جبهة التحرير الوطني الذي سجل أن بعض القطاعات ما زالت تصم

آذانها حيال هذا النداء. وقد شجعها بعض الوزراء (الداخلية، الدفاع الوطني، الإعلام والثقافة، التربية، الشؤون الدينية، الشبيبة والرياضة) بينما قبلها وزراء آخرون على مضض، وأسندت رئاستها لعبد القادر حجّار الذي بذل نشاطاً فياضاً. وتدخل بومدين عندئذٍ فاستقبلني يوم 17 أفريل ليقول لي: ينبغي ألا تكون التغطية المتلفزة لأشغال هذه اللجنة طاغية فيذهب الظن إلى الاعتقاد بأن هناك مطاردة لمعارضي التعريب أو تهميشاً لشريحة من المجتمع.

لم يكتف بومدين بافتتاح هذه الندوة الوطنية الأولى حول التعريب فحسب، بل حرص على أن يتابع جزءاً من المناقشات التي ميزت أشغالها. وأكد في خطابه الافتتاحي أن «جميع الثوريين الحقيقيين يجب أن يؤمنوا بقضية التعريب»، لكنه لفت الانتباه إلى أن «التعريب ليس عملية ترمي إلى حرمان أولئك الذين تعلموا باللغة الفرنسية من كسب قوتهم». وتساءل قائلاً: «كيف يمكننا أن نسير إلى الأمام في تعريب الميادين الاقتصادية بإلغاء الكفاءات الموجودة بحجة أنها لم تتعرب بعد، وبالقضاء على هذه الكفاءات العلمية بسبب أنها تجهل اللغة الوطنية؟» وقد حرصت من جانبي على إبراز هذه الفكرة خلال مداخلتي أمام اللجنة يوم 17 ماي.

لقد طرحت تساؤلات عديدة بعد هذ الخطاب حول الموقف الحقيقي لبومدين الذي يبدو كأنه بدأ يتطور منذ ذلك التاريخ. والواقع هو أنه لم يتوقف يوماً عن القول بأن استراتيجيته لم تتغير أبداً، إنما ينبغي البرهنة على مرونة تكتيكية. قال لي يوم 17 أفريل: «إذا كان التعريب قد سجل عدداً من النقاط خلال هذا العقد، فإن الوقت قد حان لكي نقوم باستراحة تمكّن خصوم اللغة العربية من ابتلاع ما تم

إنجازه من جهة، وتسمح لمناصريها بالتفكير في طرق ووسائل التقدم من جهة أخرى». أتراه كان يبحث عن هدنة في هذه الجبهة الحساسة لكي يواجه التهديد الذي يحوم على حدودنا الغربية بعد الاتفاق المبرم بين المغرب وموريتانيا من أجل تقسيم الصحراء الغربية؟

وجاء تعيين الأشرف على رأس وزارة التربية عام 1977 ليشعل الفتيل، خاصة بعد أن طرد حوالي ثلاثين إطاراً من الوزارة. وبما أن التدابير المتطرفة تتطلب ردود أفعال لا تقل تطرفاً عنها، فقد صارت اللجنة الوطنية للتعريب أكثر راديكالية. وانحصرت المناقشة أولاً في نطاق الحكومة حيث ألقيتُ رداً عنيفاً على مداخلة الأشرف الذي كان قد أدان كل ما أنجز قبله. طلب مني بومدين ألا أنشر ردي ذاك. وعلى العكس من ذلك، فإنه سمح للصحافة بنشر جميع الردود على وزير التربية الجديد خلال مناقشة تمنى لها أن تكون هادئة. وكان أن فتح مدير صحيفة «الشعب» المجال للعديد من الشخصيات لكي تشارك في إثراء النقاش، لكن غالبيتها العظمى امتنعت بعد أن ذهب الظن بها إلى أن الريح لم تعد مؤاتية للتعريب!

***

كنت في يوم 21 فبراير 1978 ضمن وفد هام رافق الرئيس بومدين إلى وهران حيث دشن في اليوم نفسه مركب الغاز الطبيعي رقم (1) بأرزيو، والقسم الأول من ميناء الميثان بأرزيو الجديد، ومركب الميثانول والراتنج المركب، ووضع حجر الأساس للمصنع الثاني لتمييع الغاز (2) الذي بني بعدها في بطيوة. كل ذلك يعني أن الجزائر كانت توسع قاعدتها الاقتصادية وتعززها.

وبعد الظهر، حضرت حفل استقبال الوفود الأجنبية: الألماني والإيطالي والبلجيكي والإسباني والأمريكي. وفي المساء، طلب مني بومدين أن أبقى معه لكي أحضر تدشين سد السعادة، بينما كان مجموع الوفد الذي رافقه يتخذ طريق العودة إلى الجزائر العاصمة.

وفي المساء نفسه، كنا أربعة أفراد نتعشى في دار ضيافة والي مستغانم: بومدين والعقيد الشاذلي، قائد الناحية العسكرية بوهران، والعقيد بن الشريف، وزير الريّ وأنا. وبعد العشاء، كان الرئيس متعباً فانسحب. وجرى حينئذٍ حديث مطول حول المؤتمر المقبل للحزب الذي عُقِدَتْ عليه جميع الآمال من أجل تصحيح المسار أو تحسين ما لا يسير أصلاً أو ما لا يسير بصورة جيدة. كان الشاذلي أشدنا تحمساً إذ قال لي: «إننا نعتمد عليك لكي تطرح بمناسبة المؤتمر مشكل من أين لك هذا أي الممتلكات المكتسبة بطريقة غير شرعية؟».

وفي يوم 22 فبراير، كنا في غليزان حيث سعدت أيما سعادة بلقاء صديق قديم من عهد صحيفة «الشاب المسلم»، وهو أحمد شامي، الشاعر الموهوب الذي كان على رأس دائرة غليزان. حضرنا معاً تدشين سد السعادة الذي تبلغ طاقته 290 مليون متر مكعب ويستطيع أن يروي 16,000 هكتار.

وفي يوم 20 أوت 1978، بعد عطلتي الصيفية استأنفت نشاطي في الرئاسة فوجدت بومدين متعباً بالرغم من استراحة في يوغسلافيا رفقة حرمه؛ وكان أن أطلعني على بعض النشاطات:

- نتائج القمة الخامسة عشر لمنظمة الوحدة الإفريقية التي عُقدت بالخرطوم من 18 إلى 21 جويلية: الجهود التي بذلها من أجل إحباط المناورات الغربية الرامية إلى بث الشقاق بهدف إنشاء قارتين

إفريقيتين: «إحداهما تقدمية، وأخراهما معتدلة» حسب زعمهم. وذلك في حقيقة الأمر تمييز بين إفريقيا مستقلة غير منحازة، وسيدة مصيرها، وإفريقيا مفتوحة على جشع الغرب الحريص أكثر فأكثر على احتكاراته بدلاً من تقدم الشعوب الإفريقية.

قال لي: «ركزت في خطابي على أن المشكل الصحراوي لا يمكن تسويته بالقوة، ناهيك عن عودة الجنود الفرنسيين إلى المغرب العربي، وإنما بمفاوضات سياسية بين المغرب والبوليساريو».

- محادثات بوتفليقة - جيسكار ديستان يوم 12 جويلية وأول أوت: اكتشفت ما يدعو إلى التفاؤل بخصوص دور فرنسا في حل المشكل الصحراوي.

- محادثاته مع الرئيس الأسد بدمشق يوم 22 جويلية.

- أما بخصوص زيارته ليوغوسلافيا، فقد تصايح قائلاً: «ألا ما أحلى أن يتمرغ الإنسان فوق العشب!» خيل إليّ أنه يكتشف أبسط ملذات هذه الحياة.

وفي الوقت الذي كنت أغادره، شدني إليه لكي يستفسر مني عن وضعية أبنائي: دراستهم، وعطلتهم الأخيرة.

وفي المساء، سجلت في دفتري ما يلي: «لقد غادرت إنساناً سعيداً على ما يبدو، لكنه مرهق، وذو حس إنساني بالغ». ولكن، من كان يتصوّر أنه يعيش شهوره الأخيرة؟

2. بعض الرحلات الرئاسية

أ) الاتحاد السوفياتي (ديسمبر 65)

خصصت الرحلة الرئاسية الرسمية الأولى لزيارة الاتحاد السوفياتي[17]، وجرت من 14 إلى 17 ديسمبر 1965، وبكل تأكيد، فإن هذا الاختيار أملته الإرادة في تفنيد الفكرة الشائعة آنذاك، وهي أن تغيير 19 جوان 1965 له هدف أساسي يتمثل في التخلي عن النهج الاشتراكي الذي شرع فيه الرئيس بن بلة، الذي يعد المسؤول السامي الجزائري الوحيد الذي حصل على أعلى وسامين سوفياتيين وهما: وسام لينين ووسام بطل الاتحاد السوفياتي.

كان الاستقبال في المطار فاتراً نوعاً ما، وذلك ما أزعج بومدين. وعندما اطلع على البرنامج الرسمي للزيارة، بلغ قلقه الذروة. وبالفعل، فحفل الاستقبال في الكرملين الذي يعتبر التكريس الأسمى لكل زيارة يقوم بها رئيس دولة سقط من البرنامج، بل استبدل بمهرجان في أحد المصانع. وقرر بومدين أن يختصر زيارته ويعود إلى الجزائر بمجرد انتهاء المحادثات الرسمية في اليوم التالي.

جرت هذه المباحثات في الكرملين، وافتتحها (بودجورني) رئيس هيئة رئاسة المجلس السوفياتي الأعلى ليعطي الكلمة لكوسيجين رئيس الحكومة. وانطلق هذا الأخير في تحليل طويل لسياسة الاتحاد السوفياتي الداخلية والخارجية دون أن يطيل الحديث عن العلاقات الثنائية التي هي جيدة كما قال لكنها تتطلب توضيحاً ملمحاً بذلك إلى 19 جوان. وبخصوص هذه النقطة، قاطعه بومدين بهذه الكلمات: «إنني أطلب من الرفيق كوسيجين أن يتحدث بكل صراحة، فلقد جئنا

لكي نبدد كل سوء تفاهم».

سجلت من عرض كوسيجين ثلاث نقاط:

- حدث 19 جوان 1965 كان مفاجأة للقيادة السوفياتية.

- الإرادة الصريحة للقادة الجزائريين الجدد في تطوير العلاقات مع بلدان أخرى، خاصة مع البلدان الغربية، قد تجرّ الجزائر إلى النهج الرأسمالي.

- مؤاخذات صيغت بخصوص المتعاونين والتقنيين السوفيات في الجزائر الذين «يجدون صعوبات عديدة في عملهم».

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فقد قدم كوسيجين عرضاً مفصلاً عن الصراعات الجهوية والتدخلات الأجنبية ملحاً في الوقت نفسه على الدور السلبي للمنافس الإيديولوجي، أي الصين الشعبية، وذلك على حد تعبيره «ما يخدم مصالح الإمبريالية». ودعا الجزائر إلى (تعزيز المعسكر الاشتراكي) بالتعاون أكثر مع البلدان الاشتراكية عبر العالم.

ثم أعطى كوسيجين الكلمة لبومدين بقوله: «نحن في شهر ديسمبر، وهي ساعة عرض الحصائل والإنجازات، أنا في الإنصات إليك تفضّل». ارتجل بومدين عندها عرضاً رائعاً بالعربية حول الجزائر «التي حاربت الاستعمار بكل بطولة، والتي تعمل جادة لترسيخ استقلالها وكرامتها وسيادتها بالاعتماد فقط على مصادرها الطبيعية والبشرية، وبالبقاء وفية لقيمها التقليدية، خاصة منها مبدأ العدالة الاجتماعية الذي يجعل منا المدافعين المتحمسين عن توزيع عادل للدخل الوطني لصالح جميع الجزائريين». وقدم عرضاً مفصلاً عن

جهودنا من أجل بناء مجتمع اشتراكي، وعن مشاريعنا في جميع الميادين: التربية، الصحة، الاتصالات، التصنيع، الإصلاح الزراعي إلخ. ثم استعرض صورة الجزائر على ما هي عليه والصورة التي يحلم أن يراها عليها، وعظمة المهمة التي ينبغي أن نضطلع بها على الرغم من تواضع إمكانياتنا، وافتقارنا إلى العقول مقارنة بقوة إيماننا.

إذا كان هذا العرض قد سمح لنا باكتشاف بومدين وهو في أيام الزهو والاعتزاز، فإنه في المقابل، أدهش محاورينا. حتّى إن كوسيجين ختم كلامه قائلاً: «إن ما يبعث فينا السرور هو التزامكم بالبقاء على النهج الاشتراكي. إن لديكم ثروات طبيعية وإطارات ثورية من أجل بناء دولة اشتراكية لا بطالة فيها، يتمتع فيها كل فرد بدخل محترم». وحرصاً منه على القول بأن سوء التفاهم قد تبدد، بادر إلى مقارنة العلاقات بين الشعوب من جهة، والعلاقات بين رفقاء السلاح التي هي كما قال مختلفة فيما بينها، لأن المهم في المقام الأول إنما هي مصالح الدول.

تم الاعتراف بخصوصية الاشتراكية الجزائرية حَسَبَ ما وضحها بومدين لمستضيفيه: «... الأمر يتعلق بأن نسجل اختياراتنا الاشتراكية قولاً وفعلاً، فنكون بذلك أوفياء للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدنا ولتقاليد شعبنا»[18].

وبمجرد انتهاء المباحثات، أُخبرنا بأنّ المكتب السياسي أدخل التعديلات الضرورة على البرنامج. وهكذا، تغير الموقف دفعة واحدة وصرنا محل كل تقدير، وجرى الاستقبال في الكرملين حيث حضر جميع المسؤولين السوفيات: بريجنيف وكوسيجين، وسوسلوف وميكويان الذي طرح عليّ أسئلة عن الإسلام والتنمية. وفي ذلك

المساء. تم الاعتراف ببومدين رئيساً بدون منازع للجزائر من قبل الاتحاد السوفياتي.

وخلال هذه الزيارة، دعاني ابن يحيى لزيارة المدينة. كان يعرف موسكو إذ سبق له أن كان سفيراً بها. وعلى الرغم من البرد الشديد، فإننا تجوّلنا في شوارع المدينة، ومنذ ذلك التاريخ، وكلما ضمنا وفد رئاسي، كنا نستأنف جولاتنا معاً عندما لا تشغلنا المباحثات الرسمية ولا نسهر على إعداد خطب الرئيس. وهكذا، اكتشفنا معاً روائع لاهور ومدينة بيكين القديمة، وأسواق أديس أبابا، والتجار النابهين في مدينة الكويت وخان الخليلي بالقاهرة. اشترينا معاً بعض الحاجات الأثرية. وكلما وقع نظري اليوم على واحدة منها، خطر ببالي ابن يحيى، وشخصيته الجذابة بفضل ما يبديه من ملاحظات سديدة وبفضل خفة روحه.

عندما ولد ابني الأول، محمد البشير، يوم 21 ماي 1968، كان الوزير الوحيد الذي حضر حفل العشاء الذي أقمته في داري والذي دعوت إليه رفقائي القدامى من فيدرالية فرنسا: الوانشي ومشاطي ودوم وابن سالم وغراس. وعند ولادة ابني الثاني، محمد سعد الدين، يوم 20 أوت 1970، اجتمع نفس الضيوف، وإنه لمن الذكريات الأليمة فقدان بن يحيى في وقت مبكر[19].

كانت حرارة الوداع في مطار موسكو على ما يبدو ترمي إلى جعلنا ننسى برودة الاستقبال خلال اليوم الأول.

في طائرة العودة، تبادلنا انطباعاتنا حول بلد رآه معظمنا لأول مرة، وعن هذه القوة العظمى التي تثير في أعماق مثقفي العالم وسياسييه إما الإعجاب وإما النقمة. ووسط ذلك المديح والإطراء كله

وجدت نفسي أغرد خارج السرب عندما قلتُ: «على الرغم من أنني أعطي الأهمية كلها لما تستحقه حسابات الاقتصاديين بخصوص التنمية، إلا أنني أعتقد اعتقاداً جازماً أن نظاماً سياسياً لا يولي أهمية لكرامة مواطنيه ينتهي به الأمر حتماً إلى السقوط». وذلك موضوع طالما عاد إليه بومدين على انفراد فيما بيننا، خاصة بعد نشر أعمال سولجنتسين.

وفي الوقت الذي كانت الطائرة تقترب فيه من الجزائر، أبصرت بومدين، مشدوداً إلى النافذة، وقد طغى عليه تأثر شديد. لاحظت مثل ذلك المشهد خلال كل رحلة رئاسية. أجل، لم يكن في مقدوره أن يخفي الفرحة الغامرة التي يشعر بها عند رؤية الأرض الجزائرية.

ب) الرحلة إلى مصر (أفريل 67)

عُقدت قمة إفريقية مصغرة في القاهرة ما بين 4 و6 أفريل. وفي الطائرة التي أقلتنا، استعرض بومدين بعض الذكريات عن حياته وهو طالب في القاهرة في الخمسينيات. ثم إنه روى لنا خاصة كيف أرسل إليه عبد الناصر بعد 19 جوان 65 عبد الحكيم عامر لكي (يستعيد) بن بلة، لكأن هذا الأخير كان مواطناً مصرياً. تساءل كيف خطرت تلك الفكرة الغريبة على عبد الناصر وهو يعرف جيداً حساسية الجزائريين في هذا الشأن.

كان الوفد الجزائري يتكون من بوتفليقة والعربي الطيبي وأنا. أقمنا في قصر «الطاهرة» حيث توافر كل واحد منا على غرفة وثيرة وحيث كنا نتناول طعامنا معاً. جرت أشغال الندوة في جو عادي. دون شيء يستحق الذكر، وبعد جلسة انفرادية بين بومدين

وعبد الناصر، التقينا بهذا الأخير خلال العشاء الذي أقامه للمشاركين مساء يوم الرابع من أفريل.

وفي صبيحة يوم 5، أخبرتنا التشريفات المصرية أنّ العشاء في القصر ملغى لأننا سننزل ضيوفاً على سفير الجزائر. وعلى الساعة السابعة مساءً، جاء بوتفليقة والطيبي العربي إلى غرفتي حيث بقينا ننتظر إشارة الانطلاق، ولكن عبثاً. وعلى الساعة التاسعة، ذهب بوتفليقة مستخبراً، فسمع من يقول: «إن السفير مر بالفعل قبل ساعة واصطحب الرئيس بومدين معه». وثارت ثائرة بوتفليقة، ثم دعانا إلى تناول بعض المأكولات في أحد مطاعم المدينة.

وفي مساء يوم 6، كان جميع المشاركين ما عدا الرؤساء مدعوين لحضور حفل أم كلثوم في قاعة سينما (قصر العيني). كلنا نحب أم كلثوم، لكن الحفل في ذلك المساء كان يجري في القاعة: رجال ونساء في قمة الانتشاء. حقاً من الأفضل التمتع بصوت كوكب الشرق في البيت.

وبعد سفر الوفد الرئاسي بقيت بمفردي في القاهرة لكي أقوم بزيارة رسمية سبق أن تحدثت عنها.

ج) الرحلة إلى ليبيا (ديسمبر 1970)

منذ أول سبتمبر 1969، تعيش ليبيا ثورة يقودها ضباط شبان بزعامة معمر القذافي (27 سنة). قام هذا الأخير بزيارة للجزائر في شهر أبريل 1970 صدر في نهايتها بيان مشترك يدعو إلى «اتصالات دائمة بين الثورتين بغاية تحقيق الانسجام والتنسيق الكامل في نشاطيهما».

وفي شهر ديسمبر، من السنة نفسها، قام بومدين بزيارة لجمهورية ليبيا العربية. بدأت المباحثات يوم 26، وشهدنا جعجعة حقيقية. جميع أعضاء الوفد الليبي يتناولون الكلمة مستشهدين بأقوال عديدة لعبد الناصر، بل إنه خيل إلينا أنهم حفظوا خطبه عن ظهر قلب، وراحوا يؤاخذون الجزائر ضمناً على كونها لم تنضو تحت لواء مصر الناصرية[20].

كان «دراية» جالساً إلى جانبي، وبقي مشدوهاً من صمت رئيسنا. فطلب مني تنبيهه كتابياً للردّ. . في تلك اللحظة تناول بومدين الكلمة قائلاً: «أحب على سبيل الاستهلال أن أشير إلى أن أعضاء الوفد وأنا شخصياً قد عرفنا متاعب السياسة عندما كنتم أنتم على مقاعد الدراسة الابتدائية. أنتم أحرار في السير سيراً أعمى وراء مصر[21]. أما الجزائر، فإنها إذ تعترف بدور هذا البلد وبوزنه، فإنّها لن تسكت أبداً إذا ما ضحت مصر بالقضية الفلسطينية لحساب مصالحها الخاصة». ثم إنه علق على النقطتين اللتين بدتا له على غاية كبيرة من الأهمية: تعزيز الجبهة العربية وتنسيق مواقف بلدينا، وهما من كبار منتجي البترول، في مواجهة الاحتكارات الأجنبية المستغلة.

وانخفضت حدة التوتر خلال اليوم الثاني الذي انتهى بحفل لغناء المالوف تبعه حفل عشاء أقامه القذافي. وغمرني السرور بمقابلة كل من السيدين فرج بن جليل سفير ليبيا السابق في الجزائر والأديب علي المصراتي.

وفي يوم 29، كنا في بنغازي حيث كان الاستقبال الشعبي حاراً وأقل (وحدوية) منه في طرابلس، وقمنا بزيارة ضريح المجاهد الكبير عمر المختار الذي قاد المقاومة الشعبية في وجه الاحتلال الإيطالي،

وقُبض عليه والسلاح بين يديه، ثم أعدم شنقاً.

د) الرحلة إلى تونس (20 ـــ 26 أفريل 1972)

شرع بومدين، بدءاً من عام 1969، في نشاط مستمر صوب جيراننا من أجل بناء المغرب العربي، وذلك بتشجيع لقاءات الوزراء مع زملائهم المغاربة، بغاية توسيع التعاون كما ضاعف من جهته اتصالاته المباشرة وغير المباشرة مع زملائه. لم يكن أسبوع واحد يمر دون أن يزورنا مبعوث من هذه البلدان أو دون أن يرسل بومدين مبعوثيه إليها. وتمثل تتويج هذا النشاط أولاً في اللقاء بين بومدين والحسن الثاني بإيفران في جانفي 1969، ثم بتلمسان (يوم 27 ماي 1970)، ثم برحلة الرئيس إلى تونس (أفريل 1972).

وفي يوم 20 نزلنا بتونس حيث تلقى بومدين استقبالاً حاراً استثنائياً ذكّر البعض بفرحة أيام الاستقلال. كان ذلك كله بمثابة رسالة إيمان وأمل صوب المستقبل، وموافقة صريحة جماهيرية من أجل بناء المغرب العربي الموحد. ما إن وصلنا حتى كشفت لنا زيارتنا للرئيس الحبيب بورقيبة أنه إنسان نال منه المرض لكنه يظل مع ذلك صفحة من صفحات التاريخ.

في الخطاب الذي ألقاه يوم 20 خلال حفل العشاء الذي أقامه بورقيبة على شرف الوفد، وفي يوم 21 أمام البرلمان، آلى بومدين على نفسه التنويه بتضامن شعب تونس وقيادته مع الجزائر خلال حرب التحرير: ساقية سيدي يوسف[22] وبنزرت[23] تشهدان على مصيرنا المشترك أمام الأجيال المقبلة.

وفي يوم 21، وخلال زيارة الزنزانة التي سجن فيها بورقيبة من

قبل القوات الاستعمارية، استعرضت مع الباهي الأدغم ذكريات السجن (كان الفرنسيون قد وضعوه في سجن تازولت بالجزائر)، ثم أسر لي فجأة بتخوفاته على مصير تونس، خاصة، بعد رحيل بورقيبة: أهو حدس إنسان ثوري أم مرارة رجل كان الجميع يرى فيه خلفاً لبورقيبة؟ ولعل إبعاده تم بعد ذلك بسبب نجاح وساطاته في المشرق العربي (بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية) التي بدا أنها أزعجت (المجاهد الأكبر) دون شك.

وفي يوم 22 خصصت بنزرت بدورها استقبالاً رائعاً لبومدين. ثم تلتها، (جربة) ومنشآتها السياحية الجميلة. فـ(قابس) ومركبها الصناعي.

في (جربة)، وخلال عرض قدمه المسؤولون التونسيون حول السياحة، تدخل بومدين عدة مرات لكي يطلب توضيحات. وعندما سئل عن خيار الجزائر بعدم تطوير السياحة، أجاب بقوله: «إذا كانت السياحة مصدر عملة صعبة، فإنها في المقابل مصدر تلوث أخلاقي».

وخصص يوم 24 لزيارة سوسة والمنستير، ثم العودة إلى تونس حيث منح بورقيبة خلال حفل عشاء أوسمة لجميع أعضاء الوفد. وفي اليوم التالي، استقبلت القيروان الرئيسين معاً. وفي جامع عقبة بن نافع حضرا سهرة دينية بمناسبة المولد النبوي الشريف، تناول بورقيبة الكلمة واقترح الفكرة الجذابة التالية: إنشاء مجلس إسلامي مشترك يكلف بإيجاد حلول لمشاكلنا تكون مستوحاة من الشريعة الإلهية ومطابقة لمتطلبات زمننا. وفي جوابه، أعلن بومدين عن تأثره بوجوده في أول مسجد لأول عاصمة إسلامية للمغرب العربي، بناه عقبة بن نافع، ذلك الذي أراد أن يجعل من هذا الصرح همزة وصل بين

الإيمان والعقل. ثم إنه ذكر أسماء النوابغ من القيروان، أسد بن الفرات، القاضي والمجاهد، وابن الجزار الطبيب الشهير، وابن رشيق ابن مدينة المسيلة بالجزائر الذي صار علماً من أعلام النقد الأدبي، ثم ابن خلدون الذي ولد بتونس وأقام ببسكرة وحاضر بتلمسان وعاش ببجاية وكتب مقدمته في قلعة بني سلامة. وانتهى بومدين بفلسطين قائلاً: «لا يمكننا أن ننسى القدس، واجبنا هو أن نعيد للعالم العربي كرامته بتحرير فلسطين على غرار ما فعله صلاح الدين الأيوبي».

وفي اليوم التالي، اصطحب بورقيبة ضيفه إلى مدينة المنستير، للضريح الذي سيدفن فيه إلى جانب والديه. كان بورقيبة بالغ التأثر، جلب بومدين إليه معلّقاً: «آه، يا سي هواري، لو كان لي عمرك وصحتك!». وشاءت الأقدار أن تمتدّ الحياة ببورقيبة ربع قرن بعد وفاة بومدين!

هـ) مؤتمر القمة الإفريقية التاسعة (الرباط 12-15 جوان 1972)

حدث الافتتاح بفندق الهيلتون بالرباط، حيث ينزل أعضاء الوفود بينما خصصتْ للرؤساء فيلات لكبار المسؤولين المغاربة كفيلا إدريس السلاوي التي نزل بها بومدين، وفي الخطاب الافتتاحي نوه الحسن الثاني بدور الرئيس الجزائري في المصالحة بين غينيا والسنغال، وبسحبه من منظمة الوحدة الإفريقية للملف المتعلق بالخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب.

وفي يوم 13 جوان، صادق الأربعون بلداً الممثلة في المؤتمر بالإجماع على لائحة تطالب بأن يُعقد مؤتمر القمة القادم لبلدان عدم الانحياز في الجزائر. وفي يوم 14 تم انتخاب الأمين العام الجديد لمنظمة الوحدة الإفريقية.

وأمضيت مع مولود قاسم ليلتي 14 و15 في إعداد الخطاب الذي يلقيه بومدين في اليوم التالي خلال الجلسة الختامية التي شهدت التوقيع على اتفاقيات تاريخية تسوي تسوية نهائية الخلاف الحدودي الجزائري المغربي(24) لعام 1963. جرى الحفل بحضور أعضاء من مجلس الثورة والحكومة التحقوا بنا في اليوم نفسه، كانت نهاية سعيدة بعثت السرور في الشعبين الجزائري والمغربي، على إثر عملية طويلة انطلقت في إيفران، وتواصلت في تلمسان. ليس من حقنا أن نشغل قواتنا في مشاكل مزيفة، اصطنعها العدو اصطناعاً. وعلى العكس من ذلك، يجب أن نخصص جميع طاقاتنا من أجل الفوز في معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يمثل هذا الحدث بطبيعة الحال خطوة في بناء المغرب العربي الكبير. والفرح الذي ارتسم على الوجوه عزز إيماننا بأن صفحة قد طويت، وبأننا قطعنا شوطاً في هذه الطريق.

و) القمة العاشرة لمنظمة الوحدة الإفريقية (أديس أبابا 26 ـ 28 ماي 1973)

في طريقنا إلى أديس أبابا، توقفنا في القاهرة حيث استقبلنا الرئيس السادات في قصر القبة.

وخلال اللقاء الانفرادي بين الرئيسين، أجريتُ محادثات طويلة مع مراد غالب وزير الشؤون الخارجية، وعبد القادر حاتم وزير الإعلام تناولت بصورة خاصة ضرورة عقد روابط قوية بين إفريقيا والعالم العربي، وكذلك الدور الذي يستطيع أن يلعبه كل من

السـودان وموريتانيا في هذا المجال.

وقبل عقد مؤتمر القمة، كانت أديس أبابا تحتفل بالذكرى العاشرة لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية. وفي يوم 24، رحب الإمبراطور هيلاسيلاسي بالوفود في (أفريكا هول)، ثم ألقى الأمير مولاي عبد الله خطاب أخيه الحسن الثاني الذي ترأس المنظمة طيلة السنة المنصرمة واعتذر عن عدم قدرته على حضور الاحتفالات. وفي المساء، أقيم حفل عشاء من قبل الإمبراطور، وشعرت بالاشمئزاز قبالة الصحاف الذهبية التي تدور بيننا في بلد بلغ فيه الفقر حداً صارخاً.

وفي يوم 25 تناول بومدين الكلمة، وفي اليوم التالي وقعت مشاجرة بين أثيوبيا وليبيا حول موضوع مقر المنظمة سرعان ما تمت تسويتها بفضل تدخل كل من الجزائر وتونس.

اقتصرت أشغال الدورة العاشرة لمنظمة الوحدة الإفريقية في يوم 27 على انتخاب نيجيريا لرئاسة المنظمة لمدة سنة، وصارت الجزائر مرشح إفريقيا من أجل رئاسة الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

احتفظت من هذه القمة بحدثين اثنين:

ـ اجتمعنا حول بومدين في غرفته بفندق هيلتون. وكعادته بمناسبة كل ندوة، أجرى الرئيس استشارة أخيرة مع أعضاء الوفد حول مضمون الخطاب الذي يلقيه في اليوم التالي. كان هناك بوتفليقة وابن يحيـى ومعزوزي وأنا، وكذلك عبد القادر بن قاسي، من وزارة الشؤون الخارجية الذي قرأ الخطاب. وبعد الفراغ من القراءة،

افتتحت المناقشة، فلاحظتُ أن المقطع المخصص للحسن الثاني لا داعي له، وعليه ينبغي إلغاؤه لسببين اثنين: رئيس الدولة الذي لا يتنقل بنفسه لكي يقدم الحصيلة السنوية أمام زملائه ليس جديراً بالشكر لأنه يكون قد أخل بأدب المجاملة تجاههم. والأدهى من ذلك أنه كلف الرئيس جوون من نيجيريا بقراءة الخطاب ـ الحصيلة في حين أن المنطق يقتضي منه أن يعهد إلى أحد جيرانه بذلك.

وافق بومدين على إلغاء الفقرة. في حين تدخل بوتفليقة الذي رافع من أجل الاحتفاظ بها بحجة أنه التقليد الدبلوماسي المتبع في هذا النوع من الندوات الدولية. ولما كان باقي الأعضاء قد لاذوا بالصمت، فإن بومدين تمسك بموقفه.

وحوالي منتصف الليل، غادرنا مقرّ الرئيس لكي نتوجه إلى فندق (غيون) حيث نقيم. عندما بلغنا المدخل، تلفت بوتفليقة نحو ابن يحيـى، ولامه على كونه لم يسانده على جري العادة. وما كان من ابن يحيـى سوى أن رد قائلاً: «ساندتك أكثر مما تتصوّر، ذلك أنني سكتُّ بينما كنت موافقاً سي أحمد في قرارة نفسي».

أما الحدث الثاني فقد حصل خلال جلسة علنية، جاء ذكر اسم بوتفليقة على ألسنة عدد من أعضاء الوفود كمرشح يتوافر على جميع الشروط لكي يشغل منصب الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية. لكن، أمام بعض التحفظات الخجولة التي أبداها وفد واحد، سارع بومدين إلى القول: «ما دام الإجماع لم يتحقق في هذا الشأن، فإن الجزائر لن تُقَدِّم أي مرشح. وعلى أية حال، فهي في حاجة ماسة إلى أبنائها وقدراتهم من أجل البناء الداخلي».

وفي يوم 28 ماي، ونحن في طريق العودة، توقّفنا في جدة

حيث استقبلنا من قبل ولي العهد الأمير خالد، ووزير الداخلية فهد الذي كان يبدو كأنه الرجل القوي في المملكة.

وبعد عودتي، أوحيت بفكرة افتتاحية إلى الصحافة المكتوبة بعنوان (ضرورة انتهاج أسلوب جديد) نُشرتْ في (31 ماي 1973)، جاء فيها: «الاحتفالات التشريفية وتبادل عبارات المشاعر الجميلة ليس لها مكان في قارة يعاني فيها أغلبية البشر ألف مشكلة ومشكلة. إنها ساعة العمل الملموس من حيث هو أولوية مطلقة. أسلوب منظمة الوحدة الإفريقية يجب أن يكون أسلوب الرجال المستعجلين، والشعوب التي تسعى بسرعة إلى الاستفادة من الحرية والعدالة والازدهار. يجب أن يكون أسلوب رجال يدركون قيمة الأقوال والأفعال».

ز) القمة الإسلامية (لاهور 22 ـ 24 فبراير 1974)

عشية الثاني من فبراير، كنا في مطار الجزائر: جميع أعضاء مجلس الثورة والحكومة حاضرين لتوديع الرئيس المتوجه للمشاركة في القمة الإسلامية بلاهور (باكستان) مع وفد يضم كلا من بوتفليقة وبيطاط وطالب وابن يحيى ومولود قاسم ومرباح. ترجاني أحمد دراية مدير الأمن الوطني في زاوية من الزوايا أن أنتهز فرصة هذه الرحلة لكي أطرح على الرئيس المشكل الذي تحدثنا عنه، حسب قوله، والذي يدور حول مؤسسات البلاد. التقارير التي يتلقاها من جميع الولايات تشير إلى أن هناك تيارات في الرأي العام قد بدأت تفصح عن نفسها داعية إلى استبدال شرعية الصناديق بالشرعية الثورية.

غادرنا مطار الجزائر منتصف الليل وتوقفنا بمطار أبو ظبي.

وخلال هذه الرحلة، أثرت مع بومدين مسألتين تشغلاني باستمرار ويشاطرني فيها بعض أعضاء مجلس الثورة.

المسألة الأول لها علاقة بالشرعية التي هي أساس السلطة بالنسبة لكل من يهتمُ بالعمل السياسي. كان الاستناد إلى الشرعية التاريخية مقبولاً غداة الاستقلال لأنها شرعية النضال من أجل السيادة والهوية والعدالة الاجتماعية، وهذه السياسة التي انتهجناها في العشرية الأخيرة لها وجود ملموس عبر أقوالنا وأعمالنا، أما اليوم وبعد مرور 12 سنة على الاستقلال، وبروز أجيال متعلمة لم تعش حرب التحرير، فقد حان الوقت للانتقال إلى الشرعية الشعبية القائمة على تنظيم انتخابات.

والمسألة الثانية تتعلق بابن بلة: قلت له أرى أن الوقت حان لإطلاق سراحه. حوالي 10 سنوات تفصلنا عن 19 جوان 65، وعلى الرغم من الوعود، لم يصدر كتاب أبيض (ولا أسود). لماذا نجعل منه شهيداً؟ ألححت من جهة أخرى على أن هاتين المسألتين تطرحان بتزايد من قبل مثقفين جزائريين ومغاربة وعرب.

وفي رده، قال بومدين إنه ينوي إعداد ميثاق وطني ودستور لكي يُعرضا على الاستفتاء خلال السنة المقبلة، ويكون متبوعاً بانتخابات تشريعية من أجل برلمان جديد، فانتخابات رئاسية على طريقة التصويت العام. أما عن ابن بلة، فأضاف: «كنت أتوقع من أي مسؤول جزائري آخر أن يطرح السؤال عليّ، إلا أنت، خاصة أنك عانيت ما عانيته من جانبه[25]، ولكن، ما دمت تطرح السؤال عليّ، فإنني أطلب منك أن تعرض قضيته على الرئيس القادم للجمهورية».

أعترف أنه لم يقنعني على التوّ. لكن في عام 1976، عندما

افتتح نقاش واسع حول مشروع الميثاق الوطني، ونُظمتْ انتخابات تشريعية مسبوقة بانتخابات رئاسية، تبين لي أن بومدين كان صاحب رؤية وأنّه يمتلك مشروعاً، وقد كان يعرف قبل عامين من ذلك التاريخ إلى أين كان متجهاً. تذكرت حينئذٍ مقولة (لاروشفوكو): «ليس أصحاب العزائم الكبيرة أولئك الذي ينطوون على حماس أقل وفضيلة أكبر من غيرهم، إنما هم أصحاب المشاريع العظيمة».

وخلال وقفة تقنية في مطار دبي دامت ساعتين، استجاب الرئيس بومدين لِطلب الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات بإرسال تقنيين جزائريين لتأطير الشركة الوطنية للبترول التي أنشأها. وسيكون أولئك التقنيون سفراء بلادهم بفضل جديتهم وكفاءتهم. ونزلنا بلاهور بعد ظهيرة يوم 21 فبراير.

وفي صباح اليوم التالي، شاركت في اجتماع مجلس وزراء الشؤون الخارجية للبلدان الإسلامية، وكانت الغاية منه ضبط مشاريع اللوائح التي تعرض على القمة ضبطاً نهائياً. وعند منتصف النهار، توجهت مع بومدين إلى جامع لاهور الكبير الذي قيل عنه إنّه أكبر مسجد في العالم. وبعد الغداء، وخلال مقابلة انفرادية معه، برهن عن توقد ذهني خلال حديث هو من أثرى الأحاديث طيلة صحبة دامت 13 عاماً. قال لي: «إنني إذ أنظر إلى هذه الأفواج من المؤمنين منذ حين، أتساءل ما إذا كان الأمر سينتهي يوماً بهذه الجموع الإسلامية إلى أن تعثر على رجال أو حركات تقودها نحو تحقيق السعادتين، في هذه الدنيا وفي الآخرة، أو ما إذا ستكون فريسة سائغة للمجانين أو المشعوذين. الخطأ الأكبر الذي ارتكبناه، نحن المغاربة، هو أننا اقتصرنا على العالم العربي في علاقتنا دون أن نولي اهتماماً للبلدان

الإسلامية في آسيا، التي تنطوي على العديد من الباحثين الذين يكدون، بالإنجليزية أو بلغاتهم، من أجل إيجاد جسور بين التقليد والحداثة، بين الشريعة والدولة في القرن العشرين. ما الذي نعرفه عن هذا العالم اللّهم سوى بعض السطحيات حول الأفغاني وإقبال؟ يتعين على جميع أولئك الذين يريدون بناء وتطوير بلدانهم، دون أن ينسلخوا عن جذورهم، أن يتعمقوا في المدد القادم من آسيا». عبرت بدوري عن اعتقادي بأن غداً مشرقاً قد يأتي من هذا العالم غير العربي: تركيا، إيران، باكستان، ماليزيا، أندونيسيا إلخ. ورويت له كيف أن الشخصيتين اللتين أثرتا في شبابي الأول هما من هذه القارة على وجه التحديد: فعلى الصعيد الروحي كان هناك محمد حميد الله الذي علمني الصمود في وجه غوايات الغرب، أما على الصعيد السياسي فهي شخصية حيدر بامات الذي جعلني حساساً حيال الشمولية السوفياتية[26]. أضفت أن والدي أخبرني أنه بعد إنشاء جامعة القاهرة (كانت تحمل اسم جامعة فؤاد)، كان هناك تياران يتنافسان على زعامة الشبيبة في الثلاثينيات: تيار طه حسين الذي كان يوجه الطلبة نحو الغرب و(الحضارة المتوسطية)، التي هي ممر، حسب رأيه، نحو التقدم والحداثة، وتيار عبد الوهاب عزّام الذي كان يدفع هؤلاء الشبان إلى الوجهة الشرقية عبر تعلم اللغات الإسلامية غير العربية من تركية وفارسية وأردية وإلى التقارب مع هذه البلدان، ذلك لأنه ضمانة لخلاص العالم الإسلامي وقوته، أما في الجزائر، فإن الوضعية كانت مختلفة الاختلاف كله بطبيعة الحال: المدرسة الحرة والكشافة كانتا طوق النجاة الذي مكن شباب جيلنا من التخلص من وطأة الاغتراب، وحَصَّنَهُ من الفرنسة.

افتتاح قمة لاهور تم على الساعة الخامسة عصراً داخل قاعة في

شكل مدرج. وكانت منصتها تعلوها الآية القرآنية التالية (وكان حقاً علينا نصر المؤمنين)، وقبالتها لوحة ذات جمال أخاذ تمثل محمد علي جناح، مؤسس باكستان. ألقى محمد علي بهوتو، رئيس وزراء البلاد المضيفة أول خطاب يلفت الانتباه، وتبعه الرئيسان حافظ الأسد (سوريا) ومعمر القذافي (ليبيا).

بهوتو كان صاحب الدعوة إلى العشاء في (جوفنوريس هاوس)، وهو فندق من بقايا الإمبراطورية البريطانية، لكأنما أراد بذلك أن يبين أن أشكال السيطرة محكوم عليها بالاندثار.

وفي اليوم التالي، 23 فبراير استأنفت القمة أشغالها: تخلى بومدين عن الخطاب الذي أعد سلفاً، وانطلق في ارتجال مفعم بالإيمان والإرادة في وجه الظلم والجوع والبؤس. وألح على التضامن الفعلي مع الشعب الفلسطيني ذلك «أنني لا أولي أهمية للخطب إن لم تكن متبوعة بإجراءات فعلية حول ضرورة إدخال البعد الاقتصادي في التعاون بين الدول الإسلامية، وحول العدالة في مجال رفع أسعار البترول، وأخطار تفرقة العالم الثالث، وحول عدم نجاعة الخطب حول الإسلام عندما تكون الشعوب جائعة وعطشى إلى العلم والعلاج».

وفي المساء، أعددت مع مولود قاسم الصيغة المكتوبة لذلك الخطاب المرتجل.

وفي يوم 24 فبراير، تواصلت أشغال القمة ببحث بعض القضايا الصغيرة من مثل مشروعي جامعتين في النيجر وأوغنده بينما كان بومدين يعمل بحزم من أجل المصالحة بين باكستان وبنغلادش. وفي المساء، هدد الوفد الغيني في الجلسة الختامية بمغادرة القاعة إن لم

يتم بث خطاب مصور للرئيس سيكوتوري أمام المشاركين. عندئذٍ استدار بومدين نحوي، وهمس قائلاً: «ما دام الأمر على هذا النحو، فإنه يتعين عليكم بعد وفاتي أن تبثوا إحدى خطبي قبل كل اجتماع لمجلس الحكومة». قلت له: ما زالت البركة. فرد عليّ: «لست ممن تطول أعمارهم في هذه الدنيا!» أتراها كانت من جانبه ممازحة فيها ما فيها من الحدس والتنبؤ؟

وعلى الرغم من شطحات البعض والارتجال التافه للبعض الآخر، والطلعات الفجائية من جانب عيدي أمين، فإن الخطاب الرائع الذي ألقاه عليّ بهوتو في الجلسة الافتتاحية أنقذ هذه القمة الإسلامية من مغبة الفشل، وكذلك الكلمة الجادة التي ارتجلها الرئيس بومدين، والمصالحة المذهلة التي تمت بين باكستان وبنغلادش في اللحظات الأخيرة[27].

ورددت الصحافة أصداء قمة لاهور، فكتبت صحيفة لوموند: «من حق الإسلام أن يعتز اعتزازاً مشروعاً بأنه وفق إلى ما لا يقوى عليه دين آخر: ممثلو شعوب من أعراق مختلفة وجدوا أنفسهم في قاعة واحدة، مع أنهم لا ينتمون إلى نفس المساحة الجغرافية، ودول لها أنظمة سياسية واجتماعية مختلفة، لكنها قادرة على اتخاذ مواقف مشتركة تتعلق بالمشاكل الدولية». أما عن خطاب بومدين، فإن الصحيفة أضافت: «لن يتعلق الأمر بتخفيض سعر البترول، بل ينبغي مراجعة النظام الاقتصادي العالمي. هذه هي الأطروحة الجزائرية، غير أنه تمت معالجتها في لاهور وفقاً لمقتضيات أسلوب تعليمي كان له بالغ الأثر والتأثير».

ح) جولة في جنوب شرق آسيا (25 فبراير ـ 8 مارس 1974)

بعد لاهور، توجه الوفد برئاسة بومدين في جولة رسمية إلى كل من بكين وبيونغ يانغ وهانوي. وهي عواصم بلدان ثلاثة تنطوي على ثلاث ميزات أساسية: فقد ولدت في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعد أن دفعت ضريبة ثقيلة في سبيل التحرر الوطني[28]، وهي تعتنق الإيديولوجية الشيوعية، ثم إن أجزاء من أراضيها اقتطعت منها ووضعت تحت الرقابة الأمريكية. وبالفعل فإن كوريا الشمالية وفيتنام محرومتان من أطرافهما الجنوبية بينما الصين محرومة من فورموزة. وعند وصولنا إلى تلك المنطقة كان مشكل إعادة التوحيد الترابي مطروحاً بكامل حدته، والجزائر يومها عضو من أعضاء منظمة الأمم المتحدة الذين يدعمون المطالب الشرعية لهذه البلدان الثلاثة. وكدت أنسى ميزة رابعة وهي أن الصين وكوريا الشمالية وفيتنام كانت من بين أوائل البلدان التي اعترفت، إبان حربنا التحريرية، بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بمجرد الإعلان عنها في سبتمبر 1958، وعبرت عن تضامنها الفعال مع الثورة الجزائرية حسب طاقة كل واحدة منها. وتميزت الصين على وجه الخصوص بتقديم مساعدة جوهرية تمثلت أساساً في العتاد الحربي والمؤن. وكانت بكين أول عاصمة تستقبل، في ديسمبر 1958، وفداً عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية استقبالاً جديراً بكبار رؤساء الدول.

استُقبلنا استقبالاً شعبياً حاراً في كل مكان. كانت الثورة الجزائرية التي عرفت آلام الحرب محل التحية والتقدير من خلال شخص بومدين، وكذلك التضامن بين العالم الثالث الذي برز بروزاً قوياً في وجه حملات الإمبريالية الأمريكية. وكانت هذه الإمبريالية

مقطوعة الأنفاس في هذ الجزء من القارة الأسيوية، وتحاول أن تترسخ في إفريقيا. غير أن هذه الجولة اختتمت، مع الأسف، بفقدان خمسة عشر من صحفيينا في كارثة جوية.

المرحلة الصينية من 25 فبراير إلى 2 مارس

أمضينا خمس ساعات على متن الطائرة لقطع المسافة التي تفصل لاهور عن بكين، عاصمة جمهورية الصين الشعبية، أول بلد في العالم بتعداد سكانه، والثالث من حيث المساحة، وإحدى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. نزلنا بدار الضيافة، وأدّينا في المساء نفسه زيارة بروتوكولية للزعيم الأسطوري ماوتسي تونغ، رئيس الحزب الشيوعي. الذي عرف كيف يكيف الماركسية مع خصوصيات بلده حين جعل من العالم الفلاحي قوته الأساسية الثورية بدلاً من البروليتاريا. كان في سن الحادية والثمانين، وقد أضعفه مرض باركنسون. ومع بومدين كانت المصافحة متبوعة بحوار دام بضع دقائق: سأله ماو عن سنّه وعند الإجابة قال: «ما زال أمامك متسع من الوقت لكي تقوم بأشياء كثيرة لصالح بلدك». ولكن، هيهات، هذا التنبؤ لم يصدق إذْ مات بومدين بعد سنتين من وفاة ماوتسي تونغ، الأول عن 48 سنة، والثاني عن 83 عاماً.

جرت المحادثات السياسية مع الوزير الأول شوانلاي أحد الرفاق الأوائل لماوتسي تونغ. وعلى العكس من هذا الأخير الذي لم يغادر بلده أبداً، فإن رفيقه هذا يعرف العالم: أولاً، كَطالب في اليابان وأوروبا، ثم كمسؤول سياسي زار العديد من البلدان، ومن بينها الجزائر غداة استقلالها. وما زلت أذكر نصائحه إلى الحكومة المؤقتة

الجزائرية في أثناء المرحلة النهائية من مفاوضات إيفيان، ومنها: «يجب على الشعب الجزائري الذي يواجه الإمبريالية الفرنسية أن يمارس التكتيك المزدوج: قبول أفضل العروض والاستعداد في الوقت نفسه لمواجهة ما هو أسوأ[29]». ولما كان صاحب رؤية عالم ثالثية، فإنه ناضل لصالح التضامن الإفريقي الأسيوي، وكان أحد محركي الندوة المناهضة للاستعمار في باندونغ عام 1955، وأعاد بعث علاقات بلده مع الغرب بعد أن أمضى شوطاً في القطيعة مع الاتحاد السوفياتي بسبب خلافات حول تأويل العقيدة الماركسية اللينينية. إنّ شوان لاي يعد من القلائل ضمن الحرس القديم الذين نجوا من حملات التطهير التي قررها الجيش والحرس الأحمر في نطاق الثورة الثقافية (1966ـ 1970) بغاية تفادي عودة محتملة للبورجوازية إلى السلطة ومن أجل النضال ضد خطر (النظرة التعديلية) التي تمثلها السياسة السوفياتية حسب وجهة نظر بكين.

خلال الجولة الأولى من المحادثات السياسية، قدم الرئيس بومدين عرضاً عن سياسة الجزائر ومشاغل البلدان غير المنحازة التي كان ناطقاً باسمها. واستؤنفت هذه المحادثات في اليوم التالي بردود (شوان لاي) الذي ألح على السياسة التي تنتهجها الصين تجاه العالم الثالث ثم تلاها عشاء رسمي انتهز فيه بومدين الفرصة لكي يتناول قضايا الساعة في العالم مذكراً بأن الصين كانت (أحد البلدان الأوائل السباقة إلى مساعدتنا بالسلاح خلال حربنا التحريرية)[30] وختم قائلاً إن (الصداقة بين الشعبين صداقة تقليدية صهرت في بوتقة المحن). وكانت هناك قضيتان تناولهما بومدين أثارتا انتباهاً خاصاً من جانب مضيفينا، وهما العلاقات بين الشمال والجنوب، والمسألة النووية. أراد بومدين أن يكون واضحاً بالنسبة للنقطة الأولى، إذ قال: «إن

التناقض الأساسي في العالم قائم بين القوة الإمبريالية العدوانية والإرادة المتينة من جانب بلدان العالم الثالث في سبيل التحرر». أما عن الأسلحة النووية، فقد طرح المشكلة وفقاً لنظرة ما زالت سائدة سيما وأنه يخاطب بلداً صار عضواً في النادي النووي منذ عام 1964، ويضطلع بمسؤوليات خاصة بصفته عضواً دائماً في مجلس الأمن: «إن التطور المحدود لنادٍ يضمّ قوى تتوفر على الأسلحة النووية يظل أكبر خطر يتهدّد ديموقراطية العلاقات الدولية». وأضاف: «إن السلام العالمي، وبروز مجتمع دولي ديموقراطي لا يمكن أن يتولدا عن اتفاقات تتم بين كبريات القوى وتكرّس ميزاناً ظرفياً للقوى».

وزار الوفد خلال الصبيحة التالية عدداً من المنجزات: جامعة شانغ هوا، والكلية الإلكترونية ومشروع سد من السدود والمجمع الرياضي. وخلال اليوم التالي، أكمل بومدين وشوان لاي محادثاتهما على انفراد طيلة أربع ساعات تقريباً. وقبل مغادرة العاصمة باتجاه إحدى مناطق البلاد، أتيحت لنا الفرصة لكي نكتشف أحد أكبر منجزات المعمار المدني في العالم، وأعني به جدار الصين الذي بني في القرن الثالث قبل الميلاد والذي يمتد على مسافة تفوق 5000 كيلومتر. وتضمن البرنامج أيضاً زيارة لوحدة تصنيع الدبابات كانت متبوعة بمناورات عسكرية. وفي المساء، استقبلنا في دار الأوبرا من قبل زوجة ماوتسي تونغ واستمتعنا بعرض (جبل الأزاليه).

وخلال اليوم الرابع، لقي الوفد استقبالاً شعبياً هائلاً في شانغهاي: أولاً في المطار حيث قام الآلاف من التلاميذ والطلبة والعمال بتقديم عرض نادر الجمال، ثم كانت هناك جماهير أخرى عديدة في انتظارنا بقصر المعارض وفي إحدى البلدات الشعبية.

وشهدنا معرضين عن هذا البلد الذي يجتهد في النضال ضد الفقر وهما: المعرض الصناعي الذي يعكس التقدم الذي تحقق في جميع الفروع على الرغم من وجود تأخر محسوس في مجالات الإلكترونيك والسيارات، وكذلك البلدية الشعبية التي هي رمز للتغيرات الاجتماعية الثقافية الكبيرة للجماهير الفلاحية في الصين التي هي فلاحية أصلاً حيث تطغى فلاحة الحبوب في الشمال وحقول الأرز في الجنوب.

وفي حفل العشاء الذي أقامته بلدية شانغهاي، عرض بومدين انطباعاته متمنياً أن تكون السيطرة على العلم والتكنولوجيا من جانب الصين مدروسة «لأن هذه التجربة تستحق الدراسة وتشكل تشجيعاً لجميع شعوب العالم الثالث وإنارة لطريقها». وقام بعقد المقارنة بين ما يتحقق في الصين وفي الجزائر من قبل الفلاحين مؤكداً «... انطلاقاً من واقعنا الموضوعي خضنا بصفة لا رجعة فيها معركة الثورة الزراعية التي ستكون هي بدورها شهادة على وفائنا لثورتنا والتزامنا لضمان استمراريتها».

وفي يوم أول مارس عدنا إلى بكين، ودُعينا إلى حفل غداء من قبل الأمير نوردوم سيهانوك، رئيس دولة كمبوديا الموجود في المنفى ورائد سياسة الحياد. وبعد الظهيرة، قمنا بآخر زيارتين، أولاهما للجامع ذي البناء المتواضع والقصر الإمبراطوري الذي يسمى بـ(الحاضرة المحرمة)، والذي كان فيما مضى مقر إقامة دولتي المينغ والتسينغ في الفترة ما بين القرنين الرابع عشر والسابع عشر. وهو عبارة عن مجموعة من أقدم البناءات اتساعاً ومن أفضلها صيانة على سطح الأرض.

وفي حفل العشاء الذي أقامه تكريماً لشوان لاي، أعرب بومدين

عن تأسف الوفد «لقصر مدة الزيارة»، لكنه أضاف: «إننا نغادركم وقد ازددنا ثراءً بتجربتكم».

***

المرحلة الكورية: 2 ـ 5 مارس 1974

وصلنا يوم 2 مارس إلى بيونغ يانغ عاصمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي يقودها الرئيس كيم إيل سونغ منذ تأسيسها عام 1945. استقبلنا هذا الأخير في المطار محاطاً بأعضاء الحزب والحكومة. وقد حدثت حادثة ذات مغزى عميق أعطتني فكرة عن مدى خضوع الإنسان لمحيطه: وقفت طفلتان جميلتان ترتديان أروع الأزياء لتسليم باقات زهور إلى كلا الرئيسين: منحت الطفلة الأولى باقتها إلى كيم إيل سونغ وهي في غاية الابتهاج، غير أن الثانية التي كانت واقعة تحت سحر هذا الأخير رفضت أن تمنح باقتها لبومدين مما اضطر الرئيس الكوري للتدخل، فأخذ عنها الباقة ليسلمها لضيفه.

نحن في دولة همشتها الهيئات الدولية، وغير معترف بها من قبل الأمم المتحدة التي استعملتها الولايات المتحدة لكي تمنعها من استعادة الجزء الجنوبي من البلد المسمى جمهورية كوريا. كانت بداية حرب كوريا (1950ـ 1953) في شبه الجزيرة مسرحاً لمواجهة عسكرية بين الشرق والغرب. السوفيات والصينيون يساندون الشمال، ووحدات الأمم المتحدة التي تسيطر عليها أمريكا تدافع عن حكومة سيول. وقد أدّتْ هذه الحرب الدموية إلى سقوط مئات اللآلاف من الضحايا وتقسيم البلد إلى دولتين يفصل بينهما خط العرض الثامن والثلاثون: جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا

الجنوبية المحمية بحضور القوات الأمريكية على أراضيها.

إنّ الجزائر التي ليس لها علاقات مع الجنوب تساند الشمال في نضاله من أجل إعادة توحيد الكوريتين وانسحاب القوات الأجنبية وذلك إيماناً منها بأنها «قضية عادلة ينبغي الدفاع عنها» على حد ما أكده بومدين في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة العشاء الرسمي الذي أقيم تكريماً لوفدنا.

وفي اليوم التالي، التقى الرئيسان في محادثات مطولة أبرزت «تماثلاً كاملاً في وجهات النظر من حيث تطور الوضع العالمي». وفي المساء، حضرنا بأوبرا العاصمة عرضاً هائلاً لـ: «بائعة باقات الورد» برهن الممثلون خلاله عن تحكم تقني رائع.

وفي برنامج اليوم التالي، زار الوفد مركباً للجزارات الذي هو رمز التقدم المنجز في مجال الصناعات الثقيلة انطلاقاً من المصادر الطبيعية (الفحم والحديد والزنك والرصاص) وواردات المواد الأولية من الصين والاتحاد السوفياتي. إن هذا النجاح الصناعي لم يحل دون أن تشهد البلاد صعوبات اقتصادية تجسدت عبر ندرة مواد الاستهلاك وتراكم الديون والتبعية الطاقوية وكذلك في مجال الحبوب والتكنولوجيا.

هناك سببان اثنان على الأقل وراء ذلك الوضع: أوّلُهما خضوع كوريا الشمالية للتأثيرات التاريخية لجيرانها الصينيين والسوفيات واليابانيين، وثانيهما أطماع الإمبريالية في الهند الصينية، مما دفع بهذه الدولة إلى أن تخصص جزءاً كبيراً من دخلها الوطني الخام من أجل التسلح، أي بنسبة أعلى بأربع مرات من مخصصات كوريا الجنوبية.

وفي قصر الرياضات، وأمام حوالي 15000 شخص، تناول بومدين الكلمة مشيداً بهذ البلد الذي تضامن مع نضالنا التحرري، وقدم صورة عن إنجازات الجزائر المستقلة وعن مواقفنا السياسية في العالم، قبل أن يختتم قوله كزعيم للعالم الثالث: «إننا نفكر في إنجاز مساواة تامة بين جميع المواطنين في بلدنا من جهة، وبين الشعوب والدول من جهة أخرى في مجال العلاقات الدولية».

وفي ذلك المساء، وقبل حفل توزيع الأوسمة، طرح بومدين السؤال على كيم إيل سونغ: «سيادة الرئيس، ألست محرجاً من تقديس الشخصية الذي لاحظناه منذ وصولنا. صورتكم معلّقة في كل مكان، بل وحتى على صدور الإطارات التي قابلناها». ولم يتخل الرئيس الكوري عن هدوئه، فأجاب دون تردد: «أنت ترى، يا سيادة الرئيس، أنني أمثل بلداً صغيراً محصوراً بين عملاقين اثنين لن يحرما نفسيهما من شهية ابتلاعي. ولهذا السبب، فإن الطريقة الوحيدة لمقاومة محاولة الابتلاع هذه إنما هي تغذية عبادة الشخصية».

المرحلة الفيتنامية: 5 ــ 8 مارس 1974

لا شك في أن الرحلة إلى فيتنام، أرض الشجاعة والبطولة التي تبلغ حد الأسطورة، هي التي تركت أبلغ الأثر في نفسي بين جميع الرحلات التي قمت بها مع بومدين. كان من الممكن أن تبقى ذكرى هذه الرحلة جميلة سليمة في وجداني منذ أن وطئت قدماي أرض هذا البلد الذي فرض الاحترام بفضل تضحياته، وانتزع الإعجاب وهو يقاوم الاستعمار الفرنسي والإمبريالية الأمريكية، لكن الحزن اعتراها على إثر فقدان خمسة عشر من خيرة صحفيينا تحطمت بهم الطائرة.

ظلت هذه الخواطر حول وحدة مصير الشعبين، الجزائري والفيتنامي، تصاحبني خلال الساعات الخمس من التحليق من بيونغ يانغ إلى هانوي. بينما كان بومدين يستعرض مع معاونيه ـ نادراً ما يفعل ذلك ـ ذكريات حرب التحرير التي انبعثت من أعماقه ولا شك بمناسبة زيارته الأولى للهند الصينية. لقد كال المديح لكل من بن مهيدي وعبان رمضان، إذ رأى فيهما ثائرين مكتملين وصاحبي رؤى استشرافية. وعلى العكس من ذلك، فإن أحكامه كانت قاسية على ابن بلّة وبوضياف عندما تحدّث عن قصة رسو سفينة (دينا) بشواطىء المغرب الإسباني وهي محملة بالأسلحة الموجهة للمجاهدين عبر المغرب.

وبعد الأبهة التي لاحظناها في «بلد الصباح الهادئ»، ها نحن في عاصمة جمهورية فيتنام الديمقراطية الي أفشلت قوة التدمير الآلية لأكبر قوة حديثة. آلى بومدين على نفسه أن يكون بين قادة الدول الأوائل الذين يزورون هذا البلد للعيش مع هذا الشعب العظيم أوقات السرور الجديدة التي تنتظره حين يخوض عملية إعادة بناء الوطن وتوحيده. في الشوارع التي عبرناها في السيارات أو راجلين، كان الخراب والبؤس ظاهرين على البيوت المدمرة والعمارات المبقورة، بما في ذلك المستشفيات. شاهدنا البؤس أيضاً على وجوه الرجال والنساء الذين كانوا قبل ثلاثة أشهر فقط هدفاً للمقنبلات الأمريكية بـ52. عبَّر الأطفال بابتساماتهم وصياحهم عن الإرادة الجماعية في إعادة بناء الذات من أجل معاودة الارتباط بماضيهم العريق. كان بومدين في قمة التأثر والثورة حين قال للرئيس تان دوك تانغ في نهاية زيارتنا: «إن الذين نهبوا وحطموا بلدكم هذا يجب أن يكونوا أول من يدفع ضريبة العدوان كمقابل عن خسائر الحرب».

لم تكن الهند الصينية مجهولة بالنسبة للجزائريين. فقد جرى،

في عهد الاستعمار، تجنيدُ مواطنين شبان محرومين من أبسط حقوقهم في بلدهم لكي يكونوا في خدمة المدافع المصوبة نحو هذ الشعب، المعرض كشعبهم لنفس المحن، الخاضع لنفس النظام الاستعماري والذي يعاني نفس التخريب والاستغلال ونفس المحاولات الرامية إلى تشويه شخصيته. وكثيرون هم أولئك الذين عادوا من فيتنام معجبين بأولئك «الرجال ذوي القامات القصيرة» الذين كانوا يرونهم في كل مكان، والذين كانوا يطلعون فجأة حيث لا أحد ينتظرهم. كان معظم هؤلاء الناجين من الهاربين أو من الذين انتهت مدّة خدماتهم العسكرية، قد التحقوا بجيش التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة المسلحة في نوفمبر 1954[31]. وهناك آخرون لن نعرف عددهم الحقيقي ماتوا أو هم في عداد المفقودين في قضية ليست بقضيتهم. من لم يسمع في شبابه عن «ديان بيان فو» حين حوصرت قوات الاحتلال الفرنسي من قبل مقاتلي قوات «فيات مينه» (جبهة استقلال الفيتنام) وكيف قُنبلتْ طيلة شهرين (مارس ـ ماي 1954) قبل أن تستسلم؟ من لم يبلغ أسماعه ذكر اسم الجنرال (جياب)[32] صانع هذا النصر الذي دق أجراس نهاية الاستعمار الفرنسي في جنوب شرق آسيا؟ لقد شعر الشعب الجزائري أن ملحمة ديان بيان فو التي سُجّلت بعد بضع سنوات من مجازر 8 ماي 1945 هي انتصار له، فقد عزز إيمانه بأن العدو الذي خارت قواه بفعل احتلال بلده من قبل القوات النازية، لم يعد ذلك العدو الذي لا يقهر. بل وأكثر من ذلك، كان لذلك الانتصار تأثير كبير دون شك في القرار الذي اتخذه القادة (22)[33] من أجل الانتقال إلى العمل المسلح بعد أشهر قلائل، أي يوم أول نوفمبر 1954. والجنرال جياب نفسه هو الذي أطلق بدءاً من حقول الأرز في الهند الصينية، صرخته إلى المجاهدين في الجبال

الجزائرية: (الجزائر هي الجزائر - ستصير الجزائر مستقلة)[34]. هل ينبغي التذكير بأن العديد من ضباط الجيش الاستعماري خدموا في الهند الصينية قبل أن يرسلوا إلى الجزائر للانتقام لهزيمتهم في ديان بيان فو ويرتكبوا أبشع الجرائم ضد شعبنا؟ ومن بين هؤلاء العقيد مارسال بيجار السفّاح الشهير والجنرال (راوول سالان)، القائد الأعلى في الهند الصينية ثم في الجزائر ومؤسس منظمة الإرهاب السرية.

من يستطيع ذكر فيتنام دون أن يذكر اسم محرره (هوشي مينه) الذي عرفه الوطنيون الجزائريون في فرنسا عندما أسس في أرض الهجرة بباريس عام 1922 صحيفته «المنبوذ» (لوباريا) وفتح صفحاتها لمواطنين جزائريين يوقعون بأسماء مستعارة مختلفة: «الجزائري»، «الحاج بيكو»، «علي بابا»؟[35] وقف مؤسس الحزب الشيوعي الفيتنامي مواجهاً رفقاءه في «الدولية الثالثة» الذين ربطوا تحرير البلدان المستعمرة بتحرير الطبقة البروليتارية الأوروبية، وقال: (يا رفاق، إذا أنتم لم تحكموا على الاستعمار ولم تؤيدوا الشعوب المضطهدة، فأين هي الثورة التي تزعمون القيام بها)[36]. ورد بوصفه قائداً لـ«فيات مينه» على بيان الجنرال دوغول عام1943 حين كانت القوّات النازية تحتلّ فرنسا: (يا للغرابة! الفرنسيون الذين يناضلون ضد السيطرة الألمانية يريدون الإبقاء على سيطرتهم على شعوب أخرى!). وعندما صار رئيساً لدولة مستقلة، دعم ثورتنا بمجرد انطلاقها فاستقبل قادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وشكل لجنة مساندة في سبيل استقلال الجزائر واستقبل فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم. . . .

إن بطولة الشعب الفيتنامي الذي بدأ النضال برماح من قصب البامبو كان لها صدى واسع في جبالنا حيث كان المجاهدون الأوائل

مسلحين ببنادق صيد قديمة تعود إلى الحرب العالمية الثانية. وقد عبر بومدين عن هذا التماثل في المصير، خلال الاستقبال الرسمي الذي نظم في نفس اليوم من وصولنا فقال: «يا له من فخر أن نكون رفقاءكم في السلاح! لقد نسفتم بقايا امبراطورية استعمارية على الرغم من قوتها وكانت الجزائر قبراً نهائياً لها».

وتأكدت أخوة النضال من جديد عندما واجه الشعبُ الفيتنامي العدوان الأمريكي الذي جاء في أعقاب الاستعمار الفرنسي. وقفت الجزائر تلقائياً إلى جانبه فقدمت له دعماً متعدّد الأشكال شمل كل مجال. وإذا كان هذ العدوان قد انتهى منذ بضعة أشهر، فإن جنوب البلد المقسم بمقتضى اتفاقيات باريس، ظل يعيش في انتظار انتخابات عامة لكي يقرر مصيره[37]. واستقبل بومدين حركته التحريرية التي يمثلها وفد عن الحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فيتنام لكي يطلع على الوضع الحقيقي في الميدان أمام المناورات الأمريكية للإبقاء على حكومة عميلة في «سايغون».

جرتْ المحادثات السياسية مع فام فان دونغ، رئيس مجلس الوزراء منذ 19 سنة. وخلال عشاء الوداع، كان الجميع سعداء وكذلك الصحافيون الذين كانوا يرافقوننا إلا أنهم بدوا متعبين على إثر هذه الجولة الأسيوية الطويلة. كنا نستعد جميعاً للعودة عند طلوع النهار. ولكن، يا للأسف، لقي خمسة عشر منهم مصرعهم في كارثة جوية بهانوي بعد وقت قصير من إقلاع طائرتهم، وبلغ بنا التأثر أقصاه. طلب مني بومدين أن أبقى في عين المكان للإشراف على ترتيبات نقل جثامينهم إلى أرض الوطن، وواصل الوفد الرئاسي طريق العودة إلى الجزائر عبر دكا والكويت.

صحبني سفيرنا عبد الرزاق بوحارة، وأحد الوزراء الفيتناميين، فتوجهت إلى مكان الحادث أولاً على متن سيارة جيب، ثم راجلاً عبر حقول الأرز. كان مشهداً مروعاً يستحيل وصفه، بل هو أشبه ما يكون بلوحة من لوحات الفنان (بروغل). أبصرت بأناس يفيضون حيوية وقد ركنوا فجأة إلى الصمت بعد أن اختطفهم الموت من عائلاتهم وبلدهم. عدنا إلى السفارة حيث قدم لنا فام فان دونغ ووزير الخارجية تعازي الشعب الفيتنامي والحكومة الفيتنامية. لقد شعروا أنهم المسؤولون ولا يعرفون ماذا يفعلون أو يقدّمون. وأنا شخصياً لم أتمالك نفسي من شدّة الحزن والأسى وظللت أردّد: إنّه قضاء الله، ولا رادّ لقضائه. إنّا لله وإنا إليه راجعون.

وقفت وقفة خشوع أخيرة أمام أولئك الشهداء الذين اختطفهم الموت في زهرة العمر وهم يؤدون مهامهم. بكيتهم بكاءً حاراً لا سيما وأنني كنت أعرفهم جميعاً. كانوا ينتمون إلى عائلة الإعلام الكبيرة: محمد طاع الله، والجيلالي (رئاسة الجمهورية) الطيب حركات (المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي) محمود ميدات، عبد الرحمن قهواجي، صالح ذيب، رابح حاند، مصطفى كعبوب، قادر بوجنية، محمد بكاي، سبتي مواقي، لعراجي بوطريف (الإذاعة والتلفزة الجزائرية) محمد صحراوي (الشعب) أحمد عبد اللطيف ومحمد طالب (وكالة الأنباء الجزائرية).

غادرت هانوي يوم 9 مارس وبعد رحلة دامت 15 ساعة على متن الطائرة من هانوي إلى بكين وإسلام آباد وكراتشي والقاهرة وروما، وصلت إلى الجزائر يوم 11 مارس، واستقبلت في نفس اليوم من قبل الرئيس بومدين.

لقد استشهدتْ هذه الكوكبة من الصحافيين وهم يؤدون واجبهم الوطني. نسأل الله لهم الرحمة والمغفرة.

ط) جولة في المشرق العربي والاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا (3 ــ 16 جانفي 1978)

أعلن مجلس الثورة ومجلس الوزراء غداة اللقاء بين الرئيس المصري أنور السادات والوزير الأول الصهيوني مناحيم بيجين في القدس في شهر نوفمبر من عام 1977، أن «الجزائر في هذه الظروف بالغة الخطورة التي تجتازها الأمة العربية تعتبر أنه من واجب الجميع أن يبقوا متحدين لحماية مكاسب النضال المشترك ولتعزيز الكفاح حتى انتصار قضية الشعوب العربية». وبهذه الروح على وجه التحديد، وفي سبيل العمل ضمن هذا التوجه، الذي رسمته جبهة الصمود والتصدي الوليدة، بدأ بومدين زيارة عمل واستطلاع لبلدان المشرق العربي التي نال منها أي منال استسلام أكبر بلد عربي.

وبالفعل، كان تعزيز التضامن العربي موضوع الساعة أكثر من أي وقت مضى. إنّ المسعى الانفرادي من جانب الرئيس المصري[38]، الذي لم يلق المساندة إلى ذلك الحين إلا من الملك الحسن الثاني والسلطان قابوس، أدى إلى الاعتراف المفاجىء بالدولة الصهيونية دون أن يغير شيئاً من التصلب الإسرائيلي، كما أنه شكل في الوقت نفسه عاملاً خطيراً في تفرقة القوى العربية.

وبغاية مواجهة المخطط الاستسلامي الأمريكي الصهيوني، شعرت الجزائر أنها المعنية مباشرة لا سيما أن هذا المخطط يحمل في

طياته امتدادات وخيمة العواقب على المغرب العربي حيث يشكل التدخل العسكري المباشر من قبل فرنسا في الصحراء الغربية عاملاً في توسيع الصراع بصورة بالغة الخطورة. وبالفعل، فلقد ذهب الأمر بفرنسا الرسمية في عهد جيسكار إلى حد استخدام مقاتلات (جاغوار) من أجل مطاردة طوابير جبهة البوليساريو في الصحراء الغربية، ناهيك عن الحملة الدبلوماسية الرامية إلى الإيهام بأن البوليساريو لا وجود له.

وذلك على وجه التحديد ما يتعارض مع تطلعات الشعوب العربية إلى تمتين التضامن والوحدة حتى تستطيع تجميع طاقات العالم العربي الهائلة وتستخدمها استخداماً فعالاً ضد الصهيونية من أجل تحرير فلسطين الذي هو شرط أولي في التحرر التام والتقدم بالنسبة لجميع الشعوب.

عندما قرر بومدين القيام بهذه الجولة، بعد انهيار الجبهة المصرية، رأى في نفسه الناطق باسم الجماهير العربية، وكان يسعى إلى تحقيق هذا الهدف. كان الوفد الذي يصحبه يتكوّن من بوتفليقة ودراية وطالب الإبراهيمي وابن يحيى.

وفي يوم 3 جانفي، وبعد توقف تقني في مالطة أجرى بومدين خلاله محادثات مع الوزير الأول دوم منتوف هبطنا ببغداد حيث استقبلنا من قبل الرئيس أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين. وفي اليوم التالي، كنا في الرياض، وفي يوم 5 جانفي، جرت المباحثات الرسمية مع الملك خالد، محاطاً بولي العهد فهد، والأمراء عبد الله، وسلطان وسعود الفيصل. وفي يوم 6 جانفي، استقبلتنا دولة البحرين حيث تَحَاوَرْنا مع الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة، مرفوقاً بالوزير

الأول ووزير الدفاع، ومحمد مبارك آل خليفة وزير الشؤون الخارجية. وفي المساء، كنا في أبو ظبي حيث استقبلنا من قبل رئيس الدولة الشيخ زايد آل نهيان، محاطاً بوزير الدفاع، وأحمد سويدي وزير الشؤون الخارجية. ولم يغفل المراقبون في المنطقة عن التسجيل بأنه خلافاً للزيارات المتعاقبة التي قام بها خلال تلك الأيام بعض قادة الدول العربية لعواصم الخليج، كان المسعى الجزائري أقل تركيزاً على العلاقات الثنائية لأنه يستجيب لمشاغل الشعوب العربية ويضع في الصدارة مسألة التضامن الفعلي لبلدنا مع القضية الفلسطينية. وفي يوم 7 جانفي، استقبلتنا القيادة السياسية لليمن الجنوبي في عدن. وفي يوم 8 جانفي، جاء دور رئيس اليمن الشمالي لاستقبالنا في صنعاء. وفي يوم 9، نزلنا ضيوفاً على أمير قطر ثم على أمير الكويت. وفي يوم 10 جرت المباحثات في عمان مع الملك حسين ملك الأردن، ثم في دمشق مع الرئيس حافظ الأسد من الساعة التاسعة ليلاً إلى الساعة الثالثة صباحاً.

وفي يوم 11 جانفي، أرسل بومدين بوتفليقة ودراية إلى بغداد كمحاولة منه للتقريب بينها وبين دمشق حتى تزول الخلافات الإيديولوجية بين جناحي حزب البعث أمام المشاغل التي لها الصدارة. ثم إنه استقبل ياسر عرفات. وتناولنا العشاء مع الرئيس حافظ الأسد، واستؤنفت المحادثات في المساء بعد عودة المبعوثَيْنِ الجزائريين.

وفي يوم 12 جانفي، كنا في موسكو حيث جرت المحادثات في الكرملين: كان الوفد السوفياتي متكوناً من كوسيجين وسوسلوف وجروميكو. وفي يوم 14، نزلنا بمطار دوبروفنيك، (يوغسلافيا)،

حيث استقبلنا الرئيس تيتو لإجراء محادثات بمساعدة نائبه ووزير شؤون خارجيته، وكان بومدين مصحوباً ببوتفليقة وطالب الإبراهيمي. وفي يوم 15 جانفي، توقفنا في تونس حيث أبى بومدين إلا أن يطلع الرئيس بورقيبة على كل مساعيه.

وفي يوم 16 جانفي، عدنا إلى الوطن حيث خُصَّ الرئيس بومدين باستقبال شعبي كبير على طول المسافة الفاصلة بين المطار ومقر الرئاسة. وقد أراد الشعب الجزائري بهذا الاستقبال أن يبلغ للرأي العام العالمي الرسالة التالية: إن الجزائر ستظل ملتزمة في معركتها من أجل تحرير فلسطين وإن الحرب التي تدور رحاها على حدودها في الصحراء الغربية لن تؤثر إطلاقاً في هذا الالتزام الدائم.

3. مبعوث خاص للرئيس

أ) في البلاد العربية والإسلامية (أوت ـ سبتمبر 1965)

في أعقاب تصحيح 19 جوان 1965، كلفني بومدين مع قايد أحمد كمبعوثَيْن لدى بعض قادة العالم العربي الإسلامي لشرح أسباب إبعاد بن بلة.

وهكذا، ففي شهر أوت، قمت بجولة في المشرق العربي حيث استقبلت تباعاً من قبل الملك حسين ملك الأردن، ورئيس وزرائه وصفي التل، ثم من قبل أمير الكويت عبد الله السالم الصباح، وأخيراً من قبل الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية[39]، وولي العهد الأمير خالد، ووزير الدفاع الوطني سلطان. وفي شهر سبتمبر، انتهزت فرصة عقد المؤتمر لمكافحة الأمية الذي نظمته هيئة اليونسكو في طهران، فاستقبلت من قبل شاه إيران، ثم توجهت إلى كابول من أجل مقابلَة ملك أفغانستان ظاهر شاه ورئيس وزرائه محمد يوسف.

وفي كل مكان، كان رؤساء الدول والحكومات ينصتون إليّ بكل أدب ويختمون قائلين بأن الأمر يتعلق بالجزائريين في المقام الأول. وفي عمان، مكنتني ندوتي الصحفية الأولى كوزير من مواجهة الصحفيين المعادين، ذلك لأنهم كانوا في معظمهم تحت تأثير الناصرية، وهم بالتالي من المتعاطفين مع بن بلة.

وفي مدينة الكويت، وجدت الحكمة التالية منقوشة على مدخل القصر: «لو دامت لغيرك لما وصلت إليك» وبدا لي أنَّ رئيس الدولة

عبد الله السالم الصباح الذي استقبلني، أدرك إدراكاً جيداً معنى تلك الجملة، إذ استخلص منها معاني التصافي مع النفس والتواضع.

وفي الطائف، قال لي الملك فيصل بن عبد العزيز بالحرف الواحد: «كنت أظن أنني سأكون أول عربي يطأ أرض الجزائر بعد استقلالكم، ذلك أنني وأنا وزير خارجية لبلادي، كنت أول من طرح المشكل الجزائري أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 5 جانفي 1955. لكن ابن بلة، أول رئيس للجزائر المستقلة، لم يكتف بانتقاد السياسة السعودية، وذلك من حقه، لكنه أجحف في حق أسرة آل سعود!».

وفي كابول، سعدت بلقاء صديق قديم تعود معرفتي به إلى سنوات إقامتي بباريس حين كنا نحضر سوياً دروس الأستاذ حميد الله، وأعني به عبد الغفور فرهادي الذي صار موظفاً سامياً بوزارة الشؤون الخارجية، والذي زرت معه آثار كابول، خاصة منها، ضريح جمال الدين الأفغاني.

ب) جنازة الرئيس العراقي عبد السلام عارف (أفريل 1966)

في يوم 16 أفريل 1966، كلفني بومدين بتمثيل الجزائر في جنازة الرئيس عبد السلام عارف. كانت أول مرة أتوجه فيها إلى بغداد. وظننت أنني سأطلع على عجائب مدينة السلام، وقصورها وجوامعها وحماماتها القديمة خلال العهد العباسي، لكنني فوجئت بمدينة مشوهة، ممتدة الأطراف، تستقبلني وتبعث الخيبة في نفسي.

وما أسرع ما زال هذا الانطباع بفضل اللقاءات التي أجريتها مع شخصيات عربية جاءتْ لتحضر مراسيم الجنازة باسم بلدانها: المنجي

سليم (تونس) وعبد الهادي بوطالب (المغرب) وفؤاد بطرس (لبنان) وأكرم زعيتر (الأردن) إلخ.

ج) في المشرق العربي (ماي ـ جوان 1970)

في شهر ماي 1970، كلفني بومدين بمهمة قادتني إلى كل من العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر واليمن الجنوبي واليمن الشمالي ولبنان. كنت مكلفاً بالتباحث مع قادة تلك البلدان حول المشكل الفلسطيني في المقام الأول. وتعين عليّ أن أتناقش مع قادة تلك الدول السبع على أمل تحقيق الإجماع حول أربع نقاط:

- الكفاح المسلح يمثل الوسيلة الأساسية في سبيل تحرير الأراضي العربية التي يحتلها العدو الصهيوني.

- رفض كل وصاية على المقاومة الفلسطينية التي تعتبر العنصر الإيجابي الوحيد الذي برز بعد هزيمة جوان 1967 من حيث كونها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني.

- البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بمضاعفة المساعدة للمقاومة الفلسطينية والعمل من أجل توحيد صفوفها مع تفادي إعطاء الأفضلية لجناح على آخر.

- من واجب البلدان المتاخمة أن تسمح للفلسطينيين باستخدام أراضيها كقاعدة انطلاق وإيواء. وفي مقابل ذلك، يلتزم الفلسطينيون باحترام سيادة هذه البلدان الشقيقة.

وكلفت أيضاً بإطلاع قادة الدول التي قمت بزيارتها على تسوية الخلاف الحدودي بيننا وبين المغرب وتونس على طريق تشييد المغرب العربي الكبير.

وهكذا في يوم 24 ماي، استقبلني الملك فيصل في الرياض. وبالإضافة إلى النقاط المذكورة تركزت المحادثات حول استخدام سلاح البترول. كانت هذه الفكرة قد بلغت النضج ذلك أن الملك نفسه أكّد لي أنه سيكون في الجزائر يوم 16 جوان المقبل استجابة لدعوة من الرئيس بومدين، إذ أن هذا الأخير انتهى به الأمر إلى إقناعه بفعالية هذا السلاح. وفي المساء نفسه، كنت في مكة لتأدية شعائر العمرة، وفي اليوم التالي، آليت على نفسي إلا أن أؤدي زيارة للشيخ سرور الصبان بجدة، الذي كان من أشد الأوفياء مساندة لوالدي خلال إقامته بالمشرق العربي ما بين 1952 و1962. صحبني سفيرنا الشيخ محمد الغسيري أنّى توجهت، ومكّنني خلال حفل العشاء الذي أقامه، من التعرّف على السفراء العرب والمسلمين المعتمدين في هذا البلد.

وفي يوم 27 ماي، استقبلت من قبل أمير الكويت الذي أقام حفل عشاء قابلت خلاله لأول مرة الشيخ زايد آل نهيان، أمير أبو ظبي(40) الذي تمنى أن يكون بلده وجهة للمسؤولين الجزائريين بين بلدان الخليج كلها. وخصصت الظهيرة لزيارة الجامعة.

وفي يوم 28 ماي، جاء دور الأمير عيسى آل خليفة لكي يستقبلني. لم يسبق لي أن التقيت برئيس دولة بمثل تلك البساطة والتواضع. كان أحمد العمران مسؤول التربية هو الذي يصحبني.

وفي يوم 29 ماي، وصلت إلى قطر حيث استقبلت من قبل حسن كامل وكمال ناجي، وكلاهما مصريان مكلفان على التوالي بالمسائل القانونية وبالتعليم. استقبلني الأمير أحمد آل ثاني، واستمع إليّ ولم يبْد أي تعليق. وعلمتُ أنه يتّخذ نفس الموقف مع جميع زواره.

وفي يوم 30 ماي، هبطت بعدن حيث استقبلت من قبل رئيس

الجمهورية سالم الرُّبَيْع ومحمد علي هيثم، رئيس الحكومة. ولما كانت وسائل الاتصال صعبة جداً، فإنني وضعت في طائرة عسكرية ظللنا واقفين على متنها طوال المسافة بين عدن وصنعاء التي بلغناها بعد طول عناء.

وفي يوم 31 ماي، أجريت محادثات برئاسة مجلس الجمهورية اليمنية مع القاضي الأرياني، والعمري، والشامي، ومحسن العيني الذي كان في الوقت نفسه وزيراً للشؤون الخارجية. لكنني مع هذا الأخير بالذات أجريت أهم المحادثات خلال حفل العشاء.

وفي يوم 2 جوان، استقبلت من قبل رئيس الجمهورية اللبنانية شارل الحلو. كانت اللغة الفرنسية هي لغته المفضلة. وإذ أبدى الرئيس الحلو تأييده لوجهة النظر الجزائرية، جدد دعوته للرئيس بومدين من أجل زيارة لبنان (لكي يطلع على مدى تعاطف اللبنانيين معه ومع الشعب الجزائري). وعبر عن أمنيته في أن تتدخل الجزائر لدى بعض بلدان المنطقة (سوريا بوجه أخص) بهدف مساعدة اللبنانيين على التغلب على مشاكلهم الداخلية، والسعي في نفس اتجاه الجزائر حيال المشكل الفلسطيني. وكان السؤال الوحيد الذي طرحه علي هو التالي: (أين تعلمت الفرنسية؟)، ثم دار بيننا حديث طويل حول الأدب الفرنسي. وفي اليوم التالي استقبلت من قبل رشيد كرامي رئيس الوزراء الذي ألح ـ وهو القومي العربي الشديد الإيمان ـ على أن «تزول الغيوم التي تعكر أجواء العلاقات الجزائرية المصرية»، مضيفاً أنه «في الظروف الصعبة التي يجتازها العالم العربي، يجب أن يتحقق تفاهم تام في العلاقات بين الجزائر والقاهرة». أما عند كمال جنبلاط، وزير الداخلية وصاحب الثقافة الواسعة والشخصية الجذابة،

فقد وجدت بعض المرارة حيال «العدد الضخم من المنظمات الفلسطينية التي يكتفي أغلبها بتوجيه ضربات محدودة للعدو انطلاقاً من أرض لبنان»، مضيفاً بأنّ منظمات فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجيش التحرير الفلسطيني هي وحدها التي تقوم بعمليات فعالة داخل إسرائيل. ثم دعيت لحفل غداء من قبل زميلي جوزيف أبو خاطر، وزير التربية الذي قابلت عنده بيار جميّل، رئيس حزب الكتائب وبعض كبار الصحافيين.

وفي يوم 5 جوان عدت إلى الجزائر حيث أطلعت الرئيس بومدين على مهمتي في اليوم نفسه.

د) في لبنان (12 ـ 14 أفريل 1973)

في يوم 10 أفريل، اغتيل ثلاثة مسؤولين فلسطنيين في قلب بيروت، سقط كل من أبو يوسف، وكمال عدوان، وكمال ناصر على أيدي كوماندوس إرهابي إسرائيلي بقيادة إيهود باراك الذي صار فيما بعد رئيساً للوزراء. كنت قد تعرفت على أبو يوسف وكمال ناصر في طرابلس قبل أشهر من ذلك التاريخ، وكان هذا الأخير قد أهداني دواوينه الشعرية. أما كمال عدوان، فقد استقبل من قبل بومدين يوم 23 مارس، أي قبيل اغتياله بأيام فقط، وبحضوري.

وعندها أرسل بومدين وفداً يتألف من العقيد عبد الغني عضو مجلس الثورة وطالب الإبراهيمي وزير الإعلام والثقافة وجلول ملائكة مسؤول بجهاز الحزب، وذلك لحضور مراسيم الدفن.

وصلنا يوم 12 أفريل، في الوقت الذي كانت فيه المراسم الجنائزية تجمع مئات الآلاف من المشيعين. وفي المساء استقبلنا

مطولاً من قبل ياسر عرفات الذي كان مصحوباً بأبو إياد وأبو اللطف. قدمنا لهم تعازي الجزائر محذرين في الوقت نفسه من المس بالسيادة اللبنانية، ومن تراخي همم الإطارات بسبب هناءة العيش.

وعلمنا، ويا للأسف، أنه عندما هجم رجال الكوماندوس الإسرائيليون، ظنت القيادة العسكرية اللبنانية أن هناك خلافاً بين الفلسطينيين، بينما ظن الفلسطينيون أنه عدوان من جانب القوات اللبنانية! إن هذا الموقف يدلّ على مدى انعدام الثقة الذي بلغته العلاقات اللبنانية الفلسطينية.

وفي يوم 13، استقبلنا من قبل رئيس الجمهورية اللبنانية، سليمان فرنجية الذي عبّرنا له عن أمل الجزائر في أن ترى العلاقات اللبنانية الفلسطينية موجهة نحو التعاون الصحيح ودعانا إلى تناول الغداء مع رئيس الوزراء صائب سلام.

وفي المساء، ولدى سفيرنا محمد يزيد، أجرينا محادثات أخرى مع ياسر عرفات الذي كان مصحوباً هذه المرة بأبو إياد وأبو جهاد اللذين اغتيلا فيما بعد في تونس من طرف المصالح السرية الإسرائيلية.

هـ) في المشرق العربي (جويلية ـ أوت 1973)

كنت أقضي عطلتي في بيروت في جويلية 1973 عندما وصلتني برقية من بومدين يطلب مني فيها أن أقوم بزيارة بعض البلدان العربية لكي أنقل إلى رؤساء دولها الدعوة لحضور قمة بلدان عدم الانحياز التي ستُعقد بالجزائر خلال شهر سبتمبر اللاحق.

وهكذا بدأت ببغداد حيث استقبلت من قبل الرئيس أحمد حسن

البكر يوم 30 جويلية. أشركت معي في ذلك اللقاء الهاشمي قدوري القائم بأعمال سفارة الجزائر الذي أخبرني بالمطار أن سفيرنا عثمان سعدي يوجد في المستشفى. فعدناه بعد الظهر.

وفي يوم 31 جويلية، كنت في مدينة الكويت حيث زارني الشيخ صباح وزير الشؤون الخارجية في الفندق قبل أن يستقبلنا الأمير.

وفي يوم 4 أوت، استقبلني الملك فيصل، ملك السعودية في الطائف بحضور رشاد فرعون والأمير نواف.

وفي يوم 7 أوت، استقبلني الرئيس اللبناني سليمان فرنجية في (إهدن) بحضور بطرس ديب وسفيرنا محمد يزيد.

وأخيراً، في يوم 9 أوت، استقبلت من قبل الرئيس السوري حافظ الأسد الذي شعرت معه أن علاقات ودية بيننا بدأت تتوطّد.

وباستثناء الأردن الذي كانت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بينه وبين الجزائر بمبادرة من الجزائر في أعقاب مذابح سبتمبر الأسود عام 1970 في حق الفلسطينيين، فإن علاقات الجزائر مع تلك البلدان، خاصة منها بلدان المواجهة، كانت جيدة: دعم متعدد الأشكال ودون قيد أو تحفظ لمنظمة التحرير الفلسطينية، مساعدة عسكرية ومالية لسوريا ومصر، والحفاظ على علاقات متوازنة مع القوى السياسية اللبنانية الأساسية.

***

و) تركيا (أكتوبر 1973)

كنت في تركيا من 28 إلى 31 أكتوبر لتمثيل الجزائر في

الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الجمهورية التركية. هذه الاحتفالات التي جرت في جو من الأبهة، شهدت حضور ممثلين عن 117 بلد. أما فيما يتعلق بالجزائر، فإنني استخلصت من أطراف متعددة شهادات عن ارتياح السلطات التركية حيال بلدنا حين لبى الدعوة. والواقع هو أن خلافاً تاريخياً كان قائماً بين الثورة الجزائرية وتركيا الرسمية. فالجزائر تلوم تركيا، البلد المسلم، على كونها تجاهلت حربها التحريرية، بل وشاركت بصورة غير مباشرة بجانب فرنسا في هذه الحرب من حيث كونها عضواً في منظمة الحلف الأطلسي. عندما قدمت التهاني للرئيس التركي أجابني بقوله: «إننا سعداء جداً أن تكون الجزائر حاضرة معنا لأول مرة». أما فيما يخصني، فإنها لم تكن زيارتي الأولى لتركيا. لقد سبق لي أن استعرضت رحلتي الأولى إلى اسطنبول قبل حربنا التحريرية، والتعاطف الذي نشعر به حيال الثورة الكمالية، وذلك بفضل كتابات ابن باديس[41] على وجه أخص.

وقبل أن أشهد تحفة البرنامج، أي تدشين جسر البوسفور باسطنبول الذي يربط القارتين الأسيوية والأوروبية، أقمنا بأنقرة: بعد وضع باقة من الزهور على ضريح أتاتورك، انتقلنا إلى مقرّ الجمعية الوطنية حيث تلقى رئيس الجمهورية تهاني رؤساء الوفود، وشهدنا عرضاً عسكرياً كبيراً بميدان سباق الخيول بأنقرة، وكان متبوعاً بحفل أقامه رئيس الدولة، ثم عرض باليه بأوبرا الدولة. وخصص اليوم الأخير لزيارة جامع السلطان أحمد، ومتحف آيا صوفيا وكذلك قصر طوبكابي حيث استقبلنا بعرض لموسيقى عسكرية قديمة.

أما بخصوص سير هذا البرنامج فينبغي أن نسجل ما يلي:

إذا لم يكن الحفل بضريح أتاتورك كبيراً حَسَبَ ما توقعناه ـ الضريح عبارة عن كتلة باردة ـ، فإن الاستعراض العسكري يثير الإعجاب: الوحدات التي قدمت للاستعراض أعطت الانطباع بأنها تنتمي إلى جيش عصري حقاً.

أمسية حفل اليونيسيف قوطعت من قبل الوفود العربية ذلك لأن نجم الاستعراض كان الفنان الأمريكي داني كاي الذي كان قد غنى في الجبهة أمام الجنود الإسرائيليين.

تدشين جسر البوسفور هو التظاهرة الوحيدة في هذا البرنامج التي حضرها الجمهور. كان هناك ما يشبه النية في تسجيل تعاطف خاص مع بلدنا بفضل الحرارة الي راحت الجماهير الغفيرة تردّد بها اسم (الجزائر) تحيةً لوفدنا.

إنّ هذه التظاهرات أعطتنا الفرصة لإجراء مقابلات عديدة وتبادل مفيد لوجهات النظر سواء مع الوزراء الأتراك أو مع الدبلوماسيين المعتمدين في أنقرة أو الذين جاؤوا خصيصاً لحضور الذكرى الخمسينية.

لم تبرمج مصالح التشريفات مقابلات مع المسؤولين الأتراك، فلقد جرت الاتصالات معهم خلال حفلات الاستقبال المختلفة: تحادثت على وجه الخصوص مع وزير الشؤون الخارجية وأمينه العام، وكذلك مع وزير الدولة المكلف بالشؤون الثقافية. وكان اهتمامهم بفتح سفارة جزائرية في تركيا كبيراً وكانوا مبتهجين، حين علموا أن فتح هذه السفارة تقرر، وأن قائماً بالأعمال قد تم تعيينه. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة لمنصب أنقرة فيما يتعلق باختيار سفير يجمع في شخصه بين الأصالة والحداثة، ويكون قادراً على أن يضطلع بدور فعال بين زملائه من العرب والأفارقة والمسلمين.

أثرت مع المسؤولين الأتراك المشاكل المرتبطة بحرب المشرق العربي خاصة منها المشكل الفلسطيني. وقلت إنه من الصعب على الشعب الجزائري أن يتفهم أن بلداناً إفريقية مثل زامبيا أو متوسطية مثل اليونان تساند موقف البلدان العربية التي لها معها القليل من العلاقات في حين أن تركيا تتخذ موقفاً أشد ابتعاداً وانزواءً من غيرها. كانت الردود من جانب المحاورين الأتراك مذبذبة وهم يحاولون القول بأن الأمر لا يمكن أن يكون تلقائياً لصالح العرب وضد إسرائيل. وتذرعوا بقربهم من (الغول) السوفياتي، مما يضطر تركيا إلى أن تلجأ إلى المساعدة الأمريكية. وبعد تدشين جسر البوسفور، جاءت الرحلة البحرية الصغيرة نحو البحر الأسود لكي تعني ضمنياً بأن تركيا هي أولاً وقبل كل شيء، متجهة صوب أوروبا وأن ذهاب الأسطول السوفياتي من البحر الأبيض المتوسط لن يسجل نهاية المشاكل بالنسبة لتركيا.

أما عن محادثاتي مع شخصيات أجنبية أخرى، فينبغي أن أسجل ما يلي:

هناك ستة سفراء عرب (تونس، مصر، العربية السعودية، سوريا، العراق، الأردن). استعرضنا إمكانية القيام بمسعى مشترك للسفراء العرب لدى وزير الشؤون الخارجية في الحكومة الجديدة من أجل طلب توضيحات حول السياسة التي تنوي تركيا اتباعها مع البلدان العربية بصورة عامة، وبصورة أكثر وضوحاً حول طبيعة الدعم الذي يمكن أن تقدّمه للقضية الفلسطينية. وكان السفير السعودي أكثر تحمساً للقيام بمثل هذا المسعى خلال الأسبوع الأول من نوفمبر.

وبنبرة فيها الكثير من المرارة، قال لي سفير السنغال في إيران. الذي كان معتمداً في أنقرة أيضاً، إن تحركات البلدان الإسلامية

ضعيفة جداً في طهران، في حين أن إسرائيل تقوم بنشاط كبير خاصّة من خلال ممثليتها التجارية الكبيرة.

وذكرني وزير خارجية الصومال بالوعد الذي قطعناه لبلده بفتح سفارة جزائرية في مقديشيو، وألح في القول بأن حكومة بلاده تتمنى افتتاح هذه السفارة عما قريب بقدر الإمكان.

وأخيراً، فإن رؤساء وفود عديدة من تلك التي شاركت في الذكرى الخمسينية، كانوا قد شاركوا في الجزائر خلال سبتمبر الماضي في قمّة بلدان عدم الانحياز. وجميع أولئك الذين تحادثت معهم يعتبرون تلك الندوة ندوة ناجحة بفضل ما تميزت به من تنظيم محكم.

ز) نادي روما بسالزبورج (4 ـ 5 فبراير 1974)

في نهاية 1973، تلقى الرئيس بومدين بصفته رئيساً للقمة الرابعة لبلدان عدم الانحياز، دعوة من نادي روما لحضور أحد اجتماعاته بسالزبورج (النمسا) لبحث إحدى الإشكاليات العالمية. ولما لم يكن في مقدوره أن يتنقل، فإنه كلفني بتمثيله. هذا الاجتماع الذي عُقِد يومي 4 و5 فبراير 1974، جمع حوالي عشرين مشاركاً: من بينهم ثلاثة رؤساء دول وهي المكسيك والسنغال وسويسرا، وأربعة رؤساء حكومة وهم النمسا وكندا والسويد وهولندا.

يتشكل نادي روما من مجموعة شخصيات مختصة في مختلف المجالات، وبفضل الدراسات التي يضطلعون بها، فإنهم يأملون في أن يلعبوا دور المحرك من أجل التعجيل بإيجاد حلول نهائية لعدد من المشاكل ذات الأهمية العالمية.

اختيار مدينة سالزبورج ينطوي على رمز دون شك. هذه المدينة التي تتمثل ميزتها الرئيسية في طابعها التاريخي والفني، تظل موطن موزارت الذي تسري موسيقاه في تضاعيفها، وذلك يعني أن العالم الذي نعيش فيه يفتقر افتقاراً مؤلماً إلى الانسجام والصفاء.

لكننا، حين نتمعن في الهوة التي تفصل بين البلدان الثرية والبلدان المحرومة، وفي التنمية غير المتكافئة بين نصفي الكرة الأرضية، وعندما ننظر في انحياز القوى الكبرى لمبادئ سياسية قائمة على الأنانية والسيطرة، كيف نكون حينها سذجاً ونساق وراء مثل هذا الرمز؟ لنقلها صراحة: إن ندوة سالزبورج كانت نافعة إلى حد ما وفتحت باب الحوار ومكنت من إسماع صوت العالم الثالث وذلك عكساً للندوة التي عُقدت خلال نفس الأسبوع (فبراير 74) في واشنطن.

المداخلات:

كان المستشار (كرايسكي) هو الذي افتتح الأشغال فرحب بالمشاركين. وقال تشيليو رئيس سويسرا إن النمو ضروري لتقدم الإنسانية، لكن يجب ألاّ يهدد استقرار المجتمع ولا أن يتم على حساب البعض. أما سنغور رئيس السنغال فرأى أن تدهور ظروف التبادلات هو أمر واقع من جهة، وأن حوار الثقافات أمر ضروري من جهة أخرى. وقال إتشيفيريا رئيس المكسيك إن نفاد الثروات وتدهور البيئة نابعان أولاً وقبل كل شيء من الاستغلال التعسفي من قبل بعض المجموعات المسيطرة، وذلك مرتبط بالإمبريالية التي جعلت من تبذير وتسخير الثروات منهجاً في نفس الوقت الذي خنقت فيه الثقافات الهامة. وأكد ترودو رئيس وزراء كندا أن الحلول لا تنقص،

بل الإرادة السياسية في تطبيقها هي التي تنقص، ورأى بالم الوزير الأول السويدي أن نادي روما نافع لأنه ينبغي أن توجد فرضيات عمل في البداية. ومن جهة أخرى، فإن الآلية الوحيدة التي يؤمن بها هي القانون الدولي بعقوباته الاقتصادية. أما في رأي الوزير الأول الهولندي فإن المشكلة الحقيقية هي مشكلة إعادة توزيع الثروات: ينبغي توفير رفاهية أكبر للبلدان الفقيرة من أجل مساعدتها على حل مشاكلها الديموغرافية.

وفي مداخلتي، وفي حديثي إلى الصحفيين أيضاً في أروقة الاجتماع، حاولت إسماع صوت العالم الثالث وذلك بالدفاع عن الأفكار التي هي أساس اللوائح المصادق عليه في قمة الجزائر لبلدان عدم الانحياز، سواء أتعلق الأمر بما يسمونه (أزمة الطاقة) أو الأزمة الغذائية في علاقتها بالمشاكل الديموغرافية[42].

المحادثات:

1. استعرض الرئيس سنغور الزيارة المقبلة للرئيس بومدين للسنغال لكي يقول إن جميع الظروف متوفرة لكي تكون زيارة ناجحة جداً. واتخذ موقفاً مدافعاً عن سياسة فرنسا التي ألح على طابعها المؤيد للعرب وإفريقيا.

2. ومع بيتشي رئيس نادي روما، دارت المحادثات بصورة جوهرية حول مشروع الإعلان الذي من المؤمل أن تتم المصادقة عليه إثر نهاية الاجتماع.

3. أعلن لي الرئيس إتشيفيريا أنه تكلم هاتفياً مع ممثله في

نيويورك لكي يطلب منه مساندة الطلب الجزائري من أجل عقد دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أخبرني بأنه سيرسل وفداً إلى الجزائر يوم 15 فبراير.

4. استعرض المستشار كرايسكي أولاً ماضيه كمناضل اشتراكي ونشاطه في صلب الأممية الاشتراكية الدولية على سبيل التوطئة لكي يشرح ضرورة أن تكون هناك علاقات مع العالم العربي. وهكذا، ففي الاجتماع الأخير للأحزاب الاشتراكية، تقرر إيفاد وفد من سبعة أعضاء إلى عدد من البلدان العربية ومن بينها الجزائر. وكعضو في هذا الوفد، فإنه اعترف لي بأنه منزعج من بلدين اثنين وهما تونس، بسبب قضية بن صالح. قال لبورقيبة: إن العلاقات بين بلدينا لن تكون عادية طالما أن صديقي ابن صالح ليس حراً. وأجابه بورقيبة أن بن صالح «حر طليق» منذ فراره. أما البلد الثاني فهو ليبيا بسبب الأسلوب السياسي الذي ينتهجه زعيمها. رأى كرايسكي أن العالم العربي في نظره يتمثل في مصر والجزائر أولاً وقبل كل شيء.

قلت لكرايسكي إن الجزائر تتمنى استقباله كمستشار، ونحن ننظر بعين التقدير لموقفه في إدانة نظرية الولاء المزدوج. وحدثني عن الصعوبات في صلب الأممية الاشتراكية بسبب إسرائيل، وكأنّما كان يحثنا على الاهتمام بهذه الأممية وأعضائها.

5. مع (أولف بالم) دارت المحادثات حول العلاقات الثنائية.

سيكون سعيداً أن يلبي الدعوة التي توجه إليه للقيام بزيارة رسمية للجزائر.

إن للسويد العديد من الصعوبات مع الولايات المتحدة، خاصة

بسبب موقفها من الفيتنام.

أما بالنسبة لمسألة تزويدنا بالورق التي أثرتها معه، فاعتبر أنه من المؤمل إبرام عقود على المدى الطويل في هذا الشأن.

أشار إلى قدرات السويد في مجال البناء وإلى أحد المشاريع في منطقة الشلف.

تنظيم أسبوع للفيلم الجزائري في استوكهولم كان موضوع ترحيب من جانبه.

يأمل في إحداث تغيير بسفارتهم في الجزائر: السفير الحالي يعتبر محافظاً، وقد يستبدل على وجه الاحتمال بزميله في هانوي.

السويد التي لا تمتلك مصفاة لتكرير البترول، خاضعة إلى حد كبير لهولندا. وعليه، فهو يأمل بناء مصفاة، ويرى أنها ستكون مناسبة لتطوير العلاقات مع الجزائر في مجال البترول.

ح) في بغداد (13 ــ 15 جويلية 1974)

في يوم 26 جوان 1974، نزل بالجزائر على حين غرة صدام حسين نائب الرئيس العراقي. وأعجب ما في الأمر هو أن بومدين الذي بدأ يعرفه، أسر لي أنه شعر أن صدام جاء لاستمالة الجزائر استعداداً للاستيلاء على السلطة في العراق.

وبعد بضعة أسابيع، كلفني بومدين بالتوجه إلى بغداد لكي أمثل الجزائر في احتفالات الثورة. كنت في بغداد يوم 13، وفي اليوم التالي نظموا لنا زيارة لمتحف بغداد. وبعد ثلاثين سنة من ذلك التاريخ، أي عندما احتل الجيش الأمريكي العاصمة العراقية ووجه

ضربة قاضية لتراث الإنسانية، جالت بذهني تلك الروائع الأثرية التي كنت أبديت إعجابي بها في هذا المتحف نفسه.

وفي مساء 14، أقام حزب البعث حفل عشاء لجميع الوفود. وكانت لي محادثات طويلة مع نعيم حداد عضو قيادة البعث.

وفي يوم 15، زرنا آثار بابل تحت شُمس محرقة، وفي المساء، اجتمعنا على ضفاف دجلة، حول سمك المسقوف، هذا السمك المشوي الذي يحبه العراقيون، وألقى شاذل طاقة وزير الشؤون الخارجية والشاعر، درساً قيماً في الأدب والسياسة.

ط) في المغرب (18 مارس 1975)

حدثني بومدين الذي استقبلني يوم السبت 15 عن الزيارة الأخيرة للرئيس الموريتاني للجزائر، وعن التطور السلبي لمشكل الصحراء الغربية. وكلفني بمهمة لدى ملك المغرب. وصلت يوم الاثنين مساءً إلى الرباط، واستقبلت في اليوم التالي، 18 مارس، على الساعة السادسة مساءً. ودامت المقابلة ساعة.

بعد تبادل التحيات والمجاملات أشار الملك إلى عمليته الجراحية الأخيرة التي اضطرته إلى الحدّ من تنقلاته. أطلعته على عدد من المسائل بنية استخلاص ردود أفعاله.

1. **قمة الأوبيب** التي عُقدت منذ أيام في الجزائر: أشرت إلى أننا نعتبر هذا اللقاء لقاءً ناجحاً على الرغم من الظروف الدولية والمناورات الأمريكية لتفرقة العالم الثالث وإضعاف الأوبيب. وينبغي الإضافة بأن الاتفاق الإيراني العراقي الذي تمّ أيضاً في الجزائر

سيحسن الوضع في المشرق العربي تحسيناً ملموساً بالقضاء على عامل توتر وتفرقة خطير. أبدى الملك تقديره للعمل الناجع للرئيس بومدين.

2. **العلاقات الثنائية:** بينت بكل وضوح أنه ليس هناك مشروع من مشاريع التعاون الثنائي عرف تأخراً غير عادي من طرف الجزائر:

- إنشاء معمل للإسمنت: إنجاز هذا المشروع يجري وفقاً للتوقعات. أُجريت الدراسات التقنية وفقاً للجدول المحدد، أما العقد فسيجري التوقيع عليه خلال الشهر نفسه. وسيتطلب الإنجاز ثلاث سنوات. الجانب الجزائري ينتظر زيارة الموفد المغربي من أجل إبرام العقد.

- غار جبيلات: مشروع القانون الذي يتعين إعداده حاضر، ولم يبق في هذا الجانب سوى تنظيم مقابلة بين المسؤولين المعنيين في البلدين من أجل ضبط النص.

- أنبوب الغاز: وُضعت القنوات في غرب الجزائر، غير أن طبيعة الأنبوب الذي ينبغي استعماله تخضع لحاجات محددة عبرت عنها السلطات المغربية، وإلى هذا الحد، فإن التوقعات قد تغيرت حسب امتداد المناطق والوحدات الصناعية التي ينبغي تزويدها، من 300 مليون متر مكعب إلى مليارَي متر مكعب. لكن، أنبوب الغاز الجاري إنجازه مهيأ لنقل 600 مليون متر مكعب في مرحلة أولى، ومليار متر مكعب في مرحلة ثانية، وينتهي به الأمر إلى أن يبلغ مليار ونصف متر مكعب. وينتج عن ذلك أنه إذا كانت حاجات المغرب تبلغ مليارين أو أكثر، فإنّ الحلّ المقترح قد يكون غير كافٍ، ولذلك

ينبغي التفكير في المشاركة في أنبوب الغاز الموجه إلى أوروبا، إلى جانب الجزائر وإسبانيا وفرنسا.

بيّن هذ العرض أنه لا يوجد أي تأخر من الجانب الجزائري وأن التقدم الكبير الذي يرتجى تحقيقه مرهون بالردود أو القرارات المنتظرة من الجانب المغربي.

وفي إجابته، أكد الملك أولاً أن هناك أحداثاً جديدة قد تؤدي إلى وضع جديد.

1 ـ مشكل الصحراء المسماة بالإسبانية: قال لي الحسن الثاني إنه يعرف جيداً موقف الرئيس بومدين الذي قال دائماً وأبداً إنه لا يريد أن يكون أكثر من شاهد حسن نية بين المغرب وموريتانيا حول هذا المشكل. أضاف: إنّ ملك المغرب والرئيس الموريتاني توصلا إلى التفاهم فيما بينهما ووقعا على اتفاق حول تقسيم الإقليم.

2 ـ مشكل المصادقة على الاتفاق حول الحدود الجزائرية المغربية. في الحقيقة. هذا التصديق من اختصاص البرلمان المغربي لا سيما أن انتخابات كانت متوقعة، ولكن تم تأجيلها تجنباً لحدوث خلافات خطيرة قد تتسبب في إضعاف بلدينا إضعافاً خطيراً في الوقت الراهن. وقال الملك إنه في هذه الظروف على استعداد لكي يصدّق بنفسه على الاتفاق الحدودي[43].

وحسب الملك، فإن حل هاتين المشكلتين يؤدي بنا إلى تصحيح وجهة نظرنا إلى الأوضاع. وقال إن كريم العمراني الذي يتمتع بثقته سيجيء إلى الجزائر، وسيقدم جميع الأجوبة الضرورية للمسائل العالقة وذلك بغاية التقدم في مشاريع التعاون. غير أن هذه

الزيارة، حسب الملك، يجب أن لا يكون لها هدف اقتصادي محض، بل ينبغي أن تندرج ضمن سياق سياسي وسيكون للّقاء بين بومدين والحسن الثاني أحسن الأثر عليها. وفيما يتعلق بجدول نشاطه، أشار إلى أنه أجرى العملية الجراحية يوم 17 جانفي، ولذلك يجب عليه الامتناع عن كل تنقل خلال ثلاثة أشهر. ومن جهة أخرى، يجب أن يقوم بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية بدءاً من 21 أفريل 1975 على أن يتم اللقاء مع بومدين قبل أو بعد الزيارة التي سيقوم بها الرئيس جيسكار ديستان للجزائر. وختم الملك ردوده مؤكداً أن له ثقة كبيرة في شخص الرئيس بومدين الذي يقدر صفاته كرجل دولة.

ثم ألح الملك على التمسك بهذين الاقتراحين: زيارة كريم العمراني للجزائر قبل 9 أفريل (موعد زيارة جيسكار ديستان للجزائر) من أجل إعادة بعث التعاون الاقتصادي، وزيارة بومدين للرباط قبل 21 أفريل (موعد الزيارة الرسمية للملك للولايات المتحدة الأمريكية).

وخلال هذا اللقاء، تحدّث الملك بطريقة أوحى بها أنه واثق من امتلاك زمام الأمور في المغرب. ويبدو أنه أعطى الأولوية للقاء قمة مع الجزائر حول الصحراء الغربية.

والأمر الذي أدهشني هو أنه حين استقبلني مع عدد من أعوانه، طلب منهم أن ينسحبوا لبضع دقائق، متذرعاً بأنه يريد مني نقل رسالة شخصية إلى الرئيس. ممّا جعل الحديث الذي دام ساعة كاملة، جَرَى دون حضور أي شاهد.

قد نفاجأ اليوم حين نعرف أن مهمتي لدى الملك الحسن الثاني لم تكن تخص سوى العلاقات الثنائية، في حين أن مشكل الصحراء

الغربية كان يعرف تطوراً خطيراً من خلال إخطار محكمة العدل الدولية من قبل المغرب في سبتمبر 1974 وإبرام التحالف المغربي الموريتاني من أجل تقسيم الإقليم الصحراوي في ديسمبر 1974. لقد أراد بومدين أنْ يفصل بين العلاقات الثنائية والمشكل الصحراوي الذي هو مشكل بين المغرب وجبهة البوليساريو. فالجزائر، بوصفها طرفاً مهتماً، مستعدة لكي تضع كل ما في وسعها من أجل تيسير المفاوضات بين هذين الطرفين.

ي) إفريقيا الغربية

في يوم 30 أكتوبر، أثناء وجودي بأكرا (غانا) حيث شاركت في أشغال الندوة الجهوية حول السياسات الثقافية في إفريقيا، تلقيت برقية تطلعني أن الرئيس يكلفني بمهمة إعلامية حول الصحراء الغربية لدى رؤساء دول البلدان التالية: غانا، كوت ديفوار، غينيا، مالي، غينيا بيساو. وبعد البلد المضيف قمت بمهمتي وفقاً للجدول التالي: باماكو، كوناكري، أبيدجان، بيساو.

في بداية كل مقابلة، قدمت تذكيراً تاريخياً بمشكل تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، على أساس مبدإ تقرير المصير، مذكراً بالموقف الذي تبنته منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، والقمة الأخيرة لبلدان عدم الانحياز وهو الموقف الذي تبنته الجزائر.

الحديث مع العقيد إ.ك. آشيامبونغ، رئيس غانا، يوم 30 أكتوبر بأكرا:

أخبرني رئيس دولة غانا أن بلده يظل وفياً لمبدإ تقرير المصير

على إثر العرض الذي قدمته له، وأنه سيلتزم في المنتديات الدولية بنفس الموقف الذي اتخذه. واعترف أنه سيكون هناك حقاً تهديد خطير للاستقرار في إفريقيا وللسلم إذا ما وقع التخلي عن هذا المبدإ. وإذا ما وافقنا على ضم الأقاليم بالقوة.

حديث مع الرئيس موسى طراوري: 31 أكتوبر في باماكو:

قال لي بكل حزم إن مالي تؤيد مبدأ تقرير المصير في الصحراء الغربية، وأضاف:

ـ إذا ما طرحت المسألة على الأمم المتحدة، فإننا سنكون إلى جانب الشعب الصحراوي. إنّ إفريقيا تعقد الكثير من الآمال على الجزائر على الصعيد السياسي والاقتصادي. وأتمنى ألا تتخذوا أي مبادرة سلبية حيال المغرب.

ـ سياسة مالي الخارجية تقوم على مبادئ لا يمكن لأي نظام أن يغيرها: لا يحق لأي شعب إفريقي أن يقبل، في الأمم المتحدة، أن يقسم بلد ما بين دولتين. الرئيس ولد داده يجب أن لا نبكي حظه، بل علينا أن نلومه. لقد عمل المغرب لكي لا تصير موريتانيا دولة، وها هي موريتانيا تقبل بتقسيم دولة حدودية. وذلك يعني غياب الهوية الموريتانية.

ـ تساءلت عمّا إذا لم يكن المغرب مستعملاً كبيدق من البيادق من أجل تعطيل الثورة الجزائرية. هناك بلدان صغيرة مثل ساوتومي وبرنسيبي مستقلة، فلم لا يكون ذلك من حظ الصحراء الغربية؟

ـ سأرسل إلى موريتانيا وزير خارجيتي، ذلك لأنه يعرفهم جيداً

لكي يقول لهم لا تضحّوا بمستقبل بلدكم مقابل مصالح آنية.

حديث مع الرئيس سيكوتوري: يوم أول نوفمبر بكوناكري:

جرت هذه المقابلة في المساء، ودامت حوالي ساعتين. وفي الصباح، دعيت لمتابعة المناقشات في المجلس الوطني للثورة من الساعة التاسعة إلى الساعة الثانية ظهراً.

قال لي سيكوتوري:

- في الظرف الحالي، النتائج التي توصل إليها تحليلنا هي تلك التي دافعت أنت عنها. عندما كان المغرب يطرح في بداية الأمر، مشكل الصحراء الغربية، كان يضعه في إطار النضال ضد الاستعمار، وقلنا يومها للمغاربة إن غينيا مستعدة لدعم نضالكم، بل وعسكرياً، إذا ما تعلق الأمر بتحرير جزء من القارة الإفريقية. في ذلك الوقت كنا نشعر بأن الصحراء الغربية خولت قضيتها لبلد مجاور من أجل مكافحة الجيش الإسباني. والمرحلة الثانية من التحليل سمحت لنا بأن نرى أن هناك تناقضاً بين الموقف المغربي ووجهة نظر الشعب الصحراوي. جاء وفد صحراوي لمقابلتنا، وصححنا موقفنا الأول.

المرحلة الثالثة من التحليل بدأت على إثر زيارة العقيد القذافي. أرسل لي بالفعل وفداً يقوده وزير المالية لكي يطلب منا الانضمام إلى ليبيا بقصد مساعدة المواطنين الصحراويين الذين قرروا البدء في النضال من أجل نيل الاستقلال. وطلب مني في الوقت نفسه أن أشرك في هذا النشاط دولة (مالي) التي تفضّل تقديم مساعدة سياسية للصحراويين في المرحلة الأولى.

وبعد ذلك، جاء وفد مغربي موريتاني يطلعنا على أن اتفاقاً تم بين البلدين وعلى تأييد السكان من أجل تقسيم الصحراء الغربية. وأجبناهم أننا سنفكر في الأمر، غير أن تطور الوضع ساده الغموض بحيث ينبغي توضيح الموقف.

- تدهور العلاقات بين غينيا والمغرب يعود إلى حرب 1963 بين الجزائر والمغرب. كان المغرب قد قطع يومها علاقاته معنا، وذهب إلى أقصى حد، ذلك أننا نعلم أنه تحالف مع العدو للقضاء على نظامنا.

- ولما كنا نعرف حساسية المغرب من هذه القضية، فإننا أخلدنا إلى الصمت ولكن، بالنسبة لغينيا، مبدأ تقرير المصير مبدأ مقدس. سنظل أوفياء لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي ينص على الإبقاء على الحدود الموروثة. هذا موقف صحيح بالتمام، والعودة إلى الوراء قد تقلب كل شيء. على سبيل المثال، كوت ديفوار كانت تابعة لغينيا إلى غاية 1903، وكذلك غينيا بيساو. «يجب أن نتخلى عن كل فكرة إمبريالية. لدينا عمل كثير من أجل تنمية بلداننا».

حديث مع الرئيس هوفويت بوانيـــي يوم 3 نوفمبر في أبيدجان:

بالنسبة للرئيس العاجي، سنغور رجل أدب وشاعر متمكن، لكنه لا يكتب بلغة إفريقية، في حين أن ولد داده ما عاد يستشيره منذ وقت طويل. هو مقتنع بأن الفرنسيين ينصتون إليه. وأخيراً، يرى أنه لا ينبغي إقحامه كثيراً في قضية الصحراء الغربية لكي تكون له مساحة للتحرك في حال وساطة محتملة.

كلمة (الوساطة) هذه، كنتُ أتوقّعها من هوفويت بوانيـي، ذلك أنه يحب الاضطلاع بمثل هذا الدور.

اكتشفت في أبيدجان أن هناك عناصر في سلك الدبلوماسية الجزائرية لم تدرك جيداً رهانات أزمة الصحراء في المنطقة.

محادثات مع الرئيسين لويس كابرال (غينيا بيساو)
وأرستيد بيريرا (الرأس الأخضر) في بيساو يوم 4 نوفمبر:

قال لي الرئيس لويس كابرال إن كل ما يمس الثورة الجزائرية يمس بلده عن قرب، وهو لا ينسى ما قدمته الجزائر لإفريقيا. وأضاف إن غينيا بيساو تتمسك باحترام مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية وبلدان عدم الانحياز التي هي عضو فيها. وختم بقوله إن موقفنا هو مع تقرير المصير للشعب الصحراوي. وفيما يتعلق بموريتانيا، فإننا لم نتناول هذه المسألة معهم أبداً، على الرغم من أننا قمنا بالرحلة من كامبالا برفقة ولد داده.

وصرّح الرئيس بيريرا بدوره أنه بالنظر إلى العلاقات التي تربطنا والمبادئ التي نحترمها والتي هي مشتركة بين ثورتينا، فإننا نساندكم.

ك) الدورة الوزارية (65) للجامعة العربية

كنت في القاهرة من 15 إلى 18 مارس 1976، لتمثيل الجزائر في دورة وزراء الشؤون الخارجية العرب وتلخصت مهمتي بالإضافة إلى مناقشة جدول الأعمال في جس النبض لدى البلدان العربية بخصوص مشكل الصحراء الغربية.

إنّ هذه الدورة، تمشياً مع سياسة النعامة التي ما انفكت الجامعة العربية تنتهجها، تجاهلت أشد القضايا حساسية، أي تلك التي تفرق العالم العربي (فلسطين، لبنان[44]، الصحراء الغربية)، بينما شكل التعاون العربي الإفريقي وجيبوتي والحوار الأوروبي العربي ومؤتمر القمة العربي القادم المحاور الأساسية لجدول الأعمال:

- ندوة القمة الثامنة لرؤساء الدول العربية تقرر عقدها في مقديشيو، عاصمة بلد انضم حديثاً إلى الجامعة العربية. أغلبية الأعضاء (من بينهم الجزائر) دافعوا عن الإبقاء على هذا القرار بينما اقترحت 3 بلدان اختيار عاصمة أخرى.

- لم يتم الإجماع أيضاً حول الاقتراح بعقد الندوة القادمة لوزراء الشؤون الخارجية العرب والأفارقة في دكار (السنغال) في أفريل 1976.

- وعلى العكس من ذلك، أجمع المشاركون على أن يعتبروا من الآن فصاعداً المشاكل الإفريقية مشاكلهم: التنديد بنظام جنوب إفريقيا، مساندة جيبوتي ضد المحاولات الاستعمارية الجديدة وكذلك الصومال.

- أما عن الحوار الأوروبي العربي، فإن الاقتراح الجزائري بإعطاء الأولوية للبعد السياسي (خاصة فلسطين) لم يجد صدى كبيراً لدى العديد من المشاركين.

وعلى هامش الاجتماعات الرسمية، كانت لي اتصالات عديدة مع وزراء الشؤون الخارجية في القاهرة حول قضية الصحراء الغربية. وتبين لي على ضوء هذه المحادثات، أنّ العالم العربي ينقسم اليوم

إلى ثلاث مجموعات:

ـ مجموعة مساندة للمغرب لها الأغلبية، وهدفها هو تزويد المغرب بغطاء قانوني من أجل تبرير وجود قواته في إقليم الصحراء الغربية (مصطلح «احتلال» ينبغي استبعاده). ورأت مصر أنه في مقابل ذلك. ينبغي على المغرب أن يوقع على معاهدة الحدود مع الجزائر. وكان الوزير العراقي الأكثر تطرفاً حين قال لي في ختام حديث معه «لن نساند كيانات مجهرية أبداً». وحول هذا الموضوع، عبرت عن دهشتي أمام وزراء إمارات خليجية أقل سكاناً ومساحة من الصحراء الغربية كيف لهم أن يتساءلوا عن قابلية قيام كيان صحراوي!

ـ مجموعة مساندة للموقف الجزائري (ليبيا وسوريا والصومال واليمن الجنوبي). أكد الوزراء الأربعة أن بلدانهم مستعدة للاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

ـ أما السودان، حسب وزيره، فساند المغرب عندما طرح مشكل الصحراء الغربية على أنه صراع بين قوة استعمارية وبلد عربي. ولكن، ما دام الأمر يتعلق بحرب تحريرية، فإن بلاده مستعدة لمراجعة موقفها واستقبال وفد عن جبهة البوليساريو الذي هو حركة تحررية.

وكانت لي اتصالات أيضاً مع الأوساط الصحفية والفنية المصرية، خاصة أولئك الذين كانوا إلى جانبنا خلال حربنا التحريرية. وهم يعتقدون أنّ قضية الصحراء الغربية إذا لم تكن معروفة، فلأنه لا الجزائر ولا البوليساريو قاما بالعمل الضروري من أجل التعريف بها، خاصة في الأوساط التقدمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأنّ الجزائر بنجاحاتها الاقتصادية والسياسية ومواقفها الطلائعية في العالم الثالث أصبحت تثير المخاوف.

ل) في دمشق (1 ــ 2 أكتوبر 1976)

في يوم 28 سبتمبر، كلفني الرئيس بمهمة لدى الرئيس حافظ الأسد تتعلق بانعكاسات سياسة محو الناصرية وانفتاح السادات من جهة، والحوادث في المنطقة العربية، خاصة منها مستقبل الثورة الفلسطينية ولبنان الذي تمزقه حرب أهلية، من جهة أخرى. لم يكن بومدين يدرك سرّ وقوف القوات السورية وهي الحليف الطبيعي للفلسطينيين والتقدميين اللبنانيين بجانب اليمين المسيحي المتطرف.

وخلال المحادثات التي دامت ثلاث ساعات، بدأ الرئيس السوري بعرض عن الخلفية التاريخية لسوريا ولبنان، ثم تبسط في عرضه قائلاً بأن لبنان لا يمكنه أن يبقى على قيد الحياة إلا إذا تم الإبقاء على التوازن بين الطوائف. دور سوريا يتمثل في منع هذا التوازن من الاختلال الذي قد يقع إما بفعل الفلسطينيين، مثلما هو عليه الأمر اليوم، وإما بفعل الموارنة في الأوضاع السابقة. والدليل على ذلك، هو أنه في جانفي المنصرم، أرسل لي بومدين برقية تهنئة عندما حافظت سوريا على التوازن بأن ضربت اليمين المسيحي.

وخصصت الظهيرة لمحادثات مع المسؤولين الفلسطينيين: أبو ماهر، ومحسن أبو ميزر وطلال ناجي.

وفي المساء، أديت زيارة لرئيس الحكومة السورية، اللواء عبد الرحمن خليفاوي ذي الأصول الجزائرية.

م) القمة العربية في القاهرة (25 ــ 27 أكتوبر 1976)

أوكل إليّ بومدين مهمة تمثيله في القمة العربية المقرر عقدها

في القاهرة، وكانت هي القمة الأولى (فوق العادة). وقد خُصصت أساساً للحرب الأهلية اللبنانية، وهدفها هو المصادقة على مخطط السلام الذي تبنته قمّة الرياض المصغرة التي جمعت ست بلدان (لبنان، سوريا، منظمة التحرز الفلسطينية، مصر، المملكة العربية السعودية، الكويت). ينص هذا المخطط على وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التطبيق منذ 21 أكتوبر، والذي يبدو أنه كان أكثر فعالية من المخططات السابقة، وكذلك تشكيل قوة عربية للردع تتكون من 30,000 جندي يمكن أن يكون أغلبهم من سوريا للإشراف على الهدنة. وتوضع هذه القوة تحت تصرف الرئيس اللبناني في انتظار إعادة بناء الجيش اللبناني الذي تفكك منذ بداية الحرب الأهلية عام 1975.

وفي يوم 25 أكتوبر، وعند افتتاح القمة، كشف الرئيس أنور السدات أوراقه: قال إن هناك قرارات لا مناقشة فيها: وقف إطلاق النار واحترام تطبيقه. وباستثناء العراق الذي رأى أن قمّة الرياض لم تتناول جوهر المشكل (الحضور العسكري السوري)، فإن قمة القاهرة تبنت قرارات الرياض مثلما تمنى ذلك الرئيس اللبناني إلياس سركيس.

جددت في مداخلتي دعم الجزائر لقرارات القمة المصغرة بالرياض التي سبق للرئيس بومدين أن عبر عنه في رسالته إلى الملك خالد. وذكرت أيضاً بمبادئ سياستنا الخارجية حيال الأزمة اللبنانية، أي دعم المقاومة الفلسطينية واحترام الوحدة الوطنية وحرمة لبنان الترابية.

وكانت لي على هامش المؤتمر محادثات مع:

- رئيس جمهورية اليمن الجنوبي الذي تمنى (إعادة تنشيط جبهة البلدان التقدمية).

- أمير الكويت (الذي كان مصحوباً بالشيخ عبد الله الجابر وصديقي عبد العزيز حسين) الذي صرح قائلاً: «ليس العالم العربي ناضجاً من أجل ديمقراطية على الطريقة الأوروبية، وعلى الجزائر أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار في مشروعها المتعلق بانتخاب مجلس وطني».

- الملك خالد الذي كان مرفوقاً بالأميرين سلطان وسعود الفيصل والذي أخبرني بأن بلاده على وشك تنظيم مائدة مستديرة تضم الأطراف المتنازعة في لبنان، وعبر عن أمنيته في أن يلعب الدور نفسه في مشكل الصحراء الغربية وذلك بعقد«قمة جزائرية مغربية».

- الرئيس إلياس سركيس الذي أجريت معه مباحثات حول الأزمة اللبنانية وطرق ووسائل حلها.

- وفي يوم 27 أكتوبر، وقبيل عودتي إلى الجزائر، تحادثت مع الشيخ زايد، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ومع الرئيس السادات أيضاً.

ن) الدورة 68 لجامعة الدول العربية (من 3 إلى 6 سبتمبر 1977)

كانت أول مهمة في الخارج لي كوزير مستشار لرئيس الجمهورية هي تمثيل الجزائر في الدورة 68 لجامعة الدول العربية التي عُقدت من 3 إلى 6 سبتمبر 1977 تحت شعار الحملة الدبلوماسية ضد إسرائيل التي تتابع تمسكها بسياسة (الرفض المتعنت)

حيال إعادة الأراضي المحتلة، وتلبية الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني والحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. هذه الحملة ترمي إلى الحصول من المجموعة الدولية على إدانة للسياسة الصهيونية في الأراضي المحتلة.

والغريب أنه لم يكن هناك لا في الكواليس ولا في الشوارع ما يوحي بأنّ السادات قد قطع شوطاً متقدماً في مفاوضاته السريّة مع إسرائيل من أجل استعادة سيناء على حساب الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني.

تناولت الكلمة في جلسة الافتتاح بصفتي رئيس الدورة السابقة وسلمت الرئاسة إلى سعود الفيصل، وزير الشؤون الخارجية للمملكة العربية السعودية التي جاء دورها لرئاسة الدورة. وفي الوقت نفسه، أجريت محادثات مطولة مع إسماعيل فهمي وزير خارجية مصر الذي عبرت له عن قلق الجزائر بخصوص الموقف المصري الذي يزداد عدائية حيال الفلسطينيين.

وفي اليوم التالي 4 سبتمبر، عاودت تناول الكلمة خلال جلسة مغلقة مخصصة لإعداد القمة العربية القادمة والدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وخلال هذه الدورة، قُبلت جيبوتي العضو الثاني والعشرون في جامعة الدول العربية، غير أن طلب انضمام جزر القمر تم تأجيله.

وعلى هامش الدورة، استقبلت من قبل الرئيس السادات الذي قال لي بالحرف الواحد: «لولا تدخل الرئيس بومدين الذي أكن له كل الاحترام، لكنت لَقَّنْتُ القذافي درساً لا يُنسى». وبالفعل، ساد توتر

مستمر بين مصر وليبيا، كاد يتحول إلى حرب مسلحة، وذلك ما دفع بومدين إلى التوجه في جويلية إلى طرابلس والقاهرة بقصد تجنّب اندلاع حرب بين البلدين.

وبعد عودتي، وحسبَ ما جاء في البيان الذي نشر بهذه المناسبة، استمع مجلس الوزراء الذي عُقد يوم 11 سبتمبر «لعرض من السيد أحمد طالب الإبراهيمي، الوزير المستشار لرئيس الجمهورية، حول الدورة 68 لوزراء الشؤون الخارجية العرب المنعقدة في القاهرة من 3 إلى 7 سبتمبر 1977. تبنت الجزائر مشاغل البلدان العربية حيال إقامة مستعمرات صهيونية في الضفة الغربية، ورأت أن هذه السياسة لا تعمل إلا على تثبيت الأطماع الإسرائيلية ومزاعمها في السيطرة على كامل المنطقة. وعوضاً عن تشجيع السلام، تشكل هذه السياسة تهديداً لاستقرار وأمن المنطقة والعالم».

س) في سوريا والعراق (نوفمبر 1977)

بعد رحلة الرئيس السادات المشؤومة إلى إسرائيل[45]، كلفني بومدين بمهمة لدى الرئيسين السوري والعراقي والقيادة الفلسطينية. وكان الهدف من هذه الرحلة هو عقد مؤتمر قمة للبلدان المناهضة لمسعى السادات.

وفي يوم 24، وبمجرد وصولي إلى دمشق، استقبلت من قبل الرئيس حافظ الأسد الذي وجدت عنده موافقة تامة على اقتراح بومدين بمواجهة مسعى السادات الذي يشكل ثغرة في التضامن العربي، وذلك بإنشاء جبهة ضد الاستسلام.

وفي اليوم التالي، وبعد صلاة الجمعة في مسجد الأمويين (حيث درّس والدي منذ أكثر من نصف قرن)، أمضيت الظهيرة والعشية في سفارة الجزائر حيث استقبلت ممثلي الفصائل الفلسطينية: ياسر عبد ربه وعصام عبد اللطيف باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وعمر شهابي باسم أحمد جبريل، وأبو جهاد وأبو ماهر ومحسن أبو ميرز باسم فتح، وخالد الفهوم الذي يترأس المجلس الوطني الفلسطيني. وافقوا جميعاً على المبادرة الجزائرية التي تعتبر رحلة السادات إلى إسرائيل ضربة قاسية للتضامن العربي ولنضال الشعب الفلسطيني في الوقت نفسه.

وفي يوم 26 نوفمبر، كنت في بغداد حيث استقبلت من قبل الرئيس البكر الذي لم يبد نفس التحمس على غرار زميله السوري بالرغم من موافقته على فكرة بومدين.

وفي طريق العودة، توقفت في دمشق حيث أطلعني عبد الحليم خدام على الزيارة التي قام بها ريمون بار رئيس وزراء فرنسا لسوريا. وحسب رأي السوريين، قد يكون رئيس الوزراء الفرنسي أحد الرجال السياسيين الأوروبيين الأكثر قرباً من وجهات نظرنا.

وفي المساء نفسه، عدت إلى الجزائر حيث قدمت عرضاً عن مهمتي لبومدين.

ع) في تونس (ديسمبر 1977)

نزلت بتونس يوم 27 ديسمبر 1977 حاملاً رسالة من الرئيس بومدين إلى الرئيس بورقيبة. وجدت شخصاً مريضاً طاعنا في السن،

لا يكاد صفاؤه الذهني يتجاوز بضع ساعات يومياً، لكنه كان قد انتخب رئيساً مدى الحياة قبل ذلك بثلاث سنوات. لقد نجح بورقيبة، كرجل دولة، في تسوية مسألة خلافته خلال السنة الفارطة: ففي حال شغور السلطة، يصير رئيس الوزراء وفقاً للدستور خليفة لرئيس الدولة. وفي تلك الآونة، كان الهادي نويرة، الذي هو من مسقط رأس (المجاهد الأكبر) رئيساً للوزراء منذ عام 1970. وخرج يومها منتصراً من أزمة سياسية بأن أبعد من حكومته الجناح اليساري الذي يدعمه الاتحاد العام للعمال التونسيين. وهذا الإبعاد الذي تم على خلفية أزمة اجتماعية كان باعثاً على القلق لأنه كان يخص وزراء قاموا بزيارات لبلدنا طيلة تلك السنة. وكان من طبيعته أن يزرع الشك في النوايا الحقيقية للمجموعة الموجودة في السلطة، لا سيما أن تونس كانت قد انحازت للموقف المغربي في مسألة الصحراء الغربية.

وقبل أن أستقبل من طرف الرئيس بورقيبة وتناول الغذاء معه، تحادثت مع رئيس الوزراء ذلك لأن رئيس الدبلوماسية، محمد الفيتوري، لم يكن على معرفة بالملفات بعد كما قال لي بنفسه عندما استقبلني في المطار.

بدا لي أن الهادي نويرة يولي أهمية كبرى للتعاون الاقتصادي متمنياً اجتماع اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية وتنشيط إنجاز أنبوب الغاز بين الجزائر وتونس وإيطاليا. ولما كان حدث الساعة في مجال السياسة الخارجية يتمثل في زيارة السادات للقدس خلال الشهر الفارط، فقد بدا أن نويرة وجد تفسيراً لتلك الزيارة عندما دعاني إلى «الرجوع إلى المشاكل الضخمة التي تعانيها مصر بعد المرحلة الناصرية».

وجدت هذا الموقف بعد ساعتين لدى الرئيس بورقيبة الذي أضاف أن «السادات لم يكن عليه أن يتوجه إلى القدس». وفي حديثه عن ليبيا، قال لي بنبرة غير معهودة: «لن أغفر أبداً للمصمودي الذي جعلني خلال لحظة سهو أوقع في جربة على معاهدة الوحدة بين البلدين في جانفي 1974». وتأكيداً منه على أنه لم يكن في هذا الأمر أي حسابات من جانبه ضد الجزائر، أضاف قائلاً: «لقد أخبرت الرئيس بومدين بالأمر على وجه السرعة، وعندما أجابني بأنه لن يركب القطار المنطلق، قلت له إذن إن القطار لن ينطلق في هذه الحالة».

وعلى ضوء الاتصالات التي أجريتها مع الطبقة السياسية خلال إقامتي بحضور سفيرنا علي كافي (السيدة وسيلة بورقيبة وعبد الله فرحات وزير الدفاع الوطني والحبيب بورقيبة الابن وفؤاد مبزع وزير الشبيبة والرياضة والشاذلي القليبي وزير الثقافة) فإنني لمست:

- وجود مخطط من جانب ليبيا لإبعاد الهادي نويرة.

- تعزيزاً لمحور تونس الرباط القاهرة على إثر التعديل الوزاري الأخير وذلك على حساب محور الجزائر تونس طرابلس.

- عداوة خفية من جانب الهادي نويرة للجزائر إلى حد حفز المغرب (على أن يضرب بسرعة وقوة في قضية الصحراء الغربية[46]).

وكتبت في آخر التقرير عن مهمتي أقول: (هناك حقيقة حسبَ ما يبدو لي وهي وجود نزعة يمينية من بين المسيرين التونسيين الحاليين تعتمد على الجيش وتضع نفسها ضمن الخط الأمريكي. ويمثل هذه النزعة أربعة رجال هم: الهادي نويرة وبورقيبة الابن وعبد الله فرحات ومحمد الصياح. ويريد فريق المهزومين في هذه السياسة أن يضفي

على نفسه مظاهر النزعة اليسارية وذلك بالتقرب من الاتحاد العام للعمال التونسيين. إلى أي مدى يتعلق الأمر بموقف عقائدي وليس بموقف تكتيكي؟ هذا السؤال يطرح نفسه بوجه أخص بالنسبة للطاهر بلخوجة الذي لا ينسى البعض ماضيه ولا مزاجه).

ف) في ليبيا وسوريا (جانفي 1978)

توجهت إلى طرابلس من يوم السبت 21 إلى الاثنين 23 جانفي 1978، ثم إلى دمشق لنقل رسالة من رئيس الدولة إلى الرئيسين القذافي والأسد.

وقد استقبلت من قبل القذافي ظهيرة يوم السبت عشية رحلته الرسمية إلى النيجر، وأطلعته على الخطوط الكبرى لمسيرة الرحلة التي قام بها الرئيس بومدين إلى عدد من العواصم العربية في المشرق العربي وكذلك إلى الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا. وحسبَ ما يبدو فإن القذافي كان يتمنى لو توقّف الوفد الجزائري في طرابلس أيضاً كما فعل في تونس، وذلك ما يعني أنه متضايق إلى حد ما. ثم إنه أراد أن يظهر كأنه مطلع اطلاعاً جيداً على ما يجري في المشرق العربي موضحاً أنه كان على علم بما حدثته عنه، خاصة عن طريق المبعوثين السعوديين.

الرئيس القذافي يرى أنه لم يدرك أحد أن المعركة التي ينبغي خوضها هي معركة من أجل الوجود وليس من أجل الحدود، ويلوم العرب على نقص جديتهم في اتخاذ المواقف. وهو مقتنع بأن «السادات لن يتخلى عن السياسة التي دشنها برحلته إلى القدس، فهو ممثل كوميدي». أما عن الاتحاد السوفياتي، فقد أراد القذافي أن

يعرف موقف الحكومة السوفياتية حول الصحراء الغربية. وبخصوص جبهة الصمود، رأى أنه لا يمكن أن ننتظر من العراق قراراً بالمشاركة فيها، بل ينبغي الانطلاق إلى الأمام بدونه.

وقبل نهاية المحادثات، قال لي القذافي إن له بدوره أخباراً يريد تبليغها. وبالفعل، فقد زاره والد ملك إسبانيا، خوان كارلوس الذي حدثه عن مدى استياء الحكومة الإسبانية من موقف الجزائر التي تدعم الحركة من أجل استقلال جزر الكناري. وقال له إن خوان كارلوس يتمنى أن يقوم القذافي بمسعى من أجل وضع حد لهذا الموقف المؤسف. وعلى أية حال، فإن القذافي سيدعى رسمياً من جانب إسبانيا، وهو يقترح أن يمر بالجزائر لبحث هذا المشكل الذي يزعج إسبانيا ويقلق رأيها العام في حين أن إسبانيا، حسب خوان كارلوس، هي البلد الغربي الوحيد الذي يتميّز بمواقف صداقة حيال العالم العربي.

ولما أشرت للقذافي أن الفرصة ستؤاتيه دون شك لمقابلة بومدين قبل أن تجيئه الدعوة من الحكومة الإسبانية، ذلك أن هناك على سبيل المثال اجتماعاً للبلدان المتاخمة للصحراء، أجابني أن له مع الأسف مشاريع عدة اجتماعات ضمن الإطار الجهوي. لقد أراد بدون شك أن يؤكد للمرة الأخيرة عدم رضاه، وربما الشعور الذي خالجه وهو يرى الوفد الجزائري لا يزوره خلال رحلته الطويلة إلى عدد كبير من البلدان العربية.

وصلت إلى دمشق يوم 21 جانفي حوالي الساعة الثامنة مساءً. وكان من المقرر أن أستقبل من طرف الرئيس الأسد في اليوم التالي، لكنني أبلغت أن اللقاء يتم في الليلة نفسها.

أطلعت الأسد أولاً على المراحل الأخيرة لرحلة الوفد الجزائري بعد مروره بدمشق. أما فيما يتعلق بالسوفيات، فقلت له إن جبهة الصمود ينقصها الحزم حسب رأيهم. وهم يرون أن انحياز سوريا إلى مصر - إذا تمّ - قد يكون كارثة. وعلى العموم، فإن السوفيات أبدوا الكثير من المرارة حيال العالم العربي، وقد استخلصوا العبرة من تجربتهم القاسية مع مصر السادات، ومن المؤكد أنهم لن يتخذوا موقفاً إلا على أسس متينة. وهم يفضلون جبهة عربية إفريقية على جبهة تتألف من البلدان العربية التقدمية فقط.

وقد طرح عليّ الأسد العديد من الأسئلة حول هذا الموضوع ضمن اهتمامه الشديد بكل ما يتعلق بموقف السوفيات. ذكرني أنه ألح على الرئيس بومدين لكي يطمئنهم على موقف سوريا الحازم. وبدا الرئيس الأسد أنه مقتنع فعلاً بأن السوفيات يتوافرون على معلومات غير موثوق بها تتعلق بميل كاذب من جانب سوريا أو ببعض التيارات للانضمام إلى موقف مصر. وسألني أيضاً عمّا إذا كان السوفيات مستعدين لتقديم مساعدة عسكرية. وأطلعته على المباحثات التي جرت بخصوص هذا الموضوع في موسكو، وقلتُ إنه من المأمول الآن أن يعمل من أجل إعادة تنشيط وتدفئة العلاقات بين سوريا والاتحاد السوفياتي، وأنه من المفيد أن يفكر في رحلة قادمة إلى موسكو. وأعلن لي أنه موافق على تحليل الرئيس بومدين وأنه سيضع موضع التطبيق اقتراحاته بخصوص العلاقات مع الاتحاد السوفياتي.

تناولت النقطة الثانية من الحديث العلاقات بين سوريا والعراق. قلت له إننا نفكر في تنظيم لقاء بينهما في الجزائر. وعلى الرغم من أن السوريين يشككون في حظوظ الاتفاق مع العراقيين، إلا أن الرئيس

الأسد سيعين وفداً من نفس مستوى الوفد العراقي. وإذا ما جرت الأمور على ما يرام، فإنه سيفكر بعد ذلك في عقد لقاءات أخرى على الحدود السورية العراقية، ثم بالتناوب في هذ البلد وذاك.

تعلقت النقطة الثالثة بالندوة المقبلة لوزراء الشؤون الخارجية التي يتبعها، حسب منظمة التحرير الفلسطينية، اجتماع للقمة. اقترح الأسد أن يُعقد لقاء القمة هذا في الجزائر، فلاحظت أن الجزائر لا يمكنها أن تبادر باحتضان قمة في الظروف الحالية. وعلمت في هذا الصدد أن وزير الشؤون الخارجية السوري اتصل هاتفياً بزميله الليبي في تلك الليلة وأنهما اتفقا على أن يقترحا عقد اجتماع القمة في الجزائر غداة اجتماع وزراء الشؤون الخارجية، أي في آخر جانفي.

وأعرب الرئيس الأسد عن أمنيته في تجنيب جبهة الصمود كل سبب من أسباب الجمود لأنه من شأنه أن:

1 ـ يجعل أنصار مسعى السادات أكثر عدداً.

2 ـ يدعم صف أعداء التقارب السوري العراقي.

3 ـ يعزز أعداء الصمود في صفوف الفلسطينيين. وعندما أطلعته على استغراب الجزائريين لنقص نشاط المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. قال لي إن خطب عرفات في نظر الكثيرين هي المقاومة أو التصويت في الاجتماعات الدولية. ثم كشف لي أنه عرض على المقاومة الفلسطينية أن تقيم في قلب سوريا محطة إذاعية تمكنها من مخاطبة المواطنين في الأراضي المحتلة، لكنه واجه الرفض أو اللامبالاة.

أما بخصوص الأخطار التي قد تتولد عن جمود جبهة التصدي،

فيمكن أن نضيف أن الأسد سيكون سعيداً بكل تأكيد بأن يسجل نجاحاً سورياً في نطاق هذه الجبهة بمناسبة الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر أن تجري لاحقاً.

وقابلت خلال إقامتي بدمشق أبو ميزر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية، وقلت له إننا شعرنا في بلغراد بأن الوفد الفلسطيني خلال زيارته الرسمية الأخيرة إلى يوغوسلافيا دافع عن السادات. فأكد لي أن عرفات يمتدح السادات كثيراً في مقابلاته الانفرادية.

كما أنني تحادثت مع أساتذة سوريين درّسوا بجامعة الجزائر. وقد ألحوا بوجه أخص على الطابع الخصوصي لكل تحليل سياسي فيما يتعلق بمشاكل المشرق العربي حيث توجد طوائف دينية عديدة في حين أن المغرب السُنّي لا يعرف هذ النوع من التفرق. ورأت تلك الشخصيات أنه يجب على الجزائريين أن لا يأخذوا بعين الاعتبار البعد السياسي وحده لمشكل من المشاكل أو لبلد من البلدان، سواء أكان تقدمياً أم لا، بل عليهم أن ينظروا أيضاً إلى البعد الديني الذي يؤثر على الجانب الإيديولوجي تأثيراً قوياً أيضاً.

وفي يوم الاثنين، تحادثت مع اللواء خليفاوي، رئيس الحكومة، سألني عمّا إذا كان السوفيات قد شككوا في حزم المسؤولين السوريين، ولما رددت عليه بالإيجاب، سألني عمّا إذا كانت هناك أسماء قد ذكرت، تمنى اللواء خليفاوي أن يكون الرئيس الأسد مدعماً من قبل الجزائر وبلدان جبهة الصمود، وقال إنه لا يشك في أن الجزائر قد تكون لها مشاكل مع الرئيس القذافي مقترحاً تعاوناً عسكرياً بين الجزائر وليبيا.

4. فلسطين: موقف قائم على جذور تاريخية

كان بومدين، وهو يعكس موقف بني وطنه المتألمين لمحنة الشعب الفلسطيني، يشعر بتعاطف خاص مع هذا الشعب الذي طرد من أراضيه عام 1948، وأخرج من دائرة التاريخ ليتيه في العالم دون أن تكون له حكومة ولا جنسية. وقعت فلسطين ضحية لهيمنة القوى الكبرى، فعانت أولاً من وطأة الإمبريالية البريطانية، ثم الاستعمار الاستيطاني الصهيوني دون استشارة أصحاب الحق. وصدر بعدها وعد بلفور المتعلق بإقامة (وطن قومي للشعب اليهودي[47]) في أرض فلسطين، وبدأت المأساة الفلسطينية منذ ذلك الحين، فتدفقتْ على هذه الأرض المقدسة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى أفواج من المهاجرين اليهود الفارين في بعض الأحيان من النزعة الأوروبية المضادة للسامية، وتحقق كل ذلك بدعم من أرباب المال اليهود عبر العالم. ولم يكن هناك إلا رباط واحد يجمع بين هؤلاء كُلهم، أي العقيدة الصهيونية الاستعمارية العنصرية في جوهرها. وبذلك جاء شعب عربي آخر لينضم إلى الشعب الجزائري المستعمر، وليعاني من الإذلال الناجم عن مصادرة الأراضي والسياسة الاستيطانية وإنكار للهوية الوطنية.

ولما كان الجزائريون يعيشون تحت وطأة النير الاستعماري، فإنهم سرعان ما أدركوا خطورة وعد بلفور على مستقبل العالم العربي. وفي مقدور أي باحث اليوم أن يلمس في منشورات حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين خلال

الثلاثينيات، هذه المشاعر. فعلى سبيل المثال، نقرأ في منشور لحزب الشعب الجزائري صدر عام 1938 «إن النضال من أجل فلسطين يمثل جزءاً من النضال العام للأمة العربية ضدّ الإمبريالية الإنجليزية وأعوانها أي اليهود الصهاينة[48]»، في حين أن ابن باديس، رئيس جمعية العلماء ندد، بمشروع تقسيم فلسطين معتبراً إياه «مناورة تنال من شعب ضعيف، وعدواناً خطيراً على جميع الشعوب العربية والإسلامية[49]» وعندما صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مخطط التقسيم في نوفمبر 1947، تشكلت في الجزائر (لجنة للدفاع عن فلسطين) برئاسة البشير الإبراهيمي هدفها جمع التبرعات وتوجيه المتطوعين للمشاركة في معركة الجيوش العربية التي قررت أن تواجه بالقوة قيام دولة إسرائيل. وقد توجه البعض من أولئك المتطوعين سيراً على الأقدام، وسقط البعض منهم في ساحة الشرف بينما استقر المقام بآخرين في عين المكان وصاروا جزءاً من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت خيام وكالة الغوث الدولية في البلدان المجاورة. وبالإضافة إلى ذلك، نشر الإبراهيمي في صحيفة (البصائر) سلسلة من المقالات عن فلسطين كان لها صدى كبير في بلدان المشرق العربي نفسها[50].

وجرى التأكيد من جديد على هذا التضامن النضالي في أول خطاب ألقاه بنيويورك أول وزير للشؤون الخارجية الجزائرية[51] عندما تحدث عن فلسطين قائلاً: «لا الشعب الجزائري، ولا حكومته، يقبلان أن يتكرر في أي مكان من الدنيا الكابوس الذي عاشته الجزائر حيث حرث الاستعمار أجسادهم حرثاً»، وأوضح خلفُه بوتفليقة في ماي 1964 أمام المجلس التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية أنه «لن تكون هناك حرية بالنسبة للجزائر بدون حرية فلسطين». وما زال الناس

يذكرون هذه الجملة المنسوبة إلى بومدين: (نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة). وبدءاً من عام 1963، استقبلت الجزائر في ثكناتها الفدائيين الفلسطينيين من أجل تكوينهم عسكرياً. وكان من بينهم أبو جهاد، المسؤول الثاني في حركة فتح.

ولم يحد بومدين عن هذا الخط عندما صار في السلطة وذلك بحكم تكوينه منذ الصغر في مدرسة الحركة الوطنية. ولم يكن موقفه في هذا النطاق استمراراً للتقليد الشعبي المتضامن دائماً مع الشعب الفلسطيني فحسب، وهو على أية حال نتيجة طبيعية لالتزاماته كرئيس للدولة، بل كان موقف مناضل مقتنع بأن هذه القضية قضية مقدسة وأن الإسرائيليين، مثلما ردد ذلك مراراً وتكراراً، هم «صليبيون جدد يقوم قانونهم على القوة». ومنذ عام 1965، كلفني بالإبقاء على الاتصالات مع ممثلي الحركات الفلسطينية المعتمدة في الجزائر، وأن استقبل ياسر عرفات عن حركة فتح، وجورج حبش عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونايف حواتمة عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، عند مرورهم بالجزائر، لم تكن المحادثات مع أولئك القادة تقتصر على المسائل المتعلقة بقطاعي الوزاري (استقبال الطلاب الفلسطينيين في جامعاتنا، وتقديم المنح لهم، وتوظيف المعلمين)، بل تتناول أيضاً المسائل السياسية التي تخص في الوقت نفسه تطوّر المقاومة المسلحة الفلسطينية وعلاقاتها مع محيطها الإقليمي والدولي.

وهكذا اكتشفت أن الرئيس بومدين يحب تنوع مصادر الإعلام حول جميع المسائل الهامة وبالتالي، فإن وزير الشؤون الخارجية مسؤول عن المسائل السياسية، والحزب مسؤول عن الدعم المادي،

وأنا عن (الأمور المستعجلة) مع اتصال دائم مع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الجزائر، أبو خليل الذي كان ضحية عملية إرهابية إسرائيلية بواسطة طرد ملغم[52].

وفي يوم 5 جوان 1967، شنّت إسرائيل عدواناً غادراً على البلدان المتاخمة لها للمرة الثالثة في ظرف عشرين عاماً. ولم تكن هناك أية مفاجأة في الجزائر بسبب اشتداد التوتر في الشرق العربي، إذْ دعي الشعب الجزائري بدءاً من يوم 25 ماي من قبل مجلس الثورة (لكي يتهيأ لتعبئة معنوية وعسكرية) في حين أن لجان يقظة تشكلت في جميع أنحاء التراب الوطني بمبادرة من جبهة التحرير الوطني. وأعلن بومدين في سيدي بلعباس أن «شعبنا مستعد لكي يشارك بجميع الوسائل في المعركة المقدسة من أجل تحرير فلسطين»[53]. وما إن حصل العدوان، حتى ترأس اجتماعاً طارئاً لمجلس الثورة والحكومة في جو مهيب، وفي الظهيرة، كان في زرالدة لكي يشهد انطلاق الوحدات العسكرية إلى مصر الذي تقرر أسبوعاً قبل ذلك على إثر زيارة رئيس الأركان للجيش الوطني الشعبي إلى القاهرة ودمشق. صدرت تعليمة واحدة من القائد الأعلى للقوات المسلحة: (النصر أو الاستشهاد). وعاشت الجزائر كلها في حُمّى المعركة الحاسمة من أجل إعادة دحر المعتدي وإزالة الظلم الذي تعرّض له الشعب الفلسطيني عام 1948. وتمت تعبئة وسائل الإعلام وذلك ببث نشرات إخبارية مستمرة وأناشيد وطنية طوال اليوم. واحتلّ ذلك الحدث الصدارة في الصحافة المكتوبة، وانطلق صوت عيسى مسعودي مدوياً يدعو الجماهير العربية إلى الصمود في جميع أنحاء البلاد حتى إننا حسبنا أنفسنا في قلب معركتنا التحريرية. وزحف الآلاف من المتظاهرين على شوارع العاصمة منددين بالإمبريالية الأنجلو أمريكية

التي هبّتْ منذ الوهلة الأولى إلى مساعدة العدو، وهكذا جرى تخريب المركز الثقافي الأمريكي وحوصرت قنصلية بريطانيا العظمى.

واتخذت سلسلة من الإجراءات: قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية (وكانت هذه العلاقات قد قطعت مع بريطانيا العظمى منذ 1965 بسبب مساندة لندن لنظام روديسيا العنصري)، ووضع جميع الشركات الإنجليزية والأمريكية تحت رقابة الدولة، ومنع جميع الصادرات، بما في ذلك البترول، إلى هذين البلدين الإمبرياليين، وإغلاق ميناء الجزائر في (وجه أعداء الأمة العربية).

ومع الأسف، كان التكثيف في مجال التعبئة الشعبية والأخذ بأسباب الاقتصاد الحربي غير متناسقين مع الواقع العسكري في الميدان، إذ أن الطيران العربي وجد نفسه مشلولاً في الأرض منذ الساعات الأولى للعدوان، وهو الأمر الذي حرم القوات البرية من تغطية جوية حيوية، خاصة في صحراء سيناء. وحدثت الهزيمة فتأثر بومدين شديد التأثر، وعاشت البلاد كلها تحت وطأة الصدمة. وراح الآلاف من المواطنين يجوبون طرقات العاصمة، حاملين شعارات مناهضة لعبد الناصر أحياناً، وانطلقت الانتقادات في الصحافة ضد البلدان الاشتراكية التي اتهمت بأنها «تضع في الدرجة الثانية الدعم الذي ينتظر منها للحركات التحررية».

وفي يوم 9 جوان، أعلن الرئيس عبد الناصر استقالته على الساعة الرابعة ظهراً. وعلى الساعة العاشرة مساءً. كنت مع بومدين في مكتبه بوزارة الدفاع الوطني عندما كلمه عبد الناصر بالهاتف لكي يُسمعه هتاف الجماهير الذي سمعته بنفسي وهي تدعوه للعدول عن

استقالته، كان بومدين صارماً: «بقاؤك على رأس البلاد لا معنى له إلا إذا استمرّ الكفاح المسلّح». عارضه عبد الناصر قائلاً بأن العدو قد يحتل القاهرة في هذه الحال، فردَّ بومدين بحزم: «هذا أمر لا يمكن تصوره على الصعيد الاستراتيجي لأنه يعني رفع الحماية عن تل أبيب». وفي منتصف الليل، ترأس اجتماعاً جديداً طارئاً للسلطات العليا في البلاد امتد إلى الساعة السادسة صباحاً، وكلفني في نهايته مع بوتفليقة بصياغة بيان يلقيه في التلفزيون يوم 10 جوان على الساعة الواحدة ظهراً.

تحدث رئيس الدولة في خطابه هذا عن الحرب الصليبية التي فرضتها الإمبريالية الإنجليزية الأمريكية على الأمة العربية، ورفض الأمر الواقع داعياً الجماهير العربية إلى توسيع نطاق المعركة والاستعداد لحرب طويلة الأمد. وظلت الجزائر مجندة، إذ انطلقت حملة وطنية لصالح دعم المجهود الحربي، واستدعي طلبة الثانويات في الأقسام النهائية لتلقي تدريب شبه عسكري مدته 45 يوماً، وكان ذلك مقدمة لسنّ الخدمة الوطنية الإجبارية.

وفي يوم 12 جوان، طار بومدين إلى موسكو لكي يبحث مع القادة السوفيات موقف البلدان الاشتراكية الذي اعتبر (سلبياً) حيال العالم العربي المهان. توقف في بلغراد لكي يتحادث أيضاً مع الرئيس تيتو، وأرسل برقية إلى الجنرال ديغول يشكره فيها على موقفه «المشرف خلال الأزمة» ونذكر في هذا السياق أن الحكومة الفرنسية حددت موقفها من خلال ثلاثة تصريحات متتابعة: قبل الحرب وأثناءها وبعدها. فلقد حذرت يوم 1 جوان من أن «البادئ باستخدام السلاح لن يحظى بموافقتها، ولا بمساندتها بطبيعة الحال». وفي يوم

5 جوان، أوقفت فرنسا تزويد المتحاربين بالسلاح، وفي يوم 21، أدانت إسرائيل بسبب بدئها الحرب، واعتبرت «أن التغيرات التي تحققت في الميدان بالعمل العسكري غير مقبولة أصلاً». وبهذا الموقف استعادت فرنسا مكانتها لدى الرأي العام في العالم العربي بعد أن فقدتها بسبب حربها الاستعمارية في الجزائر ومشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956.

وفي يوم 19 جوان، خاطب بومدين الأمة للمرة الرابعة في ظرف أسبوعين رافضا الهزيمة، ووجه نداءً مزدوجاً إلى الجزائريين لكي يتدرّبوا على السلاح وإلى العرب لكي يستخدموا سلاح البترول، وندد بـ«الإمبريالية الإنجليزية الأمريكية الموجهة ضد مجموع الأمة العربية». وألح على الفكرة التالية: «لقد خسرنا معركة، لكننا لم نخسر الحرب ذلك لأننا لم نوظف جميع إمكانياتنا، وجميع ثرواتنا». وكانت هناك فكرة أخرى تلح عليه وهي أن «العالم العربي يمتلك مقومين أساسيين لا يمكن لإسرائيل أن تسيطر عليهما أبداً: العنصر الجغرافي (أي المساحة) والعامل الديموغرافي».

وبعد ثلاثة أسابيع، قام بجولة في المشرق العربي للقاء رؤساء مصر وسوريا والعراق، ثم توجه مع هذا الأخير إلى موسكو لحثّ السوفيات على إعادة التوازن المختلّ بسبب المساعدة الأنجلو أمريكية المكثفة لإسرائيل. وتوقف في طريق العودة بالقاهرة للاجتماع بعبد الناصر مرّة ثانية.

وخلال الأسابيع التي تلت الهزيمة لم يتوقف بومدين عن الإلحاح على فكرة أساسية مؤدّاها أن القبول بالهزيمة يعني وأد القضية الفلسطينية، وتفادياً لذلك يجب الاستمرار في الكفاح مع الاستعداد

الجدّي له، والتركيز على دعم قدرات بلدان خط المواجهة لأن «محيطاً مستكيناً من شأنه أن يشجع على عدوان توسيعي آخر».

وكانت القدس في قلوب جميع الناس يوم 5 جوان 1968، أي بعد عام من (النكسة). وصارت ساحة حيدرة في قلب الجزائر العاصمة ساحة القدس، كما أن العديد من الشوارع والمؤسسات المدرسية قد حملت نفس التسمية في جميع أنحاء الوطن. وعندما أحرق المسجد الأقصى في شهر أوت 1969، قام الجهاز الدبلوماسي الجزائري بحملة شديدة لإدانة هذا العمل الإجرامي الاستفزازي الذي كان وراء عقد قمة طارئة بالرباط لرؤساء البلدان الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وخلال هذه القمة قُبلت منظمة التحرير الفلسطينية بمبادرة من الوفد الجزائري في هذه المنظمة بصفة ملاحظ مما فتح لها طريق اعتراف دولي أوسع.

والحقيقة هي أن بومدين استخلص الدروس من الهزيمة. بالنسبة للمستقبل بالرؤية التالية:

1 ـ طالما أن التفوق العسكري لإسرائيل مضمون بدعم غير مشروط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فإن تحقيق نصر عربي في الظروف الراهنة أمر مستبعد. ولذلك، فإن الدول العربية، وهي تتجنب مجابهة مباشرة مع إسرائيل، يجب عليها أن تساعد الفلسطينيين في التركيز على حرب العصابات التي هي الوحيدة القادرة على إرغام إسرائيل على قبول سلم عادل دائم. وقال يومها«إن إطلاق رصاصة واحدة أفضل من مؤتمر قمة أو ألف قرار من جانب الأمم المتحدة». وطالما لم تقبل القوى الكبرى أن تضع موضع التنفيذ المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، فإنه ينبغي القول بأن ما أخذ

بالقوة لا يمكن استعادته إلا بالقوة. وقد روى لي بعد ذلك أن محمود فوزي، أحد أنبه رجال السياسة في مصر، الذي صار وزيراً في عهد السادات عام 1971، عمل كل ما في وسعه لإطلاق سياسة انفتاح في جميع الاتجاهات. لكن أمام رفض إسرائيل المتعنت، انتهى به الأمر إلى أن يقول: «لا بدّ من حرب أخرى للحصول على السلم».

2 ـ وعلى العكس من إسرائيل، فإن العرب لم يدركوا أهمية الوسائل الإعلامية، إسرائيل نجحت في تغليط الرأي الدولي بتضخيم المخاوف (المزعومة) على أمنها: «بلد صغير تحاصره قوى أضخم عددياً منه»، في حين أن السفارات كلها كانت على علم بالتفوق العسكري الساحق لإسرائيل. وفي جوان 1967، وعن طريق التضليل دائماً، نجحت الوسائل الإعلامية في هذا المقلب الذي يتلخص في تقديم المعتدي كأنه ضحية بريئة. وكان أمام بومدين ذلك العدد العجيب من صحيفة فرانس سوار الفرنسية يوم 5 جوان وقد جاء في صفحته الأولى وبأحرف بارزة: «إسرائيل تتعرض لِهجوم من مصر». لم يفلح العرب في إقناع الغرب بالبديهية التالية وهي أن الاستراتيجية الصهيونية تتمثل في تمديد الصراع وليس في حله. قال لي كلود بوردي الصحافي الشهير الذي استقبلته بالجزائر عام 1968 إن الدعاية الصهيونية نجحت في الخلط التالي: إنّ من ينتقد دولة إسرائيل يقوم بِعمل مضاد للسامية.

إنّ هذا «النجاح» الصهيوني لم يثن من عزم الجزائر على بذل جهود كبيرة في الدفاع عن القضية الفلسطينية من خلال بحث القضايا المطروحة على منظمة اليونسكو. وضمن هذا المنظور، شد اهتمامنا محوران أساسيان: سياسة إسرائيل الرامية إلى تغيير قانون القدس

وتهويدها ووضع السكان في الأراضي المحتلة في مجال التربية والثقافة.

* * *

وخلال صائفة 1969، أطلق مخطط روجرز، باسم كاتب الدولة الأمريكي، الذي ينص على وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر، ثم إعادة فتح قناة السويس في المرحلة الأولى. وأعطت مصر والأردن موافقتهما على هذا المخطط، وانتهى الأمر بإسرائيل إلى قبوله، غير أن سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية قابلتاه بالرفض وكذلك الجزائر والعراق. والحقيقة هي أن مخطط روجرز يتضمن نقطة أخرى، وهي فتح مفاوضات غير مباشرة بين إسرائيل وجيرانها على أساس اللائحة 242 لمجلس الأمن، ولكن دون أي ذكر لحقوق الشعب الفلسطيني الشرعية. وأعلن وقف إطلاق النار في شهر أوت 1970.

استدعت الجزائر وحداتها من قناة السويس، ورفضت المشاركة في أي اجتماع عربي يستند إلى مخطط روجرز الذي اعتبر معادياً لفلسطين. وبعد أقل من شهر، علّقتْ جميع علاقاتها مع الأردن الذي أطلق وحداته العسكرية ضد قواعد الفدائيين، وذلك ما عرف في التاريخ بتسمية (سبتمبر الأسود).

وكان للمواقف الجزائرية وقع قوي وناشز، كما قلتُ في صحيفة (لوموند)[54]. لقد أسيء فهمها في صلب العالم العربي، واتهم بومدين بأنه يريد الاستحواذ على الزعامة التي بدأت تفلت من عبد الناصر. وقالت عنه الصحافة الغربية إنه يبحث عن (قاعدة شعبية

لنظامه). ونددتُ في المقالة نفسها بـ«أصوات أو أقلام غير متوقعَة تُجهد نفسها بالأباطيل والإيحاءات قصد تضليل الرأي العام الدولي حول حقيقة موقف بلادنا حيال الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية، وعندئذٍ أوضحت للقارىء الغربي أن هذا الموقف تمليه ثلاثة اعتبارات:

- ليس من العدل أن يدفع الفلسطينيون ثمن ما اقترفه الأوروبيون من مجازر في حق اليهود في أوروبا.

- لن يكون هناك سلم أبداً طالما استمرّ التعنت في حرمان الشعب الفلسطيني من وطنه.

- لن تقبل الجزائر أبداً حلاً لا يقبله الفلسطينيون أنفسهم.

وخلال النصف الثاني من عام 1970، كان موقف الجزائر حاضراً بكل قوة، في حين أن حملة صحفية انطلقت في بعض البلاد العربية متهمة إياها بإدارة ظهرها للمشرق لكي تهتم بالمغرب العربي. والحقيقة أن اهتمام الجزائر بالمغرب الكبير لم يترتب عنه أي خلط في المفاهيم، إذ أن القضية العربية تنطوي على بعدين اثنين: مسألة الأراضي المحتلة عام 1967 من جهة، والمسألة الفلسطينية من جهة أخرى. وكانت هذه الأخيرة تمثل على صعيد التضامن فيما بين العرب المفجر الذي ينسف هذا التضامن أو الإسمنت الذي يقويه.

وفي الميدان، كان الدعم غير المشروط واللامحدود للمقاومة الفلسطينية موضوع الساعة. فقد أعلن بومدين قائلاً: «نحن إلى جانب المقاومة الفلسطينية حتى وإن بقيت وحدها في ساح الكفاح».

أما مع بلدان خط المواجهة، فإن العلاقات كانت مختلفة من

عاصمة إلى أخرى: كانت مقطوعة مع النظام الأردني بسبب القمع الذي لحق بالفلسطينيين في شهر سبتمبر، وباردة مع القاهرة حتى إن الجزائر رفضت المشاركة في القمة المحدودة التي خصصت لبحث الأزمة الأردنية الفلسطينية. وتميزت الصحافة بانتقاداتها، فاعتبرت أن محاولات خنق صوت المقاومة الفلسطينية والهجمات على قواعدها العسكرية بداية لتطبيق مخطط روجرز. أما العلاقات الجزائرية السورية فكانت واعِدة خاصة أن دمشق رفضت مخطط روجرز وأن رئيسها الجديد اللواء حافظ الأسد يشاطر نفس النظرة إلى طريقة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

وفي لبنان الذي تحول إلى قاعدة خلفية جديدة للفدائيين الفلسطينيين، فإن الجزائر عملت من أجل الحفاظ على علاقات متوازنة مع مجموع القوى السياسية. واستخدم هذا الموقف من أجل تذليل الصعوبات التي يجابهها الفلسطينيون في عملياتهم ضد إسرائيل، والتي تعود في معظمها من جهة إلى تعدّد منظماتهم ومن جهة أخرى إلى عداوة إحدى النزعات السياسية اللبنانية الانعزالية لها.

أما العدو الصهيوني، فإنه كان ما يزال تحت نشوة الانتصار الذي حققه سنة 1967، مزهواً بالأسطورة التي كونها بنفسه عن الجيش الذي لا يقهر.

في هذا السياق بالذات، توفي عبد الناصر بسكتة قلبية يوم 28 سبتمبر، أي قبل 48 ساعة من الإعلان عن وقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والأردنيين. وكان لوفاته وقع كبير على نفوس الجزائريين، فأعلن بومدين الحداد لمدّة أربعين يوماً ثم توجه إلى القاهرة حيث نصح نائب الرئيس أنور السادات بتجنب أي شغور في

عاصمة إلى أخرى: كانت مقطوعة مع النظام الأردني بسبب القمع الذي لحق بالفلسطينيين في شهر سبتمبر، وباردة مع القاهرة حتى إن الجزائر رفضت المشاركة في القمة المحدودة التي خصصت لبحث الأزمة الأردنية الفلسطينية. وتميزت الصحافة بانتقاداتها، فاعتبرت أن محاولات خنق صوت المقاومة الفلسطينية والهجمات على قواعدها العسكرية بداية لتطبيق مخطط روجرز. أما العلاقات الجزائرية السورية فكانت واعِدة خاصة أن دمشق رفضت مخطط روجرز وأن رئيسها الجديد اللواء حافظ الأسد يشاطر نفس النظرة إلى طريقة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

وفي لبنان الذي تحول إلى قاعدة خلفية جديدة للفدائيين الفلسطينيين، فإن الجزائر عملت من أجل الحفاظ على علاقات متوازنة مع مجموع القوى السياسية. واستخدم هذا الموقف من أجل تذليل الصعوبات التي يجابهها الفلسطينيون في عملياتهم ضد إسرائيل، والتي تعود في معظمها من جهة إلى تعدّد منظماتهم ومن جهة أخرى إلى عداوة إحدى النزعات السياسية اللبنانية الانعزالية لها.

أما العدو الصهيوني، فإنه كان ما يزال تحت نشوة الانتصار الذي حققه سنة 1967، مزهواً بالأسطورة التي كونها بنفسه عن الجيش الذي لا يقهر.

في هذا السياق بالذات، توفي عبد الناصر بسكتة قلبية يوم 28 سبتمبر، أي قبل 48 ساعة من الإعلان عن وقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والأردنيين. وكان لوفاته وقع كبير على نفوس الجزائريين، فأعلن بومدين الحداد لمدّة أربعين يوماً ثم توجه إلى القاهرة حيث نصح نائب الرئيس أنور السادات بتجنب أي شغور في

السلطة لكي لا يحدث أي تباطؤ في مجهود إعادة بناء الجيش الذي انطلق في عهد عبد الناصر.

وبدءاً من جانفي 1971، بذل جهوداً جبارة، إذ استقبل في الجزائر عبد السلام جلود (ليبيا) وحسن صبري الخولي (مصر) وعبد الهادي بوطالب (المغرب) وعبد المجيد الرفاعي (العراق) وأخيراً، ياسر عرفات وحافظ الأسد. رئيس سوريا. وكان الهدف من ذلك هو تدعيم الالتزام حيال الشعب الفلسطيني، وإحباط المناورات وتحضير القمة العربية القادمة.

* * *

في شهر سبتمبر 1973، عاشت الجزائر أياماً مشهودة: أكثر من مائة رئيس دولة وحكومة ضربوا موعداً للتلاقي بمناسبة عقد قمة بلدان عدم الانحياز، وبالنسبة لبومدين، كانت القمة تكريساً شخصياً له، غير أنه أراد أن يضعها في خدمة القضية الفلسطينية، تم الاعتراف من طرف الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، لكن بومدين أراد أن يكون هذا الاعتراف مقبولاً من جانب جميع البلدان الممثلة في الجزائر وهكذا فقد استغلّ مأدبة العشاء التي أقامها على شرف المشاركين فقرّر أن يكون ياسر عرفات بجانبه لاستقبال الضيوف وكلفني بإبلاغ الرئيس الفلسطيني بذلك.

زرت هذا الأخير في فيلته بنادي الصنوبر. وكم دهشت حين وجدته في قمة الغضب: «ما كنت أظن أن الجزائر تهينني إلى هذا الحد: أنا أقيم في هذه الفيلا الصغيرة في حين أن رؤساء الدول يقيمون في فيلات أكثر فخامة ناهيك عن السيارة التي خصصت لي..»

شعرت وكأنني أسقط من السماء. لم أتمالك حينها من أن أذكره بأنه يمثل قضية مقدسة، وعليه، يجب أن يضع نفسه فوق كل اعتبار بروتوكولي أو أبهة، على غرار ما كان يفعله قادة جبهة التحرير الوطني خلال حربنا التحريرية. قلت له إن الرئيس بومدين ينتظره لكي يستقبلا الوفود معاً عند مدخل مطعم قصر الأمم. لكنّه أبى أن يغادر فيلته. في ذلك المساء بذلت جميع قدراتي الدبلوماسية التي منحني الله إياها لكي أقنعه بالالتحاق بقاعة العشاء، وهو ما حدث.

مر كل شيء على ما يرام، والحمد لله، وعلى الساعة الواحدة صباحاً، عندما انسحب الجميع، اجتمع بومدين بالوفد الجزائري وسألني عن سبب تأخر رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. رويت له ما حدث، فأطلق هذه الخاطرة التي تكشف حجب المستقبل: «أنتم لا تعرفون أبو عمار، أقسم لكم أنه لو أعطيت له خيمة وعَلَم لرضي بذلك ظناً منه أنه انتزع الدولة الفلسطينية».

***

لم تحدث حرب بأتم معنى الكلمة لا في سنة 1956 ولا في سنة 1967، بل كان هناك عدوان إسرائيلي على البلدان العربية، وخُطط له أن يكون محدوداً في الزمن. ولذلك استخدم الاختصاصيون في هذه المسألة بالذات تعبير (الحرب الخاطفة). كل استراتيجية إسرائيل تقوم على التوسع في حين أن التكتيك ينبني على توجيه (الضربات) التي تمكنها من ضم أراضٍ جديدة ثم المسارعة إلى قبول وقف إطلاق النار.

كان الوضع مختلفاً في أكتوبر 1973. حيث أن العرب هم

الذين بادروا بالهجوم لاسترجاع أراضيهم المحتلة، أما بالنسبة للمعلقين الغربيين، فليس هناك موضوع أكثر إثارة للشفقة من هذا الذئب المعتدي الذي تحول إلى حمل وديع «يوم كيبور»! طالت المعارك هذه المرة، وأصيب أنصار إسرائيل بالخيبة لأن القلق ظهر عليهم لأول مرة على إثر استخدام سلاح البترول من جانب العرب في وجه دعمهم اللامشروط للتوسع الإسرائيلي الذي قد يكلفهم ثمناً غالياً.

وفي يوم 6 أكتوبر 1973، اليوم العاشر من شهر رمضان، تميزت الجزائر العاصمة بالهدوء على عكس الفوران الشعبي الذي تميّزت به يوم 5 جوان 1967. وهو هدوء لا علاقة له بشهر الصيام، بل ناتج عن الحذر الذي تمليه الحيطة بعدم الوقوع مرة ثانية في مغبة البيانات العسكرية الدعائية.

عرفت العلاقات مع القاهرة بعض التدفئة منذ زيارة الرئيس السادات خلال شهر ماي، التي كانت مسبوقة بزيارة رئيس أركان الحرب، اللواء سعد الدين الشاذلي الذي قَدِمَ لطلب تعزيزات عسكرية تحسباً لاستئناف المعارك. وقد شك بومدين في عزم مصر الحقيقي على خوض الحرب، ولم يفهم كيف يمكنها أن تقوم بذلك بعد أن اتخذت ثلاثة قرارات خطيرة بين شهري جويلية وأكتوبر 1972: طرد المستشارين والتقنيين العسكريين السوفيات الذين كانوا يقومون بدور هام في مجالات الدفاع المضاد للطيران والسبر الإلكتروني، والأزمة مع الرئيس النميري الذي رخص لمصر فتح مراكز للتدريب العسكري في السودان بعيداً عن الطيران الإسرائيلي، ثم، الوقوف إلى جانب حكومة اليمن الشمالي في صنعاء في الحرب مع اليمن الجنوبي. وقد

رأى بومدين أنه من غير المنطقي أن تظل الوحدات الجزائرية متمركزة إلى ما لا نهاية على ضفة قناة السويس في انتظار حرب قد لا تحدث أبداً. وبمرور الزمن، استأنف السادات علاقاته بموسكو، فكان بومدين أكثر ثقة يوم 17 سبتمبر عندما استقبل للمرة الثانية اللواء الشاذلي الذي جاء سراً وبجواز سفر مزور لكي يطلعه رسمياً على قرار مصر باستئناف المعارك في (أجل أقصاه ثلاثة أشهر). أتراه كان على علم بالتاريخ المحدد عن طريق الرئيسين الأسد والسادات اللذين استقبلهما في الجزائر ضمن قمة مصغرة على هامش قمة بلدان عدم الانحياز؟

شخصياً، لا أعرف شيئاً عن هذا الموضوع، ولكن من المحتمل جداً أنه كان على علم بذلك إذا ما اعتمدنا على حالته النفسية عندما بلغه في بداية الظهيرة يوم 6 أكتوبر أن 200 طائرة مصرية عبرت القناة محلقة فوق خطوط العدو. وكان ذلك هو الرد الذي كنّا ننتظره طويلاً لمحو مذلة جوان 1967.

وفي المساء، أي بعد الإفطار، ترأس بومدين اجتماعاً مشتركاً لمجلس الثورة والحكومة تقرر خلاله «تحديد التدابير العملية من أجل ضمان مساهمة الجزائر في أقرب الآجال: إرسال أسراب من الطائرات، توجيه الوحدات العسكرية والتزويد بالبترول». ووجه المجلس نداء إلى جميع حكومات البلدان العربية «من أجل دعم مصر وسوريا في هذه المحنة الجديدة». وفي هذا الإطار بادرت الجزائر ـ حرصاً منها على تأكيد وحدة الأمة العربية ضدّ العدوّ المشترك ـ إلى إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن الذي لم يشارك في هذه الحرب بدعوى أنه لا يملك الغطاء الجوّي الكافي، وإذ عاودت واشنطن تسليح إسرائيل بفضل جسر جوي هائل انطلاقاً من قواعد الحلف

الأطلسي لتعزيز قدراتها المادية والبشرية، قرر بومدين أن يتوجه إلى موسكو يوم 14 أكتوبر لكي يدفع الاتحاد السوفياتي إلى المشاركة في إعادة تسليح مصر وسوريا. وخلال محادثات ساخنة، طلب بريجنيف ـ الذي كان ما يزال متأثراً بقرار طرد الخبراء العسكريين السوفيات من مصر ـ الدفع نقداً مقابل الأسلحة المطلوبة، واستجاب بومدين للطلب فوراً دفاعاً عن شرف جميع العرب.

ويصعب في هذ الصدد تقويم حجم المبالغ وطبيعة المساعدة التي قدمتها الجزائر للمجهود الحربي لبلدان المواجهة والمقاومة الفلسطينية، ذلك لأن هذه المساعدة كانت دائمة ومتنوعة ومتعددة الأشكال. ثم إن شعور الجزائر بأنها تقوم بواجبها حيال قضية عادلة جعلها تبتعد عن كل توظيف إعلامي، وهي لا تريد جزاءاً ولا شكوراً، وكثيراً ما ألح الصحفيون غير ما مرة على بومدين، فأحجم عن تقديم أي إشارة، لكنه قال في مرة من المرات: «الرصاصات الأولى التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة كانت رصاصات جزائرية»[55]. وعليه، فإن الأرقام الحقيقية مصنفة كسر من (أسرار الدولة). غير أن إلحاح العديد من المواطنين والأصدقاء الأجانب من أجل معرفة أوسع بمدى التضحيات المادية والبشرية للجزائر في هذه المعركة الحاسمة المتواصلة يدفعني إلى أن أورد شهادتين عن فترة 1971ـ 1973 بخصوص الجبهة المصرية والمقاومة الفلسطينية.

فحسب اللواء سعدالدين الشاذلي عام 1973، «أرسلت الجزائر إلى الجبهة ثلاثة أسراب من الطائرات (ميغ 21 وميغ 17 وسو 7) وفيلقاً مدرعاً»، وأضاف: «في عام 1972، أهدتنا الجزائر 24 قطعة مدفعية جاءت لتضاف إلى العتاد الثقيل الذي ترك في عين المكان بعد

انسحاب فيلقها عام 1970. وفضلاً عن هذا الدعم، فتحت اعتماداً مالياً قدره 200 مليون دولار في الاتحاد السوفياتي في مطلع نوفمبر 1973 وذلك لتمويل شراء الأسلحة لكل من سوريا ومصر»[56].

وفيما يخص الفلسطينيين، فقد أوردت أسبوعية (نيوزويك) الأمريكية الصادرة يوم 18 جويلية 1971 إشارات عن تزويد رجال الكومندوس الفلسطينيين بالأسلحة عام 1971 من طرف الجزائر فكتبت تقول: (دبابات خفيفة من صنع سوفياتي، وسيارات مصفحة، ومدافع من عيار 75مم ورشاشات قادرة على تجهيز خمسة عشر فيلقاً يتألف كل واحد منهم من 500 مقاتل).

***

صرنا في هذا الجو الغربي المعادي أشد تأثراً حيال أدنى حركة تعاطف مع القضية العربية. وعلى سبيل المثال، فعندما عزل الرئيس بومبيدو (أرثر كونت) الرئيس المدير العام لديوان الإذاعة والتلفزة الفرنسية بسبب تعاطفه المناصر للصهيونية، رفعنا أيدينا بالتصفيق.

وبعد قمة بلدان عدم الانحياز في الجزائر في سبتمبر 1973، وحرب أكتوبر، قام بومدين بجولة للمشرق العربي قادته إلى مصر والعراق وسوريا والكويت والعربية السعودية. رأت الجزائر أن البترول العربي لا يمكن أن يكون أثمن من الدم العربي. وخلال أحد الاجتماعات، أعلن مجلس الثورة والحكومة أن «جبهات النضال العسكري والاقتصادي والسياسي لا يمكن الفصل بينها، وعليه، يتعين على البلدان العربية أن تظل يقظة ومتحدة حول مصر وسوريا وفلسطين إلى غاية تحقيق أهدافها الوطنية». أخشى ما كان يخشاه بومدين هو أن

يحدث الأمريكيون شرخاً في هذه الجبهة. وفي هذا السياق بالذات تندرج جولة الرئيس وكذلك القمة العربية التي احتضنتها الجزائر من 26 إلى 28 نوفمبر 1973.

وفي تعليق موجه إلى الوسائل الإعلامية وصفت هذا اللقاء العربي بقمة المصير والغربلة. حقاً، إنّ حرب أكتوبر لم تحرر فلسطين ولا القدس، لكن حدثت تغيرات في الميدان:

ـ زوال أسطورة جيش إسرائيل الذي لا يقهر.

ـ فعالية سلاح البترول.

ـ التضامن العربي الإفريقي الذي كرّسه المجلس الوزاري الأخير لمنظمة الوحدة الإفريقية.

ـ تضامن بلدان عدم الانحياز في قمّة الجزائر مع البلدان العربية المعتدى عليها.

إنّ هذه العوامل الجديدة كلها فتحت آفاقاً لكي تكون البلدان العربية المتحدة قادرة على أن تلقي بثقلها في العالم إذا ما توصلت القمة إلى إعداد استراتيجية حاسمة من أجل انتصار قضيتها. وإلا، فيصبح العالم العربي «الرجل المريض» في زماننا هذا.

وخلال هذه القمة، حصل لدينا الانطباع بأن العرب أدركوا منذ حرب أكتوبر أنهم صاروا فاعلين في ساحة التاريخ، وأنهم يمتلكون من الآن فصاعداً السلطة الحقيقية في التأثير على مجرى الحوادث. وكانت ردود الأفعال العميقة للقرارات المتخذة بالإجماع من قبل الدول العربية فيما يتعلق بالبترول نتيجة باهرة للتضامن العربي الذي وصفه بيان لمجلس الثورة والحكومة بأنه «رأسمال ثمين لا يمكن

تعويضه». أما الغرب الذي ظل أصم حيال مطالبات الشعوب التي استعمرها، وأعمى أمام آلام الشعب الفلسطيني، فصار حساساً أمام الحجة الواحدة التي يفهمها وهي الدولار العربي والبترول.

كان رؤساء الدول على حق عندما أكدوا أن (البترول بالنسبة لهم وسيلة ردع أكثر سلمية وشرعية من السلاح النووي الإسرائيلي المسلّط فوق رؤوسهم منذ عشرات السنين).

وكان بومدين يرى أن الغرب يريد عن طريق هذا الأمر الواقع أن يظلّ العالم العربي رازحاً تحت وطأة التخلف الثقافي والتكنولوجي، وخاضعاً على الصعيد السياسي، وذلك بنفس المخططات وعلى أساس نفس موازين القوة التي يتم بها استغلال العالم وتعيش الإمبريالية الإسرائيلية المتفرعة عنه في ظلها.

وظل بومدين مقتنعاً بأن المشكل الفلسطيني هو حجر الزاوية في كل اجتماع من اجتماعات القمة. لكنه كان وراء قرار آخر يشرف رؤساء الدول العرب، وهو المشاركة في تنمية القارة الإفريقية مع التعجيل بتحريرها عن طريق فرض حظر على الأنظمة الاستعمارية وأنظمة التفرقة العنصرية. وهكذا نشأ البنك الإفريقي للتنمية الصناعية والفلاحية بمبلغ مالي قدره حوالي 120 مليون دولار في البداية. ووجهت مساعدات متضاعفة إلى البلدان التي تضررت بأكبر جفاف خلال القرن العشرين.

تأكد التنسيق الجزائري السعودي أكثر فأكثر عن طريق علاقات الثقة بين الرئيس بومدين والملك فيصل، وتجسد ذلك بإرسال وفد يتألف من بلعيد عبد السلام وزكي يماني لشرح موقفنا للدول الغربية.

أما ندوة جنيف التي عُقدت في ديسمبر 1973 والتي كان من المقرر أن تحقّق السلم والاستقرار في المشرق العربي فقد شوهت مع الأسف بسبب المناورات الأمريكية لحصر التفاوض في تبادل الأسرى بينما كانت سوريا تطلب مناقشة شاملة حول المواضيع الأساسية.

حينها دخل الساحة هنري كيسنجر بـ«دبلوماسية الخطوات القصيرة» التي هي «سياسة العصا» في حقيقة الأمر. فلقد اتهم البلدان العربية المنتجة للبترول بخنق اقتصاد العالم المصنع وهددها بتدخل عسكري. وهدد أيضاً بتخريب الندوة الثلاثية التي تجمع في باريس البلدان المنتجة للبترول والبلدان المستهلكة وبلدان العالم الثالث. وعليه، لم يكن السلم على الطريقة الأمريكية يعني شيئاً آخر سوى رفض أن يكون العالم مسيراً وفقاً لعلاقات اقتصادية جديدة أكثر إنصافاً.

حل كيسنجر بالجزائر يوم 13 ديسمبر حيث استقبل من قبل بومدين الذي أبى إلا أن يذكره بما كان قد صرح به قبل ذلك ببضعة أيام: «إذا كان الأمريكي الذي يحاصرنا يتخبط في حقول الأرز بالفيتنام، فإنه سيعرف نفس النتيجة في رمال صحراء الجزيرة العربية[57]». سجل كيسنجر هذا الموقف لكنّه أصدر حكماً إيجابياً في حق الرئيس الجزائري في وقت لاحق.

إنّ نيكسون وكيسنجر يحشدان الدول المصنعة ضدّ البلدان المنتجة للنفط لحملها على رفع الحظر النفطي و«إخضاع العرب»، ورداً على هذه الحملة بادر بومدين إلى الدعوة إلى عقد قمة عربية مصَغّرة في الجزائر يوم 13 فبراير 1974 ضمّت كلاً من الملك فيصل

والرؤساء الأسد والسادات وبومدين الذي كنت بجانبه في غياب وزير الخارجية، وكان الهدف من هذا الاجتماع الطارىء هو التأكيد على ألاّ شيئًا جديداً يبرّر رفع الحظر النفطي: فلا الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة قد تمّ، ولا الشعب الفلسطيني استعاد حقوقه المشروعة. إنّ هذا الموقف كان جلياً في البيان الصادر عن القمة المصغّرة الذي شاركتُ في تحريره مع وزيري خارجية مصر (إسماعيل فهمي) والسعودية (عمر السقّاف) وعضو قيادة البعث في سوريا (محمد حيدر).

***

تلقت قرارات قمة الجزائر في نوفمبر 1973 ضربة بصدور البيان الأردني المصري الذي نشر على إثر زيارة الملك حسين للقاهرة في جويلية1974، وهو البيان الذي (يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للفلسطينيين الذين يعيشون خارج المملكة الأردنية). هذه الثغرة في الموقف العربي اتسعت فيما بعد.

وبالرغم من هذه الضربة، فإن سنة 1974 بدت مليئة بالوعود بالنسبة للفلسطينيين حتى إن مجلة (لوموند ديبلوماتيك) المؤرخة بشهر ديسمبر 1974 كتبت تقول: «حققت المقاومة الفلسطينية سلسلة من الانتصارات الباهرة بدءاً من الاجتماع الذي عُقد أخيراً في أكتوبر بالرباط لرؤساء الدول العربية، ومروراً بالندوة العامة لليونسكو التي رفضت إدراج إسرائيل في منطقة ما من العالم. وقبلت منظمة التحرير الفلسطينية كعضو ملاحظ دائم في الأمم المتحدة بالإضافة إلى التصويت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة على لائحة تكرس

حقّ الفلسطينيين في تقرير المصير من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية».

ومنذ ذلك الحين، وكفاح الشعب الفلسطيني يندرج ضمن حركة التحرر التي تهز العالم كله. ولهذا السبب، تضامنت البلدان العربية مع بلدان العالم الثالث. وعلاوة على فلسطين، فإن موضوع التعاون العربي الإفريقي والتضامن مع البلدان السائرة في طريق النمو من أهم المواضيع المسجلة في قمة الرباط في أكتوبر 1973.

أضيف إلى ذلك كله عنصراً آخر لم يكن معروفاً بما فيه الكفاية. ففي يوم 12 نوفمبر، لبى أولف بالم الوزير الأول السويدي دعوة قدمتُها له باسم الرئيس بومدين في سالزبورج فجاء في زيارة رسمية للجزائر. وفي المساء، كان من المتوقع إقامة حفل عشاء تكريماً له بقصر الشعب، غير أن ياسر عرفات الذي كان متوجهاً إلى نيويورك توقّف بالجزائر. وبتعليمات من بومدين، طلبت من أولف بالم إذا كان حضور الزعيم الفلسطيني حفل العشاء لا يحرجه. وهكذا، تمت المصافحة بين الرجلين ثم المحادثات بين بومدين وياسر عرفات وأولف بالم، ولعلها المحادثات التي تسببت في اغتيال رجل الدولة السويدي لاحقاً.

***

في عام 1975، استقبلت الجزائر المستشار برونو كرايسكي (الوزير الأوّل النمساوي) الذي صرح بعد مقابلة مع بومدين يوم 12 فبراير قائلاً: «لقد تعلمنا في الجزائر أن المسألة الفلسطينية هي مفتاح الحل في الشرق الأوسط».

غير أن هذا العام تضمن مفاجآت كبيرة غير مرضية:

- في شهر مارس، اغتيل الملك فيصل الذي جهر مراراً بأمنيته في الصلاة بالمسجد الأقصى وأيّد الحظر البترولي.

- في الشهر نفسه صعدت البلدان الغنية لهجتها بالتهديد والوعيد لنسف نتائج أوّل قمة للبلدان المنتجة للنفط التي عُقدت بالجزائر مع أنّ هذه القمة شهدت أيضاً فرحة اللقاء بين شاه إيران محمد رضا بهلوي ونائب الرئيس العراقي صدام حسين اللذين وقّعا على اتفاقية ترسيم الحدود بين بلديهما وكان بومدين منتشياً بهذا الإنجاز الذي عزّز صفّ الأمة الإسلامية.

- حاول كيسنجر تمزيق الجبهة العربية بالتعامل مع مصر والأردن متجاهلاً سوريا والفلسطينيين. ممّا دفع ببومدين إلى أن يصرح لصحيفة (النهار) في شهر جوان: «إننا نساند كل مخطط توافق عليه منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ومصر».

- بيان الحكومة الإسبانية بالانسحاب من الصحراء الغربية في شهر ماي هو الذي عمل على تحضير (المسيرة الخضراء) المغربية في نوفمبر. عندما علم بومدين أن ياسر عرفات يساند هذا الغزو للصحراء الإسبانية، قال لي: «هذه قمة الجحود! كيف يمكن لإنسان أن يقطع الغصن الذي يتعلق به؟ كيف، يا تراه، لم يدرك أن قضية الصحراء الغربية قد تم اختلاقها من أجل تحييد الدور المحرك الذي تضطلع به الجزائر في دعم القضية الفلسطينية؟» وكان أن كلفت مركز الإعلام والثقافة في بيروت بشن حملة صحفية ضد هذا الموقف الجاحد وذلك كإضافة لنشاط سفير الجزائر محمد يزيد ببيروت لدى الدوائر الفلسطينية واللبنانية.

ـ طُرحت في قمة منظمة الوحدة الإفريقية خلال شهر أوت، مسألة طرد إسرائيل من منظمة الأمم المتحدة. تحفظات مصر انطوت على غموض ذي مغزى. سرعان ما عرف سرّه عندما تم الاتفاق المصري الإسرائيلي الموقع عليه في جنيف في سبتمبر والمتبوع بإغلاق (إذاعة صوت فلسطين) التي تبث من القاهرة وإغلاق مقر اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في القاهرة. وهكذا انطلقت المسيرة نحو كامب دافيد، أي التخلي عن فلسطين لصالح الصهاينة.

***

وبحلول نهاية 1975، بدأ بومدين يفكر جدياً في تكوين جبهة صمود في وجه السياسات الاستسلامية التي أخذت ترتسم في الأفق، والتي لم يكن مهندسها سوى هنري كيسنجر. ولهذه الغاية، أرسل محمد الصالح يحياوي في سبتمبر إلى الرؤساء الأسد والقذافي وعرفات لجسّ نبضهم قبل الإقدام على أي مبادرة.

لكن المشروع لم تتحدد معالمه إلا عام 1976. واندرجت زيارتي لدمشق في أول أكتوبر ضمن هذا الإطار وكذلك رحلة بومدين إلى طرابلس يوم 23 نوفمبر.

***

تمت زيارة السادات لإسرائيل في نوفمبر 1977، فجاءت ضربة قاسية للتضامن العربي وكفاح الشعب الفلسطيني، وأحدثت ثغرة في الجبهة العربية. وفي يوم 25 نوفمبر، أرسلني بومدين إلى الرئيسين السوري والعراقي من أجل تجسيد فكرة عقد لقاء قمة لجبهة الصمود.

استند بومدين إلى حقيقة تاريخية وهي أن الاستراتيجية الامبريالية تريد النيل من مجموع العالم العربي من مشرقه إلى مغربه. وسواء أتعلق الأمر بفلسطين أو بالصحراء الغربية، فإنّ هذه الاستراتيجية تعمل على إحباط تطلعاتنا إلى الاستقلال والتقدم من أجل إعطاء العالم العربي مكانته الحقيقية في ركب الأمم مع احترام شخصيته السياسية واقتصاده وثقافته. وهدف هذه الاستراتيجية هو إعادة بلداننا إلى الوضعية السابقة والإبقاء عليها في وضع الزبون الذي كانت عليه قبل انطلاق الحركات الثورية خلال الخمسينيات وانتصار حركات التحرير، خاصة منها في الجزائر.

***

عُقدت أول قمّة للصمود والتصدي بطرابلس في ديسمبر 1977 بمشاركة من الجزائر وليبيا وسوريا واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية. وشرع بومدين في رحلة ماراطونية في الشهر الموالي عبر العالم العربي من أجل بلوغ هدفين اثنين وهما عزل النظام المصري وذلك حتى لا ينتشر النموذج الذي أخذ به، وطمأنة تلك البلدان بأن جبهة الصمود والتصدي لا تعني أبداً أن هناك تمييزاً بين بلدان معتدلة وبلدان ثورية.

وبدءاً من فبراير 1978، استقبلت الجزائر (القمة الثانية لجبهة الصمود)، وقال بومدين في كلمة الافتتاح: «إننا نعلن أن هذا التجمع ليس موجهاً ضد الشعب المصري ولا ضد مصر الشقيقة التي نكن لها مشاعر التعاطف والاحترام والتقدير. لكننا نؤكد من جديد، وبكل وضوح، ما قلناه في مؤتمر طرابلس: الخط السياسي الذي تبنته الحكومة المصرية يحيد كلية عن اللوائح المصادق عليها خلال لقاءات

القمة العربية السابقة منذ الخرطوم إلى الرباط. وعليه، نلاحظ اليوم أن هناك طرفاً واحداً يتفاوض مباشرة مع العدو الصهيوني في حين أن هناك بلدين أساسيين معنيين بالأمر وهما الشعب السوري والشعب الفلسطيني اللذان يرفضان سياسة الرئيس السادات. ومن ثم، فإنني أتساءل عن الشرعية التي يستند إليها الرئيس المصري. أنا مؤهل باسم جبهة الصمود والتصدي لكي أعلن بأن الشعب الفلسطيني لم يكلف الرئيس السادات لكي يتحدث باسمه. إن الشعب الفلسطيني وممثليه حاضرون بيننا في صلب جبهة الصمود والتصدي وكذلك سوريا التي هي عنصر أساسي». ثم أضاف قائلاً: «إننا نقف بكل ما نملك من قوة في وجه الأهداف الإمبريالية التي تسعى إلى إعادتنا إلى الأزمنة الماضية. وبالفعل فإنّ الهدف الذي ترمي إليه بعض الدول هو الاستحواذ على ثروات بلداننا. وهذه حقيقة لا ينبغي أن ننساها أبداً».

وكان لقاء القمة الثالث الذي جرى في دمشق في ستمبر 1978 هو الأخير الذي يحضرهُ بومدين قبل وفاته.

***

وبالموازاة مع هذا النشاط الرامي إلى وحدة العالم العربي، وتعزيز التضامن مع الفلسطينيين، أبدى بومدين اهتماماً كبيراً بمصير إفريقيا التي تابع عن كثب أحد أهداف نضالها، وهو تصفية الاستعمار من القارة. وساعدت الجزائر الحركات التحررية الإفريقية بالمال والسلاح وبتكوين الإطارات وبالدعم السياسي. فقد آوت معظم المفاوضات مع المستعمرين السابقين. وهكذا أعلنت غينيا بيساوو وأنغولا والموزمبيق استقلالها عام 1974، وتبعتها جزر ساووتومي

وبرنسيبي. وما عاد بعد ذلك وجود للإمبراطورية البرتغالية الممتدة الأطراف التي تغنى به الشاعر كامونس في ملحمته (لوسيادا).

وبتشجيع من بومدين، عملت الجزائر دون هوادة من أجل التقريب بين القارة الإفريقية والعالم العربي، فبادرت جاهدة إلى توعية إفريقيا بمأساة الشعب الفلسطيني حتى إن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل تتابع بوتيرة متسارعة عام 1973. وفي ظرف أسبوع واحد، أي من 22 إلى 30 أكتوبر، أغلقت عشر بلدان إفريقية سفاراتها في تل أبيب. ونجح الأفارقة والعرب معاً في منظمة الأمم المتحدة في فرض الفكرة التي تقضي بأن التفرقة العنصرية والصهيونية هما وجهان لظاهرة واحدة ينبغي مقاومتها. وإلى جانب ذلك، نجحت العديد من القمم المصغرة لرؤساء الدول الإفريقية والعربية في تسوية بعض الصراعات بالطريقة السلمية.

وفي يوم 7 مارس 1977، عُقدت بالقاهرة قمة عربية إفريقية أكد خلالها حوالي ستين رئيس دولة أو ممثليهم (تمسكهم بمبادىء عدم الانحياز والتعايش السلمي وكذلك إقرار نظام اقتصادي دولي عادل)، وأعلنوا أيضاً (تمسكهم بمبادئ احترام السيادة والحرمة الترابية وعدم التدخل والعدوان، وتقرير المصير وعدم قبول الاحتلال بالقوة، وكذلك تسوية الصراعات بصورة سلمية). إنّ التخوف من المدّ الثوري دفع بالغرب وبعض حلفائه في إفريقيا إلى شنّ حملة دبلوماسية لتبرير التدخل العسكري الفرنسي في «شابا» والجسر الجوي بين باريس والرباط بعد غزو الصحراء الغربية.

5. الجزائر وفرنسا: الماضي الحاضر دائماً

إذا نحن حاولنا تناول العلاقات الجزائرية الفرنسية في وضعها الراهن، بين دولتين مستقلتين تتمتعان بالسيادة، من دون التذكير بالعناصر التي تمثل القاعدة التي تقوم عليها هذه العلاقات خاصة منذ العدوان على الدولة الجزائرية وغزوها عسكرياً عام 1830، فإن ذلك قد يعني من جانبنا أننا رضينا الاستمرار في عملية تزييف تاريخنا. وقد جرى تكريس هذا التزييف بطريقة مدققة وتحت سائر أنظمة الحكم الفرنسية (ملكية، إمبراطورية، جمهورية) إذ أنه كثيراً ما اتخذ شكل حقائق مشوهة ومزورة تضلل الرأي العام وتعتم على جانب كامل من التاريخ. وذلك قد يعني أيضاً أن الجزائري، سواء أكان رجل سياسة أم مثقفاً أم مؤرخاً، لا يؤدي واجبه الوطني بالتمام حين يحرم بسكوته المتواطىء أجيال الاستقلال من تسليط الضوء الذي لا بد منه على الليل الاستعماري الطويل حيث تعين على أسلافه أن يواجهوا دون هوادة وتباعاً سياسة (الإبادة) و(الإبعاد التدريجي) و(الحجز) و(الاحتشاد) و(المناطق المحرمة) و(معسكرات التجميع) و(الإدماج). وعلى حد اعتراف أحد الحكام العامين[58] في عهد الاحتلال[59]، استخدمت مثل هذه الطرق الهمجية عبثاً لكي تقضي على الجزائريين وتحيلهم (هباءً منثوراً)، وذلك بمحاولة تحطيم شعورهم الوطني وانتمائهم الثقافي والحضاري، وبحرمانهم من أراضيهم التي تعد السند المادي لتراثهم المشترك.

ولمعترض أن يعترض فيتساءل لماذا نلهب الجراح بتحريك

ماضٍ ما زال حياً في وجدان الناس وعقولهم إذا كان استعراض هذا الماضي على الصورة التي كان عليها يتم على حساب الأولوية المسبقة للتنمية الوطنية؟ والواقع أن هذا الطرح بطمس الذاكرة يخدم مصالح الاستعمار الجديد بصورة غير مباشرة. وبمعنى آخر، أو ليس مثل هذا السلوك شكلاً من أشكال الهروب إلى الأمام إذا ما راعينا الحاجة الملحة من أجل إصلاح ما تخرب طوال عقود من الاستعباد؟

لقد اعتقدتُ دائماً وأبداً أن الاستعمار سيبقى في تاريخ الإنسانية عاملاً من عوامل التخلف السياسي والاقتصادي والثقافي على الرغم من أنه ترك وراءه بعض المدارس والمستشفيات والجسور والطرقات أو المدن الحديثة التي جرى تخطيطها لتكون في خدمة استيطان أوروبي[60] مختلط زرع بالقوة في أراضٍ مغتصبة ومحتجزة. إن القفز فوق هذه الحقيقة المؤلمة لن يؤدي إلى تشريف أصحابه. كما أن محاولة تضخيمها قد تشكّل حافزاً من حوافز التقوقع على الذات، وذلك ما يضر بشعب يرفض بأكمله أن يعيش على هامش التاريخ. وعلى أي حال، فإن تاريخنا يظل في حاجة إلى تصفيته من الاستعمار على الرغم من جهود المؤرخين الجزائريين الشباب الذين يحاولون بأطروحاتهم الجادة الأصيلة إعادة تشكيل المشهد التاريخي الوطني بصورة متناسقة.

***

إن 132 سنة من التعايش فوق نفس الأرض، ولكن دون حياة مشتركة، قد أدت إلى مجابهة متواصلة وغير متكافئة بين شعبين وثقافتين مختلفتين ودينين وحضارتين وطريقتين في العيش[61].

والتاريخ، مثلما جرى تدريسه في عهد الاستعمار داخل المدارس الفرنسية أو في مدارس ما وراء البحار في أيامنا هذه، يخفي الرهانات الحقيقية والطريقة التي تم بها الغزو العسكري، وذلك حين يبقي على التبرير الكاذب لما يسمى بـ(الرسالة الحضارية). وهكذا، يجري تمجيد عملية الإبادة المتعددة الأشكال وكأنّ (عملية دفع الشعوب إلى التوحش) على حد تعبير إيمي سيزير أو (محاولات الاستلاب الكلي) التي فرضت عليها، حسب تعبير محمد شريف ساحلي، لم تكن كافية لاستثارة وجدان أصحاب النوايا السيئة. هناك مؤرخون فرنسيون شجعان، وما أقلهم!، أصيبوا بالصدمة من سلوك الاستعماريين الذي يتناقض تناقضاً صارخاً مع المبادئ المسجلة في الإعلان الخاص بحقوق الإنسان والمواطن الصادر عام 1789، وثارت ثائرتهم بسبب التعنت في ترسيخ الحقائق الرسمية الكاذبة التي نقلتها ما يُسمى بـ(المكاتب العربية) والجنرالات في أثناء حملاتهم، لذلك حاولوا لفت الرأي العام إلى بعض الممارسات التضليلية أو الحقائق المضادة من خلال إعادة فحص بنية التاريخ فحصاً علمياً. غير أن مساعيهم هذه ضاعت عبثاً أمام آلة جهنمية تسهر على النظام الاستعماري ويجري تشغيلها في كل مرة من أجل خنق تلك الأصوات (الناشزة) أو إسكاتها. والمثل على ذلك نجده عند القسيس (بواري) الذي راح ضحية لمؤامرة الصمت والذي فسر قبل احتلال الجزائر بوقت طويل ثورة الشعوب المستعمرة (كردّ فعل على الحروب الجائرة التي كان التطرف الديني يطلق عليها تسمية الحروب المقدسة التي تدور رحاها في الشرق وفي إفريقيا على حد سوء)[62]. وهناك بول لوروا بوليو الذي كتب في أواخر القرن التاسع عشر يقول: لقد كان الجنس الجزائري المستقر في أرض الجزائر منذ قرون وقرون صاحب حضارة

متقدمة)[63] وذلك على الرغم من إيمانه بأن الاستعمار ضروري لحياة الأمم الأوروبية. من ذا الذي يتذكر اليوم بول فينيـي دونكتون، هذا الروائي صاحب التآليف العديدة، الذي كان خصماً لدوداً للمجازر والنهب الاستعماري أو ذلك الذي أصدر هذا الحكم القاطع عندما وصف احتلال الجزائر بأنه (تدليس كبير وخيانة دائمة)[64]؟ ما أقل أولئك الذين يتذكرون اليوم أن هناك أسماء عظيمة مثل جان بول سارتر وقعت على بيان الـ 121 الذي نشر في عز حرب التحرير واعتبر (أن قضية الشعب الجزائري التي تساهم بصورة حاسمة في تدمير النظام الاستعماري هي قضية جميع الأحرار)[65].

إذا كانت تلك الكتابات المناهضة للاستعمار قد ازدادت غزارة كلما ارتفع ثمن الإبقاء على الاستعمار بفعل مقاومة الشعب الجزائري الثائر على الفرنسة[66]. دائماً وأبداً، فإنه من المؤسف أن نسجل أنه لم يكن لها تأثير كبير في الرأي العام الفرنسي إلا عندما بدأ شبح الحرب الأهلية يرتسم في الأفق أو على حد تعبير ريمون آرون، عندما بدأت حرب الجزائر تهدد ما بقي من المجموعة الفرنسية[67]. هل يعود ذلك إلى اللامبالاة المتولدة عن البعد الجغرافي، أم إلى موقف الكنيسة التي أبقت طوال عقود من الزمن، على الخلط بين مهمة التنصير والنظام الاستعماري؟ بل وأكثر من ذلك، قدمت هذه الكنيسة بواسطة إرسالياتها وقساوستها ورهبانها من الضباط العسكريين ضمانة أخلاقية وروحية للسياسة الاستعمارية. وحاول بعض السياسيين أن يربطوا كيفما اتفق بين (المسيحية) والرسالة الحضارية المزعومة لفرنسا)[68] وليس من المبالغة القول اليوم إنّ غلاة الاستعمار وجدوا في هذ الموقف تشجيعاً إضافياً لسياسة الإبادة الجماعية التي انتهجوها وتطلب الأمر حوالي 130 سنة لكي تعترف الكنيسة في آخر المطاف

بحق (كل شعب في مشروعية تطلعاته إلى الاستقلال)[69]. وما من شك في أنه ينبغي التنويه بأسقفية الجزائر العاصمة تحت سلطة الكاردينال دوفال على مواقفه الشجاعة ضد التعذيب ومن أجل الحق في الحرية. لكن المئات من الكتب والنشريات المطبوعة منذ عام 1830 في شكل كتب تاريخية وذكريات ومذكرات ومراسلات وقوائم مونوغرافية وسير ذاتية، قد جرى تعميمها وأعيد طبعها وروجعت مضامينها بواسطة الوسائل الإعلامية الحديثة. والهدف ظاهر من ورائها، وهو إقناع القارىء بصحة الشرعية التاريخية للنظام الاستعماري. وأضفيت هالة من التمجيد والتشريف على مؤلفيها، بما في ذلك الجنرال أوسارس الذي اعترف أمام الملإ بأنه هو الذي قتل البطل العظيم العربي بن مهيدي.

إن الذين ينكرون حتى وجود الجزائر قبل 1830[70]، إنما هم أولئك الذين يسكتون عن اثني عشر قرناً من الحضارة الإسلامية[71]، ويزرعون التفرقة بين العرب والبربر المتلاحمين إلى الأبد بفضل الإسلام، وينسجون نظريات عن (عجز المغاربة الوراثي عن بلوغ الوحدة والاستقلال) وعن (الشخصية السلبية للجزائر). وهم أنفسهم الذين يقدمون أطروحات عن إبادة ما يسمّونه بالجنس المنحط التي انتهجتها النازية الهتلرية: بوديشو وجاسبارين وجايو الذين هم وراء نظرية (حق الشعوب في أن تنتشر خارج حدودها) مع ما يستتبعه ذلك من (المجال الحيوي) والمفهوم العنصري عن (الحياة بدون قيمة). أو كذلك ألكسيس دو توكفيل مؤلف كتاب (حول الديمقراطية في أمريكا)، الذي - وإن لم يكن مع إبادة الأهالي - رافع لهدم مدنهم وقراهم من أجل دفعهم إلى الهروب أو الاستسلام حين قال: (ينبغي شن الحرب في جميع الاتجاهات دون أن نعطي للعرب وقتاً

للتنفّس[72]). وعليه، فأين هو الفرق بين قلم دوتوكفيل وسيف كافينياك البتار؟

إنّ هذه الكتابات التي تنكر حقوق الإنسان والحريات المعلن عنها في ثورة 1789، صاحبت وبررت ومجدت مشروع المستعمر اللاإنساني الذي نفذه ضباط سامون تمت ترقية بعضهم إلى مناصب سياسية تقديراً لـ(بطولاتهم العسكرية) في الجزائر[73]: مونتانياك الذي قال (لا ينبغي للعشب أن ينبت من جديد حيثما مر الجيش الفرنسي)، وراندون المناصر لأسلوب إبادة الهنود الحمر، وبيجو بطل (الأرض المحروقة) عندما وصف الأهالي بأنهم (ثعالب يجب خنقها)، وسانت آرنو المختص في حرق الأحياء الذي وصف دون أدنى ضمير أحد (أعماله الإجرامية) بقوله: (أحكم إغلاق جميع منافذ المغارات والكهوف، ثم أجعل منها مقبرة واسعة الأطراف)، وختم وصفه قائلاً: (ضميري لا يؤنبني. لقد قمت بواجبي كقائد وسأعيد الكرة غداً[74]). والأمر المدهش في هذه الجرائم ضد الإنسانية التي وصفها توكفيل بأنها (ضرورات مؤلمة) هو أن منفذيها لم يراعوا أبداً نتائج اللجنة البرلمانية الفرنسية التي أرسلت إلى الجزائر في أعقاب خرق فرنسا لالتزاماتها المنصوص عليها في نص الاستسلام الذي تم توقيعه مع الداي حسين. إننا نقرأ في هذا التقرير الذي نشر عام 1833 ما يلي: (لقد دنسنا المعابد والأضرحة وأفنية الديار... واحتجزنا أملاك المؤسسات الدينية. لقد قتلنا الناس الذين يحملون ترخيصات مرور، وذبحنا قبائل بأكملها بمجرد الاشتباه فيها مع أنها كانت بريئة. وموجز القول، لقد تجاوزنا همجية البربر الذين جئنا لتمدينهم ونشر الحضارة بينهم)[75]. وبعد خمسين سنة من ذلك التاريخ، سجل جي دوموباسان الملاحظة نفسها: (كل ما نقوم به يبدو مناقضاً للمنطق

وتحدياً لهذا البلد. إننا نحن الهمجيون في حقيقة الأمر وسط أولئك البربر)[76]. هذه على أية حال دلائل يجب إدراجها في ملف الاستعمار يوم يقرر الضمير العالمي أن يقيم له محكمة مختصة للنظر في الجرائم التي ارتكبها في حق الإنسانية، وهي الجرائم التي تفوق الوصف، وتظل منقوشة في عالم الذين عانوا من وطأة الاستعمار.

يمكننا أن نلخص نتائج سياسة الإبادة هذه فيما يلي:

- الاستيلاء على ذاكرتنا عن طريق نهب الأطنان من الأرشيف والملفات الوثائقية طوال العهد الاستعماري حتى إن الجزائر وجدت نفسها بعد استرجاع الاستقلال بدون تاريخ ولا مؤرخين ما عدا تاريخ ومؤرخي الدولة الاستعمارية.

- تفقير الجزائر التي كانت فيما مضى أرضاً خصبة للحبوب وخزان حبوب لروما، لتصير بلد المجاعة حيث يعشش البؤس قبالة البذخ الفاحش القائم على النهب واحتجاز الأراضي[77]. هذا مع العلم أن إيالة الجزائر ساهمت عام 1793 في تأمين فرنسا من غائلة الجوع ومن الحصار المضروب عليها من قبل إنجلترا عندما زودتها بالحبوب والمال والخيول.

- العمل على قتل الثقافة الوطنية بحرمانها من كل نسغ يبعث فيها الحياة، والقضاء على كل أثر من آثار التعليم الوطني، ومنع اللغة العربية، ومحاربة الإسلام و(تطويع) رجال الدين.

- تفكيك الهياكل الجماعية باللجوء إلى تفتيت الأراضي وإقرار الملكية الفردية بغاية إضعاف الشعور الوطني لتبرير فكرة عدم وجود

الأمة الجزائرية فيما بعد.

- خنق جميع الحريات مما أرغم الجزائريين على التقوقع في استراتيجية للدفاع الذاتي من أجل الحفاظ على روحهم وثقافتهم التي جرى الإسفاف بها إلى الحدود الدنيا.

انهزمت الجزائر عسكرياً، لكنها لم ترضخ أبداً ولم تتخل عن روحها الأصيلة. وهي إذا كانت قد استُعمرت وانتهبت، فإنها لم تستسلم ولم ترض بالاندماج في الكيان الدخيل. وطوال 132 عاماً. لم تعرف المقاومة الشعبية معنى الراحة، وهي مقاومة مسلحة أولاً قبل 1916، ثم سياسية إلى غاية 8 ماي 1945 أدت، من خلال القطيعة مع النظام الاستعماري، إلى الملحمة، ملحمة أول نوفمبر 1954، وبالتالي، إلى استعادة السيادة الوطنية. ففي تلك الليلة المشهودة، افتتحت صفحة تاريخية جديدة مليئة بالأمل معلنة بذلك نهاية الكابوس. وبدلاً من الاحتفاء بذكرى الأموات كما تقضي بذلك تقاليد (التوسان)[78]، تساءل المعمرون الذين استيقظوا من نومهم على وقع الرصاص، وقد طغت عليهم الحيرة والدهشة: ما الذي يحدث، يا ترى؟ وجاءهم صوت بعيد يرد عليهم هذه المرة: سيكون الكفاح طويلاً، لكن النتيجة أكيدة[79].

وطوال سبع سنوات، بذلوا كل شيء من أجل (الحفاظ على الجزائر الفرنسية)، فشنوا أبشع أنواع الحروب، وقاموا بأشد أنواع التعذيب والتنكيل فاستخدموا المقصلة والتمشيط العسكري والرعب وسياسة الأرض المحروقة والحواجز الملغمة المكهربة على حدودنا الشرقية والغربية، وعملوا على فصل الصحراء وتقسيم المناضلين الجزائريين، وأطلقوا مخطط قسنطينة، ومارسوا حق المتابعة ضد

تونس والمغرب من أجل قطع المجاهدين عن قواعدهم الخلفية، وأنشأوا منظمة الإرهاب السرية، أجل، لجأوا إلى الأخذ بكل وسيلة من الوسائل حتى قبل أشهر قليلة من وقف إطلاق النار(80). وبعد أن اختار ديغـول أولاً الحرب بلا هوادة، وحاول فصل الجماهير عن جبهة التحرير الوطني، اقترح (سلم الشجعان) لكي يقسم الثورة، ثم اضطـر تحت استمرار المقاومة إلى الاعتراف بأن فرنسا توجد في مـأزق حقاً. عندئذٍ اعترف رسمياً باستقلال الجزائر يوم 3 جويلية 1962.

لقد ترك النظام الاستعماري المهزوم جراحاً لم تندمل بعد: مليون ونصف مليون من الشهداء نتيجة حرب التحرير وحدها، ملايين من المشوهين والمعاقين والأرامل واليتامى، حوالي ثلاثة ملايين في المحتشـدات و400 ألـف مسجـون أو معتقـل، و300 ألـف لاجـىء خاصّة في تونس والمغرب، وثمانية آلاف قرية مدمّرة عن آخرها، بالإضافة إلى بلد بدون إطارات واقتصاد مشلول بسبب الانسحاب المكثف والمفاجىء للكوادر الفرنسية، ومساحات شاسعة ملغمة على طول حدودنا الشرقية والغربية، وجرائم المنظمة الإرهابية السرية.

أمـا مـن الجـانـب الفـرنسـي فهنـاك حـوالـي 34,000 قتيـل و65,000 جريح حسب الحصيلة الرسمية، ومليونان من الجنود الذين خاضوا هذه الحرب التي وصفت إلى حدود مطلع هذه الألفية الثالثة بأنها (مجرد عمليات للحفاظ على النظام)، كما حدث تمزق في المجتمع الفرنسي الذي كان مهدداً بانفجار حرب أهلية لو لم يسارع ديغول إلى التسليم بالواقع.

يتعين على كل واحد في ضفتي البحر الأبيض المتوسط أن

يتحمل مسؤولياته حيال هذا التاريخ الشديد الإيلام من أجل تحويله إلى قوة دفع من جهة وإنصاف الضحايا من جهة أخرى، ولن نكرر القول بما فيه الكفاية بأن تصفية الاستعمار التي تقتصر على مجرد تحرير للأرض ورفع للعلم الوطني، ستظل غير مكتملة طالما أنها لم تتدعم بهوية وطنية حقيقية، وثقافة أصيلة، وتاريخ ينبغي هو الآخر تخليصه من الزيف الاستعماري.

إنّ كلّ جزائري يحمل هذا التاريخ في أعماقه، إذ أنّه هو الذي مكننا من أن نفلت من المصير الذي آل إليه الهنود الحمر في أمريكا والسكان الأصليون في أستراليا. وهو الذي سيظل أفضل ضمانة لدوام أمتنا. ونحن إذا ما اضطلعنا به أحسن الاضطلاع، سيكون بدوره في عوننا من أجل الحفاظ على مستقبلنا بأحسن ما يمكن، بعيداً عن كل حقد أو روح انتقامية. إنّ الشعب الجزائري الذي تربى على فضائل الرحمة والغفران، لا يحق أن ينسى أننا (طوينا الصفحة، لكننا لم ننتزعها) على حد تعبير بومدين الذي أضاف: «إنّ الشعب الذي ينسى تاريخه غير جدير بالاحترام، لأنه بسلوكه هذا يدخل في نفق محو الذاكرة ويعرّض نفسه بالتالي لأخطار جسيمة».

* * *

ينبغي عليّ أن أعترف اليوم بأن تصرفي لم يكن سهلاً أبداً مع محاوريَّ من الرسميين الفرنسيين. ففي كل لقاء، تتواتر أمامي صفحات كاملة من هذا الظلم الكبير الذي كان ثمنه فوق طاقة البشر، والذي رمى ببلادي في بؤرة التخلف وهي تعاني ما تعانيه من أجل الخروج منها. ولما كنت متشبعاً بهذا التاريخ فإنني أراقب كل حركة من حركاتهم، وأحلل كل جملة تصدر عنهم وأحاول استشفاف

نواياهم أو خفاياهم. وكم من مرة عجزت فيها عن كبت ذكريات ما تزال عالقة بذهني منذ سن الثامنة عندما داهمت الشرطة منزلنا في تلمسان ذات صباح باكر لكي تعتقل والدي[81] وتتجه به إلى مكان مجهول. وكم من مرة بذلت جهوداً استثنائية لكي أقنع نفسي، كرجل سياسي، بأن مصلحة الجزائر المستقلة تُملي عليّ بألاّ أبقى أسير الماضي. ففي مواجهة عدو الأمس الذي شاءت الظروف الجغرافية أن يكون قبالتنا، ينبغي النظر إلى المستقبل وقد تحررنا من التخوفات والأفكار الثابتة. ذلك لأن طريق المغفرة والتسامح التي يأمرنا ديننا بانتهاجها، ينبغي أن تتغلب على كل ضغينة، وليس ذلك بالأمر اليسير!

أما في الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، فهناك إشارات قليلة جداً إلى أن القوة الاستعمارية السابقة قد بلغت حداً من النضج يسمح لها بقبول تصور جديد للعلاقات بين دولة وأخرى بعيداً عن كل وسيلة من وسائل الإخضاع أو السيطرة. إن بقايا الذهنية الاستعمارية التي جرى تكييفها مع الظروف الجديدة في شكل وصاية «أبوية» وضعت هذه العلاقات في منطقة تتميز بالاضطرابات وبانعدام الاستقرار وتزيدها الخيارات السياسية والاقتصادية المتعارضة تعقيداً. وفرنسا، هذه القوة المتوسطة الباحثة عن دور عالمي لها بعد أن تحررت من (القيد) الجزائري الثقيل، تُبقي بالنسبة لمستعمراتها السابقة على الهدف المتمثل في (الرسالة الحضارية) التي تشعر أنها مكلفة بها منذ عدة قرون. وقد صرح بذلك قادة الجمهورية الخامسة منذ الإعلان عن وقف إطلاق النار. وميشيل دوبري، رئيس الوزراء، هو الذي أعطى إشارة البدء حين قال: «إن تطور الأراضي المستعمرة يدعونا إلى أن نواصل العمل الذي بدأناه قبل 132 سنة على طرق

جديدة»[82]دون أن ينسى تكرار حقيقة تاريخية زائفة وهي أن (فرنسا هي التي صنعت الجزائر[83]).

وفي اليوم التالي، جاء دور وزير الشؤون الخارجية، لوي جوكس، لكي يدعو البرلمانيين لإعادة قراءة اتفاقيات إيفيان: (إننا باقون في هذا البلد لمدة من الوقت، بل ودائماً وأبداً فيما يتعلق بالقواعد الجوية[84]). وحذر جورج بومبيدو، رئيس الوزراء الجديد، والرئيس القادم للجمهورية من الأخطار التي قد تنجم عن إفلات منطقة النفوذ هذه من فرنسا: (ينبغي أن نبرر سياستنا، أي نيتنا في الإبقاء على وجودنا بها أطول مدة من الوقت، لأننا إذا غادرناها، جَدَّ آخرون في استخلافنا[85]). أما صاحب أطول سجل في الدبلوماسية الفرنسية موريس كوف دومرفيل، فقد رأى في التعاون الوسيلة التي لا مناص منها من أجل (مواصلة العمل الحضاري والتنموي الذي قامت به القوة الاستعمارية)[86].

وإذا بقي هناك شك بخصوص هذه النظرية الإمبريالية عن عجز الشعوب المتخلفة عن تسيير أمورها وبلوغ مرتبة الحضارة بوسائلها الخاصة، فإن تقرير جانني الذي نشر عام 1964 والذي يعكس الآراء الحكومية من شأنه أن يبدد كل غموض: «إنّ فرنسا لم تقبل أبداً بالانطواء على نفسها، بل إنها كانت تشعر دائماً بالحاجة إلى التحرك بعيداً عن حدودها»[87].

إنّ هذه السياسة التوسعية التي يبدو أن مناصريها يريدون مواصلتها بوسائل أخرى (مساعدة، إعانة، هبات. .) تكشف عن جهل تام بالمواقف التدريجية التي اتخذتها الهيئات العليا للثورة الجزائرية طوال حرب التحرير، والتي صيغت في شكل أهداف ينبغي بلوغها:

الاستقلال الوطني والسيادة الواحدة التي لا تتجزأ (إعلان أول نوفمبر 1954) وعدم الانحياز (وثيقة الصومام)، والحرمة الترابية، والوحدة الوطنية، والتعاون على أساس الاحترام المتبادل وتبادل الفوائد، والنضال ضد الإمبريالية، وقد وردت كلها في (المؤتمرات المتعاقبة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية).

ومثلت اتفاقيات إيفيان التي وضعت حداً للحرب حلاً وسطاً يحفظ مصالح الطرفين على أساس من المساواة والسيادة. واعترفت هذه الاتفاقيات بحق الدولة الجزائرية في (ممارسة سيادتها الكاملة في الداخل والخارج) وأوضحت أن (هذه السيادة تمارس في جميع الميادين خاصة منها الدفاع الوطني والشؤون الخارجية). وفضلاً عن ذلك، حددت إطاراً للتعاون: (ستقوم العلاقات بين البلدين على احترام استقلالهما وعلى تبادل الفوائد والمصالح لكلا الطرفين).

وعلى حد ما نلاحظه من تصريحات مسؤولي الجمهورية الخامسة واتفاقيات إيفيان، فإن النوايا أبعد ما تكون عن الأهداف التي يريدها المتفاوضون. وعليه، صار من الصعب التوفيق بين مقتضيات استقلال تحقق مقابل ثمن با هظ واستأسدنا في الدفاع عنه، وبين إرادة في العمل بهذا الاستقلال كأنما (منحنا) إياه على غرار ما حدث في جهات أخرى أي الاكتفاء بِعَلَم ونشيد وطني. هذا مع العلم أن البلدين لا يفلتان من تلك الاتفاقيات بسبب واجب التعاقد الذي يجعل من فرنسا متعاملاً عسكرياً واقتصادياً له الأفضلية أولاً، ثم بسبب كثافة المبادلات البشرية وانتماء كل من الجزائر وفرنسا إلى منطقة ساخنة تعد منطقة رهان للصراع بين الشرق والغرب. ولما كان محكوماً على هذين البلدين بأن يتفاهما ويتعاونا، فقد اصطدما خلال مساعيهما

بمقاربتين متعارضتين اثنتين تجسدتا في الميدان بسلسلة من الأزمات التي ازدادت حدة بفعل انعدام الثقة الذي استقر في كلا الجانبين حتى إنها كادت تفضي إلى صراع مسلح[88].

وانطلاقاً من عام 1963، فإن فرنسا التي أدينت عبر العالم كله بسبب تجربتها النووية في (رقان) عام 1960، قامت بتفجير جديد في المنطقة نفسها بـ(عين إيكر). وتحركت الحكومة الجزائرية وطلبت مراجعة البنود العسكرية المنصوص عليها في اتفاقيات إفيان. ثم قررت بمقتضى حقوق السيادة المعترف بها أن تتخذ ما بين 1963 و1968، سلسلة من إجراءات شملت تأميم الأراضي المغتصبة خلال العهد الاستعماري والمناجم والتأمينات والبنوك وشركات توزيع البترول والمؤسسات الصناعية الفرنسية وفروع الشركات الأجنبية. وتوصلت إلى جلاء الوحدات الفرنسية في ديسمبر 1964 (بدلاً من جويلية 1965)، وإلى تفكيك المواقع التجريبية بعين إيكر ورقان وبشار عام 1967، واسترجاع قاعدة المرسى الكبير عام 1968 (بدلاً من 1977) وإجلاء قاعدة بوسفر الجوية عام 1970.

وخلال الفترة نفسها، أبرمت الجزائر مع فرنسا أربع اتفاقيات تخص الخمور (1963) والمحروقات (1965) والتعاون الثقافي والتقني (1966) والمغتربين (1968). ولم يحترم أي عقد من هذه العقود من الجانب الفرنسي، بل وأنكى من ذلك، استعمل تسويق الخمور وتشغيل المهاجرين كوسائل ضغط، بل ومساومة، من أجل إجبار الجزائر على التراجع عن اختياراتها.

وهكذا جرى تخفيض حجم الخمور الموجهة إلى السوق الفرنسية إلى النصف عام 1968، ثم تم قطعها في سبتمبر 1970 مما

أدى إلى نقص غير متوقع في مدخولات الدولة في وقت كانت فيه في أشد الحاجة إليها من أجل إنجاح مخططها الرباعي الذي أطلق ليغطي المدة من أول جانفي 1970 إلى 31 ديسمبر 1973.

وإلى جانب ذلك، فإن الالتزام بمساعدة تصنيع الجزائر وتطوير انتاجها من الغاز والبترول مقابل التزود المضمون بأسعار مفيدة لم يحترم أبداً. وقررت الجزائر حينئذٍ توسيع سيادتها إلى قطاع المحروقات، فأعلن بومدين يوم 24 فبراير 1971، تأميم الشركات البترولية الفرنسية بنسبة 51 في المائة، ومنابع الغاز وجميع القنوات بنسبة 100 في المائة. واقترح في المقابل تعويض الشركات المعنية ومواصلة تزويد السوق الفرنسية بالبترول والغاز على أساس الأسعار المعمول بها في السوق العالمية. واتخذت باريس إجراءات انتقامية، رأى فيها بومدين (نية في الإضرار بالجزائر).

وفي الوقت نفسه تقريباً، انخفض عدد العمال الجزائريين المرخص لهم بالتوجه إلى فرنسا وفقاً لاتفاقيات 1968 إلى عشرة آلاف. أما المساعدة الفرنسية فإنها انخفضت من مليار فرنك فرنسي عام 1963 إلى 200 مليون عام 1968. ثم إن التعاون التقني والثقافي بدا أقل معاناة بسبب المصلحة الاستثنائية التي تمنحها فرنسا لإشعاع اللغة الفرنسية في العالم[89]. وكان ديغول يقول: (لو تعين عليّ أن أختار بين البترول واللغة الفرنسية لاخترت الفرنسية)[90]، وأسر إلى أندري مالرو (ستظل الجزائر فرنسية مثلما فرنسا بقيت رومانية[91]).

أما بخصوص القرارات التاريخية المعلنة يوم 24 فبراير 1971 والتي استقبلت بحماس في الوطن وحيتها الجماهير العربية التي رأت فيها (قناة سويس ثانية)، فقد استقبلني بومدين في نهاية فبراير ليخبرني

بأنه أعطى تعليمات للوزراء المعنيين لكي يسهروا على أن يكون التعاون الجزائري الفرنسي خالياً من أية روح أبوية أو استعمار جديد، وأضاف أن ذلك كله يجب (أن يبرز بكل قوة في وسائلنا الإعلامية) مشيراً إلى القطاع الوزاري الذي أشرف عليه. ثم ختم بقوله: «لكنهم في باريس، ويا للأسف، ما زالوا بعيدين عن تخليص ذهنياتهم من الاستعمار». وفي يوم 15 مارس، رد مجلس الثورة والحكومة على مذكرة للحكومة الفرنسية فأعلن أن إجراءات التأميم لا (رجوع عنها)، وأن التعاون (يجب أن يتخلص من وطأة الماضي). ودعا إلى الحوار وأعلن استعداده لاستقبال مبعوث فرنسي رسمي، فوصل هذ الأخير يوم 26 مارس ممثلاً في شخص هيرفي ألفان الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية وكان بومدين في الخط الأمامي للمواجهة، فقال قوله الفصل يوم 29 مارس: «إنّ البترول يجب أن يكون في خدمة الاقتصاد الوطني، وعلى فرنسا أن تتأقلم مع هذا القرار». وبينما كانت الحملة المناهضة للجزائر في أوجها، جمع بومدين يوم 10 أفريل أربعة وزراء لاستعراض الوضع وهم بوتفليقة وعبد السلام وإسماعيل محروق (المالية) وأنا. وأمر كل واحد منا أن يكون صارماً في المفاوضات الجارية في القطاع الذي يشرف عليه. وفشلت هذه المفاوضات ليبدأ التصعيد بعدها: فوضعت الجزائر حداً للامتيازات البترولية يوم 12 أفريل، وفي يوم 15، أعلنت باريس نهاية العلاقات المتميزة[92]، وتوقفت عن التزود بالبترول الجزائري، أي عن استيراد النصف من الانتاج الوطني، وحرضت الشركات البترولية الأخرى على مقاطعته، وفرضت علينا حصاراً اقتصادياً، وسعت لدى البنوك العالمية إلى خنق بلادنا مالياً بعد أن حكمت عليها بأنها (غير مؤمنة على الصعيد المالي). وقدرت الخسارة المالية بـ200 مليار فرنك

فرنسي بسبب رفض الفرنسيين التزود بالخمور الجزائرية، فحذر بومدين بقوله: (إذا تعنتت فرنسا في هذ الموقف، فإننا سنقصد جهة أخرى لشراء الحليب واللحوم). وفي يوم أول ماي، ذكّر الشركات البترولية الفرنسية بأنه ترك لها 49 في المائة من المساهمات، وهدد قائلاً: (إذا واصلتم المقاطعة، فإنه سيأتي يوم لن تنالوا فيه واحداً في المائة). ثم إنه مد اليد إلى الحكومة الفرنسية مقترحاً عليها (شكلاً جديداً للتعاون خالياً من الاستغلال) بدلاً من التعاون الحالي (اللامتوازن والقائم على الاستغلال). وفي يوم 10 جوان كرر التهديدات نفسها في حديث أدلى به لصحيفة (تموانياج كريتيان): (إذا ما كانت فرنسا لم تعد في حاجة إلى بترولنا، فإننا سنبيعه إلى جهات أخرى، لكننا سنقوم بمشترياتنا في جهة أخرى أيضاً). وشهر سلاح الماضي: (كان في مقدورنا أن نحاكم الاستعمار ونطالب بتعويضات عن الحرب، لكننا في الوقت الحالي، نكتفي بتسيير ثرواتنا بكل سيادة وحرية). وفي يوم 19 جوان، قطع بقوله في كلمة ألقاها بحاسي مسعود: (إنني أعلن هاهنا، بعد ثلاثة أشهر من قرارات التأميم التاريخية، أن الشعب الجزائري خرج منتصراً من معركة البترول[93]). وتجسد هذا النصر بمدخول مالي هام: (تضاعفت المدخولات الجبائية عشر مرات ما بين 1970 و1974)[94]. ذلك أن المفاوضات التي لم تعد تجري بين دولة ودولة، بل بين سوناطراك والشركة الفرنسية الخاصة CFP، أعطت نتائجها في انتظار التسوية النهائية للنزاع مع الشركة الثانية التي هي شركة تابعة للدولة، إلف إيراب ELF-ERAP، وذلك ما تحقق بعد خمسة أشهر، أي في نوفمبر 1971.

لكن الجو العام ظل ثقيلاً، والعلاقات باردة بين العاصمتين، إذ

ما عادت هناك زيارات رسمية على أي مستوى. ولم تبدأ الغيوم في التبدد إلا بنهاية عام 1971 دون أن تعد بزوالها نهائياً: أبرم اتفاق جديد حول المغتربين في نهاية ديسمبر يسمح بدخول 25,000 من المهاجرين سنوياً إلى التراب الفرنسي. وأرادت «جمعية فرنسا ـ الجزائر» أن تلعب دوراً بدورها في التقريب بين البلدين، واستقبلتُ في هذا الصدد في شهر جانفي 1972 لوي ترينوار، ثم رئيس الجمعية جورج غورس في جوان. ونظم أسبوع ثقافي جزائري في باريس حيث رأينا سفيرنا محمد بجاوي وعبد الكريم غريب رئيس ودادية الجزائريين بأوروبا رفقة جاك دوهاميل وزير الثقافة الفرنسي. وفي الوقت نفسه، انتهزت هذه الفرصة بالجزائر العاصمة لكي أثير مع جان ماري سوتو سفير فرنسا مشكلة الإبقاء في بلده على جزء هام من الممتلكات الثقافية الجزائرية التي استحوذت عليها القوى الاستعمارية السابقة، وأكدت له أنها حق لا يمكن المساس به بالنسبة لبلدان العالم الثالث. لكن هذه القضية بين الجزائر وفرنسا، ويا للأسف، وضعت في المرتبة الثانية خلال جميع المفاوضات التي سيطرت عليها مسائل اقتصادية وتجارية إلى حد الساعة. وظللت مقتنعاً بأننا لن نقوى على بناء تاريخنا الوطني بطريقة سليمة متناسقة دون أن نستعيد من فرنسا وثائقنا التي نقلت إلى ما وراء البحار بحجج كاذبة مثل حجة تصويرها على الميكرفيلم، لكنها لم تعد أبداً. ومن المشروع ونحن نريد استعادة ماضينا مثلما عملنا على استعادة سيادتنا، أن نطرح هذا المشكل في كل اتصال مع الرسميين الفرنسيين.

وببداية أكتوبر 1972، صارت التشكيلة البشرية التي تمثل خاصيّة العلاقات الجزائرية الفرنسية هدفاً للتحالف الموضوعي بين

أولئك الذين يحنون إلى (الجزائر الفرنسية) والأوساط المساندة للصهيونية في فرنسا. لم يغفر الطرف الأول لشعبنا تصفيته للإرث الاستعماري وراح يحلم بإنزال آخر في (سيدي فرج)[95] بينما حاول الطرف الثاني أن يحمله على دفع ثمن مساندته الحازمة للمقاومة الفلسطينية. وهكذا، انطلقت موجة من الاعتداءات المنسقة ضد الجزائريين وأرزاقهم في فرنسا[96]، وامتدت في الأشهر اللاحقة إلى الممثليات القنصلية في مرسيليا ونيس، ثم إلى مقرات شركة الخطوط الجوية الجزائرية في ليون وتولون، وسقط عدد من القتلى والجرحى. وكان أن دعا بومدين الحكومة الفرنسية أولاً إلى (السهر على أمن مواطنينا المستقرين في ترابها لأسباب تاريخية يتحمل الاستعمار مسؤوليتها وحده). ولفت نظرها إلى أهمية هذا العامل البشري في مستقبل العلاقات الثنائية: (إن دم المواطن الجزائري له نفس وزن وقيمة دم المواطن الفرنسي[97]). ثم إنه أمام تضاعف العدوان العنصري الذي تشجع نتيجة لـ: «عجز» سلطات الشرطة والقضاء الفرنسية، اتخذ إجراءاً وقائياً أعلن عنه في تبسة: تعليق هجرة العمال نحو فرنسا (طالما أن ظروف الأمن و الكرامة لم تتوفر لهم[98]). وهكذا وضع حد لحركة الهجرة التي بدأت قبل ستين عاماً خلتْ.

***

وعلى الرغم من هذه العواصف والنزاعات، فإن الحوار بين العاصمتين لم ينقطع، حتى وإن كان قد عرف فترة طويلة من الركود بين 1970 و1972، من ذلك أن قام بوتفليقة بزيارتين رسميتين لفرنسا (1968 و1973) حيث استقبل من قبل الجنرال ديغول ومن قبل خلفه بومبيدو. ومن الجانب الفرنسي، توجه إلى الجزائر ثلاثة

وزراء في زيارات رسمية وهم: إدمون ميشليه، وزير الدولة عام 1967، ثم وزيرا الشؤون الخارجية موريس شومان في 1969 وبعده مشال جوبير عام 1974. وخلال هذا الحوار الطويل والشاق بين الجزائر وفرنسا لم يفتنا التنويه ببعض المسؤولين الفرنسيين الذين أدرجوا في هذا الحوار الاحترام كبُعد جوهري، والذين عملوا بكل إخلاص من أجل ربط الشعبين بصداقة خالية من عقدة المستعمِر، ومن بين هؤلاء إدمون ميشلي Edmond Michelet الذي استقبل عام 1967 بحفاوة من طرف المسؤولين الجزائريين وعلى رأسهم بومدين، وهو شخصية تتسم بخصال الإنسانية وفضائل المقاومة التي برزت في شهادة قلّ نظيرها عن تجربته كأسير في المحتشدات النازية[99]، وعندما علم بومدين بوفاته في أكتوبر 1970كلّفني بتمثيل الجزائر في جنازته، وعند الإعلان عن وفاة الرئيس بومبيدو في 1974 كلفني الرئيس بومدين صحبة أحمد مدغري بالتوقيع على سجل التعازي في سفارة فرنسا بالجزائر، وكشف لي بهذه المناسبة أنه تلقى قبل عامين رسالة من بومبيدو مفادها «أخبركم أن صحيفة «لوفيقارو» اليومية معروضة للبيع لأنها تواجه صعوبات مالية، ويمكن للجزائر - إما بمفردها أو مع بلد عربي آخر - أن تشتريها بغطاء طرف ثالث، وبذلك يتسنّى لها أن تدافع عن أطروحاتها في وجه بعض الأوساط الفرنسية التي تشكون منها» وقد عبّر بومدين عن أسفه لكونه لم يول هذه القضية العناية المطلوبة. وفي سبيل إعطاء قاعدة أوسع لهذا الحوار، فتحت الأبواب أمام المعارضة الفرنسية، فحل منديس فرانس رئيس الحكومة الاشتراكية الأسبق ضيفاً على الجزائر عام 1974. وخلال المحادثات التي أجريتها معه، ذكرني بلقائنا في باريس خلال حرب التحرير[100]، ثم عرض رؤيته للعلاقات الجزائرية الفرنسية التي لم تكن بعيدة عن

رؤيتنا نحن. وبدا لي سعيداً عندما ألححت على الجانب الأخلاقي في السياسة، لكن وجهه أظلم عندما ذكرته بأن التاريخ سيحتفظ بأن اليمين الفرنسي كان معادياً لنا معاداة صريحة خلال حربنا التحريرية، وكان في ذلك مدعماً من جانب الاشتراكيين والشيوعيين الذين كانوا بدورهم، ولأسباب مختلفة، معارضين لتطلعات الشعب الجزائري المشروعة. أو ليس الشيوعي شارل تيون وزير الطيران في حكومة الجنرال ديغول هو الذي أصدر الأمر بقنبلة قرى بأكملها أثناء مظاهرات 8 ماي 1945؟ أو لم يصوت النواب الشيوعيون والاشتراكيون لصالح (السلطات الخاصة) عام 1956؟ أو ليس فرنسوا ميتران الاشتراكي الذي كان وزيراً للداخلية هو الذي قال قولته الشهيرة عند اندلاع الثورة المسلحة في يوم أوّل نوفمبر 1954: «المفاوضات الوحيدة هي الحرب»؟

وفي يوم 10 أفريل 1975، قام جيسكار دستان الليبرالي بأوّل زيارة رسمية لِرئيس جمهورية فرنسي للجزائر المستقلة. وكان في استقباله، الرئيس بومدين الذي هو أيضاً الناطق باسم العالم الثالث: فبالإضافة إلى رئاسته لقمة عدم الانحياز فقد انتهى حينها من ترأس أول لقاء قمة للبلدان المنتجة للبترول، الأعضاء في الأوبيب، الذين اجتمعوا بالجزائر لكي يواجهوا بصورة متضامنة المعارضين من الغربيين لحق هذه البلدان في التصرف بكل حرية في موادها الأولية دون أي حد ودون أي شريك. ولا شك في أن خليفة بومبيدو تذكر أنه كان وزيراً للمالية، وأنه لحظة الحلول مكانه في هرم السلطة، كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عُقدت في دورة طارئة بمسعى من الجزائر تبحث قضية المواد الأولية، بما في ذلك المحروقات، في مستقبل العلاقات الدولية. توجه بومدين إلى نيويورك (التي يكتشفها

لأول مرّة) لكي يعلن باسم العالم الثالث أن النظام الاقتصادي السائد «جائر وتجاوزه الزمن مثل النظام الاستعماري الذي ينبع منه ويتغذّى به». ووجه نداءً إلى الحوار بين الشمال والجنوب في نطاق الأمم المتحدة. واقترح استراتيجية للتنمية قائمة على امتلاك البلدان المتخلفة لثرواتها الطبيعية وإعادة النظر في المساعدة الدولية. وشكل هذان العنصران بعد ذلك القاعدة التي اتُّفق على تسميتها بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد. وعلى الرغم من تردد المتعاملين الأوروبيين، فإن الرئيس الأول غير الديغولي في نطاق الجمهورية الخامسة تبنّى هذه الأطروحة التي سيطرت على الساحة منذ الصدمة البترولية التي تولدت عن حرب أكتوبر 1973. ولم يعد على الصعيد الثنائي أي مشكل كبير. وبقيت فقط المسألة الخاصة بأمن المهاجرين، الذين كانوا الهدف المفضل لعنصرية ازدادت حدة بفعل أهواء بعض الأوساط الرجعية الحاقدة على الأجانب وتضر بتقاليد الضيافة للشعب الفرنسي.

وعليه، فإن الحوار على الصعيد الدولي هو الذي كان يعد بنتائج مثمرة لا سيما أن باريس ابتعدت عن حليفها الأمريكي بموقفين شجاعين هما الاعتراف بحق الفلسطينيين في أن يكون لهم وطن(101) ورفض المشاركة في الوكالة الدولية للطاقة التي وضعت واشنطن تصوراتها. وكان هذا الخط الذي تنتهجه القوى الغربية منذ أشهر قد ضاعف عن طريق كيسنجر التصريحات والتهديدات ضدالأوبيب التي اتهمت ظلمًا بأنها وراء الأزمة التي يعرفها الاقتصاد العالمي من خلال رفع أسعار البترول. وكان الهدف يتمثل بطبيعة الحال في الرجوع إلى الوضع السابق.

وأرادت فرنسا من جانبها تجنب المجابهة، فبحثتْ عن تأييد لمشروعها بعقد ندوة حول التعاون الاقتصادي الدولي ينص جدول أشغالها على الطاقة والمسائل المرتبطة بها من مواد أولية ومشاكل مالية وتنمية. وافقت الجزائر بشرط أن تكون الندوة (ممثلة للمعنيين وأن تجد المجموعة الدولية نفسها ممثلة في الذين يساهمون فيها[102]). ومع الأسف فإن ضيف الجزائر أثناء المحادثات اكتفى بالعموميات وبالردود المبهمة فيما يتعلق ببعض المسائل مثل الوضع في البحر الأبيض المتوسط الذي أعيد طرحه على بساط البحث منذ أن أطلق بومدين، في أفريل 1974، فكرة عقد ندوة للبلدان الإفريقية خارج الكتل العسكرية وحول الثلاثي العربي الإفريقي الأوروبي وحول الاستقلال عن الكتل العالمية.

انتهت زيارة جيسكار ديستان يوم 12 أفريل 1975. وكنا في ذلك اليوم بالمطار لتوديعه. وفي طريق العودة طلب مني بومدين أن أصحبه إلى الرئاسة. وفي السيارة، أراد أن يعرف انطباعاتي حول هذه الزيارة خاصة الجملة التي نطق بها جيسكار حين وصوله: «إنّ فرنسا التاريخية تحيي الجزائر المستقلة»، والتي بدا وأنها تزعجه. قلت له إن هذه الجملة تُجسِّد خلاصة النزعة العرقية: جيسكار لا يستطيع أن يتصور أن بلداً مسلماً وإفريقياً، استعمرته فرنسا سابقاً، يمكنه أن ينطوي على تاريخ وثقافة وينتمي إلى حضارة عالمية عمرها أكثر من ألف عام، وتلك هي قمة الجهالة والاحتقار. وسبق لي أن لاحظت أن الرئيس الفرنسي لم يكن مرتاحاً خلال العشاءين الرسميين اللذين حضرتهما. لم أنس أن جيسكار الذي كان وزيراً في عهد ديغول كان قريباً جداً من أنصار (الجزائر الفرنسية)، وأنه عندما كان وزيراً للمالية، رفض خلال إحدى رحلاته إلى إفريقيا، وفي أثناء توقفه

بمطار الجزائر، أن ينزل من الطائرة لكي لا يحيـي الوزير الجزائري الذي كان في انتظاره.

وبعد بضعة أيام، أخبرني جورج مونتارون، مدير صحيفة (تيموانياج كريتيان) أن جيسكار عندما سئل عن انطباعاته حول رحلته إلى الجزائر، صرح أن «التيار لم يمر مع بومدين لأنّ هذا الأخير تعلم في الأزهر وليس في جامعة فرنسية».

وفي يوم 23 أفريل، وأنا أستقبل السفير الفرنسي جان ماري سوتو، قلت له إن «تصفية الاستعمار من الأذهان والعقول، ويا للأسف، لم تتحقق، وعليه لا بد أن تنقضي عقود من الزمن لكي يزور رئيس جمهورية فرنسي الجزائر وقد تخلص من جميع هذه العقد التاريخية».

تحسنت العلاقات لفترة قصيرة بعد زيارة جيسكار. لكن «طي صفحة الماضي إلى الأبد» كما تردّد أثناء هذه الزيارة لم يعمّر طويلاً. والواقع أن برودة اللامبالاة من جانب الدول لا تستطيع أي شيء حيال الأهواء التي ستزيد من تعقيد اللعبة الدقيقة التي تميز المصالح حين يحدث التعارض بين (تقديس) الاستقلال وبين إرادة ترمي إلى الهيمنة. وبرزت بعد ذلك مشكلتان لتعود الأوضاع إلى ما كانت عليه في أثناء الأزمة: سلسلة عمليات إرهابية ضدّ الجزائريين وغزو الصحراء الغربية. وبالنظر إلى المعركة الطلائعية التي تخوضها الجزائر على جميع الجبهات من أجل إقرار نظام عالمي أكثر عدلاً على الصعيد الاقتصادي ومتحرر سياسياً من وصاية القوى الكبرى، فإن توقيت وقوع الحدثين ليس من شأنه سوى أن يثير الأسئلة.

إنّ تفجير قنصلية الجزائر وقع في نيس في أكتوبر، أي بعد ستة أشهر من زيارة الرئيس الفرنسي، وفي وقت كان المغرب يستعد فيه

جهاراً عياناً لغزو الصحراء الغربية. وفي يوم 3 جانفي التالي، استهدفت مقرات الصحيفة الوطنية اليومية (المجاهد) بانفجار قنبلة. وأدى التحقيق الذي قامت به مصالح الأمن إلى إيقاف رعايا فرنسيين ينتمون لشبكة إرهابية سبق لهم أن ارتكبوا حوالي خمس عشرة عملية ضد مصالح ومواطنين جزائريين في أوروبا، من بينها هجمة يوم 14 ديسمبر 1973 على القنصلية العامة في مرسيليا التي تسبّبتْ في 4 قتلى وإصابة 23 بجروح.

وأعلنت الحكومة الجزائرية في مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة الفرنسية يوم 21 فبراير 1976، أن التحقيق الذي افتتح على إثر عملية التفجير الذي استهدف مقر الصحيفة الوطنية (المجاهد) قد برهن على أن «بعض الذين قاموا بهذه العملية هم إما من جنسية فرنسية، أو يحملون وثائق فرنسية، وأنهم جزء من شبكة معادية للجزائر يقع مقرها في فرنسا ولها ارتباطات بالمصالح الفرنسية الخاصة. بل وأكثر من ذلك، فإن المتفجرات جاءت من فرنسا عبر إسبانيا». وعليه فإن الجزائر تلقي بالمسؤولية على عاتق الحكومة الفرنسية مباشرة، وتلفت انتباهها إلى «العواقب الوخيمة التي قد يتسبب فيها هذا السلوك الإجرامي لغايات سياسية تريد ضرب استقرار الجزائر». وطلبت منها «اتخاذ الإجراءات اللازمة، خاصة تفكيك المنظمات الإرهابية المعادية للجزائر التي تعمل في إقليمها ضد المغتربين والممثليات الرسمية الجزائرية».

وجاء رد الفعل العنيف غير المعهود في سياق إقليمي خاص، إذ أن إفريقيا كانت تواجه وضعاً صعباً نجم عن الانعكاسات العالمية للأزمة الاقتصادية والتدخلات الفرنسية الكوبية في القارة التي صارت

بموجب ذلك مسرحاً جديداً للمجابهة بين الشرق والغرب. وكان بومدين قاطعاً: إن الإمبريالية التي تراجعت تراجعاً بينا في جنوب شرق آسيا بعد هزيمتها في الهند الصينية، تحاول أن تشكل في إفريقيا «سداً واقياً لمصالحها وفقاً لخط مقاومة ينطلق من منطقتنا إلى أنغولا[103]». ولفت انتباه الرئيس الفرنسي إلى «خطورة السياسة التي تتمثل في خلق مناطق نفوذ في البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية[104]».

في هذا الجو بالذات انفجر الصراع في الصحراء الغربية بعد أشهر قليلة من بداية الحرب الأهلية في لبنان في أفريل 1975. وعلى العكس من سياسة الحياد التي أعلنت عنها، مارست باريس جميع أنواع الضغوط على الحكومة الإسبانية من أجل تسليم (الصحراء الغربية) إلى المغرب وموريتانيا، ووقفت إلى جانبهما منذ البداية.

وانفجرت الحرب، فاحتلت موريتانيا جزءاً من الصحراء الغربية، وصارت أرضها منطقة صراع بالنسبة للبوليساريو الذي اختطف عشرة فرنسيين ما بين 1975 و1977، وأطلق سراحهم بعد ذلك[105]. واتخذت فرنسا الرسمية التي تعتبر نفسها دركي إفريقيا الفرانكفونية، موقفاً أكثر عدوانية حيال الجزائر، فأرسلت وحدات مختارة إلى موريتانيا، ووجهت كميات كبيرة من العتاد الحربي إلى المغرب، وعززت قواعدها العسكرية في السنغال، وضمنت تغطية جوية لوحدات الاحتلال في الصحراء الغربية.

واجتمعت البلدان التسع للمجموعة الأوروبية المشتركة في لاهاي في نوفمبر 1976 لوضع حصيلة الأزمة التي تجتازها معظم البلدان الأوروبية في مجال الشغل والتضخم والتوسع وتدهور الوضع

النقدي على حد سواء. ومنذ البداية، اقترح الرئيس الفرنسي على غيره من المتعاملين الأوروبيين تحديد سقف مشترك للواردات من البترول، وارتأت الندوة ضرورة اللجوء إلى اتخاذ تدابير اقتصادية في مجال استهلاك الطاقة، لكأنما كان سعر البترول (الذي تم تجميده منذ ثلاث سنوات من قبل البلدان الثلاثة عشر للأوبيب) هو السبب الرئيسي في الأزمة.

ونصب جيسكار نفسه كأكبر مزود بالسلاح وهو يعلم إلى أية جهة يوجهه معلناً في الوقت نفسه أن فرنسا تتمنى تسوية سلمية لجميع أشكال التوتر في مجموع محيط البحر الأبيض المتوسط.

وسجلت في عام 1977، عودة مذهلة للنوايا الاستعمارية الجديدة في نفس الوقت الذي أعلن فيه عن استقلال جيبوتي مما آذن بزوال الإمبراطورية الفرنسية عن إفريقيا.

وفي عهدة الرئيس جيسكار، لم تتوقف (الفوكارتية)[106] عن اجتذاب مريدين جدد، بل استمرت الفرانكفونية كجواد سباق محظوظ من أجل الإبقاء على نفوذ لا يمت في الواقع إلى الثقافة بصلة غير أن التدخل المباشر في زائير يدعو إلى التفكير بأن الاستعمار الفرنسي الذي طرد من الباب، يجتهد ليعود من النافذة.

واندفع جيسكار في تحرشه إلى حد استقبال الباشاغا بوعلام، عدو الاستقلال ومؤسس وحدات الحركى الذين حملوا السلاح ضد المجاهدين والمناضلين إلى عام 1962[107]، وأعاد اتخاذ شعار (إفريقيا للأفارقة) لنفسه في سياسة التدخل في كل من زائير وأنغولا وتشاد وموريتانيا. ونسي أن هذه الصيحة في سبيل التجمع إنما جاءتنا قبل ألفي سنة من ماسينيسا جدّ يوغرطة[108] الذي استمات في مقاومة

الاحتلال الروماني هذا البطل الذي أطلق جيسكار اسمه على كلب من كلابه!

بل وأخطر من ذلك، طالبت بعض الصحف الفرنسية بشن حملة عقابية ضد الجزائر، وصفتها «بحملة ضد القراصنة» بحجة فقدان رعايا فرنسيين يعملون في منطقة الصراع بين الصحراويين والمغاربة. وجمع الرئيس الفرنسي (مجلس أزمة) شارك فيه رئيس أركان الجيش.

وعلى الرغم من أن البوليساريو أطلق سراح ثمانية أسرى فرنسيين إلا أن الحملة بشن حرب على الجزائر ظلت متواصلة.

وضاعف بومدين من تحذيراته ضد أي مغامرة استعمارية جديدة في المنطقة، وكشف عن وجود مخطط فرنسي أمريكي من أجل عزل الأنظمة التقدمية العربية. فهناك في الغرب، محور باريس مدريد الرباط نواقشط داكار الذي يهدف إلى منع الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره بنفسه، وهناك في الشرق، محور واشنطن باريس القاهرة تبل أبيب الذي يعمل على وضع حد للمقاومة الفلسطينية من أجل تثبيت الكيان الصهيوني في فلسطين إلى الأبد. وقال عن الأمريكيين: (إن الولايات المتحدة تريد أيضاً الوحدة العربية من الخليج إلى المحيط، ولكن بأنظمة تابعة لها[109]).

وبدءاً بشهر جانفي 1978، اقترح جيسكار الذي كان في كوت ديفوار إنشاء حلف عسكري أوروبي إفريقي. ورد عليه بومدين في خطابه إلى الأمة في شهر أفريل: (لا يمكن لأية مفاوضة أن تتطور بصورة جدية إذا ما كان هناك تهديد أجنبي يحوم في سماء هذا الجزء من إفريقيا ومن العالم العربي).

وفي الشهر التالي، حدد رئيس الدبلوماسية الفرنسية، لوي دو جرينجو خلال ندوة فرنسية إفريقية بدكار طبيعة العلاقات التي تريد فرنسا توثيقها مع العواصم الإفريقية فأدخل عليها مفهوماً جديداً، وهو مفهوم التدخل العسكري وكأن هناك تعاوناً ممكناً في ظل طائرات الجاغوار.

وبينما انطلقت حملة لم يسبق لها مثيل في العنف والشدة في فرنسا حول أسطورة (حماية المتعاونين)، نشرت مجموعة من المتعاونين الأجانب في الجزائر تصريحاً شجاعاً يقول: «إننا نرفض أن نكون رهائن لحكوماتنا في الشؤون الداخلية للبلد الذي يستضيفنا.. ونعتبر أمراً غير محتمل الفكرة القائلة بأن حمايتنا يمكن أن تكون ذريعة لتدخل عسكري». وهذا التصريح يلمح إلى الصحراء الغربية، وإقليم شابا وتشاد حيث عرقلت قنابل الطيران الفرنسي تطلعات الشعوب ونالت من استقلالها.

وأعطى مرض بومدين بدءاً من سبتمبر الفرصة للوسائل الإعلامية الفرنسية لكي تضاعف من انتقاداتها فرددت في كل مكان أن الجزائر تعيش في بحر من (النار والدماء)، وهي على (وشك حرب أهلية). وإذا كانت صحيفة تافهة مثل صحيفة (لورور) مشاركة في هذه الحملة، فذلك لا يدهش الجزائريين الذين يعرفون منذ زمن طويل الحقد الذي يكنه هذا الناطق باسم الذين يحنون إلى العهد الاستعماري والحروب الصليبية. فبعد أن أهانت (الفلاقة) خلال حربنا التحريرية، واصلت رفع ندائها من أجل مطاردة العربي في الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط.

وجه بومدين، وهو مريض يعيش أسابيعه الأخيرة، رسالة إلى

نظيره الفرنسي في أثناء عبوره الأجواء الفرنسية في طريق العودة من موسكو إلى الجزائر في شهر نوفمبر 1978. وإذا كان البعض قد رأوا أنه لطيف جداً من حيث الشكل، إلا أنه بقي ثابتاً من حيث المضمون. ذلك أن بومدين لم ينس أبداً أن جيسكار كان مناصراً سابقاً للجزائر الفرنسية[110]، بل إنه كان متعاطفاً في السر مع منظمة الإرهاب الفرنسية إذا ما صدقنا الجنرال ديغول[111].

6. المغرب العربي:

حلم تحقق في الماضي وما زال قابلًا للتحقيق

ولد الجيل الذي أنتمي إليه في بلد محروم من الحرية، وقد توافر على وعي مغاربي وروح إسلامية يمتد مجالها من مراكش إلى جاكرتا. نشأنا على الفكرة القائلة بأن المغرب العربي الكبير يجسد واقعاً قائماً على عوامل وحدوية مستمرة عزّزتها الحضارة العربية الإسلامية على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان بدلاً من أن يكون مفهوماً مصطنعاً أو أسطورة تجريدية. وعشنا في مساحة شمال إفريقيا المستعمرة دون حدود بين الكيانات الثلاثة التي تشكله حتى وإن كانت خاضعة لأنظمة احتلال مختلفة. أنى التفتنا كان هناك نفس التطلع الشعبي لاستعادة الحرية ووحدة العمل لِمعاودة الارتباط بالتاريخ. وحين استقرأنا جنبات هذا التاريخ زودتنا بعناصر المقاومة والنضال ضد الأمر الواقع الاستعماري، وبيّنتْ لنا على وجه الخصوص أن توحيد الجزائر البربرية أو نوميديا أو الغرب الإسلامي أو المغرب العربي أو إفريقيا الشمالية (التسميات تتغير تبعاً للفترات التاريخية لكنها تغطي نفس المساحة الجغرافية تقريباً) تحقق مرتين على الأقل عبر التاريخ. ففي الأزمنة القديمة، كان هذا التوحيد بفعل ماسينيسا الذي جعل من الأقاليم النوميدية دولة موحدة مستقلة مزدهرة طوال أكثر من 160 عام وترك لنا شعاراً ينطوي على شحنة وطنية مستمرة: (إفريقيا للأفارقة). وفي العهد الإسلامي، جمع الموحدون في القرنين الثاني والثالث عشر للميلاد تحت نفس السلطة الروحية والدنيوية،،

إمبراطورية مترامية الأطراف تضم كامل إفريقيا الشمالية وإسبانية الإسلامية. وكان ذلك هو العصر الذهبي للمغرب العربي والذي تحقّق بفضل اللقاء بين رجلين عظيمين هما: ابن تومرت، صاحب العقيدة القادم من أعماق المغرب، وعبد المؤمن، رجل الدولة الذي نشأ في الجزائر.

إن الحنين إلى تلك الصفحات المجيدة التي شوهتها أحياناً ذكريات الصراعات الداخلية التي أضرت بالمجموعة المغاربية، يؤدي إلى القول إن كل بلد يعتبر نفسه امتداداً وتكملة للآخر، ويولد في نفس كل مغاربي الشعور بالانتماء إلى نفس المجموعة في السرّاء وفي الضرّاء. ولم يعُد هذا الحلم بالوحدة إلى الظهور تدريجياً إلا في مطلع القرن العشرين تحت التأثير المزدوج لحركة النهضة (التي نشطها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وشكيب أرسلان)، وكذلك اكتشاف هشاشة النظام الاستعماري الفرنسي من طرف العديد من أهل شمال إفريقيا المجندين قسراً كرعايا فرنسيين للمشاركة في الحرب العالمية الأولى.

وعندها عرفت يقظة الضمير الجماعي المغاربي مرحلتين متعاقبتين على مستوى النخب والشعب من خلال أنشطة تضامنية لم تعش طويلاً وتحركات عديدة في سبيل التوحيد: إضرابات ومظاهرات 1925 في الجزائر تضامناً مع مناضلي الريف المغربي ضد قوات العدوان الفرنسية الإسبانية، وحركة جماهيرية بنفس الحجم يوم 20 نوفمبر 1937 في تونس ضد الإجراءات القمعية التي ضربت حزب الشعب الجزائري بزعامة مصّالي الحاج والمناضلين المغاربة بعد اضطرابات مكناس. وتمثل العمل الأساسي على الصعيد السياسي في

تشكيل «لجنة تحرير الجزائر وتونس»[112] في برلين عام 1916، وأطلقت هذه اللجنة فكرة «جمهورية شمال إفريقيا»، وأصدرت مجلة المغرب العربي التي كانت مقالاتها تقدم مضموناً أقل وضوحاً عن هذه الجمهورية المأمولة. على أن التاريخ سيحتفظ بأن (نجم شمال إفريقيا) كان أول حركة وطنية مغاربية تطالب لدى تأسيسها عام 1926 باستقلال البلدان الثلاثة عبر كفاح شعوبها في الإطار الشمال الإفريقي، وستكون وراء الاتفاق الثلاثي الموقع عليه عام 1945 بين الأحزاب المطالبة بالاستقلال: (حزب الشعب الجزائري وحزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور الجديد التونسي)، وهو الاتفاق الذي نص على «الالتزام بتحضير النضال المشترك من أجل الاستقلال - إذا ما دعت الحاجة إلى المقاومة المسلحة - وعدم التفاوض على انفراد مع فرنسا دون موافقة الطرفين الآخرين»[113]. ثم جاء دور زعيم حزب الدستور الجديد، الحبيب بورقيبة، في المطالبة خلال شهر نوفمبر 1945 (بأن تكون إفريقيا الشمالية ممثلة في دورات الجامعة العربية[114] التي أسِّستْ حديثاً. وسبق هذا الطلب عقد مؤتمر يتعلق بإفريقيا الشمالية في أول جويلية بالقاهرة شاركت فيه (جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا[115]) التي أنشئت في القاهرة. وذلك ما يبين التأثير الذي بدأت تمارسه في جامعة الدول العربية على تطور الوضع السياسي بالمغرب العربي[116].

إذا كانت المرحلة الأولى قد شهدت إنشاء أحزاب سياسية في إفريقيا الشمالية يحدوها مثل أعلى مغاربي أكده حزب الشعب الجزائري كأحد المواضيع التعبوية على طريق استعادة الاستقلال، ودعمته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[117]، فإن هذا المسعى سيشهد خلال المرحلة الثانية، إنشاء مكتب المغرب العربي في القاهرة

تحت لواء جامعة الدول العربية. تألفت هذه الهيئة التوحيدية للتنسيق التـي هـي الأولـى مـن نـوعهـا، مـن الأحـزاب الثـلاثـة، المطـالِبـة بالاستقلال. وكانت هذه الأحزاب كلها منضوية ضمن حركة أوسع وهي: لجنة تحرير المغرب العربي التي ولدت في ديسمبر 1947 تحت رئاسة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، والتي تبنَّت ثماني نقاط في ميثاق التحرير الذي صادقت عليه علناً يوم 5 جانفي 1948. ومن بين هذه النقاط هناك ثلاث منها جديرة بالتذكير، لأنها ستكون ذات قيمة مرجعية لبعض الأحزاب الوطنية:

1 ـ يجب أن يكون الاستقلال المأمول للمغرب العربي شاملاً لبلدانه الثلاثة: تونس والجزائر والمغرب.

2 ـ لا حديث عن هدف آخر قبل الاستقلال.

3 ـ الحصول على الاستقلال من قبل أحد البلدان الثلاثة لا يمنع اللجنة من واجب مواصلة النضال من أجل تحرير الباقي(118).

وقد ألهمت روح الميثاق مساعي أخرى مغاربية مثل الندوة المغاربية في طنجة عام 1950، وإنشاء جبهة الوحدة والعمل في مارس عام 1952 بتحفيز من الشيخ البشير الإبراهيمي، وهي تضم الأحزاب الوطنية لإفريقيا الشمالية(119). كما أنها ألهمت أيضاً جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي كانت جريدتها (البصائر) تخصص صفحات عديدة وافتتاحياتها لدعم ليبيا ضد قرار مجلس الأمن عام 1950 بتأخير استقلالها، وتونس بعد وفاة المنصف باي، والمغرب ضد خلع ونفي السلطان محمد الخامس.

وفي هذا الجو المغاربي الذي وجد صدى في وسائل الإعلام

المصرية على المستوى العربي، انتقلت بلدان المغرب العربي بالتعاقب إلى النضال المسلح لكي تتحرر من النير الاستعماري: تونس يوم 18 جانفي 1952، المغرب في سبتمبر 1953 ثم الجزائر في أول نوفمبر 1954. وبدا التنسيق بين الأحزاب الوطنية المطالبة بالاستقلال متكاملاً حتى إن هناك بادرتين جديدتين أعلن عنهما بفارق شهرين في عام 1954، قبيل تفجير الثورة الجزائرية: التوقيع على حلف يقضي بـ«رفض كل مبادرة للوحدة مع فرنسا»، والمصادقة على «ميثاق وحدة الكومندوس لشمال إفريقيا» يوم 29 ماي 52[120].

***

ظلت وحدة الدول المغاربية أثناء حرب التحرير في قلب اهتمامات الثورة الجزائرية، حتى ولو ظهر أنّ بعض المشاركين في هذا المشروع كانوا أحياناً أميل إلى تقديس الوطن قبل كل شيء. وحدد إعلان أول نوفمبر 1954 «تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها العربي الإسلامي» كأحد الأهداف التي يجب بلوغها على صعيد السياسة الخارجية. كما أنّ الاتفاق المبرم في القاهرة في سبتمبر 1955 بين جبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال وحزب الدستور الجديد الذي يمثله صالح بن يوسف ألزم البلدان الثلاثة«بخوض نضال مشترك غير قابل للتجزئة وبالتالي يتناقض مع وقف منفصل لإطلاق النار[121]». جاء هذا الاتفاق في ظرف خاص تميز بالإعلان يوم 20 أوت عن سلسلة من العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني ضد أهداف استعمارية في الشمال القسنطيني. إنّ هذا الهجوم الذي صادف ذكرى نفي السلطان محمد الخامس عبّر في أحد أهدافه عن التضامن الفعال للشعب الجزائري مع نضال الشعب

المغربي الشقيق من أجل عودة ملكه. ممّا جعل علال الفاسي يُعلن أن (جبهة التحرير الوطني والمقاومة المغربية وحدتا جهودهما ضمن جيش تحرير المغرب العربي[122]) إنّ هذه الوحدة المسلّحة ورد ذكرها في ميثاق مؤتمر الصومام عندما أشار إلى أن العدوّ «ولأسباب استراتيجية، أراد منع تشكيل جبهة حقيقية ثانية بوضع حدٍّ لوحدة العمل المسلح بين الريف (المغرب) والجزائر».

لكن، ويا للأسف، أُفرغ هذا الالتزام من محتواه بمجرد أن شرع قادة البلدين الجارين في مفاوضات منفصلة مع الحكومة الفرنسية أدت إلى استقلالهما في مارس 1956 في الوقت الذي دخلت فيه حربنا التحريرية شهرها السابع عشر.

إنّ هذا العمل الانفرادي الذي يعني التخلي عن النضال الثوري الشامل ضد العدو المشترك، أثار قلقاً وخيبة ضمن صفوف جبهة التحرير الوطني، وكان وراء ذلك سببان أساسيان: **أولهما** أنّ هذا الاتفاق يخدم الأهداف الاستراتيجية للاستعمار في عزل الثورة الجزائرية وإحداث القطيعة في وحدة الكفاح المغاربي، **وثانياً** لأنّه يخرق الحلف المبرم في القاهرة في سبتمبر 1955. وفي هذا الصدد كشف بومدين أنه بمقتضى هذا الحلف «تتعهد تونس والمغرب بالمشاركة إلى جانب الجزائر في النضال المسلح ضد فرنسا»[123].

إن مؤتمر الصومام الذي عقد بعد خمسة أشهر من نيل هذين البلدين استقلالهما، كان قاطعاً «إذ بدون استقلال الجزائر سيكون استقلال كل من المغرب وتونس عبارة عن وهم». وينص برنامج عمله على تشجيع «التنسيق بين الحكومات والأحزاب الوطنية والمركزيات النقابية والاتحادات الطلابية». وفضلاً عن ذلك، فهو يشير إلى «إنشاء

فيدرالية للبلدان الثلاثة بعد الاستقلال»[124].

لكن قضي الأمر الذي فيه تستفتيان. ليس هناك شك في أن المجاهدين وجدوا الملجأ الآمن في البلدين المستقلين اللذين صارا قواعد خلفية للانطلاق والإقامة يجدون فيهما الراحة والمساعدة المادية والعسكرية، بالإضافة إلى وجود 300,000 لاجىء يعيشون في انتظار العودة إلى بلدهم المحرر. لكنهم كانوا يتمنون أن تكون هذه القواعد ملتهبة من أجل تشتيت الوحدات الفرنسية وتقليص مدة الحرب وتجنيب سقوط أرواح بشرية إضافية. وتساءل بومدين يوماً «هل كان في مقدور الجيش الاستعماري أن يراقب منطقة ملتهبة بأكملها، وهل كان يتعين على الجزائر أن تضحي بعشر سكانها لو أن الحرب تواصلت في مجموع المغرب العربي من طنجة إلى قابس مثلما اقترحت ذلك جبهة التحرير الوطني»[125]. وبالفعل، «فإن مثل هذا التحالف العسكري المغاربي كان من الممكن، حسب عساكر فرنسيين، أن يساهم في تقليص مدة حرب الجزائر بعامين أو بثلاثة أعوام»[126].

في هذا الجو ارتكبت أول عملية قرصنة جوية في تاريخ الطيران المدني، فقد اختطف خمسة من قادة الثورة في الجو يوم 22 أكتوبر 1956 حين كانوا متوجهين على متن طائرة خاصة مغربية إلى تونس للمشاركة في ندوة مغاربية ثلاثية في سبيل السلم. إنّ هذا العمل الإجرامي الذي اقترفته باريس لم ينل مع ذلك من عزيمة الشعب الجزائري على الرغم من أنه شعر بثقل وطأته على مسعاه الوحدوي. وعلى العكس من ذلك، فبمجرد حلول السنة التالية، اتخذتْ مبادرتان تتعلقان بمصير المغرب العربي الموحد وهما: إنشاء كونفدرالية

لنقابات شمال إفريقيا في أكتوبر 1957 بمشاركة ليبيا، وكونفدرالية طلبة شمال إفريقيا في ديسمبر 1957. وتوجتا بعقد «الندوة من أجل توحيد المغرب العربي» في طنجة من 27 إلى 30 أفريل 1958 بمشاركة جبهة التحرير الوطني وحزب الدستور الجديد الحاكم في تونس وحزب الاستقلال الأكثر شعبية في المغرب. إن هذا اللقاء أرسى الدعائم التأسيسية لمشروع وحدوي بتشكيل جمعية استشارية وأمانة دائمة كما اختار الشكل الفيدرالي، بوصفه يستجيب بشكل أفضل لحقائق البلدان المشاركة، وترك الباب مفتوحاً من أجل انضمام ليبيا لاحقاً. وعلاوة على ذلك، كرّست الندوة جبهة التحرير الوطني ممثلاً وحيداً للجزائر المكافحة، وهو الأمر الذي أفشل المحاولات الاستعمارية الرامية إلى عزل الثورة الجزائرية والتشكيك في شرعية تمثيلها. وكان ذلك نجاحاً قال عنه عبد الحميد مهري في خطابه: «إنّ مؤتمر وحدة المغرب ليُعدّ حداً فاصلاً بين المرحلة التي كان الاستعمار يواجه فيها كلّ قطر من أقطار المغرب العربي على حدة والمرحلة التي سيواجه فيها المغرب العربي الموحّد الكتلة المتراصّة التي تمثّل ثلاثين مليوناً من المكافحين الذين يريدون الحريّة لأنفسهم كما يريدون الحرية لغيرهم من الإنسانية جمعاء»(127) وقد أقرّ علّال الفاسي في الجلسة الختامية لهذه الندوة بدور الجزائريين في الحفاظ على الروح المغاربية بقوله: «إنّ ثبات إخواننا الجزائريين شكّل العامل الحاسم في انبعاث الواقع المغاربي».

وحدثت واقعة أليمة هي الثانية من نوعها بعد المفاوضات المنفصلة من أجل الاستقلال أدت إلى الحدّ من هذ المسعى، وهي التوقيع على الاتفاق الفرنسي التونسي يوم 30 جوان 1958، والمتعلق ببناء خط أنبوب لنقل البترول الجزائري من (إيجلي) إلى ميناء

(الصخيرات) التونسي ومنه إلى مرسيليا من أجل تزويد المصافي الفرنسية. إذْ كان الاستمرار في نقل هذا البترول براً من تقرت إلى سكيكدة ينطوي بالنسبة لقوّات الاحتلال على كثير من الأخطار أمام ازدياد وتكثيف رقعة حرب التحرير[128].

وكان رد جبهة التحرير الوطني على هذا الاتفاق عنيفاً. ففي مذكرة إلى الحكومة التونسية سلّمت منها نسختان إلى كل من الرباط وطرابلس على سبيل التبليغ تحدثت لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني عن «عمل عدائي» موجه ضد الشعب الجزائري الذي يخوض حرب التحرير وعن خرق للوائح طنجة». كما ورد في المذكرة: «إن الشعب الجزائري لا يمكن أن يقبل بأن تكون الحرب التي تشن ضده مغذاة، على المديين القصير والطويل، ببتروله الذي ينقل عبر بلد مغاربي. إنّ هذا البترول يتحول في الجزائر إلى آلاف من الجثث التي لا تعد ضحايا ساقية سيدي يوسف إلا مثلاً صغيراً عليها».

والحقيقة هي أنه منذ هذا التاريخ، اضطرب المشروع الوحدوي المغاربي. إن أزمة الثقة التي غذاها الاستعمار الفرنسي قد وجدت تربة للاستقرار، وحاول الجنرال ديغول في استراتيجيته الحربية المكثفة في الجزائر، أن ينتهج حيال المغرب وتونس ما يشبه سياسة انفراج مزعوم وذلك بإجلاء وحداته العسكرية من هاتين المحميتين السابقتين. وبدأت المطالب بتعديل الحدود على حساب الجزائر تظهر مؤدية أحيانا إلى أوضاع توتر بين جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة للبلدين الشقيقين. كان بومدين بصفته رئيس الأركان في الخط الأول حاضراً عندما صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية عشية استرجاع

الاستقلال على برنامج طرابلس الذي تحدث صراحة عن (فشل ندوة طنجة).

وعند الاستقلال، بدا الحلم المغاربي بعيداً أكثر مما مضى بسبب طبيعة الأنظمة السياسية المختلفة من بلد إلى آخر (نظام جمهوري ليبرالي في تونس ونظام جمهوري اشتراكي في الجزائر وملكية دستورية في المغرب)، وبسبب المطالب الإقليمية التي صيغت على حساب الجزائر من قبل تونس والمغرب اللذين كانا بالإضافة إلى ذلك غير متفقين بخصوص المسألة الموريتانية. وبلغ جو التوتر السائد في المنطقة الذروة خلال عدوان القوات المسلحة الملكية المغربية على بلدنا في أكتوبر 1963. لكن، ما إن صُدَّ هذا العدوان وبدأت المفاوضات تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية، حتى بادرت الجزائر الجريحة إلى إحياء هذا المشروع الوحدوي بإعطائه مضموناً واقعياً (تعاون بين الدول) وشعبياً (الوحدة لصالح الجماهير) ومعادياً للإمبريالية (مساندة القضايا العادلة في العالم)[129]. وتحددت مهمة سياستنا الخارجية في ميثاق الجزائر الذي صادق عليه مؤتمر جبهة التحرير الوطني في أفريل 1964 بالشكل التالي: «إنّ حجر الزاوية في هذه السياسة يرمي إلى جعل الثورة الجزائرية قطب إشعاع ثوري في المغرب العربي، وفي العالم العربي وفي إفريقيا». لم يكن هذا التوجه يتعارض على مستوى الدول مع تنفيذ مشاريع اقتصادية مشتركة تؤدي إلى مساعدة الشعوب «في التقدم بخطى ثابتة على طريق الوحدة». وهكذا قرّر وزراء الاقتصاد في البلدان الأربعة (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) خلال الندوة الأولى بتونس يوم 11 أكتوبر 1964 إنشاء لجنة دائمة استشارية مغاربية كتعبير اقتصادي عن المشروع الوحدوي في الشمال الإفريقي. وأسندت إليها ثلاثة أهداف: تنمية المبادلات

المغاربية وتنسيق السياسات الاقتصادية والتنسيق بين مواقف الدول الأربع حيال السوق الأوروبية المشتركة من أجل تجنب مفاوضات منفردة معها. وبعد أقل من سنة، وصل بومدين إلى قمّة السلطة وهو رجل عاش جميع المراحل والمحاولات الوحدوية المغاربية خلال حرب التحرير قبل أن يصبح وزيراً للدفاع الوطني في الجزائر المستقلة. وعليه، كان واعياً بالعراقيل التي تحول دون تطور المنطقة نحو الوحدة. وكان أمله أن يجعل من المغرب العربي منطقة سلام واستقرار بمنأى عن أخطار التغلغل الأجنبي الذي يعرقل الكفاح ضد التخلف. وهكذا، فمنذ الاجتماع الأول للحكومة يوم 12 جويلية 1965، حدد إطار هذا العمل في السياسة الخارجية: «سيمد بلدنا يد الأخوة والصداقة إلى الذين يريدون التعاون معنا على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير»[130]، وأوضح بعد بضعة أشهر أنه «يساند مساندة حثيثة وحدة المغرب العربي، وهي الوحدة الي ليست موجهة ضد المشرق أبداً، فلقد زال العهد الذي كان فيه الاستعمار يفرق وينصب حدوداً مصطنعة بين المشرق والمغرب العربيين»[131].

إن السياسة في هذا المجال هي سياسة المستقبل والتعاون في الوقت نفسه حسبَ ما تمليه الظروف التاريخية ومقتضيات النمو في عصر التجمعات الاقتصادية والسياسية الجهوية الكبرى. وهي تقوم على الاحترام والتعايش بين مختلف الإيديولوجيات، وذلك ما يعني بالنسبة للجزائر إرادة مزدوجة في حصر الثورة داخل حدودها وتجنب أي تدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة مثلما برهنت على ذلك مجريات الأحداث، كَالمحاولتين الانقلابيتين في المغرب عامي 1971 و1972.

قرر بومدين أن يتعالى على هذه الذكريات الأليمة وأن يطوي الصفحة. ولذلك، ضاعف المساعي من أجل أن يبني مع البلدان المجاورة مغرباً عربياً للدول أدرك حدوده منذ البداية. لكن، بالنسبة له، ولنا جميعاً، فإن التقدم ولو بضع خطوات في طريق بناء المغرب العربي، يعني تحقيق حلم من أحلام الشباب، ومن ثم، فهو استجابة لمطلب التاريخ.

كان همه الأول هو أن يقيم مع هذه البلدان علاقات حسن جوار وتعاون سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي من أجل المساهمة في التقريب بين الشعوب التي عانت جميعاً من ويلات الظلم الاستعماري الذي حاربته مجتمعة. وفي الوقت نفسه أكد دائماً أن الثورة الجزائرية غير قابلة للتصدير مرسخاً بذلك ثابتاً من ثوابت سياسته: عدم التدخل في الشؤون الداخلية لجيراننا.

يمكن القول إن بومدين عمل طول سنوات عشر من 1965 إلى 1975 في سبيل بناء مغرب الدول القائم على احترام اختلافات أنظمتها السياسية والاجتماعية، ومن أجل بروز عهد من السلام والاستقرار في الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط، حتّى لا تحوّله التدخلات والأطماع الغربية إلى بؤرة توتر.

وإذا كانت اتفاقيات تعاون قد أبرمت مع موريتانيا بدءاً من عام 1966، فإن جواً من (الحرب الباردة) ساد المنطقة في تلك الفترة، وكان وراءه حادثان اثنان هما معاودة تونس المطالبة بالمعلم 233 ورد الفعل المغربي حيال تأميم الجزائر لمنجم غار جبيلات في نطاق استعادة ثرواتها الباطنية. وأدى هذا الوضع، للأسف، إلى التسابق في مجال التسلح.

ومن حسن الحظ أن سنة 1969 (وكذلك السنوات التي تلتها) كانت سنة انفراج للمنطقة. بدأت فعلاً بزيارة الرئيس للمغرب، حيث استقبل استقبالاً رائعاً توج بالتوقيع في إيفران على معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون. وفي الوقت الذي كانت فيه المجموعات الاقتصادية الجهوية الكبيرة تتشكل بين مختلف البلدان، صار تشييد المغرب العربي ضرورة تزداد إلحاحاً كل يوم. وفي شهر جانفي بالذات، ترأستُ في الجزائر أشغال اللجنة المغاربية للتربية.

وفي شهر فبراير مثل مدغري وزير الداخلية بلادنا في احتفالات عيد العرش بالرباط. وتقرر من جهة أخرى مع جيراننا التونسيين عقد معاهدة للتعاون الاقتصادي نصت على أن بترول (البرمة) سيمر عبر الأراضي التونسية التي ستزوّد علاوة على ذلك بالغاز الجزائري. ثم قام بوتفليقة بزيارة لليبيا تجسدت بالتوقيع على معاهدة أخوة وحسن جوار وتعاون.

وفي شهر مارس، جاء دور تونس باحتضان ندوة حول التكامل الاقتصادي للمغرب العربي تحت رئاسة أحمد بن صالح. وفي نفس الوقت توجهت في زيارة رسمية لليبيا أشرتُ إليها في الفصل الأوّل من هذا الكتاب.

وفي شهر أفريل، قام ولي العهد الليبي، حسن الرضا، بزيارة رسمية للجزائر، كلفني بومدين بمرافقته لمدينة أسلافه مستغانم. وخلال الشهر نفسه، جاء محمد بن هيمة رئيس وزراء المغرب، وكذلك الحبيب بورقيبة الابن، وزير الشؤون الخارجية التونسي، في زيارة للجزائر حيث عقدت الأيام الطبية المغاربية، وحيث قدم الكاتب

المسرحي المغربي الجاد، الطيب الصديقي، مسرحيته (سيدي ياسين في الطريق).

وخلال شهر ماي، عين بومدين وزير التجارة دلسي سفيراً في المغرب، . بعدما عيّنت الرباط سفيراً لها بالجزائر وهو رجل انفتاح وحوار: الدكتور يوسف بلعباس الذي صار بعد عام من ذلك وزيراً للشؤون الخارجية.

استعجلني الرئيس بومدين للقيام بزيارة للمغرب، فحددتها لشهر جوان لكي تتوافق مع عقد الندوة الثالثة لوزراء التربية المغاربة المقررة في الفترة ما بين 14 و18 جوان، بدأت زيارتي الرسمية بمدينة فاس يوم 9 حيث حضرت تدشين سد «عربات» من قبل الملك الحسن الثاني. وبصحبة الوزير أحمد العلوي، زرت سيدي حرازم، وجامع القرويين، وضريح مولاي إدريس، والمدرسة البوعنانية. وأجريت حديثاً مطولاً مع عبد الوهاب بن منصور مؤرخ المملكة، ذي الأصل الجزائري، الذي استعرضت معه ذكريات مشتركة أيام كان مدرّساً، وأنا تلميذ. بدار الحديث بتلمسان. وفي يوم 10 كنت في الرباط لإجراء محادثات مع عبد اللطيف فيلالي، وزير التعليم العالي، وتلوت الفاتحة على ضريح محمد الخامس. وفي المساء، التقيت ببالغ السرور محمد الفاسي، الرجل المثقف الظريف. وفي يوم 11، كنت في مراكش حيث زرت أضرحة السعديين وجامع الفنا، خاصة قبر يوسف بن تاشفين. وفي يوم 13، عدت إلى الرباط حيث اجتمعتُ بِالكاتب عبد الكريم غلاب. وصادف يوم 14 جوان اختتام المحاثات الثنائية، والتوقيع على بروتوكول اتفاق بمقر وزارة الشؤون الخارجية، وافتتاح الدورة الثالثة لوزراء التربية المغاربة. وفي يوم

16، استقبل الملك بإيفران الوزراء الأربعة. وخلال لقاء انفرادي، ألح عليّ أن تدرج تلك الزيارة في إطار تطبيق معاهدة إيفران التي وقعها مع الرئيس بومدين. دامت الندوة المغاربية خمسة أيام قررنا خلالها إعداد مصطلحات قاعدية باللغة العربية لصالح أطفال الطور الابتدائي للبلدان الأربعة. وما زلت مؤمناً إيماناً عميقاً بأن المدرسة الابتدائية هي البوتقة التي يتكوّن فيها الجيل المؤمن بفكرة المغرب العربي والقادر على تجسيدها. وألقيت محاضرة يوم 18، وقد تأثرت أيما تأثر لحضور الشخصية الوطنية المغربية الكبيرة: علال الفاسي الذي استعرض الأيام الجميلة لمكتب المغرب العربي في القاهرة. ثم إنني أديت زيارة لوالدة خديجة بلقاسم التي هي جزائرية الأصل مقيمة في المغرب وكانت دارها موئلاً للمجاهدين خلال الثورة وبعدها. هل أنا في حاجة إلى أن أضيف أنه منذ معاهدة إيفران، تمتنت العلاقات الجزائرية المغربية بسلسلة من القرارات والإنجازات الملموسة في القطاعات الاقتصادية والثقافية. وكانت زيارتي متبوعة بزيارة وزير الإعلام بن يحيى للرباط، ولقاء وزراء الداخلية والسياحة لبلدينا في تلمسان، ووصول وزير الفلاحة المغربي إلى الجزائر، محمد برقاش.

وفي شهر جويلية، جاء دور أحمد رضا غديرة لكي يترأس وفداً هاماً إلى الجزائر يوم 15 ضم الجنرال أوفقير ومحمد باحنيني. وعاد غديرة إلى الجزائر يوم 29 أوت حاملاً رسالة من الحسن الثاني إلى بومدين، وتبعه أوفقير يوم 10 سبتمبر، محملاً برسالة تتعلق أساساً بالقمة الإسلامية المقبلة في الرباط، على إثر الحريق الإجرامي للمسجد الأقصى من قبل الدولة الصهيونية، وهي القمة التي شارك فيه الرئيس بومدين مشاركة فعلية في شهر سبتمبر. ولعل أهم نتيجة

أسفرت عنها هذه القمة على الصعيد المغاربي هي قبول الملك الحسن الثاني باستقبال الرئيس الموريتاني مختار ولد دادة نزولاً عند إلحاح الرئيس بومدين الذي ربط مشاركته في القمة بحضور موريتانيا، وبذلك اعترفت المغرب رسمياً بالجمهورية الإسلامية الموريتانية التي كانت تطالب بها، مما أعطى زخماً قوياً لعملية بناء المغرب العربي الموسع إلى موريتانيا.

وكان أوّل قرار مغربي اتّخذ في هذا الاتجاه، في شهر نوفمبر، هو إلغاء «وزارة موريتانيا والصحراء» من القائمة الرسمية للمصالح الوزارية للحكومة، وذلك ما تم تأويله كإشارة حسن نية، متبوعة في الشهر اللاحق بزيارة بوتفليقة لموريتانيا وليبيا، وبزيارة زميله المغربي بوطالب للجزائر. وفي تونس، أعلن رسمياً عن الاتفاق التام حول تسوية جميع المسائل العالقة بين الجزائر وتونس.

***

وفي يوم 12 جانفي 1970، كنت في مراكش لحضور الندوة الإقليمية الثالثة لوزراء التربية والتخطيط العرب حيث قابلت زملائي، خاصة غديرة ومحمد مزالي وكذلك روني ماهو، المدير العام لليونيسكو الذي أشرف على الاجتماع.

اختار بومدين تاريخ الذكرى الأولى للتوقيع على معاهدة إيفران لكي يصادق، يوم 15 جانفي 1970، على الاتفاقات المبرمة مع موريتانيا وتونس وليبيا.

وفي فبراير، كان أحمد قايد وباهي الأدغم الوزير الأول

التونسي معاً في ساقية سيدي يوسف بمناسبة ذكرى العدوان الفرنسي على هذه القرية التي كانت تأوي الثوار الجزائريين وأشارت افتتاحية لمجلة (الجيش) تناولت موضوع وحدة المغرب العربي إلى أن هذه الوحدة هي مرحلة مهمة نحو وحدة الأمة العربية. وبينما كان وزير النقل رابح بيطاط في تونس من أجل التوقيع على اتفاقية متعلقة بالنقل، كان وزير العدل بجاوي في نواقشوط.

وفي مارس، حضر عبد السلام الندوة المغاربية للاقتصاد التي عقدت بالرباط في وقت كان فيه بوطالب في الجزائر حاملاً رسالة من الحسن الثاني إلى بومدين. وفي الفترة نفسها، قام وزيران تونسيان على التوالي بزيارة للجزائر: إدريس قيقة (الصحة) ومحمد الصياح (الإعلام). ثم جاء أوفقير وزير الداخلية المغربي واستقبل من قبل بومدين يوم 29.

وفي شهر أفريل، كان القذافي في الجزائر يوم 16 مسبوقاً بوزير البترول عز الدين مبروك. وجاء إلى الجزائر أيضاً وزير الدفاع التونسي باجي قايد السبسي وكذلك المسعدي كمبعوث خاص إلى الرئيس الجزائري. وأخيراً، زار المغرب كل من بوتفليقة وشابو الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني قبل توجههما في الشهر الموالي إلى ليبيا.

وفي الشهر نفسه، كان في الجزائر مدير الديوان الملكي إدريس السلاوي، الذي كان مسبوقاً بوزير الداخلية والمناجم، محمد جعيدي، لإعداد قمّة تلمسان التي جمعت الرئيس بومدين والملك الحسن الثاني يوم 27 ماي في جو من البهجة والحماس الشعبي. وفي الفترة نفسها، كان وزير الاقتصاد التونسي حسان بلخوجة في الجزائر،

بينما كان شريف بلقاسم وزير المالية في تونس حيث عين بومدين تيجني هدام وزير الصحة سفيراً للجزائر.

وفي جوان، بينما كان وفد من الولاة المغاربة يزور الجزائر، كان بوطالب يصرح في ليبيا: «إن وحدة المغرب العربي ليست متناقضة مع وحدة العالم العربي».

وأعلن بومدين يوم 19 جوان أن «الإخوة الأشقاء في إيفران وتونس وتلمسان والدار البيضاء توصلوا إلى تصفية نهائية لمشاكل الحدود... لقد ساهمنا جميعاً في محو رواسب الاستعمار وإزاحة سمومه وألغامه لإقامة بنيان مشترك متين على أسس صحيحة وسليمة ودائمة... وبذلك ننطلق معاً في تحقيق آمال الأسلاف والأجيال الصاعدة».

وفي جويلية، عُقدت ندوة الوزراء المغاربة للاقتصاد في الرباط، تَلَتْها في سبتمبر، قمة ثلاثية مصغرة في نواقشوط جمعت بومدين والحسن الثاني وولد داده.

وفي نوفمبر، وفي الوقت الذي كانت فيه اللجنة الاستشارية الدائمة المغاربية تجتمع في تونس، استقبل بومدين في الجزائر وزيري خارجية المغرب وموريتانيا.

وفي ديسمبر، عُقد بالرباط اجتماع لمسؤولي الإذاعات والتلفزات المغاربية.

***

أما سنة 1971 فقد استُهلت ببوادر فتور، فبعد جمود دام بضعة

أشهر، حرّك بومدين الأمور في شهر أفريل بإرسال مبعوثين: بوتفليقة إلى الرباط وعبد السلام إلى تونس وطرابلس، واستقبل هو بلعباس وزير خارجية المغرب، وشخصياً استقبلت مُثَقَّفَيْن مغربيين هما المهدي المنجرة الذي هو نائب مدير عام اليونيسكو والمؤرخ عبد الله العروي، وكان مستقبل المغرب العربي محور حديثنا.

وفي جويلية، سيطرت أحداث الصخيرات على المشهد (محاولة انقلاب عسكري ضد الملك). جاء أوفقير إلى الجزائر لكي يطلع الرئيس على تفاصيل المحاولة الانقلابية. جمع بومدين مجلس الثورة ومجلس الحكومة لكي يؤكد التقيّد بمبدإ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لجيراننا، ثم أرسل الشريف بلقاسم إلى الملك. بينما أرسل إليه الملك رسالة حملها أحمد برقاش وزير الشؤون الدينية.

وفي شهر أوت، استقبل بومدين علال الفاسي الذي شارك في ملتقى التعريف بالفكر الإسلامي، والذي صرح للصحافة الوطنية والدولية قائلاً: «إن إخلاص المسؤولين الجزائريين للوحدة المغاربية أمر لا جدال فيه».

وفي شهر سبتمبر، مثل الشريف بلقاسم بومدين في احتفالات الثورة الليبية بطرابلس، قبل أن يقوم بمهمة لدى الرئيس الحبيب بورقيبة. وخلال الشهر نفسه، استقبل بومدين الرئيس القذافي بحاسي مسعود، والرئيس ولد داه في الجزائر العاصمة.

وكان شهر ديسمبر أكثر ثراءً بالاتصالات المغاربية: تنظيم أسبوع ثقافي تونسي في الجزائر، وزيارة وفد من الولاة المغاربة إلى شرق الجزائر. وزارنا الشاذلي القليبي وزير الثقافة، ومحمد المصمودي وزير الشؤون الخارجية التونسي، ثم جلود الرجل الثاني

في ليبيا. وكان رئيس الوزراء المغربي في الجزائر، أما أنا فقمت بزيارة رسمية لموريتانيا.

وفي عم 1972، كانت العلاقات الجزائرية المغربية على أحسن ما يرام: خلال شهر جانفي، استقبل مبعوث الملك الحسن السيد علي الصقلي من قبل بومدين الذي بعث إليه بدوره بوتفليقة في فبراير. وفي ماي، كان محمد بن هيمة، وزير الداخلية المغربي في الجزائر، بينما استقبل مولود قاسم من قبل الحسن الثاني بصفته مبعوثاً من الرئيس الجزائري. وفي جوان، انتقل بومدين إلى مونروفيا (ليبريا) لتسوية خلاف بين السنغال وغينيا، وتوقف بالرباط لكي يتحادث مع العاهل المغربي. وفي شهر جوان، احتضن المغرب قمة منظمة الوحدة الإفريقية[132]، في ختام هذه القمة وقّع رئيسا البلدين على معاهدة لتسوية الخلاف الحدودي بينهما بصفة نهائية. وفي شهر أوت، تعرّض الملك الحسن الثاني لمحاولة انقلابية ثانية قام بها سلاح الجوّ المغربي. أعقبها الإعلان عن وفاة أوفقير وزير الداخلية، وفي شهر سبتمبر، أرسل الملك أحمد بن هيمة لكي يخبر بومدين بجميع ملابسات تلك المحاولة. أما خارج المغرب، فأشير إلى لقاء بين بومدين والقذافي في الجزائر في شهر فبراير 1972 متبوع بلقاء مع الهادي نويرة الوزير الأول التونسي في شهر مارس. وشخصياً، قمت بزيارة رسمية لتونس في شهر جويلية حيث استقبلت من قبل الرئيس بورقيبة والهادي نويرة.

***

إذا كنت قد حرصت على سرد هذه السلسلة الطويلة من الاجتماعات المغاربية خلال سنوات 69 ـ 72، فإنما لأبين مدى إيمان

وإرادة المسؤولين الجزائريين في تحقيق المشروع المغاربي. والأمر الذي أشهد به اليوم هو أنه من الجانب الجزائري، كان بومدين هو المحفّز لجميع المساعي الرامية إلى القيام بأعمال ملموسة من أجل إعطاء الحيوية لبناء المغرب العربي.

تميزت سنتا 1973 و1974 بانخفاض محسوس في الاتصالات، خاصة على الصعيد السياسي. فالجزائر منهمكة في إعداد القمة الرابعة لبلدان عدم الانحياز، والمغرب يعاني من مضاعفات المحاولتين الانقلابيتين في حين كان بورقيبة مريضاً في تونس. لكن ذلك لم يمنع من اتخاذ مواقف مشتركة خلال الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة التي انفجرت في أكتوبر 1973 تُرجمتْ بإرسال البلدان الثلاثة وحدات عسكرية إلى الجبهتين المصرية والسورية.

حقاً، تواصلت العلاقات الثقافية بنجاح معتبر من خلال تنظيم الأسابيع الثقافية وتبادل البرامج المتلفزة لمغربفيزيون.

وتعدّدت زيارات الرئيس الموريتاني للجزائر في جو من الثقة والأخوة. كان الشريف بلقاسم الوحيد في القيادة الجزائرية الذي تنبأ بأن الرئيس ولد داده سيدير ظهره لبلادنا إن آجلاً أو عاجلاً.

حقاً، إنّ الوحدة ما بين تونس وليبيا التي أعلن عنها في 12 جانفي 1974 بجربة، لم تثر أي حماس، لأنها كانت مطبوعة بالارتجال. ومنذ أن أذيع الخبر، توجهت إلى مكتب الرئيس لمتابعة الحدث. وفي تلك الآونة، كلمه بورقيبة بالهاتف لدعوته إلى الانضمام إلى هذه الوحدة. أجاب بومدين على الفور: «الجزائر لا تركب القطار بعد انطلاقه». ذكرني بومدين بالمحاولات الوحدوية السابقة التي أُجهضت بسبب مثل هذا التسرع: الجمهورية العربية

المتحدة بين مصر وسوريا عام 1961، الفيدرالية بين مصر وليبيا والسودان عام 1969، الوحدة بين مصر وسوريا وليبيا عام 1971، الوحدة بين مصر وليبيا عام 1972. وفي يوم 14 جانفي 1974، أُقيل المصمودي من منصبه كوزير لخارجية تونس. وفي 16، تأجل الاستفتاء الذي كان مقرّراً من أجل المصادقة على مشروع الوحدة التي اضطربت قبل أن تغرق في بحر النسيان. وفي هذا السياق وفي 18 جانفي حملتُ رسالة من بومدين إلى الحسن الثاني الذي كان له الموقف نفسه تجاه إعلان جربة.

لكن جذوة الحماس بدأت تنطفىء، فعلى الصعيد الجهوي، برزت التخوفات من رغبة الجزائر المزعومة في أن تكون (بروسيا المغرب العربي)، وعادت الأطماع الإقليمية للمغرب في مقالة لأحمد العلوي بخصوص الصحراء الغربية في شهر أوت 1974. أما على الصعيد الدولي، فإن دخول هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية إلى الساحة إنما كان يرمي إلى تفرقة العالم العربي.

إنّ هذه السنوات العشر المفعمة بالآمال في سبيل تجسيد المثل الأعلى المغاربي العزيز علينا جميعاً، أعقبتها، ويا للأسف، سنوات من الخيبات والارتداد إلى الوراء. إنّ جيلنا الذي هو جيل الإيمان بالمغرب العربي لم يكن قادراً على تجاوز الحزازات والصراعات الثانوية لكي يرتفع إلى مستوى التطلعات الشعبية.

ووضع انفجار الصراع في الصحراء الغربية منطقة شمال غربي إفريقيا أمام محنة ما زالت مستمرة. فقد خرق اثنان من الشركاء (المغرب وموريتانيا) الالتزام الذي اتخذ مع الجزائر بإقامة تشاور مشترك على مستوى القمة من أجل ضمان تصفية الاستعمار من

الصحراء الغربية، وقررا احتلالها عسكرياً. أما المتعامل الثالث (تونس) فقد انضم إلى ذلك ضمنياً حين رفض الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بحجة «عدم قابلية دويلة للعيش».

وأصيبت الجزائر بخيبة أمل حيال سلوك جيرانها فتبنت مسعى آخر بدءاً من عام 1975، وهو التخلي عن نظرية مغرب الدول لصالح مغرب الشعوب. ونشأ عن هذا الجوّ تجميد اجتماعات «اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب العربي»، وتمسكت الجزائر بحقّ الشعب الصحراوي في تقرير المصير كشرط لبناء المغرب العربي.

وأعلن بومدين بصوت عالٍ: (نعم، اليوم وغداً، لوحدة شعوب المغرب العربي، مغرب عربي لا يوجد فيه استغلال الإنسان من قبل الإنسان.. وحيث الاقتصاد الوطني لن يكون تحت سيطرة الرأسمال الأجنبي)[133].

ثم أضاف فيما بعد: (لقد عملنا في الماضي في سبيل سياسة حسن الجوار والأخوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير. لكنهم لم يتركونا نقوم بعملنا في هدوء. إن الأفكار التي تنشأ عن ثورتنا والإنجازات التي تتحقق في بلادنا أصبحت مصدر قلق متزايد وغيرة وحقد)[134].

وبعد شهرين على هذا الخطاب صادق الشعب الجزائري على الميثاق الوطني الذي أعطى مضموناً محدداً ملموساً لمفهوم (مغرب الشعوب): «لا يمكن أن تتحقق وحدة المغرب العربي بطريقة مؤكدة مستديمة إلاّ إذا أنجزت بمشاركة الجماهير الشعبية، وعلى رأسها العمال والفلاحون والشبيبة وجميع العناصر الثورية». ولن يحدث بالتالي تكامل اقتصادي «طالما بقيت في هذه المنطقة مفاهيم وهياكل

اقتصادية واجتماعية تخدم الرأسمالية الدولية وكمشة من المستغلين بدلاً من أن تكون في صالح الجماهير الشعبية».

وقبيل وفاته ببضعة أسابيع، كتب بومدين إلى الحسن الثاني لتذكيره بأن الجزائر ما تزال وفية لـ«روح ومضمون معاهدة إيفران والاتفاقيات المبرمة عام 1972» وأن «إيمانها بتشييد المغرب العربي لا يتزعزع»(135).

7. الصحراء الغربية

أ) انحراف مسار تصفة الاستعمار

كان استكمال تصفية الاستعمار من القارة الإفريقية موضوع الساعة في مطلع السبعينيات. إذ بعد استقلال المحميات والمستعمرات الفرنسية والإنجليزية والإيطالية، السابقة، جاء دور المستعمرات الإسبانية والبرتغالية لكي تنطلق في المرحلة النهائية من كفاحها في سبيل التحرر الوطني. ويشكّل إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب في الشمال الغربي من إفريقيا الواقع تحت السيطرة الإسبانية جزءاً منها أصبح يُعرفُ بالصحراء الغربية وفقاً للتسمية التي اصطلحت عليها الهيئات الجهوية والدولية (منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة وبلدان عدم الانحياز). وتبلغ مساحة هذا الإقليم الذي أعلنت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة أنه (غير مستقل) 284,000 كيلومتر مربع تحده على طول 2045 كيلومتراً ثلاثة بلدان هي: الجزائر والمغرب وموريتانيا، وله واجهة بحرية من أطول الواجهات امتداداً على المحيط الأطلسي، ويوجد على بعد 100كلم من جزر الكناري. وقد تبنّتْ جبهة البوليساريو لصالحها تسمية هذه المجموعة الجغرافية بحيث تعني كلمة جبهة البوليساريو الجبهة الشعبية من أجل تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب[136]، «وهي تضبط ضبطاً دقيقاً حدود نضالها وتلتصق بالفكرة الدولية حول تصفية الاستعمار، خاصة، فكرة الوحدة الإفريقية»[137].

إذا كانت الثروات الطبيعية للصحراء الغربية معروفة (فوسفات

وحديد وصيد بحري مع احتمال وجود بترول)، فإن عدد السكان لا يتحقق الإجماع حوله، وهو الأمر الذي يعطي الفرصة لأولئك الذين يعارضون الحق في تقرير المصير لتبرير موقفهم هذا بضآلة حجم الشعب الصحراوي! إنّ الإحصاء الوحيد الذي قامت به السلطة الاستعمارية السابقة عام 1974، يعطي رقم 73,497 نسمة. واعتبر الصحراويون هذا الرقم «جزئياً ومتحيزاً»، «لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار المحاربين والناجين من السجن واللاجئين في البلدان المجاورة»[138] فهم يرون أن العدد الإجمالي للسكان في نفس الفترة يقدر بـ207,000 نسمة[139]، في حين أن النظام المغربي قدّم عام 1966 رقماً يتراوح بين 150,000 و200,000 ساكن[140].

لم تكن هذه المستعمرة الإسبانية السابقة معروفة إلا قليلاً في الخارج إلى حدود الستينيات عندما بدأ استغلال مناجم الفوسفات، مع أن لها تاريخها الخاص. كنت في شبابي الأول، أسمع الناس حولي يتحدثون عن هذه العائلة أو تلك التي تعود أصولها إلى الساقية الحمراء. وفي المدرسة الحرّة[141]، تعلمت أن المرابطين بقيادة يوسف بن تاشفين، انطلقوا قبل ألف عام من تلك الصحراء المقفرة لكي ينقذوا المغرب والأندلس الإسلاميين من سيطرة أوروبا الصليبية المتحالفة فيما بينها.

من هذه الصحراء بالذات، انطلق المقاوم الكبير الشيخ ماء العينين (1830- 1910)، الوطني المغاربي والإفريقي، صاحب الإشعاع الفكري والروحي، في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ليشن كفاحه ضد الأوروبيين الذين تقاسموا إفريقيا في ندوة برلين عام 1885 وأعلنوها «أرضاً بلا مالك» وكان جيشه الذي يضم

جزائريين[142] أيضاً موجهاً في بداية الأمر ضد الاستعمار الفرنسي. لأن فرنسا استولت بعد احتلال موريتانيا، على جزء من الصحراء الغربية التي كانت من نصيب إسبانيا في ندوة برلين، فأمضت إسبانيا حوالي خمسين سنة لكي تحتلها بكاملها بسبب امتداد رقعة المقاومة الشعبية. وللعلم، فقد استنجدت إسبانيا بالجيش الاستعماري الفرنسي مرتين على الأقل من أجل مساعدتها في القضاء على الانتفاضة المسلحة للشعب الصحراوي عام 1932، وعلى وجه أخصّ عام 1957 عندما أطلقت فرنسا حملة قمع عرفت باسم (إيكوفيون)، وأدت إلى مذبحة كبيرة سقط خلالها الآلاف من الصحراويين واضطر الآلاف الآخرون منهم للخروج إلى المنفى[143].

خلال هذه الفترة بالذات، أطلقت أطروحة (المغرب الكبير) من قبل زعيم حزب الاستقلال، وكانت مصحوبة بخريطة جغرافية تعيد «الإمبراطورية الشريفية» إلى حدود القرن الرابع عشر. ففضلاً عن المغرب، تشمل جزءاً كبيراً من الجزائر (إلى حدود تلمسان في الشمال وعين أمناس. جنوباً) والصحراء الإسبانية وموريتانيا وجزءاً من مالي والسنغال. كان القصر الملكي متردداً قبل أن يأخذ بهذه الأطروحة، ونشرت وزارة الشؤون الخارجية عام 1960 (كتاباً أبيض عن موريتانيا والصحراء)[144]. واستندت في ذلك إلى حجتين أساسيتين لتدعيم هذه المطالبة: الحجة العرقية (انحدار الصحراويين والموريتانيين من الدولة المرابطية)، والحجة اللسانية (الصحراويون والموريتانيون ينطقون بالعربية، ومن ثم، فهم من رعايا الملك)[145].

في 1 جويلية 1957، حدث رد فعل من جانب الجمعية الإقليمية لموريتانيا التي كانت ما تزال تحت السيطرة الفرنسية،

فطالبت بالصحراء الإسبانية بحجة انتماء سكانها وسكان موريتانيا لنفس الأصل «من الأطلسي إلى الأزواد»، وإلى هنا تعود الفكرة القائلة بأنه «ينبغي أن نتحد في السرّاء وفي الضرّاء»(146). وصارت مرجعية التوحيد هذه من جانب موريتانيا من الطقوس العادية بعد الاستقلال في كل خطاب للاحتفاء بذكرى إعلان الجمهورية.

وقد وجب انتظار عام 1964 لكي نشهد حرباً دبلوماسية في صلب منظمة الأمم المتحدة، انطلقت بمبادرة من موريتانيا وانتهت بالاعتراف من جانب هذه المنظمة الدولية بأن الصحراء الغربية «بلد واقع تحت الاستعمار».

والأمر الغريب في هذه المساعي كلها هو أن الشعب الصحراوي، المعني الأول بالأمر، لم يستشر في أي وقت من الأوقات: فلا مدريد التي قرر برلمانها ضم إقليمه جاعلة منه (مقاطعة إسبانية) عام 1961، ولا من جانب الرباط ونواقشوط اللتين تجاهلتا تطلعات الصحراويين إلى الحرية التي جرى التعبير عنها بِعِدَّةِ ثورات شعبية، ولا من جانب منظمة الأمم المتحدة نفسها.

وأدى هذا الموقف المهين إلى تعزيز الإحساس الوطني لدى الصحراويين فعبروا عن شعورهم مرة ثانية في نهاية الستينات في إطار حركة الساقية الحمراء ووادي أورو، وطالبوا بالاستقلال دون أن يفقدوا الأمل. غير أن مظاهرتهم السلمية في (زملة) يوم 17جوان 1970 انتهت ببحر من الدماء. ومنذ ذلك الحين، صار الكفاح المسلح أمراً لا مناص منه. وهو الكفاح الذي ستقوده جبهة البوليساريو التي ولدت يوم 10 ماي 1973 لتكون «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصحراوي من أجل نيل الاستقلال الكامل وحماية

الحرمة الترابية»[147].

ولما كانت منظمة الأمم المتحدة قد أطلقت عليها منذ عام 1966 تسمية (الأطراف المعنية) أو (صاحبة المصلحة)، فإن الجزائر والمغرب وموريتانيا قررت فيما بينها أن توحد جهودها من أجل التعجيل بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، واعترفت الرباط قبل ذلك رسمياً بموريتانيا كدولة مستقلة ذات سيادة. وهكذا عُقد اجتماع القمة الأول في نواديبو بموريتانيا يوم 14 سبتمبر 1970. وأكد البيان النهائي المشترك التزام البلدان الثلاثة بـ«تكثيف التعاون الوثيق فيما بينها من أجل الإسراع في تصفية الاستعمار عن الصحراء الواقعة تحت السيطرة الإسبانية وذلك طبقاً للوائح الأمم المتحدة». وعُقد الاجتماع الثاني في أغادير بالمغرب يوم 24 جويلية 1973، فأكّدت القمّة من جديد «تمسكها الوثيق بمبدإ تقرر المصير، وحرصها على تطبيقه ضمن إطار يضمن لسكان الصحراء التعبير الحر الأصيل عن إرادتهم طبقاً لمقررات منظمة الأمم المتحدة ذات الصلة». وبين هذين اللقاءين، اجتمعت بالجزائر يوم 5 جانفي 1972 ونواقشوط يوم 9 ماي 1973 لجنة التنسيق الثلاثية التي أقرها اجتماع القمة الأول، والمتألفة من وزراء الشؤون الخارجية. وقد ألحت التصريحات الختامية على «روح قرارات نواديبو، والعزم على العمل معاً لدى منظمة الأمم المتحدة لكي تضطلع هذه الأخيرة بكل وضوح بمسؤولياتها في عملية تصفية الاستعمار» من الشمال الغربي لإفريقيا.

وتتحدد مسؤولية الأمم المتحدة هنا على مستوى التطبيق وليس على مستوى اتخاذ القرار. ذلك أن الجمعية العامة كانت قد دعت منذ 20 ديسمبر 1966 الدولة المديرة لهذا الإقليم في اللائحة 2229 إلى

«أن تتخذ في أقرب الآجال، وبالتطابق مع تطلعات السكان الأصليين للصحراء (الإسبانية) وبالتشاور مع الحكومتين المغربية والموريتانية، وكل طرف له مصلحة، الإجراءات المتعلقة بِتطبيق الاستفتاء الذي يجري تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة بغاية تمكين المواطنين الأصليين من ممارسة حقهم في تقرير المصير».

ومنذ ذلك الحين، جرى التصويت على ست لوائح من قبل هذه الهيئة الدولية ما بين 1967 و1974، وبتعابير متماثلة. وتعزز هذا المسعى بقرارات منظمة الوحدة الإفريقية وتوصيات بلدان عدم الانحياز. وكانت جامعة الدول العربية هي الوحيدة التي تجنبت تناول هذه المسألة بسبب معارضة أغلبية أعضائها لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، مستعيدة بذلك معارضتها لاستقلال موريتانيا حتّى تمّ قبولها في الأمم المتحدة عام 1961.

أما إسبانيا، فقد ماطلت من جانبها خاصة بعد استغلال الفوسفات بمناجم بوكراع، فاصطنعت (ممثلين) صحراويين للإيهام بشرعية احتلالها الاستعماري. وفشلت فشلها الأول عندما أعلن حفيد المناضل الكبير الشيخ ماء العينين، يوم 16 نوفمبر 1966 أمام لجنة تصفية الاستعمار بنيويورك أن «الشعب الصحراوي شعب مجيد، وهو يريد الحرية والاستقلال الفوري والكلي لبلاده»[148].

وكانت هذه المرحلة الأولى من التشاور السياسي في جو من السلم والاستقرار وعدم التدخل مفيدة للمغرب العربي الذي كان تكامله الاقتصادي محلّ تشجيع بعد تسوية النزاعات الحدودية. وكانت الجزائر بعد تأميم المحروقات قوية ومستقرة ومؤثرة والجميع من أصدقاء وخصوم يسعون إلى صداقتها، أو ضمان وقوفها على

الحياد على الأقل. إذ أن وساطتها كانت مطلوبة في عدد من النزاعات، (العراق - إيران، الباكستان - بنغلادش، اليمن الشمالي - اليمن الجنوبي إلخ...). وهي لا بديل عنها في كل ما يتّصل بالعلاقات بين الأثرياء والفقراء وبين أوروبا والعالم العربي وبين هذا الأخير وإفريقيا. وقد كتب دبلوماسي من العالم الثالث يقول: (هناك تعاطف وإعجاب من البعض، وتقدير من الجميع، فالجزائر التي تتصدر جبهة الأمم الفقيرة، تبدو كأنها ضمير العالم الثالث. وبدا التقدير الرسمي لهذا الدور في غاية الوضوح مع تعاقب مؤتمرات القمة في عاصمتها والتي تُوجتْ بالندوة التي أعطت عام 1973 دفعاً جديداً لحركة بلدان عدم الانحياز. إنّ الرئيس بومدين الذي كان على رأسها برز كرمز للنضال الكبير من أجل نظام دولي جديد أكثر إنصافاً، خاصة في جانبه الاقتصادي، والذي كان في أقوى لحظاته خلال الدورة الخاصة للأمم المتحدة التي دشن رئيس الدولة الجزائري أشغالها)[149].

لكننا لم نأخذ بعين الاعتبار النوايا الخلفية لجيراننا والتأثيرات الخارجة عن إفريقيا التي ترتسم في الأفق من أجل الإبقاء على النظام الموروث عن الفترة الاستعمارية والاستغلال الإمبريالي. وهكذا، وبعد نشوة التشاور، بدأنا نسير نحو مرحلة الشك بين البلدان المغاربية الثلاثة عام 1974، ثم حدثت القطيعة وانقلبت التحالفات، إذ راح كل واحد من الجيران يقوم بدوره علناً أو سراً:

- فالملكية المغربية صارت معزولة أكثر فأكثر على الصعيد الداخلي بعد محاولتي الانقلاب العسكريتين، وراحت تبحث عن أيّ مبرّر للحفاظ على العرش العلوي.

- والنظام الموريتاني برع في اللعبة ذات الوجهين: مناورات سرية مع المغرب من أجل تقسيم الصحراء الغربية، وتعاطف ظاهر مع القضية الصحراوية، والإبقاء على علاقات خاصة مع الجزائر. وكانت إسبانيا في عز التحول، مشدودة إلى الحالة الصحية للزعيم العجوز فرانكو. وكفاح الشعب الصحراوي المسلح يدفعها إلى التفكير والبحث عن قوة ثالثة بين المطالبين بالاستقلال من جهة، والمطالبين بضم الصحراء لها، من جهة أخرى. في حين أن الشعب الصحراوي انطلق في نضاله المسلح تحت إشراف جبهة البوليساريو بينما كانت الجزائر مترددة في الاعتراف بهذه الجبهة حتى لا تكون السبب في تأزم العلاقات بين الدول المغاربية.

***

في هذا الجو بالذات، ضاعف هنري كسنجر تنقلاته بين المغرب العربي والمشرق غداة حرب أكتوبر، وحاول تعبئة البلدان المستهلكة للبترول ضد البلدان العربية المنتجة له التي تستخدمه كسلاح ضد حلفاء إسرائيل، وخلط الملك الحسن الثاني الأوراق لاعتقاده بأنّ الظروف مؤاتية له: كان اليمين في السلطة بمدريد وفي باريس بعد موت الجنرال فرانكو والرئيس بومبيدو، تاركاً المجال للملك الشاب خوان كارلوس، ولجيسكار ديستان المعروف بحنينه إلى (الجزائر الفرنسية). إنّ هذا الجو السياسي شجّع ملك المغرب على التنكّر لالتزاماته، فتخلى عن العمل المشترك الذي حددته القرارات الثلاثية وأطلق حملة مطالبة بإقليم الصحراء الغربية. وفي يوم 17 سبتمبر، أعلن أنه سيخطر محكمة العدل الدولية، وساعده في ذلك الرئيس الموريتاني مختار ولد داده. وهو على أية حال انقلاب

غير متوقّع: انتقل رئيسا الدولتين فجأة من التنافر المفتوح الذي لا رجوع عنه، إلى التعاون دون أي تحفظ! أما إسبانيا التي كانت معارضة في البداية لرفع القضية أمام المحكمة، فقد انتهى بها الأمر إلى أن ترضخ، في حين أن الجزائر تركت الأمور تسير على حالها لكي لا تحدث شرخاً في الجبهة المناهضة للاستعمار، أما الأمم المتحدة فراحت تماطل. ونتج عن ذلك تأجيل لتصفية الاستعمار عاماً كاملاً.

كان بومدين مشغول البال، فقد قال لي: «إن هناك أمراً ما يدبر على حدودنا، والشروح التي تجيئني من ولد داده ليست متناسقة». وطلب مني أن أدعو الصحافة الوطنية إلى عدم الدخول في جدال مع الصحافة المغربية. فهو يعلم أن القوى الإمبريالية تبحث عن ذريعة لثنيه عن مواقفه المناصرة للعالم الثالث. لكنه فضل في ذلك الوقت انتظار رأي محكمة العدل الدولية، والتعاون مع الأمم المتحدة. وكان أن أرسلت هذه الأخيرة بعثة استطلاع إلى المنطقة طوال شهري ماي وجوان 1975 متنقّلة بين الصحراء الغربية والجزائر والرباط ومدريد ونواقشوط. وفي يوم 11 أكتوبر، نشرت تقريرها في نيويورك. ويضم هذا التقرير مواقف الأطراف المعنية أو ذات المصلحة، وهي ملخصة ومعروضة على الشكل التالي:

1 ـ إسبانيا:

«إنّ الحكومة الإسبانية مستعدة للتعاون مع دول المنطقة ومنظمة الأمم المتحدة بقصد تمكين سكان الإقليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير طبقاً للوائح الأمم المتحدة.. لكنّها وبالنظر إلى الوضع السائد في الإقليم وفي المنطقة، عبرت عن إرادتها في الانسحاب من الإقليم

في أقرب الآجال دون أن تترك فراغاً مع ذلك»[150].

2 ـ المغرب:

«أعادت الحكومة المغربية تأكيد مطالبها الإقليمية في الصحراء الغربية، وألحت على ضمّ الإقليم إلى المغرب. لكنها أعلنت أنها قد تقبل عند الاقتضاء باستفتاء مقرون ببعض الشروط. لا يمكن لهذا الاستفتاء حسب رأيها أن ينص إلا على تخيير السكان بين المغرب وإسبانيا». وأشارت من جهة أخرى «إلى أنها قد تجد حلاً لمشكل الصحراء الغربية مع موريتانيا».

3 ـ الجزائر:

«أعلنت الحكومة الجزائرية من جانبها أن لا أطماع إقليمية لها بخصوص الصحراء الغربية. لكنها اعتبرت أن هذا الإقليم ينبغي تخليصه من الاستعمار طبقاً للمبادىء التي أقرتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، وذلك بإعطاء سكان الإقليم إمكانية ممارسة حقهم في تقرير المصير، والتصرف بكل حرية في مصيرهم. وأضافت الحكومة الجزائرية أنها تقبل وتحترم كل تسوية لمشكل الصحراء الغربية بشرط أن يصادق عليها السكان المعنيون بكل حرية»[151].

4 ـ السكان الصحراويون:

«لاحظت بعثة الأمم المتحدة إلى الإقليم أن السكان، أو على الأصح، الأغلبية الساحقة من الذين قابلتهم يقفون بصورة قاطعة مع الاستقلال، وضد المطالب الإقليمية من جانب المغرب وموريتانيا. وعبروا عن أمنيتهم في أن يروا الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية

وجامعة الدول العربية تساعدهم في الحصول على استقلالهم والحفاظ عليه. وبهذه المظاهرات والتصريحات أكّد السكان أنهم يساندون أهداف جبهة البوليساريو وحزب الاتحاد الوطني الصحراوي في صالح استقلال الإقليم»[152].

5 ــ الحركات التحررية والاستفتاء:

«وبالنسبة لقادة جبهة البوليساريو، وممثّلي حزب الاتحاد الوطني الصحراوي في الإقليم، فإن الاستفتاء تجاوزه الزمن بالنظر إلى أن السكان سبق لهم أن عبروا لبعثة الأمم المتحدة عن أمانيهم وتطلعاتهم. لكنهم صرحوا جميعاً أنهم قد يقبلون بالاستفتاء، إذا كان ذلك هو اقتراح منظمة الأمم المتحدة».

6 ــ جبهة البوليساريو:

«إنّ جبهة البوليساريو التي كانت معتبرة إلى حين قدوم بعثة الأمم المتحدة حركة سريّة ظهرت كقوة مسيطرة على الإقليم. وقد شهدت البعثة في كل مكان مظاهرات لصالح هذه الجبهة».

7 ــ موريتانيا:

«سجلت البعثة في موريتانيا ثلاث وجهات نظر: بعض الناس يطالبون بضمّ الإقليم بكل بساطة. وآخرون يعترفون بحق مواطني الإقليم الإسباني في تقرير المصير والاستقلال لكنهم لا يستبعدون دمج أو اشتراك الدولة الجديدة مع موريتانيا التي تربطها بها أوثق العلاقات. وهناك صنف ثالث يتألف من مناصري جبهة البوليساريو

الذين يعتبرون أنفسهم لاجئين لا موريتانيين يطالبون باستقلال الصحراء الإسبانية».

وختمت بعثة الأمم المتحدة تقريرها بالتوصيات التالية: «يجب أن تضبط كل تسوية للوضعية بموافقة ومشاركة جميع الأطراف المعنية والتي لها مصلحة، أي الإدارة المسيرة، وحكومات البلدان المتاخمة وممثلو الشعب الصحراوي من أجل إقرار حل دائم وحفظ السلام في المنطقة». إنّ هذه الأطراف مدعوة بإلحاح إلى «أن تقبل باتفاق مشترك فيما بينها تجنّب أي مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع القائم حالياً في الإقليم».

وستتطابق هذه التوصيات لاحقاً مع لوائح الهيئة القضائية الدولية حول النقطة الجوهرية المتعلقة باستفتاء تقرير المصير. وبالفعل، نقضت محكمة العدل الدولية مطالب كل من الرباط ونواقشوط في الرأي الاستشاري الذي أصدرته يوم 16 أكتوبر عندما أعطتْ رأيها في المسألتين اللتين طرحهما عليها هذان الطرفان أي:

- هل كانت الصحراء الغربية «إقليماً بدون مالك عندما قررت إسبانيا الانسحاب منه؟»

- إذا كان الجواب بالنفي، فما هي الروابط القانونية لهذا الإقليم مع المملكة المغربية من جهة، ومع المجموعة الموريتانية من جهة أخرى؟

في ردّها على هذين السؤالين خلصتْ محكمة العدل الدولية إلى أن «عناصر المعلومات التي قدمت لها لا تثبت أي أثر لعلاقة سيادة بين الصحراء الغربية من جهة والمملكة المغربية والمجموعة

الموريتانية من جهة أخرى.

وعليه، فإن المحكمة لم تسجل وجود روابط قانونية من طبيعتها أن تغير تطبيق اللائحة 1514 (XI)[153] فيما يتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، خاصة تطبيق مبدإ تقرير المصير بفضل التعبير الحر والأصيل لإرادة سكان الإقليم». بل إن القاضي المختص الذي عينه الطرف المغربي بنفسه و قف بكل وضوح مع مبدإ تقرير المصير. والتنازل الوحيد الذي قُدّم لهذين الطرفين يتمثل في تسجيل وجود روابط بين سكان الحدود للبلدان الأربعة: الجزائر والمغرب والصحراء الغربية وموريتانيا. وذلك أمر عادي بالنسبة لجميع مناطق العالم.

لكن الملك وجد ما يرضيه في هذا التنازل بزرع اللبس بين علاقات سيادة وعلاقات بيعة، وما إن تم الفراغ من تلاوة الرأي الاستشاري في لاهاي، حتى صاح منتصراً وقرّر غزو الصحراء الغربية بما سمّاه «المسيرة الخضراء»!، وتولّى جهازه الإعلامي تضليل الرأي العام الدولي كل يوم بالإلحاح على هذه الصورة المشوهة المزيفة للواقع وتكرارها. وفي يوم 29، وصل عبد الغني، وزير الداخلية إلى مدريد لكي يطلع على الصفقات السرية الجارية، ويحذر من مغبة أي اتفاق يستبعد الجزائر والصحراويين. ولعب مخاطبوه من الإسبان على وتر التهدئة. وفي يوم 6 نوفمبر، عبر الآلاف من السائرين (المدنيين) الحدود الجنوبية بالتواطؤ المبهم مع مدريد. وتصامم العاهل المغربي عن مجلس الأمن الذي اجتمع ما بين 20 أكتوبر و6 نوفمبر بطلب من إسبانيا. واكتفى بأن طلب من جميع الأطراف المعنية وذات المصلحة تجنّب أي عمل من جانب واحد أو غيره قد يؤدي إلى تفاقم التوتر في

المنطقة. وهذه المغامرة القاتلة، على حد تعبير مبعوث كورت فالدهايم، أولوف ريدبرغ (أضعفت حظوظ مهمة الأمم المتحدة). وفي هذا الجوّ المشحون جمعتُ مسؤولي الصحافة الوطنية لوضع خطة للرد على الحملة الإعلامية العنيفة التي تتواصل ضد الجزائر، وقدمتُ لهم ملخصاً عن مهمة الشرح التي قُمتُ بها لدى رؤساء دول مالي وغينيا وكوت ديفوار وغينيا بيساو من 30 أكتوبر إلى 6 نوفمبر(154). وأنا أعيد اليوم قراءة الأفكار التي سجلتها حينذاك، أدرك إلى أي مدى تمسكت البلدان الإفريقية باحترام مبدإ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الفترة الاستعمارية، وإلى أي مدى كان قادتها أصحاب بصائر نافذة عندما جعلوا منه مبدأً أساسياً وراء إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 في أديس بابا. ولولا هذا المبدأ على سبيل المثال «لطالبت غينيا بضم غينيا بيساو وبجزء من كوت ديفوار التي كانت ملكاً لها في عام 1905» كما قال لي الرئيس سيكوتوري.

***

وعلى الرغم من أن بومدين كان منهمكاً في إعادة تنظيم الجيش الوطني الشعبي لمواجهة أي احتمال بحدوث حرب لم يكن معداً لها بما فيه الكفاية، إذ أن مهمة الجيش إلى ذلك الحين كانت تتمثل في المشاركة في مشاريع التنمية الداخلية (السد الأخضر، الطريق الصحراوية...) فإنه كان على علم بكل ما يحدث، يعدد مصادره الإعلامية، ويحرص على استخدام الوسائل الإعلامية بأنجع الطرق. وهكذا، فإنه كان يراقب عن كثب تطور المناورات الجارية بين البلدان المجاورة، وكان اتصالي به شبه يومي في بداية أكتوبر سواء في

مكتبه، أو عبر الهاتف أو على هامش نشاط ما. حقاً، إنّ الحرب الأهلية التي انفجرت في لبنان هي بؤرة توتر جديدة تشغل البال إلى حد كبير في المجابهة الشاملة العربية الصهيونية. لقد جاءت بالنسبة للعرب لكي تقلل من الأمل الذي ولد في الجزائر بعد النجاح في إطفاء بؤرة توتر أخرى في المشرق بين إيران والعراق. وعليه، فإن الخطر صار أقرب. وازداد بومدين اقتناعاً بأن هناك من يحاول النيل من إحدى هذه القواعد الأساسية في هذه المجابهة، من هنا جاءت ذريعة الصحراء الغربية. ولقد قال بنفسه في هذ الصدد: «بينما كنت أناضل من أجل عدم الانحياز، كان البعض من جميع الجوانب يحاولون إقامة «حزام صحي» حول الجزائر التي رآها البعض «جبّارة»، واعتبرها آخرون «متعالية» أو «إمبريالية»، في حين لم نكن نعتبر أنفسنا إلا اشتراكيين متحمّسين فوق اللازم»[155].

وفي مسعاه المناوئ لسياسة المحاور، لم يفقد الأمل في إعادة ولد داده إلى الصف، حتى وإن لم يكن لقاء القمة الأخير يوم 12 جوان مثمراً. وفي يوم 10 نوفمبر، وبينما أعطى الملك الحسن الثاني في العشية الأمر للمشاركين في «المسيرة الخضراء» بالعودة إلى ديارهم بعد أن قبل (العرض) الإسباني بالمفاوضات، كان بومدين في بشار في آخر لقاء مع الرئيس الموريتاني. خمس ساعات من الحديث رأساً لرأس دون أية نتيجة. لم يتوصل إلى انتشاله من هذه المؤامرة ضدّ الصحراويين، حدثني عن ذلك بمرارة وخيبة أمل. لقد راهن على رجل خان العهد، لكنه ومع ذلك، على حد قوله «ينبغي مسايرة موريتانيا التي تضم قوى وطنية هامة معادية لمغامرة ولد داده».

وفي يوم 11 نوفمبر، استقبلت سفير تونس محمود المعموري

بطلب منه. جاء ليحتج على انتقادات الصحافة الجزائرية للرئيس بورقيبة. وكان هذا الأخير، بمناسبة زيارة نظيره الفرنسي لتونس، والتي تصادفت بصورة غريبة مع (المسيرة الخضراء)، قد اقترح حلاً بتقسيم الصحراء الغربية، مقدراً تارةً سكان هذا الإقليم بثلاثين ألف نسمة لتبرير «عدم قابلية نشوء دويلة» ومقرراً تارة أخرى بكل بساطة أن الصحراء الغربية (مغربية) وملقياً اللوم مرة أخرى على الجزائر لـ(تشبثها) بمبدإ حق الشعوب في تقرير مصيرها. وفي غياب رد فعل رسمي، طرحت الصحافة الوطنية السؤال حول «بواعث هذه الدرجة من الحمى المضادة للجزائر لدى المجاهد الأكبر». أسر لي بومدين حينئذٍ: «أنا لا أفهم موقف بورقيبة. ففي عام 1960، كان الوحيد الذي ساند استقلال موريتانيا في جامعة الدول العربية. وها هو اليوم، من أجل ذات المبدإ، يتخذ موقفاً مغايراً. هل تراه يؤاخذ الجزائر لأنها رفضت ركوب قطار الوحدة التونسية الليبية في العام الفارط؟ أو لأنها لم تعطه عند الاستقلال جزءاً من أرضها في الصحراء، أي العلامة 233؟ أم إن هناك وراء هذا الانحياز يد جيسكار ديستان الذي ما زال يعاني من عقدة الجزائر الفرنسية؟»

وفي يوم 14 نوفمبر، أُعلن عن اتفاق مدريد الذي نظمت إسبانيا بموجبه، وخارج إطار الأمم المتحدة، نقل السلطة إلى المغرب وموريتانيا في غياب المعني بالأمر، أي الشعب الصحراوي. إنّ الجزء المنشور من هذا الاتفاق، يتضمن ثلاث نقاط رئيسية:

- انسحاب نهائي لإسبانيا من الصحراء الغربية قبل 28 فبراير 1976.

- تنصيب إدارة بالنيابة يسيرها حاكم إسباني يساعده نائبان،

مغربي وموريتاني، وبالتعاون مع «الجماعة» الصحراوية.

- احترام رأي الصحراويين الذي ستعبر عنه «الجماعة».

رفضتْ جبهة البوليساريو هذا الاتفاق، وكانت وحداتها العسكرية في الميدان تخوض حرباً ضد المحتلين الجدد الذين أخذوا يتسلّلون إلى الإقليم. أما على الصعيد السياسي، فقد نجحت في إبطال هذا الاتفاق بتحويل (الجماعة) ضد إسبانيا التي سبق أن عينتها، وقد تبنّتْ هذه الجمعية المؤلفة من الأعيان الصحراويين يوم 28 نوفمبر، إعلان (القلتة) الذي اتّهم مدريد بأنها «وراء أكبر تدليس استعماري عرفه التاريخ حين قررت أن تبيع الصحراء الغربية جهاراً عياناً». وقررت بإجماع أعضائها أن تحل نفسها بنفسها «حتى لا يكون هناك أي استخدام لهذه الهيئة المزعومة من قبل الاستعمار الإسباني». ثم إنها اعتبرت «جبهة البوليساريو السلطة الشرعية الوحيدة للشعب الصحراوي» وقررت «مواصلة الكفاح حتى الاستقلال التام والحفاظ على الحرمة الترابية». وعلى صعيد المؤسسات، أنشأت الجماعة المجلس الوطني الصحراوي المؤقت الذي استقبله بومدين في الأسبوع التالي بالجزائر. وقد ترأسه محمد ولد زيو، العضو المؤسس لجبهة البوليساريو وأحد قادة الانتفاضة في سنة 1957.

وصادف صدور إعلان «القلتة» وجود كورت فالدهايم الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، في زيارة للمنطقة بحثاً عن حل مطابق للقرارات الأممية. وقد استقبلته الجزائر التي رأت في اتفاق مدريد عرقلة حقيقية لجهود المجموعة الدولية ونادت بالعودة إلى احترام الشرعية الدولية.

وفي يوم 10 ديسمبر، صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة

على لائحة جديدة تطلب فيها «اتخاذ إجراءات لتمكين الشعب الصحراوي من أن يمارس بكل حرية حقه المشروع في تقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة». وحصلت هذه اللائحة على 88 صوتاً[156] بينما لم يحصل المشروع المغربي الذي تبنى اتفاق مدريد إلا على 54 صوتاً.

وفي حديثين صحفيين متعاقبين، شرح بومدين الموقف قائلاً: «إنّ هذا الاتفاق لا يحل شيئاً أبداً، وهو باطل أصلاً لا سيما وأنه أبرم بين ثلاثة بلدان تطالب بـ«إقليم لا حق لها فيه» و«لا ينبغي أن ننسى أننا محور السلام في هذه المنطقة»[157]. وصرح لأسبوعية (كامبيو) الإسبانية: «لقد دخلت الحكومة الإسبانية في عملية استسلامية عندما رضخت للضغط، لكن هناك حداً أدنى من الأخلاق في السياسة» ثم حذر بقوله: «هناك بلد اسمه الجزائر وهو جزء من هذه المنطقة. إن تجاهله هو من قبيل العمى السياسي الذي يؤدي إلى مأزق»[158]. وكان قبل بضعة أسابيع قد اتهم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا «بممارسة ضغط كبير على الإسبان لكي يتخلوا عن الصحراء للمغرب» ثم أرسل التحذير التالي: (إذا فرضت علينا هذه الوضعية الرجوع إلى وضعية الأطفال المشاغبين، فإننا قد نندم على ذلك لكننا لن نهرب، ويجب أن تكون فرنسا هي أحسن من يعرف مثل هذه الحقائق)[159].

وعلى الرغم من كل ما يجري التخطيط له ويرتسم في الأفق، فإن الحوار لم ينقطع مع الجيران، لكنه كان حوار طرشان: استقبل بومدين يوم 15 نوفمبر بيدر كورتينا موري وزير خارجية إسبانيا الذي سرّبتْ عنه أوساط إنه مناهض للمؤامرة الثلاثية. وقد تمّ إعلامه أن الجزائر لا يمكنها أن تؤيّد حلاً لم تشارك فيه. وفي الوقت نفسه،

توافد على الجزائر عدد من وزراء البلدان الشقيقة والصديقة للسعي من أجل تجنب ما هو أخطر في المنطقة.

وفي يوم 9 ديسمبر، استقبلت ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الجزائر، أبو خليل، وتناولت معه موقف الدول العربية من هذه الأزمة. إنّ مؤامرة الصمت هذه حيال مصادرة حرية شعب تعد سابقة خطيرة وتشجيعاً للمغامرين. وعبرت له على الخصوص عن دهشتي من التأييد الذي قدمه عرفات لقرار العاهل المغربي بغزو الصحراء الغربية. قلت له: «أتراه يجهل اللعبة الدولية لهذه الأزمة وانعكاساتها السلبية على القضية الفلسطينية إذا ما دفعت الثورة الجزائرية إلى حرب في هذا الجناح الغربي من العالم العربي؟».

وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، طلبت جبهة البوليساريو المساعدة الدولية في مجال الإعلام، فرد عليها بالإيجاب شعراء ومؤلفون موسيقيون وسينمائيون. ومن الجانب الجزائري، بدأ بثّ الحصّة الإذاعية (صوت الصحراء الحرة)، بإشراف البوليساريو وكان الشريط الوثائقي عن اللاجئين الصحراويين جاهزاً. وكرس عثمان عامر وقته للتلفزيون الذي برع في تغطية الحدث من أجل شرح المشكل الصحراوي بلغة مبسّطة. وأطلقت حصة إذاعية يومية هي حصة (مغرب الشعوب) لتعكس المقاربة السياسية الجديدة لبناء المغرب العربي. وخصصت الصحافة المكتوبة صفحاتها لنضال الشعب الصحراوي مصحوباً بافتتاحيات وتحقيقات. ولما كان المشكل جديداً، فإنني تكفلت فيما يخصني بشرحه للهياكل التي لها علاقة بقطاعي الوزاري: مكتب اتحاد الكتاب الجزائريين يوم 12 ديسمبر ومكتب اتحاد الصحفيين يوم 15.

وقيل لي خلال هذه الاجتماعات إن هناك خللاً في المعالجة بين عنف هجمة الصحافة المغربية، بمختلف تياراتها، ضد بلادنا وبين الردود الموزونة والهادئة من جانب صحافيينا. والحقيقة هي أن الأمر الجديد في هذه الحملة كلها إنما هو موقف صحافة المعارضة المغربية الرسمية التي تتفنن في التعبير عن الحقد إلى درجة السقوط في المزايدة والشوفينية. وأذكر أنه في يوم 9 جويلية 1975، هاتفني زميلي المغربي أحمد الطيب بن هيمة في منتصف الليل لكي ينبهني إلى أنه «لا يستطيع عمل أي شيء ضد صحافة المعارضة التي ستصدر في اليوم التالي بمقالات جد معادية للجزائر»، وأنه لا يسعه من الآن سوى أن «يقدم اعتذاره». . وتساءلتُ حينها هل هذا الموقف يعبّر عن عجز حقيقي في السيطرة على وسائل الإعلام أم هو مجرّد مبادرة من القصر للإيهام بأنّه لم يعد قادراً على التراجع؟ وخلال مقابلة أطلعت بومدين على الأمر فلم يفاجأ. قال لي: «إنّ اليسار المغربي خارج السلطة منذوقت طويل، فأصبح يخشى الموت في المعارضة، ولذلك استسلم للقصر. من المؤسف أن بن بركة لم يعد حياً». أطلعته على تعليماتي إلى الوسائل الإعلامية فوافق عليها بأكملها: ينبغي تجنّب أمرين اثنين: (عدم التعرض بسوء للشعب المغربي الشقيق وعدم تناول الحياة الخاصة لأعضاء العائلة المالكة لأن المشكل الصحراوي مشكل سياسي، وليس مسألة أشخاص).

وعلى الرغم من أن سنة 1976 خصصت على الصعيد الداخلي لاستكمال صرح المؤسسات بالمصادقة على الميثاق الوطني وعلى الدستور وكانت متبوعة بانتخاب رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني، فإنّ المسألة الصحراوية ظلت بالنظر إلى رهانها الدولي من بين القضايا الوطنية ذات الأولوية وجندت جهازنا الدبلوماسي في العالم.

افتتحت هذه السنة بتضاؤل في حظوظ الحوار بين الجزائر والرباط، أي باستدعاء سفير كل منهما من البلد الآخر، وبتدهور في العلاقات الجزائرية الفرنسية التي تسببت فيها حملة الاعتداءات على المصالح الجزائرية في فرنسا وفي الجزائر[160]. وعلى العكس من ذلك، ازداد التنسيق متانة بين الجزائر وليبيا إذ أن لقاء القمة الأخير، بعد لقاء سِرْتْ، عُقِدَ في حاسي مسعود وانتهى إلى ضرورة «تجسيد أمل الأمة العربية في الوحدة». فلقد كان النظامان على وعي بأنهما مستهدفان وبأن سياسة المحاور تعمل على محاصرتهما من أجل ضرب كل قوة طليعية في العالم الثالث.

أما الحرب التي تشنُّها جبهة البوليساريو في الصحراء الغربية منذ عام 1974 ضد قوات الاحتلال، فإنها ازدادت ضراوة مما أدى إلى النزوح الجماعي للسكان المدنيين وإلى قمع وحشي حيال الشعب الصحراوي[161]. وأمام عزيمة المقاومين، هدّدت الرباط بتوسيع نطاق الاعتداء بتكرار التصريحات الحربية ضد بلدنا. وهكذا، هاجمت قواتها المسلحة يوم 27 جانفي وحدة للجيش الوطني الشعبي كانت مكلفة بإيصال المؤونة والذخيرة للمواطنين الصحراويين في أمغالا، بالصحراء الغربية. واجتمع مجلس الثورة والحكومة في نفس اليوم «فاتخذا عدداً من الإجراءات واعتبرا الوضع خطيراً جداً». ووجها نداء إلى الشعب الجزائري «للتمسك بالهدوء واليقظة». وعلاوة على ذلك، أخبر بومدين رؤساء بلدان عدم الانحياز بهذا «التصعيد الأخير» الذي يفتح الباب «أمام المغامرة وتوسيع العدوان».

وعُقدت جلسة عمل يوم 1 فبراير بمقر وزارة الدفاع الوطني حضرتها مع الأخ عبد الغني، وزير الداخلية، لكي نضبط الرد على

الحملة الإعلامية المغربية. فلقد وجدت الرباط في أسر جنود جزائريين خلال هذه العملية المتعمدة فرصة ذهبية لتدعيم أطروحتها بعدم وجود جبهة البوليساريو. وفي يوم 11، أبقت الهيئة السياسية العليا من جديد على التهدئة على الرغم من الغضب الشعبي. وفي البيان الذي صدر في أعقاب أربع ساعات من المداولات، خصص مجلس الثورة ومجلس الوزراء تحليلاً طويلاً للوضع في الصحراء الغربية، وهو أطول تحليل منذ انفجار الأزمة. وسجل البيان في الموقف المغربي بوجه أخص، مقايضة استعمارية: الإبقاء على إسبانيا في سبتة ومليلة مقابل مغربية الصحراء الإسبانية. إنّ هذه المقايضة «لم تكن لتتحقق دون المساعدة الملموسة للإمبريالية العالمية وحلفائها الحريصين على تعويض الانهزام الذي لحق بهم في جهات أخرى، بالبحث عن تعزيز مو اقفهم الاستراتيجية في إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط وفي العالم العربي». أما عن جهود الوساطة التي بذلتها العديد من البلدان الشقيقة والصديقة والتي تتابع ممثلوها على المنطقة من أجل فك التوتر، فإنها لم تنجح وذلك، كما أضاف البيان، بسبب «سياسة المغرب في فرض الشروط المسبقة على أيّ تفاوض». ثم فصل البيان قائلاً: «لن يستتبّ السلم والاستقرار طالما لم يتم الاعتراف بحقوق الشعب الصحراوي الذي سيحظى كفاحه البطولي دائماً بمساندة بلادنا التامّة».

وتم إدراج هذا الموقف في المذكرة المفصلة الموجهة من الحكومة الجزائرية إلى الأمين العام للأمم المتحدة وذلك بإيراد تاريخ المسألة الصحراوية وتطور مواقف البلدان الموقعة معاً على اتفاقية مدريد «التي كانت متناقضة مع جميع اللوائح التي صادقت عليها منظمة الأمم المتحدة منذ عشر سنوات». واتهمت هذه البلدان من

جهة أخرى بشن «حرب عدوانية على الشعب الصحراوي تتخذ شكل إبادة جماعية». وفي نفس السياق، اعتبرت مذكرة أخرى موجهة إلى الحكومة الإسبانية اتفاق مدريد اتفاقاً لا مفعول له على مستقبل الشعب الصحراوي وعلى تراب بلاده» ذلك «لأن الصحراء الغربية ليست مقاطعة إسبانية والسيادة لا تملكها إسبانيا». وتأسفت الحكومة الجزائرية لكون مدريد «تنكرت لالتزاماتها التي كررتها مرات عديدة من أجل تصفية الاستعمار بطرق شريفة»(162).

وسجلت الحملة الدبلوماسية الجزائرية منعطفاً في الأزمة التي أوشكت أن تتجاوز حدها وتتحول إلى مواجهة مسلحة شاملة بين بلدين شقيقين. وبلغت الأزمة ذروتها عندما اشتبكت وحدات من جبهة البوليساريو مع القوات الملكية في يوم 14 فبراير وكبدتها خسائر فادحة وأَسَرَتْ العديد من جنودها. صبَّ الملك الحسن الثاني جمَّ غضبه على الجيش الوطني الشعبي، فردت الجزائر بأنه لا وجود لأي «حضور عسكري لها في الأراضي الصحراوية»، وإنّ هذه العملية برهنتْ على أن «الشعب الصحراوي موجود وأنه قرر أن يدافع عن أراضيه». وفي رسالة إلى قادة العالم الذين تربطهم بالجزائر علاقات دبلوماسية، كتب بومدين: «لا يمكن أن يكون بلدي ذريعة للخسائر التي تتكبّدها القوات المغربية»، وندد بهذه السياسة التي «تتلخص في إقحام البلدان الشقيقة والمجاورة في نزاع بين الشعب الصحراوي والحكومة الملكية المغربية» التي «تريد الإبقاء على الغموض بين التضامن مع شعب مناضل والمشاركة في أعمال حربية».

وبينما كانت الأمم المتحدة تقف عاجزة أمام هذه الحرب دون أن تتوصل إلى تجسيد لوائحها في أرض الواقع، أرسى المقاتلون

الصحراويون قواعد دولة جديدة مستقلة لِمواجهة الانسحاب الشامل والنهائي لإسبانيا وفقاً لاتفاق مدريد، ولكي يتجنبوا بذلك فراغاً قانونياً مؤسساتياً، وولد المجلس الوطني الصحراوي يوم 27 فبراير في الأراضي المحررة برئاسة محمد ولد زيو الذي خلف نفسه بنفسه. أما العمل التأسيسي الثاني فهو الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية التي اعترفت بها على التوّ بعض البلدان: أولها مدغشقر، ثم تبعتها في نفس الأسبوع حوالي عشرة بلدان من بينها الجزائر التي ردت عليها الرباط ونواقشوط بأن قطعت معها علاقاتها الدبلوماسية. وتشكلت يوم 4 مارس حكومة برئاسة محمد الأمين أحمد، وصار الجناح العسكري هو جيش التحرير الشعبي الصحراوي. وانطلقت معركة دبلوماسية جديدة في صلب منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة وكانت الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية طرفاً أساسياً فيها. وانتهى الأمر بقبول هذه الأخيرة عضواً كاملاً في منظمة الوحدة الإفريقية، عام 1982 وإلى بدء مفاوضات مباشرة بين الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو.

***

وفي يوم 16 مارس، كنت بالقاهرة حيث مثلت الجزائر في مجلس وزراء الشؤون الخارجية لجامعة الدول العربية. كلفني بومدين بجس نبض المشاركين حول القضية الصحراوية على هامش الاجتماع[163]، لأنه كان يرى أن موقف أغلب الدول العربية حيال الشعب الصحراوي غير عادل، ومع ذلك بقي واقفاً بحزم مع المقاومة الفلسطينية ومع الشعوب العربية الخاضعة أراضيها للاحتلال الصهيوني لإيمانه بأنّ الصهيونية والإمبريالية وجهان لعملة واحدة.

وفي يوم 1 أفريل استقبلت وزير الإعلام الجديد للجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية، محمد سالم ولد السالك من أجل تحقيق تنسيق أفضل بين قطاعينا الوزاريين. وفي يوم 29 إفريل كان هناك موضوعان في جدول الأعمال في مقابلاتي الأسبوعية مع مراسلي الصحافة الأجنبية المعتمدين في الجزائر: الصحراء الغربية والميثاق الوطني الذي كان مشروعه الأول موضوع مناقشات شعبية واسعة(164). طرحت عليّ أسئلة حول ادعاءات الصحافة المغربية التي تغذيها دون شك أخبار مسربة تتعلق بوجود سياستين صحراويتين في الجزائر. وكان جوابي بسيطاً: أعيدوا قراءة التصريحات وجميع البيانات الرسمية، وسترون أن هناك إجماعاً حول جوهر المشكلة. أما الباقي، فإنه قضية أسلوب.

وفي أثناء ذلك، ارتسمت في العالم كله حركة تعاطف واسعة مع اللاجئين الصحراويين: فأنشئت جمعيات للتأييد في أوروبا (ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، بلجيكا، سويسرا...) وقام ممثلون سامون بتأدية زيارات لهم في معسكراتهم بتندوف: رئيس أسقفية الجزائر، ورئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وبعض الصحفيين والمثقفين الأجانب(165).

وأدلت الأمم المتحدة بدلوها، ممثلة بالمبعوث الخاص لأمينها العام، السفير السويدي أولوف ريدبك و المحافظ السامي للاجئين، صدر الدين أغا خان. كان الأول مع اللاجئين في تندوف من 28 مارس إلى 4 أفريل. و أثارت زيارته غضب الرباط ونواقشوط اللتين رفضتا استقباله بدعوى أنّ الذين يوجدون في المعسكرات ما هم «إلا جزائريون مقنعون في شكل صحراويين». أما الثاني فقد انتقل مرتين

إلى عين المكان (جويلية 1976 وجانفي 1977) وقدر أن عدد اللاجئين الذين سيتلقون مساعدة منظمته يبلغ تعدادهم خمسين ألف نسمة.

وسحب اليسار الفرنسي تضامنه مع اليسار المغربي بأن دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[166]. وبذلك، صار معاكساً لسياسة فرنسا الرسمية التي وإن أظهرت بعض الحياد، إلا أنّها بدأت تتخبط في رمال الصحراء ثم في الوحل اللبناني[167]. فهي تسرع في تزويد المغرب بالعتاد والمواد الحربية وتستقبل ملكه يوم 4 نوفمبر. وذهبت إلى أبعد من ذلك عندما قام طيرانها الحربي يوم 9 جوان 1976 برصد موقع مصطفى سيد الوالي الأمين العام لجبهة البوليساريو عندما كان يهاجم نواقشوط على رأس وحدة مسلحة، فاستشهد في ذلك الهجوم. وقبل سنة من ذلك التاريخ، كان قد اقترح على الرئيس ولد داده «وحدة البلدين بعد تحرير الصحراء»[168]. ثم خلفه أحد رفاقه وهو محمد عبد العزيز.

تؤكد عودة التوتر إلى هذه المنطقة وإلى البحر الأبيض المتوسط وجود استراتيجية عدوان استعماري جديد. قال لي بومدين عنها إنها تتبع محورين: محوراً أفقيًا هو محور واشنطن باريس مدريد القاهرة تل أبيب، ومحوراً عموديًا هو محور باريس مدريد الرباط نواقشوط داكار. وأضاف إن في كل محور حلقة ضعيفة: إسبانيا بالنسبة للأول، وموريتانيا، بالنسبة للثاني. وكان واثقاً من نفسه، فصرّح أمام العمال يوم 24 فبراير 1976 قائلاً: «نحن من جانبنا قلنا كلمة الحقّ رغم موقف الفرنسيين، ورغم موقف الإسبان والأمريكان، ورغم موقف الرباط ونواقشوط، . قلنا كلمة الحق وسنبقى نردّدها دائماً وإلى ما لا نهاية».

ولمواجهة استراتيجية الحصار المصحوبة بالتهديدات المتكررة من جانب العاهل المغربي باستخدام «حق المتابعة» في الأراضي الجزائرية، أي خرق الحدود، دعمت الجزائر علاقاتها مع جيرانها في الجنوب: مالي والنيجر وليبيا. وعُقِدَ في نيامي ما بين 20 و22 مارس 1977 لقاء قمة خماسي بمشاركة تشاد، وكان متبوعاً بعد أسبوعين بقمة ثلاثية في ورقلة (الجزائر، وليبيا، والنيجر)، وتضاعفت الاتصالات الجزائرية الليبية، وزار الرجل الثاني في النظام الليبي، عبدالسلام جلود، الجزائر عدة مرات.

وكانت هذه الدول واعية بأنّ واجب مساندة الشعب الصحراوي في نضاله من أجل تقرير المصير، مقرون بِواجب الدفاع عن النفس في إطار الاتحاد لإحباط المؤامرة الإمبريالية الرامية إلى إخضاع البلدان التي تقف ضدّها. ونحن ندرك اليوم أكثر لماذا لم يتردد بومدين لحظة واحدة في مغادرة الجزائر في تلك الصائفة من أجل السعي لتجنب نشوب حرب بين ليبيا ومصر: إذ قام طيلة ثلاثة أيام برحلة مكوكية بين البلدين اللذين حشدا قواتهما المسلحة على الحدود. وغني عن البيان أن مهاجمة ليبيا تولّد بؤرة توتّر جديدة على حدودنا. أكان ذلك هو الهدف المنشود؟ إنّ الأحداث اللاحقة جاءتْ مصداقاً لهذه التوقعات. وبالفعل، فبعد أربعة أشهر، هبط الرئيس المصري السادات بإسرائيل وسط دهشة الجميع، واستسلم يوم 19 نوفمبر 1977، وبذلك طعن الحلم الفلسطيني. وانفتح عهد حزين أمام العالم العربي ما زال يعاني منه حتى اليوم، وأخذ الاستسلام يتحوّل إلى (تطبيع)! أي الاعتراف باغتصاب إسرائيل لفلسطين والتنازل عن حقّ الشعب الفلسطيني في أرضه.

وشرح بومدين العلاقة بين هذه الوضعية الجديدة والقضية الصحراوية قائلاً: «نحن أمام مؤامرة حقيقية لإبادة الشعب الصحراوي: فرنسا تقدّم الأسلحة، والمغرب وموريتانيا يقدمان الرجال، وهناك بنك كبير في المشرق العربي يقدم المال. والواقع أنّ هذه المؤامرة لا تعني الصحراء الغربية فحسب، بل هي تهدف أيضاً إلى ضرب أسس الثورة الجزائرية، إذ أن الهدف منها هو فرض التطبيع مع إسرائيل على المنطقة، وضرب البلدان التقدمية بغاية فرض لغة الخضوع على الجميع»(169).

في شهر أبريل 1977 وبموجب تعديل وزاري، عينتُ وزيراً مستشاراً لرئيس الجمهورية، وصارت الاتصالات مع بومدين يومية.

في أول سبتمبر اشتكى بومدين من نقص فعالية جهازنا الدبلوماسي، وعلقت بأن النجاح ليس بالأمر السهل في مواجهة آلة السحق الفرنسية الأمريكية. كان قد حضر القمة الخامسة لبلدان عدم الانحياز في كولومبو (سريلانكا) حيث قابل عدداً من رؤساء الدول، واتضح له أنهم لم يكونوا على اطلاع جيد على الهوية الحقيقية للمتصارعين في الصحراء الغربية. وقد سبق له أن لمس ذلك بدرجة أقلّ خلال القمة العربية الإفريقية التي عُقدت قبيل وقت من ذلك بالقاهرة (مارس). وتأخرت منظمة الوحدة الإفريقية للمرة الثانية على التوالي عن عقد قمة طارئة حول المشكل الصحراوي التي كانت قد تقررت في بور لويس. كان عدد البلدان التي اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية ضئيلاً تلك السنة: بلد واحد هو جزر السيشيل مقابل عشرة اعترافات عام 1976. كان الشعور يخالجه بأن عزلة الجزائر تزداد: فقد أزعجته المقابلة الأخيرة في المغرب بين

الملكين فهد والحسن الثاني والرئيس ولد داده الذي كان مديناً بالشيء الكثير للجزائر، وفي هذا الصدد يذكر بومدين أنّه رفض مرتين متتاليتين أن يستجيب لطلب الحسن الثاني: في عام 1963، عندما طلب منه استخدام تندوف من أجل الهجوم على موريتانيا مقابل تسوية الخلاف الحدودي الجزائري المغربي، وفي عام 1970 في تلمسان عندما طلب منه الوقوف إلى جانبه ضدّ المطالبة الموريتانية بالصحراء الغربية. قال لي في هذا الشأن: «لقد رفضتُ ذلك لأن الثورة لا تخدع أصدقاءها». وكثفت فرنسا تدخلها العسكري في الصحراء الغربية، حتى وإن كانت على الصعيد الرسمي ما زالت تنكر ذلك(170). كما ردّ بومدين من جهة أخرى على رسالة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي كان يخشى انفجاراً في المنطقة: «حقاً، وأنت تعرف ذلك جيداً، فكثيراً ما يصعب الوقوف إلى جانب الحق»(171).

في هذا الجو بالذات، استقبلنا بومدين بوتفليقة وأنا، يوم 14 ديسمبر 1977 ليطلعنا على خبر غريب. قال إنّ الحسن الثاني اتّصل به بطرق غير مباشرة لإجراء محادثات سرية وأنّه، رغبةً منه في التعبير عن نواياه الطيبة وإرادته الحسنة على حد تعبيره، عين شقيقته(لا لّة عائشة) للشروع في الحوار مع ممثّل بومدين. وأضاف بومدين في هذا الصدد: «إنّ عائلتي تتمثل في معاونيّ. ولذلك أعهد بهذه المهمة إلى سي أحمد».

وقبل الاضطلاع بهذه المهمة، كلفني بومدين بإحاطة الإخوة الصحراويين علماً بالمبادرة المغربية، تفادياً لأي سوء تفاهم، وكان فحوى رسالته أن الجزائر لن تتفاوض أبداً باسم الصحراويين، ولكنّها لن تتردّد في بذل الجهود من أجل تسهيل حوار مباشر بين طرفي

الصراع أي المغرب وجبهة البوليساريو.

وطوال أيام عديدة، تبادلنا الأسئلة حول مقترح الملك: أهو خالص النية حقاً؟ أتراه يبحث فعلاً عن مخرج مشرف لحرب صارت مكلفة أكثر فأكثر؟ إذا كان ذلك هو الحال، فلا شيء يكبر الرجال في أعين الناس إلا الاعتراف بأخطائهم من أجل إيجاد الحلول الملائمة. أم يا تراه اعتراف بعجز أمام بسالة الصحراويين؟ أم هي مجرد مناورة جديدة ترمي إلى زرع الشك بين حلفاء الجزائر؟ هل هناك علاقة بين هذه المبادرة وتقلّب الرئيس السادات في علاقاته مع العدو الإسرائيلي؟

***

ب) الاتصالات السرية الجزائرية المغربية

إنّ أسئلة عديدة صاحبتني طوال تلك الاتصالات السرية التي امتدت طوال تسعة أشهر، من بينها اللقاء السادس مع الملك نفسه. في هذه المقابلات كنتُ وحيداً باستثناء اللقاء الأخير الذي كنتُ فيه مصحوباً بمدير المخابرات العسكرية قاصدي مرباح، وكان الملك ممثلاً بكلّ من: أحمد رضا غديرة المستشار، وأحمد الدليمي مدير الضباط المرافقين للملك. إن أفضل طريقة لإطلاع القارئ على مضمون تلك المباحثات بعد ثلاثين عاماً، تتمثل في نشر ما دونته في حينه والذي كان أساس العروض التي قدمتها لبومدين.

اللقاء الأول: لوزان، سويسرا، فندق بوريفاج 20 ديسمبر 1977.

التقيتُ مع أحمد الدليمي الذي رافقني إلى فندق بوريفاج حيث كانت الأميرة عائشة في انتظارنا. وبعد كلمات الترحيب والمجاملة، دخلت الأميرة في صلب الموضوع: «جلالته يعرب عن رغبته في استعادة العلاقات الطيبة مع الجزائر ورئيسها، فخامة هواري بومدين ولما كان جلالته يحنّ إلى اتفاقيات إيفران وتلمسان، فإنّه كلّفني بمقابلتكم. أنا لست قادرة بنفسي على إجراء هذا الحوار، لذلك أخبركم أنكم ستتعاملون مع أحمد الدليمي الموجود هنا وأحمد غديرة الذي تعذر عليه أن يصحبني اليوم. لقاؤكم هذا سيتجدد واليوم ستحددون تاريخاً للشروع في المحادثات. وعليه. أعتبر أن دوري انتهى، وأتمنى لكم النجاح الكامل».

تناولتُ طعام الغداء مع الدليمي الذي فاجأني بالمبالغة في مدح الرئيس بومدين. كنت شديد الحذر: أهو فخ أم هو صادق النية لأنه في موقع أفضل يؤهله لمعرفة الحقيقة في ميدان العمليات العسكرية؟ أتراه كان يريد جس نبضي لمعرفة رد فعل الجزائر إذا ما أقدم على فعل ما ضد الملك؟ استعدت هذه الأسئلة كلها بعد بضع سنوات عندما بلغني خبر وفاة الدليمي في (حادث سيارة)!

اللقاء الثاني: جنيف (فندق لاريزرف) 6 و7 فبراير 1978.

المدة: ساعتان، ثم ساعتان أخريان.

بعد كلمات المجاملة التقليدية، استرسل السيد غديرة في عرض تاريخي يعود إلى فترة المهمة التي قام بها في الجزائر في سبتمبر 1969 قبل انعقاد القمّة الإسلامية. وخلال تلك الزيارة قال إنّ الرئيس بومدين أسر له (حرفياً) بما يلي: «بدا لي من الضروري قبل اجتماع المؤتمر الإسلامي أن يعترف الحسن الثاني رسمياً بموريتانيا مع

وجوب حل المشكل المتعلق بالحدود مع الجزائر. إذا توافر هذان الشرطان، فإن الجيش الجزائري على استعداد لكي يساعدكم في تحرير الصحراء الغربية». وأضاف السيد غديرة: «إنّ ذكرى هذه الكلمات هي التي دفعتني إلى اتخاذ المبادرة بزيارة الجزائر من أجل تذكير الرئيس بومدين بما قاله لي، وذلك بعد أن بدأت العلاقات الجزائرية المغربية في التدهور».

قلت للسيد غديرة: لا علم لي بهذا الموقف بالشكل الذي طرحته ثم إنّني، وأنا قادم لهذه المقابلة، لم أكن أفكر أبداً في أن المسألة تتعلق بأن يستعيد، كل واحد منا بطريقته الخاصة، مجريات الأحداث الماضية، وتبادل الحجج حول مواقف كل واحد منا. وبالفعل، ففي نهاية المقابلة الأولى التي كانت تهدف خاصة إلى استئناف الحوار، وإلى كسر الجليد نوعاً ما، جرى الاتفاق على الاستنتاجات التالية: يجب على رئيسي الدولتين أن يعتبرا نفسيهما باستمرار أفضل الشركاء من أجل البحث عن حل في هذا الشأن، وبما أن مشكل الصحراء الغربية مشكل سياسي دون جدال، فإن حله يجب أن لا يكون إلا سياسياً.

وعليه، كان على الجانب المغربي أن يأتي إلى هذه المقابلة الثانية باقتراحات. لكن الكلمات التي قيلت إلى حد الآن من قبل (غديرة) لا تتوافق مع استنتاجات اللقاء الأول الذي لم يشارك فيه.

ولما كان غديرة قد اعترف بأن الحل الذي ينبغي إيجاده ذو طابع سياسي، فإنه تطرق في القسم الثاني من عرضه إلى التذكير برأي محكمة العدل الدولية بلاهاي، واتفاق مدريد وانضمام «الجماعة».

وفي ردّي تعرضتُ إلى نفس النقاط التي أثارها:

1 ـ أعلنت محكمة لاهاي بوضوح أنه لم تكن هناك أية سيادة مغربية أو موريتانية على الصحراء الغربية، وأنه لا ينبغي التحجج بأية ممتلكات تعود إلى العهود الماضية. أما فيما يخص ولاء بعض القبائل، خاصة في دار الإسلام، فإن ذلك لا يعد أبداً دليلاً على وجود رباط سياسي أو دولي [نسبةً إلى الدولة].

2 ـ إنّ حكومة مدريد، بتنكّرها لواجبها كسلطة مديرة في قضية عالقة أمام الأمم المتحدة. لم تفعل شيئاً آخر سوى استعمال الطرق التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر في بداية التوسع الاستعماري، في حين أن تصفية الاستعمار تقتضي حلاً يراعي مراعاة قاطعة إرادة السكان[172].

3 ـ كيف يمكن لمسؤول مغربي أن يتذرع بشرعية (الجماعة) في حين أن الحكومة المغربية صرحت أمام بعثة الأمم المتحدة أن هذه الجماعة ليس لها أي طابع تمثيلي، وأنها لم تكن إلا دمية يستخدمها الإسبان؟

عدت إلى الكلمات التي قلتها في البداية مذكراً بإلحاح بما جاء في موضوع اللقاء الحالي الذي يفترض فيه ألا يكون مخصصاً لتبادل حجج مماثلة، بل لعرض الاقتراحات بغاية الوصول إلى حل. هناك في الصحراء الغربية شعب له الحق في الحرية، بل وحتى في حال تبني وجهة نظر توسعية، فإن الحل لا يكمن في إبادة الصحراويين كما هو الحال اليوم.

ثم قدّم غديرة الاعتبارات التالية:

1 ـ إنّ تنظيم استفتاء في الظروف الحالية لا يبدو لنا حلاً

واقعياً. إنّ الإحصاء الإسباني أشار إلى مجموع 75,000 نسمة، وهناك في الجانب المغربي في الوقت الراهن، 30,000 صحراوي، وفي الجانب الموريتاني حوالي عشرة آلاف. ليس من المعقول إنشاء دولة ببضعة آلاف من السكان.

2 ـ إنّ الحل المطلوب يجب أن نبحث عنه بيننا جزائريين ومغاربة، وبعد استخلاص أسس اتفاق فيما بيننا، يأتي إشراك الأطراف المعنية الأخرى ومن بينها البوليساريو «قال ذلك بعد أن طلب معرفة ما هو البوليساريو حقاً زاعماً أنه لا يعرفه. ثم أكد أن البوليساريو حركة معارضة (لولد داده) في واقع الأمر».

3 ـ يمكن تصور فرضيتين للعمل، لكننا نود أن ندرس منذ الآن الفرضية الثانية:

أ) الصحراء الغربية من حيث كونها وحدة شاملة.

ب) الصحراء مثلما تمت تجزئتها بعد اتفاق مدريد.

طلبت منه أن يوضح ما تعنيه هذه الفرضية الثانية، وغادرني في هذه اللحظة، وبعد غياب دام حوالي ربع ساعة (أتراه اتصل هاتفياً بالملك؟)، عاد ليقول لي إنه سيقدم اقتراحات عن هذا الموضوع قريباً.

وخلال هذا اللقاء، تراجع غديرة من جهة، والدليمي من جهة أخرى، مرات عديدة عن بعض الأفكار:

بالنسبة للدليمي:

أ) من المأمول أن يتم لقاء بين بومدين والحسن الثاني في أقرب

فرصة، بل إنه ينبغي اختيار مكان هذا اللقاء منذ الآن.

ب) من المأمول البحث عن تخفيض التوتر الحالي، كالتخفيف من حدّة الحملات الصحفية.

ج) من صالح الجزائر والمغرب أن يحذرا معاً من نوايا ليبيا في المنطقة. بالنسبة لغديرة:

أ) لن تكون هناك أبداً مجابهة عسكرية بين الجزائر والمغرب طالما الحسن الثاني في السلطة.

ب) ينبغي التوصل إلى حل يحافظ على كرامة المغرب وكرامة الجزائر في نفس الوقت.

ج) الجزائر تقول إنها تدافع عن مبدإ تقرير المصير، لكن ليس هناك مبدأ يمر قبل الصداقة بين المغرب والجزائر، كيفما كان سموّ هذا المبدإ.

د) ينبغي النظر إلى أن قائدي الدولتين ليسا في نفس الوضعية: فمع البوليساريو، يرى الرئيس بومدين أنه حيال حركة تحررية، أما الحسن الثاني فهو قائد الجيش الذي ينبغي تجنيبه مشاكل خطيرة.

وفي الختام، لم يسمح لي هذا اللقاء الثاني بالحصول على إجابة مؤكدة عن السؤال المشروع الذي ينبغي أن يطرح حول الأسباب التي تقوم وراء هذه الاتصالات كلها:

1 ـ هل هناك حقاً رغبة في إيجاد حل سلمي، بعد أن صار من البديهي أكثر فأكثر أن الزمن يعمل لصالح البوليساريو، وأن الدعم الخارجي المتوقع للمغرب لم يعد مضموناً ولأن حرباً مع الجزائر قد تؤدي إلى سقوط الملكية؟

2 ـ هل الأمر يتعلق بكسب الوقت من أجل تعزيز القدرات العسكرية للمغرب حتى يتأكد، إمّا عن طريق المفاوضات، أو حرب الإبادة أو بمنطق ميزان القوى ضد الجزائر، بأنه يحتفظ نهائياً بالإقليم المكتسب؟

3 ـ أليست هناك خطورة في استعمال هذه الاتصالات بتسريب أخبار موجّهة عنها بغاية النيل من التقدير الذي تحظى به الجزائر، أي الإيهام بأنها مستعدة للتنكّر لالتزاماتها؟ وقد يؤدي ذلك في نفس الوقت إلى حدوث توتر بين الجزائر والبوليساريو.

وفي هذه المرحلة من المحادثات، يمكن الحكم بأن الحل الذي يبدو أن المغرب يريده في المفاوضات المحتملة، إنما يتمثل في الاعتراف بالسيادة المغربية على جزء الصحراء الغربية الذي ضمه إليه، وبالتالي، الاعتراف بسبعين كيلومتراً من الحدود الإضافية بين المغرب والجزائر مع ممارسة الضغط على موريتانيا لكي تتفاهم مع البوليساريو في إطار دولة موحدة أو فيدرالية.

اللقاء الثالث: جنيف (فندق لاريزرف): 13 و14 فبراير 1978.

أخبرني غديرة والدليمي أنهما قدما عرضاً للملك عن لقائنا الثاني. وفي الوقت الذي كانا ينتظران فيه تعليمات تتعلق بنتائج هذا اللقاء، أمرهما الملك باقتراح عقد قمّة مع بومدين على أساس الاعتبارات التالية:

1 ـ إنّ رئيسي الدولتين هما الأقدر على إيجاد حلّ وتنفيذه.

2 ـ بما أنّ المشكل سياسي، فإن هذا الحل لا يمكن أن يكون إلا سياسياً.

3 ـ لا بدّ من اعتبار البوليساريو حقيقة قائمة.

4 ـ يجب تجنب تسريب أي خبر، والإبقاء على الطابع السري للاتصالات.

5 ـ إنّ ما يجري في الميدان يجعل هذا اللقاء أكثر من ضروري لأنّ القذافي يستطيع أن يثير الكثير من المشاكل.

6 ـ بما أنّ الاتصالات الأولية «طهّرت» القاعة، ففي مقدور الجراحين أن يجروا عملياتهم.

7 ـ بالنسبة لتاريخ اللقاء، ينبغي تجنب تاريخ 20 فبراير بسبب عيد المولد النبوي، وتاريخ 3 مارس بسبب عيد العرش.

8 ـ أما عن المكان، فإن البلدين اللذين يضمنان أفضل الظروف للأمن والسرية هما بلجيكا وإسبانيا.

9 ـ إذا كانت الرغبة في السلم تحدونا بكل إخلاص، فإنه ينبغي العمل من أجل أن يتم اللقاء في أقرب فرصة ممكنة.

أجبت بأنني لا أقل عنهما رغبة مخلصة في السلم، أولاً كمغاربي لأنّني أعلم أن مجابهة بين بلدينا تكون كارثة على المنطقة. وثانياً كجزائري، لأنّنا إذا كنّا نختلف عنكم في عدم وجود عرش ووريث نحافظ عليهما، فلدينا مكاسب في الداخل والخارج نصرّ على الحفاظ عليها.

وفي الحقيقة فوجئتُ بهذا الاقتراح لأنّني كنتُ أنتظر اقتراحات لإعطاء مضمون محدّد للتصميم الذي اتفقنا عليه في اللقاء السابق، ولذلك، تعين عليّ إبداء ملاحظتين اثنتين لهما: إن هذا الاقتراح يضع

العربة أمام الثيران ويوحي بأن المغرب يتبنى سياسة الهروب إلى الأمام كأحد الحلول من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ المشكل ليس ثنائياً أبداً، إذْ أنّ هناك مقتضيات ينبغي مراعاتها بالضرورة.

وإزاء هذه الملاحظات، أجاب غديرة والدليمي أن لقاء القمة هو اقتراح من الملك نفسه. وعلى أية حال، فإنّ جلالته قد أكد أن التجربة بينت له «وجود عراقيل من جانب عناصر مغربية خلال المفاوضات التي جرت في الماضي، وذلك ما ينبغي تجنبه». ومن جهة أخرى، سيكون الوسطاء مجبرين دائماً وأبداً، على طلب التوجيهات كلما تعثروا أمام صعوبة من الصعوبات، وذلك ما يعتبر خسارة للوقت. وألح غديرة والدليمي في الختام على أنّ الرئيس بومدين يجب أن يقتنع بأنه لن يجد شريكاً له استعدادات طيبة كالحسن الثاني.

اللقاء الرابع: جنيف (فندق لاريزرف) 6 و7 مارس 1978.

ما إن بدأت المحادثات حتى أراد غديرة والدليمي معرفة تاريخ ومكان القمة المقترحة، قلت لهما إذا كان في وسعي تأكيد الموافقة على مبدإ عقد لقاء قمة، فإنه من الضروري، مثلما قلت ذلك في الهاتف، أن نتناقش بكل وضوح، وألاّ نذهب إلى هذا اللقاء معصوبي الأعين، إذ أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى الفشل حتماً.

أضفت أن هناك عنصراً جديداً قد ظهر. وبالفعل، فبينما اعتبرنا سرية اتصالاتنا عنصراً أساسياً، يبدو أن هناك تسريباً من الجانب المغربي حسب معلومات تلقيناها في طرابلس بمناسبة عقد الاجتماع الأخير لوزراء خارجية إفريقيا. هذا التسريب يتحدث عن مشروع لقاء

جزائري مغربي في القمة. أبدى غديرة ودليمي مفاجأة كبيرة وأكدا لي أنهما كتما السر كتماناً جيداً. وأضافا أن الملك هو الذي كلفهما بأن يقولا لي إنه علم أن وزير الشؤون الخارجية الجزائري حاول مقابلة الأمير عبد الله، شقيق الملك، لكي يتحدث معه في هذا الموضوع، غير أن الأمير لم يرد على هذه المحاولة. أجبت بوضوح أن الحقيقة حول هذه النقطة كانت مغايرة، وأن الأمير نفسه هو الذي أبدى رغبته في مقابلة الشخصية الجزائرية التي أشارا إليها.

وبعد هذه التوضيحات، بدأنا المناقشة الفعلية، فسألاني عمّا إذا كنا قد فكرنا في حل المشكل الذي يشغلنا، وفي أي اتجاه. أجبت إن هذا الحل لا يمكن أن يتمثل إلا في وضع مبدإ تقرير المصير موضع التنفيذ وتنظيم انتخابات. رَدَّا قائلَيْن: لماذا لا ننظّم بدل ذلك لقاءً بين الصحراويين أنفسهم ينبثق عنه الحلّ؟ ورأيا أن تقرير المصير ليس من شأنه سوى أن يكرّس الموقف الجزائري ولن يعطي شيئاً للأطراف الأخرى. وأضافا أنه على أية حال إذا كان لتقرير المصير أن يتحقق، فإنه ينبغي على الجزائر أن تكون متفقة مع المغرب حول الوضع القائم في الجزء الشمالي من الإقليم.

وأجبت بخصوص هذه النقطة إنه إذا كان ذلك هو موقف المغرب، فإنه لا يمكن أن يؤخذ مأخذ الجدّ لأنه يتطلب ثلاثة تنازلات كبرى دون أدنى مقابل:

1 ـ الاعتراف بانتماء الجزء الشمالي من الصحراء الغربية إلى المغرب وتمديد الحدود الجزائرية المغربية بِـ70 كيلومتراً.

2 ـ ضمان مسبق لِنتيجة الاستشارة بصدد تقرير المصير.

3 ـ الضغط على البوليساريو لكي يقبل بالتخلي عن الجزء الشمالي الأكثر ثراءً وحيث يوجد أكبر عدد من التجمعات السكانية.

وطلبا مني عندئذٍ معرفة ما نقترحه بديلاً لذلك. أجبت إن إنشاء دولة صحراوية على جزء (ينبغي تحديده) من الإقليم الصحراوي مع تقسيم ثروات مجموع الإقليم قد يشكل مرحلة نحو الحل النهائي وهو تطبيق تقرير المصير في كامل الصحراء الغربية.

وفي اليوم التالي، جاءني غديرة والدليمي بنصّ الوثيقة المعنونة بـ(الفرضية الأولى) كقاعدة للقاء القمة المرتقب:

«يلتقي ممثلو الصحراويين ويكون في مقدورهم إما تكريس الوضعية الحالية تكريساً صريحاً وإما المبادرة إلى استشارة السكان.

1 ـ بالنسبة للشمال، ستؤدي الاستشارة إلى تكريس مغربية الصحراء الغربية.

2 ـ وبالنسبة للجنوب، ستؤدي الاستشارة إما إلى فيدرالية موريتانية صحراوية أو إلى إقامة دولة صحراوية مستقلة.

إنّ قائدي الدولتين هما الضامنان الوحيدان للعملية فيما يتعلق بتنظيمها وسيرها ونتيجتها. وخلال لقائهما، سيحددان باتفاق مشترك، تفاصيل اجتماع الصحراويين (المكان والمشاركون والتاريخ) وكذلك ظروف الاستشارة وطرقها، وسيحددان في نفس الوقت طرق التعاون الاقتصادي بين جميع الأطراف».

اللقاء الخامس: بروكسل (فندق حياة ريجنسي): 22 و23 مارس 1978.

أشرت منذ البداية إلى أن فرضية العمل التي جرى تصورها من الجانب المغربي خلال اللقاء السابق، والمقصورة على الجزء الوحيد الذي تحتله موريتانيا هي فرضية غير معقولة، وهي تبدو كأنها تشير إلى أن الشريك المغربي لا يبدو ناضجاً من أجل المفاوضات على الرغم من الكلمات التي نطق بها إلى حد الآن. لا يمكن التحدث عن مفاوضات إذا ما جرى التصور بأن جميع الأطراف المعنية توافق على تنازلات باستثناء الطرف المغربي. وفضلاً عن ذلك، إذا كان ينبغي مراعاة مستقبل العرش، فإن هناك في الجانب الآخر تطلعات شعب بأكمله إلى تقرير مصيره بنفسه لا تقل أهمية عنه.

وأجابا بأن «تلك الفرضية المتصورة لا يمكن إلا أن تكون نقطة انطلاق في المفاوضات حتى يمكن عقد اللقاء. ويمكن تحديد هذا اللقاء في الأسبوع الأخير من أفريل وأن يكون له طابع سري». وبخصوص مكان اللقاء، تمنى محاوراي أن يدور الاختيار حول بلد أجنبي. وفي فرنسا بوجه خاص حيث يمتلك الملك قصراً. ولما شرحت أن مثل هذا الاقتراح لا يمكن أن يحظى بالقبول، وبعد أن رفضت أيضاً اقتراح عقد اللقاء في إيفران التي تنطوي في نظرهما على أفضل الشروط المادية، اقترحت أن يتم اللقاء في جهة ما من الحدود الجزائرية المغربية في ظروف ستجري دراستها خلال لقاء للمسؤولين عن الأمن، ويمكن أن يتم ذلك في وسط أفريل. وقبل غديرة والدليمي الاقتراح.

اللقاء السادس: فاس: أوّل ماي 1978.

المُحاور: الملك الحسن الثاني.

وصلتُ إلى جنيف في أول ماي، ومن هناك أقلتنا طائرة خاصة

مع غديرة ودليمي إلى فاس حيث استقبلني الحسن الثاني على انفراد في نفس المساء من الساعة التاسعة والربع إلى الساعة العاشرة والنصف.

أطلعني الملك على وجهة نظره منتهجاً حسب ما بدا لي خطة تم ضبطها مقدماً، ومستخدماً صيغاً وصوراً كانت قد استُعملت بكل تأكيد في ظروف أخرى ومع محاورين آخرين.

بدأ بالقول إنه ينبغي أن نتجنب مادّة الحساب لأننا لن نصل إلا إلى جمع الطعون المتبادلة، بل ينبغي أن نمارس الجبر، هذا العلم الذي اخترعه أسلافنا، أي إننا باستخدام العوامل السلبية هنا وهناك، نصل إلى ما هو إيجابي. قال لي: سأكون معكم صلفاً وأخبركم بأنّه مهما كانت نتيجة هذه القضية، فإنّ أمامي في الميدان الاقتصادي ثلاث سنوات صعبة يتعين عليّ أن أتحملها. أما على الصعيد العسكري، فإذا تركتُ الخسائر البشرية جانباً، فإنّ الوضع الحالي يتميّز بفوائد كثيرة: جيشي يزداد تجربة، وهو يعرف الميدان أحسن فأحسن، وفي إمكاني قياس المقدرة الحقيقية لضباطنا وتمييز من يستطيعون تأطير الجنود وأولئك الذين ليسوا قادرين إلا على القيام بعمل مكتبي. وفضلاً عن ذلك، هي فرصة لكي نجرب السلاح المتطور في أفضل الظروف. وأخيراً، فإن الأجور المضاعفة تعمل على إرضاء أولئك الذين يوجدون في الميدان. وأضيف بأن لي امتيازاً آخر عليكم وهو خوض الحرب والإعلان عنها، بينما أنتم تقولون إنكم لا تخوضون الحرب لكن إذا ما استدام الوضع، ستكون لكم مشاكل مع جيشكم ومع شعبكم. وما أعجز عن فهمه الآن هو أن الطرف الجزائري لم يقل لي أبداً إنه في حاجة إلى قطعة من الصحراء

تكون بمثابة نافذة دون شك لكي يصدّر منتجاته. ففي اجتماع أغادير، بارك الطرف الجزائري التقارب بين المغرب وموريتانيا.

وتابع الملك: قلت في البداية إنني سأتكلم كلاماً صلفاً، غير أنه في السياسة ينبغي الجمع بين الوقاحة والأخلاق. المكتب الذي نحن فيه الآن مبني فوق مسجد يعود تاريخه إلى ألف سنة. وتربيتي ومثال والدي لا يتماشيان مع الوقاحة.

اليوم ينبغي أن نخرج من المأزق. أنا أحن إلى سنوات التعاون العشر مع الجزائر، والإنسان لا يحنُّ إلاّ لما أحبَّه. لكن، هناك أمران لا يمكن أن تطلبهما مني: **الأول**، هو التراجع عن مغربية الصحراء، **والثاني**، خيانة التزاماتي حيال ولد داده. وولد داده ليس بالعبء اليسير، وأنا أَتَحَمَّلُهُ إما بسببكم أو من أجلكم.

وعليه، لكم أن تسألوني عن كيفية الخروج من المأزق؟ الإنجليز يقولون إن البرلمان يستطيع القيام بكل شيء سوى تحويل رجل إلى امرأة أو امرأة إلى رجل. لكن لم يجر القول بأنه لا يستطيع خلق خنثى. نحن رجال قانون، وعندما ألتقي بالسي بومدين - إذا ما تم القاء - سنرى الحل الذي يمكن تصوره».

بعد هذا العرض، أبديت أولاً دهشتي في أن أسمع من يتحدث عن مطالبة جزائرية بجزء من الصحراء الغربية في حين أن الجزائر لم تكن لها أطماع إقليمية. قاطعني الملك لكي يقول بأنه يشير إلى «الرغبة في أن يكون هناك نوع من الميناء الحر على المحيط الأطلسي». لكنني أكدت غياب أية أطماع بخصوص الصحراء الغربية.

ثم إنني أكدت أن الكلمات التي سمعتها لتوي كانت جديدة

بالنسبة لي، ذلك أنني إلى حد تلك الساعة عملت مع مبعوثيه الخاصين على قاعدة مختلفة، بل إن هناك اتّفاقاً صريحاً حول الدولة الصحراوية كأحد الحلول الممكنة.

قال لي الملك عندئذٍ إن مبعوثه غديرة لم يجرؤ على أن يتحدث إليه في هذا الموضوع ذلك لو أنه فعل «لحكم على نفسه بأن يلقى به في أعماق بئر» قال لي كيف تقوم دولة بـ70,000 ساكن؟ سيصير ذلك بسرعة موضوع شقاق بين المغرب والجزائر: نتبادل العناق في (وجدة) ونضرب أنفسنا بالركلات في (العيون)، أنا أعرف معارضة الجزائر لوجود قوات أجنبية في المنطقة. أنا مستعد لكي أوقع معكم على عقد في هذا الاتجاه. أما بخصوص الكوبيين، فلا أحد يريدهم (تكررت الإشارة إلى الكوبيين عدة مرات في كلام الملك).

ثم قال لي الملك إنه أعاد قراءة خطاب الرئيس بومدين في قمة الرباط عندما أبدى رضاه على الاتفاق المغربي الموريتاني، لاحظت أن تلك الكلمات لها علاقة بوضع تطور كثيراً بعد ذلك: وهكذا فإن الحق في تقرير مصير الشعب الصحراوي ظهر بقوة عبر البوليساريو: روح التضحية من جانب الصحراويين وتمسكهم بأرضهم لا يمكن نكرانهما. والجزائر في مقدورها أن تعطي السلاح للبوليساريو، غير أن أولئك الذين يكافحون ويقدمون التضحيات بأرواحهم، هم صحراويون، ويبدو أن هذه الملاحظة أزعجته.

ثم كان للملك هذا الرد: وعندما ينقرض الصحراويون، هل ينبغي الاستعانة بِالماليين والتشاديين؟ هؤلاء يعانون من سوء التغذية ولا يستطيعون المواجهة.

وبالعودة إلى فرضية قيام دولة صحراوية، سألت الملك عمّا إذا

كان باستبعاده قيام دولة صحراوية ذات سيادة، لا يفكر في حل مستقبلي في إطار أكثر اتساعاً من مثل كونفدرالية مغاربية، فأجابني إن ذلك غير ممكن لأنه يقتضي وجود دولة صحراوية. قدم حينها ما يعتبره حلاً بقوله: الجزائر قطعة جبن مكتملة والمغرب نفس الشيء، وذلك يعني أنه لا يستطيع أن يقبل بجسم دخيل في صلبه. وعلى العكس من ذلك، فإن موريتانيا بمثابة قطعة جبن من نوع (جروبير)، وفي إحدى هذه الثقوب ينبغي إدراج البوليساريو دون أن يستطيع سي مختار أن يفترض أن هناك مؤامرة ضده مدبّرة من طرف المغرب والجزائر. وتحدث أيضاً عن تونس، وما تمثله من خطر على الجزائر، لو مالتْ إلى جانب القذافي بعد وفاة بورقيبة.

بعد هذه المقابلة، أدخل الملك ممثليه في اللقاءات السابقة، ولخص لهما بإيجاز ما قاله لي. وأبلغني أنه بعد عشرة أيام، سيجيء غديرة إلى الجزائر لتلقي ردود الرئيس بومدين.

وكانت لي بعد ذلك الفرصة خلال السهرة وفي صباح اليوم التالي لكي أقول لمحاوري العاديين إنني أصبت بالخيبة كلها، وإن الموقف الذي اتخذه الملك يجعل من غير المجدي ومن المستحيل عقد اللقاء المرتجى. قلت لهما إن الرئيس بومدين لا يندفع، وعندما يقرر شيئاً، فإنه لا يتراجع عنه بسهولة. وهكذا، فخلال السنوات العشر من حسن الجوار التي تحدث الملك عنها، لم تنقص الالتماسات والمناسبات من أجل تشجيع بروز نظام جديد في المغرب، غير أن رئيس الدولة الجزائري تبنى موقفاً، وحافظ عليه. كما أنه ليس من المعقول أن تتخلى الجزائر عن مبدإ تقرير المصير للشعب الصحراوي وعن البوليساريو.

ومن جهة أخرى، لاحظت لمحاوري أن موقف الملك لا يأخذ أبداً بعين الاعتبار الفرضيات المتضمنة في البروتوكول الذي صاغه أحدهما. عبرت لهما عن دهشتي في سماع الملك يؤكد أنه يجهل كل شيء عن هذا البروتوكول، غير أن غديرة أكد العكس. طلب مني محاوراي بإلحاح تلطيف التقرير الذي سأقدمه للرئيس بومدين وذلك بتجنب التأكيد على طابع الصلابة الذي أبداه الملك في تحليله والذي يتوافق مع طبيعته الملكية [هكذا].

اللقاء السابع: جنيف (فندق ريشموند): 6 و7 سبتمبر 1978.

(كنت مصحوباً بقاصدي مرباح، مدير الأمن العسكري والمكلف بالجوانب الأمنية للقمّة المرتقبة).

بمجرد بداية المحادثات، قلت إننا لا نفهم لماذا الطرف الذي ألحّ كثيراً على أهمية و استعجال عقد لقاء قمة، أجاب، بعد أسابيع عديدة من التأخر، على اقتراحنا المتعلق بتاريخ معيّن وهو 6 جويلية والذي بلغناه إلى الرباط عشرة أيام قبل ذلك، وانتظر الجانب الآخر يوم 26 أوت، أي شهرين، لكي يقول إنه ينبغي (تحريك) العملية من أجل تنظيم اللقاء. وبالتأكيد على هذا الموقف المتناقض من جانب المغرب، طلبت من غديرة ودليمي شرح أسبابه.

وكان الرّد بأن هذا التاريخ قريب جداً من احتفالات ذكرى ميلاد الملك، ثم حدث التغيير في موريتانيا، يوم 10 جويلية، «وهو التغيير الذي فاجأنا كما فاجأكم دون شك أنتم أيضاً»[173].

أشرتُ عندئذٍ إلى أنه منذ نهاية جوان، وقعت فعلاً أحداث جديدة عديدة غيرت السياق دون جدال. استعدتُ خطابَ الملك يوم

20 أوت والحملة الإعلامية المغربية التي أطلقت يوم 27 أوت. وقلت لهما إن الملاحظ البصير يمكن أن يلجأ إلى عدة طرق لكي يقدم شرحاً عن إرادة الحوار التي تتحدثان عنها منذ شهر ديسمبر الماضي:

- أولاً، يمكن أن يتعلق الأمر بمناورات مماطلة ربحاً للوقت مع وضع هدف نصب العين لا ندري ما هو، ونحن لا نريد التوقف عند هذه الفرضية.

- ثم، إن الأمر قد يتعلق برغبة الحفاظ، لغاية معينة، على اتصال من أجل الإبقاء على رباط دائم يمكّن من متابعة المباحثات دورياً مع مواصلة الحرب.

- وأخيراً، قد يتعلق الأمر حقاً بغاية استراتيجية من أجل إقرار سلم عادل ودائم في المنطقة، يعززه تطوير منسجم للاقتصاد.

وبما أنّنا فضّلنا هذه الفرضية الأخيرة، فإننا قدمنا رداً إيجابياً على العرض المغربي بتنظيم لقاء قمة، واقترحنا تاريخ 6 جويلية. لكن الأحداث التي طرأت منذ ذلك التاريخ والتي أشرت إليها، هي التي تجعلنا نشكك الآن في أن تكون هذه الفرضية الأخيرة هي الجيدة. إنّ خطاب الملك، والحملة الصحفية يثيران التساؤل عمّا إذا لم يكن الأمر يتعلق حقاً بسياسة ذات وجهين. وعلى أية حال، هناك تناقض صارخ بين الكلام الذي قيل في الاجتماعات السرية والتصريحات العمومية للشخصيات المأذونة جداً. إنه لا يمكن أن نتحجج حتى بالأساليب ما دام الملك نفسه أطلق تصريحات مدمرة.

وبخصوص هذه النقطة الأساسية، كان الردّ بأن خطاب الملك

يجب أن يوضع في سياق معين: «يجري الاعتداء علينا يومياً، والصمت في هذ الشأن، لا يفهم لا من قبل جيشنا، ولا من الرأي العام. ومنذ ذلك الحين، هناك تصريح لوزير الخارجية الجزائري (عند خروجه من الإليزيه) يشير إلى «معبر عن طريق الصحراء الغربية». أما عن الحملة الصحفية، فمن الصحيح أن الملك، في بداية الأمر، لم يجر اطلاعه بصورة سليمة على المعارك التي حدثت جنوب المغرب، وبعد وقت أدى به تحليله إلى الاعتقاد بأن العملية لم تكن من تدبير الجيش الجزائري» أشار مرباح إلى أن الجيش المغربي على العكس هو الذي خرق الحدود الجزائرية عدة مرات من أجل زرع حقول ألغام على الأخص. وأضاف إنّنا لم نستعرض أبداً هذه الخروق ولم نحاول استغلالها، لأننا من جانبنا، وعلى وجه التحديد، لم تكن لنا أية إرادة للزيادة في حدة التوتر في المنطقة.

وفي الختام، طلب منا المبعوثان المغربيان أن نضع (بين قوسين) خطاب الملك والحملة الصحفية، وجدّدا طلبهما بعقد لقاء قمة على أساس الوثيقة المعدة بعد اللقاءات الأولى، واقترحا أن يكون الاجتماع ما بين 15 و25 سبتمبر.

وخلال محادثات صباح اليوم التالي، الأربعاء 7 سبتمبر، بدا أن مبعوثي الملك لم تكن لهما مهمة أخرى سوى اقتراح التواريخ المشار إليها من أجل لقاء القمة. لكنني آليت على نفسي مع ذلك أن أذكرهما بما ينبغي أن يكون عليه الموقف العام الكفيل وحده بالسير نحو السلم. السياسة ليست مسألة عواطف فقط. وإذا كنا في الحب، نستعذب أن نعطي أكثر مما نتلقى، حسب أقوال علماء النفس، فإنه في مقدورنا أن نضيف بأنه في المجال السياسي، قد يكون من علو

الهمة أن نعطي أكثر من أن نتلقى. كما أنه ينبغي على وجه الخصوص أن لا نكون ضحية لدعايتنا. يجب أن نواجه الحقائق كما هي: هناك واقع وطني، وقد نقلد النعامة إذا ما رفضنا أن نرى أن كل ما يحدث في المنطقة ليس من عمل الجزائريين. البوليساريو ليست هي الجزائر. ولا ينبغي أن ننظر إلى الأمور نظرة المستعمرين الفرنسيين بالأمس، أولئك الذين (بمن فيهم ألبيركامو)، كانوا يرفضون أن يروا في حركتنا التحررية شيئاً آخر غير يد موسكو أو القاهرة. الهروب إلى الأمام لا يمكن أن يكون حلاً. وعلى العكس من ذلك، ينبغي أن نقوم في الوقت المطلوب بالمراجعات التي تفرض نفسها كي يكون في مقدورنا الوصول إلى الحلول الكفيلة وحدها بأن تقود إلى سلم دائم.

***

وهكذا، فإن القمة بين بومدين والحسن الثاني التي يجري الحديث عنها منذ تسعة أشهر لم تُعقد في التاريخ المقترح لأسباب تعود إلى التزامات سابقة للرئيس بومدين وأهمها المشاركة في دمشق من 20 إلى 24 سبتمبر في القمة الثالثة للبلدان الأعضاء في جبهة الصمود والتصدّي.

عُلِّقت المحادثات السرية بسبب مرض الرئيس بومدين، وبقيت قضية الصحراء الغربية بدون حلّ، تستنزف طاقات شعوب المغرب العربي، وشاءت الأقدار أن يرحل بومدين عن هذه الدنيا الفانية حاملاً معه هموم الشعب الصحراوي، إذ كتب في آخر رسالة بعث بها إلى الملك الحسن الثاني قبل وفاته بشهر مؤكداً موقف الجزائر: «إنّ التزامنا تجاه تخليص الشعوب من الاستعمار في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية كان دائماً التزاماً ثابتاً، وليس في نيتنا أبداً التراجع عنه» ثم

ختم وكأنّه يُشهد التاريخ «أريد أن أعبّر عن إيماني الذي لا يتزعزع ببناء المغرب العربي الذي سيتحقق دون شك عن طريق الحوار وتصـادم الأفكـار، وليـس عـن طـريـق محـاكمـة النـوايـا وقعقعـة السلاح»(174).

8. استكمال الصرح المؤسساتي (1976 ـ 1978)

تظل سنة 1976 سنة استكمال بناء الدولة التي وُضعت أسسها بالإصلاح البلدي عام 1967. ففي يوم 19 جوان 1975، صرح الرئيس بومدين أمام إطارات الأمة المجتمعين بنادي الصنوبر أن «مرحلة 19 جوان قد انتهت الآن، وهي تسمح لنا اليوم بطموحات جديدة». وأعلن إعداد ميثاق وطني «بدءاً من السنة القادمة من أجل حماية الثورة من كل انحراف» والمصادقة على دستور جديد، وانتخاب رئيس الجمهورية، ومجلس شعبي وطني، ثم، توفير الظروف من أجل عقد مؤتمر للحزب في أقرب الآجال.

إنّ المشروع التمهيدي لهذا الميثاق الذي يعد وثيقة إيديولوجية ومصدر إلهام لسياسة الدولة والحزب، كان موضوع نقاش على ثلاثة مستويات متتابعة قبل طرحه للاستفتاء: أمام مجلس الثورة ومجلس الوزراء ثم أمام الشعب وأخيراً أمام إطارات الأمة.

تواصلت المناقشات على مستوى مجلس الثورة ومجلس الوزراء معاً على مدى أسبوعين (من 16 فبراير إلى 3 مارس)، وبمعدل خمس ساعات يومياً. وتناولتْ بعض القضايا الجوهرية من أجل تزويد لجنة التحرير، بتوجيهات واضحة ومحددة لصياغة مشروع الوثيقة صياغة نهائية، وجرت تلك المناقشات في جو من الأيام المشهودة عكستْ وعي الجميع بأهمية وخطورة الرهان.

وكانت المداخلات أكثر غزارة من جانبِ الحكومة. وطغت فيها اللّغة الفرنسية لأنّ مشروع الميثاق كان محرراً من قِبل لجنة متكونة من الأشرف وابن يحيى وعبد السلام ومالك. وبدا بومدين الذي كان يوجه الأشغال أكثر تسامحاً في هذا الشأن مع أنه كان دائماً صارماً فيما يتعلق باستعمال اللغة الوطنية في اجتماعات مجلس الوزراء. كان يهتم بكل كلمة، بكلّ جملة دفعاً لأي سوء فهم.

كان يعطيني الكلمة في بداية كل جلسة: أتراه يقوم بذلك لكي يفرض توجيهاً معيناً على المناقشات التي طلب مني أن أحضّر لها نفسي تحضيراً جدياً للحدِّ من الطابع اليساري الطاغي على الصيغة الأولى؟ أم تراه يفعل ذلك لكي يذكرني بأنني بحكم إشرافي على وزارة الإعلام والثقافة، سأكون مسؤولاً على تنشيط حملة الشرح والتوعية في الأوساط الإعلامية؟ وهكذا، تدخلت في جميع المحاور، ولم أهمل لا المضمون ولا الشكل، ولم أتردد في إثارة مسائل كانت محرمة إلى ذلك الحين، مثل طريق تعيين رئيس الدولة، أو الأصول الأمازيغية للشعب الجزائري. أكتفي في هذا المقام بتلخيص بعض الملاحظات داعياً القارىء الكريم إلى العودة إلى النصّ المنشور كملحق تحت عنوان (ملاحظات وجيزة حول مشروع الميثاق الوطني).

ـ حول الإسلام والاشتراكية

حين لاحظتُ بعض الغموض في تحديد مفهوم الاشتراكية في مشروع الميثاق، نبّهتُ إلى ضرورة وضع الاشتراكية الجزائرية في سياقها بالنسبة للتيارات الاشتراكية الأخرى دون الاكتفاء بعرض (الجوانب التاريخية والاقتصادية للماركسية). مُبرزاً «غياب التناقض

بين الإسلام والاشتراكية» بحكم أن «المسلم الحقيقي في النصف الثاني من القرن العشرين لا يمكنه إلاّ أن يكون اشتراكياً إذا كنا نعني بالاشتراكية العدالة وغياب الحقد». وأضفت قائلاً: «من العبث معرفة ما إذا كان هذا الإصلاح أو ذاك مناقضاً لتعاليم الإسلام. يكفي أن نلاحظ أن مشروع المجتمع المقترح مطابق للإسلام. ومن ثم، ينبغي أن نفهم بأن هذا المشروع لا يمكن تحقيقه إلا عبر النضال بين الفئات الاجتماعية ذات المصالح المتناقضة حتماً»، وليس هناك ما يحول بين أن يكون هذا النضال سلمياً. وسيكون أعداء الإسلام هم أولئك الذين يريدون معارضة إنجاز المشروع الاشتراكي، أي الرجعيون وخلصتُ باقتراح مبدإ آخر لا يقلُّ أهمية عن المبادئ المذكورة وهو «محاربة الفوارق الفاحشة في مستويات العيش وضرب المسِّ بالأخلاق الفاضلة».

ـ حول (الدولة الاشتراكية)

لم يتطرق محررو مشروع الميثاق ـ خلافاً للتطلعات الشعبية ـ لمسألة المؤسسات الوطنية، ولا لطريقة تعيين قادة الحزب والدولة. الملاحظة الثانية تناولت ضرورة مراجعة مفهوم (القوى الثورية) وذلك بتوسيعه إلى الإطارات الوطنية والتجار الصغار والحرفيين. ودعوتُ إلى اتخاذ موقف واضح حيال النظرية الماركسية لصراع الطبقات باستبدالها بمفهوم إسلامي أو عالم ثالثي. وبعد وقت طويل. كتب بلعيد عبد السلام يقول: (كان أحمد طالب يتبنّى خطأً أقل ماركسية. وعلى العموم، فإن موقفه هو الأخذ بالنموذج التونسي، أي انتهاج سياسة اجتماعية ديموقراطية، أو كما قال اشتراكية على الطريقة السويدية، غير أن الاقتصاد السويدي اقتصاد خاص بنسبة 80 في المائة)[175].

ـ حول (الشخصية الوطنية)

قلت: لقد حان الوقت لكي نتحدث بصراحة عن الشخصية الوطنية بمقوماتها الأمازيغية والعربية والإسلامية، ذلك أنه يجب على الإنسان الجزائري اليوم أن يتبنّى تاريخ بلاده كله منذ أقدم العهود، لا أن يتعامل معه بصفة انتقائية ويدخل فيه مناطق ظل وأقواساً. إنّ تاريخ الجزائر لا يبدأ من عام 1830، ولا مع الفاتحين المسلمين الأوائل. ومن هنا جاءت ضرورة إبراز الوقائع الكبرى التي طبعت، في الوقت نفسه، هوية الشعب الجزائري وطبيعته: العمق الأمازيغي، والمشاركة في الحضارة العالمية بفضل الإسلام، ومقاومة الاضطهاد، واستخدام اللغة العربية كعنصر جوهري في الشخصية الوطنية. ودعوتُ أيضاً إلى التفتح على العالم الحديث باكتساب اللغات الأجنبية ذلك أنه «لا يستطيع شعب أن يستغني عن غيره من الشعوب الأخرى، ولكن، يجب عليه ألاّ يحكم على نفسه بأن دوره يقتصر على أن يكون مرآة عاكسة لغيره».

ـ حول الأمازيغية

أكتفي هاهنا بإيراد نص ملاحظاتي أمام مجلسي الثورة والحكومة[176]: «أثيرت مسألة أهمية التحدث عن البربر. أجيبُ بأننا جميعاً، تاريخياً، برابرة مستعربون. إنّ بربر المغرب، كما هو الشأن بالنسبة لعرب المشرق، لم يرتقوا إلى الحضارة، ولم يبرزوا على مسرح التاريخ إلا بعد أن اعتنقوا الإسلام. كانت لنا لهجات، وجاءنا الإسلام بلغة وثقافة عالمية. واليوم نعيش مرحلة من تاريخنا تملي علينا أن نركِّز على كل ما يوحدنا، وأن نتجنَّب كل ما يفرقنا. إن

التأكيد على أصولنا الأمازيغية، حتى في هذا الإطار الظرفي، لا ينطوي إلا على فوائد وهي: «فك ظاهرة النزعة البربرية التي تنشطها الأكاديمية البربرية التي أنشئت في باريس والعمل لصالح التعريب».

ـ حول الثورة الثقافية

إنّ هدف الثورة الثقافية هو تكوين (إنسان جديد في مجتمع جديد). ولهذا الغرض، يجب أن نحقّق ثلاثة أهداف:

- رفع مستوى التعليم والكفاءة التقنية للشعب كله. «يجب أن يربط التعليم الجانب النظري بالجانب العملي، وألا يحدث تعارضاً بين العمل الفكري والعمل اليدوي».

- تأكيد الشخصية الوطنية والهوية الثقافية، وتشجيع التنمية الثقافية بجميع أشكالها من أجل النهوض بتقدم الثقافة الاشتراكية. «من الضروري أن يكون لنا موقف نقدي في نفس الوقت حيال تراث الماضي وروافد المجتمعات الأخرى والحضارات المعاصرة».

ينبغي تبني أسلوب حياة يكون منسجماً مع مبادئ الثورة، وعدم الاكتفاء بـ(مظهر ثوري براق). «المجتمع الاشتراكي تقوده أخلاقيات ينبغي أن تتجسد باحترام مجموع المعايير في العمل، كما هو الشأن بالنسبة لمعايير العيش. وعلى المسؤولين أن يضربوا المثال في هذا المجال».

***

ما إن تم إعداد مشروع الميثاق التمهيدي من قبل الهيئات العليا، حتى أعلن بومدين بنفسه، في كلمة مذاعة ومتلفزة يوم 26 أفريل، نشره في اليوم التالي. ودعا المواطنين والمواطنات إلى التعبير

عن آرائهم «بكل حرية وموضوعية». وهكذا عاشت الجزائر أسابيع من المناقشات الشعبية لا سابق لها منذ الاستقلال، وهو الأمر الذي حفز كل واحد على أن يعبر بكل حرية على جميع المستويات وفي كل مكان: إدارة، مصانع، جامعات، في التلفزيون وعلى أمواج الإذاعة وفي أعمدة الصحافة المكتوبة... ونُصبت لجان في كل مكان (بلديات، ولايات، منظمات جماهيرية...) لتلقّي الانتقادات والملاحظات. وتجاوزت المشاركة جميع التوقعات في إطار من الحماس الذي لا حدود له: حوالي أربعة ملايين مواطن ومواطنة (من مجموع 17 مليون نسمة) تناولوا الكلمة في أكثر من ألف اجتماع. وكانت المواضيع المطروقة، و المرفوقة أحياناً بالتشهير ببعض المسؤولين، متعلقة بمقومات الشخصية الوطنية، واللهجات المحلية، ومستقبل الملكية الخاصة، وأسس الدولة ودور حزب جبهة التحرير الوطني، ومفهوم الأمة، وفلسطين، والصحراء الغربية، والعلاقات مع فرنسا..

وفيما يتعلّق بقطاع الإعلام والثقافة، فقد عقدتُ اجتماعات عمل يومية مع مسؤولي الوسائل الإعلامية من 24 أفريل إلى 10 ماي للتوجيه والتنظيم والتنسيق. وبدءاً من 11 ماي إلى غاية 5 جوان، أمضيت أيامي في متابعة تسجيلات المناقشات في المقرات الرئيسية لمختلف الولايات، لا لكي أقوم بالرقابة أياً ما كان نوعها، بل لتجنب بعض العبارات غير اللائقة مثلما حدث في ثلاث ولايات حيث صدرت شتائم في حق المسؤولين المحليين. وفي بعض المرات، حضر محمد الشريف مساعدية، مسؤول الإعلام في الحزب هذه المتابعات.

وفي نهاية هذه الحملة التي جعلت من الجزائر برلماناً في الهواء الطلق، عُقدت ندوة وطنية للإطارات يوم 17 جوان في نادي الصنوبر

قصد إثراء مشروع الميثاق وذلك بإدراج حوالي 800 تعديل مقترح في المهرجانات الشعبية. وطبقاً للأفكار التي تضمنتها تقارير الولايات، حدد الرئيس بومدين بعض النقاط. فعلى سبيل المثال، رفض عودة الزوايا التي كانت على حد تعبيره «قد ابتعدت عن مهمتها الأصلية، من تعليم القرآن والشريعة، وتحولت إلى أماكن للشعوذة، وحاولت أن تفرض نفسها كوسيط بين الخالق والمخلوق». وأضاف أن الإسلام «ينبذ هذا النوع من الأوثان الذي يشوه الدين ويستغلُّ المشاعر الدينية عند المواطنين. إن من واجبنا أن نقضي على بقايا التأثيرات السلبية وذلك بأن نشجع على تعليم القرآن والمبادئ الإسلامية». وبعد المصادقة على هذا المشروع التمهيدي من طرف ندوة الإطارات يوم 19 جوان، صار مشروعاً طُرِحَ للاستفتاء بعد خمسة أيام، فحصل على نسبة 51,98 في المائة من الأصوات المعبر عنها.

حقاً هناك أصوات ناشزة ارتفعت للدعوة إلى مقاطعة الاستفتاء، أو بالتصويت السلبي. وحاولت أصوات أخرى قبل الأوان أن تشكك في المسعى السياسي المقترح، مثل نداء يوم 9 مارس الذي وقعت عليه أربع شخصيات وطنية محترمة(177)، والذي وصلتني نسخة منه. وهو نداء يطالب بانتخاب مجلس وطني تأسيسي، وإعطاء طابع تأسيسي للسلطة كما يطالب بـ«سياسة أقل يسارية». .والأمر يتعلق بتيار يوجد داخل المجتمع ولكنّه شارك في المناقشة الشعبية بصورة مسبقة. وعلى أية حال، تم اعتماد بعض نقاط هذا النداء في الأشهر الثمانية اللاحقة بالمصادقة على الدستور و انتخاب رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني. أما انتقاد تلك الشخصيات للموقف الرسمي من النزاع حول الصحراء الغربية فقد أدّى بالسلطة إلى وضعها تحت الإقامة الجبرية طوال سنة. إنّ هذا الإجراء المدان مبدئياً، أملته

الظروف الإقليمية لتلك المرحلة: تهديد لحدودنا الغربية على إثر غزو الصحراء الغربية من قبل المغرب، وتدخل عسكري مباشر فرنسي في هذا النزاع، واعتداءات على الجزائريين المغتربين في فرنسا. . .

***

إذا كان الميثاق الوطني هو المرجع الإيديولوجي والسياسي، فإن الدستور هو الذي يعطيه صبغته القانونية. وهو يتألف من 199 بند، ويُعدّ الثاني من نوعه منذ الاستقلال. كان الدستور الأول أقصر (78 مادة) ودام العمل به مدة أسبوعين، وتم تعليقه عام 1963 بعد العدوان المغربي، ثم ألغي ضمنياً بعد تشكيل مجلس الثورة يوم 19 جوان 1965. أما الدستور الثاني الذي صادق عليه الشعب في استفتاء 19 نوفمبر 1976، فهو يعيد تأكيد الاختيارات الأساسية (الإسلام دين الدولة، الحزب الواحد، الاشتراكية)، ويحدد ستّ وظائف حسب المصطلح المستخدم والمطابق للواقع: الوظيفة السياسية، والوظيفة التشريعية، والوظيفة القضائية، والوظيفة التنفيذية، والوظيفة التأسيسية والوظيفة الرقابية.

إنّ هذا الدستور يؤكد واحدية حزب جبهة التحرير الوطني وواحدية الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، وكان أوّل تطبيق له انتخاب هواري بومدين رئيساً للجمهورية انتخاباً مباشراً يوم 10 ديسمبر 1976، وهي تسمية غابت عن اللغة السياسية منذ إبعاد بن بلة. وعلاوة على ذلك، احتفظ بومدين بصفة رئيس مجلس الثورة في انتظار عقد مؤتمر حزب جبهة التحرير. أما التطبيق الثاني، فتمثل في انتخاب المجلس الشعبي الوطني يوم 25 فبراير 1975 بديلاً للمجلس الذي انتُخب في سبتمبر 1964، وبالنظر إلى نسبة النمو الديموغرافي،

ضم المجلس الجديد 261 مقعد، تنافس عليها 783 مرشح (ثلاثة لكل مقعد) وجب اختيارهم من بين 20,000 مترشح. وقد شاركتُ في عملية فرز الترشيحات بولاية عنابة، على غرار أعضاء مجلس الثورة والحكومة الموزعين على الولايات الأخرى. ينبغي القول إن ملفات المترشحين تمت دراستها بكل جدية وبمراعاة الكفاءة والنزاهة والالتزام لا غير. وقد لا أكون مخطئاً إذا قلتُ اليوم إن المجلس الشعبي الوطني لعام 1977 يختلف كثيراً من حيث المستوى والأداء عن الهيئة التشريعية القائمة منذ اندلاع الأزمة الوطنية!

وعشية التنصيب الرسمي للمجلس الشعبي الوطني الجديد يوم 5 مارس 1977 برئاسة رابح بيطاط وهي مؤسسة تمثل جميع الفئات الاجتماعية والأصناف الحرفية المهنية، شعرتُ أن بومدين قد تحرر من عبء ثقيل وتذكرتُ حديثنا في الطائرة التي أقلتنا إلى لاهور. في مقدور بومدين من الآن فصاعداً أن ينام هادئ البال لأنه حقق في أرض الواقع التزامات أساسية لإعلان 19 جوان 1965: (بناء دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد). وبقي عليه أن يستكمل الصرح السياسي بعقد مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني خلال السنة الموالية. وقد تحقق الوفاء بالوعد في جانب منه ذلك أن جميع المنظمات الجماهيرية[178] التي تمثل الأرضية السياسية والاحتياطي النضالي لجبهة التحرير الوطني (الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، والاتحاد الوطني للنساء الجزائريات والمنظمة الوطنية للمجاهدين) عقدت مؤتمراتها عام 1978، غير أن الأمنية الأخيرة لبومدين لم تتحقق إذْ كان يريد أن يجعل من مؤتمر الحزب «خط التمايز بين نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة». وقد شاءت الأقدار أن يُعقد بعد وفاته رحمه الله.

9. مرض الرئيس بومدين ووفاته

(من سبتمبر إلى ديسمبر 1978)

التقى جميع أعضاء مجلس الثورة والحكومة في قصر الشعب يوم 20 سبتمبر 1978، على الساعة الحادية عشرة صباحاً، ثم توجهوا إلى المطار لتوديع الرئيس الكوبي فيدال كاسترو بعد إقامة دامت 24 ساعة، ثمّ الرئيس بومدين الذي طار إلى دمشق للمشاركة في القمة الثالثة للبلدان العربية الأعضاء في «جبهة الصمود والتصدّي».

كان الوفد المرافق له يتكون من بوتفليقة، وزير الشؤون الخارجية، ويحياوي، المسؤول التنفيذي المكلف بجهاز الحزب، وأنا. وفي أثناء الرحلة كنا ثلاثتنا حيارى من أمر بومدين الذي يكون عادة مرتاحاً خلال تنقلاته، إلا أنه بدا متجهماً ذلك اليوم، بل وحزيناً بعض الحزن. لم يكن في يده سيجاره المعهود وكان يكثر من شرب الماء، لم يصحبه هذه المرة طبيبه الخاص بل أخصائي في الجهاز البولي هو الأستاذ عبد الحق أو شريف، لم يتجرأ أحد على سؤاله لكن عندما انتهى بي الأمر إلى الاستفسار عن حالته الصحية أجابني أنه يعاني من حمى شديدة تحرمه من النوم وأن طبيبه نصحه بالكف عن التدخين.

وصلنا إلى دمشق عصراً، حيث كان الرئيس حافظ الأسد في الاستقبال، وتوجهنا رأساً لحضور الجلسة الافتتاحية للقمّة، وكذلك الأشغال التي كان من المقرر أن تدوم إلى غاية الساعة الثانية صباحاً. وهنا أيضاً، لاحظنا أنّ شيئاً ما لا يسير على ما يرام لدى الرئيس إذ بدا

جافاً وسريع الانفعال مع أنّ من عادته أن يكون صبوراً، مجاملاً.

وفي اليوم التالي، استؤنفت أشغال القمة على الساعة العاشرة، ولم يكن بومدين قد استعاد لياقته. كَلَّفَنَا يحياوي وأنا بإقناع جورج حبش ونايف حواتمة بترطيب الأجواء مع ياسر عرفات، الذي طار يومها إلى عمان، صحبة القذافي. وفي يوم الجمعة 22 سبتمبر، جمع بومدين جميع قادة الفصائل الفلسطينية في محاولة أخيرة من أجل إقناعهم بتجاوز خلافاتهم مشدداً على أن فعالية جبهة الصمود مرهونة بوحدة المقاومة الفلسطينية.

وبعد الجلسة الختامية التي عُقدت يوم 23 سبتمبر على الساعة العاشرة ليلاً. ألحّ الرئيس حافظ الأسد على بومدين ليقضي ليلته في دمشق على أن يغادر في اليوم التالي. ولكن وسط دهشة الجميع، أصرّ بومدين على أن يترك في الحال متعللاً بأنه لا يمكن أن يؤجل مجلس الوزراء المقرر عقده يوم الأحد.

في طريق العودة، كان يحياوي وبوتفليقة جالسين من جانب وبومدين وأنا في الجانب الآخر، وبمجرد أن جلسنا، قال لي إنه يشعر بأنه في حالة أحسن، لمجرد أنه يستقلّ طائرة جزائرية. وبعد صمت طويل سألته عمّا إذا انخفضت عنه الحمى. أجابني بتأثر: «آه، لو لم تكن هناك سوى الحمى!». ثم قام متجهاً إلى سرير أعد له لكي يتمدد عليه، أتراه تلقى أنباء سيئة من الجزائر؟ ذلكم هو السؤال الذي خطر على بالي. وبعد ساعة، عاد إلى مقعده، وطلب مني أن أشعل سيجاراً قائلاً: «أحب رائحته».

وفي يوم الأحد 24 سبتمبر، هبطنا بالجزائر على الرابعة صباحاً. وحدثت مفاجأة أخرى، فقد سمعناه يطلب من علاّهم إلغاء

مجلس الوزراء المقرر اليوم. كنت في منزلي، عندما هاتفني علّاهم على الساعة الثالثة ظهراً ليقول لي إنّ الرئيس يطلبني. في مقر الرئاسة وجدت بوتفليقة، فدخلنا معاً إلى مكتبه، وأصابنا ذهول عندما سمعناه ينطق بالجمل التالية المقطعة بصمت طويل:

ـ لم أدعكم بصفتكم وزراء، ولكن كإخوة. . .

ـ طلبتكم من أجل مسألة شخصية. . .

ـ الأمر يتعلق بمشكل صحي. . .

ـ مشكل خطير. . .

سارعت إلى استفساره عمّا إذا كان الأمر يتعلق بأزمة قلبية، وبعد تردّد أخبرنا أن الجهاز البولي هو مصدر الداء، وشرح لنا أنّه أصيب بنزيف دموي في المسالك البولية، يوم 12 سبتمبر الماضي، وكشفت الصور بالأشعة أنّ هناك ورماً خبيثاً في المثانة. ثم تركنا لإخفاء علامات التأثر البارزة على وجهه. وبعد بضع دقائق، عاد لكي يطلب منّا خلاصة آرائنا، تناولت الكلمة لكي أؤكد أنه من الصعب إقرار تشخيص نهائي على أساس صور بالأشعة، أيًّا كانت دقتها. أجاب بأن الدكتور أوشريف عرض الصور على أستاذه في بارس، البروفسور كوفلير، «زاعماً أن الأمر يتعلق بوالده»، فأثبت صحّة التشخيص. وأضاف: «وحرصاً على السرية الضرورية حول حالتي الصحية، فإنه من الأفضل التفكير في المعالجة في الخارج. لكن، قد تعودون بي داخل تابوت. قدموا لي اقتراحاتكم مع استبعاد فرنسا من الآن، لأسباب عديدة».

تحدثنا في البداية عن الولايات المتحدة حيث حقق الطب أكبر

درجات التقدم. استبعد هذه الفرضية قائلاً: «السرية غير مضمونة هناك، علاوة على خطر المخابرات الأمريكية. سنكون في هذه الحالة بين أشداق الذئب». عندئذٍ اقترحت مع بوتفليقة عدداً من البلدان الأوروبية مثل ألمانيا وسويسرا والسويد والنمسا إلخ... لكن، في كل مرة كان بومدين يرسم علامة رفض على شفتيه. وعندما قال بوتفليقة: لقد بقي الاتحاد السوفياتي قرأنا على وجهه حينها نوعاً من الارتياح وأدركتُ عندئذٍ أنه اتخذ قراره، لكن كان يريد أن يستدرجنا إلى تأييده، طلب مني الاستعداد لمغادرة الجزائر على وجه السرعة إلى موسكو بغاية مقابلة كوسيجين الوزير الأوّل السوفياتي كي أحضّر معه شروط إدخاله المستشفى، عقّب بوتفليقة بقوله: «إنّ اختيار سي أحمد لهذه المهمة صائب لا سيما أنه طبيب». فأجاب بومدين: «سبق أن قلت لكم إنني دعوتكم على أساس أنكم إخوتي». استأذنّاه في الانصراف وبقينا وقتاً طويلاً عند عتبة الرئاسة، مذهولين من هول ما سمعنا، غير قادرين على تبادل الكلمات أو الانطباعات حول ما عشناه خلال تلك اللحظات.

وفي يوم 26 سبتمبر، استدعاني بومدين في داره بزرالدة. وجدته متعباً جسدياً ومعنوياً. اشتكى لي من الحمى المستبدة به، ومن فقدان الشهية ومن الإسهال. وكانت زوجته إلى جانبه في غاية الحزن والقلق، حاولت معه العلاج النفسي لكي أوفر له بعض الراحة. أعطاني تعليماته الأخيرة قبل ذهابي إلى موسكو، وطلب مني قبل ذلك مقابلة البروفسور أوشريف الذي التقيتُ به في اليوم التالي بمقر الرئاسة. أجرينا معاً حديثاً طبياً استعرضتُ خلاله إمكانية إصابة الرئيس بداء البلهارسيا، بسبب إقامته الطويلة في القاهرة، وذلك من شأنه أن يعطي صورة إشعاعية توحي بوجود ورم في المثانة.

لكن أوشريف استند بقوة إلى رأي أستاذه، وتمسك بالتشخيص الأول.

في يوم 27 سبتمبر، صحبني بوتفليقة إلى المطار حيث ركبت طائرة أيروفلوت السوفياتية على الساعة الواحدة ظهراً صوب موسكو عن طريق بودابست. استقبلني تشفيدوف، مدير الشؤون الإفريقية بوزارة الشؤون الخارجية الذي رافقني إلى إقامتي في فيلا الضيافة، رقم 11، على جبل لينين. وطوال الطريق أراد أن يعرف المواضيع التي أرغب في تناولها مع الرئيس كوسيجين. هل الأمر يتعلق بنتائج القمة الثالثة لجبهة الصمود والتصدّي بدمشق؟ أم بالتعاون العسكري؟ أم بالصحراء الغربية؟ لكن ردودي كانت عامّة.

وفي اليوم التالي، على الساعة العاشرة زارني كوسيجين في الفيلا 11 رفقة عدد من معاونيه لعقد جلسة عمل. طلبت مقابلته على انفراد، وعرضت الأسباب الحقيقية لزيارتي: هل حكومة الاتحاد السوفياتي مستعدة أن تتكفل في نطاق السرية المطلقة بمسؤولية ضمان علاج ملائم للرئيس بومدين الذي قد يكون مصاباً بورم في المثانة حسب ما تقوله الصور الإشعاعية؟

قال لي كوسيجين بعد أن عبر عن مشاعر التعاطف والتقدير للرئيس بومدين، إنه لا يستطيع أن يجيبني على الفور، وحدد لي موعداً على الساعة الثالثة ظهراً. إلاّ أنه عاد على الساعة الثانية عشرة والنصف زوالاً ليخبرني أنّه أطلع الرفيق بريجنيف على الوضع. وأن هذا الأخير جمع بحضور وزير الصحة، لجنة من الأكاديميين الذين أبدوا استعدادهم لإنجاز المهمة، مضيفاً أن هناك المئات من الحالات المماثلة عولجت من قِبَلِهِم.

اتصلت هاتفياً بعلّاهم، وفقاً لشفرة متفق عليها فيما بيننا، من أجل إطلاعه على نتيجة مسعاي، وفي يوم 29 سبتمبر على الساعة الرابعة ظهراً، وصل بومدين إلى موسكو في رحلة خاصة مصحوباً بزوجته، وبكل من بوتفليقة ومدير التشريفات مولود حمروش، ومسؤول أمنه الخاص، عبد المالك كركب والأستاذ أوشريف. كنّا ثلاثة في استقباله: كوسيجين وتشفيدوف وأنا. وتوجهنا رأساً إلى العيادة التي لا تفصلها عن الفيلا 11 إلاّ حديقة صغيرة. وحوالي الساعة السابعة مساءً قمتُ بمعية بوتفليقة بزيارته.

ومن 30 سبتمبر إلى 5 أكتوبر كنت أنا وبوتفليقة نقيم معاً في الفيلا 11 التي لم نكن نغادرها إلا لعيادة بومدين. كان الأطباء صارمين جداً في تحديد مدة الزيارات، ولكن الرئيس كان يردّ عليهم بأنّها جزء من علاجه.

وبمرور الأيام، كنا نراه أكثر راحة وانشراحاً. وفي يوم 2 أكتوبر. زارنا تشفيدوف لإطلاعنا على (خبر سار) قائلاً إنّ الأطباء يميلون أكثر فأكثر إلى إلغاء التشخيص المتعلق بوجود ورم خبيث. أمّا عن الحمى فإنّهم يجتهدون لمعرفة أسبابها. وخلال إحدى الزيارات. أهداني مضيفُنا نسخة من القرآن الكريم و(صحيح البخاري) مطبوعتين في الاتحاد السوفياتي.

كنّا في زياراتنا لبومدين نتناول في أحاديثنا مواضيع متنوعة من مثل السياسة الوطنية والدولية، وتفسير بعض الآيات القرآنية أو الشعر الديني. لكن الموضوع المسيطر ظل هو حرب التحرير الوطنية، والسنوات الثلاث عشر لرئاسته للجزائر المستقلة. أخبرنا أنه خصص شهر رمضان الأخير للصلاة ولتلاوة القرآن الكريم، ولاحظنا أنّه أشار

مرّتين إلى أن وفاته ستُفرح كثيراً السادات والحسن الثاني المنغمسين في «عار الاستسلام».

وفي يوم 3 أكتوبر أخبرناه بوصول برقية من ملك المغرب يتهم فيها الجزائر بتصعيد الموقف العسكري بالصحراء الغربية. طلب منّا أن نعدّ إجابة على ضوء توجيهاته فخصّصنا كامل يومنا وعشية 4 أكتوبر لإعداد الرد الذي نُشر في الصفحة الأولى من يومياتنا تحت عنوان «الخرق المزعوم للحدود المغربية محاولة لتضليل الرأي العام» وبهذه الصرخة القوية ردّ بومدين: «أؤكّد لجلالتكم وأنا على بصيرة من الأمر.. أنه لم يتخطّ أي جندي جزائري أبداً حدودكم الوطنية وبالذات تلك الحدود التي رسمناها معاً سنة 1972... وأؤكّد مرة أخرى أمام الله وأمام التاريخ مدى إيماني الراسخ في بناء مغرب كبير سيتمّ حتماً عن طريق الحوار واحتكاك الأفكار، لا عن طريق الاتهامات وقراع السلاح». وفي يوم 5 أكتوبر، عندما ودعناه لم يخف حزنه وهو يرانا نغادر موسكو، بوتفليقة متوجهاً إلى نيويورك، وأنا في طريق عودتي إلى الوطن. وفي يوم 6 أكتوبر، وفي السيارة التي أقلتنا إلى المطار، أخبرنا تشفيدوف أنه تمّ تشخيص الجرثومة المسؤولة عن الحمى: «الرئيس يعاني من حمى أمعاء (ب) ويمكنه استئناف نشاطه عمّا قريب». كان سرورنا وارتياحنا كبيرين عندما أقلتنا الطائرة إلى باريس، حيث تفارقنا، كل واحد منا نحو مقصده.

وفي صبيحة السابع من أكتوبر عقدت جلسة عمل مع علّاهم ومرباح الوحيدين اللذين كانا على معرفة بمرض الرئيس. وفي مكتبي. توالى المستشارون في الرئاسة لاستجلاء سرّ غياب الرئيس، ذاهبين في الفرضيات مذاهب شتّى، دون أن يهتدي أي منهم إلى

الحقيقة، ومعنى ذلك أنّ السر بقي محفوظاً.

وفي يوم 12 أكتوبر، طلبني بومدين، وبعد يومين التحقتُ به مصحوباً بشقيقه الأصغر «السعيد»، وخلافاً لما كان متوقعاً لم يُعجبه إقحام العائلة في مرضه، فأمر علّاهم باقتطاع ثمن تذكرة سفر «السعيد» من راتبه الشهري. وفي نفس المساء، أي 14 من الشهر الجاري استبقاني من الساعة العاشرة ليلاً إلى الرابعة صباحاً. قال لي وهو في قمّة السعادة «لقد طمأنني الأطباء السوفيات مستبعدين نهائياً تشخيص ورم المثانة. وأضاف، ولذلك ينبغي تنظيم لقاء مع بريجنيف لتبديد التقولات ووضع حد للإشاعات». طلب مني أن أعود إلى الجزائر لطمأنة الجميع والاستعداد للعودة إلى موسكو، في نهاية الشهر، لمرافقته في رجوعه النهائي إلى أرض الوطن. وهنا اقترحت أن يمرّ بوتفليقة بموسكو في ختام إقامته بنيويورك، لكي يصحبه في رحلة العودة، على أن أبقى أنا في الجزائر لتحضير استقباله.

وفي ذلك المساء، قدم لي صورة شاملة عن أعضاء مجلس الثورة هي أسرار ثرية بالتفاصيل حول شخصية كل واحد منهم، تتضمّن أحكاماً وذكريات تاريخية، مع بعض الاستطرادات والعديد من الصور المتراوحة بين الحاضر والماضي، بين الآمال التي تحققت والصداقات التي سقطت في الخيانة. رأى أنه وهب نفسه للجزائر حتى ذاب فيها وذابت فيه، وأنّ من يخونه إنما يخون الجزائر. وشكا لي من دناءة البعض، وضعف البعض الآخر، واعترف بخصال البعض. وتحدث بمرارة عن محاولة الانقلاب التي قام بها العقيد الزبيري، وتأسف على غياب العقيد سعيد عبيد، وقال إنه متألم جداً من الإشاعات التي شكّكتْ في انتحار وزير الداخلية أحمد مدغري.

انتهزت فرصة هذا العرض الأخير، لكي أدرج تعليقاً حول «محمد خيضر وكريم بلقاسم اللذين خدما الوطن والثورة، واللذين اتُّهم النظام باغتيالهما» ردّ بإيجاز: «هي تصفية حسابات»، ثم استأنف سلسلة ملاحظاته على بعض رفاقه. قال: «دار الحديث كثيراً عن علاقاتي ببوتفليقة، وكل ما في الأمر أنّه كان شاباً عديم الخبرة في حاجة إلى مرشد ناصح، فاضطلعتُ بهذا الدور. ولا شك في أنّه يلومني لأنّني لم أعينه «ولياً للعهد» كما كان يرغب. وبالفعل، ففي عام 1976، كلفت بجاوي بتحضير مشروع دستور، وجاءني هذا الأخير يخبرني بأنّ بوتفليقة طلب منه إدراج مادّة تنصّ على إنشاء منصب نائب الرئيس يُنتخب في نفس الوقت مع الرئيس، على الطريقة الأمريكية. قلتُ لبجاوي الذي أراد أن يعرف إذا كان هذا الاقتراح تمّ بموافقتي: في مقدورك، وأنت رجل قانون، أن تقترح شيئاً آخر باستثناء إدراج هذا البند».

ثم مرّ بالحديث عن الشاذلي بن جديد قائلاً بأنّه «العضو الوحيد في مجلس الثورة الذي لم يُثر لي مشاكل. كان يتدخل قليلاً في اجتماعات مجلس الثورة والحكومة، لكنّه يتمتع بحاسّة شعبية. عندما كانت لي مشاكل تشغلني، كنت أتوجه إلى وهران للقائه. كان يتجوّل بي في سيارته، وكانت هذه الجولات تنسيني مشاكلي في العاصمة». ولما لاحظتُ أنه لم يذكر اسم علي منجلي، قلت له إن هذا الأخير أدهشني بصراحته ونزاهته. وافق على ذلك ولكنه أضاف: «إنّ بعض المسؤولين في الثورة برهنوا على فعالية كبيرة في حرب التحرير ضدّ العدو، ولكنهم لم يكونوا بنفس الفعالية في معركة البناء».

في حديثه عن عبد القادر شابو، أكد أنه أقدر ضباط الجيش

الفرنسي الذين التحقوا بجيش التحرير الوطني. قُلت له إن العديد من رفاقنا عاجزون عن فهم الثقة اللامحدودة التي وضعْتَها في هؤلاء الضباط بإشراكهم في بناء الدولة، وأن البعض ذهبوا إلى حد اعتبار انضوائهم المتأخر كنتيجة لاستراتيجية الجنرال ديغول الرامية إلى إنشاء طابور خامس مكلف بالدفاع عن المصالح الفرنسية في الجزائر المستقلة. رد عليّ بأن الجزائر قد استفادت تحديداً من قدراتهم التقنية في مناصب التنفيذ، لكن، لم يسمح لهم أبداً باحتلال مناصب القرار.

وفي يوم 15 أكتوبر، طلبتُ مقابلة كوسيجين فاجتمعتُ به على الساعة العاشرة صباحاً في الفيلا 11 واقترحت عليه لقاء بين بريجنيف وبومدين، وأشرت إلى الأسباب التي تبرّره.

وفي يوم 16 أكتوبر، على العاشرة صباحاً، غادرنا المصحة لكي نتوجه إلى موعد اللقاء. كانت صبيحة مشرقة، وابتهج بومدين أمام جمال المدينة. «يقال إن موسكو مدينة بشعة. الحقيقة أن مدينة يعبرها نهر لا تكون بشعة أبداً. انظر إلى القاهرة حيث عشت، وباريس التي تعرفها أنت، وبودابست التي يجري الحديث عنها كثيراً!. ثم شدا أغنية من طفولته، هي أغنية لعيسى الجرموني دون شك. ويومها اكتشفت بومديناً آخر.

تم اللقاء بالكرملين، وحضر من الجانب السوفياتي، بريجنيف وكوسيجين، ومن الجانب الجزائري، بومدين وأنا. تناول بريجنيف الكلمة أولاً لكي يعبر عن تعاطفه مع الرئيس وأسفه لاستقباله في ظروف بمثل تلك الصعوبة، بسبب مشاكله الصحية. وأضاف: «لكن الأمور تسير بأحسن حال الآن». وبما أنّ هذا الاجتماع جاء مباشرة بعد قمة دمشق للصمود والتصدّي، فإن بريجنيف خصّص له بداية

مداخلته، فأكّد أولاً «أن لقاء القمة للبلدان العربية التقدّمية يشكل رد فعل إيجابي حيال استسلام السادات في كامب دافيد أمام مطالب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. إنّ هذا النهج الاستسلامي للرئيس المصري يحول دون حل شامل للمشكل، ويضاعف التفرقة في العالم العربي الذي يجد نفسه أكثر ضعفاً في مواجهة العدوان الإمبريالي الصهيوني. إنّ هذا النهج يعزز الموقف الأمريكي ويسمح له بتحكّم أوسع في الثروات الطبيعية والطاقة في المنطقة». وأعرب عن انشغاله بخصوص غياب العراق عن جبهة الصمود مكرّراً ثقته في قدرات بلدان هذه الجبهة من أجل رفع التحدي والنضال بفعالية ضد اعتداءات إسرائيل وحليفها الأمريكي.

ثمّ استعرض بريجنيف العلاقات الثنائية ملاحظاً أنها لا تعتريها أية شائبة تستلزم بحثاً عاجلاً، واقترح بالتالي تأجيل دراستها إلى لقاء قادم، حتّى كما قال «لا نثقل جلسة العمل زيادة عن اللزوم، ومراعاة لأوامر الأطباء الذين يعالجون الرئيس».

ثم تناول الرئيس بومدين الكلمة مبتدئاً بتوجيه الشكر للقادة السوفيات على مسارعتهم في التكفل بوضعه الصحي، وعبَّر عن ارتياحه لنوعية العلاج الذي يتلقاه والعناية التي يحظى بها. وشكرهم أيضاً على الصور التي التُقطت خلال جلسة العمل هذه، والتي ستنشر في اليوم التالي في الجزائر، ذلك لأنه على حد قوله: «من المهم تبديد قلق الشعب الجزائري وإسكات أبواق الرجعية التي دفنتني بإشاعاتها».

وبالعودة إلى قمة دمشق والوضع العام في المشرق العربي عبّر الرئيس عن موافقته على التحليل الذي قدمه بريجنيف. وقال: «إن

اتفاقيات كامب دافيد هي خيانة حقيقية للمسعى المشترك الذي حددته البلدان العربية، وسيكون لها تأثير بالغ الخطورة عليها. إنّ السادات لن يُعمّر طويلاً لأنه ذهب بعيداً»، وأضاف: إنّ بلدان جبهة الصمود تمثل الهدف القادم للإمبريالية، ويجب عليها تحضير نفسها بجد لمجابهة هذا الوضع». وأكّد هو أيضاً عزمه على مواصلة النضال وإيمانه بالنصر النهائي.

ثم جرى تبادل وجهات النظر حول مواضيع أخرى، كالموقف المبهم للعراق، ووضع الثورة الإثيوبية إلخ. وذكّر بريجنيف مرّة أخرى بعد ذلك بنصائح الأطباء بعدم إتعاب مريضهم. ثم استأذن مع كوسيجين في الانصراف متمنياً له شفاءً عاجلاً، وطمأنه بأنه يتماثل للشفاء حسب الأطباء.

بعد هذه الجلسة تساءلتُ عمّا إذا لم يكن السوفيات يخفون عنا شيئاً ما عن الحالة الصحية الحقيقية للرئيس. وحتى إن كان تشخيص داء سرطان المثانة مستبعداً، أفلا يكون هناك شيء آخر؟ وفي المساء، اتصل بي بوتفليقة بالهاتف مستفسراً، فأطلعته على نشاطاتنا وعلى الحالة الصحية للرئيس.

وفي اليوم التالي، ودعت بومدين قبل عودتي إلى الجزائر حيث وصلت على الساعة التاسعة ليلاً. كان علّاهم ومرباح في الانتظار بالمطار. أمضيت يوم 18 في مقر الرئاسة حيث اتّصلتُ بِأعضاء مجلس الثورة لطمأنتهم ثم أعددتُ البيان المشترك الجزائري السوفياتي عن محادثات 16 أكتوبر بالكرملين.

في يوم 16 فقط، أعلنت وسائل الإعلام الوطنية عن وجود الرئيس في موسكو بعد ثلاثة أسابيع من الصمت، وتقولات وإشاعات

عن أسباب غيابه[179]. حاول تعليقٌ بثته التلفزة ووسائل الإعلام الأخرى معالجة ذلك كله با لحديث عن المباحثات السياسية دون ذكر للحالة الصحية للرئيس. من أجل إعطاء المصداقية للخبر نشرت صورة عن المحادثات الجزائرية السوفياتية في اليوم التالي جاءت متبوعة في 21 أكتوبر بالبيان المشترك الذي تحدث عن «زيارة عمل وصداقة» وسجّل «قبول الرئيس بومدين بامتنان دعوة القادة السوفيات لتمديد إقامته لبضعة أيام». وفي يوم 23 أكتوبر حاولت وسائل الإعلام أن تطمئن الشعب الجزائري ما أمكن على الحالة الصحية لرئيسه.

في 23 أكتوبر كنتُ بباريس في زيارة خاصة عندما زارني على التاسعة صباحاً بوتفليقة العائد من نيويورك في طريقه إلى موسكو، بقينا معاً حتى منتصف النهار في تناول موضوع صحّة الرئيس أساساً، ولأوّل مرة أبديتُ شكوكاً حول التطمينات المتكرّرة للأطباء السوفيات وهي الشكوك التي تنتاب أيضاً الأستاذ أوشريف.

وفي أوّل نوفمبر استقبل بومدين بموسكو السيّد بونوماريف عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الذي نقل إليه تهاني القادة السوفيات بمناسبة عيد الثورة، وقد بثّت التلفزة الوطنية صوراً عن رجل شاحب يختلف قليلاً عن الصورة التي تركتُه عليها قبل أسبوعين.

وفي يوم 14 نوفمبر، عاد بومدين إلى الجزائر مصحوباً بأطباء سوفيات. التقى أعضاء مجلس الثورة والحكومة في قصر الشعب، لكي يؤدّوا له الزيارة جميعاً في مقر إقامته. خاطبنا بلهجة المُطْمَئِنِّ المُطَمْئِنِ: «إنها مسألة أيام فقط وأستأنف بعدها نشاطي». لكن الجميع كانوا مندهشين أمام تقاطيع وجهه الباهتة ووجود انتفاخ كبير

في الأعضاء السفلية تمنعه من لبس الحذاء. تُرى ماذا حدث منذ أن فارقتُه قبل شهر؟ وعلمت في اليوم التالي، عن طريق علّاهم، أن الأطباء السوفيات يميلون إلى وجود مرض خبيث لكنّهم، لم يريدوا أبداً إطلاع بومدين على خطورة هذه الحقيقة.

في يوم 18 نوفمبر، أيقظتني مكالمة من علّاهم على الساعة الخامسة صباحاً يطلب مني فيها أن ألتحق به في مقر إقامة الرئيس، الذي يوجد في حالة خطيرة جداً. عندما وصلت إلى عين المكان. وجدت بوتفليقة أيضاً، وأخبرني الأطباء المحيطون به بأنه وقع في غيبوبة عميقة منذ الساعة الواحدة صباحاً. وعلى العاشرة صباحاً، نُقل إلى مستشفى مصطفى حيث التحق بنا بيطاط. وفي نهاية الظهيرة، قدمتُ لمجلس الثورة بياناً عن الحالة الصحية للرئيس.

وبغاية تحضير الشعب الجزائري للخبر المؤلم المتوقّع، قرر مجلس الثورة تزويد الصحافة ببعض الأخبار عن «الرئيس وهو يواصل علاجه بين شعبه»، وعن «حالته الصحية التي هي محل انشغال الهيئات الوطنية والشعب الجزائري»، وعن «الاختصاصيين من مختلف الجنسيات لمعاينة رئيس الدولة». أخبرني مديرو الصحف أن مئات الرسائل تتهاطل من جميع أنحاء الوطن ومن جميع الفئات والمهن معبرة عن تمسكها بالرئيس وداعية الله من أجل شفائه. كما طلب البعض منهم توضيحات لإزالة قلق المواطنين المعرّضين يومياً لحملة إعلامية معادية مركزة من طرف وسائل إعلام أجنبية.

آلاف برقيات التعاطف والتضامن وُجهت أيضاً إلى رئاسة الجمهورية من طرف المواطنين، والإطارات، والجزائريين المغتربين، وقادة البلدان الشقيقة والصديقة.

وفي كل يوم، راح هذا السيناريو المؤلم يتكرر: فبعد جلسة عمل مع الأطباء في مستشفى مصطفى، أُقدِّم عرضاً مفصلاً لأعضاء مجلس الثورة المجتمعين لهذه الغاية حول تطور المرض، ونتائج التحليلات، والإنعاش، والاختصاصيين الأجانب الذين تمت استشارتهم وآرائهم المتناقضة إلخ... أعترف أنني وجدت صعوبة كبيرة في التوفيق يومياً بين وجهات النظر ومتطلبات محاوري الثلاثة الذين هم مجلس الثورة وعائلة الرئيس ثم السلك الطبي المجتمع حول وزير الصحة.

وفي يوم 20 نوفمبر، في الصبيحة، زارني مرباح في المستشفى. كان صافي الذهن جداً، ورأى أن الوقت قد حان للتفكير في ما بعد بومدين، خاصة أن الطموحات قد بدأت تبرز في صلب مجلس الثورة. قال لي إن هناك ترشيحين برزا للعيان وهما بوتفليقة ويحياوي. ولم يخف تفضيله للأول، مضيفاً في نفس الوقت «لِمَ لا يجري النظر في أسماء أخرى؟». وخلال الظهيرة، جاء بوتفليقة لمقابلتي من أجل تحرير بيان صحي يُقرأ في نفس المساء في التلفزيون. وجرى التأكيد في هذا البيان على أن الحالة الصحية للرئيس تظل في قلب انشغالات الشعب. والواقع أننا كنا نعد الشعب لما هو أسوأ.

إذا كان بوتفليقة قد اكتفى خلال هذه المقابلة بالإشارة العابرة إلى مسألة الخلافة، فإنّ يحياوي الذي زارني في داري يوم 24 نوفمبر في المساء فقد دخل صراحة في قلب الموضوع. لقد وضعه بومدين على رأس جهاز الحزب لكي يحضر المؤتمر الرابع لهذه الهيئة العليا، إنّ الريح مواتية له، ويريد الاستفادة منها. وفي اليوم التالي، جاءني

عبد الغني معارضاً كلا الترشيحين والحقيقة هي أنني كنت متأثراً غاية التأثر بمرض الرئيس وبـ(تسيير) انعكاساته، حتى إنني لم أكد أشعر بأنني مَعْنِيٌّ بهذه الصراعات على السلطة. وطوال شهر، من منتصف نوفمبر إلى منتصف ديسمبر، عشت مع محاوري الثلاثة المذكورين أعلاه، وضعاً يتراوح بين الأمل والانهيار. وهو وضع لا شك أن الشعب الجزائري في غالبيته الساحقة يعاني منه أيضاً، وفي يوم 19 نوفمبر، أصدر بروفسور فرنسي، من المعالجين للرئيس، تشخيصاً متشائماً نسيناه بعد ثلاثة أيام، أمام تحسن طفيف للإشارات العصبية. وفي يوم 24، لدى وصولي إلى المستشفى، لمحتْ ممرضةٌ ارتسام بسمة على وجه المريض. فرح الأطباء وشعرتُ معهم بتفاؤل، قلت في نفسي إن معجزة قد تحدث لِمَ لا؟ والله على كل شيء قدير، لكنني في قرارة نفسي، شعرت بأن النهاية وشيكة: يا للهول! ما أصعب أن ترى إنساناً عزيزاً بحجم بومدين يذوب يوماً بعد يوم، ويسير دون وعي إلى المصير المحتوم.

وفي يوم 27 نوفمبر تدهور الوضع كلياً. كشفت صورة بالسكانير، التُقطت في اليوم التالي، عن وجود كتلتين دمويتين في الدماغ. أثار الأطباء إمكانية إجراء عملية جراحية وطرحتُها بدوري على أعضاء مجلس الثورة خلال اجتماعه يوم 28 في نفس الوقت الذي قدمت فيه تقرير الأطباء السوفيات الذي سلموه إلى وزير الصحة.

وفي يوم 2 ديسمبر، طلب الأطباء الجزائريون إيقاف الاستعانة بالأطباء الأجانب لأن ذلك لم يعد مفيداً، بل يزيد في تعقيد الأمور.

وكان يوم 3 ديسمبر مرهقاً جداً. أمضيت الصبيحة في

المستشفى حيث سويت مشكلاً بين الأطباء الجزائريين وزملائهم السوفيات. وعلى الساعة الواحدة ظهراً. قدمت عرضي اليومي لمجلس الثورة. وعلى الساعة الخامسة عصراً، اجتمع مجلس الثورة من جديد بحضوري من أجل ضبط بيان نهائي وقرّر إشراك رابح بيطاط رئيس المجلس الشعبي الوطني في اجتماعاته، وفي البيان الصادر جرى التشديد على النقاط التالية:

- هدف تصحيح 19 جوان 1965 هو تشييد دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد.

- تجاوز الثورة الاشتراكة نقطة اللارجوع.

- تمسك الشعب برئيسه الذي يشهد على إرادته في الحفاظ على مكاسبه.

وفي يوم 5 ديسمبر، انتقدتُ في تقريري ذلك التكالب العلاجي الذي أُخضع له الرئيس، واستعرض علّاهم معي، لأول مرة، ضرورة تحضير الجنازة. وفي يوم 15 حصل مزيد من التدهور في حالة المريض، وفي اليوم التالي، اكتُشفتْ أسلحةٌ أُلقيت في منطقة بجاية، في رأس سيغلي على وجه التحديد. هل انتهز الحسن الثاني فرصة مرض بومدين لزعزعة استقرار جاره كما ورد في الصحافة الوطنية؟ أم هي منذ الآن عملية إلهاء تدخل في إطار الصراع الجاري على الخلافة؟

وبدءاً من 17 ديسمبر، لم يعد الحديث يجري عن بومدين في الحلقات المتعددة في مقر الرئاسة خاصة. مسألة أخرى سيطرت على المناقشات: هل ينبغي تنظيم مؤتمر حقيقي للحزب أو مجرد ندوة للإطارات للخروج من الأزمة التي أثارها مرض الرئيس؟ إنّها مسألة

مهمة جداً، ذلك أن تعيين المرشح المقبل الوحيد للرئاسة مرهون بها. وبما أن طرق اصطفاء المشاركين في الندوة أو المؤتمر مختلفة جداً، فمن الواضح أن اختيار هذا أو ذاك النمط يمكن أن يلعب دوراً لصالح المترشح أو ضدّه. تُعطي فرضية المؤتمر الأولوية لمناضلي الحزب، في حين أنّ الفرضية الثانية كانت أقرب إلى إطارات الدولة. استشارني حول هذه المسألة كل من بوتفليقة ودراية، ثم على التوالي، عبد الغني والشاذلي بن جديد، والسفير بجاوي وأخيراً ابن حمودة. وفي يوم 25، عُقد اجتماع مشترك لمجلس الثورة والحكومة تمّ أثناءه الفصل لصالح عقد مؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني، وهو اختيار يوفّر أكبر الحظوظ ليحياوي خليفةً لبومدين.

واصلتُ زيارتي اليومية لهذاالإنسان بلا حراك، الراقد في غرفة صغيرة بالمستشفى، ساد عليها صمت ثقيل. كل شيء بدا يتناقص تناقصاً كبيراً: جسد المريض، الذي لم يعد يزن إلاّ حوالي أربعين كيلوغرام، اهتمام المستخدمين والأطباء، الذين فقدوا الأمل، عدد الزيارات بل حتى الهواء الذي نتنفسه بدا لي أنه شحّ.

كم يصعب على الإنسان أن يرى هذ الرجل الذي كان مفعماً بالنشاط والحيوية، والذي ألهب الجماهير وارتجفت منه رؤوس، ممدّداً بلا حراك يستعدّ للقاء خالقه، وهو المصير الذي لا مفرّ منه، وبدون شعور صرتُ أردّد بصوت عالٍ هذه الآية الكريمة ﴿كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾.

رأيته لآخر مرة يوم 26 ديسمبر. كلّمني هاتفياً مولود حمروش على الساعة الرابعة صباحاً، يوم 27، ليخبرني بالمصاب الجلل، وعلى الساعة الحادية عشرة، اجتمع المجلس الشعبي الوطني لكي

يسجل شغور السلطة ويعين رابح بيطاط رئيساً للدولة طبقاً للدستور. وكان ذلك أوّل امتحان لصلابة الصرح المؤسساتي الذي اكتمل قبل عامين.

وفي اليوم التالي، عُرض جثمان الرئيس طيلة النهار بقصر الشعب حيث أدت له أسلاك الدولة، وإطارات الأمة ومختلف الشخصيات الوطنية والأجنبية التحية الأخيرة. وكان يوم 29 ديسمبر يوم الجنازة الرسمية. كنا وراء النعش الذي غادر قصر الشعب صوب الجامع الكبير. جمع غفير حطّمه التأثُّر ووحّده الألم، تكتّل على أرصفة الشوارع حيث تعالت صيحات التكبير: الله أكبر، الله أكبر. لم أكن أرى سوى وجوه واجمة أو عيون طافحة بالدموع.

بعد صلاة الجنازة، انطلق الموكب نحو مقبرة العالية. كانت الجماهر أشد كثافة: تُعدّ بِمئات الآلاف دون شك. راحوا يتابعون الجنازة في حمية مؤلمة وانضباط صارم (كان النظام رائع الإحكام) على الرغم من بعض المشاهد التي بلغت ذروة الألم. إنّ حزن شعب بأكمله كان حاضراً في ذلك اليوم، لا يمكن تقديره، يتفجر في كلمات تمزق نياط القلب. اعتراف شعب بأكمله كان حاضراً أيضاً، وهو يخاطب ذلك الذي قاده نحو أفق من العدالة والتقدم منصتاً في الوقت نفسه إلى المضطهدين والمستضعفين.

تولى بوتفليقة قراءة كلمة التأبين، وهو ما أوله البعض على الرغم من التحفظ الذي تمليه لحظة مماثلة، على أنه إشارة متعلقة بخلافة الفقيد. ثم جاء الوقت الأصعب: لحظة الدفن.

كان هناك العديد من الوفود الأجنبية لإلقاء نظرة الوداع الأخيرة على الزعيم الفقيد. بعض البلدان يمثلها قادة دولها أنفسهم: سوريا،

ليبيا، اليمن الجنوبي، السودان، فلسطين، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، مالي، النيجر، بنين، غينيا بيساو، مدغشقر، المجلس الوطني الإفريقي، باكستان، قبرص، مالطة. وبعض البلدان الأخرى كانت ممثلة في أشخاص نواب رؤسائها: العراق، الاتحاد السوفياتي، ألمانيا الديمقراطية، يوغسلافيا، رومانيا، كوريا الشمالية، كوبا. وبعض البلدان الأخرى كانت ممثلة برؤساء وزرائها أو نواب رؤساء وزرائها: تونس، لبنان، الرأس الأخضر، غينيا، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، تركيا، فيتنام، الصين. وهناك أيضاً بلدان كانت ممثلة بوزراء خارجيتها: العربية السعودية، الأردن، موريتانيا، الإمارات العربية، كوت ديفوار، ليبيريا، الكونغو، السنغال، فولتا العليا، تشاد، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، بريطانيا العظمى، ألمانيا الفيدرالية، النمسا، بلجيكا.

كانت مصر ممثلة بخالد محيي الدين ووزير العدل، والمغرب بزعيم المعارضة في المنفى محمد البصري، أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت ممثلة بوزير الخزانة الذي كان مصحوباً بنجل الرئيس كارتر والملاكم محمد علي. ومثلت الجامعة العربية بأمينها العام محمود رياض، وكان رؤساء الفصائل الفلسطينية حاضرين بطبيعة الحال: جورج حبش ونايف حواتمة وأحمد جبريل.

وفي يوم 31 ديسمبر، قدم أعضاء مجلس الثورة والحكومة تعازيهم لوالدة بومدين ولبقية أفراد العائلة.

تسعة وعشرون عاماً تفصلنا عن هذا الحدث الأليم. وطوال هذه الفترة كلها، ما انفك بعض المواطنين يطرحون علي هذا السؤال الكبير: هل مات بومدين بسبب المرض، كما يقال، أم بشكل من

أشكال التسميم دبّرته المخابرات الأجنبية وخاصّة الأمريكية والإسرائيلية؟

إنّ كل ما أعرفه حتى اليوم لا يسمح لي بتأكيد أو نفي أي من الفرضيتين، سيما وأنه في بلدان العالم الثالث، هناك ميلٌ إلى رفض التصديق بأنّ القادة الكاريزماتيين أناس عاديون، كغيرهم، يتعرضون لِطوارئ الحياة كَالمرض والحوادث.

ومن جهة أخرى، هناك حالات وفاة لشخصيات أخرى لا زالت غامضة، فعلى سبيل المثال تحوم شكوك قوية حول المسؤولية المؤكّدة للمخابرات الإسرائيلية في تسميم ياسر عرفات خاصّة وقد سبق لها أن قامت بمحاولة مماثلة في عمّان ـ باءتْ بالفشل ـ ضدّ خالد مشعل زعيم حركة حماس الفلسطينية، كما أنّ الملك فيصل بن عبد العزيز اغتيل في الوقت الذي كان يدافع فيه عن الإبقاء على تطبيق الحظر البترولي على البلدان الغربية المؤيّدة لإسرائيل، أضف إلى ذلك أن الرئيسيْن جمال عبد الناصر وحافظ الأسد المعروفين بمواقفهما ضدّ الإمبريالية والصهيونية ماتا إثر أزمة قلبية.

ومهما يكن من أمر، فإنني تركتُ بومدين في موسكو يوم 17 أكتوبر وهو في حالة جسدية ونفسية تختلف عن الحالة التي رأيته فيها عند عودته إلى الجزائر بعد شهر. آمل أن ترى شهادات أخرى النور حتى تنير التاريخ في اتجاه أو آخر.

* * *

هوامش الفصل الرابع

(1) اعتقل في منطقة القبائل يوم 17 أكتوبر 1974.

(2) انظر: الجزء الأول من (المذكرات): الملاحق.

(3) كان حينها أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية.

(4) أهديتها لشقيقتي زينب فيما بعد.

(5) صدر الدستور الجديد في عام 1976، وحل مجلس الثورة نفسه بنفسه رسمياً لدى افتتاح أشغال المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني غداة وفاة بومدين في جانفي 1979.

(6) أخلد إلى الصمت بعد وفاة بومدين بعد أن رأى مدى تمسك الشعب الجزائري برئيسه خلال الجنازة التي نظمت له والتي لا سابق لها في الجزائر المستقلة.

(7) أوضح بومدين يوم 10 جويلية 1965 أمام ضباط أكاديمية شرشال المتعددة الأسلحة أن «19 جوان ليس لصالح الغرب ولا لصالح الشرق، بل هو جزائري».

(8) ج.ب. شانيولو: المغرب، فلسطين، منشورات سندباد، باريس، 1977، ص 145.

(9) الولاية الخامسة بحسب تقسيم الثورة هي منطقة الغرب الجزائري،

وكان بومدين قائدها قبل تعيينه رئيساً لأركان جيش التحرير الوطني.

(10) خطاب 3 نوفمبر 1967.

(11) كان مستشفى عسكرياً بالجزائر العاصمة.

(12) معروف أكثر باسم محمد سعيد.

(13) صحيفة المجاهد بتاريخ 30 مارس 1971: (لن تشرق علينا شمس أبداً من الغرب).

(14) الإسلام وأصول الحكم.

(15) نقابي ووزير سابق. أقيل في نوفمبر 1969 وحكم عليه بعشر سنوات من السجن الانفرادي. وبعد هروبه في فبراير 1973، أسس (حركة الوحدة الشعبية) في المنفى.

(16) انظر: الجزء الأول من (مذكرات جزائري) الصفحة 106.

(17) كان بومدين قد توجه قبل ذلك مرتين إلى موسكو بصفته وزيراً للدفاع الوطني.

(18) خطاب يوم 17 ديسمبر 1965 بموسكو في (خطب الرئيس بومدين، الجزء الأول ص 114 بالفرنسية).

(19) لقي مصرعه في ماي 1982 في حادث طائرة خلال الوساطة الجزائرية من أجل وضع حد للحرب العراقية الإيرانية.

(20) اعترف القذافي في حديث لبول بالطا بأن الثورة الجزائرية هي أحد الحوادث الكبري التي أثرت فيه منذ طفولته.

(21) كانت مصر قد قبلت مخطط روجرز الذي سكت عن الواقع الوطني الفلسطيني والذي كان بذلك مرفوضاً من قبل الجزائر التي استعادت وحداتها العسكرية من قناة السويس.

(22) ساقية سيدي يوسف. بلدة تونسية قرب الحدود الجزائرية، وكان

فيها بعض اللاجئين الجزائريين، قصفتها الطائرات الفرنسية في 8 فبراير 1958، فاستشهد كثير من التونسيين والجزائريين.

(23) بنزرت مدينة تونسية على البحر الأبيض المتوسط، اتخذتها فرنسا قاعدة بحرية، حاول التونسيون استرجاعها في جويلية 1961، فووجهت المحاولة بارتكاب مجزرة، فتصدى الجزائريون المقيمون في تونس لمساعدة إخوانهم التونسيين.

(24) صادقت عليها الجزائر يوم 17 ماي 1973، بينما صادق عليها المغرب بعد ست عشرة سنة يوم 14 ماي 1989.

(25) انظر: (مذكرات جزائري) الجزء الأول، الصفحات 195 ـ 211.

(26) انظر: الجزء الأول من مذكرات جزائري الصفحتان 99 و100.

(27) سيذكر التاريخ أن بومدين سبق له أن كان صانع المصالحة المغربية الموريتانية خلال مؤتمر القمة الإسلامية الأول في الرباط عام 1969.

(28) باستثناء جمهورية الصين الشعبية التي أعلن عنها عام 1949، أي بعد انهزام (الوطنيين) الذين التجأوا إلى جزيرة فورموزة التي صارت رسمياً جمهورية الصين وقبلت عضويتها في الأمم المتحدة حتى 1971.

(29) انظر: النص في (اتفاقيات إيفيان) لبن يوسف بن خدة، الصفحة 70، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

(30) يجدر التذكير بهذه المقولة الشهيرة للرئيس فرحات عباس رداً على انتقاد لبعض الحكومات الغربية للتعاون العسكري بين الحكومة المؤقتة والدول الشيوعية: «كأن هذه الحكومات تُفضِّل أن نُقتل بالأسلحة الغربية بدل أن نదافع عن أنفسنا بالأسلحة الشرقية» (استجواب لصحيفة المجاهد. العدد 63، أفريل 1960).

(31) أسر الثوار الفيتناميون البعض منهم وقد تحدث الرئيس هوشي مينه عنهم قائلاً: (كثيراً ما نطرح عليهم السؤال التالي: من تكونون؟ ألا يوجد بلدكم في نفس المحنة مثلنا؟ وأدت هذه الطريقة إلى نتائج جيدة. استطاع إخواننا المستعمَرون أن يفهموا تدريجياً كفاحنا وتعاطفوا معنا)، استجواب لمجلة (المجاهد) بتاريخ 27 سبتمبر 1958، ونشر في العدد 31 الصادر يوم أول نوفمبر 1958.

(32) جاء في زيارة للجزائر بدعوة من بومدين في جانفي 1975 وقال في مهرجان: (الإمبريالية عبارة عن تلميذ غبي).

(33) القادة الـ (22) هم اثنان وعشرون مناضلاً من حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، اجتمعوا في مدينة الجزائر في بيت أحدهم، وهو إلياس دريش، بتاريخ 23 جوان 1954، وقد انْتَخَبَ هـؤلاء ستة أشخاص (لجنة الستة) هي التي اتخذت قرار إعلان الثورة في أول نوفمبر 1954.

(34) استجواب جياب في مجلة (المجاهد) الصادرة يوم أول نوفمبر 1958.

(35) جان لاكوتور، (خمسة رجال وفرنسا)، الصفحة 25 (سوي، باريس، 1961).

(36) نفس المصدر 23.

(37) لم تجر هذه الانتخابات. ففي جانفي شنت قوّات الحكومة الثورية المؤقتة هجوماً عسكرياً أدّى إلى الاستيلاء على سايغون يوم 30 أفريل 1975، وتبعه في جويلية 1976 التوحيد الرسمي لشطري فيتنام الذي صار جمهورية فيتنام الاشتراكية.

(38) الحقيقة هي أن هذه الزيارة التي كانت انعكاساتها السلبية على التضامن العربي الظاهرة اليوم قد أعدت بزيارات سرية للمغرب قام بها مسؤولون صهاينة عديدون من بينهم على الأخص إسحاق رابين

وناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي وموشي دايان وزير الحرب الإسرائيلي. كلهم قابلوا الملك الحسن الثاني.

(39) اغتيل في الرياض يوم 25 مارس 1975 من طرف أحد أعضاء الأسرة الحاكمة.

(40) قبل ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة التي يصبح رئيسها سنة 1971.

(41) انظر: (مذكرات جزائري)، الجزء الأول، الصفحات 105 - 106.

(42) انظر: نص هذه المداخلة في الملاحق.

(43) قام بذلك بعد 14 سنة، عام 1989!

(44) حيث كانت الحرب الأهلية مندلعة منذ أفريل 1975.

(45) انظر: التفاصيل في الفصل المخصص لفلسطين.

(46) ولأسباب بديهية فإنني لن أذكر مصدر هذا الخبر الذي كلفت بنقله شخصية نافذة إلى الملك الحسن الثاني.

(47) تصريح بلفور يوم 2 نوفمبر 1917، وكان حينها وزيراً للشؤون الخارجية في بريطانيا.

(48) صحيفة (الأمة) اللسان المركزي لحزب الشعب الجزائري، بتاريخ 27 أوت 1938.

(49) صحيفة (لاديفانس) ليوم 13 أفريل 1937 مذكورة في (المغرب - فلسطين) لجان بول شانيولو، الصفحة 40، طبعة سندباد، باريس 1977.

(50) مواقف الإمام الإبراهيمي: فلسطين (عالم الأفكار)، الجزائر، 2006.

(51) محمد خميستي: خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 24 نوفمبر 1962.

(52) في مكتبه بالجزائر العاصمة يوم 26 أكتوبر 1972، وفقد إحدى عينيه.

(53) خطاب 4 جوان 1967.

(54) صحيفة (لوموند) بتاريخ 23 سبتمبر 1970.

(55) حديث لصحيفة (النهار) اللبنانية، أعيد نشره في صحيفة (المجاهد) يوم 28 أوت 1973.

(56) سعد الدين الشاذلي، (عبور القناة)، الصفحة 221، مطبوعات الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1988.

(57) حديث أدلى به إلى عدد من الصحفيين الأجانب نشر في صحيفة (المجاهد) بتاريخ 4 ديسمبر 1973.

(58) الحكام العامون: الحكام الفرنسيون الذين تعينهم الدولة الفرنسية ليحكموا الجزائر.

(59) جول كامبون: (من 1891 إلى 1897).

(60) يتألف من فرنسيين وإيطاليين وإسبان ومالطيين، البعض منهم حكمت عليهم العدالة أو متابعون قانونياً. وبدءاً من 1848، صارت الجزائر سجناً للآلاف من المتمردين الفرنسيين، خاصة متمردي كومونة La Commune باريس، ثم، ملجأ للألزاسيين الفارين من الإقليم الذي ضمته ألمانيا إليها.

(61) طوكفيل: «لا يوجد بلدٌ أقل شبهاً بأوروبا كالجزائر» (دراسة عن الجزائر ص 710).

(62) (Voyage en Barbarie) نشر عام 1789 في جزءين. انظر لنفس المؤلف: (موجز تاريخي عن الأمم البربرية) وهو متبوع بجدول عن الجرائم والفظائع في حق الأفارقة الذين جرى استعبادهم.

(63) (حول تصفية الاستعمار لدى الشعوب الحديثة)، نشر (جيومان)، باريس، 1874.

(64) ميشال هابار: «حكاية الحنث بالقسم» (مينوي، باريس، 1960).

(65) نشر في باريس يوم 5 سبتمبر 1961.

(66) وعلى سبيل المثال، لم يتحول ما بين 1866 و1934 إلا 2500 من (الأهالي الجزائريين) إلى الجنسية الفرنسية بفضل الإمكانية الممنوحة للجزائريين بموجب قانون سيناتوس كونسولت لعام 1865 بمجرد طلب فردي منهم، شرط أن يتخلوا عن قانونهم الخاص.

(67) «المأساة الجزائرية» ص 34 (بلون، باريس 1957).

(68) جورج بيدو: (ما يحدث في الجزائر هو حرب الصليب ضد الهلال).

(69) بيار هووار «موقف الكنيسة من حرب الجزائر» ص 76 (الكتاب الإفريقي، بروكسل، 1960).

(70) على سبيل المثال Augustin Bernard في «تاريخ المستعمرات الفرنسية» ج2 الجزائر.

(71) E.F. Gautier: «القرون المظلمة أو ماضي شمال إفريقيا، Payot) باريس، 1937).

(72) ذكر ذلك أوليفيي لوكور غرانميزون في كتابه (الاستعمار والإبادة)، الصفحة 102 (فيار، باريس 2005).

(73) مثال ذلك: الماريشال سانت آرنو الذي هو وراء غرف الغاز، صار وزيراً للحربية عام 1851.

(74) رسالة إلى شقيقه بتاريخ 5 أوت 1845، ذكرها إيمي دوبوي في كتابه (الجزائر في الأدب الفرنسي) الصفحة 42، المطبوعات الجزائرية، باريس، 1965.

(75) أوليفيـي لوكور غرانميزون، نفس الكتاب.

(76) نفس الكتاب، الصفحة 68.

(77) في عام 1867، اكتسحت المجاعة الجزائر فمات من جرائها ثلث السكان، مما زاد من حدة الانهيار الديموغرافي الذي قام به جنرالات الاحتلال.

(78) التُّوسَان: كلمة فرنسية معناها كُلُّ القديسين، وهو عند الفرنسيين عيد يحتفلون فيه يصادف أول نوفمبر.

(79) إعلان أول نوفمبر 1954.

(80) عشية مفاوضات إيفيان يوم 7 أفريل 1961، أعلنت الحكومة الفرنسية أن هذه المفاوضات ستجري بمشاركة من الحركة الوطنية الجزائرية لمصالي فرفضت حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة، واضطرت باريس لكي تتراجع.

(81) لكي تعتقل والدي: كان ذلك في 10 أفريل 1940.

(82) خطاب أمام المجلس الوطني الفرنسي بتاريخ 20 مارس 1962، بعد 24 ساعة من دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

(83) هذا التأكيد الكاذب يناقض التاريخ: إيالة الجزائر أقامت مع فرنسا علاقات دبلوماسية منذ عهد الملك هنري السادس عشر، وأبرمت معها إلى غاية 1830، أربعاً وستين اتفاقية ومعاهدة (انظر: هنري جارو: (تاريخ الجزائر العام).

(84) سيرج مورو: (اتفاقيات إيفيان ومستقبل الثورة الجزائرية) الصفحة 257، ماسبيرو، باريس، 1962.

(85) خطاب أمام المجلس الوطني الفرنسي يوم 10 جوان 1964 (الوثائق الفرنسية، جانفي 1983).

(86) كوف دومرفيل: (سياسة خارجية 1958 ـ 1969) الصفحة، 434 (مطبوعات بلون، باريس، 1971).

(87) «الوثائق الفرنسية»، باريس، 1961.

(88) تدخل عسكري فرنسي إلى جانب المغرب وموريتانيا في صراع الصحراء الغربية في نوفمبر 1977.

(89) على سبيل الإشارة، كان هناك عام 1962 في الجزائر 18,000 من المتعاونين الفرنسيين من بينهم 10,000 معلم من مجموع مواطنين أوروبيين يقدر عددهم بـ150,000 شخص.

(90) بول بالطا وك. رولو: (جزائر الجزائريين: بعد عشرين سنة) الصفحة، 204 (منشورات أوفريير) باريس، 1981.

(91) أندري مالرو: (سقوط السنديان) جاليمار، باريس، 1971.

(92) تنص اتفاقيات إيفيان في ديباجة الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي على أن (فرنسا والجزائر ستقيمان علاقات متميزة، خاصة على صعيد المبادلات والنقد).

(93) في هذه المعركة، كانت ليبيا هي الوحيدة التي وقفت إلى جانب الجزائر بأن وضعت تحت تصرفها قرضاً قدره 100 مليون دولار في شكل إيداع بنكي. وقد نوه بومدين بها مرتين علناً.

(94) عبد اللطيف رباح: (سوناتراك، مؤسسة ليست كغيرها)، الصفحة 132، (منشورات القصبة، الجزائر، 2006).

(95) سيدي فرج: بلدة تقع غرب مدينة الجزائر، نَزَلت فيها القوات الفرنسية في 14 يونيو 1830، ومنها زحفت على العاصمة.

(96) 16 ـ 17 أكتوبر 1972: ستة اعتداءات على مقاهي جزائرية في الضاحية الباريسية.

(97) خطاب 12 جانفي 1973 في افتتاح الندوة الوطنية حول المغتربين في الجزائر.

(98) مهرجان شعبي يوم 25 سبتمبر 1973.

(99) Edmond Michelet شارع الحرية، «سوي»، باريس 1955.

(100) انظر: (مذكرات جزائري) الجزء الأول، الصفحة 129.

(101) ندوة صحفية للرئيس الفرنسي يوم 24 أكتوبر 1974 كانت متبوعة في السنة التالية بافتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية بباريس.

(102) عقدت هذه الندوة بباريس في ديسمبر 1975 بمشاركة 8 بلدان مصنعة و19 بلداً من البلدان السائرة في طريق النمو.

(103) استجواب إلى صحيفة (لومانيتي) الفرنسية نشر في صحيفة (المجاهد) يوم 22 نوفمبر 1975.

(104) خطاب يوم 14 نوفمبر 1977 بالجزائر (خطب الرئيس بومدين) الجزء الثامن، الصفحة 46، مطبوعات وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979.

(105) الستة الأواخر الذين اختطفوا في زويرات سلموا للأمين العام للأمم المتحدة في الجزائر يوم 23 ديسمبر 1977.

(106) نسبة إلى جاك فوكار المستشار المكلف في رئاسة الجمهورية الفرنسية بإفريقيا ومهندس التدخلات المخابراتية العسكرية فيها.

(107) قدر عددهم من طرف وزارة الجيوش الفرنسية بـ: 60,000 عام 1961 في حين المجموع المتراكم من الذين خدموا في الجيش الفرنسي ما بين عامي 1954 و1962 يرتفع إلى 200,000 حركي فر معظمهم عند الاستقلال (انظر: محمد حمومو (لقد صاروا حركى)، الصفحة 122، فايار، باريس، 1993.

(108) يوغرطه: عن تسمية دِيستان كلبه باسم يُوغُرْطَه انظر مجلة الاكسبرس الفرنسية عدد 1384 بتا ريخ 16ـ 22 جانفي 1978.

(109) بول بالطا: (المغرب العربي الكبير)، الصفحة 217، مطبوعات لافوميك، الجزائر، 1990.

(110) كتب جيسكار ديستان في مذكراته يقول: (ما كنت أتمنى التوجه إلى هذا البلد، ذلك لأنني لم أقتنع في قرارة نفسي بمغادرة الفرنسيين الجزائر) كتاب (السلطة والحياة)، الجزء الثاني، المجابهة، الصفحة 15، منشورات 12، باريس، 1991.

(111) ذلك ما ظهر خاصة خلال محاكمة النقيب سارجان عامي 1962 و1964 (انظر، بول بالطا وك. رولو: (جزائر الجزائريين بعد عشرين سنة) الصفحة 202 منشورات أوفريير، باريس، 1981.

(112) «لجنة تحرير الجزائر وتونس»: أنشأها إسماعيل الصفايحي، وصالح الشريف، ومحمد الخضر حسين، والأخوان باش حَامْبَا.

(113) جيلبير مينيي: (التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني، 1954ـ 1962) الصفحة 13، فايار، باريس 2002.

(114) روجي لوتورنو: (التطور السياسي لإفريقيا الشمالية المسلمة، 1920ـ 1961، الصفحة 466، أرمان كولان، باريس 1962.

(115) المرجع نفسه.

(116) جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا: أنشئت في القاهرة في عام 1944، رئيسها الإمام محمد الخضر حسين الجزائري الأصل، التونسي المولد، ونائبه الأمير مختار الجزائري، وأمينها العام الداعية الجزائري الفضيل الورتلاني.

(117) كتب الإمام عبد الحميد بن باديس سنة 1937: «إنّ لنا وراء هذا

الوطن الخاصّ أوطاناً أخرى عزيزة علينا، هي دائماً منّا على بال... وأقرب هذه الأوطان إلينا هو المغرب الأدنى والمغرب الأقصى اللذان ما هما والمغرب الأوسط إلاّ واحد لغةً وعقيدةً وأخلاقاً وتاريخاً ومصلحةً» («الشهاب» ج10 م12، جانفي 1937).

(118) محمد العلمي: (علال الفاسي)، الصفحة 97 (مطبعة الرسالة، الرباط، 1972).

(119) محمد حربي: (في أصول جبهة التحرير الوطني) الصفحة 46 (بورجوا، باريس، 1975).

(120) محمد حربي: (في أصول جبهة التحرير الوطني) ص 54.

(121) جلبير مينيـي: (التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني)، الصفحة 564 (فايار، باريس 2002).

(122) محمد العلمي، المرجع السابق، الصفحة 224 (مطبعة الرسالة، الرباط، 1972).

(123) ذكره بول بالطا في كتابه (المغرب العربي الكبير)، الصفحة 22.

(124) «المجاهد» عدد 23، 7 ماي 1958.

(125) خطاب بومدين يوم 19 جوان 1975.

(126) بول بالطا: (المغرب العربي الكبير)، الصفحة 22.

(127) «المجاهد» عدد 23، 7 ماي 1958.

(128) كانت ليبيا هي التي جرى الاتصال بها في البداية فرفضت العرض الفرنسي. الموقف نفسه اتخذه الملك محمد الخامس فيما يخص الاقتراح الفرنسي بتكرير بترول حاسي مسعود في مصفاة القنيطرة.

(129) خطب الرئيس بومدين، الجزء الأول، الصفحة 3، مطبوعات وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1970.

(130) خطاب الرئيس بومدين، الجزء الأول، الصفحة 3، مطبوعات وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1970.

(131) حديث لصحيفة (الأهرام) نشرته مجلة الثورة الإفريقية يوم 30 أكتوبر 1965.

(132) انظر: الفصل الخاص بـ(الرحلات الرئاسية).

(133) خطاب 19 جوان 1975.

(134) خطاب يوم 26 مارس 1976.

(135) رسالة موجهة عن طريق الصحافة الوطنية يوم 5 أكتوبر 1978.

(136) قبل جبهة البوليساريو التي كانت مع الكفاح المسلح، كانت هناك حركة أخرى خلال الستينيات تدعو إلى العمل السياسي السلمي وهي حركة الساقية الحمراء ووادي أورو.

(137) أحمد بابا مسكي: (جبهة البوليساريو، روح شعب). الصفحة 15 (مطبوعات روبتير، باريس، 1978).

(138) الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية: (مذكرة موجهة إلى اللجنة التقنية لمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية حول الصحراء الغربية) الصفحة 55 (ديسمبر 1987).

(139) المرجع السابق.

(140) ب. بالطا (المغرب العربي الكبير) الصفحة 165 (لاديكوفيرت، باريس، 1990).

(141) «المدرسة الحرة» هي كل مدرسة تابعة لجمعية العلماء، ووصفت بالحرة لأنها ليست خاضعة للسلطات الفرنسية لا من حيث البرامج ولا من حيث الإدارة.

(142) أحمد بابا مسكي، المرجع المذكور، الصفحة 94.

(143) الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية، المذكرة، الصفحة 6.

(144) يتحدث هذا الكتاب عن (الصحراء الموريتانية)، بدلاً من الصيغة المدريدية، أي (الصحراء الإسبانية).

(145) أحمد بابا مسك: نفس المرجع ص 51 و61.

(146) أحمد بابا مسك، المرجع المذكور أعلاه، الصفحات من 68 إلى 72.

(147) إعلان القلتة في الأراضي الصحراوية المحررة، الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1975.

(148) بول بالطا: المغرب العربي الكبير، الصفحة 169، مطبوعات لاديكوفيرت، باريس، 1990.

(149) أحمد بابا مسك: نفس المصدر ص 297.

(150) وقد وجهت بالفعل مذكرة إلى الأمم المتحدة يوم 23 ماي 1975 لتطلعها بأنها تضع حداً لوجودها في الصحراء وأنّها نظراً (لعدم وجود حل مع الأطراف ذات المصلحة، ستحدد من جانب واحد تاريخ انسحابها)، واختفت كلمة استفتاء من المذكرة.

(151) صرح الرئيس بومدين يوم 19 جوان 1975 (ليست للجزائر أية مطالب ترابية ولا أية أطماع ذات طابع اقتصادي سواء تعلق الأمر بالفوسفات أو بأي ثروة أخرى. لدينا، والحمد لله، ما يكفينا من الثروات لنلبي حاجات شعبنا)، خطب الرئيس بومدين، الجزء السادس، الصفحة 125، مطبوعات وزارة الإعلام والثقافة، 1976.

(152) حزب الاتحاد الوطني الصحراوي الذي أنشأته إسبانيا في عام 1974 تحت قيادة إيخاليهينا.

(153) يتعلق الأمر باللائحة التي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 14 ديسمبر 1960، تحت عنوان (إعلان حول منح الاستقلال للشعوب المستعمرة).

(154) انظر: الفصل المعنون بـ(مبعوث خاص).

(155) حديث للأسبوعية الفرنسية (نوفيل أوبسرفاتور) بتاريخ 10ـ 16 (أكتوبر 1975، أعيد نشره في صحيفة (المجاهد) بتاريخ 9 أكتوبر.

(156) صوتت إسرائيل ضد اللائحة، وامتنعت إسبانيا.

(157) حديث ليومية (لومانيتي) الفرنسية نشر في صحيفة (المجاهد) يوم 22 نوفمبر 1975.

(158) نشر في مجلة (ريفوليسيون آفريكان)، العدد 64، ليوم 28 نوفمبر 1975.

(159) حديث للأسبوعية الفرنسية (نوفيل أوبسرفاتور) نشر في صحيفة (المجاهد) يوم 9 أكتوبر 1975.

(160) انظر: فصل (العلاقات الجزائرية الفرنسية).

(161) بول بالطا، مراسل يومية (لوموند) الفرنسية يشهد: (رأيت عدداً من المدنيين الجرحى بالرشاش وبالقنابل، ورأيت آخرين أحرقوا بالنابالم والفوسفور. هناك دلائل عديدة أقنعتني بأن القوات المغربية قصفت السكان دون رحمة وهم يسعون للالتحاق بالمعسكرات) صحيفة (لوموند) بتاريخ 29ـ أول مارس 1976.

(162) مذكرة ومدونة منشورتان في ملحق الجزء السابع من خطب الرئيس بومدين، مطبوعات وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1978.

(163) انظر: فصل (المبعوث الخاص).

(164) انظر: فصل (استكمال الصرح المؤسساتي).

(165) المثال على ذلك: جاك بيرك، العليم بشؤون المغرب العربي، الذي اتخذ موقفاً يوم 23 جانفي 1977؛ (يجب على الشعب الصحراوي أن يقرر مصيره).

(166) أعلن ميشال روكار يوم 22 جوان 1977: (إن الحزب الاشتراكي الفرنسي يطالب بالاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره).

(167) أعلنت باريس يوم 24 ماي 1976 إرسال عساكرها إلى لبنان. ورد بومدين بعنف على ذلك طالباً من بلدان عدم الانحياز (إفشال هذه الحملة الاستعمارية).

(168) أحمد بابا مسكي، المرجع المذكور، الصفحة 219.

(169) خطاب يوم 24 ماي 1978.

(170) يوم 23 ديسمبر فقط، اعترف وزير الشؤون الخارجية الفرنسية، لوي دوغرينغو: (طلبت الحكومة الموريتانية مساعدة القوات الفرنسية، وجاءت عناصر من القوات الجوية مرتين لتقديم المساعدة).

(171) رسالة بتاريخ 9 نوفمبر 1977 (خطب الرئيس بومدين، الجزء السابع، الصفحة 41، مطبوعات وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979).

(172) أعلنت إسبانيا دائماً وأبداً أنها نقلت إلى المغرب إدارة الصحراء الغربية، وليس السيادة.

(173) أطيح بالرئيس ولد داده في انقلاب عسكري نظمته اللجنة العسكرية للتصحيح الوطني التي عينت رئيسها العقيد مصطفى ولد السالك رئيساً للدولة. وفي الميثاق التأسيسي الذي نشر يوم 22 جويلية، التزم القادة الجدد (بوضع حد للنزاع الصحراوي). غير أن المقدّم

ولد هيد الله الذي عين رئيساً للوزراء هو الذي وقع مع البوليساريو يوم 5 أفريل 1979 على اتفاق سلام يضع بصورة رسمية حداً للحرب بين الطرفين. وعندئذٍ غزت القوات المغربية المواقع التي انسحب منها الجيش الموريتاني.

(174) رد على رسالة الملك الحسن الثاني. نُشر في صحيفة (المجاهد) بتاريخ 5 أكتوبر 1978.

(175) (الصدفة والتاريخ)، الجزء الثاني، الصفحة 225، مطبوعات المؤسسة الوطنية للفنون الطباعية، الجزائر، 1990.

(176) «حاول أحمد طالب في مساهمته في الميثاق الوطني أن يدافع عن أمازيغية الشعب الجزائري، بالاستناد إلى نص لابن باديس» بلعيد عبد السلام، (الصدفة والتاريخ)، الجزء الثاني، الصفحة 239.

(177) فرحات عباس وبن يوسف بن خدة، وكلاهما رئيسان سابقان للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وحسين الأحول، الأمين العام السابق لحركة انتصار الحريات الديموقراطية والشيخ محمد خير الدين، نائب رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سابقاً.

(178) باستثناء مؤتمر الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية الذي كان مقرراً عقده يوم 28 ديسمبر 1978، لكنه أجل إلى يوم 7 جانفي بسبب وفاة بومدين.

(179) وبالفعل بدأت بعض الصحف الأجنبية تتساءل بعد عشرة أيام عن سرّ الغياب: أين بومدين؟ ماذا يجري في الجزائر؟ هل وقع انقلاب؟ هل اختفى بومدين؟...

الملاحق

الملحق 1

الأصالة والتمسك بالشخصية *
(1965)

في سنة ١٩٥٥ ، أي منذ عشر سنوات ، التفّ عدد من الطلبة الجزائريين الذين بلغوا من العمر آنذاك ما بلغتموه اليوم ، التفّوا تحت راية الثورة الجزائرية وأسسوا **الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين** ، فاستجابوا بذلك لنداء كانوا يشعرون به في أعماق أنفسهم ، وبرهنوا على تمسكهم بالأصل ، وقاموا بواجب تفرضه حتمية التاريخ ، لأن الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين كان في آن واحد منظمة هدفها غرس روح الكفاح والنضال ، ومنظمة لإعداد الإطارات التي سوف تحتاج إليها البلاد . إن بعض الإخوان الذين ساهموا في إنشاء هذا الاتحاد انتقلوا إلى رحمة الله . ومن الأسماء التي أتذكّرها اليوم على وجه الخصوص ، الإخوة ابن بعطوش وابن العربي ومنتوري . وكان هؤلاء الإخوة الثلاثة قد حضروا المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام ، ثم استشهدوا بعد ذلك في ساح الفداء . وإني أغتنم هذه الفرصة للترحم على أرواحهم الطاهرة .

* الخطاب المرتجل الذي ألقاه المؤلف بنادي الطلبة (الجزائر ، شهر سبتمبر / أيلول ١٩٦٥) .

أمّا مَنْ بقِيَ مِنْ ذلك الرّعيل الأول على قيد الحياة ، فلي أمل وطيد في أنهم لا يزالون ـ مهما باعدت بينهم الأيام ـ أوفياء للمثل الأعلى الذي كانوا يناضلون من أجله .

وتمضي عشر سنوات على تأسيس ذلك الاتحاد ، وإذا بطلبة جزائريين غير أولئك ـ رغبةً منهم في مواصلة العمل ، ووفاءً لإخوانهم الذين مهّدوا لهم السبيل ـ إذا بهم يشعرون بالحاجة إلى التجمع من جديد لصون كيان اتحادهم من عناصر الشقاق والانحراف عن الجادة والتنكر للأصل والتبعية للأجنبي .

ومما لا شك فيه أن الظروف التاريخية قد تغيرت اليوم عما كانت عليه : فقد كنا منذ عشر سنوات نكافح ضد النظام الاستعماري لبعث الأمة من مرقدها . أما اليوم ، فإننا نكافح ضد التخلف لتشييد دولة عصرية . ولكن الغاية في كلتا الحالتين هي الرجوع إلى الأصل . ولا أشك أبداً في أن المثل الأعلى الذي كان يسعى إليه من سبقكم من إخوانكم الطلبة ، هو نفس المثل الأعلى الذي تسعون أنتم لتحقيقه . وهذا المثل الأعلى يمكن أن يصاغ في ثلاث عبارات مختصرة هي : التمسك بشخصيتنا ، والاعتزاز بشعبنا ، والتكيف مع متطلبات عصرنا .

التمسّك بشخصيتنا :

إن المقصود بهذا هو التأصّل : فقد آن الأوان ، بعد أن استعادت الجزائر مقاليد أمرها ، واسترجعت ترابها ، أن نعود ثانية إلى حياتنا الأصلية وأن نحافظ كأشدّ ما تكون المحافظة على طبائعنا وقيمنا الخاصة . وبكلمة مختصرة ، فقد آن الأوان أن نقوم بإحياء ثقافتنا الوطنية . ومن يا ترى هو أجدر من الطلبة ورجال الفكر بإحياء الموسيقى والفولكلور والأدب والفنون الشعبية ؟ ونحنُ إذْ نلاحظ أن بعض الشعوب تبذل المستحيل

لعلها تعثر في ماضيها على ما يمكن أن تعتزّ به ، فلا ينبغي أن ننسى نحن أبناء المغرب العربي بأن لنا تراثاً يجب علينا أن نحافظ عليه . وإذا كنت ألحّ على هذه الفكرة ، فكرة الماضي المجيد ، فذلك لأن تشييد المستقبل لا يتم إلا بإحياء التراث . ومن جهة أخرى ، فإن عقد الصلة من جديد بأسلافنا لا يمكن أن يحصل إلا بتعلم اللغة الوطنية . فعلى كل واحد منا أن يجتهد كيْ يعرّب لسانه ، إذا كنا حقاً نريد أن يصبح هذا الاختيار الأساسي الذي حدّدناه للتربية الوطنية ــ وأعني به التعريب ــ واقعاً ملموساً .

الاعتزاز بشعبنا :

إن المقصود بذلك هو الأصالة . فالمثقّف إذا أراد أن يكون إيجابياً بفكره وعمله عليه أن يعكس مطامح الشعب ومثله العليا . ومن جهة أخرى ، فلن يستحقّ التقدير على مستوى الأمم والشعوب إلا إذا كان يمثّل صورة صادقة لما عليه شعبه من أحوال .

أما المثقّف الذي يتنكّر لماضي بلاده ، فإنه عندما يقطع كلّ صلة بينه وبين أبناء قومه ، يتحوّل إلى إنسان متنصّل أو شخص فارغ يقول ما لا يعمل ، ويتخذ من الحياة موقفاً سلبياً .

التكيف مع متطلبات عصرنا :

إن المقصود بذلك هو قضية مسايرة العصر . فلا بد لبناء أمة حديثة أن نكون من أبناء العصر ، أي انه لا بد من استيعاب الحضارة التقنية التي يمكن بها أن نخرج من حالة التخلف ، وأن نتقدّم في طريق الرقيّ المادي . ومن أجل هذا فإن وزارة التربية الوطنية سوف تولي أهمية كبرى للاتجاه العلمي والتقني في سياستها التعليمية .

٣٧

إن المثل الأعلى الذي كان يطمح إليه من سبقكم من إخوانكم الطلبة ـ وهو نفس المثل الأعلى الذي تطمحون إليه اليوم ـ يدلنا على ما تنتظره الجزائر منكم : إنها تنتظر منكم أن ترجعوا إلى أصلكم وإلى جذوركم العربية الإسلامية ، مع استيعاب أحدث ما تمخض عنه عصرنا من تقنيات . إنها تنتظر منكم أن تكونوا في آن واحد من الوطنيين المدركين لمسؤولياتهم ، ومن الإطارات ذات الكفاءة الممتازة . وبكلمة مختصرة فإن الجزائر تريد منكم أن تكونوا في هذه المرحلة الهامة من مراحل التشييد ، من المناضلين الذين تعتمد عليهم البلاد ، وتريد منكم أيضاً أن تتحلّوا بالوعي والحزم في آن واحد . واسمحوا لي أن أضيف بأنني أريد منكم كذلك أن تتصفوا بالنزاهة ، لأن الشعب الذي يدخل مرحلة التشييد لا يحتاج إلى العلم والتقنيات وحدها ، بل يحتاج كذلك إلى الأخلاق المعتمدة أساساً على احترام كرامة الإنسان ، وعلى التسامح مع من يخالفنا في الرأي ، وعلى التمسك بالمبادىء الصحيحة ،لا بالشعارات الزائفة ، وعلى التشيع للحق لا للاشخاص .

الملحق 2

إهداء مالك بن نبي للمؤلف
(1965)

كتاب «مذكرات شاهد على القرن»

à Si Ahmed Taleb,
l'intellectuel algérien qui a
mis pied dans la lutte idéo-
logique et connu ses rigueurs
quand le pays était livré aux
idées étrangères.

Alger le 8/11/65 M. Bennabi

إلى سي أحمد طالب

المثقف الجزائري الذي باشر النضال العقائدي، وعرف شدائده عندما كان الوطن خاضعًا للأفكار الأجنبية.

الجزائر في:1965/11/08

الملحق 3

من أجل نهضة العَالَم العربي*

(1967)

أصبح اليوم من التقاليد الراسخة عندنا في كل عام أن نغتنم فرصة افتتاح السنة الجامعية ، لا لتقديم عرض شامل عن وضعية التعليم ورسم ملامح المستقبل المنشود فحسب ، بل كذلك لمعالجة القضايا الثقافية التي تهم جميع المواطنين لما لها من صلة بالتعليم العالي .

وهكذا فقد سنحت لنا الفرصة المرة تلو المرة ، فحددنا دور الجامعة في تنمية البلاد ، ومهمتها المزدوجة في التكوين والبحث العلمي ، كما أننا أكّدنا على ضرورة النهوض بالثقافة الوطنية ، مع مراعاة المقوّمات الأساسية لشخصيتنا ، وخاصة منها اللغة والتاريخ . ومن جهة أخرى ، فقد عبّرنا عن أملنا في أن ينعقد مؤتمر على مستوى القارات الثلاث ، يشارك فيه رجال الثقافة ، ويكون على غرار مؤتمر باندونغ الذي كانت أهدافه سياسية . وبذلك تتاح الفرصة لهؤلاء المثقفين الذين آل إليهم الجزء الأكبر من قضايانا المصيرية المشتركة ، لكي يتبادلوا الآراء حول

* الخطاب الذي ألقاه المؤلف بمناسبة افتتاح السنة الجامعية . (الجزائر – قاعة ابن خلدون – نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٦٧) .

مختلف المسائل ، مثل التطور الثقافي لبلدان العالم الثالث ، والإنسان الجديد الذي نريد أن نكوّنه لكي يكون قادراً على تأدية مهامّ التنمية .

وفي انتظار ذلك اليوم ، فقد شهدنا في هذه الأيام الأخيرة انعقاد مؤتمر اقتصادي كبير في مدينة الجزائر . ونحن على يقين بأن مؤتمر السبعة والسبعين ، عندما وضع أسس العلاقات الجديدة في المجال الاقتصادي ، قد ساهم مساهمة كبرى في النهوض بالتربية . وتلك في نظرنا حجة أخرى تؤيّد الفكرة التي أبديتها حول ضرورة انعقاد مؤتمر ثقافي شبيه بمؤتمر باندونج ، وربما كان اللقاء القادم في مدينة هافانا سوف يمهّد السبيل لمثل ذلك المؤتمر .

إننا نتحدث اليوم عن هذه القضايا كلها لأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالظروف التي يجري فيها العمل يومياً في الكليات والمعاهد والمدارس العليا . وأنا أعتقد أن الاحتفال الذي نقيمه اليوم يجب أن يذكّر كل واحد منا بذلك العالم الكبير الذي سمّيت هذه القاعة باسمه ، وأعني به ابن خلدون ، ذلك المفكر العظيم الذي ـ للأسف الشديد ـ لم يأت الدهر بمثله منذ أن مات . ولا أراني في حاجة إلى التذكير بأننا ، إذ نعمل من أجل تأمين المدارس للأطفال ، ومحو الأمية لدى الراشدين ، وتعريب المدرسة الجزائرية ، وإسناد المناصب إلى الإطارات الوطنية ، وتحقيق الديمقراطية ، والاتجاه بالتعليم وجهة علمية ، وإحياء تراثنا الثقافي ... إننا إذ نعمل من أجل ذلك كله ، فإن هدفنا الأساسي هو تأمين شروط النجاح للنهضة الميمونة . وبلادنا ، إذ تعمل من أجل نهضتها ، ومن أجل إحياء ثقافتها ، سوف تساهم لا محالة في النهوض بالفكر العربي نهضة جديدة .

هذا هو الموضوع الأساسي الذي ينبغي في هذه السنة أن نتعمق

٥٦

في دراسته . وذلك أن تجديد الفكر العربي كان ضرورياً منذ زمن بعيد ، إلا أنه أصبح من الضرورات الملحّة منذ الخامس من شهر جوان ، عندما ابتدأ فيه ذلك الأسبوع المشؤوم الذي هزّ ضمير الملايين من المواطنين . فعلى المثقّف أن يستخلص العِبَرَ من تلك الأحداث التي كشفت عن أزمة من أشدّ الأزمات التي عرفتها الحضارة . ومن واجب الجامعة ، بمسؤوليها وأساتذتها وطلبتها ، أن تبحث عما يجب القيام به لمعالجة تلك الأزمة من الجانب الثقافي ، فضلاً عن الجوانب السياسية التي لا يخفى على أحد ما لها من أهمية .

وإذا نظرنا إلى المسألة نظرة عامة ، فإن دور الجامعة في هذا المجال يمكن تحديده إذا عدنا إلى كلمة قالها جمال الدين الأفغاني ، وهي أن : « الشرق لن يخرج من كبوة تخلّفه إلا إذا سلك طريق الفكر والعلم » . هذه الكلمة قالها جمال الدين الأفغاني منذ أكثر من نصف قرن ، ولكن نصيحته لم تتبع إلا جزئياً : فما السبب في ذلك ؟ وهل يمكن تحقيق البرنامج الذي اختطه ، وكيف ؟

• • •

لا بد من القول بأن بعض المثقّفين يجب أن يضعوا حداً لحالة يُظَنّ بأنها نوع من النفاق والرياء ، وإن كانت في الحقيقة ناتجة عن شيء من الازدواج في الشخصية : فمن الناس من يفكّر على منوال ، ويعمل على منوال آخر . ومنهم من يتجاوب مع الثقافة في عالم الفكر ، بينما تراه يعيش بتصرفاته اليومية في عالم آخر . وقد تجد من الناس من يجتهد ليتعلم ، وليفهم الأمور على حقيقتها ، ولكن قلّ منهم من ينتقل من حيّز القول إلى حيّز العمل . ولقد تسمع أقوالهم فتحسبهم من ذوي العزم والإرادة ،

حتى إذا آن وقت التطبيق ، وإذا بك تجدهم مذبذين بين الإقدام والإحجام. فقد اختاروا أيسر السبل ، وهو سبيل المحاكاة والتقليد . والأدهى من ذلك أنهم بمثل هذا التصرف يقطعون كل صلة بينهم وبين واقع الشعب وقضايا الشعب .

يجب علينا اليوم أن نبرهن بأن رؤيتنا واضحة وأن إرادتنا قوية في التخلص من القوالب المغرية التي تنساق لها النفوس الضعيفة الميالة للطاعة والامتثال . وما أصدق من قال بأن « أكبر خطأ يقع فيه الإنسان هو الاعتقاد بأن الصورة التي نتوصل إليها برؤيتنا الخاصة صورة مزيّفة ، وأن الصورة الحقيقية عن واقع الأمور هي تلك التي يوحي بها إلينا الغير » . فلا ينبغي إذن أن ننخدع بزخرف القول الذي لا يقصد به سوى التضليل .

ينبغي أن ننظر إلى الأسباب التي أدّت بنا إلى ارتكاب الأخطاء ، وأن لا نتردد في تصحيح تلك الأخطاء . وليس من العيب في شيء أن يدرس الإنسان الجوانب الإيجابية التي يلاحظها عند عدوّه ، فمعرفة العدوّ لا يعني الاعتراف به .

لا مراء في أن قضية الشعب الفلسطيني قضية عادلة . ولكنني أتساءل : هل قمنا حقًّا بالواجب كي نجعل شعوب العالم تتجاوب مع هذه الأرض المغتصبة ومع شهدائها الأبرار ؟

ولا مراء كذلك في أن الدول الغربية مخطئة إذ تتمادى في إساءة الظن بالعرب والمسلمين .

ولكن ... لننظر إلى الحالة السائدة في بعض الأوساط من المجتمع العربي : ألا نجد أن الروح الإقطاعية والتهافت على ملذات الحياة ، من أبرز خصائصه ؟

٥٨

ونحن إذ نقول بأن طريق الخلاص في تجديد الفكر العربي ، لم يعزب عن بالنا أبداً بأن أسباب النهضة الأولى التي بدأت في القرن الماضي ، وأهداف تلك النهضة ، مختلفة بعض الشيء عما هي عليه اليوم . فقد كان المقصود آنذاك هو التمسك بالشخصية والرجوع إلى الأصل لمواجهة القوة الغاشمة التي كان يتمتع بها الغرب . تلك هي استراتيجية الدفاع والانكماش على الذات ، وهي الاستراتيجية التي يحاول بها شعب من الشعوب أن يفرض وجوده بتمجيد كل ما تركه السلف الصالح . ولكن التغنّي بأمجاد الماضي الزاهر في البلدان المستقلة ، لا يكفي وحده لبناء دولة عصرية .

لِنَعُدْ مرة أخرى إلى كلام جمال الدين الأفغاني : إن اتجاه طريق الفكر والعلم يفيد معاني كثيرة من بينها : أن لا يقتصر المرء على الإيمان والتصديق ، وأن يتعلم كيف يستخدم عقله وكيف يحتاط للأمور قبل وقوعها ، وكيف ينظّم شؤون الحياة . ومن بين المعاني المستفادة منه أيضاً تكوين فكرة صحيحة عن شروط التنمية .

ولقد سمعنا بمناسبة انعقاد المؤتمر الأخير للسبعة والسبعين دولة ، من يقول بأن عبارة « التنمية » أصبحت من الخرافات والأوهام الشائعة في القرن العشرين ، مثلما كانت الحرية من الشعارات الكبرى التي نادى بها القرن التاسع عشر . ولكن ... هل الحقائق والآمال التي تختبىء وراء هذه العبارة ، واحدة بالنسبة إلى جميع الناس ؟ ألا يعتقد البعض أن التنمية معناها الحصول على الأدوات التقنية ؟ وفي الحقيقة ، إن اللحاق بركب المجتمعات الصناعية ـ وهو ما تهدف إليه السياسة الحازمة الموجهة توجيهاً يلائم النهضة الاقتصادية ـ لا يتأتى عن طريق الحصول على الأدوات التقنية ، بل لا بد ، زيادة على ذلك ، من تكييف تلك

الأدوات وجعلها ملائمة لخصائص كل حضارة . وإلا فإن التقنية سوف تصبح حملاً ثقيلاً فتسبب من المتاعب أكثر مما قد توفّره من المنافع . ومن الخطأ الاعتقاد بأن التقدم يمكن أن يتحقق عن طريق الجمع والتوفيق بين التقنية العصرية والقيم التقليدية .

علينا أن لا ننخدع بالحلول الزائفة أو بكلام من يقول بأن البلاد لا يمكن أن تتقدم اجتماعياً إذا لم تقطع صلتها بالماضي ، ولا يمكن لها أن تتقدم اقتصادياً إذا لم تتخلّ عن قيمها الروحية الأساسية . وعلينا أيضاً أن نلازم جانب الحذر من ذلك الكاتب الإفريقي الذي يرى بان « الرائحة المتصاعدة من الفرن العالي أجدى لنا وأنفع من أريج الورود » . والحل الصحيح عندي هو القول بأننا نريد لبلادنا أن تكثر فيها الأفران العالية والورود على حدّ سواء !

وهكذا فإن الجامعة عليها أن تنهض بمهمّة كبرى يمكن تلخيصها في وضع البرامج الدراسية ، والسير بالتعليم في طريق يسمح لبلادنا بتحقيق التطور الصحيح ، وهو التطور الذي عرّفه بعضهم بأنه « العلم الذي يتحول في عقل الإنسان إلى ثقافة ، بعد تحصيله واستيعابه » . ومن جهة أخرى ، فنحن لا نريد من طلبتنا أن يقتصروا على تحصيل المعلومات ، كما كان هو الشأن بالنسبة إلى الكثير منا في السابق . بل لا بد أيضاً من اكتساب مهارة يدوية أو صناعة من الصناعات . وأخيراً ، فإننا نريد من الطلبة ـ وهذا أمر أساسي ـ أن تتكوّن لديهم طريقة عقلانية في التفكير . إن تلقين المعلومات لا يكفي ، بل لا بد أيضاً من تكوين العقول التي تحقق الانسجام بين التراث الثقافي المغروس في أعماق نفوسهم ، وبين عالم الماكينات الذي يجب عليهم أن يخضعوه لإرادتهم لكيلا يقضي عليهم قضاء مُبرَماً .

هذه بعض الأفكار التي أعتقد بأنها تناسب المقام ، وتعبر عن اقتناعنا التام بأن النهضة التي نصبو إليها تستلزم أموراً كثيرة ، ومن بينها اتباع طرائق جديدة في الفكر والعمل ...

* * *

الملحق 4

إصـــلاح التـعليـم*

(1968)

إن إصلاح التعليم عندنا ينبغي أن يحذو حذو الثورة الجزائرية في السعي لتحقيق الأهداف العليا لاستقلالنا الوطني من جهة ومقتضيات الحياة العصرية من جهة أخرى . فالإصلاح بهذا الاعتبار مشروع يهمّ الوطن بأسره ، ويتطلب مشاركة الجميع بكل ما لديهم من طاقة.

وسوف أعالج في هذه الكلمة التمهيدية أربع نقاط :

١) فلسفة الإصلاح الذي لا بد منه في المدرسة الجزائرية والجامعة الجزائرية
٢) الطريقة التي عولجت بها هذه القضية منذ عام ١٩٦٢ من طرف وزارة التربية الوطنية والسلطات العليا في البلاد .
٣) خلاصة الاقتراحات الموضوعية الواردة في الوثيقة المقدّمة للجنة ، وعنوانها « تمهيد لإصلاح التعليم » .
٤) خط سير اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم .

أولاً : فلسفة إصلاح مؤسساتنا التربوية :

- إن الفكرة الرئيسية لهذه الفلسفة متضمنة في التمهيد الذي قدّمت به هذه الكلمة . ولمزيد من التوضيح ، أقول بأن هذه الفكرة تشير إلى العملية الأساسية المتمثلة في جزأرة المدرسة algérianisation فهذه العملية في نظرنا هي الشرط الأول لإرساء قواعد المدرسة الجزائرية .

ولكن ، ما هي أهمية التوطين بالنسبة إلى مستقبل مدرستنا ؟ والجواب على هذا السؤال نجده في الاختيارات التي حددتها ثورتنا . فهذه

١٦٨

* من الكلمة التي القاها وزير التربية الوطنية في جلسة افتتاح أشغال اللجنة الوطنية لاصلاح التعليم (ديسمبر 1968).

الاختيارات تفرض على مدرستنا أن تسير دوماً في طريق الديمقراطية وأن تتشبع باستمرار بالروح العلمية والتقنية ، وأن تكون هي البوتقة التي تزدهر فيها الثقافة الوطنية الأصيلة .

وإذا اتفقنا على هذه المبادىء ، فإن عملية جزأرة المدرسة تبدو كأنها تعبير عن إرادة جماعية ، وعن تصميم الأمة جمعاء على القيام بعمل بنّاء يتّسم بالعمق والنية الصادقة لإحياء تراثنا وثقافتنا ولغتنا ، وتدعيم مقومات شخصيتنا واستقلالنا ، ومضاعفة إمكانياتنا بالعمل المنتج والإيمان بالعلم وبقدرة الإنسان على الإبداع . إن هذا العمل البنّاء تظهر آثاره الحسنة في مختلف مجالات الحياة الوطنية ، ولذلك ، فإن المدرسة التي هي مدرسة الشعب سوف تستمد منه نماذجها لتشييد صرحها وتحقيق مستقبلها .

الطريقة التي عولجت بها القضية منذ ١٩٦٢ :

لعله من الانصاف أن نقر بالتحوّل العميق الذي تم في ميدان التربية ، على غرار الميادين الأخرى في بلادنا . وهذا التحول لم يحصل إلا في مدة قصيرة ، أي منذ الاستقلال ، إلى يومنا هذا الذي أخذ فيه التلامذة يستعدون للمرة الثامنة ، للدخول إلى المدرسة . ولئن كانت المدرسة لا تمثل إلى حد الآن الصورة التي نريدها ، فهي على كل حال قد تغيرت عما كانت عليه في عهد الاستعمار ، وأثبتت شخصيتها على أساس مناهضة كل ما يتنافى مع السيادة الوطنية .

- أما من حيث تحقيق الديمقراطية في ميدان التربية ، فإن المدرسة الجزائرية لها الحق اليوم في أن تفتخر ببعض من المكاسب ، ومن بينها :

أ) الارتفاع الهائل في المعدود من الأطفال والشبان المنخرطين في المؤسسات المدرسية ، على اختلاف مستوياتها . ومن ذلك أنه :

- تزايد عدد التلامذة الجزائريين في الابتدائي ، من ٣٠٥٠٠٠ قبيل الاستقلال ، إلى ١٨٠٠٠٠٠ في ١٩٦٩ .
- تزايد عدد التلامذة في الثانوي من ٣٨٥٠٠ إلى ١٩٨٠٠٠، في نفس الفترة السابقة .
- تزايد عدد الطلبة في التعليم العالي مما دون الألف من الطلبة ، إلى نحو ١٠٠٠٠ طالب .

- ولكن هذه الإجراءات المتعلقة بإقامة نظام تربوي ديمقراطي جزائري ، وتعزيز مكانة المواد العلمية والتقنية ، تشترك جميعاً في أمر واحد وهو أنها وليدة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ولذلك فهي تتطلب القيام مسبقاً بعملية إحصاء وتقييم ، وبمحاولة لتذليل جميع العقبات ، وهذا ما دأبت وزارة التربية الوطنية على القيام به منذ عام ، بغية تسديد خطوات المدرسة الجزائرية إلى الأمام ، وتمهيد السبل لإجراء الإصلاح الحقيقي .

ثالثاً : أهم الاقتراحات الواردة في وثيقة وزارة التربية الوطنية ، وعنوانها « تمهيد لإصلاح التعليم » .

إن النتائج التي انتهينا إليها سمحت لنا بتحديد جملة من الأهداف التنظيمية والتربوية والاقتصادية . ومن ذلك أن الوثائق الأساسية التي أعدّتها اللجان الداخلية المختلفة التابعة لوزارة التربية الوطنية ـ وسوف تعرض على اللجنة الوطنية للإصلاح ، لإبداء الرأي فيها ـ تلك الوثائق قد رسمت أبعاد الإصلاح وخطوطه التوجيهية ، مما سوف يساعد على

تحقيق الانسجام في التحولات التي يتعرض لها النظام المدرسي منذ عام ١٩٦٢ ، وعلى تحقيق غاية من الغايات التي تسعى إليها المدرسة الجزائرية باستمرار ، وهي التفتح على الحياة الاجتماعية التي تحتضنها .

وهكذا فإن هذه الاقتراحات سوف تعرض على اللجنة الوطنية للإصلاح ، من أجل دراستها دراسة نقدية ، وتنقيحها ، وإثرائها ، وجعل محتواها صالحاً للتطبيق العملي ، بعد التأكد من كونها مطابقة دائماً للاختيارات الوطنية الأساسية .

وسوف أورد فيما يلي موجز هذه الاقتراحات ، مع ذكر المبادىء الرئيسية التي تفرعت عنها :

أ ـ تنظيم عمليات الانتقال المدرسي .

من المعروف أن أحد الأسباب الرئيسية لفساد الأوضاع وضياع الجهود هو إعادة التلميذ للسنة . إن هذه الظاهرة التي زالت أو تكاد في البلدان المتقدمة ، تدل في الواقع على شيء من الفوضى في معاملة الأساتذة للتلامذة ، وفي طريقتهم لتقدير مستواهم . ولم يعد أحد يشك في أن إعادة السنة لا تجدي نفعاً ، بل هي السبب في عرقلة النظام المدرسي ، لأنها تحول دون الانتقال الطبيعي للتلامذة من سنة إلى أخرى . ويمكن أن نشبّه المسألة بالترسّبات التي تتراكم تدريجياً في أعماق السدّ ، إلى أن يمتلىء بها ويتعطل تماماً .

وأما التدابير التي ننوي تطبيقها في نطاق المخطط الرباعي ، فيمكن تلخيصها فيما يلي :

– لكل تلميذ الحق في إعادة السنة مرة واحدة طوال المدة التي يقضيها في الدراسة .

- إن النسبة المئوية للاعادة في كل مستوى من المستويات الدراسية محددة بمقدار لا يجوز أن تتجاوزه ، وهو ١٥ ./ تقريباً .

إن هذا النظام يضمن لكل تلميذ التعلم لمدة ثماني سنوات ، وسوف تتاح لكل منهم فرصة واحدة على الأقل للمشاركة في امتحان الدخول إلى السنة الأولى ، ثانوي .

وسوف ترفق هذه القرارات بالترتيبات التربوية المناسبة التي تمكّن التلامذة المتخلّفين من تدارك النقص .

إن هذه المحاولة لإخضاع المدرسة لقواعد العقل السليم سوف تؤدّي إلى انتظام تقدّم التلامذة في الدراسة ، وضبط مشكلة الإعادة ضبطاً صحيحاً . وبذلك فإن عدد المتخرجين سوف يزداد في جميع المستويات ، كما أن الأماكن التي تركها المتخرجون سوف تتوفر للناشئة التي أخذت تتزاحم على أبواب المدارس .

ب ـ إن إصلاح الوضع في مجال الانتقال المدرسي لن يكون له إلا تأثير محدود ، وسوف يظل عملاً مفتعلاً إذا لم يرافقه تحوير كبير في البرامج الدراسية .

ولا شك أن هذه البرامج قد تغيرت تغيراً كبيراً عما كانت عليه ، لأنها لم تكن متلائمة مع الحقائق الوطنية . ومهما يكن من أمر ، فقد ظلت من حيث جوهرها موسوعية بسبب طولها ، وتغلبت عليها الناحية الشكلية أو الأكاديمية .

والهدف في هذا المجال لن يقتصر على التخفيف منها بنسبة معتبرة ، بل سوف يتعدّى الأمر إلى الاستعانة بالتربية والتقانة العصرية ، باستعمال وسائل الإعلام الجماهيري ، والتعليم الانفرادي ، عن

طريق استخدام أدوات التعليم الذاتي . ومن جهة أخرى ، فإذا كان الهدف من التربية هو تكوين العقول ، لا حشو الذاكرة ، وإعداد الباحثين والتقنيين بالدرجة الأولى ، لا تكوين العلماء الموسوعيين ، والأخذ بيد المتعلم ليؤدي في الحياة دور الرائد النشيط ، فينبغي لتلك التربية أن تهتم بتنمية روح الابتكار والدقة عن طريق الممارسة التجريبية التي لا يكتسبها المرء إلا بالتعليم المنهجي للعلوم والتقانة .

يجب أن تتقيد البرامج الدراسية بهذه التوجيهات ، وأن تتحرر من المفاهيم القديمة التي لا تزال تؤثر فيها ، تلك المفاهيم الخاطئة التي تعتمد على القول بأن التكوين الصحيح للعقول يرتكز على دراسة العلوم الإنسانية والتاريخ ، وبذلك تتنكّر للاتجاه الإنساني العلمي ، وهو الاتجاه الذي سوف يجعل المدرسة قادرة على مسايرة العصر .

ج ـ تنظيم وتقسيم السنة الدراسية :

من المسائل التي سوف تدرسها اللجنة الوطنية للإصلاح ، في إطار الإجراءات الرامية إلى تحسين مردود النظام المدرسي وزيادة فعاليته ، مسألة تنظيم العمل خلال السنة الدراسية . وقد وضعت اللجان المختصة التي تداولت في الأمر على مستوى الوزارة مقترحات من أجل تسوية هذه المشكلة ، وضمّنتها في الوثائق التي أعدتها لهذا الغرض .

وبالفعل ، فإن كثرة العطل وتتابعها على فترات زمنية غير منتظمة ، والمدة المفرطة في الطول بالنسبة لبعض العطل ، والاضطراب الذي ينجم عن اقتراب موعد الامتحانات والشروع في تنظيمها ، كل ذلك من

الأسباب التي تجعل السنة الدراسية قصيرة فوق حد اللزوم من جهة ، ومقسّمة إلى فترات زمنية غير متساوية من جهة أخرى . وليس هذا مما يشجّع على العمل ، بل يؤدّي إلى الفوضى ، وبذلك يصبح من المستحيل توزيع المقررات الدراسية بصورة مسبقة على فصول السنة . كما أن هذه الفوضى تمنع التلامذة من تخصيص الوقت الكافي ، وبذل الجهد اللازم لاستيعاب تلك البرامج ، مما يدعو النجباء منهم للحفظ بدون فهم . وعلى سبيل التذكير ، سوف أشير فيما يلي إلى بعض القواعد التي قد تصلح كأساس لتنظيم السنة الدراسية تنظيماً عقلانياً :

- يمكن أن تبدأ السنة الدراسية في ٦ سبتمبر / أيلول ،وأن تنتهي في ٦ يوليو / تموز ، وأن تنقسم إلى ثلاثة فصول متساوية تقريباً ، من حيث المدة ، ومفصولة عن بعضها بعطل تدوم كل واحدة منها ثمانية أيام .
- تتوقف الدراسة في أيام العطل الرسمية بنفس الكيفية التي يتوقف بها العمل في القطاع العام ، ويوم الراحة الأسبوعية للتلامذة وهيئة التدريس ، هو يوم الأحد (إلى أن يصدر قرار آخر يخالف هذا) . أما يوم الخميس ، فيمكن أن يخصص كله أو بعضه للنشاط المدرسي .
- لن تكون هناك إلا دورة واحدة لامتحانات نهاية المرحلة الدراسية ، وتَبْدَأُ بَعْدَ الخامس عشر من شهر يونيو / حزيران ، وهو الموعد الذي تستدعى فيه هيئة التدريس لتنظيم عمليات الامتحان ، باعتبار أن هذا العمل التنظيمي يحظى بالأسبقية . وتوضع ترتيبات الامتحان بحسب برنامج جهوي . أما دورة أكتوبر / تشرين الأول فإنها تلغى .

وقد آن الأوان كي نقول كلمة وجيزة عن مشكلة مراقبة التكوين ، وتنظيم الامتحانات وإثبات المستوى . فمن المعروف أن وزارة التربية الوطنية

تمنح الشهادة لمن يستحقها بعد كل مرحلة من المراحل الدراسية . وأغلب هذه الشهادات تؤدّي وظيفتين :

– فهي تثبت المستوى الذي بلغه التلميذ في التكوين الثقافي .
– وهي تسمح لصاحبها بالانتقال إلى المستوى الأعلى .

على أن النظام التربوي ما لبث أن آل به الأمر اليوم إلى نظام مقصور على منح الشهادات . وقد أخذ « مركّب الشهادة » يستحوذ على العقول ، حتى إن الشهادة أصبحت غاية في حد ذاتها ، عوضاً من أن تكون وسيلة لتقدير المعلومات والقابليات . ومن هنا الأهمية الكبرى المعلّقة اليوم على بعض الشهادات ، كالبكالوريا . وفي الواقع ، لست في حاجة إلى إطالة الحديث عن هذا الموضوع ، لأن عيوب هذا النظام ونقائصه معروفة .

إن المبادىء التي يجب التقيد بها في إصلاح الامتحانات مستمدة من الأفكار الآتية :

أ – التمييز بين مسألة « انتهاء المرحلة » ، ومسألة « الدخول في المرحلة التالية » ، وبعبارة أخرى ، التمييز بين التخرج والقبول .

ب – يترتب على ما سبق أنه يجب منح الشهادة الدراسية بعد إجراء الامتحان ، وبعد انتهاء كل مرحلة دراسية .

ج – النظر في مجموع النتائج المدرسية ، لا في نتائج الامتحان وحده .

د – وأخيراً ، تعديل نظام تقدير الدرجات ، وخاصة فيما يتصل باختبارات الامتحان ، وأسلوب التنقيط . وقد تبين أن السلم المشتمل على ٢١ درجة (من ٠ إلى ٢٠) ، سلم فاسد ، ويؤدّي أحياناً إلى أخطاء فادحة ، بل إلى الإجحاف بحق التلميذ ، بسبب

الانحراف عن النموذج الصحيح في التنقيط ، لأن كل مصحّح له معامله الخاص .

وتجري الآن دراسات علمية في الامتحانات docimologie ، وهدفها وضع سلم موضوعي وعلمي في التنقيط .

– تعديل الخريطة المدرسية للتعليم الثانوي ، والتخصص في المراحل .

إن بنيات التعليم الثانوي لا تزال خاضعة للسلم التصاعدي ، وكل بنية منها محاطة بسياج منيع ، ويعد هذا الأمر من العقبات الكأداء التي لا تزال تحول دون إرساء هذا التعليم على قواعد الديمقراطية . وبالفعل ، فإن الوضع الراهن يتميز بتشتّت الجهود في مختلف أشكال التكوين ، وبترجيح التعليم العام على غيره من أنواع التعليم الأخرى ، وبالاتجاه إلى انتقاء الأصلح في طريقة القبول في الثانويات . وهذا كله من شأنه أن يعمل على بقاء شكل بائد من أشكال التمييز البغيض بين أبناء البلاد ، وهو أمر يتنافى مع اختياراتنا الوطنية .

ومن أجل معالجة هذا الوضع فكرنا في استحداث تعليم متوسط بأتمّ معنى الكلمة . وهذا التعليم سوف يكون مستقلاً ومتعدد الخدمات polyvalent ، وينبغي أن يستوعب في الأمد القريب المرحلة الدراسية الأولى بأكملها . أما في الأمد البعيد ، فسوف يصبح هذا التعليم موحّداً ، وسوف يتألف منه الجذع المشترك للتعليم المتعدّد التقنيات ، وهذا الجذع مشترك لأن جميع التلامذة المنخرطين في التعليم الثانوي ، لا بد أن يمروا به . وهكذا ، فإن الثانويات المتعددة الخدمات عندما يتم إنشاؤها في إطار المخطط الرباعي ،

سوف تكون مهمتها إرساء هذا الجذع المشترك على أسس موضوعية متينة ، ملائمة لمقتضيات الأحوال ، ومستقلة بذاتها . وبذلك يُقضى على هذا التشتت الذي كان من نصيب التعليم المتوسط ، وعلى هذا التمزّق بين الابتدائي والثانوي .

ويترتب على ما سبق أن الثانويات ستقطع صلتها بالمرحلة الدراسية الأولى ، وسوف تصبح تدريجياً مؤسسات متعددة الخدمات ، تابعة للتعليم الثانوي .

وهكذا يتم القضاء على نظام بائد كان يخدم سياسة التمييز الاجتماعي ، ويعمل على بقاء البنيات الموروثة من عهد الاستعمار ، وبذلك ترسى القواعد المتينة التي بها نمهّد السُّبل أمام الإصلاح ، ونعزّز الاتجاه إلى إنشاء المؤسسات المتعددة الخدمات . وبذلك أيضاً يكتسي التعليم طابعاً تقنياً وعلمياً ، ويسهّل عملية توجيه التلامذة طبقاً لمعايير موضوعية ومتجاوبة مع مطامح الفرد والمجتمع .

– تجديد التعليم التقني ، عن طريق إنشاء المدارس التقنية technicums ، من أجل تلبية الحاجة إلى اليد العاملة ذات الكفاءة ، في مجال تكوين الإطارات المتوسطة والعليا . وقد كان التعليم التقني مقصوراً إلى يومنا هذا على التكوين السريع للعمال الأكفاء ، فيجب إذن أن يتطور من حيث الطرائق والأهداف . وهكذا فقد تمّ ، في إطار المخطط الرباعي ، تمّ وضع برنامج لتجديد التعليم التقني والنهوض به ، ويتأتّى هذا الأمر :

– بتحويل عدد من ثانويات التعليم التقني الحالية إلى مدارس تقنية

تضطلع بتكوين الإطارات المتوسطة التي يحتاج إليها القطاع الاقتصادي والاجتماعي .

- بتحويل الباقي منها إلى ثانويات تقنية لإعداد التلامذة للتعليم العالي التقني .

- بمضاعفة الإمكانيات المادية والبشرية ، للنهوض بالتعليم التقني .

- وأخيراً ، بإنشاء جامعة تقنية بأتمّ معنى الكلمة ، اعتماداً على الإمكانيات المتوفرة في مدرستين تقومان اليوم بدور كبير في تنمية البلاد ، وهما : المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات ، والمعهد الوطني الزراعي .

- العمل من أجل ربط المدرسة بشؤون الحياة ، وذلك بوضع برنامج قويم في التعليم الخارج عن نطاق المدرسة ، على أن تكون العمدة في هذا العمل على المركز الوطني لمحو الأمية ، وعلى المركز الوطني للتعليم المعمّم ، اللذين تمّ إنشاؤهما في المدة الأخيرة .

- وأخيراً ، لا بد من إرساء البنيات الإدارية المكيّفة بحسب مقتضيات نمو القطاع التربوي .

وفي هذا الإطار ، يوجد اقتراح بإحداث مصلحة جديدة على مستوى الإدارة المركزية ، في وزارة التربية الوطنية . والهدف من إنشائها هو النهوض بالقطاعات التي لا تزال متخلفة ، كالتعليم التقني ، وتكوين هيئة التدريس ، والمباني واالتجهيزات المدرسية ، والتعريب ، والتوجيه المدرسي والجامعي .

وسوف يكون رائد هذه المصلحة الإدارية ، الفعالية والنشاط ،

باتّباع سياسة اللامركزية ، طبقاً لتوجيهات السلطة الثورية ، ومن ذلك أن تسيير شؤون بعض الأصناف من الموظفين سوف يُسند قريباً إلى المفتشيات الأكاديمية . ومن جهة أخرى ، فسوف تستكمل القرارات التي بموجبها يمكن للمجالس الشعبية البلدية ، وللولايات ، أن تضطلع بمسؤولية المباني المدرسية التابعة للابتدائي والثانوي ... سوف تستكمل تلك القرارات بتدابير مماثلة فيما يتصل بالتجهيزات المدرسية والأثاث المدرسي .

- التعليم العالي :

إن مشروع الإصلاح المتعلق بالتعليم العالي يتضمن أربعة محاور توجيهية :

أ - فتح مجال أوسع في الجامعة للشبان المنخرطين في المدارس ولغيرهم ممن تثقفوا خارج نطاق المدرسة . وبهذا الاعتبار ، فلن يكون البكالوريا هو المعيار الوحيد للدخول إلى التعليم العالي ، وذلك أنه يوجد بين الألفين ، أو الألفين وخمسمائة من الشبان الذين يتركون الدراسة عند حد السنوات النهائية ، يوجد بين هؤلاء عدد لا بأس به ممّن تتوفر فيهم صفات النجابة ، ويمكن أن تتفتق مواهبهم ، وأن يصبحوا من الإطارات العليا . ومن ناحية أخرى ، يجب وضع نظام لمساعدة الشبان الذين بلغوا مستوى الأهلية ولم تتوفّر فيهم شروط القبول في السنة الخامسة من الثانوي . فهؤلاء يمكن أن يتكوّنوا في مراكز الإعداد للجامعة ، خلال سنة أو سنتين ، ويمكن توجيههم بعد ذلك للدخول إلى المعاهد

العليا من أجل تكوينهم تكويناً مهنياً ، ليصبحوا من كبار التقنيّين ، أو من المهندسين المطبقين .

ب ـ إنشاء جامعة للتقانة . ويكون تسييرها من طرف هيئة تتألف من « المدرّسين وممثلي الجهات المحتاجة للإطارات » . ويجب أن يكون الهدف الأساسي من إنشاء هذه المؤسسة هو العمل الدائب من أجل تكوين الإطارات . وينبغي أن تسير على منهاج خاص ، وأن تستعين ، لا بالأساتذة العاملين في سلك التعليم فحسب ، بل كذلك بالإطارات العليا في الدولة ، لإطلاع الطلبة على واقع التقدم التقني في مختلف ميادين المعرفة . ويجب أن يكون للبحث التطبيقي النصيب الأوفر في هذه الجامعة .

ولعله من المفيد أن ننشيء حول هذه الجامعة مجموعة من معاهد التقانة لكي تضطلع بمهمة تكوين كبار التقنيين والمهندسين المطبّقين في حلقة دراسية قصيرة (ثلاث سنوات على أبعد تقدير) . وينخرط في هذه المعاهد التلامذة الذين درسوا في مراكز الإعداد للجامعة . وسوف يتم إنشاء هذه الجامعة في الجزائر كمرحلة أولى ، وسوف تشتمل على ثلاث كليات : الكلية المتعددة التقنيات ، وكلية الزراعة ، وكلية الهندسة المعمارية . ويمكن فيما بعد ، إنشاء جامعة مماثلة لها في مدينة عنّابة .

إن هذه الإجراءات المتعلّقة بفتح مجال أوسع للانخراط في الجامعة ، وإنشاء جامعة للتقانة ، تضع موضع التنفيذ عزم

السلطة على إرساء بنيات التعليم . من القاعدة إلى القمة ، على الأسس الديمقراطية ، وتشير إلى عزمها على إدراج الجامعة في نطاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

جـ – تعديل نظام الدراسة . إن التعليم الحالي مبني اليوم – وخاصة في كليتي العلوم والآداب – مبني على نظام الشهادات . فالسنة الأولى مخصصة لشهادة الثقافة العامة propédeutique (السنة التحضيرية) . ومن المفروض أن يستعد فيها الطالب ، وأن يتعوّد على نظام الدراسة في التعليم العالي . ولكنها ما لبثت أن أصبحت عقبة كأداء ، كأنها الجزء الثالث للبكالوريا ، حتى صار ما يقرب من ٤٠ ./. أو ٥٠ ./. من الطلبة يرسبون فيها .

أما المشروع الذي أعدته اللجنة الخاصة بإصلاح التعليم العالي ، فإنه يتضمّن اقتراحاً بتوزيع السنوات الدراسية الأربعة على مرحلتين : ففي المرحلة الأولى يتلقى الطالب الثقافة العامة الأساسية . وفي المرحلة الثانية يتخصّص بقصد ممارسة مهنة من المهن ، أو يتعاطى البحث العلمي .

وأنا لا أريد هنا أن أدخل في التفاصيل ، بل يكفيني أن أقول بأن هذا المشروع مِنْ حسناته أنه يزيل هذه العقبة الجديدة أمام الطلبة من جهة ، كما أنه من جهة أخرى ينظم التعليم بحسب نظام « الفصول الدراسية السداسية » . ويترتب على هذا الإجراء الأخير أمران :

– الأمر الأول أنه يحدّ من الفوضى في اختيار الطالب ،

وتسبيقه لشهادة على شهادة أخرى ، مما كان يتسبب في تلقينه معلومات ضحلة ، وفي عدم التكامل بين المواد المقرّرة لتكوين الطالب . أمـا التعليم بحسب نظام السداسيات ، فإنه يسمح بوضع برامج دراسية متكاملة .

– الأمر الثاني أنه يسمح بتنظيم السنة الجامعية تنظيماً حسناً ، بتقسيمها إلى فصلين دراسيين يدوم كل واحد منهما ستة أشهر ، ويمتد الأول منهما من ١٥ سبتمبر / أيلول إلى ١٥ فبراير / شباط ، والثاني ، من ١٥ فبراير / شباط إلى ١٥ يونيو / حزيران . أما الامتحان ، فيجري في الفترة الواقعة بين ١٥ يونيو / حزيران و ١٥ يوليو/ تموز .

د – تحوير البنيات الجامعية . والقصد من ذلك بالدرجة الأولى هو إلغاء نظام الكراسي chaire ، وتقلّد المسؤولية عن طريق الانتخاب ، وإشراك الطلبة في التسيير ، وتحديد الطرائق التربوية .

رابعاً : دور اللجنة الوطنية للإصلاح :

ممّا سبق ندرك أن التغييرات التي طرأت على الجامعة أدّت – رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهتها وزارة التربية الوطنية في ميدان تسيير أجهزتها – أدت تلك التغييرات إلى الانفصال التام عن النظام الموروث من عهد الاستعمار . وأذهب إلى أبعد من هذا لأقول بأن مدرستنا اليوم ، وكذلك الجامعة عندنا ، أخذت منذ الآن ، تعبّر عن تمسّكها بالمباديء الوطنية . وهكذا ، فالبلاد قد أخذت بكل تصميم تنهج منهج التوطين algérianisation ، وترسي قواعد الديمقراطية ، وتسلك طريق التحديث والتعريب .

على أن المهم - بصرف النظر عن هذه الابتداعات والتعديلات - المهم هو أن الهدف الأساسي قد تحقق ، وهذا الهدف هو السعي بمطامح التربية الوطنية وتطلعات الثورة الاشتراكية ، نحو التقارب ، والعمل على تحقيق تقارب تماثل بين تطلعات المدرسة ، ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة . وفي ذلك دليل قاطع على حدوث نوع من التطور الذي به نستطيع اليوم أن نشرع في القيام بإصلاح أصيل للنظام التربوي . ولا شك أن الإصلاح ما كان لينجح لو شُرِعَ فيه قبل هذه الفترة ، نظراً للعيوب المتعددة التي كانت تشكو منها مؤسستنا التربوية . أما اليوم ، فإن هذا الإصلاح قد أصبح ضرورياً ، لأن الشروط الموضوعية اللازمة لوضع أسسه متوفرة .

إن وزارة التربية الوطنية التي كرّست جهودها إلى حد الآن لتسيير جهاز التربية ، قد استطاعت مع ذلك أن تضع اللبنة الأساسية لهذا الإصلاح . وما بقي علينا اليوم إلا أن نضع مشعل هذا الإصلاح بين يدي الأمة جمعاء ، لأنها صاحبة الحق المطلق في هذا الموضوع الحيوي . وسوف تكون اللجنة الوطنية هي الممثلة المنتدبة من طرف الأمة للقيام بهذه المهمة . وقد حشدت لها أعلى الكفاءات ، وهي تضمّ ممثلي مختلف قطاعات النشاط في البلاد ، وممثلي الحزب والمنظمات الجماهيرية . وسوف تضطلع اللجنة بإيجاد :

١) النموذج الذي يوضع على منواله الإصلاح .
٢) الوسائل الكفيلة بتحديد اتجاهات التعليم وأنواعه ومراحله المختلفة ، لتكوين الإطارات التي تحتاج إليها الدولة .
٣) المجال المشترك الذي تطرح فيه المشاكل السياسية والتقنية الخاصة بالتربية والتعليم والتكوين ، بغية تبادل الآراء ، ووضع الأفكار

موضع التجربة ، بحسب مقتضيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

إن اللجنة الوطنية للإصلاح ، عندما تتشكل على هذا الأساس ، سوف تقوم لا محالة بمهمة خطيرة للغاية ومفيدة جداً للوطن . فقد اختير أعضاؤها من خيرة الكفاءات المختصة عندنا ، وهؤلاء يتمتعون بثقة السلطة الثورية ، ويحظون بالرعاية المعنوية والمادية الضرورية للنهوض بمثل هذا المشروع . أما طريقة عملها وتنظيمها الداخلي ، فهذا من اختصاصها بالأصالة . وأخيراً ، فإن صعوبة مهمتها تقتضي أن نيسّر عليها سُبُل الإعلام ، لكي تكون على صلة وثيقة بجميع قطاعات النشاط الوطني ، وبالمصالح الموجودة في الداخل أو في الخارج .

إن تعبئة جميع القطاعات حول هذه اللجنة سوف تكون خير ضمانة لإقامة صرح متين لمدرستنا ، ذلك الصرح الذي سوف نشيده بعد وضع قانون مدرسي يتماشى مع خصائصنا الوطنية . وهذا القانون الذي يهدف إلى وضع الأسس التشريعية للنظام التربوي عندنا ، سوف يضع حداً للمرحلة التي لا نزال نجتازها ، وسوف يسير بالتعليم سيراً منتظماً ومتواصلاً في طريق التقدم والتفتح ، أي في طريق الإصلاح التربوي .

وبما أن إعداد القانون المدرسي يعتبر من دعائم الإصلاح ، فإن السرعة في إعداده سوف تكون خير برهان على قدرتنا على إحداث ثورة جذرية في نظامنا التربوي . ولذلك يبدو لي من المهم جداً أن لا تبطيء اللجنة الوطنية كثيراً في تقديم مشروع هذا القانون للسلطة وللشعب . وقد عملت لجان تقنية أنشأتها وزارة التربية الوطنية ، عملت كل ما في وسعها لكي تعدّ خلال الصيف المنصرم ، الوثائق التحليلية التي يمكن أن تعتمد أساساً للمناقشة بين أعضاء اللجنة الوطنية . وفي ذلك ربح

للوقت ، مما يدعو إلى الاعتقاد بأن النتائج الأولى لأشغال اللجنة سوف تظهر في مستهلّ السنة الدراسية ١٩٦٩ - ١٩٧٠ .

ولنبقَ دائماً في نطاق الاقتراحات : فأنا أرجو أن تتمكن اللجنة في المرحلة الرابعة من المخطط القادم للتنمية ، من وضع مشروع الإصلاح موضع التجربة ، ضمن بنيات تستحدثها لهذا الغرض . وبذلك فإن تطبيق الإصلاح وتعميمه على أوسع نطاق ، يمكن الشروع فيهما مع المخطط الثاني للتنمية .

وأخيراً ، لا بد من التذكير بالعناصر الأساسية لفلسفة الإصلاح ، ولذلك أريد أن أؤكد مرة أخرى على ضرورة خلق جوّ ملائم خلال قيام اللجنة الوطنية بعملها : فينبغي أن يسوده الوقار ، وأن يتميز بالحوار المستمر بين جميع فئات الشعب . وذلك أنه من واجب كل عضو من أعضاء اللجنة ـ استجابة لطلب مختلف فئات المجتمع ـ أن يقوم بدور إعلامي تجاه رجال التربية وأولياء الطلبة والطلبة أنفسهم . وعلى قدر ما ينجح المجهود الإعلامي في تهيئة العقول ، وطمأنة الناس على مصير أبنائهم ، وبعث الأمل في نفوسهم ، ينجح الإصلاح وتدخل الثورة إلى حرم المدرسة ، وتضعها في الجبهة الأمامية من معركة التنمية .

• • •

الملحق 5

الفلسطينيون وقضيَّة السلام*

(1970)

لقد أخطأ خطأً فادحاً من لا يعتقد ، أو لا يريد أن يعتقد ، بأن وقف إطلاق النار الذي أعقب حرب « الأيام الستة » في شهر يونيو (حزيران) ١٩٦٧ يشكّل نقطة تحوّل في تاريخ العالم العربي : فقد حصل بعد تلك الحرب نوع من التشدد في الموقف ، ولا تزال آثار ذلك الموقف تظهر . وأول ما نلاحظه في هذا المجال أن قضية الوطن الفلسطيني فرضت نفسها بطريقة لا ينازع فيها أحد . ثم إن الرأي العام العربي الذي أصيب بصدمة عنيفة ، مقتنع اليوم بأن العمل وحده هو الذي يحسب له حساب ، وأن الكلام الفارغ لا يجدي فتيلاً أمام التقنية . وأخيراً ، فإن الشباب العربي على وجه الخصوص ، قد أخذ يدرك بأن نوع الكفاح الذي خضناه إلى يومنا هذا لا يناسبنا ، لأن النصر لا يمكن أن يكون حليف العرب في المعارك التقليدية .

إن الجزائر لم تألُ جهداً في توعية الجماهير الشعبية على الأساس

---

* عنوان مقال منشور في الجريدة اليومية الفرنسية « لوموند » ، بتاريخ ٢٣ سبتمبر / أيلول ١٩٧٠ .

الذي ذكرناه ، كما أنها كانت دائماً تدعو إلى هذه الطريقة الجديدة في الكفاح ، وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها لأبناء فلسطين أن يستعيدوا أرضهم المغتصبة منذ ما يقرب من ربع قرن . وهذا هو طريق النصر والنجاح بالنسبة إلى كل من يسعى لإيجاد حل جذري للقضية الفلسطينية ، لا إلى اتخاذها وسيلة لتغطية الأغراض السياسية والمصالح الشخصية الدنيئة .

إن المواقف التي اتخذتها الجزائر بخصوص هذه القضية قد أحدثت غير قليل من الاضطراب في الأوساط التي يطيب لها أن يظل الوضع راكداً ركود المستنقعات . ولهذا فليس من المستغرب أن ترتفع هنا وهناك أصوات ، وأن تتحرّك أقلام ، بدافع من المصالح المشتركة والأغراض الدنيئة ، فتحاول ، عن طريق الأكاذيب والأباطيل ، أن تضلّل الرأي العام العالمي حول موقف بلادنا بخصوص الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية . والحقيقة أن موقف الجزائر في منتهى البساطة والوضوح والمنطق . وهو موقف تمليه علينا التجربة التي اكتسبناها من كفاحنا التحريري ومن كفاح الشعوب الأخرى ، ويمليه علينا ميزان القوى المتصارعة في الشرق وفي العالم أجمع ، كما يمليه علينا تواطؤ بعض الدول الكبرى ذات المصلحة المشتركة .

ولهذا فان موقف الجزائر محدد بالنظر إلى الاعتبارات الثلاثة الآتية :

١ – ينبغي أن نتذكّر دائماً أسباب اندلاع الحرب وأهداف النضال .

إن الهدف بالنسبة إلى القضية الفلسطينية هو وضع حدّ للاحتلال الصهيوني الذي اتخذ طابعاً استعمارياً . فالمقاومة الفلسطينية تريد أن تضع حداً للسيطرة والنفي والتشريد ، وهي الحالة التي يعاني منها الفلسطينيون

منذ أكثر من عشرين عاماً . ولا شك أن القضاء على الصهيونية هو الحل الوحيد لتحقيق التعايش السلمي في تلك المنطقة . وينبغي أن يدرك أنصار الصهاينة ، وخاصة منهم بعض أعضاء الأحزاب اليسارية ، أنه ليس من العدل في شيء أن يقع عِبءُ التكفير عن الذنب الذي ارتكبه الأوربيون بتقتيلهم لليهود ، أن يقع ذلك العبء على الفلسطينيين .

هذا هو جوهر المسألة . وخلافاً لما قد تُوقِعُهُ في أذهان الناس بعضُ المناورات الخفية والدعايات المُغْرِضَة ، فإن المشكلة لا تحل بمجرّد تحرير الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وتصفية آثار العدوان الذي وقع في سنة ١٩٥٦ . فالسلام لن يستتبّ في منطقة الشرق الأوسط إلا عندما يعود الحق إلى نصابه ، بعد الحيف الذي نال الفلسطينيين عام ١٩٤٨ . وإذا كنا اليوم لا نرضى بالقرار الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ، ولا « بمشروع روجرز Rogers » ، فذلك لأننا نعتبرهما محاولة جديدة للاعتراف قانونياً بالأمر الواقع ، وبالتنازل نهائياً عن الأراضي المغتصبة .

٢ – إن حرب الأيام الستة ليست هي الجولة الأخيرة في هذا الصراع الطويل لاستعادة حقوق الفلسطينيين .

ولا ينبغي أن ننظر إلى الصراع الدائر اليوم في الشرق الأوسط على أساس أنه معركة تقليدية يمكن فيها اختبار مفعول الأسلحة الجديدة ، كما كان هو الشأن في حرب أسبانيا مثلاً . فالمسألة ليست مسألة الحصول على صواريخ أو دبابات ، بل الأهمّ من ذلك أن تصبح المقاومة أكثر تنظيماً وأن يتّسع نطاقها حتى تشمل البلاد العربية جمعاء . ومن الناس من يريد أن يبرّر انهزاميّته ـ وإن كان بطبيعة الحال لا يقرّ بأنه انهزامي ،

بل يزعم أنه يَصْدُرُ في آرائه عن واقعية - فتجده يؤكّد لك بأن الصراع في الشرق الأوسط يجري في ظروف خاصة تخالف الحرب التي خاضها الفييت مينه Viet-Minh ، أو جبهة التحرير الوطني الجزائرية . فإلى هؤلاء نقول بأن هناك أمثلة عديدة تبرهن على أن المقاومة يمكن أن تستمرّ وتشتدّ سواء في الجبال أو في المدن ، وسواء في السهوب أو في الصحراء أو في المناطق الباردة المتجمّدة . فالمسألة ليست مسألة مكان ، بل هي مسألة إرادة وتصميم . إن الذي ينتصر في المعارك ليس هو السلاح ، مهما كان ذلك السلاح فتّاكاً ، بل هو الإنسان الذي يستخدم ذلك السلاح مدفوعاً بقوة الإيمان .

هذا هو الدرس الذي استطاع الشعب الفيتنامي البطل أن يلقّنه للمستعمرين بعد الحرب العالمية الثانية . وممّا يروى في هذا المجال عندما كانت فرنسا تحاول استرداد الهند الصينية ، أن الماريشال لوكلير Leclere أجاب الضباط الذين كانوا يطالبون بتزويدهم بأنواع من الأسلحة الكفيلة بإحراز النصر على الفييت - مينه ، فأجابهم : « يجب عليكم أن تعرفوا بأن السلاح الوحيد الذي لا يقهر هو إرادة الشعب » .

ومن جهة أخرى ، هل يجدر بالجزائر أن تنصح المقاومة الفلسطينية بما لم ترض به لنفسها منذ اثني عشر عاماً ؟ إن وقف إطلاق النار في الظروف الراهنة يذكّرنا « بسلم الشجعان la paix des braves » ، وهي الطريقة التي أراد المستعمرون أن يحطّموا بها معنويات الجزائريين . وإذا نظرنا إلى الفيتنام ، فإننا نجد أن جبهة التحرير الوطني لم تتوقف عن القتال عندما كانت المفاوضات من أجل إعادة السلام ، تجري في باريس .

٦٦

يجب أن لا يغيب عن بال أحد بأن التمادي في حرمان الفلسطينيين من وطنهم ، ليس من شأنه إعادة السلام إلى منطقة الشرق الأوسط ، بل يؤدي حتماً إلى معارك جديدة ، ويجب أن لا ينسوا بأن الوقت يخدم الفلسطينيين . ولذلك ، فمن واجب كل البلدان الشقيقة أن تساعد الفلسطينيين ، ومن واجب هؤلاء أن يتحدوا في منظمة واحدة . وفيما يخص الجزائر ، فإنها لا تُخضع مساعدتها لأية مساومة ، ولا تحاول أن تنال من وراء تقديم تلك المساعدة أية فائدة ، لأنها لا تقوم إلا بالواجب.

٣ – سوف تجد الدول العربية نفسها أمام حلّ واحد إذا تمادت الدول الكبرى في رفضها لتطبيق المبادىء الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، وهذا الحل هو القول بأنّ : ما أخذ بالقوة لا يمكن أن يُسترجع إلا بالقوة .

ونحن نعرف أن مثل هذا الكلام قد يعرّضنا لانتقادات لا أساس لها من الصحة ، وأن بعض الناس سوف يقولون بأننا من دعاة الحرب ، كما لو أن الجزائر – التي لم تضمد بعدُ جُروحَها – لا تعرف الثمن الباهظ الذي يجب أن يُدفع لإقرار السلام . ولكن ... على من تقع التبعية إذا كانت إفريقيا الجنوبية لا تزال تتجاهل قرارات الأمم المتحدة ، وكانت البرتغال تجد من يساندها لفرض سيطرتها على غينيا – بيساوو ، ذلك البلد الذي أشارت جريدة لوموند في عدد من أعدادها الأخيرة ، إلى أنه لا يزال يوجد به ، بعد خمسة قرون من الاستعمار ، ما لا يقل عن ٩٠ ٪ من الأميين ، وأن عدد المتخرجين من التعليم العالي لا يزيد فيه على أربعة عشر شخصاً ؟ أليس في هذا ما يبرّر نشوء حركات التحرير ؟

ومّما يؤسف له أن حق الشعوب في مقاومة الظلم والطغيان – وهو حق

مقدس ومنصوص عليه في كل ميثاق ـ لا يعتبره البعض من الحقوق المشروعة لجميع أمم الأرض . فكأنه ، على حد تعبير بعض المستعمرين ، بضاعة لا يجوز تصديرُها إلى الخارج . لنفرض مثلاً أن أحد الفلسطينيين أو الجزائريين هو الذي كتب الكلمة الآتية : « لقد أشرقت بارقةُ الأمل ، وآن الأوان لخوض المعركة وإحراز النصر ... ولا بد مرة أخرى ، من بذل الدماء في سبيل الحق والعدالة » ، فسوف تسمع عندئذ من يندّد بهذا الكلام الموسوم بطابع العنف . على أن هذا لم يصدر لا عن فلسطيني ولا عن جزائري ، وإنما صدر عن ألبير كامو Albert Camus ، عندما كانت حركة المقاومة الفرنسية تستعد لخوض معركة تحرير باريس . ونفس هذا الكاتب هو الذي قال فيما بعد : « عرفتُ من عهد الاحتلال أن العنف شيء لا بد منه » . ولماذا لا ينطبق البيت الرائع الذي أنشده الشاعر أراجون Aragon ، تمجيداً لرجال المقاومة ، وإجلالاً لهم : « نموت ، نموت ، ويحيا الوطن » ... لماذا لا ينطبق هذا البيت على الفدائيين الفلسطينيين الذين يضحّون بأرواحهم في كل يوم ؟

ومهما يكن من أمر ، فلا يمكن بحالٍ من الأحوال أن نقبل حلاً لا يقبله الفلسطينيون أنفسهم ، لأن الحكم على الشعب الفلسطيني بالنفي والإبعاد إلى الأبد ، حكمٌ جائر ، ولا بدّ من أن يرفع ، ولأن الفلسطينيين لا يحتاجون إلى أي وكيل ينوب عنهم وينطق باسمهم . ونحن باتخاذنا هذا الموقف ندافع عن مبدأ مقدّس ، ولا نحاول أبداً أن نتدخّل بأي شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية لأية دولة . كما أننا نعتقد اعتقاداً جازماً بأن أسوء الحلول هو الحل الذي بموجبه نسلّمُ إلى من هو أقوى منا ، مهمّة حلّ مشاكلنا الخاصة . ونحن إذ نقول هذا ، نتمسّك دائماً بمبادىء ثورتنا وأهدافها ، ونشعر بواجب معنوي يدعونا إلى دعم المقاومة

الفلسطينية حتى النصر ، ودعم جميع الشعوب التي تكافح ضد السيطرة الاستعمارية .

ومما لا شك فيه أن المقاومة الفلسطينية سوف تمر بمزيد من المحن والنكبات والخيانات ، ولكننا نؤمن بما آمن به الشاعر التونسي الذي قال :

إذا الشعب يوماً أراد الحياة   فلا بد أن يستجيب القدر

وبما أن الشعب الفلسطيني قد أراد الحياة ، فإن فلسطين سوف تحيا رغم الأعداء .

* * *

الملحق 6

تعليمة إلى وسائل الإعلام

(1972)

إنّ الصحافة المكتوبة والإذاعة لا توليان الاهتمام الذي يوليه الجمهور للأخبار المتعلقة بمشاكل الحياة اليومية، وسأكتفي هنا بإبداء بعض الملاحظات حول ما جرى أيام العيد الأخير المتزامنة مع الأضرار التي تسبّبت فيها تقلّبات الأحوال الجوية.

إنّ هذين الحدثين أبرزا العواقب الوخيمة الناتجة عن عدم الاكتراث بالمعلومات العملية التي يحتاج إليها المواطن، مع أنّ الكلّ يعلم أنّ مئات الآلاف من المواطنين يغتنمون فرصة العيد ليقطعوا مسافات طويلة، صحبة الزوجة والأولاد، بالسيارة أو بالقطار.

وقد علمنا هذه السنة أنّ بعض الطرق قُطعت جرّاء العواصف، ولكن ما هي هذه الطرق بالتحديد؟ كما علمنا أنّ بعض الرحلات بالقطار أُلغيتْ، ولكن ما هي هذه الرحلات؟ لا الإذاعة ولا الصحافة أعارت الاهتمام الكافي لهذه الأخبار، ممّا جعل الراغبين في السفر يتوجهون إلى السوق المركزية أو إلى المقاهي للاستفسار عمّا إذا كان ممكنًا الالتحاق بالمكان الفلاني وما هي الطرق التي يجب تجنّبها، كل هذا ونحن نعيش في بلد يتصنّع ويتطور.

1- على الصحافي أن يدرك أن المواطنين، أيام العيد، لا يعطون الأولوية للاطلاع على الاضطرابات الاجتماعية في إيطاليا أو لأحداث أيرلندا، فمن واجبه إذن أن يمدّهم بالمعلومات التي هم في حاجة إليها، وهذا يعني-على سبيل المثال- أن يومية "المجاهد" مخطئة عندما تضع بلاغ شركة السكة الحديدية حول القطارات الإضافية في زاوية لا يقرأها أحد، كما أنّه يعني ضرورة تعيين مسؤول بالجريدة متخصص في جمع كل

المعلومات الخاصة بحركة السير في البلاد حتّى لا تقع اليومية في أغلاط فادحة مثل نشر نفس البلاغ حول حالة الطرقات مرّتين في مكانين مختلفين من عدد 27 جانفي.

من جهة أخرى عندما يُطلب من صحافي أن يكتب عرضًا عن محطّة العاصمة للقطار وذهاب المسافرين، عليه أن يتفادى الكذب والأخطاء الفاحشة، فمن الكذب أن يقول أنّ حالة الذهاب عادية، بينما لم يتمكن كثير من المسافرين من مغادرة العاصمة وأنّ مشاجرات في المحطّة تطلّبت تدخّل الدرك... ومن الحماقة التأكيد على أنّ الطريق بين العاصمة وشرق البلاد مفتوحة وسليمة غير أنّ الالتحاق ببني منصور مستحيل نتيجة الأحوال الجويّة... بينما نعلم كلّنا أن طريق شرق البلاد تمرّ حتمًا ببني منصور...

2- حينما يتّسم الصحافي بعدم الاكتراث بهذه المعلومات، فإنّه يعطي ضربة قاضية لمصداقية الإعلام الوطني، لأنّ المواطن العادي لا يفهم أنّ تخبروه بحادث وقع في الهند أو استراليا وألاّ تخبروه بآثار العواصف في بلادنا.

3- حقًا إنّ المعلومة يجب أن تكون متوفرة ليتسنّى استغلالها، ومصادر هذه المعلومة معروفة ومتنوعة: الأشغال العمومية، الحماية المدنية، الدرك الوطني، الأرصاد الجوية الخ... وواجب الصحافي الكفء هو البحث عنها لا انتظار وصولها إليه، وعلى كل حال فإن القضية تحتاج إلى نقاش...لأنّ هناك من يُضحّي وهناك من لا يبالي.

4- إذا أردنا أن نترجم إرادة السلطة في محاربة الفوارق الجهوية، فعلينا أن نسرع في إعادة حركة المرور إلى وضعها الطبيعي حتّى نضع حدًا لعزلة قرية أو منطقة، وعوض أن تبرزوا حركة ذهاب ووصول الرسميين في مطار الدار البيضاء، أرى من واجبكم إبراز جهود السلطات المحلية وتضامن المواطنين لحماية أو إنقاذ أولائك الذين عانوا من تقلبات الأحوال الجوية.

5- نقطة أخيرة، إنّ عائلات بل قرى كاملة عانت من اختفاء البطاريات من السوق بعد انقطاع الكهرباء بسبب العواصف ممّا زاد في عزلتهم لأنهم لا يستطعون سماع الراديو أو السير في طرقات القرية.

الملحق 7

حــول البيـئــة

(1972)

أودّ في مستهلّ هذه الأيام الوطنية الإعلامية حول البيئة أن ألحّ على ما يمثّله إنشاء اللجنة الوزارية حول البيئة مؤخرًا من فائدة وسدّ للحاجة في هذا الظرف الذي تغير فيه الجزائر وجهها تغييرا تدريجيًا بفضل جهودها الجبارة في سبيل التنمية. وبالفعل، فإنه من الأهمية بمكان ألاّ تؤدي هذه التغيرات إلى إلحاق أضرار متفاوتة الخطورة نتيجة لانعكاساتها التي لم نتوقعها أو لم نراقبها في وقت ترمي فيه سياستنا التنموية إلى تحقيق تحولات إيجابية في المقام الأول.

ستكون هذه الأيام الإعلامية الأولى حول البيئة قصيرة جدًا بلا شكّ حتى تسمح لكم بمعالجة المشاكل من جميع جوانبها وبكل أبعادها، على المديين القصير والطويل على حد سواء. لكنها سوف تمكنكم على الأقل من وضع القواعد الأساسية لِتعاون ضروري بين قطاعات الحياة الوطنية المعنية وتدفع بكل الأوساط إلى إدراك أفضل لأهمية العلاقات التي تربطنا بالبيئة، أي بالمحيط الفيزيقي، سواء أكان طبيعيًا أم اصطناعيًا وبالمحيط البشري بجميع مقوماته الاجتماعية الثقافية.

وذلك لا يعني أنه لم يسبق تنبيه الرأي العام عندنا-مثلما هو الشأن عليه في جهات أخرى- إلى عدد من الأخطار. إذ من حين لآخر، يلفت خبر صحفي أو مقالة منشورة في مجلة انتباه القارئ، وكثيرًا ما يتم ذلك بطريقة مأساوية، أي في شكل تساؤلات قلقة: هل ستكون الأرض كافية لتغذية جميع البشر بالنظر إلى النمو الديمغرافي؟ هل سيتوافر الماء على الأرض بما فيه الكفاية؟ ألن تنضب المصادر الطبيعية الأساسية التي يجري

خطاب ألقي في افتتاح (الأيام حول البيئة) بالجزائر، يوم 27 فبراير 1972 ونشر في الصحافة الوطنية يوم29 فبراير1972.

استغلالها استغلالا مفرطًا؟ وهل تستمر الصحاري في الامتداد؟ وهل ينتهي الأمر بكبريات التجمعات السكنية إلى أن تخلو من سكانها؟ إلى غير ذلك من الأسئلة الأخرى. هناك أخبار أخرى تتعلق بهذا المنتوج أو ذاك، المستعمل في مجال التغذية، ويجري التنديد بخطورته على الصحة. وفي بعض الأحيان، يتساءل القارئ أو السامع حول ما ينبغي التفكير فيه حيال الآراء المتعارضة، الصادرة عن كبار الاختصاصيين الذين ينددّون مثلاً بالمواد كمادة إبادة الحشرات(DTT) أو بعض الأسمدة من أخطار أو يمتدحون مالها من فضائل. ولعل كل واحد منا بلغه ما ينجم من أضرار عن (البقعة السوداء)، وتلوث الأنهار. بل إن مصطلح (أضرار) صار مستعملاً بصورة عادية للإشارة إلى بعض الأخطار الناتجة عن الضجيج والدخان الخ. وعلى العكس من ذلك، يجري الحديث بصورة أقل عن الاضطرابات النفسانية والمآسي الاجتماعية التي تتسبب في بعض أشكال البناءات المعمارية، وقد يعود ذلك إلى أنها أمور يصعب عرضها على الجمهور الواسع.

إنّ هذه الأخبار عن التلوث والأضرار، وعن أشكال التدمير المفرط والاعتداءات من كل نوع تصل القارئ أو السامع بطريقة متفرقة ومتجزئة، بعيدًا عن أي سياق ملموس. وعلاوة على ذلك، فهي تنطوي على طابع عام وتأتي في أكثر الأحيان من البلدان المصنعة تصنيعًا عاليًا. وعليه، قد يكون الرأي العام عندنا مدفوعًا إلى ارتكاب خطأ التقدير سواء باعتبار التلوث والأضرار البيئية مشاكل لا تهمنا، أو أنها تواجهنا بحدّة في عقر دارنا. ومن ثم، فإن إعلامًا متناسقًا، محدّدًا قائمًا على الواقع الجزائري أمر ضروري. وسوف تساهمون بدون شك في إعداد هذا الإعلام على المستوى الوطني وتشاركون في تربية الجمهور.

في الجزائر، تتحدد مشاكل البيئة في آن واحد ضمن منظور جغرافي وتاريخي وفي نطاق نضال بلدنا على جميع الجبهات من اجل الخروج من دائرة التخلف. فهناك أولا، وبطبيعة الحال، الضغوط الجغرافية والطقسية ذلك أننا إذا استثنينا الشريط الساحلي فإن أكبر مساحة من بلدنا تحتلها السهوب والصحراء، ناهيكم بالتأثير المستمر للانجراف. وعلى الصعيد التاريخي، ينبغي التذكير بأن هناك اختلالات خطيرة لا أمل أحيانًا في تصحيحها، قد تسبب فيها الاستعمار الذي قام بدفع السكان الجزائريين نحو أشد المناطق فقرًا وباستغلال البلاد وفقًا للمصالح الأولية للسكان الأوروبيين الذين كانوا يحتلون ما يسمى، بكل وقاحة وصلف، (الجزائر النافعة).

ولم تؤد حرب التحرير إلا إلى تفاقم هذه اللاتوازنات: يكفينا التذكير بترحيل الملايين من المواطنين وبالتخلي عن الأراضي في المناطق المحرمة، وقنابل النابالم، والهدم والتخريب من كل نوع الخ. ثم إن هناك اكتظاظ المدن الفوضوي غداة الاستقلال والذي، وإن لم يكن بنفس الخطورة، تسبب في بروز مشاكل جديدة من وجهة النظر الصحية و الاجتماعية الثقافية بسبب كثافة السكان في بعض الأحياء.

ومن حسن الحظ أن الشعب الجزائري الذي عقد العزم أكثر من ذي قبل قد انطلق في العمل بكل شجاعة. وفي ظرف عشر سنوات، يمكننا القول إن هناك نتائج محسوسة سجلت في مجال حماية تراثنا وإعادة بنائه أو تطويره بفضل العديد من مشاريع التجديد الريفي على الأخص، وبفضل سياسة التوازن الجهوي التي بدأت تؤتي ثمارها. فبالنسبة لنا، نعتبر أن كل قطعة من التراب الوطني جزائر نافعة، ولنا من التعلق بالأرض ما يكفي لصيانة إرثنا وتسليم الأجيال القادمة تراثًا غنيًا وليس فقيرًا. وأضيف في هذا الشأن أنه بفضل الثورة الزراعية سيغير الريف الجزائري وجهه كلية، وسيستفيد من جميع مميّزات الحياة الحديثة في نطاق حضارة تسمح للإنسان بأن يتفتح بدل أن تسحقه أو تُصيبه بالانكسار.

ويبقى أن البعض قد يتساءلون عما إذا كانت المئات من المشاريع الصناعية المسجلة في المخطط الرباعي لا تنطوي على أخطار التلوث أو الضرر. ومن المسموح به التأكيد بأن هذه الأخطار يمكن تفاديها ذلك لأن تصنيعها يبدأ في الوقت الذي دقت فيه البلدان المتطورة جرس الخطر فيما يتعلق بأخطار بعض أشكال استغلال الطبيعة أو التأثيرات السلبية لبعض التكنولوجيات بالنسبة للوسط البشري. وعليه، يمكن الاستفادة من تجارب الآخرين. ومن جهة أخرى، وبما أنّ تنميتنا تخطط لها الدولة بغاية تحقيق رفاهية المواطنين، فإنّ الاختيارات الاقتصادية هي في واقع الأمر اختيارات اجتماعية اقتصادية، وتكاليفها الاجتماعية مدرجة في جميع الإنجازات.

ومن باب التحلّي باليقظة لن أبدي من جانبي أي ارتياح ذاتي في هذا الشأن، وليس من برهان على ذلك سوى هذه الدراسات الصائبة جدًا التي برهنت على الصعيد الدولي أنه لم يكن في مجال التلوث إلى حدود هذه السنوات الأخيرة أي اختلاف كبير بين البلدان المصنعة التي لها أنظمة اقتصادية مختلفة، وبتعبير آخر، جرى التنديد بالتلوث وبالأضرار في البلدان الرأسمالية مثل البلدان الاشتراكية سواء بسواء. وقد يصل الأمر بالمنتجين،

وربّما رغمًا عنهم، إلى صرف النظر عن مسألة التناسق الضروري بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية الثقافية وذلك كنتيجة لطبيعة العالم الصناعي المعقدة، بوجه خاص، ولتقسيم المهام فيما بينهم إلى حدودها القصوى. والحقيقة هي أنه لا توجد رقابة حقيقية للبيئة دون إدراج الجهود ضمن إستراتيجية شاملة. ولذلك أرى أنّ اليقظة والوضوح في مجال التصنيع والتعمير خاصة تفرضان نفسيهما فيما يتعلق بالدفاع عن المحيط على المدى القصير، والمديين المتوسط والطويل. وعلى أية حال، إنّها سياسة شاملة لإصلاح الإقليم ينبغي أن ننهض بها.

والحيطة والتدابير التي نحن مدعوون إلى اتخاذها عندنا لن تكفي في بعض الحالات. ولقد قيل عن صواب إن الطبيعة، مثل العلم، ليس لها حدود. وعليه، فإن بعض جوانب الدفاع عن المحيط تتطلب تدابير على المستوى الدولي. فقبل بضع سنوات نشر 2200 عالم من 23 بلدًا تمثل صرخة استغاثة حقيقية، ممّا دفع بالأمين العام للأمم المتحدة إلى أن يكتب: « أعتقد أنّ الإنسانية انتهى بها الأمر إلى الوعي بالحقيقة القائمة، وهي أنّه يوجد على الأرض وحولها توازن هش بين الظواهر الطبيعية والبيولوجية، لا يمكن أن ينال منه زحفنا على التنمية التكنولوجية..وحيال هذا الخطر الكبير الشامل الذي في طياته بوادر انقراض الجنس البشري، يمكن أن يولد من ردّ فعلنا المشترك رابط حقيقي بين جميع البشر».

إنّ هذا التصريح يفسر لماذا قرّرت الأمم المتحدة أن تنظّم لأول مرّة ندوة عالمية حول البيئة بستوكهولم في شهر جوان المقبل. فمهمة لجنتكم تكتسي إذن أهمية على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي. ومثلما سبق أن قلته في بداية هذه المداخلة، من الضرورة أن تتدخل هيئة مثل هيئتكم هذه على مختلف المستويات من اجل تفهم أفضل لهذه المشاكل ومن أجل عمل تشاوري لإيجاد حلول لها. وأرى عل سبيل المثال ما يمكن لكم الاضطلاع به من أجل:

- تشجيع التعاون بين الإختصاصيين في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية بغاية تجنب الحلول المجزأة التي قد تكون غير ذات فاعلية، بل خطيرة بسبب التفاعلات المتعددة التي تتطلب مقاربة شاملة.

- تشجيع الباحثين على الانكباب على دراسة هذه المشاكل ضمن منظور متعدد الفروع.

- إحداث حركة واسعة لصالح حماية الطبيعة بين الشباب على وجه الخصوص.

- إدراج عناصر بيئوية في برامج التكوين الموجهة خاصة إلى المهندسين والمعماريين.

- تزويد الصحافة والإذاعة والتلفزة بأخبار تكون مراقبة ومكيفة مع حقائق البلاد حول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجمالية للبيئة وذلك من اجل التوعية بجميع العوامل التي تؤثر على مختلف أشكال الحياة الجماعية.

وأخيرًا يجب على جميع الذين يساهمون بأي شكل من الأشكال في انجاز سياستنا التنموية وكذلك على الرأي العام بكل شرائحه أن يضعوا دائمًا نصب أعينهم الحقيقة التالية وهي أنّ الإنسان حين يصوغ محيطه إنما يصوغ مستقبله وأن نوعية الحياة التي نوليها أكبر الأهمية، مرهونة في جانب منها بنوعية البيئة.

الملحق 8

الإرهاب والكفاح في سبيل الحرّية
(1972)

يتضمن جدول أعمال الدورة الحالية لهيئة الامم المتحدة ـ بطلب من امينها العام ـ مسالة اجراء مناقشة حول محاربة « الارهابيين الذين يقوضون دعائم الحرية » . وقد راى السيد فالدهايم ان هذه المسالة تعد « من القضايا العاجلة ذات الاسبقية » . ولا يسعنا في هذا المجال الا ان نتساءل عن السبب الذي منع هيئة الامم المتحدة الى حد الآن ، من ادراج حرب الفيتنام في جدول اعمالها ، رغم تفاقم الوضع فيها منذ عدة سنين.. هل السبب في ذلك هو ان حرب الابادة تلك ، ليست من القضايا العاجلة ذات الاسبقيـة ؟

— 3 —

ومهما يكن من أمر ، فان ما يمكن ان يقال هو ان الظروف التي سبقت بادرة السيد فالدهايم ، والطريقة المفرضة المتحيزة التي عالجت بها معظم الصحف الغربية ماساة ميونيخ ، والضغط الذي مارسته بعض الحكومات للحيلولة دون شرح الاسباب الداعية الى استعمال العنف فى سبيل الحرية ، كل ذلك من شانه ان يخلق البلبلة فى العقول ، وان يوقع فى الخطا عددا كبيرا من الناس الذين لا يشك احد فى نزاهتهم ، وان كانوا جاهلين بحقائق الامور . وقد بات لزاما علينا ان نوضح المسالة ، لكيلا يتنكر الذئب الشرس في ثوب الحمل الوديع ، ولكيلا يختلط علينا الامر ، فلا ندري من المعتدي الآثم ومن المعتدي عليه .

بين المقاومة والارهاب

يجب علينا بادىء ذي بدء ان ننبذ من الاساس فكرة المقارنة بين العصابات المدفوعة بغرائز دنيئة ، وبين من يستخدم العنف بمختلف اشكاله ، فى ميدان الثورة والكفاح . ولا ينبغي كذلك ان ينخدع المرء بالتهم التي يلصقها البعض جزافا بالخصم قصد التشنيع به.ونحن نعلم عن خبرة ان الكلمة يمكن ان تحمل من المعاني ما يتطلبه التحيز الاراء والمذاهب .

ان عددا كبيرا من الصحافيين الاوربيين والامريكيين يرون ان رجل المقاومة الفلسطيني ان هو الا ((ارهابي)) يرتكب اعمالا ((شنيعة)) . ان ((الوازع الاخلاقي)) يدعوهم الى استنكار امثال تلك الاعمال . ولكي يصيبوا عصفورين بحجر واحد ، تجدهم لا يتحاملون على الفلسطيني وحده ، بل يلحقون به جميع العرب . ولاشك ان هذه فرصة مناسبة ليطلقوا العنان لحقدهم الدفين وبغضهم الذي لا يزال ينبعث من عهد الصليبيين ، ويختبيء بين طيات الكتب ، وخاصة كتب التاريخ ، ولم تمنعه حروب الاستقلال من ان يشتد ويقوى . فلا نستغرب بعد هذا ان نرى هؤلاء الصحافيين يخلطون بين محاربة الصهيونية ومحاربة الجنس السامي . اما اذا اعتدى الجيش الصهيوني على حدود الدول العربية ، وقتل الجنود الصهاينة الاطفال والنساء ، فان اصحاب تلك الضمائر التي

تثور باسم ((الاخلاق)) و ((الانسانية)) من اجل الدفاع عن الصهاينة ، لا نسمعهم يتحدثون - اذا تحدثوا - الا عن ((اخطاء)) ارتكبها الجيش الصهيوني فى ((عملياته الانتقامية)) . أو لا تستحق تلك الضحايا البريئة عطف اولئك الصحافيين ؟ والحقيقة ان الحقد اعماهم حتى صاروا لا يميزون عندما يتعدى الصهاينة على مخيمات اللاجئين ، بين ((الارهابيين)) و ((الضحايا البريئة)) جريا مع المثل الذي يقول . ((ان لم تكن انت ، فالمجرم اذن اخوك)) ، او كما كان يقول الجنود الفرنسيون فى حربنا التحريرية . ((العرب كلهم على شاكلة واحدة)) .

واذا سالت . من الذي بدا ؟ وما هي الدوافع العميقة لهذا العنف ؟ فلا احد يهتم بالاجابة ، لانهم يتجاهلون ان العنف يستدعى العنف ، وان احترام العدالة و ((الحرية)) التي يغار عليها السيد فالدهايم - وان كانت الحرية التي يعنيها غير ما نعنيه نحن - هو الطريق الوحيد لايقاف العنف . وليسمح لنا القارىء ان نعيد الى الاذهان ، عرضا ، بان كلمة ((ارهابي)) وضعت غداة الارهاب الذي يعد من اكبر مراحل الثورة الفرنسية ، وان الالمان كانوا ، فى الاربعينيات يطلقون كلمة ((ارهابي)) على من يعتبر فى نظر الوطنيين الفرنسيين من رجال المقاومة . اما اليوم فان الالمان والفرنسيين ، باستثناء اقلية منهم ، متفقون على تسمية المقاومين الفلسطينيين بالارهابيين .

هناك التباس خطير يقع فيه بعض الناس حين يقارنون بين النظام والعنف ، مما يدعوهم الى استنكار العنف لانه يهدد النظام بالاضطراب . ونحن نقول بانه لا يمكن تصور النظام او السلام مجردا تماما عن اية مظاهرة او اضطراب او تمرد.وذلك ان النظام والسلام قائمان على اسس هي : احترام حقوق الانسان ، ايا كان ذلك الانسان ، واحترام حق الشعوب (جميع الشعوب) فى تقرير مصيرها . فالنظام بدون حرية ، ولا عدالة ، ولا مساواة ، ان هو الا الطغيان . ولذلك قيل بان ((التمرد الحقيقي على النظام هو الطاغي المتجبر)) . فاذا كان النظام والسلام لا يقومان على دعائم الحرية ، فان مثل هذا ((النظام)) ومثل هذا ((السلام)) يهددان الانسان بالفناء ، وبذلك تصبح الثورة واجبا مقدسا .

— ٥ —

على ان بعض ذوي الشعور المرهف الذين يستنكرون ((اعمال العنف)) ينسون الوضعية التي يوجد فيها الملايين من ابناء البشر ، وهي وضعية لا يمكن الصبر عليها ، بل تدعو الى استعمال العنف . فكيف لا يستنكر المرء ما تقوم به دولة مجهزة باسلحة عتيدة ، من محاولة لابادة الشعب الفيتنامي ، وما تقوم به اقلية بيضاء في افريقيا ، من فرض القوانين الجائرة ونظام التمييز على الاغلبية من الزنوج ؟ وكيف لا يثور المرء عندما يرى ان الدولة الاكثر تخلفا في اوربا ترفض ، بمساعدة بعض الحكومات ، الاعتراف لعدد من الشعوب الافريقية بحقها فيالاستقلال ، ذلك الاستقلال الذي اقرته هيئة الامم المتحدة التي تدعي اليوم انها تحمي ((دعائم الحرية)) ؟ وكيف لا يثور المرء ايضا عندما يرى الشعب الفلسطيني يعاني الامرين في المخيمات منذ ربع قرن ، على حدود بلاده ، او تحت السيطرة الصهيونية ؟ كيف يصح في مثل هذه الحالة ، الحديث عن وضع حد لاعمال العنف ، اذا كانت هيئة الامم المتحدة لا تريد أو لا تستطيع ان تضع حدا لهذه الوضعيات الداعية الى استعمال العنف ؟

دور العنف في مجرى التاريخ .

ربما يعتقد البعض ان هذه الحقائق معروفة وليس من الضروري ان نذكر بها . ولكن ، ما حيلتنا اذا اصبحت الحقائق تزيف هنا وهناك ؟ وهل من احد ينكر اليوم بأن البشرية لم تتقدم طيلة قرون الا باستعمال العنف واللجوء الى الثورة ، حتى تتحسن اوضاع البشر ، لان اصحاب الثروة والجاه لا يتنازلون ابدا عن امتيازاتهم بمحض اختيارهم ؟ ونحن اذ نذكر بهذه الحقائق ، لا ناتي بمذهب جديد ، ولا ننحاز لاي نظام ، وانما هو الواقع الذي لابد من التصريح به.فبالعنف وحده ((يفجر السلف امكانياته الكامنة ، ويمهد السبيل لمن يخلفه من الاجيال الصاعدة .))

ولا نرى من حاجة الى الافاضة في هذه النقطة التي تناولها كثير من رجال الفلسفة والاخلاق والدين ، والقانون وغيرهم ، وتعرض لها قادة الثورة ، الاحياء منهم والاموات ... هذا ، مع العلم ان الاتفاق على مبدا من المبادئ لا يكفي ، اذ من الناس من يقولون بافواههم ما لا يتفق مع اعمالهم .

ومن يرجع الى الثورة الجزائرية في بدايتها ، يجد امثلة عديدة تؤيد ما نقول.كان المستعمرون يعتقدون ان النظام الذي اقاموه يضمن لهم المستقبل الى الابد ، فلجاوا الى التناقضات التي البسوها ثوب الشرعية ، والى تزوير الانتخابات وايهام الناس ان الجزائر بعمالاتها الثلاث تابعة لفرنسا ، الى غير ذلك مما قامت به فرنسا .. وهكذا ادرك الجزائريون ان الخروج من هذا الوضع بدون استعمال القوة ، من قبيل المستحيلات ، فاندلعت ثورة فاتح نوفمبر 1954 . وقد وقع البعض يومئذ في تناقض غريب : فهم من جهة يعترفون بان حالة الجزائريين بلغت حدا لا يمكن معها الصبر، وان مستقبل فرنسا في الجزائر في مهب الرياح ، الا انهم من جهة اخرى يقولون بانهم لا يستطيعون باي حال من الاحوال الموافقة على « الارهاب ». ما الحل اذن ؟ الانتظار والصبر ؟ الصبر الى الابد ؟

الحل بالنسبة الى هؤلاء بسيط : المهم في الحرب ان لا يلطخ الانسان يديه . ولذلك فالقتل مباح ، ولكن ... من مكان بعيد فقط ، بواسطة الطائرات والدبابات والمدافع وغيرها . وهذه الاعمال لا مناص منها ، لان الحرب هي الحرب ... اما الفقير ، او الضعيف الذي ليس له من سلاح سوى القنبلة اليدوية والخنجر ، فهو في نظر هؤلاء ارهابي ... ما الحل اذن لمن لا يملك الاسلحة الحديثة ؟ والى متى سيظل معذبا بين جدران الزنزانة ؟ لن نستشهد في هذا الموضوع براي احد ما عدا غاندي الذي كان يدعى « رسول اللاعنف » . لقد كان يقول : « ان اللاعنف هو معتقدى اولا وآخرا » . ولكن قل ان تجد من يورد الكلمات التي شرح بها موقفه : حيثما اضطررت للاختيار بين ان تكون جبانا او عنيفا ، فعليك بالعنف . اني ادعو الى التمسك بالشجاعة ورباطة الجاش وتفضيل الموت على القتل . ومن لم يستطع ان يتحلى بمثل هذه الشجاعة فاني انصحه ان يتعلم كيف يقتل ، وكيف يضحي بنفسه ، عوضا من ان يفر منهزما في ساح الفداء ... اني افضل الف مرة العنف على هوان شعب باسره . وافضل ان ارى الهند ترفع السلاح للدفاع عن شرفها بدل الاستكانة والصبر على الهوان » .

الحل السلمي للنزاعات

يقول بعض الناس : ان هذا كله يعد من الماضي الذي فات ومات ، بينما

نحن فى النصف الثاني من القرن العشرين ، وفى عالم ((متحضر)) يعتبر اللجوء الى القوة لاحقاق الحق ، طريقة بائدة يجب التخلي عنها . فالنزاعات لا يجوز اليوم ان تحل الا بالوسائل السلمية . وهذا هو السبب الذي انشئت من اجله ، غداة الحرب العالمية الثانية ، المنظمة التي تسمى هيئة الامم المتحدة ، وان كان نشاطها لا يتعدى النطاق النظري .

والحقيقة ان جميع الناس يعرفون العديد من الامثلة التي تبرهن ان هيئة الامم المتحدة لم تنهض الى حد اليوم بمسؤوليتها . على انه قد لا يكون من الانصاف ان نحمل الامم المتحدة وحدها مسؤولية الوضع السائد اليوم فى العالم ، لان هذه الهيئة انما هي صورة طبق الاصل لما يجري فى العالم . وبغض النظرعن تحكم الدول المتمتعة بحق الفيتو ، فان هيئة الامم المتحدة ليس لها من النفوذ الا بمقدار ما تخوله لها الدول الاعضاء ، ولذلك فلا ينبغي ان ننخدع بالخطب الرنانة التي تلقي فيها ، لان جميع قراراتها او مواقفها المتخاذلة انما هي مستوحاة من الحرص على توازن القوى فى العالم ، لا من ميثاق هذه الهيئة ونصوصها المنمقة .

تلك هي الظروف التي عاشتها الشعوب المكافحة وتلك هي الاسباب الداعية الى التخلص من نير الاستعمار بالعنف والقوة ، كما فعلت الثورة الفيتنامية والثورة الجزائرية وهما اشهر الثورات .

وقد آل الامر برجال السياسة واصحاب الخطط العسكرية ـ سواء عن طواعية او اكراه ـ الى قبول هذا النوع من الكفاح المخالف للحرب المعروفة التي كان الضعيف فيها ينهزم باستمرار . فالجندي المناضل اذ يتسلح بالايمان ، يستطيع ان يواجه قوى الطغيان ، لكي ((يكسب المعارك الكبرى بالامكانيات العسكرية الصغرى)) .

الفلسطينيون والكفاح الثوري

وقد اضطر بعض هؤلاء الساسة واصحاب الخطط العسكرية الى الاعتراف بالثورة كطريقة فى الكفاح ، الا انهم اخذوا يحاولون محاولات فاشلة ان ينزعوا عن المقاومة الفلسطينية صبغة الكفاح الشعبي . ومن جملة ما قيل فى هذا الصدد ان هذا الكفاح ، خلافا لما يجرى فى اقطار

اخرى ، لا يدور باكمله في ارض فلسطين ، بل إخذ على العكس يمتد الى الغرب الذي تابى له انانيته ان يتكدر فيه صفو الهناء والسلام .

ويمكن الاجابة على ذلك ان الفلسطينيين مكرهون ، لا مخيرون في العيش خارج وطنهم ، وان اغتصاب اراضيهم كان القصد منه قبل كل شيء هو التعويض لليهود ، على حساب العرب ، عما اصابهم من تقتيل في اوربا خلال الحرب العالمية الاخيرة . ان هذا الاغتصاب الذي مهدت له بريطانيا بوعد بلفور ، قد تحقق عام 1948 ، بتقسيم فلسطين ، على يد ... الامم المتحدة التي كانت تسيطر عليها الدول الكبرى .

لا مانع اذن من ان تعكف هيئة الامم المتحدة على دراسة احسن الوسائل للحد من «اعمال الارهاب».ولكننا نستطيع منذ الآن ان نتنبا بتطورات الموقف في المستقبل : فاذا تواصل الاضطهاد الاستعماري ، واذا لم يعترف لجميع الناس بحقهم في المساواة، واذا تمادت البلدان الغنية في التنكر لحقوق العالم الثالث ، واذا لم تعد فلسطين الى شعبها ، وبعبارة مختصرة ، اذا لم تعمل هيئة الامم بجد واخلاص لتحقيق اهداف ميثاقها ، فمن المؤكد حينئذ .. ولكن الذنب ذنب من ؟ .. من المؤكد ان العنف سيظل ، كما كان في الماضي ، هو العامل الفعال الذي يدفع البشرية الى الامام في طريق التقدم ، لانه يستاصل شافة الظلم ، ويمكن المضطهدين من التحرر .

الملحق 9

المشكلات الاقتصادية
أبعادها القطريّة والعالميّة
(1972)

ان مشاركتنا فى هذه الندوة لاكبر دليل على رغبتنا القوية فى تبادل الآراء . ومتى كانت النية صادقة ، فان الحوار لا يمكن ابدا ان يخلو من فائدة ... وغاية ما نتمناه بطبيعة الحال ، هو اقناع الجميع بسداد آرائنا . ولكن ، مهما كان ايماننا بصحة دعوانا قويا ، فلسنا ممن يتعصب لرأيه تعصبا اعمى ، بل نحن دائما على استعداد للمناقشة والجدال . ومهما يكن من امر ، فنحن مهتمون اشد الاهتمام بما يدور فى هذه الندوة من مداولات ، نظرا للمواضيع المطروحة فيها ، ومكانها وموعد انعقادها .

---

* ـ نص الكلمة التي القاها صاحب التوقيع فى الندوة التي عقدها « نادي روما » فى مدينة سالزبورج بالنمسا فى 5 و 6 فبراير 1974 .

ان المسالة المطروحة على بساط البحث تهمنا لانها تتعلق برقي الانسان ، وتحسين معاشه ، وسعيه للحفاظ على كرامته ، ورغبته في تفتيق مواهبه. وقد وجهت الينا الدعوة للمساهمة في هذه المداولات على اساس اننا من « المواطنين على مستوى العالم » ، فقبلنا الدعوة شاكرين ، لان هذه العبارة تعني في نظرنا ان كافة البشر ينبغي ان يكونوا سواسية في الحقوق والكرامة ، وان العنصرية ، والاستعمار ، واستغلال الانسان لاخيه الانسان ، كل ذلك ينبغي ان يدان وان يحارب ... وتعني كذلك ان العدالة والسلام لا يفترقان .

ومع هذا ، فلابد ان اقول بكل صراحة ، اننا لو تغيبنا عن هذا الاجتماع ، لكانت لنا اعذار مشروعة لتبرير هذا التغيب . فقد تعاقبت سنوات طوال منذ ان طرحت ونوقشت المشاكل المتصلة بالموضوع الرئيسي لهذه الندوة : اولا ، امام الامم المتحدة وهيئاتها المختصة ... ولست في حاجة الى ان اذكر الشخصيات البارزة المشاركة في الندوة — كمثال للايضاح — بالنتائج التي اسفر عنها البرنامج العشاري الاول للتنمية ، وكذلك الاجتماعات الثلاثة التي عقدها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في 1964 و 1968 و 1972 .

واذا رجعنا الى الحقيقة ، فان نتائجها يمكن بدون مبالغة ، تلخيصها في الكلمات الآتية : الفشل وخيبة الامل ... فهل يصح بعد هذا ان نعد التقارير ، وان نضع الخطط ، في حين ان المشاكل التي تشغل بالنا اليوم ، حلولها معروفة ، وان العقبة الكاداء انما هي في تطبيقها ، لانها تمس بكيان النظام القائم ، وببعض الامتيازات الكبرى والمصالح غير المشروعة . فالمسالة لم تعد تتعلق بفهم الاوضاع السائدة في العالم ، لان هذا من تحصيل الحاصل ، بل تتعلق بالعمل من اجل تغيير تلك الاوضاع .

ان مؤتمر البلدان غير المنحازة قد جمع منذ اشهر قلائل في الجزائر ، ما يربو على سبعين رئيسا من رؤساء الدول والحكومات . وقد صادق المؤتمر على مقررات ، ووضع برنامجا للعمل يتضمن الحلول الصحيحة للعديد من المشاكل العالمية ... فلماذا لا نتخذها نحن ، وجميع من يناضل من اجل تقدم الشعوب ورقيها ، اساسا للمناقشة ؟ ومن جهة اخرى ، فان الرئيس هواري بومدين ، بصفته الرئيس الحالي لمجموعة البلدان غير

المنحازة ، كتب الى السيد فالدهايم ، الامين العام لهيئة الامم المتحدة ، ليطلب منه ان يستدعي الجمعية العامة لعقد دورة استثنائية من اجل « التداول المثمر في قضايا التنمية ، وفي العلاقات الاقتصادية الدولية من جميع نواحيها ، بغية وضع طرق جديدة في التعامل بين الدول ، تقوم على المساواة ، وعلى المصلحة المشتركة » .

ونحن نعتقد ، في المرحلة الراهنة ، ان المشاكل الاساسية العاجلة هي المشاكل التي كانت مدرجة في جدول اعمال المؤتمر الاخير للبلدان غير المنحازة . وقد بات لزاما علينا اليوم ان نعمل من اجل ايجاد الحلول لها . ولا شك ان عقد دورة استثنائية للجمعية العامة سوف يكون من الوسائل التي يمكن بها تحقيق ذلك .

واعتقد ان هذه الاعتبارات لا تخرج بنا عن نطاق المشكل العالمي الذي ورد ذكره في وثائق « نادي روما » بل هي تصحح الرؤية الى مختلف عناصر المشكل لكي نتصوره على حقيقته . وليس في نيتي الآن ان ادخل من جديد في النقاش الذي اعقب صدور التقرير حول : « حدود النمو الاقتصادي » . الا انني مع ذلك احب ان اشير الى بعض النقاط ، وان كنت في نفس الوقت اقر بان الوثيقة التي عنوانها « العتبة الجديدة » فيها اجوبة مقنعة على بعض الاعتراضات :

1 ـ ان الحالة التي يجب ان نستنكرها ليست هي النتائج الوخيمة المترتبة على النمو الاقتصادي الفوضوي ، بل هي الشقة البعيدة بين مستويات الحياة ، والبون الشاسع بين البلدان الغنية والاقطار الفقيرة . ولئن كانت بعض الدول تعيش في حالة من البذخ ، وتتهافت على الكماليات، فذلك راجع الى هيمنتها السياسية ، واستغلالها للثروات المتوفرة في العالم الثالث . واذا كنا حقا نريد ان ننهض بمسؤولياتنا كمواطنين على مستوى العالم ، يجب علينا ان نناضل لكي نضع حدا لهذه الحالة المزرية التي آل اليها امر هذا العالم ، حيث نجد ان البلدان الغنية تتقلب في النعيم ، بينما تتخبط الاقطار الفقيرة في بحار من الشقاء . فالذي نستنكره اليوم ، ولا يمكن ان نرضى به ، هو النمو او الازدهار الاقتصادي الذي تحققه الدول المتطورة على حساب العالم الثالث . وبعبارة اخرى ، فان

مشكلة التفاوت في النمو الاقتصادي يتطلب الحل العاجل ، في حين أن وضع حدود للنمو ، مشكلة آجلة .

* * *

لا يمكن ان تصبح الدول « شركاء في التنمية » ـ كما جاء في التقرير الذي وضعه منذ بضع سنوات السيد بيرسون ، بطلب من البنك العالمي ـ الا اذا صحح هذا الحيف الذي ينال بلدان العالم الثالث .

2 ـ ان الالحاح على ما يسميه البعض « خطر تزايد السكان » ينطوي على خطأ فادح ، او على مغالطة كبرى . فعندما تطرح امثال هذه المشاكل على الصعيد العالمي ، لابد من ان يرد اعتراض على من يريد ان يعمم الحلول الملائمة لمجتمع ، او لبلد ، او لمجموعة من الدول ، على العالم اجمع . فامثال هذه الاستراتيجيات سوف تمنى لا محالة بفشل ذريع ، لأن الحقائق الملموسة تكذبها . فالقارة الافريقية قليلة السكان . ونحن نقـر بانه لابد من رسم سياسة ديمغرافية في كل بلد . الا ان هذه السياسة لا يمكن ان تكون واحدة في كل مكان ، لانها قد لا تصلح الا لشعب دون آخر .

ان طرح المشكلات على مستوى العالم ، يستلزم ان نبحث عن القاسم المشترك لها ، وان يتم ذلك بالتعاون مع جميع الاطراف المعنية .

3 ـ لسنا ممن يتهافت على مظاهر التقدم باي ثمن كان . ولسنا كذلك ممن يتخوف من آفاق المستقبل ، كما نتلمحها في سنة 2000 . فنحن نعرف ان التاريخ نسيج من الوقائع والمشكلات . ولذلك فان الكوارث والمصائب لا ترهبنا ، بل نعتقد على العكس ان مستقبلا زاهرا ينتظرنا ، لاننا واثقون ان النصر ـ مهما كانت تقلبات الدهر ـ سوف يكون حليف العدل والحق والقيم الانسانية الرفيعة .

4 ـ من الوهم الادعاء بانه يمكن حل المشكلات الهامة بدون ان نسترشد بالاتجاهات السياسية والعقائدية . وعلى سبيل المثال ، فهيئة الامم المتحدة تقوم على ميثاق يعتبر في حد ذاته فكرة عقائدية . ويمكن ان يؤدي هذا الوهم الى خطر جسيم اذا كنا نتصور بان التاثير على التنمية يمكن ان يحصل بدون اجراء تغيير في البنية السياسية . وعلى سبيل

المثال ، فان تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية طريقة صالحة لتنمية علاقات التبادل .

واخيرا ، فان طرح المشاكل على مستوى العالم ، بدون الاشارة الى الحالات الخاصة ، قد يؤدي الى نوع آخر من الخلط والوهم . فالقول بان العلاقات بين الدول قائمة على مبدأ التعامل والتفاعل ، قد يجعلنا نتوهم ان كل طرف من الاطراف المعنية يقوم بدوره كاملا . ولكن الواقع غير هذا : فكم من قرارات اتخذت من طرف البعض ، في حين ان نتائجها تحملها البعض الآخر !

واحب ان اضيف ، قبل الختام ، بانني لم اتحدث بمثل هذه الصراحة الا احتراما للذين شرفوني بالاستماع الي . ان الناس في اكثر الاحيان ، لا يهتمون بمشكلة ما ، ولا يسعون لحلها الا عندما تصبح الوضعية متازمة . اما التنبيهات للخطر ، فتظل صيحة في واد . منذ ثلاثين سنة ارتفعت اصوات تقول بان منح الاستقلال قد آن اوانه بالنسبة للمستعمرات . ولكن هذه الاصوات لم يعرها احد سمعه . وهكذا ، فلم تتخلص الشعوب من الاستعمار الا بعد اراقة الكثير من الدماء والدموع. وقد شعرنا منذ عشر سنوات بضرورة اقامة العلاقات الدولية على اسس ديمقراطية ، وبضرورة التعامل بين البلدان الصناعية والبلدان النامية على اسس العدل والانصاف ، لأن ذلك شرط لابد منه للمحافظة على السلام ... فلماذا لا نتعاون اليوم لتحقيق هذا الشرط ؟

لقد قلت ما قلت لانه خيل الي ان المشرفين على هذه الندوة يريدون ان يعكفوا على دراسة المشكلات قبل فوات الاوان . فكيف نضن عليهم بشهادتنا بعد ما آلينا على انفسنا ان لا نقول الا الحق ؟

ان السنة التي انقضت تميزت بسلسلة من الاحداث الجسام التي سوف يظل تاثيرها ملحوظا على مر السنين . وقد تميز عام 1973 على الخصوص ، بمرور خمسة قرون على ميلاد كوبرنيق ، ذلك العالم العبقري الذي غير مفهومنا عن الكون : فلم تعد الكرة الارضية من بعده مركزا للوجود ، بل احلت محلها الصحيح بين الكواكب الاخرى التي يتالف منها النظام الشمسي . وانا احب ان الخص فكرتي ، في ختام هذه الكلمة ،

— 9 —

لاقول بان احد الشروط الاساسية لطرح المشكل العالمي ووضع استراتيجية صالحة ، هو ان نقوم بثورة كوبرنيقية فى المعقول وفى الفعال : لنغير نظرتنا الى المجتمع الغربي ، ولنكف عن اعتباره مركزا للعالم ، ونموذجا يحتذى فى النمو الاقتصـادي وفى الاهداف والغايات ... وليخرج العالم الثالث بتطلعاته ومطالبه وجهوده ومشاكله ، ليخرج من حياته الهامشية ، ليحتل المحل اللائق به . فعندئذ ، وعندئذ فقط ، سوف يصبح من الممكن حل ما اسمته الوثيقة الصادرة عن نادي روما بالمشكلات المحيرة لعقول البشر .

الملحق 10

جيل نوفمبر*

(1974)

إيه جيل نوفمبر! هؤلاء الرجال والنساء الذين تراوحت أعمارهم بين العشرين والثلاثين سنة في 1954 انخرطوا بعزم وإيمان في الكفاح، متّسمين بأعلى درجات روح الشرف (غير عابئين بالتشريفات) وروح القيم (غير مبالين بقيمتهم الذاتية).

بعضهم - وهم الخيرة - استشهدوا خلال حرب ضروس دامت سبع سنوات، وننحني اليوم إجلالاً أمام ذكراهم العطرة، والبعض الآخر فقد أعزّ ما يملك. فإذا كان جيل نوفمبر قد وُصف في البداية بالجيل المصمّم، فإنّه بدا يوم الاستقلال في صورة الجيل المباد.

إنّ البقية الباقية، الناجين الأوفياء، يخوضون اليوم الجهاد الأكبر وهم واعون بأنهم يعيشون فرصة تاريخية استثنائية: بالأمس كابدوا الظاهرة الاستعمارية في أجسادهم وكرامتهم، ثم انتصروا عليها في الميدان وفي الذهنيات، وهاهم اليوم يساهمون في المرحلة الأولى من إعمار بلادهم.

صحيح! إنّ هذا الجيل المنتصر لا يخلو من شوائب إذْ يوجد ضمنه رجال أعمال ورجالٌ لكل الأعمال، كما يوجْد أتباع القوام والمدام والهندام، ومن يمارس التنظير وتكديس المال وحتى الترهيب... غير أنّ هؤلاء، على تنوّعهم، يمثلون أقلّية شاذة لا يقاس عليها.

إنّ جيل نوفمبر في معظمه أدّى واجبه كاملاً نحو الوطن، وهو ينتظر أن يتبوّأ الجيل الخلف مكانته، فيُكمل البناء، ويزن أعمال السلف باستجلاء جوانبها المضيئة وجوانبها المظلمة على حدّ سواء، لأنّ جيل نوفمبر، إذا كان قد دخل التاريخ فإنّ تاريخه لم يُكتب بعد.

يقظان

*كنت اكتب خواطر قصيرة تنشر في الصحافة اليومية تحت إمضاء "يقظان"، وكنت في بعض الأحيان اقرأها على بومدين، أمّا هذه الخاطرة التي حررتُ في أكتوبر 1974، فقد نصحني بعدم نشرها.

الملحق 11

قضايا الثورة والتحرر في الأدب العربي

(1975)

منذ عهد ليس بالبعيد ، أراد الاستعمار أن يُسكتَ أصواتَ الوطنيين الجزائريين الذين كانوا دائماً ينادون بأن « اللغة العربية هي لغتُنا » ، فما كان منه إلا أن اتّخذ قراراً بوجوب اعتبار اللغة العربية في الجزائر لُغةً أجنبيّة . وكأنّني بكمْ ، اذْ تعقدون لأول مرة مؤتمركم هذا في أرض الجزائر المستقلّة ، تؤدون واجب الإجلال والتكريم نحو الشهداء الذين جادوا بأرواحهم الطاهرة ، لكي تستعيدَ اللغةُ العربيّة مكانتها كلغة قومية في بلادنا . واسمحوا لي أن أضيف بأن انعقاد هذا المؤتمر في قصر الأمم لا يخلو منْ دلالة : فهذا المكان الذي تجتمعون فيه قد احتضن في السنوات الأخيرة مؤتمرات كانت مخصصةً للكفاح الذي تخوضه الدول العربية والأقطار الافريقية وبُلدان العالم الثالث ، على الصعيد السياسي والاقتصادي. إن اجتماعكم في هذا المكان — والثورة الجزائرية في مسيرتها المظفّرة خيرُ شاهد على ما نقول — ان اجتماعكم في هذا المكان يعني أن الكفاح على الصعيد

* «الخطاب الذي افتتح به الدكتور احمد طالب الإبراهيمي المؤتمر العاشر للأدباء العرب» المنعقد بالجزائر.

الثقافي لا ينفصل عن الأشكال الأخرى من الكفاح في سبيل استقلال الوطن، وتنمية البلا، وتحقيق نظام بين الدول يسوده العدل والانصاف. ان رفض الهيمنة يشمل أيضاً رفض الهيمنة الثقافية. فهل نستغرب بعد هذا اذا وجدنا أن الدول التي تجمّعت فيها ثرواتُ العالم، هي نفسُ الدول التي تُنتج أربعة أخماس ما يُطبعُ من كتب في العالم.

* * *

ان جدول أعمال هذا المؤتمر يعكس الصفة الشمولية التي يتميّز بها الكفاح العربي. فالموضوع الأول منه يتعلق «بالنضال والثورات في الأدب العربي قديماً وحديثاً». ولا شك أنكم في هذا الاطار، سوف تدرسون بشكل خاص ما للنضال من دوْر كبير في هذا الشأن، لأن النضال، بالفعل، عُنصرُ لا غنى عنه للسير الى الأمام في طريق التقدم والتحرر. ان النضال يستمد قوته من الشعور بأن المصلحة العامة ينبغي أن تتغلب على المصلحة الخاصة، وأنّه توجد قيم مُقدسة لا بد من احترامها والدفاع عنها في كل زمان ومكان، وأعني بتلك القيم: الاستقلال، والعدالة، والحرية.. فهل يجوز للكاتب العربي أن لا يلبي دعوة النضال، وأن لا يسلك سلوك المناضل في حياته الخاصة وفي آثاره الأدبية، بعد ما أصبح واضحاً لكل ذي بصيرة، أن النضال من أهم العوامل التي يمكن بها أن ينهض العالم العربي نهضة ميمونة؟

ان النضال يعني — أول ما يعني — العمل، والترفع عن النقائص والجود بالنفس، والشجاعة، والمثابرة. فالنضال يقتضي من المرء ان يوفق بين القول والعمل، وأن يجعل كلا منهما في خدمة المثل العليا. ولايخفى على أحد أن العالم العربي لا يزال يعاني من هذا الجرح الأليم الذي يتمثل في فلسطين المُغتصبة. وقد أحسنتم الاختيار حينما أدرجتم موضوع: «قضية فلسطين واثرها في الأدب العربي الحديث»، كنقطة ثانية في جدول الأعمال. ولعل قصدكم من ذلك هو الحرص على تحاشي المناقشات التجريدية في قضايا الأدب. وسوف يتّضح لكم، عندما تتناولون هذه النقطة الثانية، فيما اذا كانت المشكلات المنبثقة عن مناقشة النقطة الاولى، قد عولجت معالجة صحيحة. أما النقطة الثانية والأخيرة من جدول الاعمال — وهي تتعلق بموضوع «الطفل في الأدب العربي» — فهي لا تخلو من أهمية، لأنها ستكون

منطلقاً للحديث عن موضوعات هامة — كما سوف نرى — إذْ لا بد في معالجتنا لقضايا الأدب — من أن ننظر اليها نظرة تاريخية ، وأن ندرسها دراسةً تحليلية اجتماعية .

* * *

ليس الهدف اذن ، من اقامة هذا المؤتمر ، هو تقديم عرْض شامل للأدب العربي المعاصر ، لا . . ولا ذكر المنجزات في حقل الأدب . فكلنا نعلم أن فنون الأدب العربي ازدهرت ازدهاراً كبيراً خلال القرن المنصرم ، أي منذ بداية عصر النهضة . . على أن القضايا التي تتركز عليها مناقشاتكم — وأعني بها قضايا التحرر والثورة الاجتماعية في الأدب العربي الحديث — تجعلنا نتساءل : ألا ينبغي أن يكون تطور الأدب العربي والثقافة العربية ، مماثلا ومواكباً لتطور قضايا التحرير والثورة الاجتماعية ؟ والشيء الذي يدعونا الى هذا الاعتقاد ، هوأن وضع الأدب ، والأديب ، والكتاب ، يندرج اليوم في اطار جديد يتميّز على الأخص بتصفية الاستعمار ، والسعي الحثيث لتحقيق العدالة الاجتماعية ، ونشر التعليم على أوْسع نطاق ، وبروز العالم العربي على مسرح الحياة الدولية .

وهل هناك من ينازع اليوم في أن الثقافة العربية لا ينبغي أن تقنع — كما كان الشأن في الماضي — بالالتفات الى المجد الغابر ، والتغني بالترات الزاهر ، والتطلع الى مستقبل نحسبه حافلا بالانتصارات الرائعة ، وان هو في الواقع إلا سراب . فمن العبث الذي لا طائل تحته أن نتسلى عن حظنا العاثر ، بذكر المجد الغابر ، أو باتخاذ موقف سلبي من قضايا العصر ، وانتظار ما عسى أن يأتي به المستقبل . . وما المستقبل في الحقيقة الا ما نصنعه بسواعدنا وأيدينا ، وما ننجزه من عمل في هذه الحياة . فالمهم اذن هو التصميم والجهد المتواصل الذي لا يتوانى على مر الأيام . ولا شك أن تطور القضية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة يقدم الينا البرهان الساطع على ذلك . فقد استطاع العرب — بعدما تعلمو الدروس القاسية من حرب جوان / حزيران 1967 — استطاعوا أن يقفوا في وجه الصهيونية وحليفتها الامبريالية . على أن هناك تحديات أخرى غير التحدي الصهيوني . . وميادين أخرى يمكن أن يخوضها

رجال الفكر والأدب ، وأعني بذلك المعركة الحاسمة من أجل تنمية الأقطار العربية ، لصالح جميع المواطنين ، لا لصالح طبقة معينة تتمتع بالامتيازات .

ومن الناس من لا يزال في عصرنا هذا ، يتحدث أو يكتب عن تنمية الأقطار العربية علمياً وتقنياً وسياسياً وثقافياً ، بنفس العبارات وبنفس الطريقة التي كانت تُطرحُ بها هذه المشكلة وتُناقش منذ حوالي قرن ، في عصر النهضة . وكانت الأوساط المثقفة آنذاك تناقش هذه المشكلة على أساس الرجوع دائماً الى ما حققه الغرب الذي كانت بيده السيطرة تقدماً ورقياً . ولا شك أن كل واحد منّا يتذكر أو يعرف جيداً الكتب التي وضعها أولئك المؤلفون ومن أتى بعدهم . وقد برز فيها اتّجاهان رئيسيان يختلفان الى حد ما باختلاف المؤلف والوسط الذي عاش فيه ، والتجربة التي عاناها . فهناك اتجاه انتقالي قد أخذ من الغرب بعض المبادىء : كالقومية ، والتقنية ، والمنهج العقلاني ، والنظام البرلماني البورجوازي . . والاتجاه الثاني هو الاتجاه السّلفي الذي كان له أثر عميق في الدعوة للرجوع الى الاسلام والأصالة . . أما اليوم ، فإن المفكر الثوري ، أو على الأقل ، المفكر الذي ربط مصيره بمصير شعبه ، ليربأ بنفسه من أن يطرح المشكلة بنفس هذه العبارات ، وأن يظل دائماً مُتأرجحاً بين هذين الاتجاهين ، لا يدري الى أي منهما يميل .

اننا نعلم اليوم بأن الحضارة غير محصورة في مكان واحد من العالم ، وأن اتخاذ القرارات لا تنفرد بها جهة واحدة ، وأن طريق التنمية ليس واحداً ، بل تُوجد طرق عديدة يمكن للدول أن تنتهجها . ان البشرية تسير اليوم نحو عالم يريد أن يحقّق الوحدة في التنوع ، ولذلك فإن المنطقة العربية ينبغي أن تصبح جزءا من هذا الكل المتكامل ، وأن تحافظ داخل هذا الكل على خصائصها ، كغيرها من المناطق الثقافية الأخرى . . ان القلق الذي كان يساور بعض المفكرين ، بسبب تخوفهم من العواقب الوخيمة الناجمة أعن مسايرة العصر ، وكذلك بسبب تخوفهم من الاستلاب المتمثل في تغريب نماط حياتنا . . هذا القلق الذي كان يساور بعض المفكرين لم يعد له من

مبرر ، خاصة اذا عرفوا ان المطلوب منهم ليس هو التخلي عن أصالتهم ، ليدفعوا بها ثمن التطور والتقدم ، بل المطلوب منهم اليوم هو أن يعلموا ، وأن يجدوا في العمل ، لكي يُعطوا شكلا جديداً للثقافة العربية التي هي ثقافتهم الأصلية . فلا يجدربهم اليوم أن يرْضَوْا بالتبعية والتقليد ، بل يجب عليهم أن يبدعوا وينشئوا .

ان الزمان ينقضي الى غير رجعة ، كالنهر الذي يتدفق بدون انقطاع . . وكما أنك لا تستطيع أن تغمر بدنك مرتين في ماء واحد من النهر ، فكذلك ليس في مقدور أحد أن يرجع القهقرى في مسيرة الزمان ، أو يوقف ديمومته. فالرجوع الصحيح الى الأصل لا يعني أن نعيش كما كان يعيش أجدادنا ، بل المقصود بذلك هو ربط الحاضر بالماضي ربطاً متكاملا ، مع أخذ الواقع الاجتماعي بعين الاعتبار . فإذا أردنا أن نكون في مستوى المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا ، واذا اردنا أن نخدم ثقافتنا القومية بطريقة ايجابية ، فما علينا الا أن نعمل بجد ونشاط ، لاعداد المستقبل المنشود .

وهنا أيضاً لا بد من الاشارة الى خطإ جسيم كثيراً ما نجم عنه سُوء التفاهم بين المثقفين . فمن الاراء الشائعة التي نصادفها بين الحين والحين في الانتاج الفكري العربي ، الاعتقاد بأن كل واحد منا حر تماماً في تفكيره ، كما لو أن الدماغ عبارة عن قطعة من الشمع الرخو الذي تستطيع أن تطبع عليه ما تشاء ، أو تمحو مما طبعته ما تشاء . . وبما أن المطلوب منا هو المحافظة على التراث ، بعد احصاء ما خلفه الأولون من آثار ، وبما أن المطلوب منا أيضاً هو انتهاج طريق من طرق التنمية من أجل اعداد المستقبل المنشود ، لذلك يتصور البعض بأننا نحسن صنعاً اذا نحن انتقينا لأنفسنا بعض الأمور الصالحة من هنا وهناك ، بدون أن نأخذ بعين الاعتبار ما كنت قد أشرت اليه في بداية هذه الكلمة ، أعني الحقائق التاريخية ، والاجتماعية ، والاقتصادية والنفسية .

ولعل أفضل طريقة لتفادي هذا الخطأ الفاحش هو أن نحاول اعادة التوازن المختل في الانتاج الفكري العربي .

— 9 —

ولقد تميز عصر النهضة الأولى بازدهار الانتاج الأدبي ، ولا يزال هذا النوع من الانتاج يُحرز قصب السّبق ، لأن المؤلفات في العلوم المحضة لا تمثل الا 5 % من مجموع العناوين التي تصدر في العالم العربي . ولعله آن الأوان أن نقوم بتعميم وتعزيز التجربة التي أخذت بعض الأقطار العربية تسعى لانجازها ، وأعني بذلك تنظيم البحث العلمي ، وتنميته ، وتشجيع الأدباء على الانتاج في ميدان العلوم الانسانية . ومن المؤسف أن عددا قليلا من الطلبة العرب يتحمل مشاق البحث العلمي الرصين . ان الواحد منهم اذا اراد أن يخوض هذا الميدان ، فانه في أكثر الأحيان يهاجر الى الخارج ، ويقوم ببحثه في بيئة لها قيمها الخاصة ، وفي وسط أجنبي مقطوع عن واقع بلاده ... على أننا نستثني من حكمنا هذا بعض الأفذاذ من ذوي النبوغ . ولكنهم بالفعل أفذاذ ، أو بالأحرى شواذ . ان النهضة الحقيقية سوف تتحقق يوم يتوصل عدد كبير من رجال الفكر المشتغلين في حقل العلوم والاداب ، الى المستوى المطلوب في المعرفة ، والى اكتساب عادات في التفكير لا ترسخ في النفس الا عن طريق الممارسة الطويلة للبحث العلمي .

* * *

ولقد يتساءل البعض عما اذا كان من حق الأدب أن يرقى الى هذا المستوى من الطموح ، وعمّا اذا كان في مقدور الأديب حقاً أن ينجز عملا من شأنه أن يحدث هذا التحول في النظرة الى ذاته ، والى بني جنسه ، والى الكائنات . ولا شك أن وجودكم في هذا المكان ، وما أدرجتموه من موضوعات في جدول أعمالكم ، يُعطيان لنا الجواب الشافي الكافي : فقد اطّرحتم أضغاث الأحلام ، وتحاشيتم المشكلات المزيّفة المتمثّلة في بعض الاراء التي أكل عليها الدهر وشرب : كالقول بأن الكتابة غاية في حد ذاتها ، وان الكاتب الحق لا يجدرُ به أن يهتم بالوقائع اليومية ، وأن الانسان اذا أراد أن يُبدع فعليه أن يعتزل الناس ، وأن الأثر الأدبي يقترب من الكمال على قدر ما ينطوي الكاتب على ذاته ، وأنه لا بد من فصل الشكل عن المضمون . . وما الى ذلك من الاراء الباطلة .

ولا يخفى على أمثالكم من الأدباء النابهين أن كل ثقافة تتضمن فى ظاهرها أو فى باطنها فكراً عقائدياً ، وانه من الخطأ الفصل بين النشاط الأدبي والنضال السياسي ، لأن الأديب ينبغي أن يعيش فى وسط الشعب كما يعيش السمك فى وسط الماء . فالكاتب لا يستطيع ، بارادته وحدها ، أن يؤثر على قيمة أثره الأدبي . أما الأسلوب ، فليس فى الواقع الا وسيلة للتعبير عن شخصية الكاتب . وبكلمة مختصرة ، فلا يوجد أي تعارض بين الانخراط فى الحركة النضالية ، وبين ممارسة النشاط الأدبي .

إن أقل ما يمكن أن ننتظره من الأديب العربي ، هو أن لا يجعل الناس بكتاباته يتهربون من مسؤولياتهم ، ويستسلمون للواقع . فبواسطة الأثر الأدبي يمكن توعية الناس بمشكلات الحياة وحقائقها ، ولذلك فإن الأديب أقدر على التأثر فى النفوس ممن يحلل المشكلات والحقائق تحليلا تجريدياً ، أو من يقوم بالدعاية لنشر بعض الأفكار والمبادئ . والأثر الأدبي بعد هذا من أحسن الوسائل لشحذ القرائح ، وتنمية الفكر النقدي ، اذ بدون ذلك نقع فى الجمود والتبعية ، وقد عانينا منهما ما عانينا .

ان المناقشات حول اختيار الطريق الأنسب لتحقيق التطور ، تُفضي فى آخر الأمر الى تبادل الرأي حول اختيار الحضارة التي تناسبنا . فهل يجدر بالكتاب — وهم من رجال الثقافة بالأصالة — هل يجدر بهم أن يضنوا بآرائهم السديدة فى هذا الموضوع الخطر ؟ وبالإضافة الى هذا ، فلا بد من الاشارة الى أن الانتاج الأدبي العربي لا ينبغي أن يكون محصورا فى نطاق الوطن العربي . فلا شك أننا ، اذا علمنا من أجل تعريف الأجانب بآثارنا الأدبية عن طريق الترجمة ، فسوف نساهم بذلك فى احلال العالم العربي المحل اللائق به بين الأمم . ولذلك فمن واجبنا ان نُولي مزيداً من الاهتمام ، وأن نقدم مزيداً من المساعدة للأشخاص القلائل ، وللهيئات التي تحاول أن تعرف بأدبنا فى البلدان الغربيّة على الخصوص .

* * *

لقد أصبح المجال اليوم أوسع من ذي قبل لكي يحقق العالم العربي نهضة جديدة مرموقة . وبالفعل ، فقد استطاعت بعض الأقطار العربية أن

تضع استراتيجية للتنمية ، وهذه الاستراتيجية أخذت تتحقق « من الشعب والى الشعب » كما يقول شعار الثورة الجزائرية . ان الانجازات التي حصلت في ميدان تعليم البنين والبنات ، وتكوين الاطارات على جميع المستويات ، هي بمثابة ثورة صامتة . ولكن هذه الشبيبة المتعطشة للمعرفة ، في حاجة الى تعليم عصري متجرد من الخرافات ، ومعزز بالبحث العلمي الرصين . ومن جهة أخرى ، فإن وسائل الاعلام الجماهيري لا تفتأ تتطور . وهنا يبرز الدور الكبير الذي يجب ان يقوم به رجال الثقافة ، وتبرز كذلك مسؤوليتهم العظمى أمام التاريخ .

انني أتمنى أن يكون مؤتمر الأدباء العرب العاشر مرحلة هامة في هذا الطريق الشاق الذي لا بد من أن نسير فيه الى النهاية ، لكي ننظر الى ثقافتنا وتاريخنا نظرة جديدة .

وعندما نصل الى نهاية هذا المطاف فإن العالم العربي سوف يكون مثالا يقتدى في حضارته المحافظة على توازنها ، بحيث أن الازدهار الاقتصادي الذي سوف يتحقق بإذن الله ، لن يؤدي الى مسخ الثقافة ، ولن يلحق أي ضرر بشخصية الانسان . فبمثل هذه الثقافة الجديدة نستطيع أن نؤكد أصالتنا وتمسكنا بتاريخنا ، وهذا هو الشرط لاستئناف مسيرتنا الى الأمام ، واشعاع الحضارة العربية الاسلامية .

الملحق 12

ملاحظات وجيزة حول مشروع الميثاق الوطني (1976)

سجلت مراحل عديدة في تطوير الثورة الجزائرية منذ أول نوفمبر 1954 إلى غاية 19 جوان 1965 وذلك من خلال بيانات أو برامج موجهة لتحديد المبادئ الإيديولوجية والتذكير بها في قيادة النضال التحريري وعملية التشييد. لكن، تلك هي أول مرة يعد فيها ميثاق وطني حقيقي من أجل ضمان استمرارية الثورة والمضي بها إلى الأمام. وذلك ما يعطي لهذه الوثيقة أهمية استثنائية حقيقية تأتي لتعزيز الإقتراع الشعبي.

وعليه، فكل من هو مدعو إلى إبداء رأيه حول مشروع في مثل تلك الأهمية عليه أن يعبر عنه بوضوح وصراحة. وبروح نضالية عميقة. إعداد الوثيقة عمل صعب ومعقد. على أن التقديم المعتبر الذي تحقق منذ 10 سنوات في مجالات عديدة، والجهود في التفكير والتحليل والتخطيط التي ميزت هذه السنوات، والتجربة المكتسبة، كلها عوامل كفيلة بتسهيل المهمة. وعلى أية حال، القراءة الأولى لمشروع الميثاق تشير إلى أن هذا النص يمثل قاعدة مناقشة مقبولة تتطلب بطبيعة الحال ملاحظات حول الشكل والمضمون في هذه المرحلة من الإعداد.

1 - طبيعة الوثيقة

التقدير الشامل لهذا المشروع يجب أن يتم أولا وقبل كل شيء على الإشارات التي أعطيت حول هذا الموضوع في خطاب 19 جوان 1975، بخصوص ردود الأفعال والآمال التي أمكن لهذا الميثاق أن يثيرها، وذلك مع مراعاة المناقشات التي ميزت مرحلة التحضير والملاحظات التي تلت المصادقة على بعض النصوص الهامة، مثل برامج طرابلس والمخططات الرباعية أو مختلف المواثيق القطاعية.

«وحسب الإشارات المتضمنة في خطاب 19 جوان 1975، فإنه يجب على الميثاق الوطني أن :

1 - يحلل ويقيم جميع الإنجازات،

2 - يحدّد الأهداف المقبلة ومراحل إنجازها،

3 - يعكس عقيدة الحزب وفلسفته وهياكله وطبيعة مكوناته البشرية.

4 - يحدد العلاقات التنظيمية التي يجب أن تربط الفلاحين والعمال والجنود والنخبة المثقفة بالثورة،

5 - يضع تخطيطات أولية للدولة الاشتراكية،

6 - يتناول الثورات الثلاث، خاصة المراحل المقبلة للثورة الزراعية والثورة الثقافية،

7 - يحدد مفهوم الديمقراطية في البلاد،

8- يوضح المسائل الأساسية التي تلفت الإنتباه، مثل التعريب، ودور المرأة في الدولة الاشتراكية، والإسلام والثورة الاشتراكية».

وعليه فإن الأمر لا يتعلق لا بالدستور، مثلما فهم ذلك جزء من الرأي العام من كلمة (ميثاق)، ولا بكونه مجرد برنامج من أجل مرحلة معينة، مثل البرامج التي صودق عليها في كل مؤتمر من مؤتمرات الحزب. ويمكن القول إن النقاط الثمانية المتضمنة في خطاب 19جوان الأخير لم تُغط هذا المشروع في مجموعها، وأن النقاط التي مازالت مفتوحة للنقاش متفاوتة فيما بينها.

يلاحظ أنه كان ينبغي إضافة كلمة (ثقافية) إلى العنوان الثاني حول التنمية الإقتصادية والإجتماعية لأنها هي قلب الميثاق إلى حد ما. هذا الجزء هو الذي جرت هيكلته إلى حد أقصى، وهو يستجيب أحسن الإستجابة للنقطتين الأولى والثانية من خطاب 19 جوان. وهو أيضا أكثر ثراء لأنه يمتد إلى 128 صفحة من مجموع 381، أي ثلث مشروع الميثاق. وليس هناك ما يدهش في هذا الشأن ذلك أنه خلال السنوات الأخيرة، كان الجهد الفكري أشد كثافة من هذا المجال، والإنجازات أكبر بفضل تنفيذ المخططات المختلفة. وعلى العكس من ذلك، يلاحظ شبه تحفظ أو خجل في الطريقة العاجلة وغير الواضحة، التي عولجت بها النقاط الأخرى كالنقطة الثالثة المتعلقة بالحزب أو الخامسة حول وضع تخطيط أولي لما يجب أن تكون عليه الدولة الاشتراكية. ويلاحظ أنه اتخذت

قرارات مثل (انتخاب رئيس الجمهورية لاحقا) أو جرى التفكير فيها مثل (عقد مؤتمر الحزب) دون أن تتم صياغتها بوضوح والتعليق عليها.

وأخيرا، فإن الأهداف لم تكن واضحة من حيث الصياغة. فمحررو قانون الأسرة، على سبيل المثال، ما كانوا ليجدوا في هذا النص التوجيهات والمبادئ التي لا ينبغي إعادة النظر فيها أصلا.

2 - مضمون الوثيقة

بنية الوثيقة وتقسيمها الحالي إلى 7 عناوين تقتضي بحثها من جديد، ذلك أن قراءة مشروع الميثاق تعطي الانطباع بأن الأمر لا يتعلق بنص موحد، أي بكتابة واحدة، بل هو ترصيف لنصوص، وذلك ما يضر بوحدة الأسلوب والنبرة. بل يلاحظ من جزء إلى آخر، أن الأسلوب ليس هو الذي يتغير وحده، بل وكيفية معالجة المشاكل أيضا، وطريقة تصور مضمون الميثاق هي التي تتنوع. وهناك العديد من جوانب التكرار الذي لا محل له، بل هناك تناقضات في التقييم.

وبدا أن إعادة صياغة النص أمر لا بد منه حتى تسترشد مختلف أجزاء الوثيقة بمفهوم واحد حول ما يجب أن يتضمنه الميثاق الوطني، ويتم إلغاء التكرار، وأن تكون هناك وحدة في النبرة وفي الأسلوب. ويمكن القول إن هذا المشروع الذي يتضمن 381 صفحة يصبح بذلك أوضح وأشد إيجازا إذا لم يتجاوز مضمونه 250 صفحة في صيغته الحالية. ثم إنه من الفائدة بمكان مضاعفة العناوين الفرعية من أجل إبراز الأفكار الأساسية لهذا الميثاق.

ويبقى بعد ذلك استعراض مختلف أجزاء الوثيقة من أجل إبراز الاعتبارات العامة السابقة.

1- مدخل عام : إن الأمر هنا يتعلق بوضع ديباجة

أ) ما دام الميثاق هو (أساس المستقبل)، فإنه من المجدي التذكير بأصولنا وبهويتنا قبل أن ننسى هدفنا ومقصدنا. لم يستعرض (برنامج طرابلس) تاريخ الشعب الجزائري، واكتفى بتحليل عام لـ (خصائص الجزائر). واكتفى (ميثاق الجزائر) بمسح شامل في بضعة أسطر للتاريخ لكي يصل بسرعة إلى 1830. لكن الوقت حان اليوم لكي نتحدث بصراحة عن الشخصية الجزائرية بمقوماتها البربرية والعربية والإسلامية. وعليه، يجب

أن يوضح الميثاق الوطني جميع هذه المسائل الأساسية. ينبغي على الإنسان الجزائري اليوم وغدا أن يتحمل تاريخ بلاده منذ أقدم العهود، وألا تتم تجزئة هذا التاريخ إلى مناطق ظل وأقواس.

ب) هذا المدخل لا يذكر بكل وضوح باسم ماذا كان الجزائريون يكافحون الغزاة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. إنه يكتفي بالتأكيد على الطابع الشعبي لهذا النضال دون أن يميز تمييزا واضحا المراحل المختلفة والأشكال المتعددة لهذا النضال الذي أبعد عنه الطابع الديني.

ج) من المفيد استخلاص العبرة تدريجيا منذ مؤتمر الصومام، لكن من المغالاة القول (ص 13) بأن برنامج طرابلس قد أجاب في جوهره على المشاغل المتعلقة بالطابع الاشتراكي للمجتمع الجديد الذي يجب تشييده.

د) كثيرا ما جرى الحديث عن (تصحيح داخل التصحيح) (ص 18) وعن (المرحلة اللاحقة من التصحيح). لكن، إذا كانت كلمة التصحيح تناسب يوم 19 جوان 1965، فإننا لا نرى لماذا تنطبق على الميثاق.

2- العنوان الأول: تشييد المجتمع الاشتراكي

أ)- الاشتراكية: الطريقة التي نتحدث بها الآن عن الاشتراكية تجعلنا نرى أنها عقيدة واحدة، بل هي أشبه ما تكون بشفرة. هل الأمر يتعلق بالتأكيد على أن الاشتراكية وحدها هي الاشتراكية العلمية؟ لكن، بدءا من الصفحة 51، نجد حول هذا الموضوع نفسه تطويرا آخر لأسلوب مختلف، وصياغته تلبي بصورة أفضل الهدف الجوهري من الميثاق. وهناك محاولة مهمة في الجانب المخصص (لاشتراكية العالم الثالث) (الصفة 43) ترمي إلى تحديد منهج اشتراكي مطابق للظروف الموضوعية التي يعيشها العالم الثالث حيث إن كل تطور اشتراكي هو أولا وقبل كل شيء ثورة وطنية"، بمعنى أن هذا الجانب ليس متجانسا مع بداية العنوان (ص 30) حيث تبدو كلمة (اشتراكية) وكأنها تعني (الماركسية).

وعلى أية حال، ينبغي مراجعة هذا الجزء كله.

ب) - الاشتراكية والإسلام (ص 34): تعلن الوثيقة بكل وضوح أن (الثورة تندرج جيدا ضمن الأفق التاريخي للإسلام)، ويمكن أن نضيف أن المسلم الصادق في القرن العشرين لا يمكنه أن يكون إلا اشتراكيا. عندما يقال (ص 36) أن (الإسلام الذي ورثناه هو إسلام عهود الانحطاط)، فإنه ينبغي دون شك أن نضيف أنه أيضا إسلام التبعية. ونحن نفاجأ

حين نعثر على مرجعية للشخصية، وهي مرجعية واحدة، في شخص الأفغاني الذي كان قد أصدر حكما قاسيا لا على المادية فحسب، بل وعلى الاشتراكية.

ج)- القوى الأساسية للثورة (ص 73): في هذا الجانب كما في الجوانب الأخرى من الوثيقة: (هذه القوى هي العمال والفلاحون الذين ينبغي أن تضاف إليهم الشبيبة والعناصر الوطنية الثورية) وبعد ذلك، يجري التوضيح بأن (العناصر الوطنية الثورية تحتل مكانة هامة في الدولة والحزب والجيش). غير أن هذا التحديد ينطبق أيضا على الحرفيين والإطارات والموظفين والمثقفين إلخ.. وبخصوص الإطارات، فإن إدارة القرن العشرين تلعب دورا هاما، من حيث هي قطاع ثالث. بل ويجري الحديث عن قطاع رابع. ولما لم يكن من الممكن أن نلوذ بالصمت في كل ما يتعلق بالمقومات التاريخية للشخصية الجزائرية التي تحدثنا عنها أعلاه، فإنه لا يمكننا أن نتغاضى أيضا في هذا الجزء من الوثيقة عن مسألة أخرى أساسية تتمثل في تشكيل القوى الثورية. ينبغي اتخاذ موقف واضح من عقيدة نضال الطبقات قبل الموافقة عليه، أو إنكاره أو إعطاؤه معنى إسلاميا أو عالما ثالثيا، وذلك ما أفضله.

3 - العنوان الثاني: القوى الاجتماعية للثورة

أ) - أليس مكان الجانب المخصص في العنوان السابق للقوى الأساسية للثورة، هو العنوان الثاني؟

ب) - هناك تطورات عديدة خصصت هاهنا للعمال، وهي معالجة في جانب آخر من الوثيقة (العنوان السادس).

ج) - المعايير الثلاثة (التزام، نزاهة، كفاءة) ألا ينبغي ذكرها هاهنا؟

4 - العنوان الثالث: الدولة الاشتراكية

أ) - هذا الجانب من مشروع الميثاق يمكن أن يعتبر في مجموعه موافقا لما يجب أن يكون عليه الميثاق: هناك مبادىء مستخلصة وتوجيهات للعمل والتشريع وقد تمت صياغتها، (وينقصها العناوين الفرعية).

وهاهنا أيضا، يوجد تكرار: هناك صياغة جديدة أفضل لما سبق وأن قيل (ص 70) حول حقوق المواطنين.

ب) - لكن، هل يمكن القول إن (هذا التخطيط الأولي للدولة الاشتراكية) كاف؟ هل ينبغي الحديث فقط عن الجمعيات الشعبية والتوقف عند المجلس الوطني دون الإشارة إلى الهيئات المسيرة وكأننا نعمل من أجل إضعاف الدولة؟

الرأي العام يتمنى دون شك أن يكون الميثاق أكثر وضوحا بخصوص مؤسسات الدولة.

5 - الحزب والمنظمات الجماهيرية:

أ)- لا يمكننا القول إن هذا الجانب يجيب بصورة مرضية عن النقطة 3 من خطاب 19 جوان 1965 (عقيدة الحزب، هياكله، مكوناته البشرية). الملاحظات التي سجلت بخصوص العنوان السالف تنطبق أيضا على هذا الجزء الرابع. لا يمكننا الإكتفاء بصياغات على الشكل التالي:

ص 130: يجب أن يقوم الحزب على (أساس إيديولوجي وسياسة شديدة الوضوح) (مؤسسات الحزب والدولة تعمل في إطارات منفصلة عن بعضها البعض وبوسائل مختلفة من أجل بلوغ نفس الأهداف في نفس المطاف).

6- العنوان الخامس: المحاور الكبرى للتشييد الاشتراكي

أ) – هناك تداخلات عديدة ينبغي تفاديها بين هذا الجزء والجزء التالي المخصص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب) – هناك تناقضات: من جهة، يجري استعراض الإصلاحات الكبرى المنجزة في مجال التربية، ومن جهة أخرى، يقال (ص 174) إن التعليم يجب أن (تعاد صياغته في مجموعه). يبدو لي أنه جرى الإهتمام بالنصوص المصادق عليها أخيرا من قبل الحكومة في هذا الشأن.

الجانب المخصص للثقافة لا يجب أن يقتصر على نقد شديد اللهجة لوسائل الإعلام الجماهيرية. من المستحسن إيجاد توجيهات، وليس اتهامات، بل ومطالبات (ص 176) بخصوص استخدام اللهجات). وعلى العكس من الجوانب الأخرى من الوثيقة، لا نجد في هذا الجانب لا تحليلا ولا تقييما للإنجازات، ونبرة الجانب المخصص للثورة الثقافية هي أبعد ما تكون عن الانسجام مع بقية الوثيقة.

د)- الثورة الزراعية: على العكس من النص السابق، هذا النص يوافق في مجموعه ما ينتظر من الميثاق.

هـ)- الثورة الصناعية: هذا الجانب مخصص وحده لتبرير ضرورة التصنيع.

7 - العنوان السادس، التنمية الاقتصادية والاجتماعية

سبقت الإشارة إلى أن هذا الجانب يعالج أيضا مسألة التنمية الثقافية (من تربية وتكوين).

ب)- يبدو أنه من الأفضل الجمع بين العناوين 5 و 6 لتجنب الطول والتكرار (وهكذا، هناك في الصفحة 280 شرح لسياسة التصنيع، وهو ما يعد تكرارا لما قيل في العنوان 5، كما أن هناك حديثا في الصفحة 337 عن المؤسسة الاشتراكية، وذلك ما قيل سالفا.

8- العنوان السابع : السياسة الخارجية

أ) - في الجانب المخصص للعالم العربي (ص 366)، ليس هناك سوى من حديث سوى عن الوحدة بينما فلسطين ليست مذكورة (هناك حديث فقط عن (البلدان العربية التي توجد أراضيها تحت الإحتلال).

ب) - حول المغرب العربي، الموقف غير واضح: هناك إشارة في الصفحة 371 إلى أنه (ينبغي بناء مغرب الشعوب أيا ما كانت مصالح الدول)، ويضاف في الصفحة 375 أن الروابط على مستوى الدول ستعجل بهذا البناء.

الملحق 13

الامبرياليّة الثقافية : السم في الدسم

(1977)

ان اعلان الحقوق الاساسية للشعوب ، الذي وقعت المصادقة عليه في مدينة الجزائر ، في شهر يوليو من عام 1976 ، يؤكد في ديباجته حقيقة يقرها الجميع ، وهي ان « المرحلة التاريخية التي نعيشها فتحت مجالا كبيرا للامل » ، لأن « الشعوب استطاعت بكفاحها التحريري ، ان تقضي على الانظمة الاستعمارية » . ولكن هذه المرحلة هي من ناحية اخرى مرحلة « تتعرض فيها الشعوب للظلم والحيف » ، وذلك ان « اشكالا جديدة من الامبريالية اخذت تظهر » . ولعله من الصواب ان نضيف بأن هذا الامر يحدث في فترة من التاريخ لا تزال فيه بعض الأشكال الخبيثة من السيطرة والاستلاب ، تعيث في الأرض فسادا ، كالصهيونية والميز العنصري .

ان اعلان الحقوق الاساسية للشعوب جاء بعد اجتماع دولي آخر كان قد وقع هو كذلك بمدينة الجزائر ، ونعني به اجتماع الاقتصاديين التابعين للعالم الثالث . وقد اكد هؤلاء في بيانهم العام ، بأن : « الشعوب ادركت ان الكفاح المسلح الذي افضى الى الاستقلال السياسي لا يشكل الا مرحلة من مراحل الكفاح من اجل التحرير الشامل ، المتمثل في الاستقلال الاقتصادي والثقافي » . وما من شك أن هذه البيانات ، وغيرها مما لم نشر اليه ، متجاوبة كل التجاوب ، وكأنها الصدى ، للقرار الذي صادق عليه بالاجماع مؤتمر القمة للبلدان غير المنحازة ، ذلك المؤتمر الذي استضافته الجزائر في 1973 ، وكان بمثابة الانطلاقة لحركة كبرى تهدف

الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وبعد ان صادقت الدورة الطارئة للامم المتحدة على برنامج عملها ، اخذت بعض الاوساط تقول ، عن اقتناع او على سبيل المغالطة ، بانه يمكن التوصل الى اقامة نظام عالمي جديد ، بمراعاة المشكلات الاقتصادية وحدها ، كما لو ان الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية ، مستقلة بعضها عن بعض ، ولا يوجد بينها تفاعل . وينبغي الاعتراف بان البلدان التي نالت استقلالها في الستينات ، لم تعط اهمية كبرى لمسالة انهاء الاستلاب والتبعية الثقافية . ولقد يحدث اليوم ان بعض المندوبين التابعين للعالم الثالث يصرحون على منصة المنظمات الدولية تصريحات مؤسفة حول ضرورة « نزع الصبغة السياسية » عن تلك المنظمات .. الا ان هذا لا يمنع من القول بان السبعينات شهدت وعيا متزايدا فيما يخص الشروط الحقيقية للاستقلال والتعاون ، وهما صنوان لا ينفصلان . ومن الحقائق الثابتة اليوم ، ان :

- الهوية الثقافية لامة من الامم تعتبر ركنا اساسيا من اركان استقلالها ... وان :
- الثقافة من المقومات الضرورية الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، باعتبار ان غاية الغايات للتنمية ، هي ترقية الانسان ، والنهوض بالمجتمع البشري ... وان :
- النظام الدولي الجديد يستلزم الكفاح ضد كل اشكال اللامساواة بين الامم . ولهذا ، فان العلاقات بين الدول تقوم اليوم على اسس غير سليمة ، لفقدان المساواة بين الاطراف المعنية .

وباختصار ، فان الكفاح من اجل هذا النظام الدولي الجديد المؤسس على العدل والتضامن ، ينبغي ان يكون شاملا لعدة جبهات . وقد بات لزاما على شعوب العالم الثالث وعلى القوى التقدمية في العالم اجمع ، بات لزاما عليها ، بعد ما استنكرت وحاربت الامبريالية على الصعيد العسكري والسياسي والاقتصادي والتكنولوجي ، بات لزاما عليها كذلك ان تاخذ حذرها من الخطر الداهم المتمثل في الامبريالية الثقافية .

ان المعركة ، ليست سهلة ، لأن الامبريالية الثقافية خفية ، ومتعددة الأشكال ، ومتقلبة بحسب الظروف . ويمكن ان نميز ، بشيء من الاختصار ، ثلاثة اشكال من الامبريالية الثقافية على الاقل . وفي كل شكل من هذه الاشكال نلاحظ ان مسؤولية محاربتها في العالم الثالث ، تقع على جميع المواطنين ، وعلى رجال القيادة بالدرجة الاولى .

واول شكل من هذه الاشكال هو الامبريالية الثقافية الموروثة من عهد الاستعمار . ولسنا هنا فى حاجة الى التذكير بالاستلاب الثقافي الذي عانت منه مختلف البلدان فى عهد الاستعمار ، ذلك الاستلاب الذي قيل عنه فى الملتقى الذي انعقد بمناسبة اقامة المهرجان الثقافي الافريقي بالجزائر عام 1969 ، ووصف بانه نوع من ((حرب ابــادة الارواح)) . وكمــا ان الفلاح جرد من ارضه ، واجتث من قريته ، وآل به الامر الى العيش فى بيوت القصدير ، او الى الاغتراب فى المهجر ، فان فئات من المجتمع كانت هي الاخرى ضحية الاستلاب ، عندما جردت مما يعتبر روح الشعب ، اي من ثقافته ولغته ودينه . فالاستعمار اذ جردهم من هويتهم الثقافية ، واجتثهم من محيطهم ، قد جعل من هذه الصفوة او النخبة ـ كما تسمى عندنا ـ جعل منهم فئة من المقلدين السلبيين . ان هذا الشكل من الامبريالية تتجلى آثــاره فى الخضوع او الاستسلام او فســاد العقول والافئدة . وعقدة النقص هذه لا تمحى آثارها بين عشية وضحاها بعد الاستقلال .. الا اذا عرف المجتمع كيف يجند طاقاته فى معركة ثورية . وابسط طريق لمكافحة هذا النوع من الامبريالية هو ان تتخلص النخبة ، وحتى الجماهير الشعبية ، من كل عقدة من عقد النقص ، وان تكف عن موقف الاقتداء كما يقتدي المغلوب بالغالب ، وان ترفض نظام الاستعمار السياسي والاقتصادي . فلابد اذن للمواطن من ان يكف عن الاقتداء سواء كان مقصودا او غير مقصود ، وان ينصرف للعمل الخلاق المبدع ، فالخلق هو الطريق الامثل الذي يفضي الى التنمية الثقافية المستقلــة الصحيحة .

ولابد كذلك من تجديد الروابط بالماضي ، من غير ان يؤدي ذلك الى التقليد الجامد ، والوقوف عند الاساليب البائدة من التعبير الثقافي ، لأن المقصود بهذه الالتفاتة الى الماضي هو تأكيد الشخصية ، والانطلاق نحو المستقبل ، والعمل من أجل مجتمع حديث يليق بالازمنة الحديثة .

على ان الامبريالية لا تنكشف اليوم بنفس السهولة التي كانت تنكشف بها فى عهد الاستعمار ، عندما كانت تتخذ شكلا عسكريا غاشما . فهي لا تتدخل اليوم بصورة مباشرة وبشكل سافر على الصعيد الســياسي ، بل تفضل ان تضرب هذا بذاك ، وان تفرق الصفوف ، سعيا لبلوغ اهدافها . وبما ان سياسة القوة الغاشمة قد ولت الى غير ما رجعة ، فان الامبرياليين يستعملون اليوم اسلوبا آخر ، وهو توفير الاسلحة او بيعها لمن يريدون تحريضه ضد عدوهم . وبذلك يحققون اغراضهم من غير ان ينالهم لوم ولا تثريب .

ولا شك أن هذه الوضعية لا يمكن تصورها الا فى بلد يرضى بعلاقات مشبوهة ، هي من وحي الاستعمار الجديد .

على انه توجد فى الواقع حالات يتعرض فيها أي بلد ، حتى ولو كان غيورا على استقلاله ، يتعرض لما يمكن ان نسميه الامبريالية عن طريق العدوى والاستهلاك .

فما من سيطرة ، حتى ولو كانت من نوع السيطرة الاقتصادية أو التكنولوجية ، الا وتحمل فى طياتها بذور الامبريالية الثقافية . وبناء على ذلك فلابد من الحذر واليقظة لكيلا يؤدي التعاون التقني والثقافي واستيراد التجهيزات والصنائع الى فرض نموذج من التنمية لا يناسب البلاد ، او الى فتح مجال السيطرة للغة من اللغات ، أو الى دفع الكفاءات للهجرة ، أو الى الزج بالبلاد فى تبعية جديدة ، بدعوى أن التعاون مع الدول الاجنبية مفيد . على ان المسألة ادهى وامر ، فى حالات أخرى هي حالات الاحتكار والسيطرة فى ميادين تعتبر على جانب كبير من الخطورة ، كالاعلام ، والسينما ، والتاليف والنشر ، وهي الميادين التي تتراوح فيها نسبة المستهلكين فى العالم الثالث بين 90 و 95 ٪ فى حين ان نسبة المنتجين فيها ضئيلة جدا .

اما الشكل الثالث من اشكال الامبريالية الثقافية ، فمن خصائصها التفشي والانتشار . ولهذا فقد تكون لها آثار سيئة شبيهة بما للتلوث من آثار. وذلك ان ممارسة السيطرة لا يمكن ان تكون بريئة وخالصة لوجه الله. وحتى لو فرضنا انها تجردت من كل اتجاه الى الهيمنة ، فان السلطة العسكرية تعزز دائما السلطة السياسية ، كما ان السلطة الاقتصادية تنمي السلطة التكنولوجية . فاذا لم يتحقق نظام دولي جديد ، كيف يتسنى للعالم الثالث ، الذي يضم الثلثين من سكان المعمورة ، مقابل الثلث فقط من الدخل العالمي ... كيف يتسنى له أن يقوم بالدور اللائق به في تسيير شؤون العالم ؟ وكيف لا تتعرض الثقافات الوطنية للتغيير والتشويه من جراء انتشار نمط واحد من الحضارة هو حضارة الدول العظمى ؟ ولقد ظهرت اليوم حضارة تتميز بانها خالية من الثقافة ، وخاضعة للصنائع التقنية وموجهة نحو الاستهلاك . اما نحن ، فلا نريد هذا النوع من الحضارة . ولكن المشكلة التي تبقى بعد هذا مطروحة هي المشكلة التالية :

ما دمنا عرضة للامبريالية الثقافية ، سواء عن طواعية او اكراه ، كيف يمكن ان نضمن لبلادنا التطور الخالي من كل قيد ، وان نحافظ على نمط حياة سكانها ، وتقاليدهم وثقافتهم ؟ ان المحافظة على شخصيتنا هي

شرط اساسي للتعاون الدولي المثمر ، لانه لا يعقل ان يفكر الانسان في استقبال الناس ، اذا لم تكن له دار ((يستقبلهم فيها)) .

ما من شك اننا كنا نعرف هذه الاشياء منذ زمن بعيد . وكما سبقت الاشارة ، فان قضية تصفية الاستعمار الثقافي وقضية تأكيد الهوية الثقافية ، كانتا من بين قضايا الساعة منذ السبعينات . على ان الامور لم تقف عند هذا الحد ، بل ظهرت اتجاهات جديدة للقضاء نهائيا على الاستلاب والتبعية في المجال الثقافي . ومما يذكر في هذا السياق ، ان الوزراء الافارقة المكلفين بالتربية والثقافة والعلوم والاعلام ، وضعوا برامج عمل تهدف الى هذه الغاية ... كما ان منظمة الوحدة الافريقية صادقت منذ سنة تقريبا ، على ميثاق ثقافي ، وهذا الميثاق لوحده كفيل بأن يقضي قضاء مبرما على هذه الامبريالية الثقافية ، اذا ما طبقت فعلا جميع احكام ذلك الميثاق . ومن جهة اخرى ، ففي شهر يوليو 1976 ، اقرت البلدان غير المنحازة برنامج عمل يهدف الى تصحيح التوازن المختل في مجال الاعلام ، بين البلدان المتطورة والبلدان النامية . ولكن الملاحظة الاساسية بعد هذا كله ، هي ان البرامج ، مهما كانت متقنة ... والاقوال ، مهما كشفت عن نبل المشاعر ... والمواثيق ، مهما كانت دقيقة ، فانها كلها ستبقى عديمة الجدوى اذا لم تعززها الارادة السياسية . ونقصد بها الارادة المقترنة بالعزم والتصميم ، لان الامبريالية الثقافية ، لا تتصورها مختلف فئات المجتمع على منوال واحد ، ولان اساليبها في العمل خفية ، وهي كالسم في الدسم ، وهذا الامر يجعل محاربتها اصعب من محاربة الأشكال الاخرى من الامبريالية . ويزداد الامر صعوبة اذا عرفنا ان بعض المسؤولين يجب ان يحاربوا آثارها في انفسهم .

واجب ، في نهاية هذه الكلمة ، ان اركز على ضرورة ابراز هذه الارادة السياسية الى حيز الوجود . وعلى اية حال ، فلن تبرز بقرار او بمرسوم، لأنها تستلزم حصول الوعي ، وهذا الوعي لا يتحقق أحيانا الا على مراحل طويلة المدى . ولا شك ان هذا المؤتمر الذي انعقد في مدينة الجزائر (1) من المؤتمرات التي سوف تساعد في ابراز ارادة الشعوب ورجال القيادة في العالم الثالث ، وجميع التقدميين في العالم .

ان طرح هذا الموضوع للمناقشة لا يعني اننا من دعاة المواجهة ، وان كانت هذه المواجهة قد فرضت علينا فرضا في بعض الحالات ... بل نحن ندعو الى العمل من اجل اقامة نظام دولي جديد ، وهو النظام الذي سيكفل التعاون الدولي الصحيح بين جميع البلدان كبيرها وصغيرها .

---

(1) المؤتمر الدولي حول الامبريالية الثقافية ـ الجزائر من 11 الى 15 اكتوبر 1977 .

— 9 —

وكما ان شؤون العالم لا ينبغي ان يكون لها مركز واحد تصدر منه القرارات ، فكذلك ينبغي ان نعمل من اجل خلق مناطق ثقافية عديدة . لانحن لسنا لا من دعاة توحيد الأنماط الثقافية ، ولا من دعاة خنق الثقافات ، بل نحن من انصار الحوار بين مختلف الثقافات . ان التعاون الحقيقي يتطلب الاحترام المتبادل ، والشعور بواجب التضامن والاعتراف بالفروق . فالحضارة العالمية ، لا يمكن ان تزدهر ، الا اذا تعددت الثقافات وتنوعت . وفي ذلك مصلحة البشرية جمعاء .

الملحق 14

قائمة الأفلام

من 1971 إلى 1977

1971 : ديسمبر للأخضر حامينا،	ديوان الأحداث الجزائرية،
دورية نحوالشرق لعمار العسكري،	أونسيك،
عرق أسود لسيد علي مازيف،	أونسيك
تحيا يا ديدولمحمد زينات،	المجلس الشعبي البلدي للجزائر العاصمة،
الفدائيون لموسى حداد،	الإذاعة والتلفزة ،
جيل الحرب لتوفيق فارس،	الإذاعة والتلفزة ،
المهمة للأمين مرباح،	الإذاعة والتلفزة ،
لا بياض في الصفحة الأولى ليوسف بوشوشي،	الإذاعة والتلفزة ،
دم المنفى لمحمد إيفتسان،	الإذاعة والتلفزة ،
العودة لتوفيق فارس،	الإذاعة والتلفزة ،
من أجل أن تحيا الجزائر لمخرجين عديدين،	أونسيك،
- 1972 : الفحام لمحمد بوعماري،	أونسيك،
منطقة محرمة لأحمد لعلام،	أونسيك،
المصب لمحمد شويخ،	الإذاعة والتلفزة ،
الطرفة للهاشمي الشريف،	الإذاعة والتلفزة ،
نـوه لعبد العزيز طولبي،	الإذاعة والتلفزة ،

يوميات عامل شاب،	الإذاعة والتلفزة ،
الغاصبون للأمين مرياح،	الإذاعة والتلفزة ،
عدو الشعب السحار لمصطفى بديع،	الإذاعة والتلفزة ،
من هو المذنب؟ليوسف بوشوشي،	الإذاعة والتلفزة ،
الغولة لمصطفى كاتب،	ديوان الأحداث الجزائرية،
الجزائر في الذكرى العاشرة،	ديوان الأحداث الجزائرية،
العائلات المحترمة لجعفر دامرجي،	جبهة التحرير الوطني،
بالقرب من الصفصاف لموسى حداد،	الإذاعة والتلفزة ،
البيروقراطيون لمحمد حلمي،	الإذاعة والتلفزة ،
سنعود لسليم رياض،	أونسيك،
مغامرة الكتاب الجميلة لبوعياد،	الإذاعة والتلفزة .

وبدءا من عام 1973، طلبت من كتاب السيناريو والمخرجين ألا يقتصروا في أعمالهم على حرب التحرير، وأن يستوحوا مواضيعهم أيضا من الحقائق الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وذلك ما أعطانا بعض الأعمال المعتبرة:

في عام 1973، عطلة المفتش الطاهر لموسى حداد

في عام 1974، هروب حسن الطيرو ومسلسل الحريق لمصطفى بديع المأخوذ عن ثلاثية محمد ديب، ووقائع سنوات الجمر للأخضر حامينا الذي حصل على السعفة الذهبية في مهرجان كان.

في عام 1975، ريح الجنوب لسليم رياض المأخوذ عن رواية عبد الحميد بن هدوقة، والرحل لسيد علي مازيف.

في عام 1976، المستأصلون للأمين مرياح، والشبكة للغوثي بن ددوش وخاصة عمر قتلاتو لمرزاق علواش.

في عام 1977، نوبة نساء شنوة لآسيا جبار، وحواجز لأحمد لعلام، والانتحار لمصطفى بديع، وتجار الأحلام لمحمد إيفتسان.

الفهرس

دار الغرب الإسلامي
تـونـس
لصاحبها الحبيب اللمسي
6 نهج الدالية بالفي - تونس - فاكس: 0021671396545 - خلوي: 216-96-346567
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P.: 677 - R.P. 1035 TUNIS

الرقم: 514/ 1000/ 3/ 2011

التنضيد: دار صادر - بيروت - لبنان

الطباعة: دار صادر - بيروت - لبنان

MÉMOIRES D'UN ALGÉRIEN

Tome II

LA PASSION DE BÂTIR (1965-1978)

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI
TUNIS